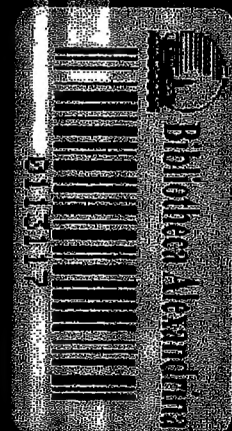


كتاب المنقح

شرح صراط الإمام مالك بن أنس

القاضي أبو الوليد الباجي الأندلسي

المجلد الثاني



﴿ الجزء السابع من ﴾

كِتَابُ

المنتقى شرح موطأ امام دار الهجرة سيدنا مالك بن أنس رضي الله عنه

تأليف القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث

الباجي الاندلسي من أعيان الطبقة العاشرة من علماء السادة

المالكية المولود سنة ٤٠٣ هـ المتوفى سنة ٤٩٤ هـ

رحمه الله ورضي عنه

« الطبعة الاولى - سنة ١٣٣٢ هـ »

مطبعة البنغازة بحار محاطة بمبصر

الطبعة الثانية

دار الكتاب الإسلام

القاهرة



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب المكاتب
(القضاء في المكاتب)

ص * مالك عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول المكاتب عبد مابق عليه من كتابته شئ * مالك
أنه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار كانا يقولان المكاتب عبد مابق عليه من كتابته شئ * قال
مالك وهو رأي * ش وقد روى مثل هذا عن جابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة
وعثمان بن عفان وقاله ابن المسيب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق غير ثابت وما
روى من ذلك يحتمل أن يريد به وجهين أحدهما أن حكم المكاتب مابق عليه من كتابته شئ حكم
العبد في جراحه وحدوده وشهادته وقذفه وطلاقه ونفي القصاص عن الحر يقتله وغير ذلك من أحكام
العبيد والوجه الثاني أن جميعه رفيق لا يعتق منه شئ وبهذين الوجهين قال مالك والزهرى وأبو
حنيفة والشافعي وروى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه قال المكاتب يورث بقدر ما أدى
ويجلب له بد قدر ما أدى ويعتق منه بقدر ما أدى وتكون دينه بقدر ما أدى يعتق منه بالحساب ونحوه
قال ابن عباس وروى عن عمر انه اذا أدى المكاتب الشطر فلارق عليه وروى عن ابن مسعود
وشرح اذا أدى الثلث فهو غريم بمعنى انه حر وانما يطالب بما عليه في ذمته والدليل على ما نقوله
ما احتج به زيد بن ثابت عن علي رضى الله عنهما فانه قال له أ كنت ترجه لوزي بعد احصان قال لا قال
أقبحيز شهادته قال لا قال فهو عبد مابق عليه درهم ونحوه ذلك انه حكم من أحكام الرق فلم يزل مع بقاء

* بسم الله الرحمن الرحيم
(كتاب المكاتب)
* القضاء في المكاتب
* حدثني يحيى عن مالك
عن نافع ان عبد الله بن
عمر كان يقول المكاتب
عبد مابق عليه من
كتابته شئ * وحدثني
مالك انه بلغه ان عروة بن
الزبير وسليمان بن يسار
كانا يقولان المكاتب
عبد مابق عليه من كتابته
شئ * قال مالك وهو رأي

ثمن من الكتابة أصل ذلك قبول الشهادة ص **قال مالك** فان ذلك المكاتب وترك مالا أكثر مما بقي عليه من كتابته وله ولد ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ورثوا ما بقي من المال بعد قضاء كتابته **مالك** عن **جديد بن قيس المكي** أن مكاتباً كان لابن المتوكل ذلك بمكة وترك عليه بقية من كتابته وديون الناس وترك ابنته فأشكل على عامل مكة القضاء فيه فكتب إلى عبد الملك بن مروان يسأله عن ذلك فكتب إليه عبد الملك أن ابداً بديون الناس ثم اقص ما بقي من كتابته ثم اقسّم ما بقي من ماله بين ابنته ومولاه **ش** قوله في المكاتب يترك المال يزيد على كتابته ويترك ولداً لهم حكم المكاتب أما لانه كاتب عليهم أو ولدوا معه في الكتابة فانه يؤدى عنه مطلق عليه من الكتابة حالاً لا يؤخر قال الشيخ أبو القاسم وكذلك لو لم يترك إلا ولاء قال القاضي أبو محمد لان الديون المؤجلة تحل بموت من تكون عليه وهذا الفصل يقتضى أوله ان الكتابة لا تبطل بالموت اذ ان بقي من يقوم بها وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تبطل بالموت والدليل على ما نقوله ان هذا عقد يقتضى عوضاً يلزم أحد المتعاقدين فلا يبطل بموت من عقده اذا كان معه في العقد من يتوهم به كالبيع والجارة بموت المستأجر وان لم يكن فيما ترك من المال وفاء لم يرجع إلى السيد وأخذه من شركه في المكتبة يسعون به ان كانوا من أهل السعي لان حقهم متعلق بذلك المال

(فصل) وقوله وورث الولد ما بقي من المال بعد أداء الكتابة يريد انهم يسعون بأداء الكتابة لان ذلك مقتضى عقد الكتابة كالمومات عن غير مال فأدوا من أموالهم لعتقوا بالأداء واذا عتقوا بما أدوا عن أنفسهم من مال أبيهم ورثوا بآبائهم هذا قول مالك وقال أبو حنيفة يرثه ورثته الأحرار وهو قول علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ومعاوية بن أبي سفيان وطاوس والنفعي والشعبي والحسن وابن سيرين وقال ابن عمر جميع ما ترك السيد ونحوه روى عن عمر وزيد بن ثابت ووجه القول الذي ذهب إليه مالك انه اذا لم يكن للمكاتب أن يعجز نفسه مع القوة على الأداء ووجود المال وكان ما تركه المكاتب بيده موجوداً ولم يكن للسيد الامتناع من أخذه ان عجله العبد كان حال العبد مراعياً فان وصل المال إلى السيد علمه نائه كان قد استحق الحرية من يوم وجود المال وظهوره عنده لاسيما ومن شركه في الكتابة فمتعلق حقه به فاذا مات بأداء المال إلى السيد قضى بانه كان له حكم الحرية قبل موته وهذا كان حكم كل من معه في الكتابة فوجب أن يرثوا ما فضل من ماله بعد أداء كتابته ووجهنا وهو ان حق سائر من معه في المكتبة متعلق بهذا المال وكذلك لو أراد أن يهب منه وأذن له في ذلك السيد كان لمن معه في الكتابة منعه من ذلك فاذا تعلق به حق من شركه في الكتابة وجب أن يتأدى منه الكتابة لان ذلك وجه تعلق حقوقهم به ومن قال انهم يعتقون منه قال انهم يرثونه والناس بين قائلين قائل يقول هو السيد لا يعتق منه الولد ولا يرثون فضله وقائل يقول يعتق منه الولد ويرثون فضله ومن قال انهم يعتقون منه ولا يرثونه فقد أحدث قولاً ثالثاً خالف به الاجماع ووجه القول الثاني أن حكمه حكم العبد بدليل انه لو تلف المال قبل أن يصل إلى السيد لرق وهو ومن معه في الكتابة فاذا ثبت أن له حكم الرق كان ماله للسيد دون الولد وغيرهم من الورثة (مسألة) اذا ثبت ذلك فهذا حكم الولد عند مالك فأما ذير الولد فقد ذكر الشيخ أبو القاسم في ذلك روايتين احدهما انه لا يرثه الا ولده المكاتبون معه والثانية يرثه ولده وسائر ذريته ونحوه ذكر القاضي أبو محمد في معونته وفي الموازية اختلف فبين يرث المكاتب فقيل يرثه من يعتق على الحر بالملك فأما عوام بن أخ فلا والسيد أحق منهم قاله عبد الملك وقاله ابن القاسم مرة ثم قاله عوام بن

قال مالك فان هلك
المكاتب وترك مالا
أكثر مما بقي عليه من
كتابته وله ولد ولدوا في
كتابته أو كاتب عليهم ورثوا
ما بقي من المال بعد قضاء
كتابته * وحدثنى مالك
عن جديد بن قيس المكي
ان مكاتباً كان لابن المتوكل
ذلك بمكة وترك عليه بقية
من كتابته وديون الناس
وترك ابنته فأشكل على
عامل مكة القضاء فيه
فكتب إلى عبد الملك بن
مروان يسأله عن ذلك
فكتب إليه عبد الملك أن
ابداً بديون الناس ثم
اقص ما بقي من كتابته
ثم اقسّم ما بقي من ماله بين
ابنته ومولاه

عبد الحكم وأشهب وأصبح يرثه من يرث الحر من عم وغيره من نساء ورجال فعلى هذا ينقسم الى ثلاث روايات احدها انه لا يرثه الا الولد والثانية لا يرثه الا من يعتق على الحر وهم الأب والاخوة والثالثة يوارثه كل من يوارث الأحرار وجه القول الأول ما احتج به أبو محمد ان الولد ينفردون بالدخول معه في الكتابة اذا حدثوا بعد عقدها فاختصوا لذلك ميراثه وكانوا بمنزلة الأب العاقل للكتابة وبذلك فرق بينهم وبين سائر الورثة لانهم لا يدخلون في الكتابة بعد انعقادها ووجه الرواية الثانية أن من يعتق على الحر يدخل في ميراث المكاتب كالولد ووجه الرواية الثالثة ما احتج به القاضي أبو محمد ان من ورثه ولده ورثه سائر ورثته كالحرة وهذا التعليل من القاضي أبي محمد يقتضي دخول الزوجة في هذه الورثة وهو ظاهر قول ابن عبد الحكم وأشهب وقال ابن المواز آخر قول مالك انها لا ترثه وتعتق بماترك وكذلك روى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون أنها لا ترثه ولا يرثها ولا يرجع أحدهما على الآخر بما أدى عنه في الكتابة ووجه القول الأول انه من ورثه سائر ورثته بالفروض والتعصيب فان زوجته ترثه كالحرة ووجه الرواية الثانية في المنع أنها تناسبه فلم ترثه كالأجنبية (مسئلة) وهذا فممن كان معه في الكتابة ممن ذكرنا من عقدت عليه الكتابة أو ولده في الكتابة وان لم يعقد عليه فأما من لم يكن معه في الكتابة فانه لا يرث من هذا المال شيئا سواء كان حرا أو عبدا ولدا كان أو غيره قال مالك وأصحابه وقد روى عن الزهري ان ولده الذين في الكتابة وولده الأحرار جميعا يرثون المال على فرائضهم وقد تقدم من قول أبي حنيفة يرثه ورثته الأحرار وجه قول مالك أن انتقال هذا المال الى من كان معه في الكتابة ليس على وجه الورثة المحضة وانما هو لأن من شاركه في عقد الكتابة قد تعلق حقه بماله الذي يملكه والذي يكتسبه في المستقبل لانه يعتق منه وان كره ذلك المكاتب الذي له المال ويتعلق أيضا بذلك المال حق السيد على وجه لانه ليس له أن يدخل معه فيه من يعتق به لان ذلك مانع من تصير المال الى السيد ومانع من عتق الذي له المال اذا احتاج الى الانفاق على من يدخل معه في الكتابة ويرى بما عجز عن نفسه لمرض أو غيره فاذا كان للمكاتب الذي له المال أن يدخل مع نفسه في الكتابة من يسقط منه حق السيد ثبت ان ذلك أحق بالمال من السيد فلذلك كان أحق منه بما فضل من المال بعد أداء الكتابة فأما من ليس معه في الكتابة فلا حق له في ذلك لانه لم يعتق في حياته فيورث بعد موته وسند ذكر بعد ذلك من يدخل معه في الكتابة من ولد وغيره بلذن السيد وغيره وأيضا فان موت المكاتب لا يسقط عنهم شيئا من الكتابة فلو لم يترك مالا لسعوا في جميع الكتابة ولم يعتقوا الا بأداء جميعها فكما يزعمهم أن يؤدوا عنه ولا يرجعوا ويؤدى عنهم ولا يرجع عليهم فكذلك يكونون أحق بما فضل من ماله لان للكتابة تأثيرا في اختصاص بعضهم بمال بعض للكتابة والقراءة أو للكتابة والولاء والله أعلم وأحكم فهذا على طريقة مالك رحمه الله والذي يظهر أن قول ابن عمر في ذلك أقيس وأظهر اذا المال كله للسيد لانه عبد مابقي عليه درهم والله أعلم وأحكم (مسئلة) فاذا قلنا ان من كان معه من ولده في الكتابة يرثون فضل ماله فهل يكونون أحق بولاء من يعتق من مكاتبه أو غيرهم روى عبد الملك في الموازية اذا توفي المكاتب عن مكاتب وللأعلى ولدى في الكتابة وولده أحرار فسعى الذين في الكتابة وأدوا أن ولاء المكاتب الأسفل لهم دون الأحرار وجعله مالك كالملك وقاله أشهب وقال ابن الماجشون اذا لم يعتق قبل موته لم يكن لولده الذين في كتابته ولا الأحرار منهم ولا مكاتبه عتق مكاتبه في حياته أو بعد موته لانه لم يثبت لسيدته ولاؤه وليس ذلك كماله وقال محمد لا يعجبني قول عبد الملك ولو لم يكن ولاؤه

مكتبة من في الكتابة من ولده لم يكن ولا أم ولده من معه في الكتابة من ولده منها ولا من غيرها وقد قال مالك وأصحابه أن ولاءهم

(فصل) واحتجاج مالك في ذلك بحديث جسد بن قيس في قصة ابن المتوكل نفاق بالآثار ولعمري أن الآثار في ذلك كثيرة عن الصحابة والتابعين وقد أوردنا الكثير وخلاف من خالف في ذلك أيضا ظاهره كل مجتهد والمسئلة محفلة وقد روى هذا الحديث عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت ابن أبي مليكة عبد الله بن كز أن عبادة مولى المتوكل مات مكتوبا قد قضى النصف من كتابته وترك مالا كثيرا وابنته حرة كانت أمها حرة فكتب عبد الملك أن يقضى ما بقي من كتابته وما بقي من ماله بين ابنته ومواليه قال لي عمرو ما أراه إلا لابنته **ص** قال مالك الأمر عندنا أنه ليس على سيد العبد أن يكتبه إذا سأل ذلك ولم أسمع أن أحدا من الأئمة أكره رجلا على أن يكتب عبده وقد سمعت بعض أهل العلم إذا سئل عن ذلك فقل له إن الله تبارك وتعالى يقول فكتبوهم إن علمتم فيهم خيرا يتلو هاتين الآيتين وإذا حلتم فاصطادوا فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله **قال مالك** وإنما ذلك أمر أذن الله تعالى فيه للناس وليس بواجب عليهم **ش** قوله ليس على سيد العبد أن يكتبه يريد والله أعلم أن لا يجبر على ذلك ولا يقضى به عليه وهو منه مال وأبي حنيفة وجهور الفقهاء وقد روى عن عطاء أن ذلك واجب عليه قال ولا أثره عن أحد والدليل على ما نقوله أن هذا معنى يقضى إلى العتق غالباً فيجبر إليه السيد كاستيلاذ والتدبير والعتق إلى أجل ولأن كل عقد لا يجبر السيد على إخراج العبد عن ملكه به بدون القيمة مع السلامة فإنه لا يجبر على ذلك بالقيمة ولا بأكثر منها كالبيع

(فصل) وقوله ولم أسمع أن أحدا من الأئمة أكره رجلا على أن يكتب عبداً يريد أنه لم يكن ذلك في السلف وما روى عن عمر أنه أمر أنسا أن يعتق عبده سير بن فأبى فضر به عمر بالدره وقال كاتبه فقال أنس لا أكتبه فتلا عمر فكتبوهم إن علمتم فيهم خيراً فكتبته أنس فليس فيه دليل على لزوم الجبر ولو كان له أمر أن يجبر على ذلك أنسا لحكم بذلك عليه واستغنى عن أن يضرب بالدره ويتلو عليه القرآن بالأمر بذلك وإنما ضرب بالدره لما ندبه إلى الخير وإلى ما رآه صلاحه في دينه ودنياه فامتنع من ذلك فأدبه لا ممتناعه وتلا عليه القرآن بالأمر بذلك والندب إليه وقد أمر محمد بن مسلمة أن يبيع لجاره امرأته النهر على أرضه وقال والله ليمرن به ولو على بطنك على وجه التعكم عليه فيأهو صلاح له في دينه ودنياه وعلم أن محمد بن مسلمة لا يراجه إذا عزم عليه في ذلك وليس هذا الذي أراد مالك أنه لم يبلغه فيها كراه أحد فالك أعلم الناس بأحكام عمر وغيره من أئمة أهل المدينة وحسبك أن عطاء الذي انفرد بهذا القول قال مثل قول مالك أنه لم يبلغه ذلك عن أحد وقد روى عن عطاء أيضاً في نفي وجوب ذلك ولو سلمنا أن عمر فعل ذلك على وجه الحكم والجبر لانس لم يلزم مخالفة الناس له

(فصل) وقول مالك عن بعض أهل العلم إذا قيل له إن الله عز وجل يقول في كتابه فكتبوهم إن علمتم فيهم خيراً يتلو هاتين الآيتين وإذا حلتم فاصطادوا فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله أراد أن هذا اللفظ يحتمل غير الوجوب وأنه ليس كل ما ورد بهذه الصيغة واجبا فقد يكون منه المندوب إليه والمباح وغير ذلك مما تحمله هذه الصيغة من المعاني ويحتمل أن يرده هذه الصيغة إذا وردت بعد الحض وأنها محمولة بمطاعة إلى الإباحة وقد قال بذلك القاضي أبو محمد وكثير من أصحابنا وأشار إليه أبو اسحق في أحكامه وتعلق في ذلك بأن جنس هذا العقد محظور لتعلقه

* قال مالك الأمر عندنا أنه ليس على سيد العبد أن يكتبه إذا سأل ذلك ولم أسمع أن أحدا من الأئمة أكره رجلا على أن يكتب عبده وقد سمعت بعض أهل العلم إذا سئل عن ذلك فقل له إن الله تبارك وتعالى يقول فكتبوهم إن علمتم فيهم خيراً يتلو هاتين الآيتين وإذا حلتم فاصطادوا فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله **قال مالك** وإنما ذلك أمر أذن الله عز وجل فيه للناس وليس بواجب عليهم

بمجهول وهو ما كتب عليه أوزقية العبدان عجز عن الأداء ثم وردت الإباحة بالكتابة بعد ذلك فكان ظاهرها الإباحة وهذا مقصود قوله وما يتحصل منه وإن كنت قد جريت إلى تبينه وليس عندي هذا بالقوى لأن الذي وقع فيه الخلاف بين أصحابنا إنما هو أن يثبت حظر ثم بين انقضاء مدته بالإباحة نحو قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما ثم بين انقضاء مدة التحريم لقوله وإذا حلتم فاصطادوا وقال تعالى في السعي إلى الجمعة إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فحرم البيع بعد النداء للصلاة الجمعة ثم بين انقضاء وقت التحريم بقوله تعالى فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض والصحيح عندي أن لفظ أفعّل إذا وردت بعد الخطر أنها على بابها في الوجوب الآن يدل الدليل على صرفها عن ذلك وقد قال تعالى فإذا أنسلخ الأشهر الحرم فانتحلوا المشركين حيث وجدتموهم فبين انقضاء مدة تحريم قتال المشركين بإيجاب قتلهم وقد رأيت ذلك في أحكام الفصول فإذا قلنا أن لفظة أفعّل بعد الخطر على بابها من الوجوب الآن يعدل عن ذلك يدل على أن يكون المراد بقوله تعالى فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا النذب ويحفل أن يراد به الإباحة وقد قال الشيخ أبو إسحاق بن شعبان على الحظ والنسب وقال القاضي أبو إسحاق والقاضي أبو محمد أنه على الإباحة وروى الشيخ أبو إسحاق في تفرّيعه إن كاتبوهم على الإباحة والابتداء مندوب إليه فإذا قلنا بقول من تقدم من شيوخنا أن لفظة أفعّل بعد الخطر يقتضي الإباحة فإن قوله فكاتبوهم على ما تأوله القاضيان على الإباحة وقد تقدم عند ابتدائي بالقول فيه أن هذا ليس يحظر يتبين انقضاءه بلفظة أفعّل وإنما هذا على ما أشار إليه حكيم ثبت عندكم عامنا به صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وعن الغرر ثم خص منه قدر ما بقي فأنما هي لفظة أفعّل وأردت للتخصيص فيجب أن لا تقتضي الإباحة عند من ذهب هذا المذهب لكنهم ما قد صرحوا بحمله على الإباحة غير أن القاضي أباسحق لا يكاد يتأدى على تحريم القول فيه فيقول مرة ما تقدم ويقول مرة أخرى هو أذن وترغيب والأذن غير الترغيب لأن الأذن إنما يقتضي الإباحة خاصة وتعليق الفعل بسببه المأذون له والترغيب بمعنى الحظ والنذب يقتضي استدعاء الفعل منه على وجه الاستعلاء وقد يقول مع قوله أنه أذن وإباحة هو أمر فهو يحفل أن يريد بذلك الترغيب الذي قدمت ذكره عنه ويحفل أن يسمى الإباحة أمرا فإن القاضي أباسحق يرجح قول أن المباح، أمور به والذي عليه جمهور أصحابنا الأصوليين أن المباح ليس بأمور به وقد بينته في أحكام الفصول واستدل القاضي أبو إسحاق على أن الكتابة لا تجب على السيد ولا يجبر عليها بقوله تعالى إن علمتم فيهم خيرا فلما رد ذلك إلى علم السيد وهو أمر غيب لا يعرفه من المخلوقين غيره ثبت أنه لا يجب عليه لأنه لم يجعل للحكام فيه دخلا ولو كان مما يجب عليه لقال فكاتبوهم إن ثبت أن فيهم خيرا وقد اختلف الناس في الخير فقال مجاهد وابن عباس وكثير من العلماء هو المال والقوة على الأداء وبه قال القاضي الشيخ أبو إسحاق واستدل على ذلك بأن الخير إذا ذكر في أمور الدنيا فأنما هو المال قال الله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين فالمراد به المال وروى ابن المواز عن مالك الخير القوة على الأداء وروى عن عبيدة السلماني إن علمتم فيهم خيرا إن أقاموا الصلاة وروى عن الحسن أن علمتم فيهم خيرا ديناً وأمانته وقال إبراهيم النخعي إن علمتم فيهم خيرا صدقا ووفاء (مسئلة) أثبت أن الكتابة على النذب والإباحة على ما تقدم من قول شيوخنا المالكيين فإنه قد شرط فيه الخير وهو القوة على الأداء وأما من ضعف عن الأداء كالصغير الذي لا مال له فقال ابن القاسم لا بأس أن يكتب

وقال أشهب ان كاتب تفسخ الا ان يفوت بالأداء أو يكور له مال يؤدى منه فيؤدى منه ويعتق وكذلك الأمة التي لاصنعة لها رواه ابن المواز عنه وجه قول ابن القاسم ان من جاز انتزاع ماله مع تمام رقه جازت مكاتبته كالكبير وجه قول أشهب أن صفة صفة العاجز عن أداء الكتابة (فرع) اذا ثبت ان حكم الصغير المنع من الكتابة فقدر وى الديماطى عن أشهب ان ابن عشر سنين لا تجوز كتابته ووجه ذلك ان العشر سنين حدين كثير من أحكام الصغير والكبير ولذلك كانت حدا فى الضرب على الصلاة لقوته على العمل والتفريق فى المضاجع لقوته على الانفراد وغير ذلك من المعاني فمن زاد على العشر سنين زيادة بينة يمتثل ان يجيز أشهب كتابته لقوته على السعاية التي هي أكثر عملا من الصلاة وما جرى مجراها (مسألة) وأما من لا حرقة له من العبيد فقد أجاز مالك كتابته قال ابن القاسم ولو كان يستل الناس جازت كتابته وروى منع ذلك عن عمر وابن عمر قال فى النوادر وبه قال بعض البغداديين من أصحابنا وروى عن علي ابائحه وبه قال الحسن البصرى والدليل على جواز ذلك انه يجوز انتزاع ماله مع تمام الملك عليه كالذى له حرقة (مسألة) وحل يجوز للسيد اجبار عبده على الكتابة روى بعض البغداديين عن مالك ان للسيد كراه عبده على الكتابة كماله أن يعتقه على ان يتبعه بمال وكاله أن ينكحه ويؤجره ويعتقه ولا ضرر عليه فى ذلك وانما يؤدى ما فضل عن نفقته وبه قال ابن المواز وقال ابن القاسم من رواية ابن حبيب عنه لا يلزم الكتابة الا برضى العبدور واه ابن المواز عن أشهب قال وان كان بغير رضاه لم يلزمه وكذلك قال عبد الملك ووجه قول مالك ما احتج به وقد قال ابن القاسم انه ان ازم عبده الكتابة فرضى أحدهما ولم يرض الآخر لزمه ذلك ويرجع عليه بما أذى عنه وكذلك ان كان أحدهما غائباً ووجه القول الآخر قوله تعالى فكتبوهم ان علمتم فيهم خيراً والمكاتبه انما هي على وزن مفاعلة وذلك فعل اثنين فلم يعتبر رضى السيد والعبد لأضيق الفعل الى السيد خاصة كالعتق والتدبير واحتج الشيخ أبو اسحق بهذا القول بقوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيراً انقص بالكتابة من دعا إليها ورغب فيها ومن جهة المعنى انها معاوضة لم يتم أحد العوضين الا بتام الآخر فاعتبر فيها رضى المتعوضين كالبيع والجارة وبهذا تفرق تعجيل العتق على ما قال فان ذلك يلزم العبد لأن أحد العوضين وهو العتق يتعجل والله أعلم وأحكم ص مالك سمعت بعض أهل العلم يقول فى قول الله تبارك وتعالى وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ان ذلك ان يكتب الرجل غلامه ثم يضع عنه من آخر كتابته شيئاً مسمى قال مالك فهذا الذى سمعت من أهل العلم وأدركت عمل اناس على ذلك عندنا قال مالك وقد بلغنى ان عبد الله بن عمر كاتب غلامه على خمسة وثلاثين ألف درهم ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم ثم قال سمعت بعض أهل العلم يقول هو ان يضع الرجل عن مكاتبته من آخر كتابته شيئاً قال ابن الجهم أكثر الصابة يأمرون بذلك من غير قضاء ولا جبر ولو كانت واجبة لكانت محدودة وروى الشيخ أبو القاسم عن مالك ان الايتاء مندوب اليه وليس بفرض وروى ذلك عن عثمان ابن عفان رضى الله عنه وروى نحوه عن علي رضى الله عنه قال عيسى بن دينار لا ينبغي لأحد أن يدع الوضع وقد رغب الله تعالى فيه وحض عليه فمن أبى أن يضع شيئاً فذلك له وقد ترك الفضل وروى عن بريدة بن حصين الأسلمى انه قال فى ذلك حض الله الناس أجمعين على ان يعينوه وروى عن عمر وغيره ان معنى ذلك ان يعطيه سيده من الزكاة عند عقد الكتابة وروى عن زيد بن أسلم

قال مالك وسمعت بعض
أهل العلم يقول فى قول الله
تبارك وتعالى وآتوهم من
مال الله الذى آتاكم ان ذلك
أن يكتب الرجل غلامه
ثم يضع عنه من آخر كتابته
شيئاً مسمى قال مالك
فهذا الذى سمعت من
أهل العلم وأدركت عمل
الناس على ذلك عندنا
قال مالك وقد بلغنى
أن عبد الله بن عمر كاتب
غلامه على خمسة
وثلاثين ألف درهم ثم
وضع عنه من آخر كتابته
خمس آلاف درهم

ان معنى ذلك ان يعطيه الامير من الزكاة ولا يعطيه السيد شيئاً * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والأظهر عندي والذي ذهب اليه مالك ان المخاطبة للسيد لأنه الذي خوطب بالكتابة والمال الذي آتانا الله انما يندب الى أن يعطى منه خبر الاعطاء وذلك هو ما تعلق بالكتابة ويكون في آخر الكتابة لأنه هو وقت تمامها وهو عند مالك على الندب على ما تقدم وقال الشافعي وهو على الوجوب والدليل على ما نقوله انه عقد على رقبة العبد فلم يجب على السيد فيه إتياء كبيعه أو عتقه ص * قال مالك الأمر عندنا ان المكتاتب اذا كاتب سيده تبعه ماله ولم يتبعه ولده إلا أن يشترطهم في كتابته * ش قوله تبعه ماله يحتمل وجهين أحدهما عند عقد الكتابة وهو ظاهر لفظ الموطأ قال الشيخ أبو القاسم من كاتب عبد أوله مال تبعه وقال عطاء وعمرو بن دينار وغيرهما ولا أعلم فيه خلافاً إلا ما روى عبد الرزاق عن الضعي من كاتب عبداً أو باعه فإله للسيد والدليل لما عليه الجماعة ان ما كان له من مال علمه السيد أو لم يعلمه فإنه لا يكون للسيد بعد عقد الكتابة انتزاعه وانما انعقدت الكتابة على أن يستعين المكتتب بما معه من المال على أداء كتابته وذلك ان ما يكتسبه حال كتابته لاحق لسيدته فيه ولأله منعه فلا يجوز للسيد انتزاع ما ثبت في يده من ماله وما رأى الراوية عن الضعي الا وهما وبهذا يفارق المكتاتب المدبر والمعتق الى أجل وأم الولد فان السيد أحق بما يكسبون بعد العتق المؤجل والتدبير والاستيلاء فلذلك كان له انتزاع أموالهم ووجه آخر ان المدبر والمعتق الى أجل وأم الولد يلزم السيد الاتفاق عليهم ولا يلزمه الاتفاق على المكتاتب ولا على ولده الذين معه في الكتابة قاله الشيخ أبو اسحق والوجه الثاني ان المكتاتب يتبعه ماله اذا نفذ عتقه وقيل القاضي أبو محمد اذا أعتق المكتاتب بالأداء يتبعه ماله قال لأن الكتابة عقد معاوضة على النفس والمال (فصل) وقوله ولم يتبعه ولده إلا أن يشترطهم يريد بذلك من قد وجد من ولده ممن ولده من أمته قبل عقد الكتابة وعلى هذا مالك والفقهاء وذلك ان الولدان كان للعبد من أمته فهو رقيق لسيدته وليس برقيق له ماله فيتبعه كما يتبعه ماله وانما حكمه حكم مال السيد فلا ينبغي أن يتبع العبد في عقد كتابته ولا غيرها إلا أن يشترطه أبوه فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد السيد جمعاً، عقد الكتابة بان يشترطه أبوه فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد السيد وأما ان كان الابن للعبد من زوجة فإنه ان كانت أمه حرة فهو حر لأن الولد تبع للأُم في الحرية والرق وان كانت أمه أمه فهو عبد لسيدته وانما الذي ذكره مالك في هذه المسئلة ولد المكتاتب من أمته ص * قال ومعت مال كيقول في المكتاتب يكتبه سيده وله جارية بها حل منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فإنه لا يتبعه ذلك الولد لأنه لم يكن دخل في كتابته وهو لسيدته فأما الجارية فإنها للمكاتب لأنها من ماله * ش وهذا على ما قال ان المكتاتب يعقد كتابته وله أمه حامل منه لم يعلم به هو ولا مولاه وفائدة ذلك انه لم يذكر في عقد الكتابة ولم يتعلق به شرط فإنه عبد ولا مدخل له في الكتابة قال الشيخ أبو القاسم وينتظر وضعها فاذا وضعت فالولد للسيد والأمة للمكاتب على ما كانت عليه قبل الكتابة وأما ما حلت به أمته منه بعد الكتابة فإنه تبع له وحكمه حكم أبيه في الكتابة يعتق بعتقه ويرق برقه قاله الشيخ أبو القاسم وغيره ووجه ذلك انه لم ينله ملك السيد قط وانما الفضل من الأب وهو قد ثبت له حكم الكتابة ولم يتعلق به استحقاق لغيره فهو كالجزء منه في حكمه في الرق والحرية بالكتابة حكمه ص * قال مالك في رجل ورث مكتاباً من امرأته هو وابنها ان المكتاتب ان مات قبل أن يقبض كتابته اقتسم ميراثه على كتاب الله فان أدى كتابته ثم مات فإيراثه لابن المرأة وليس للزوج من ميراثه شيئ

قال مالك الأمر عندنا أن المكتاتب اذا كاتب سيده تبعه ماله ولم يتبعه ولده إلا أن يشترطهم في كتابته * قال يحيى سمعت مالكا يقول في المكتاتب يكتبه سيده وله جارية بها حل منه لم يعلم به هو ولا سيده يوم كتابته فإنه لا يتبعه ذلك الولد لأنه لم يكن دخل في كتابته وهو لسيدته فأما الجارية فإنها للمكاتب لأنها من ماله * قال مالك في رجل ورث مكتاباً من امرأته هو وابنها ان المكتاتب ان مات قبل أن يقبض كتابته اقتسم ميراثه على كتاب الله فان أدى كتابته ثم مات فإيراثه لابن المرأة وليس للزوج من ميراثه شيئ

وهذا على ما قال ان الولاء لا يورث بالمهر ولا للزوجة به تعلق فاذا ماتت المرأة عن زوج وابن وترك
مكتبا فقد تعلق حق الزوج والأب بالمكتب لان أحكام الرق متعلقة به بمنزلة مالو كان عبدا لورثه
الزوج والابن فاذا كان مكتبا أوجب أن يرثه ان كان مالا ووجب أن يختص به الابن ان كان ولاء لان
الولاء قد ثبت بعقد الكتابة لأمة فاذا مات المكتب قبل أن يعتق بالاداء فهو عبدا فقد عاد الى المال
فوجب أن يكون للزوج ربعه وللابن باقية كسائر ما خلفته مؤرورتهما من المال وان اعتق باداء
الكتابة فقد تحقق بالولاء وما كان فيه من المال وهو العوض بالكتابة فقد صار الى كل واحد منهما
حصته منه ولم يبق الا مجرد الولاء فثبت للابن خاصة فان مات المكتب بعد العتق فلا شيء فيه للزوج لان
الزوجة لا تأثير لها في الولاء ووجب تفرد الابن لان البنوة لها تأثير مقدم في الولاء والله أعلم وأحكم
قال مالك في المكتب يكتب عبده قال ينظر في ذلك فان كان انما أراد المحابة لعبده وعرف ذلك
منه بالتخفيف عنه فلا يجوز ذلك وان كان انما كاتبه على وجه الرغبة وطلب المال وابتغاء الفضل
والعون على كتابته فذلك جائز له ش وهذا على ما قال ان المكتب اذا كاتب عبدا لم يخل أن
يقصده الرقيق بالمكتب فذلك لا يجوز له الا باذن السيد لان حق السيد متعلق بماله فلا يجوز له
تنويعه في وجه ولا غيره كما لا يجوز له أن يتصدق بماله ولا أن يعتق عبده وأما الكتابة فلما كانت عقد
معاوضة فان لم يرد ذلك بها أو أرادها اكتساب المال والجمع له والازدياد من الربح جازت كتابته وان
لم يرد ذلك سيده لانه ليس للسيد منعه من التصرف الذي يرجو فيه الربح ويقصده النماء والازدياد
وبالله التوفيق ص قال مالك في رجل وطئ مكتبة له أنها ان حلت فهي بالخيار ان شاءت
كانت أم ولد وان شاءت قرئت على كتابتها فان لم تحمل فهي على كتابتها ش وهذا على ما قال ولعل
ذلك انه ليس للسيد أن يطأ مكتبة به قال الشافعي لان عتقها متعلق باجل كتابتها فكانت كالمتعقة
الى أجل قاله القاضي أبو محمد ووجه آخر ان الوطء لا يحمل الا بزوجية أو ملك يمين تستحق به عليه
النفقة وهذان معدومان في مسئلتنا فلم يكن له وطؤها ووجه آخر انها منقعة فامتنعت على السيد من
الأمة بالكتابة كالخدمة فان فعل ذلك منع منه وزجر عنه وهي على كتابتها لم تحمل وجه ذلك ان
مجرد الوطء لا يغير حكم الكتابة ولا يوجب فيها عتقا ولا حد عليه سواء علم بالتحريم أو لم يعلم به وبه قال
أبو حنيفة والشافعي خلافا لما روى عن الحسن والزهرى ان عليهما الحد والدليل على ما نقوله انه
وطء صادق شبهة ملك فلم يجب به الحد كالوطئ جار يمينه وبين شريكه (مسئلة) وان حلت
فانها بخيرة بين أن تعجز نفسها فتصبر أم ولد بذلك الحل وبه قال الشافعي قال سحنون في العتية
تعجز نفسها اذا لم يكن معها في كتابتها أحد وان كان لها المال الكثير ووجه ذلك ان هذا وان كانوا
يعبرون عنه بالتعجز فان معناه اختيار كونها أم ولد وترك ما كانت عليه لان حق أم الولد في الحرية
أثبت من حق المكتبة لان عتق أم الولد أمر متحقق وعتق المكتبة غير متحقق فلذلك كان اختيار
كونها أم ولد لاسيما ان ذلك مما أدخله عليها السيد (فرع) وانما يكون لها أن تختار كونها أم
ولدها لم يكن معها في كتابتها غير هان فان كان معها غير هان في الموازنة عن ابن القاسم ليس لها ذلك الا
برضا من معها فان رصوا بذلك فقد قال محمد يحط عنه حصنها وتصبر أم ولد يوطؤها ووجه ذلك ما أشار
اليه من تعلق حق من شركه في الكتابة بذلك لانه انما رضى بالكتابة والتزمها لما رجا من عون هذه
الحامل فلا يجوز أن يزال عنه ذلك العون بامر لعل السيد والأمة قد اتفقا عليه والله أعلم وأحكم
(فصل) قوله وان اختارت قرئت على كتابتها يريد ان لها الخيار بين نقض الكتابة واثار حكم أم الولد

* قال مالك في المكتب
يكتب عبده قال ينظر في
ذلك فان كان انما أراد
المحابة لعبده وعرف
ذلك منه بالتخفيف عنه
فلا يجوز ذلك وان كان
انما كاتبه على وجه الرغبة
وطلب المال وابتغاء الفضل
والعون على كتابته فذلك
جائز له قال مالك في رجل
وطئ مكتبة له انها ان
حلت فهي بالخيار ان
شاءت كانت أم ولد وان
شاءت قرئت على كتابتها
فان لم تحمل فهي على
كتابتها

وبين البقاء على حكم الكتابة في العتق قال سحنون في العتبية فان بقيت على الكتابة فنفقة حملها على السيد كالمبتوتة الحامل ورأه عن أصحاب مالك وقاله ابن حبيب وروى عن أصبغ لانفقة لها عليه وجه القول الأول انه جل لاحق لواطئ حراما ملك لأحد عليه فكانت عليه نفقته كمثل الزوجة وأم الولد ووجه قول أصبغ انها قد رخصت بالبقاء على حكم الكتابة وذلك ينفي الاتفاق عليها لان المكتبة لانفقة لها وترك ما يوجب الاتفاق لها باختيارها وهو كونها أم ولد فقد راسقت حقها من ذلك فلم يكن لها الجمع بين الأمرين بين البقاء على حكم الكتابة والتعلق بالنفقة الذي هو حكم غير الكتابة ص قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين ان أحدهما لا يكتب نصيبه منه أذن له بذلك صاحبه أو لم يأذن إلا أن يكتبه جميعا لان ذلك يعقله عتقا ويصير اذا أدى العبد ما كوتب عليه الى أن يعتق نصفه ولا يكون على الذي كاتب بعضه أن يستم عتقه فذلك خلاف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل قال مالك فان جهل ذلك حتى يؤدي المكتتب أو قبل أن يؤدي رد اليه الذي كاتبه ما قبض من المكتتب فافتسمه هو وشريكه على قدر حصصهم ما بطلت كتابته وكان عبدا لها على حالته الأولى ش وهذا على ما قال ان العبد بين شريكين لا يجوز لأحدهما أن يكتبه دون صاحبه أذن له صاحبه في ذلك أو لم يأذن وهو أحد قولي الشافعي وروى عن الحكم بن عيينة وابن أبي ليلى نصح الكتابة بغير اذن شريكه وقال الشافعي في أحد قوليه نصح الكتابة اذا أذن في ذلك شريكه وبه قال أبو حنيفة ونسبه أبو حامد الاسفرائني الى مالك والصحيح ما قدمناه والدليل على ذلك ان عقد الكتابة لا يتبع بعض ولذلك لا يجوز لأحد أن يكتب بعض عبده ويبقى باقيه على حكم الرق فاذا لم يجز ذلك في بعض عبد له جميعه وان وقع ففسخ فكذلك في بعض عبد لغيره سائر واحجج مالك في ذلك بان الكتابة عقد عتق ويؤدي ذلك الى تبعض العتق على الشريك دون تقويم لانه اذا أعتق نصيبه الذي كاتب عليه ولم يرقم عليه نصيب شريكه لان التقويم يختص فيما باشره عتق عرى من عوض وهذا لم يباشره عتق واقترب به العوض فنع ذلك التقويم فوجب أن يكون هو ممنوعا في نفسه ووجه آخر ان الكتابة تقتضي أن يملك المكتتب التصرف بالبيع وغيره وما بقى منه على الملك يمنع من ذلك فاما تنافي الأمران لم يصح أن يتقدم معاوضة تقتضي أمرين متنافيين ولذلك لا يجوز له أن يكتب بعض عبده ويجوز له أن يكتب ما يملك من عبده بعضه حواله الله أعلم

(فصل) وقوله فان جهل ذلك حتى يؤدي أو قبل الأداء بطلت الكتابة ويرد السيد ما قبض من العبد فيقاسمه شريكه في العبد يريد ان فسخ الكتابة ثابت قبل الاداء وبعده لا يفوت بالاداء وان ما قبض منه لما كان مال العبد المشترك كان لشريكه بقدر ملكه من العبد ولم يرد الى العبد إلا أن يتفق على ذلك لان العبد قد أخرج على هذا الوجه وقد وجد من الشريكين الاتفاق على انتزاعه فوجد من المكتتب أخذه ووجد من الآخر اذاعة المقاسمة فيه (مسئلة) ولو قاطعه الذي كاتبه باذن المفسك بالرق وعتق نصيبه في العتبية من سماع ابن القاسم في عشرين بين ثلاثة اخوة كاتبه اثنان باذن الثالث ثم قاطعه اللذان كاتباه باذن أخيهما فاعتق نصيبهما ثم مات الممسك وله ورثة بخلافهم في نصيب ولهم سنين ثم قام العبد يطلب أن يقوم على اللذين قاطعه قال مالك العبد رفيق كله وليرد اللذان كاتباه ما أخذ منه فيكون بينهما وبين ورثة الميت ووجه ذلك أن فسخ هذه الكتابة وما

قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين أن أحدهما لا يكتب نصيبه منه أذن له بذلك صاحبه أو لم يأذن إلا أن يكتبه جميعا لان ذلك يعقله عتقا ويصير اذا أدى العبد ما كوتب عليه الى أن يعتق نصفه ولا يكون على الذي كاتب بعضه أن يستم عتقه فذلك خلاف ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركا له في عبد قوم عليه قيمة العدل قال مالك فان جهل ذلك حتى يؤدي المكتتب أو قبل أن يؤدي رد اليه الذي كاتبه ما قبض من المكتتب فافتسمه هو وشريكه على قدر حصصهم ما بطلت كتابته وكان عبدا لها على حالته الأولى

كان بعدهما من القطاعة لانه لم يوجد من الذين كاتباه عتق مباشرة وانما وجد منهما عقد يفضي الى العتق على عوض قبضه وذلك العقد في نفسه فاسد لا يجوز امضاؤه فرد ذلك والله اعلم ص **قال مالك في مكاتب بين رجلين فانظره أحدهما بحقه الذي عليه وأبي الآخر أن ينظره فاقتضى الذي أبي أن ينظره بعض حقه ثم مات المكاتب وترك مالا ليس فيه وفاء من كتابته قال مالك يتحصان ما ترك بقدر ما بقي لها عليه فأخذ كل واحد منهما بقدر حصته فان ترك المكاتب فضلا عن كتابته أخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسواء فان عجز المكاتب وقد اقتضى الذي لم ينظره أكثر مما اقتضى صاحبه كان العبد بينهما نصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى لانه انما اقتضى الذي باذن صاحبه وان وضع عنه أحدهما الذي له ثم اقتضى صاحبه الذي له عليه ثم عجز فهو بينهما ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيئا لانه انما اقتضى الذي له عليه وذلك بمنزلة الدين للرجلين بكتاب واحد على رجل واحد فينظره أحدهما ويشع الآخر فيقتضى بعض حقه ثم يفلس الغريم فليس على الذي اقتضى ان يرد شيئا مما أخذ **ش** وهذا على ما قال وذلك ان الرجلين اذا كاتباه عدهما كتابة واحدة جاز ذلك اذا كاتباه على الاطلاق فيكون لكل واحد منهما اذا كان بينهما نصفين أن يقبض من الكتابة ما يقتضيه الآخر لازيادة ولا نقصان ولا يقضى أحدهما دون الآخر وكذلك ان اشترطا ذلك في العقد لانهما اشترطا مقتضاه وان كاتباه على أن يبدأ أحدهما بالنجم الأول أبدا ففي الموازية لا يجوز ذلك ولا أن يبدأ به بعضهما وتفسخ الكتابة لان من اشترط ذلك لم يرض بالكتابة الا بجمع يريد لا يدري ما يتم منه وقال أشهب يفسخ الآن يرضى الذي اشترط التبديت بترك ما اشترط وقال ابن القاسم تمضي الكتابة وتبطل التبديت وقال ابن الموزان ان لم يكن قبض منها شيئا فكما قال أشهب وان اقتضى منها صدر نفذت الكتابة وبطل الشرط ووجه القول الأول ما احتج به من ان أحدهما ازداد زيادة في الكتابة مع تساويهما في ملكه كالأول عقدا الكتابة على أن لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث ويحتمل أن يكون ذلك على قول من قال من أحبا بنا ان البيع والسلف ينقض على كل حال ووجه قول أشهب انهما عقدا الكتابة على أن يسلف أحدهما الآخر فان أسقط مشروط السلف ما شرطه قبل أن يفوت ذلك صح العقد ووجه قول ابن القاسم ان الكتابة عقد يجوز فيه الفرار فان اقرن به شرط لا يجوز مع سلامة العوضين بطل الشرط وثبت العقد ووجه قول ابن الموزان راجع الى ذلك والله أعلم**

(فصل) وقوله فان انظره أحدهما وأبي الآخر أن ينظره فاقتضى الذي أبي أن ينظره بعض حقه ثم مات المكاتب وترك مالا ليس فيه وفاء بالكتابة يتحصان بقدر ما بقي لها عليه يريد ان الذي انظره انما انظر المكاتب بما وجبه له اقتضاؤه فاذا مات المكاتب فعلى ما قال اذا ترك ما يقصر على الأداء تحاصفاً ذلك كل ما بقي له وذلك انه لو اقتضى أحدهما نصف حصته وبقى له نصفها ولم يقبض الآخر شيئا تحاصفاً أخذ المقتضى ثلث ما بقي وأخذ الذي ترك ثلثه لان ذلك حساب ما بقي لها عنده (مسألة) ولو مات المكاتب أو عجز ولم يترك شيئا لم يرجع الذي انظره على الذي اقتضى بشئ رواه ابن الموزان عن مالك وذلك انه قدرضى بذمة المكاتب وأسلفه حصته مما قبض شريكه ولم يسلف شريكه شيئا فيرجع عليه به وقد قال مالك في الموازية ان سأله المكاتب أن يدفع الى شريكه ما جاء به فهو انظار للمكاتب لانه سلف للشريك وكذلك لو رغب اليه الشريك في ذلك على أن ينظره هو المكاتب فرضى بهذا الشرط فهذا انظار أيضا للمكاتب (فرع) وانظار المكاتب يكون على ضربين

أحدهما أن ينظره بجميع حصته من الكتابة أو من نجم إلى وقت يوفيه فهذا سلف للكتاب لارجعة له فيه والضرب الثاني أن يحضر المكتاب نصف نجم فيأخذه أحد الشريرين باذن الآخر فذلك أيضا انتظار للكتاب وأما أن يأخذ من نصف النجم أو بجميعه فيأخذه أحد الشريرين باذن الآخر ليأخذه من شريكه من النجم الثاني فهذا ان اشترط فيه انتظار المكتاب لم يلزمه ذلك بل زيادة على النصف لان الزيادة على النصف حق للذي انظره فلا يجوز أن يحيل القابض بها شريكه على دين لم يحصل يريد ولم يجب له فان لم يرجع ذلك المكتاب رجع الذي انظره على شريكه قال لان باحضاره وجب لها فاعتبروا في ذلك أمرين أحدهما أن لا يكون السلف للشريك أو للكتاب واعتبروا في جواز السلف للكتاب أن لا يكون شيء من حق الذي انظره حاضر فيتعين بذلك فلا تكون الحوالة من حق الذي انظره على المكتاب لازمة لانه يدفعه عوضا عن حق لم يجب للحيل والله أعلم وهذا أكثره مروي عن ابن المواز عن ابن الماجشون وقد ثبت ذلك بزيادة ألفاظ (مسئلة) وإذا حل النجم فسأل أحدهما الآخر أن يقتضي دونه فأذن له في ذلك فهذا سلف للشريك ويرجع المسلف على شريكه عند العجز أو الموت عن غير مال رواه ابن المواز عن مالك وأما إذا جاء بالنجم فقد قال ابن الماجشون إذا جاء بالنجم كله وأخذه أحدهما فهو سلف للشريك فان لم يأت الا بالنصف فهو انتظار للكتاب وقال ابن المواز يريد اذا رضى بذلك الشريك اذا جاء المكتاب بنصف النجم فانظره أحدهما فهو انتظار للكتاب فان حضرا أكثر من النصف فأخذه أحدهما باذن الآخر واشترط فيه انتظار المكتاب لم يلزمه ذلك في الزيادة لان الزيادة مما يصيب الذي لم يقبض فقد أحال بها القابض شريكه فيما لم يحصل فان لم يدفع ذلك المكتاب رجع الشريك على شريكه لان الانتظار انما يجوز بما حل لا فيما لم يحصل وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم اذا حل نجم فأخذه أحدهما باذن الآخر ليأخذ الآخر النجم الثاني فهو سلف من الشريك يرجع به عليه في العجز والموت يريد ان السلف كان من الشريك لشريكه ولعله هو الذي سأله وقال محمد الأنا يعجز المكتاب أو يموت قبل محل النجم الثاني فليس له أخذه به حتى يحل النجم الثاني ومعنى ذلك أن الشريك لما أذن لشريكه في أن يأخذ هذا النجم الاول فأخذه ويأخذ شريكه النجم الثاني فقد أسلفه سلفا مؤجلا الى أجل النجم الثاني فاذا عجز المكتاب قبل ذلك أو مات لم يكن له طلب السلف قبل أجله (فرع) ولو حل النجم الثاني قبل عجزه فتعذر على المكتاب قبل أن يقبضه لكان على القابض ان يقيضه سلفه ثم يتبعان المكتاب جميعا قاله ابن المواز ووجه ذلك انه سلف من احد الشريرين الاخر فان لم يقبضه عنه المكتاب لزم المتسلف ان يقبضه ثم يتبعان المكتاب بما لها وظاهر هذا اللفظ يقتضي ان العبد لم يعجز بعد والذي قاله ابن القاسم في العتية ان المكتاب لم يعجز فليس للذي انظره مطالبة الشريك الا ان يعجز المكتاب (فصل) وقوله فان ترك المكتاب فضلا عن كتابته أخذ كل واحد منهما ما بقي من الكتابة وكان ما بقي بينهما بالسواء يريد ان كان احدهما قد اقتضى نصف حقه ولم يقبض الآخر شيئا فان كل واحد منهما يقتضى ما بقي له من الكتابة على حسب ما بقي له من القلة والكثرة لانهما على حسب ذلك استحقا عليه الكتابة التي هي مقدمة في ماله فاذا استوفيا ذلك فما فضل بعد ذلك فهو بينهما على السواء على حسب ما كانا متساويين في ملك رقبته قبل عقد الكتابة وملك كتابته بعد العقد (فصل) فان عجز المكتاب وقد اقتضى الذي لم ينظره أكثر مما اقتضاه الذي انظره كان العبد بينهما بنصفين ولا يرد على صاحبه فضل ما اقتضى يريد ان العبد بعجزه يرجع الى ملكهم ما على حسب

ما كان قبل الكتابة لان ذلك مقتضى عجزه ولا يؤثر في ذلك ما اقتضى أحدهما أكثر من صاحبه كما لا يؤثر في الملك أن يقتضى السيد معظم الكتابة ثم يعجز العبد عن أقلها فانه يرجع الى رقه على حسب ما كان قبل الاداء وانما لم يرجع الذي أنظره على الذي اقتضى بمقتضاه زائدا عليه لانه لم يسلفه اياه وانما أسلفه للكتاب ولو أسلف شريكه لرجع عليه بما أسلفه وقتقدم ذكره من رواية يحيى عن ابن القاسم ولا يتبع الذي أنظره العبد بشئ مما أنظره لان العجز يسقط عنه دين الكتابة والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله ولو وضع له ثم اقتضى صاحبه بعض الذي عليه ثم عجز فالعبد بينهما يريدان ما وضع عنه أحدهما لا تأثير له في ملك العبد مع العجز كما لو قبض منه باذن صاحبه جميع ماله عليه ثم عجز عن اداء ما للثاني عنده فاسترق فانه يرجع ملكهما وقال مالك في أصل المسئلة ولا يرد الذي اقتضى على صاحبه شيأ يريدان ما قبض يكون له دون الذي وضع عنه لانه لم يقبض شيأ على وجه السلف وانما قبض ما كان له لان شريكه قد وضع عنه جميع ما كان له فلم يقتض الذي تمسك بحقه من حق صاحبه كما لو كان لهما دين على رجل واحد بدكر حق واحد فانظره أحدهما ثم قبض الآخر بعض حقه ثم أنفلس فان الذي أنظره لا يرجع على صاحبه بشئ وكذلك لو أسقط أحدهما حقه من الدين لم يرجع على من قبض حقه منه والله أعلم

الحالة في الكتابة

﴿ الحالة في الكتابة ﴾
* قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن العبد إذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فان بعضهم حلاء عن بعض وانه لا يوضع عنهم لموت أحدهم شئ وان قال أحدهم قد عجزت وألقي بيديه فان لأصحابه وألقي بيديه فان لأصحابه أن يستعملوه فيما يطيق من العمل ويتعاونون بذلك في كتابتهم حتى يعتق بعضهم ان عتقوا ويرق برقمهم ان رقوا

ص ﴿ قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن العبد إذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فان بعضهم حلاء عن بعض وانه لا يوضع عنهم لموت أحدهم شئ وان قال أحدهم قد عجزت وألقي بيديه فان لأصحابه أن يستعملوه فيما يطيق من العمل ويتعاونون بذلك في كتابتهم حتى يعتق بعضهم ان عتقوا ويرق برقمهم ان رقوا ﴾ ش وهذا على ما قال ان من كان له جماعة عبيد فانه لا بأس أن يكتبهم كتابة واحدة تشملهم بعتق واحد خلافا للشافعي في أحد قوله لانه عقد مقصوده ازالة الملك عن الرقبة فجاز أن يخص ويديم كالتدبير والعتق وقال الشيخ أبو القاسم وسواء كانوا أجنب أو أقراب (مسئلة) ومن كاتب عبده لم يجز له بيع أحدهما ولا نصفهما قال محمد وقال يرد بقوله ولا نصفهما قال على قول أشهب ولا يبيع نصف أحدهما لان ذلك النصف يصير محتملا عمالا على ملكه سيده وله يبيعهما من رجل واحد لان رجلين قال محمد ما يبيعهما من رجلين أو من رجل نصف كتابتهما جميعا فجاز ولو ورثهما ورثة جاز لكل واحد بيع حصته منهما وحبته وقد أجاز ابن القاسم وأشهب بيع بعض المكاتب أو نجبا غير معين

(فصل) وقوله فان بعضهم حلاء عن بعض يريدان ذلك حكم اطلاق الكتابة لجماعة عبيد لان ذلك معنى اشتال العقد عليهم فانه لا يعتق بعضهم الا بعتق بعض خلافا للشافعي في قوله ان من أدى منهم بقتل ما عليه عتق ولو عقدوا العقد على أن بعضهم حلاء عن بعض بطل وقال أبو حنيفة يجوز استئسانا لاقياسا والدليل على ما نقله ان عقد الكتابة مبني على منافاة التبعية ولذلك من كاتب عبده لم يعتق منه شئ الا بآداء جميع ما عليه فكذلك من كاتب أعبدا لم يعتق منهم أحد الا بآداء ما عليهم دليل آخر وهو ان هذا العقد يفضي الى حرية فاذا اشتمل على جميعه لم يتبع عتقه أصل ذلك قوله اذا أدبتم الى ألف دينار فأنتم أحرار وهذا اذا كان سيدهم واحدا فأما ان كان السادات جماعة كالسيد بن يكتبان عبيد لهما فان أشهب لا يميز الكتابة الا أن يسقط حالة بعضهم عن بعض

(مسئلة) وعقد الكتابة على جمع عبيد لسيد واحد أو لسلطان يفتقر الى تدبير جملة الكتابة دون تقدير ما يخص كل واحد منها لانه لا يجوز في عوضها ما كان مقصودا العتق وليست بدین ثابت ما يجوز في سائر الأعواض في العقود التي مقصودها المعاوضة ويكون العوض فيها ديناً ثابتاً وهذا على قول ابن القاسم انه لا يجوز لرجلين جمع ثوبهما في البيع وأما على قوله بنحو ذلك فلا يحتاج الى فرق (مسئلة) وليس للسيد أخذ أحد المكاتبين بجميع ما على جلتهم مع قدرتهم على الاداء قاله ابن المواز ووجه ذلك أن الحق متعلق بجميعهم مع الحياة والقدرة وإنما يلزم كل واحد منهم جميعا لحق الضمان فما كان المضمون حاضرا قادرا على الاداء فليس للسيد طلب أحدهم بحق الضمان وإنما له طلب كل واحد منهم بما يخصه بحق الكتابة فان تعذر القبض من بعضهم بأن عجز قال في كتاب ابن المواز أو تغيب فله الأخذ من غيره

(فصل) وقوله ولا يوضع عنهم بموت أحدهم شيء يردان أصحابه قد ضمنوا ما عليه وقد التزموا الكتابة جملة والكتابة تنافي التبعض فلا يعتق الإبداء جميع الكتابة فان استحق أحدهم ملك أو حرية من أصله وقد علم السيد بذلك ولم يعلم في الموازية يوضع عنهم حصته في ذلك والفرق بينه وبين الموت أن العقد في الذي مات تناوله على وجه الصفة فلزمهم ما يخصه كالمو عجز وهذا لم يتناوله فلذلك وضع عنهم بقدر ما يخصه لانه لم يلزمهم قال ابن الما جشون في الموازية يحط عنهم على عددهم ان كانوا أربعة حط عنهم ربع العدد باستحقاق أحدهم

(فصل) وقوله وان قال أحدهم عجزت يردانه لم يعلم عجزه إلا بدعواه فانه لا يسقط عنه بذلك ما لزمه بالكتابة ولأصحابه أن يستعملوه ما يطبق من العمل لانه دخل على القوة على السعي فليس له أن يخرج نفسه منه الى رق ولان عقد الكتابة لازم فالذي يدعى العجز لا يخلو أن يكون له مال ظاهر أو لا يكون له مال ظاهر فان كان له مال ظاهر لم يكن له أن يعجز نفسه قال مالك في الموازية وفي العتية من رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم وروى ابن وهب عن ابن كنانة وابن نافع انه اذا كره الكتابة فعجز نفسه وأشهد بذلك عادموا كما وان كان له مال قال ابن حبيب وقول مالك أحب الى وقول الشافعي على قول ابن كنانة وابن نافع وجه قول مالك في لزوم العقدان الكتابة عقد معاوضة ينفذ عوضا فلزم في الجنبتين ولا يلزم على هذا الجعل فان العمل غير مقرر به فلذلك لم يلزم في جنبه العامل ووجه القول الثاني أن مال الكتابة مال غير مستقر على العبد فلذلك لا يجوز أن يعمل به عنه فلما لم يكن مستقرا عليه لم يلزمه أدائه وهذا الذي ذكره أصحابنا عن الشافعي والذي ذكره أصحابه عنه أن معنى قوله ان الكتابة عقد جائز لا يردان للمكاتب فيه اذا شاء وانما يريد به اذا كان بيده مال لم يجبر على أدائه واذا لم يجبر على أدائه خير السيد بين العبر وبين فسخ كتابته والله أعلم (مسئلة) فاذا لم يكن للمكاتب مال ظاهر فقد قال مالك في العتية اذا كان ماله صامتا لا يعرف فله أن يعجز نفسه وهو معنى قول مالك أنه اذا عجز نفسه ثم أظهر أموالا بعد ذلك لم يرد الى الكتابة وكان رقيقا ووجه ذلك انه اذا عجز نفسه لعدم مال ظاهر يؤدي منه فقبطل عقد الكتابة وتقرر ملك السيد عليه فلا يلزم ملكه عنه بظهور ماله بعد ذلك كالمو لم تقدم فيه كتابة (فرع) وابن يعجز نفسه قال ابن القاسم في العتية يعجز نفسه دون السلطان قال سحنون لا يجوز التععيز الا عند السلطان وجه قول ابن القاسم ان هذا عقد عقده السيد والمكاتب على ازالة ملك السيد بعوض فجاز لها فسخه ونقضه كالبيع وجه قول سحنون انه قد تعلق به حق لله تعالى فليس لها نقضه

* قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن العبد إذا كاتبه سيده لم ينبغ لسيده أن يتصل له بكتابة عبده أحدان مات العبد أو عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك أنه إن تحمل رجل لسيده المكتب بما عليه من كتابته ثم أتبع ذلك سيد المكتب قبل الذي تحمل له أخذ ماله باطلا لا هو ابتاع المكتب فيكون ما أخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكتب عتق فيكون في ثمن حرمة ثبت له فإن عجز المكتب رجع إلى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك أن الكتابة ليست بدين ثابت يتحمل لسيده المكتب بها انما هي شيء أن أداه المكتب عتق وإن مات المكتب وعليه دين لم يحاص الغرماء سيده بكتابه وكان الغرماء أولى بذلك من سيده وإن عجز المكتب وعليه دين لا بدخول مع سيده في شيء من ثمن رقبته محسوس وهذا على ما قال إن الكتابة لا تجوز بالحالة فإذا دخلتها الحالة فلا يخلو أن يكون ذلك في أصل العقد أو يكون بعد العقد فإن كانت الكتابة انعقدت بشرط الحالة ففي الموازية لا يجوز الكتابة على الحالة إذ ليس من سنتها أن تكون في الذم قال محمد بن زيد انما هي في الوجه ومعنى ذلك والله أعلم أنه لم تتعلق الكتابة بذمة تعلق لازما لم تعلق بالتصرف والكسب وروى ابن مزين عن عيسى وأصبح تمضي الكتابة وتبطل بالحالة وقال الشيخ أبو القاسم لا تجوز الحالة بالكتابة ومن تحمل بذلك لم تلزمه حالته (مسئلة) وأما الرهن فإن كان الرهن للمكتب فإنه يجوز أن يكتبه عليه ويأخذه منه بعد عقد الكتابة إن رضيا بذلك وإن كان الرهن لغير المكتب

الاجمك كما ينظر في ذلك لحق الله تعالى فإن رجلا اداء أو نفوذ العتق أبقاه وإن تبين منه العجز أنفذ فسخره (مسئلة) وإن لم يكن له مال ظاهر وكان صانعا فله أن يعجز نفسه وقال الشيخ أبو القاسم للمكتب أن يعجز نفسه وقيل له ذلك إذا لم يكن له مال ظاهر فالذي اقتضى ذلك أن ليس له مال ظاهر فيه روايتان وجه المنع من ذلك أنه قادر على الاداء فلم يكن له تعجز نفسه واسترقاقها بعد عقد العتق كالذي له مال ظاهر ووجه الرواية الثانية أنه ليس له ما يؤدي منه فلا يجبر على الكسب (مسئلة) وهذا إذا كان مفردا بالكتابة فأما إذا شاركه غيره فيها ففي كتاب محمد يعجز نفسه قبل نجومه إلا أن يكون معه ولد فلا تعجز له ويؤخذ بالسعي عليهم صاغرا وإن ظهر منه لذرأيت أن يعاقب وإن كان له مال ظاهر فلا تعجز له ويؤخذ ماله فيعطى السيد يد بعد عمله ويعتق هو وولده وكذلك لو شاركه في الكتابة أجنبي ووجه ذلك أن حق من شاركه في الكتابة من ولد أو أجنبي قد تعلق به سعيه وماله لأن الكتابة مبنية على سعي بعضهم وأداء بعضهم عن بعض والكتابة عقد لازم فلم يكن للسيد واحد المكتبين فسخ ذلك في حقه دون اذن سائر من معه في عقد الكتابة (فرع) ولو كاتب عبدين بعقد واحد فمشت في أحدهما بهمين لزمته قبل الكتابة ففي الموازية لا يعجل عتقه وهو كاتبه عتقه فإن عجز عتق بالخنث في يمينه ووجه ما تقدم فن أعتقه سيده فأبى ذلك انشراكه في الكتابة فأدى معهم حتى عتقوا فإنه لا يرجع على سيده بما أدى عن نفسه رواه ابن حبيب عن أصبغ ووجه ذلك أن ما وجهه إليه السيد من العتق لم يتم لما تعلق به من حق أصحابه لأن ذلك لم يكن حقا للسيد فكان بمنزلة من أعتق عبدا لغيره أو أعتقه وهو محجور عليه في عتقه

(فصل) وقوله يتعاونون به حتى يعتق بعثهم وورق برهم يريد من فيه سعاية وعمل فإن قصر عن قدر ما يلزمه فإن أصحابه في الكتابة يتعاونون به فإن عجز وا عن أداء جميع ما عليهم رقبوا ورق معهم وإن أدوا عتقوا وعتق معهم ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن العبد إذا كاتبه سيده لم ينبغ لسيده أن يتصل له بكتابة عبده أحدان مات العبد أو عجز وليس هذا من سنة المسلمين وذلك أنه إن تحمل رجل لسيده المكتب بما عليه من كتابته ثم أتبع ذلك سيد المكتب قبل الذي تحمل له أخذ ماله باطلا لا هو ابتاع المكتب فيكون ما أخذ منه من ثمن شيء هو له ولا المكتب عتق فيكون في ثمن حرمة ثبت له فإن عجز المكتب رجع إلى سيده وكان عبدا مملوكا له وذلك أن الكتابة ليست بدين ثابت يتحمل لسيده المكتب بها انما هي شيء أن أداه المكتب عتق وإن مات المكتب وعليه دين لم يحاص الغرماء سيده بكتابه وكان الغرماء أولى بذلك من سيده وإن عجز المكتب وعليه دين لا بدخول مع سيده في شيء من ثمن رقبته محسوس وهذا على ما قال إن الكتابة لا تجوز بالحالة فإذا دخلتها الحالة فلا يخلو أن يكون ذلك في أصل العقد أو يكون بعد العقد فإن كانت الكتابة انعقدت بشرط الحالة ففي الموازية لا يجوز الكتابة على الحالة إذ ليس من سنتها أن تكون في الذم قال محمد بن زيد انما هي في الوجه ومعنى ذلك والله أعلم أنه لم تتعلق الكتابة بذمة تعلق لازما لم تعلق بالتصرف والكسب وروى ابن مزين عن عيسى وأصبح تمضي الكتابة وتبطل بالحالة وقال الشيخ أبو القاسم لا تجوز الحالة بالكتابة ومن تحمل بذلك لم تلزمه حالته (مسئلة) وأما الرهن فإن كان الرهن للمكتب فإنه يجوز أن يكتبه عليه ويأخذه منه بعد عقد الكتابة إن رضيا بذلك وإن كان الرهن لغير المكتب

لم تجز الكتابة كالحالة من كتاب ابن المواز قال ويخير السيد بين ان يعضها بلارهن أو يفسخها قال محمد إلا أن تحمل الكتابة فلا تفسخ ويفسخ الرهن

(فصل) وقوله وان مات المكتبة عليه دين لم يحاص سيده الغرماء وهو قول مالك والشافعي ووجه ذلك ان المكتبة لا يحاص سيده الغرماء في ماله اذا أفلس لأن الرقبة ترجع اليه فكذلك في الموت مع الفس فدل ذلك على ان دين الكتابة ليس بدين ثابت فلذلك لا يجوز فيه رهن ولا حالة ألا ترى ان المكتبة اذا مات وعليه دين فان دين الغرماء أحق بماله من سيده حتى يستوفي الغرماء حقوقهم ولو عجز المكتبة لكنت ديون الناس في ذمته ولم يتعلق بها شيء من الكتابة لأن الرقبة التي خرجت عن يده بالكتابة عادت بالعجز لا يشاركه في شيء من ذلك غريم ص قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا ربح بينهم يتوارثون بها فان بعض حلاء عن بعض ولا يعتق بعضهم دون بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فان مات أحد منهم وترك مالا هو أكثر من جميع ما عليهم أذى عنهم منه جميع ما عليهم وكان فضل المال لسيده ولم يكن لمن كاتب معه من فضل المال شيء ويتبعهم السيد بحصصهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من مال الهالك لان الهالك انما كان تحمل عنهم فعليهم ان يؤدوا ما اعتقوا به من ماله وان كان للمكاتب الهالك ولد حر لم يولد في الكتابة ولم يكاتب عليه لم يرثه لأن المكاتب لم يعتق حتى مات ش وهذا على ما قال ان المكاتبين اذا لم يكن بينهم ربح فانهم حلاء بعضهم عن بعض ولا تأثير في ذلك لكونهم لارحم بينهم فان هذا حكم ذوى الأرحام وأشد وانما يؤثر ذلك في التراجع وأما اجتماعهم في الكتابة فعلى حد واحد لا بد أن يكون بعضهم حلاء عن بعض ولا تقول يجوز ذلك بينهم فقط بل نقول ان حكم الكتابة لا بد منه خلافا للشافعي وقد تقدم ذكره وانما جاز ذلك بين أهل الكتابة لسيدهم لأن ملكه ضمن ملكه مع كون العقد يلزمهم وما واحدا وقال في الموازية ولو كاتب كل واحد على حدة جاز ان يضم أحدهما الى الآخر ولكن لا يعتق أحدهما الا باذن الآخر ووجه ذلك انه ان انفرد عقد كل واحد منهم اثم ضمن كل واحد منهم ما صاحبه فقد عاد الى حكم العقد الواحد وقد قال في الموازية لا بأس ان يتحمل عبده بما على مكاتبه ووجه ما قدمناه (مسئلة) ولو كان عبدان رجلين أو ثلاثة أعبد لثلاثة رجال ففي الموازية انه قد اختلف في جمعهم في كتابة فلم يجزه أشهب قال لأن كل عبدي يحمل لغير سيده بحصة لغير سيده في عبده في كتابة متبعة الا ان يسقطوا حالة بعضهم عن بعض فيجوز وعلى كل واحد بقدر ما يزمه من الكتابة يوم عقدت قال أحمد بن مبسر ليس كما احتج لأن لكل واحد ثلث كل عبدا بما يقبض كل واحد عن ثلثة ذلث الكتابة فلا يقبض أحدهم عن غير ملكه شيئا

(فصل) وقوله وان مات أحدهم وترك أكثر مما عليهم من الكتابة أدى عنهم جميع ما عليهم ووجه ذلك ما قدمناه من ضمان بعضهم عن بعض فاذا مات أحدهم حلت التجوز كلها في حصته فاذا وجد له مال أدى ذلك كله منه وكان فضل المال للسيد ولم يكن لمن معه في الكتابة شيء منهم لأنهم ليسوا بذوى أرحامه وانما اختلف في تراجع ذوى الأرحام

قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا ربح بينهم يتوارثون بها فان بعضهم حلاء عن بعض ولا يعتق بعضهم دون بعض حتى يؤدوا الكتابة كلها فان مات أحد منهم وترك مالا هو أكثر من جميع ما عليهم أدى عنهم منه جميع ما عليهم وكان فضل المال لسيده ولم يكن لمن كاتب معه من فضل المال شيء ويتبعهم السيد بحصصهم التي بقيت عليهم من الكتابة التي قضيت من مال الهالك لان الهالك انما كان تحمل عنهم فعليهم ان يؤدوا ما اعتقوا به من ماله وان كان للمكاتب الهالك ولد حر لم يولد في الكتابة ولم يكاتب عليه لم يرثه لان المكاتب لم يعتق حتى مات

القطاعة في الكتابة * حدثني مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتبها بالذهب والورق

القطاعة في الكتابة

ص قال مالك انه بلغه ان أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت تقاطع مكاتبها بالذهب والورق ش قوله ان أم سلمة كانت تقاطع مكاتبها بالذهب والورق والمقاطعة هو ان

يجعل عتق المكاتب على شئ يقاطع عليه معجل أو مؤجل ويحتمل أن يكون فعل أم سلمة أصل
الكتابة بالذهب فيقاطعه بالذهب أو بالورق مقاطعة بالورق فهذا اتفق العلماء على جوازه إلا أنه
قد روى عن ابن عمر لا يقاطع المكاتب إلا بعوض قال ابن القاسم ولم يأخذ به الناس قال الزهري
لأعلم أحدا قاله غير ابن عمر وقال النخعي أبو إسحق وأول بعض المتأولين في قوله تعالى وآتوهم من مال
الله الذي آتاكم أن ذلك قاطعة المكاتب على بعض ما عليه وترك البعض له على تعجيل العتق وأما
أن كان بالذهب فيقاطعه بذهب فقد قال القاضي أبو محمد إذا بيعت كتابة المكاتب والعبد فيجوز
أن يبيعها سيده كيف شاء فينقله من ذهب إلى ورق ومن ورق إلى ذهب ومن عروض إلى عروض
من جنسها ومن غير جنسها لأن تقدير بيعها من العبد إنما هو ترك ما كتب عليه والعدول عنه إلى
مال يعجل وليس في قوله أم سلمة كانت تقاطع مكاتبها بالذهب والورق ما يدل على أصل الكتابة
وفي الموازية لأبأس أن يقاطع المكاتب ويعجل عتقه بشئ يعجله أو يؤخره إلى أبعده من أجل
الكتابة أو أقرب كان طعاماً أو غيره ووجه ذلك ما قدمناه ومن اشترى كتابة المكاتب جاز أن
يقاطعه بما يقاطعه به سيده رواه ابن القاسم عن مالك في العتية ص **ع** قال مالك الأمر المجفع
عليه عندنا في المكاتب يكون بين الشريكين فإنه لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه على حصته إلا بذن
شريكه وذلك أن العبد وماله بينهما فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ شيئاً من ماله إلا بذن شريكه ولو
قاطعه أحدهما دون صاحبه ثم جاز ذلك ثم مات المكاتب وله مال أو عجز لم يكن لمن قاطعه شئ من ماله
ولم يكن له أن يرد ما قاطعه عليه ويرجع حقه في رقبته **ع** ش وهذا على ما قلنا أن من حكم الشريكين
في المكاتب أن يتساويا في ماله على حصر ما كان اشتراكهما فيه ولا يجوز لأحدهما أن يقاطعه
على شئ ينفر دبتعجيله دون شريكه إلا أن يأذن له فيه فإن فعل وكلفت مقاطعته له صار ذلك رضا بما
أخذ من حصته في الكتابة فإن مات المكاتب على ما كان المتمسك أحق بجميعه وكذلك إن عجز
المكاتب فإنه يكون أحق برقبته لأن الذي قاطعه لم يبق له فيه شئ وعتق المكاتب لا يتبعض فكان
التمسك أحق بماله بعد موته وبرقبته بعد عجزه والله أعلم هذا معنى ما في الموطأ وفي الموازية أن
قبض المتمسك مثل ما قبض الذي قاطعه فلا حاجة للتمسك في موته أن لم يدع شيئاً ولا في عجزه
لأنهما في العجز يتساويان في رقبته وكذلك إن ترك الميت ما يأخذ منه المتمسك مثل ما أخذ
المقاطع قال ابن الموز لا اختلاف في هذا عن ابن القاسم وأشهب واختلف إذا عجز ولم يتقبض
التمسك الأقل من الآخر لا اختلاف في قول مالك فيه فقال ابن القاسم الخيار للتمسك إن شاء رجع
بنصف الفضل على الآخر أو تمسك بالعبد كله وقال أشهب ورواه عن مالك وعليه الرواية الرجوع
بنصف الفضل فإن اختار المتمسك بالعبد رجع الخيار للمقاطع قاله محمد ويصير كأنه قاطع بإذنه أو حكم
به فرضي وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم أن قاطعه أحدهما بغير إذن شريكه فعجز
فرقبته عند مالك للذي تمسك بالرق خالما إلا أن يشاء أن يأخذ بنصف ما يفضل به الذي قاطعه وإن
شاء ترك وكان العبد خالما وإن مات العبد فإثره للتمسك إلا أن يكون الذي قاطعه قد أخذ أكثر مما
ترك العبد ف يرجع عليه فيأخذ منه نصف ما يفضل به قال ابن مزين غلط ابن القاسم في هذه الرواية عن
مالك وهي واضحة في رواية مطرف عن مالك وقال يحيى بن يحيى سألت ابن نافع وأخبرته بقول
مالك ورواية ابن القاسم فقال لست أعرف ما يقول عن قول مالك وأرى أن يفسخ ويرجع إلى
نصيبه من الرقبة أن عجز أو من الميراث أن مات على ما أحب شريكه أو كره قال ابن نافع وليست

* قال مالك الأمر المجفع
عليه عندنا في المكاتب
يكون بين الشريكين فإنه
لا يجوز لأحدهما أن يقاطعه
على حصته إلا بذن شريكه
وذلك أن العبد وماله بينهما
فلا يجوز لأحدهما أن
يأخذ شيئاً من ماله إلا بذن
شريكه ولو قاطعه أحدهما
دون صاحبه ثم جاز ذلك
ثم مات المكاتب وله مال
أو عجز لم يكن لمن قاطعه
شئ من ماله ولم يكن له أن
يرد ما قاطعه عليه ويرجع
حقه في رقبته

و' سكن من قاطع مكاتبه باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان أحب الذي قاطعه أن يرد الذي أخذ منه من القطاعة ويكون على
 نبيه من رقبة المكاتب كان ذلك له (١٨) وان مات المكاتب وترك مالا استوفى الذي بقيت له

حاله كحال من قاطع باذن شريكه قال يحيى بن ابراهيم وهذا أصوب ما قيل فيه وهو واضح في رواية
 مطرف عن مالك فما كان خلاف هذه الرواية فوهم والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك ولكن من
 قاطع مكاتبه باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان أحب الذي قاطعه أن يرد الذي أخذ منه من القطاعة
 ويكون على نصيبه من رقبة المكاتب كان ذلك له وان مات المكاتب وترك مالا استوفى الذي بقيت
 له الكتابة حقه الذي بقي له على المكاتب من ماله ثم كان الذي بقي من مال المكاتب بين الذي قاطعه
 وبين شريكه على قدر حصصهما في المكاتب وان كان أحدهما قاطعه وتمسك صاحبه بالكتابة ثم
 عجز المكاتب قيل للذي قاطعه ان شئت أن ترد على صاحبك نصف الذي أخذت ويكون العبد
 بينكما شطرين وان أبيت فجميع العبد للذي تمسك بالرق خالصا **ص** قوله ولكن من قاطع
 مكاتبه باذن شريكه ثم عجز المكاتب فان للذي قاطعه أن يرد ما أخذ من القطاعة ويكون على نصيبه
 من رقبة المكاتب قال ابن القاسم وله أن يسلم العبد كله الى المتمسك وذلك أن شريكه لما أذن له في
 ذلك لم يكن له رجوع عليه فيما قبض باذنه ولكن الذي قاطعه انما أخذ ذلك ليؤدي المكاتب ويعتق
 فاذا عجز كان له أن يرجع في حصته منه وشاركه المتمسك فيما أخذ وأو يتمسك بما أخذ وسلم جميع
 العبد الى شريكه ولولمه ذلك للزمه العتق وهذا انما هو اذا قبض الذي تمسك أقل مما قبض شريكه
 وأما اذا قبض مثل ذلك أو أكثر ففي الموازية العبد بينهما بنصفين ومعنى ذلك أن شريكه قد أخذ
 مثل الذي أخذ هو فلا حجة له عليه في التمسك ولو أخذ صاحبه أكثر منه لم يرجع عليه الذي قاطع
 لانه قد رضى ببيع نصيبه بأقل مما كان عقد عليه الكتابة **ص** **ع** قال مالك في المكاتب يكون
 بين الرجلين في قاطعه أحدهما باذن صاحبه ثم يقتضى الذي تمسك بالرق مثل ما قاطع عليه صاحبه أو
 أكثر من ذلك ثم يعجز المكاتب **ص** قال مالك فهو بينهما ما لا انما اقتضى الذي له عليه وان اقتضى
 أقل مما أخذ الذي قاطعه ثم عجز المكاتب فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما يفضل به
 ويكون العبد بينهما نصفين فذلك له وان أبي فجميع العبد للذي لم يقاطعه وان مات المكاتب وترك
 مالا فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما يفضل به ويكون الميراث بينهما فذلك له وان كان
 الذي تمسك بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطع عليه شريكه أو أفضل فالميراث بينهما بقدر ملكيهما لانه
 انما أخذ حقه **ص** وهذا على ما تقدم انه ان عجز فقبض الذي تمسك مثل ما قبض صاحبه أو
 أكثر فالعبد بينهما رقيقا لهما أو يسلم جميع العبد الى المتمسك وأما اذا مات المكاتب وقبض
 المتمسك مثل ما قبض شريكه أو أكثر فالميراث بينهما وان قبض أقل فللذي قاطع أن يرد على الآخر
 نصف ما يفضل ويكون الميراث بينهما فذلك له ومعنى هذا أن يأخذ المتمسك من تركه العبد مثل ما فضل
 بصاحبه ويكون الثاني بينهما بنصفين ولا فرق بين هذا وبين ما في الكتاب الا في الاعيان من الثياب
 والدواب والعبيد وغير ذلك فان لفظ الموطأ يقتضى أنه ان أحب الذي قاطع دفع نصف ما يقتضى به
 ويكون له الاعيان وكذلك روى عيسى عن ابن القاسم في الموازية ان المتمسك يستوفى بقية
 كتابته من ما ان المكاتب الذي توفي ثم يفتسمان الباقي وكذلك فرق بين العجز والموت والله أعلم
 (فصل) وقوله وان مات المكاتب وترك مالا استوفى منه المتمسك ما بقي له من الكتابة يريد أنه

الكتابة حقه الذي بقي له
 الى المكاتب من ماله
 ثم كان الذي بقي من مال
 المكاتب بين الذي قاطعه
 وبين شريكه على قدر
 حصصهما في المكاتب
 وان كان أحدهما قاطعه
 وتمسك صاحبه بالكتابة
 ثم عجز المكاتب قيل للذي
 قاطعه ان شئت أن ترد على
 صاحبك نصف الذي
 أخذت ويكون العبد
 بينكما شطرين وان
 أبيت فجميع العبد للذي
 تمسك بالرق خالصا **ص** قال
 مالك في المكاتب يكون
 بين الرجلين في قاطعه
 أحدهما باذن صاحبه
 ثم يقتضى الذي تمسك
 بالرق مثل ما قاطع عليه
 صاحبه أو أكثر من ذلك
 ثم يعجز المكاتب **ص** قال
 مالك فهو بينهما ما لا انما
 اقتضى الذي له عليه وان
 اقتضى أقل مما أخذ الذي
 قاطعه ثم عجز المكاتب
 فأحب الذي قاطعه أن يرد
 على صاحبه نصف ما يفضل
 به ويكون العبد بينهما
 نصفين فذلك له وان أبي
 فجميع العبد للذي
 لم يقاطعه وان مات

المكاتب وترك مالا فأحب الذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما يفضل به ويكون الميراث بينهما فذلك له وان كان الذي تمسك
 بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطع عليه شريكه أو أفضل فالميراث بينهما بقدر ملكيهما لأنه انما أخذ حقه

وان استوفى منه في الموت مثل الذي استوفى الذي قاطع وأكثرفانه يأخذ منه بقية ماله عليه من الكتابة ثم يكون ما بقي منهما بنصفين وأما في العجز فهو بخلاف الكتابة إذا استوفى منه مثل ما يستوفى الذي قاطع أو أكثر فليس للذي تمسك أكثر من ذلك والعبد بينهما بنصفين وذلك ان في العجز بقية رقة المالك في الموت قد ذهبت فلذلك افترا ولو ترك المالك أقل مما بقي عليه للتمسك لم يكن له غيره ولم يرجع على الذي قاطع بشئ مما أخذ له في النواذر وهذا إذا قاطعه بعين فان قاطعه بعرض أو حيوان نظر الى قيمته نقدا يوم قبضه وكان الأمر على ما تقدم وان كان ما قبض ميكلا أو موزونا رد مثله ويرد صاحبه ما قبض فكان بينهما (مسئلة) فلو مات المالك وقبض للذي قاطع بعض حقه كان له أن يأخذ مما بقي من القطاعة ولا آخر أن يأخذ ما بقي له من الكتابة وان عجز ماله عن ذلك نحا صافيه لكل واحد منهما بما بقي من النواذر

(فصل) وقوله ولو عجز المالك للذي قاطعه أن يرد نصف ما أخذ ويكون العبد بينهما بنصفين أو يتماسك بما قبض ويكون العبد كله للتمسك ومعنى ذلك ان المتمسك لم يقبض منه شيئا فيكون للذي قاطع أن يرد نصف جميع ما أخذ أو أخذ أقل مما أخذ فيكون للذي قاطع أن يرد نصف ما زاد أخذه على أخذ المتمسك والله أعلم وأحكم ص

قال مالك في المالك في المالك يكون بين الرجلين في قاطع أحدهما على نصف حقه باذن صاحبه ثم يقبض الذي تمسك بالرق أقل مما قاطعه عليه صاحبه ثم يعجز المالك * قال مالك ان أحب الذي قاطع العبد أن يرد على صاحبه نه ف ما يفضله به كان العبد بينهما شطرين فان أبي أن يرد فللذي تمسك بالرق حصة صاحبه الذي قاطع عليه المالك * قال مالك وتفسير ذلك ان العبد يكون بينهما شطرين في كتابته جميعا ثم يقطع أحدهما المالك على نصف حقه باذن صاحبه وذلك الربع من جميع العبد ثم يعجز المالك فيقال للذي قاطعه ان شئت فاردد على صاحبك نصف ما فضله به ويكون العبد بينكما شطرين وان أبي كان للذي تمسك بالكتابة ربع صاحبه الذي قاطع المالك عليه خالصا وكان له نصف العبد وذلك الربع من جميع العبد ثم يعجز المالك فيقال للذي قاطعه ان شئت فاردد على صاحبك نصف ما فضله به ويكون العبد بينكما شطرين وان أبي كان للذي تمسك بالكتابة ربع صاحبه الذي قاطع المالك عليه خالصا وكان له نصف العبد وذلك ثلاثة أرباع لعبد وكان للذي قاطع ربع العبد لانه أبي أن يرد ثمن ربعه الذي قاطع عليه * ش ومعنى ذلك ان أحد الشريكين قاطع المالك على نصف نصيبه وهو ربع جميعه وأبقى النصف الآخر من نصيبه على حكم الكتابة قال مالك في الموازية فيبقى ثلاثة أرباع العبد على حكم الكتابة وربعه على القطاعة فهذا ان عجز فللذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما فضله به ويكون العبد بينهما بنصفين * قال مالك في الموازية يشاء المتمسك بالرق أو أبي لان هذا حكم الكتابة بعد العجز ان رجعا على ما كانا عليه قبل الكتابة فان أبي من ذلك نفعه ربع العبد بما قاطع عليه اذا كان قاطع باذن شريكه وصار كأنه باع ذلك الربع من شريكه فصار ثلاثة أرباع العبد لشريكه بالعجز ولم يبق للذي قاطعه من حصته الا ما بقي على حكم الكتابة وهو الربع من العبد (مسئلة) ولو كان قبض المتمسك مثل ما قبض المقاطع وذلك بأن يقاطعه الأول بمائة وأخذ المتمسك مائة كان المقاطع بالخيار بين أن يسلم الى المدة يسلك ما أخذه ويكون له نصف العبد وبين أن يأخذ المقاطع من المدة يسلك ثلث المدة التي قبض ويسلم له ربع العبد فيكون للمدة يسلك ثلاثة أرباعه والذي قاطع ربعه وكذلك ان قبض المتمسك مائتين فقام قاطع أخذ ثلثها وان كره ذلك المتمسك ويكون للذي قاطع ربع العبد وان شاء أخذ منه خمسين وكان العبد بينهما بنصفين قال محمد بن وهب عن أبيه أن أخذ غير ما قاطع عليه فكان حقه أن يأخذ الثلث من كل مائة متضي لان له ربع المالك وللا آخر نصفه فان شاء أخذ ذلك

* قال مالك في المالك ب

يكون بين الرجلين فيقال لع

أحدهما على نصف حقه

باذن صاحبه ثم يقبض

الذي تمسك بالرق أقل مما

قاطعه عليه صاحبه ثم يعجز

المالك * قال مالك

ان أحب الذي قاطع العبد

أن يرد على صاحبه نه ف

ما يفضله به كان العبد بينهما

شطرين فان أبي أن يرد

فللذي تمسك بالرق حصة

صاحبه الذي كان قاطع

عليه المالك * قال

مالك وتفسير ذلك ان العبد

يكون بينهما شطرين

في كتابته جميعا ثم يقطع

أحدهما المالك على

نصف حقه باذن صاحبه

وذلك الربع من جميع

العبد ثم يعجز المالك

فيقال للذي قاطعه ان

شئت فاردد على صاحبك

نصف ما فضله به ويكون

العبد بينكما شطرين

وان أبي كان للذي تمسك

بالكتابة ربع صاحبه

الذي قاطع المالك عليه

خالصا وكان له نصف العبد

فذلك ثلاثة أرباع لعبد

وكان للذي قاطع ربع

العبد لانه أبي أن يرد ثمن

ربعه الذي قاطع عليه

* قال مالك في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق ويكتب عليه ما بقي من قطاعته ديناً عليه ثم يموت المكاتب وعليه دين للناس * قال مالك فان سيده لا يحاص غرماء بالذي عليه (٢٠) من قطاعته ولغرمائه أن يبدؤا عليه * قال مالك ليس للمكاتب

ثمة له أن يختار التماسك بما قبض ولا يكون له غير ربع العبد وان شاء أن يكون له نصف العبد رد فضل ما أخذ ان كان عنده فضل والله أعلم وأحكم ص * قال مالك في المكاتب يقاطعه سيده فيعتق ويكتب عليه ما بقي من قطاعته ديناً عليه ثم يموت المكاتب ويكون عليه دين للناس * قال مالك فان سيده لا يحاص غرماء بالذي عليه من قطاعته ولغرمائه أن يبدؤا عليه * قال مالك ليس للمكاتب أن يقاطع سيده اذا كان عليه ديون للناس فيعتق ويصير لاشئ له لان أهل الدين أحق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له * قال مالك الأمر عندنا في الرجل يكتب عبده ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه مما عليه من الكتابة على أن يعجل له ما قطعه عليه أنه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه لانه أنزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل الى أجل فيضع عنه وينتقمه وليس هذا مثل الدين انما كانت قطاعة المكاتب سيده على أن يعطيه مالا في أن يتعجل العتق فيجب له الميراث والشهادة والحدود وثبت له حرمة العتاقة ولم يشتر دراهم ولا ذهباً بذهب وانما مثل ذلك رجل قال لغلامه اثني بكذا وكذا ديناراً وأنت حر فوضع عنه من ذلك فقال ان جئتني بأقل من ذلك فأنت حر فليس هذا ديناً ثابتاً لخاص به السيد غرماء المكاتب اذا مات أو أفلس فدخل معهم في مال مكاتبه * ش وهذا على ما قال ان القطاعة تجوز بأقل مما كاتب عليه وأكثر على التعجيل من المؤجل وتأجيل المعجل في الطعام وغيره خلافاً للشافعي في قوله لا يجوز ذلك في أن يضع ويتعجل والدليل على ما نقوله ما قاله مالك من أنه ليس الكتابة بدين ثابت وانما هي معنى متعلق بالرقبة لانه اذا تقرر أداء الكتابة استرقت الرقبة وتنتقل بالقطاعة على تعجيل الكتابة الى دين متعلق بالذمة على حسب ما قدمناه قال الشيخ أبو اسحاق ويجوز بالنقد واختلف في النسيئة والنقد أحب الى * ونعلق مالك رحمه الله في ذلك بفصل آخر وهو ما يقتضيه القطاعة من العتق المتضمن لاداء الشهادة والموارثة وتعجيل تمام الحرية ولذلك تأخير في التصحيح

* جراح المكاتب *

ص * قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يجرح الرجل جراحاً يقع فيه العقل عليه أن المكاتب ان قوى على أن يؤدي عقل ذلك الجرح مع كتابته أذاه وكان على كتابته فان لم يقو على ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك أنه ينبغي أن يؤدي عقل ذلك الجرح قبل الكتابة فان هو عجز عن

أن يقاطع سيده اذا كان عليه دين للناس فيعتق ويصير لاشئ له لان أهل الدين أحق بماله من سيده فليس ذلك بجائز له * قال مالك الأمر عندنا في الرجل يكتب عبده ثم يقاطعه بالذهب فيضع عنه مما عليه من الكتابة على أن يعجل له ما قطعه عليه أنه ليس بذلك بأس وانما كره ذلك من كرهه لانه أنزله بمنزلة الدين يكون للرجل على الرجل الى أجل فيضع عنه وينتقمه وليس هذا مثل الدين انما كانت قطاعة المكاتب سيده على أن يعطيه مالا في أن يتعجل العتق فيجب له الميراث والشهادة والحدود وثبت له حرمة العتاقة ولم يشتر دراهم ولا ذهباً بذهب وانما مثل ذلك رجل قال لغلامه اثني بكذا وكذا ديناراً وأنت حر فوضع عنه من ذلك فقال ان جئتني بأقل من ذلك فأنت حر فليس هذا ديناً ثابتاً لخاص به السيد

غرماء المكاتب اذا مات أو أفلس فدخل معهم في مال مكاتبه * جراح المكاتب * قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب يجرح الرجل جراحاً يقع فيه العقل عليه ان المكاتب ان قوى على أن يؤدي عقل ذلك الجرح مع كتابته أذاه وكان على كتابته فان لم يقو على ذلك فقد عجز عن كتابته وذلك أنه ينبغي أن يؤدي عقل ذلك الجرح قبل الكتابة فان هو عجز عن

أداء عقل ذلك الجرح

خير سيده فان أحب أن

يؤدي عقل ذلك الجرح

فعل وأمسك غلامه وصار

عبدًا مملوكًا وان شاء أن

يسلم العبد إلى المجرع

أسلمه وليس على السيد

أكثر من أن يسلم عبده

* قال مالك في القوم

يكتبون جميعا فيجرح

أحدهم جرحا فيه عقل

* قال مالك من جرح

منهم جرحا فيه عقل قيل

له وللذين معه في الكتابة

أدوا جميعا عقل ذلك

الجرح فان أدوا ثبتوا

على كتابتهم وان لم

يؤدوا فقد عجزوا ويجزى

سيدهم فان شاء أدى

عقل ذلك الجرح

ورجعوا عبيدا له جميعا

وان شاء أسلم الجرح

وحده ورجع الآخرون

عبيدا له جميعا بعجزهم

عن أداء عقل ذلك

الجرح الذي جرح

صاحبهم * قال مالك الأمر

الذي لا اختلاف فيه عندنا

أن المكاتب اذا أصيب

بجرح يكون له فيه عقل

أو أصيب أحد من ولد

المكاتب الذين معه في

كتابته فان عقلهم عقل

العبيد في قيمتهم وأن

ما أخذ لهم من عقلهم

أداء عقل ذلك الجرح خير سيده فان أحب أن يؤدي عقل ذلك الجرح فعل وأمسك غلامه وصار عبدًا مملوكًا وان شاء أن يسلم العبد إلى المجرع أسلمه وليس على السيد أكثر من أن يسلم عبده * قال مالك في القوم يكتبون جميعا فيجرح أحدهم جرحا فيه عقل * قال مالك من جرح منهم جرحا فيه عقل قيل له وللذين معه في الكتابة أدوا جميعا عقل ذلك الجرح فان أدوا ثبتوا على كتابتهم وان لم يؤدوا فقد عجزوا ويجزى سيدهم فان شاء أدى عقل ذلك الجرح ورجعوا عبيدا له جميعا بعجزهم عن أداء عقل ذلك الجرح الذي جرح صاحبهم * ش وهذا على ما قال مالك وذلك ان عقل الجرح مقدم على ملك العبد لان العبد قبل الكتابة لو جنى للزم السيد أن يؤدي ارش الجنابة أو يسلمه فكذلك بعد الكتابة وملك السيد لعبده قبل الكتابة أثبت من حكم الكتابة الذي لم يقرر بعد ولا يقرر الا بالأداء أو العتق فان اقتضى العبد نفسه فهو على كتابته وان عجز رقب لانه قد عجز عن أداء الكتابة لعجزه عما هو مقدم على الكتابة وذلك يقتضي رجوعه إلى حكم الرق المحض ثم يكون لسيدته أن يقتدي به بارش الجنابة أو يسلمه على ما تقدم (مسئلة) ولو كتب عبدان كتابة واحدة فجنى أحدهما وعجز عن ارش الجنابة فأدى صاحبه حين خاف العجز ثم عتقا باسمايهما فانه يتبعه بارش الجنابة التي أدى عنه ان كان مما لا يعتق عليه بالملك قال عيسى وان كان ممن يعتق عليه في العتية من رواية أشهب (١) ووجه ذلك أنه مال يعتق فيه ويسترقان بالعجز عنه فجاء أن يرجع به على الأجنبي كالكتابة (مسئلة) وان جرح أحدهما صاحبه خطأ وهما أجنبيان قيل للجرح اعقل ما جنت وتبقيا على كتابتهما ويحتسب بذلك مما عليهما من آخر نجوما ويتبع المجرع الجرح بنصف عقل الجرح ان كانا متساويين في الكتابة وان اختلفت أحوالهما في الكتابة رجع اليه بقدر ما ينوب الجرح من ذلك لان ارش الجرح تأدى عنهما وعتقاه (فرع) فان عجز الجرح عن أداء الارش وخاف المجرع أن يعجز بعجزه فأدى الارش كله أو أدى منه بقدر ما ينوبه من الكتابة اتبعه اذا عتقا بجميع ارش الجنابة لانهما اذا اعتدلا في الغرم فكأنهما ما أديا الكتابة وبقى ارش الجنابة على الجاني وهما اذا أدى عنه بعض الجنابة وأما ان أدى جميعا فانه يرجع عليه بارش الجنابة ويوفي ما ينوبه منها بعد ذلك لانه لو أسلف الجاني أجنبي ارش الجنابة لرجع عليه بذلك القدر ورجع عليه المجنى بقدر ما ينوبه في الكتابة منها لانه أدى عنه ذلك القدر من الكتابة من حق يختص به فكان له الرجوع به عليه والله أعلم ولو كان الجاني أبا المجنى عليه أو بعض من يعتق عليه لم يرجع عليه بشئ رواه كلعيسى عن ابن القاسم في المدنية (فرق) ولو جنى أحد الأخوين على أجنبي فأدى الثاني ارش الجنابة حين خاف أن يعجز بعجز أخيه عن ارش الجنابة فانه يرجع على أخيه بما أدى عنه قال ابن القاسم والفرق بينهما أن هذا المال تأدى إلى أجنبي ولم يتأدى في شيء مما يعتقان به واذا جنى أحدهما على صاحبه ثم أدى المجنى عليه لم يرجع على أخيه لانهما يعتقان ورؤى ابن مزين عن أصبغ ان ابن القاسم رجع عن ذلك وقال لا يرجع عليه بشئ مما أدى عنه من ارش الجنابة على الأجنبي لانه افسكه به من الملك كما لو اشتراه وهو مكاتب فعتق عليه ولم يتبعه بشئ وفي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم انه اذا عجز الجاني عن أداء ارش الجنابة فأداه عنه صاحبه فانه يرجع عليه صاحبه وان كان ممن يعتق عليه بخلاف الكتابة * قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن المكاتب اذا أصيب بجرح يكون له فيه عقل أو أصيب أحد من ولد المكاتب الذين معه في كتابته فان عقلهم عقل العبيد في قيمتهم وأن ما أخذ لهم من عقلهم

يدفع الى سيدهم الذي له الكتابة ويحسب ذلك للمكاتب (٢٢) في آخر كتابته فيوضع عنه ما أخذ سيده من دية جرحه * قال

يدفع الى سيدهم الذي له الكتابة ويحسب ذلك للمكاتب في آخر كتابته فيوضع عنه ما أخذ سيده من دية جرحه * قال مالك وتفسير ذلك أنه كان كاتبه على ثلاثة آلاف درهم وكان دية جرحه الذي أخذ سيده ألف درهم فان أدى المكاتب الى سيده ألفي درهم فهو حر وان كان الذي بقي عليه من كتابته ألف درهم وكان الذي أخذ من دية جرحه ألف درهم فقد عتق وان كان عقل جرحه أكثر مما بقي على المكاتب أخذ سيده المكاتب ما بقي من كتابته وعتق وكان ما فضل بعد أداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي أن يدفع الى المكاتب شيء من دية جرحه فإما كله ويستهلكه فان عجز رجع الى سيده أعور أو مقطوع اليد أو معضوب الجسد وانما كاتبه سيده على ماله وكسبه ولم يكاتبه على أن يأخذ ثمن ولده ولا ما أصيب من عقل جسده فإما كله ويستهلكه ولكن عقل جراحات المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم يدفع الى سيده ويحسب ذلك له في آخر كتابته * ش وهذا على ما قال ان المكاتب اذا جنى عليه أو على من معه في الكتابة ان عقل جرحه عقل جرح عبد ووجه ذلك انه عبد ما بقي عليه درهم قال ويدفع ذلك العقل الى سيده لانه عوض عن بعض المكاتب لثلاثي فوات الذي تلف بالجناية ويحال بينه وبين العوض منه لان ذلك يؤدى الى رجوع العبد اليه بالعجز ناقصا وقد فات العوض فوجب أن يدفع اليه

(فصل) وقوله ويحسب له به في آخر كتابته يريد فيما يتم عتقه به لانه لو احتسب له في أول نجم وفيما لا يتم عتقه به من عبده لأدى ذلك الى ما قد مناه لان دفع ذلك اليه في أول نجم دفع عماليس بعوض عنه لان الكتابة لما كانت لا تتبع بعض لا يكون عوضا من جميعها الى الدفعة التي يتم العتق بها وأما ما يؤدى له المكاتب قبل ذلك فنوع من الغلة لانه ان عجز عن آخر نجم ورجع رقيقا بطل ذلك كله وكان ذلك بمنزلة من عجز ولم يعط شيئا فاذا أداه عن أول نجم رجع اليه المكاتب لعجزه ناقصا ببعض الجناية وحكما قبض من نجومه بحكم الغلة فقد أخذ غلة عبده عوضا عن جزء قد ذهب منه وذلك غير جائز كالمولم يكاتبه

(فصل) وقوله وان كان عقل الجرح أكثر مما بقي عليه من الكتابة أخذ السيد من ذلك بقية كتابته وعتق العبد ودفع اليه الفضل ووجه ذلك ان عقل الجرح اذا كان فيه أداء الكتابة عجل للسيد أدائه وان كانت النجوم لم تحل لانه لو لم يكن فيه أداء احتسب له به في آخر نجم فاذا كان فيه فداء عجل له الأداء انه يتعجل به العتق ولا نه لما كان عوضا من عين العبد ولم يجز تسليمه الى العبد لثلاثي فوات لم يرجع الى السيد ناقصا وكان تعجيل دفعه الى السيد تعجيل عتق المكاتب لزم ذلك لانه لا حق للعبد في تأخير بمخلاف مال المكاتب فانه لا يعجل للسيد قبل حلول النجوم لان ذلك ليس بعوض عن عين المكاتب ولان للمكاتب حقا في نصر يفة والانتفاع به الى أن تحل نجوم كتابته فافترقا من هذا الوجه والله أعلم وأحكم

بيع المكاتب

ص * قال مالك ان أحسن ما سمع في الرجل يشتري مكاتب الرجل أنه لا يبيعه اذا كان كاتبه بدنانير أو دراهم الا بعرض من العروض يعجله ولا يؤخره لانه ان أخره كان ديناً بدين وقد نهى عن الكالى بالكالى قال وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق

مالك وتفسير ذلك أنه كان كاتبه على ثلاثة آلاف درهم وكان دية جرحه الذي أخذ سيده ألف درهم فان أدى المكاتب الى سيده ألفي درهم فهو حر وان كان الذي بقي عليه من كتابته ألف درهم وكان الذي أخذ من دية جرحه ألف درهم فقد عتق وان كان عقل جرحه أكثر مما بقي على المكاتب أخذ سيده المكاتب ما بقي من كتابته وعتق وكان ما فضل بعد أداء كتابته للمكاتب ولا ينبغي أن يدفع الى المكاتب شيء من دية جرحه فإما كله ويستهلكه فان عجز رجع الى سيده أعور أو مقطوع اليد أو معضوب الجسد وانما كاتبه سيده على ماله وكسبه ولم يكاتبه على أن يأخذ ثمن ولده ولا ما أصيب من عقل جسده فإما كله ويستهلكه ولكن عقل جراحات المكاتب وولده الذين ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم يدفع الى سيده ويحسب ذلك له في آخر كتابته

بيع المكاتب

* قال مالك ان أحسن ما سمع في الرجل يشتري مكاتب الرجل أنه لا يبيعه اذا كان كاتبه بدنانير أو دراهم الا بعرض من العروض يعجله ولا يؤخره لانه ان أخره كان ديناً بدين وقد نهى عن الكالى بالكالى قال وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق

ما سمع في الرجل يشتري مكاتب الرجل أنه لا يبيعه اذا كان كاتبه بدنانير أو دراهم الا بعرض من العروض يعجله ولا يؤخره لانه ان أخره كان ديناً بدين وقد نهى عن الكالى بالكالى قال وان كاتب المكاتب سيده بعرض من العروض من الابل أو البقر أو الغنم أو الرقيق

فانه يصلح للمشتري أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض مخالف للعروض التي كاتبه سيده عليها يعجل ذلك ولا يؤخره **ش** وهذا على ما قال وذلك انه يجوز بيع كتابة المكاتب خلافا لبيعة وعبد العزيز بن أبي سامة وأبي حنيفة والشافعي في منعهم ذلك والدليل على ما نقوله ان هذا عقد معاوضة فلم يمنع صحتها ما فيه من العتق كما لو اشترى عبد العتق وهذا اذا باع السيد جميع الكتابة وأما اذا باع جزءا منها ففي جواز ذلك روايتان عن مالك أحدهما المنع والأخرى الجواز قال القاضي أبو محمد وغيره وجه رواية الجواز وهي في العتية عن ابن القاسم وأشهب ان هذا مبيع مقصود في نفسه يجوز بيع جميعه فجاز بيع جزء منه كسائر المبيعات ووجه رواية المنع ان ذلك يؤدي الى أن يؤدي المكاتب كتابته أدها من مختلفين أحدهما الى سيده بعقد كتابته والثاني الى امتناع الجزء لحق ابتياعه وذلك غير جائز ولذلك لا يجوز أن يكتب الرجل نصف عبده لحق الكتابة ويؤدي النصف الآخر من الخراج بحق الملك (مسئلة) وان كان المكاتب لشريك لم يكن لأحدهما بيع حصته دون شريكه قاله مالك في العتية والموازية قال في العتية وان أذن في ذلك شريكه الآن يبيعه جميعا قال ابن القاسم وكذلك المكاتب لا يشتري نصيب أحد الشريكين فيه إلا أن يشتري جميعه قال عبد الملك في الموازية أمان المكاتب فلا يجوز الا برضا شريكه وأمان غيره فيجوز وان كره شريكه وجه رواية الجواز انها معاوضة مقصودة تجوز في جميع العبد فجازت في بعضه كالبيع والابارة ووجه الرواية الثانية ما قدمناه أيضا وأمان العبد نفسه فقد قال محمد انها كالقطاعة (فصل) وقوله اذا كاتبه بدنانير ودرهم فلا يبيعه الا بعرض معجل لا يتأخر لانه يدخله الكالئ بالكالئ وان كانت الكتابة بعرض من ابل ورقين جاز أن يبيعه بذهب أو فضة أو عرض مخالف له يعجل ذلك ولا يؤخره لما قدمناه ولا يجوز بيعها وهي ذهب بورق لانه يدخله ذهب بورق الى أجل ولا يبيعهها وهي عرض بعرض من جنسه أكثر منه الى أجل لانه يدخله الزيادة مع النساء في الجنس وذلك ممنوع قال القاضي أبو محمد وهذا اذا باع الكتابة من غير العبد فأما اذا باعها من العبد نفسه فذلك جائز من كل وجه فينقله من ذهب الى ورق ومن عرض الى جنسه أكثر منه وأقل لانه لم ينقل شيئا من ذمة الى ذمة وانما ترك ما عامله عليه وعدل عنه والله أعلم (فرع) اذا ثبت ذلك فان أدى المكاتب عتق وولاؤه للذي عقد الكتابة ثم باعه وهذا قال مالك وقال الشافعي ولاؤه للمشتري وبه قال عطاء والنخعي وابن حنبل والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء لمن أعتق والذي أعنتق هو الذي عقد الكتابة وذلك لا ينقض الا بالعجز والبيع لم يتعلق الا بما عليه دون الولاء وما روى أن عائشة اشترت بريرة وجاءت تستعينها في كتابتها ثم ثبت الولاء لها فذلك محمول على انها عجزت فاشترتها بعد العجز والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فهذا حكم الكتابة وأما بيع الكتابة فلا يجوز وبه قال الشافعي في أحد قوليه وبه قال أبو حنيفة وقال الزهري وبيعة ان كان باذن المكاتب جاز ولا يجوز مع عدم اذنه وقال عيسى عن ابن القاسم من باع مكاتبه رد الا أن يعتقه المبتاع فيبضى وكذلك ان مات عنده ضمه ولا يرجع على البائع بشئ ولا على البائع أن يجعل شيئا مما أخذ في رقبته بخلاف المدبر يبيعه ثم يموت بموت والدليل على ما نقوله ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن عتقه قال فان بقي على الكتابة وانتقل الولاء الى المشتري بالبيع فهو بيع الولاء وان رفق لم يجز استرقاق دون عجز عن الاداء وذلك لا يجوز باذن المكاتب ولا باذن غيره **ص** قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب انه اذا بيع كان أحق باشتراء كتابته ممن اشتراها اذا قوى أن يؤدي الى سيده

فانه يصلح للمشتري أن يشتريه بذهب أو فضة أو عرض مخالف للعروض التي كاتبه سيده عليها يعجل ذلك ولا يؤخره * قال مالك أحسن ما سمعت في المكاتب أنه اذا بيع كان أحق باشتراء كتابته ممن اشتراها اذا قوى أن يؤدي الى سيده

التمن الذي باعه به نقدا وذلك أن اشتراه نفسه عتاقه والعتاقه تبدأ على ما كان معها من الوصايا وان باع بعض من كاتب المكاتب نصيبه منه فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعه أو سهم ما من أسهم المكاتب فليس للكاتب فيما يبيع منه شفعة وذلك أنه يصير بمنزلة القطاعة وليس له أن يقطع بعض من كاتبه الا باذن شركائه (٢٤) وأن ما يبيع منه ليست له حرمة تامة وأن ماله محجور عنه وأن اشتراه بعضه يخاف عليه منه العجز لما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب نفسه كاملا الا أن يأذن له من يقي له فيه كتابة فان أذنوا له كان أحق بما يبيع منه * قال

أحق بما يبيع منه * قال مالك لا يحل بيع نجم من نجوم المكاتب وذلك أنه غرر ان يحجز بطل ماعليه وان مات أو أفلس وعليه ديون للناس لم يأخذ الذي اشترى نجمة بجمته مع غرمائهم شيئا وانما الذي يشتري نجما من نجوم المكاتب بمنزلة سيد المكاتب فسيد المكاتب لا يحاص بكتابة غلامه غرماء المكاتب وكذلك الجراح أيضا يجتمع له على غلامه فلا يحاص بما اجتمع له من الجراح غرماء غلامه * قال مالك لا بأس بأن يشتري المكاتب كتابته بعرض أو بعين مخالف كوتب به من العين أو العرض أو غير مخالف معجل أو مؤخر * قال مالك في المكاتب يهلك ويترك أم ولد وأولاد له صغار منها أو من غيرها فلا يقوون على السعي ويخاف عليهم العجز عن كتابتهم قال تباع أم ولد أبيهم اذا كان في ثمنها ما يؤدي به عنهم جميع كتابتهم أمهم كانت أو غير أمهم يؤدى عنهم ويعتقون لأن أباهم كان لا يمنع بيعها اذا خاف العجز عن كتابته فهو لاء اذا حيف عليهم العجز بيعت أم ولد أبيهم فيؤدى عنهم ثمنها فان لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم ولم تقو هي ولا هم على السعي رجعوا جميعا رقيقا لسيدهم * ش قوله في المكاتب يهلك ويترك أم ولد وولد له

التمن الذي باعه به نقدا وذلك ان اشتراه نفسه عتاقه وان العتاقه تبدأ على ما كان معها من الوصايا وان باع بعض من كاتب المكاتب نصيبه منه فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعه أو سهم ما من أسهم المكاتب فليس للكاتب فيما يبيع منه شفعة وذلك أنه يصير بمنزلة القطاعة وليس له أن يقطع بعض من كاتبه الا باذن شركائه وان ما يبيع منه ليست له حرمة تامة وان ماله محجور عنه وان اشتراه بعضه يخاف عليه منه العجز لما يذهب من ماله وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب نفسه كاملا الا أن يأذن له من يقي له فيه كتابة فان أذنوا له كان أحق بما يبيع منه * ش وهذا على ما قال ان المكاتب أحق بشراء كتابته اذا اشتراه غيره بمثل ذلك الثمن وليس ذلك من باب الشفعة ولكنه من باب ما يتعلق به مالك رحمه الله من أن العتق مقدم على الملك والمكاتب اذا اشترى كتابته عتق بنفسه الشراء فكان ذلك أولى من اشتراء غيره له فان ذلك الشراء ربما أدى الى تملك واسترقاق فأما ان يبيع بعض كتابته فلا يكون أحق بها لان شراء بعض كتابته لا يؤدي الى عتقه ووجه آخر وهو أن العتق مبني على التغليب والسراية فاذا اجتمع مع التملك عند ابتدائها كان العتق أولى (فرع) وهذا يجري عندى مجرى التملك فان قام بذلك المكاتب عند بيع كتابته كان له ذلك الى أن يوقف في ذلك أو يشرع في اداء النجوم ولم أر فيه نصا والله أعلم وأحكم ص * قال مالك لا يحل بيع نجم من نجوم المكاتب وذلك أنه غرر ان يحجز بطل ماعليه وان مات أو أفلس وعليه ديون للناس لم يأخذ الذي اشترى نجمة بجمته مع غرمائهم شيئا وانما الذي يشتري نجما من نجوم المكاتب بمنزلة سيد المكاتب فسيد المكاتب لا يحاص بكتابة غلامه غرماء المكاتب وكذلك الجراح أيضا يجتمع له على غلامه فلا يحاص بما اجتمع له من الجراح غرماء غلامه * قال مالك لا بأس بأن يشتري المكاتب كتابته بعرض أو بعين مخالف كوتب به من العين أو العرض أو غير مخالف معجل أو مؤخر * ش قوله لا يحل بيع نجم من نجوم المكاتب يريد نجما معينا لما فيه من الغرر لانه ان كان النجم الذي باعه أول نجم فقبضه ثم عجز المكاتب رقيقا بطل حكم ذلك النجم وان اشترى الثاني بما عجز العبد قبله فلا يدري ما يصير اليه وأما ان اشترى نجما غير معين فانه يجوز له مالكا وابن القاسم وأسهب في العتية قالوا لان بيعه نجما غير معين يرجع الى بيع جزء من الكتابة وذلك جائز على رواية الاجازة وهي الأنظهر من قول أصحابنا وأما على رواية المنع من بيع الجزء فيجب أن لا يجوز بيع نجم غير معين والله أعلم وأحكم ص * قال مالك في المكاتب يهلك ويترك أم ولد وأولاد له صغار منها أو من غيرها فلا يقوون على السعي ويخاف عليهم العجز عن كتابتهم قال تباع أم ولد أبيهم اذا كان في ثمنها ما يؤدي به عنهم جميع كتابتهم أمهم كانت أو غير أمهم يؤدى عنهم ويعتقون لأن أباهم كان لا يمنع بيعها اذا خاف العجز عن كتابته فهو لاء اذا حيف عليهم العجز بيعت أم ولد أبيهم فيؤدى عنهم ثمنها فان لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم ولم تقو هي ولا هم على السعي رجعوا جميعا رقيقا لسيدهم * ش قوله في المكاتب يهلك ويترك أم ولد وولد له

مؤخر * قال مالك في المكاتب يهلك ويترك أم ولد وأولاد له صغار منها أو من غيرها فلا يقوون على السعي ويخاف عليهم العجز عن كتابتهم قال تباع أم ولد أبيهم اذا كان في ثمنها ما يؤدي به عنهم جميع كتابتهم أمهم كانت أو غير أمهم يؤدى عنهم ويعتقون لأن أباهم كان لا يمنع بيعها اذا خاف العجز عن كتابته فهو لاء اذا خيف عليهم العجز بيعت أم ولد أبيهم فيؤدى عنهم ثمنها فان لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم ولم تقو هي ولا هم على السعي رجعوا جميعا رقيقا لسيدهم

صغار له منها أو من غيرها فلا يقدرون على السعي تباع أم الولد إذا كان يتيماً من من ثمنها جميع الكتابة على ماقاله والمكاتب إذا ترك أم ولد لا يخلو أن يكون لها ولد أو لا يكون لها ولد فان لم يكن لها ولد لم تستع ولم تعتق وان ترك أضعاف الكتابة لانهم تمنعدها كتابة فانما هي بمنزلة مال المكاتب يصير إلى السيد بموته (مسئلة) فان كان معها ولد صغير منها أو من غيرها يخاف عليهم العجز لضعفهم عن السعي يبعث أم الولد ووجه ذلك ما قدمناه من أنها بمنزلة مال أبيهم فلذلك لم يثبت لها حكم الكتابة فتعق بالاداء وانما أثبت لها حكم المال ولذلك يجوز للمكاتب أن يبيعها اذا خاف العجز وذلك يقتضى أن يؤدي منها الكتابة فيعتق بذلك من ثبت له حكم الكتابة به وشارك فيها من عقدها والله أعلم (مسئلة) ولو ترك المكاتب ما لا تؤديه الكتابة عتق جميعهم وروى سمعون عن ابن القاسم في العتبية لا يرجع عليها ولد المكاتب بشئ وان لم تكن أمهم ووجه ذلك أن أم الولد لا تباع لغیر ضرورة وانما تباع للضرورة وخوف العجز وإذا انتفى ذلك بامكان الاداء فلا بد أن يعتق وانما تعتق على المكاتب فلا يرجع عليها بشئ مما اعتقت به لان المكاتب اذا اعتقت عليه أم ولده لم يرجع عليها بشئ والله أعلم وأحكم (مسئلة) فان مات المكاتب عن أم ولد وأب وأخ في الكتابة فقد قال ابن القاسم في الموازية هي رقيق للاب وان ترك وفاء بالكتابة وقار أشهب ان ترك وفاء اعتقت مع الأب والأخ وان لم يترك وفاء رقت ولا تعتق في سعيها بعد ذلك ولا نسعى هي الامع الولد (فصل) وقوله فاذا لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم ولم تقو هي ولا هم على السعي رجعوا رقيقاً لسيدهم يريدان ولد المكاتب - يرقون اذا لم يمكنهم الاداء بما يخلفهم أبوه ولا بسعيهم يريدانه ليس في ثمنها ما يؤدي عنهم حتى يبلغ السعي وأما ان كان في ثمنهم ما يؤدي عنهم حتى يبلغوا السعي في الموازية عن عيسى تباع ويؤدي عنهم من ثمنها مجموعهم حتى يبلغوا السعي فان أدوا عتقوا وان عجزوا رفقوا وروى يحيى ابن يحيى عن ابن نافع لا تباع لم إلا أن يكون في ثمنها ان يبعث ما يعتقون به وجه القول الأول انها مال للمكاتب فجاز أن تباع في الاداء عن بنيه كالأوكار في ثمنها ما يعتقون به ولان كل ما يباع في أداء جميع ما عليهم يبعث في اداء بعض ما عليهم كسائر أمواله ورفيقه ووجه القول الثاني ان هذا يلحقها العتق وتعتق مع الولد فلا تباع مع السلامة كسائر من انعقد له الكتابة ص قال مالك الأمر عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب ثم يهلك المكاتب قبل أن يؤدي كتابته لغيره الذي اشترى كتابته وان عجز فله رقبته وان أدى المكاتب كتابته الى الذي اشترى كتابته فولاؤه للذي عقد كتابته ليس للذي اشترى كتابته من ولائه شئ ش قوله فحين اشترى كتابة المكاتب ثم مات انه يرثه يريد انه أحق بماله ليس على وجه الميراث لان الرق ينافي التوارث ولكن بمعنى استحقاق السيد مال عبده ولو عجز المكاتب لكانت رقبته لمن اشترى كتابته لانه لا خلاف أنه يترق بالعجز ولا يجوز أن يسرقه بائع الكتابة لانه لا يجتمع له الثمن ورقبة العبد

(فصل) وقوله وان أدى المكاتب كتابة الى الذي اشترى كتابته فولاؤه للذي عقد الكتابة خلافاً للشافعي في قوله الولاء لا يشتري وبه قال ابن حنبل والنخعي ومعنى ذلك ان المكاتب انما عتق بالعتق الذي تضمنه عقد الكتابة وقد ثبت الولاء لمن أعتقه لم يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال وانما الولاء لمن أعتق وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما الولاء لمن أعطى الورق وان ذلك في قصه بعينها كان فيها المعتق هو الذي أعطى الورق ويحتمل أن يخرج على الطالب فان غالب الحال ان المعتق هو معطى الورق وأما من يشتري الكتابة وتتأدى اليه فقليل نادر فكان ذلك

قال مالك الأمر عندنا في الذي يبتاع كتابة المكاتب ثم يهلك المكاتب قبل أن يؤدي كتابته أنه يرثه الذي اشترى كتابته وان عجز فله رقبته وان أدى المكاتب كتابته الى الذي اشترى كتابته فولاؤه للذي عقد كتابته ليس للذي اشترى كتابته من ولائه شئ

على سبيل التفريق لا على سبيل التعليق وكان قوله وإنما الولاء لمن أعطق على وجه التعليل فيه يتعلق الحكم فعلى هذا ان المشتري للكتابة انما يشتري ما على المكاتب من الكتابة وانما يشتري العبد لعجزه عن أداء ما اشتري فلو ابتدأ اعتقه بعد عجزه واسترقاقه لبطل حكم ما تقدم من الكتابة وكان ولاؤه بالعق الثاني للمشتري والله أعلم وأحكم

﴿ سعي المكاتب ﴾

ص **م** المالك انه بلغه ان عروة بن الزبير وسليمان بن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى
بنيه ثم مات هل يسعى بنو المكاتب في كتابة أبيهم أم دم عبيد فقال لابل يسعون في كتابة أبيهم ولا يوضع
عنهم لموت أبيهم شيء قال مالك وان كانوا اصغار الا يطيقون السعي لم ينتظرهم أن يكبروا وكانوا رقيقا
لسيد أبيهم الا أن يكون المكاتب ترك ما يؤدى بهم عنهم فنجوهم الى أن يتكفوا والسعي فان كان فيما
ترك ما يؤدى عنهم أدى ذلك عنهم وتركوا على حالهم حتى يبلغوا السعي فان أداو عتقوا وان عجزوا
رقوا **ش** قوله في المكاتب يموت وله بنون انه لا يحيط عنهم شيء من الكتابة التي لزمت أباهم
ويسعون في أداء ذلك كله يقتضي ان الكتابة على حكم الجمالة يحملها المكاتبون بعضهم عن بعض
فن ثبت له حكم الكتابة ثبت له وعليه حكم الجمالة فلا يعتق أحد من شركائه في الكتابة الا بعثقه
ويؤدى عن عجز من أهل الكتابة ما عجز عنه لموت أو عجز عن سعاية فن مات من أهل الكتابة أدى
عنه ما كان ينوبه من الكتابة من شركه فيها ولو استحق أحد المكاتبين بحرية سقط عن الباقي
بقدر ما ينوبه من الكتابة والفرق بينه وبين من يموت ان من مات قبل زمت الكتابة وتعلقت به
تعلق حقيقة وأما المستحق بحرية فلم يكن شيء من ذلك لازماله ولا متعلقا به فلم يضره سائر من كان
معه في الكتابة ما ينوبه منها لانه لم يلزمه شيء منه بعد الكتابة

(فصل) وقوله وان كانوا صغارا لا يطبقون السعي لم ينتظر بهم أن يكبروا يريد اذا لم يترك أبوهم ما يؤدى به الكتابة أو يؤدى به نجوها الى أن يبلغوا السعي فان ترك ما يؤدى عنهم الى أن يبلغوا السعي أدى عنهم وانتظر بهم ذلك فان أدوا بسعيهم عتقوا وان عجزوا رفقوا ووجه ذلك ان المكاتب المتوفى كان أيضا ماله ما على بنيه وغيرهم من الكتابة بحق مشاركتهم فيها فاذا ترك ما يؤدى عنهم وعجزوا هم كان ذلك في ماله الذي تركه والله أعلم وأحكم ص ١٠٠ قال مالك في المكاتب يموت ويترك ما لا ليس فيه وفاء الكتابة ويترك ولد معه في كتابته وأم ولد فأرادت أم ولده أن تسعى عليهم انه يدفع اليها المال اذا كانت مأونة على ذلك قوية على السعي وان لم تكن قوية على السعي ولا مأونة على المال لم تقط شيئا من ذلك ورجعت هي وولد المكاتب رقيقا السيد المكاتب ش ومعنى ذلك ان أم ولد المكاتب اذا مات عنها وعن ولد منها أو من غيرها فأرادت السعي عليهم فذلك لها ويسعون بسعيها لان ولده بمنزلة قنباشرته الكتابة كقنباشرته وأم الولد لها حكم المال فان أمكن الأداء عنهم بسعيها فهي بمنزلة غسلة مال المكاتب تأدى عنها بنجوهاهم واذا لم يخلف المكاتب ولدا فلا سبيل لها الى السعي ولا الى العتق ولو ترك المكاتب مالا كثيرا أو لم يترك من يقوم بالكتابة ممن هو من أهلها فجميع المال لسيده وأم الولد من ماله فتعود الى رق سيده مع سائر ماله والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله وان لم تكن قوية على السعي ولا مأونة على المال لم تقط شيئا من ذلك ورجعت هي وولد المكاتب رقيقا يريد انها اذا لم يكن في سعيها ما يأتى دى منه النجوم أو كانت قوية على السعي

(سعی المکاتب)

* حدثني مالك أنه بلغه أن عروة بن الزبير وسليمان ابن يسار سئلا عن رجل كاتب على نفسه وعلى بنيه ثم مات هل يسعى بنو المكاتب في كتابة أبيهم أم هم عبيد فقالا بل يسعون في كتابة أبيهم ولا يوضع عنهم لموت أبيهم شيء * قال مالك وإن كانوا صفارا لا يطبقون السعي لم ينتظر بهم أن يكبروا وكانوا رقيقا لسيد أبيهم إلا أن يكون المكاتب ترك ما يؤدى به عنهم فنجوهم إلى أن يتكلفوا السعي فإن كان فيما ترك ما يؤدى عنهم أدى ذلك عنهم وتركوا على حالهم حتى يبلغوا السعي فإن أدوا عتقوا وإن عجزوا ربقوا * قال مالك في المكاتب يموت ويترك ما ليس فيه موفاء الكتابة ويترك ولدا معه في كتابته وأم ولد فأرادت أم ولده أن تسعى عليهم أنه يدفع إليها المال إذا كانت مأمونة على ذلك قوية على السعي وإن لم تكن قوية على السعي ولا مأمونة على المال لم تعط شيئا من ذلك ورجعت هي وولد المكاتب رقيقا لسيد المكاتب

ولم تكن مأونة عليه ولم يكن في المال ما تآدى منه الكتابة أو يتأدى من نجومها ما يبلغون به السعي دفع المال كله الى السيد ورق الولد وأم الولد ولو كان فيه وفاء نجومهم الى أن يبلغوا السعي مع عجزهم وعجز أم الولد عن ذلك دفع المال الى السيد فحسب في أول نجومهم ثم اذا بلغوا السعي أدوا بسعيهم وأورقوا العجزهم (مسئلة) ولومات المكاتب عن أم ولده وقد كوتب معه غيره ممن ليس بولده فأدوا الكتابة في الموازية من رواية يحيى بن يحيى عن مالك لا تعتق أم ولده المكاتب في كتابته بعد موته الامع ولده أو ولده قال عيسى كان منها أومن غيرها ممن معه في الكتابة وأما بيع غيرهم من ولد وأخ فلا تعتق بعقدهم وقاله عيسى ومعنى ذلك ان الولد بعض المكاتب فكان لأمه ولداً أبيهم معهم حكمهما مع أبيهم ولما كانت تعتق بعق المكاتب وان كانت مالاله فكذلك مع ولده وأما من ليس بولد فانه لا يعتق عليه على الكتابة والله أعلم وأحكم قال عيسى ولم يكن هي من مال الميت فتباع ويستعينون بغيرها ان أرادوا ذلك ويتبعهم السيد بغيرها ان عتقوا وان استغنوا عنها وعتقوا رقت للسيد لان مال المكاتب عائداً اليه والله أعلم وأحكم (مسئلة) واذا كاتب المكاتب على نفسه وعلى أم ولده لم يحجز له أن يطأها لانه حين كاتب عليها كأنها قد نحر جت عن ملكه وصارت لسيده فان مات المكاتب كان لها أن تسمى وان لم تمت وأديانعة فلم يكن له عليها سبيل الابتنكاح جديد ان رضيت به وولاه السيدها المكاتب قال عيسى قاله لي ابن القاسم وبلغني عن ابن كنانة ص ^١ قال مالك اذا كاتب لقوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم فعجز بعضهم وسعى بعضهم حتى عتقوا جميعا فان الذين سعوا يرجعون على الذين عجزوا وبمحصة ما أدوا عنهم لان بعضهم حلاء عن بعض ^٢ ش يريدانهم مع اطلاق العتديكون بعضهم حلاء عن بعض لان ذلك مقتضى جمعهم في كتابة واحدة فان أدى بعضهم الكتابة دون بعض فلا يخلون ان يكونوا أقارب أو أجنب فان كانوا أجنب رجع بعضهم الى بعض بما أدوا عنهم وقد اختلف أصحابنا في صفة التراجع قال مالك في الموازية يرجع على من أدى عنه بقدر ما يقع عليه على حسب قوته وسعيه وقال ابن القاسم وجدته وقال أشهب على قدر قوته على الكتابة وهو على نحو قول مالك وابن القاسم وقال ابن الماجشون التراجع على العدد وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون على قدر قيمتهم ووجه قول مالك ان الذي ينتفع به في الكتابة القوة على الأداء فوجب أن يكون ما يؤدونه يتقسط بحسب ذلك وقال عيسى في المزنية وربما كانت الجارية ثمن مائة دينار ولا قوة لها على الأداء ويكون العبد الحقير ثمن عشرين ديناراً وهو في الكسب له بال ووجه رواية ابن المواز عن ابن الماجشون ان الاعتبار بالعدد ولو اعتبر بالقوة على الأداء لما حجت كتابة الصغير والشيخ الفاني معهم لا أنهم لا أداء فيهم فكان ما يؤدى عنهم زيادة أو سلف ووجه رواية ابن حبيب عن ابن الماجشون ان السيد انما يبدل رقابهم فيجب أن يكون العوض يتقسط على قدر قيمتهما (فرع) اذا ثبت ذلك فان الاعتبار في ذلك عند مالك وابن القاسم بيوم العقد فينظر الى حالهم يوم العقد وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون الاعتبار بقيمتهم يوم عتقوا ليس يوم كونهما وقال أصبغ يعتبر حالهم يوم عتقوا ان لو كانت حالهم يوم كوتبوا يريدان الاعتبار بالسوق وغلاء الأثمان يوم العقد والاعتبار بصفاتهم يوم العتق ووجه قول مالك ان العقد انما اعتبر فيه حال يوم العقد فوجب أن يكون ذلك المعتبر بهم من حالهم في التقسيط فأما ما حدث بعد ذلك فلم ينقد العقد عليه وقد قال أصبغ في الموازية ان كان فيهم يوم عقد الكتابة من لاسعاية له من صغيراً وشيخ فلاثي عليه ووجه ذلك ما قدمناه من اعتبارهم يوم العقد ووجه قول مطرف وابن الماجشون ان عقد

قال مالك اذا كاتب القوم جميعا كتابة واحدة ولا رحم بينهم فعجز بعضهم وسعى بعضهم حتى عتقوا جميعا فان الذين سعوا يرجعون على الذين عجزوا وبمحصة ما أدوا عنهم لأن بعضهم حلاء عن بعض

الكتابة لا يتم الا بنفس العقد فان العجز ينقصه وانما يتم بالأداء وبه يصح العتق فجب أن يكون الاعتبار بذلك اليوم دون يوم عقد الكتابة بدل على ذلك أنهم لو عجزوا لرجعوا اليه على حالهم ذلك اليوم للسيد الزيادة والنقص دون تراجع ووجه قول أصبغ أن صفاتهم تعتبر بحال يوم الأداء لأنه وقت نفوذ العقد على السواء يوم العقد لأن ذلك كان المعتبر في زيادة الكتابة ونقصها والله أعلم (مسئلة) وان كان فيهم صغير فبلغ السعي قبل الأداء في الموازية عن أشهب عليه بقدر ما يطبق يوم وقعت الكتابة على حاله قال محمد بن عبد الله بن الحكم ان لو كان هكذا يوم الكتابة بالغا وقال أصبغ عليه بقدر طاقته يوم بلغ السعي ان لو كان بهذه الحال يوم الكتابة وقال في باب آخر لائى على الصغير والشيخ الفاني يوم العقد

(فصل) وقوله فان الذين سعو في الكتابة يرجعون على الذين عجزوا وبمحتمة ما أدوا عنهم لم يختلف بان الجانب يرجع بعضهم على بعض فأما الاقارب فلم يختلف في الاولاد والاخوة انه لا يرجع بعضهم على بعض روى ذلك عن مالك في الموازية قال ابن القاسم والذي يصح عندي انه لا يرجع على من يعتق عليه اذا ملكه وقاله عبد الملك وابن عبد الحكم وروى عن مالك اذا كانت بينهم قرابة يتوارثون بها فلا تراجع بينهم وقال أشهب لا يرجع على ذي رحم وان كان لا يعتق عليه ولا يرثه ووجه قول ابن القاسم ان الاداء عنه بمنزلة اشتراء الكتابة فلا يرجع عليه لأنه بذلك يعتق عليه ووجه قول مالك اعتبار التوارث (مسئلة) فأما الزوجة فروى ابن القاسم عن مالك لا يرجع عليها قال ابن القاسم هذا استحسن وليس بالقوى ووجه قول مالك انها توارثه كالا بن ووجه قول ابن القاسم انها لا تناسبه كالا جني ولان توارثهما ليس سببه ثابتا لأنه يبطل بالطلاق بخلاف الاقارب والله أعلم وقال ابن مزين والزوج كذلك ان أعتق بسة نية المرأة وما لها لم ترجع عليه بشئ فان مات لم ترثه والله أعلم (مسئلة) اذا ثبت ذلك فلا يخالوا يؤدي عنهم نجما لا يتم به عتقهم أو ما يتم به عتقهم فان أدى عنهم ما لا يتم به عتقهم ففي الموازية وغيرها لا يرجع عليهم الآن لأنه انما أدى عنهم ليعينهم على السعاية في المستقبل فليس له أن يشغلهم بطلب ما أدى عنهم حتى يتم الأداء وأما ان أدى ما يتم به عتقهم ففي الموازية يرجع عليهم معجلا قال محمد بن يديؤدي عنهم على النجوم ولم يعجلها وأما اذا عجل أحدهم الاداء قبل ان تحمل النجوم فانما يرجع عليهم على النجوم ووجه ذلك انه تبرع بالتعجيل فليس له أن يلزمهم ذلك ويخاص الذي أدى عن أصحابه الفرما بما أدى عنهم قال في الموازية لأن ذلك لما أدى عنهم وعتقوا به صار ديننا ثابتا عليهم والله أعلم وأحكم

﴿ عتق المكاتب اذا أدى ما عليه قبل محله ﴾

ص ﴿ مالك انه سمع ربيعة بن عبد الرحمن وغيره يذكرون أن مكاتبا كان للفرافصة بن عمير ماخني وأنه عرض عليه أن يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فأبى الفرافصة فأبى المكاتب مروان ابن الحكم وهو أمير المدينة قد ذكر ذلك له فدعا مروان الفرافصة فقال له ذلك فأبى فأمر مروان بذلك المال أن يقبض من المكاتب في موضع في بيت المال وقال مكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى ذلك الفرافصة قبض المال ﴿ قال مالك فالأمر عندنا أن المكاتب اذا أدى جميع ما عليه من نجومه قبل محله جاز ذلك له ولم يكن لسيد ان يأبى ذلك عليه وذلك أنه يرضع عن المكاتب بذلك كل شرط أو خدمة أو سفر لانه لا يتم عتاقه رجل وعليه بقية من رقب ولا يتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجب ميراثه

﴿ عتق المكاتب اذا أدى ما عليه قبل محله ﴾ حدثني يحيى عن مالك انه سمع ربيعة بن عبد الرحمن وغيره يذكرون أن مكاتبا كان للفرافصة ابن عمراخني وأنه عرض عليه أن يدفع اليه جميع ما عليه من كتابته فأبى الفرافصة فأبى المكاتب مروان بن الحكم وهو أمير المدينة قد ذكر ذلك له فدعا مروان الفرافصة فقال له ذلك فأبى فأمر مروان بذلك المال أن يقبض من المكاتب في موضع في بيت المال وقال للمكاتب اذهب فقد عتقت فلما رأى ذلك الفرافصة قبض المال ﴿ قال مالك فالأمر عندنا أن المكاتب اذا أدى جميع ما عليه من نجومه قبل محله جاز ذلك له ولم يكن لسيد ان يأبى ذلك عليه وذلك أنه يرضع عن المكاتب بذلك كل شرط أو خدمة أو سفر لانه لا يتم عتاقه رجل وعليه بقية من رقب ولا يتم حرمة ولا تجوز شهادته ولا يجب ميراثه

ولا أشباه هذا من أمره ولا ينبغي لسيده أن يشترط عليه خدمة بعد عتاقه ✎ ش امتناع الفرافصة من قبض كتابه مكاتبه قبل محل نجومها يحتمل أن يكون كاتبه على عروض مؤجلة فلذلك امتنع من أخذها لما جوز أنها أكثر قيمة عند محل نجومها وقد قال القاضي أبو محمد وغيره إذا عجل المكاتب كتابته لم يكن للسيد الامتناع من أخذها لأن الأجل حق للكاتب ورفق به فاذا رضي اسقاطه كان ذلك له قال الشيخ أبو القاسم ليس للسيد الامتناع من قبضها وقد قال مالك في الموازية إذا عجل المكاتب ما عليه من الضمان ياتقن أن كره السيد وعليه قيمتها على أنها قد حلت لأقمتها إلى محلها (فصل) ولما امتنع الفرافصة من قبض ذلك كان لمر وان جبره على قبضه إلا أنه رأى تعجيل عتق المكاتب ووضع الكتابة في بيت المال لأنه يؤمن عدم الاداء فيه ومثل هذا يجوز فعله إذا رآه الامام لأنه يقوم مقام الجزء المقصود بتعجيل الاداء وهو انقاذ العتق ولذلك جاز للمكاتب تعجيل ما عليه من الكتابة وإن كانت عروضا لما في ذلك من تعجيل العتق ولا نه ليس بدین ثابت

(فصل) وقوله وذلك أنه يضع عن المكاتب بالاداء كل شرط أو خدمة أو سخر ووجه ذلك ما خرج به من أنه لا تتم عتاقه أن يبقى عليه شيء من أسباب الرق وما شرط عليه من سفر أو خدمة فلذلك كله من أسباب الرق يمنع قبول شهادته وتعام حرمة وموارثة الأحرار قال القاضي أبو محمد وفي ذلك روايتان أحدهما التي تقدمت وهي رواية ابن المواز عن مالك وهي في العتية رواية أشهب عن مالك ووجه ذلك أن ما شرط من ذلك تابع للكتابة فإذا عجلت سقط ما يتبعها ووجه الرواية الثانية وهي ثبوت ذلك عليه أنه بعض العوض في عتق الرقبة فلم تسقط كالكتابة نفسها قال فاذا قلنا لا تسقط فيخرج ما يلزمه على روايتين أحدهما أنه يؤذيه بعينه قال الشيخ أبو القاسم ولا يعقل الإبداء والآخر يؤذي قيمة ذلك قال الشيخ أبو القاسم مع كتابته معجلا ولا يؤخره وهذه رواية أشهب عن مالك وقال محمد بن ليس هذا بشئ وقد رجح عنه مالك وجميع أصحابه على أنه لا يجعل به عوضا وقال أحمد بن ميسر القياس رواية أشهب (مسئلة) وأما ما كان من كسوة وخياطه فإنه يفرم قيمة ذلك معجلا هذا الذي روى عن مالك ولو قال قائل إن عليه تعجيل المئين على ما ثبت لها من الصفة بموصوف أو إطلاق لما بعد والله أعلم وأحكم ✎ قال مالك في مكاتب مرضى مرضا شديدا فأراد أن يدفع نجومه كلها إلى سيده لأن يرثه ورثته أحرار وليس معه في كتابته ولده ✎ قال مالك ذلك جائز لأنه لا تتم بذلك حرمة وتجاوز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس ويجوز وصيته وليس لسيده أن يأبى ذلك عليه بأن يقول فرمني بماله ✎ ش وهذا على ما قال إن حال المرض في ذلك كحال الصحة إذا أراد أن يدفع كتابته ويعجلها حال مرضه جاز له ذلك ولزم السيد قبضها منه ويتم عتقه بأدائها حال مرضه كما يتم عتقه بأدائها حال صحته فتجاوز بذلك شهادته ويوارث الأحرار وذلك إذا عقد كتابته في الصحة وثبت دفعه بيعة تشهد بذلك وأما أن لم يثبت ذلك إلا باقرار السيد في مرضه فقبضها منه فقد قال ابن القاسم في الموازية إن حمله الثلث جاز وعتق أنفسهم ولم ينههم ووجه ذلك أن عقد الكتابة وقع في الصحة فثبت له حكم الصحة وأما الاقرار بقبض المال فكان في المرض فيعمل بمحل الوصية إن حمله الثلث جاز اقراره وإن اتهم بالليل اليه وأما أن لم يحمله الثلث وكان للسيد ولد لم ينههم وجاز قوله وإن لم يكن له ولد لم يصدق إلا بيعة قاله ابن القاسم في الموازية وقال أشهب إن لم ينههم السيد بانقطاع المكاتب إليه جاز قوله ووجه قول ابن القاسم أنه إذا لم يحمله الثلث لم ينههم على أن يحاييه ويعدل بالمال عن ابنه لأن ذلك خلاف ما استقرت عليه العادة وإن لم يكن له ولد اتهم

ولأشباه هذا من أمره ولا ينبغي لسيده أن يشترط عليه خدمة بعد عتاقه ✎ قال مالك في مكاتب مرضى مرضا شديدا فأراد أن يدفع نجومها كلها إلى سيده لأن يرثه ورثته له أحرار وليس معه في كتابته ولده ✎ قال مالك ذلك جائز لأنه لا تتم بذلك حرمة وتجاوز شهادته ويجوز اعترافه بما عليه من ديون الناس وتجاوز وصيته وليس لسيده أن يأبى ذلك عليه بأن يقول فرمني بماله

أن يكون أراد الوصية بأكثر من الثلث ووجه قول أشهب أنه إذا لم يكن له إليه ميل بعثت التهمة لانه أجنبي في الحقيقة (مسئلة) ومن كاتب عبده في مرضه وقبض الكتابة فذلك نافذان حمله الثلث وهو يبيع قاله ابن القاسم وقال أشهب ليس كالبيع إذ لا يجوز حتى يحمله الثلث ومعنى اختلافهم في كونه بيعا أنه إذا كان بيعا نفذ إلا أن يحمله الثلث وإن قلنا أنه عتق لم ينفذ إلا أن يكون السيد أموال مأمونة كالمعتق في المرض والالم يعتق حتى يموت السيد ويحمله الثلث وإن لم يحمله خير الورثة في عتقه أو بردوا إليه ما قبضه السيد ويعتق منه ما حل الثلث بتلا

﴿ ميراث المكاتب إذا عتق ﴾

ص ﴿ مالک انه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه فأت المكاتب وترك مالا كثيرا فقال يؤدي إلى الذي تمسك بكتابته الذي بقي له ثم يقتسمان ما بقي بالسوية ﴾ قال مالک اذا كاتب المكاتب فعتق فأنما يرثه أولى الناس بمن كتبه من الرجال يوم توفي المكاتب من ولد أو عصة ﴾ قال مالک وهذا أيضا في كل من أعتق فأنما يرثه لأقرب الناس ممن أعتقه من ولد أو عصة من الرجال يوم يموت المعتق بعد أن يعتق ويصير موروثا بالولاء ﴾ ش قوله في مكاتب بين رجلين أعتق أحدهما نصيبه فأت المكاتب فان الذي تمسك بنصيبه يأخذ من مال المكاتب ما بقي له ثم يقتسمان ما بقي يقتضيان أن المكاتب إذا عجل أحدهما نصيبه عتقه لم يقوم عليه خلافا للشافعي في قوله يقوم عليه والدليل على ما نقوله أنه ما نداء عقد العقد في حال وهو وقت الكتابة فأتى به بعد هذا أحدهما من عتق نصيبه فليس يعتق وانما هو اسقاط لما كان له عليه من الكتابة قاله في الموازية ابن القاسم كالأوثة فاجبعا إلى أجل ثم عجل أحدهما عتق نصيبه ولأنه لا يجوز نقل ما انعقد لشريكه ما ثبت له من الولاء بالتقويم قاله ابن حبيب (مسئلة) ولو أعتق بعض مكاتبه فقدر روى سحنون عن مالک انه وضعية إلا أن يرده المعتق فهو حر كله وأما أن أوصى أن يعتق شقصا من مكاتبه أو بينه وبين آخر أو أعتقه عند موته أو وضع له من مكاتبته في الموازية أنه عتق قال لانه ينفذ من ثلثه يريد أن ذلك نافذ من الثلث على كل حال وإن عجز العبد بعد ذلك وأما إذا وضع عنه بعض كتابته ثم عجز عن الباقي فإنه يستوفى جميعه

(فصل) وقوله في مكاتب المكاتب يعتق فانه يرثه أولى الناس بمن كتبه من الرجال يوم يموت يريد أن مكاتب المكاتب يعتق فانه أولى الناس يعتق بالأداء فاذ بقي سيده وهو المكاتب الأعلى على حكم الرق لانه لم يؤد بعد لم يرثه لأن الرق يمنع الميراث فأنما يرثه أقرب الناس إلى المكاتب ص ﴿ قال مالک الاخوة في الكتابة بمنزلة الولد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة إذا لم يكن لأحد منهم ولد كاتب عليهم أو ولدوا في كتابته أو كاتب عليهم ثم هلك أحدهم وترك مالا أدى عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعتقوا وكان فضل المال بعد ذلك لولده دون اخوته ﴾ ش قوله ان الاخوة في الكتابة بمنزلة الولد يريد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة فأت أحد الاخوة عن مال وولد معه في كتابته فان جميعهم يستوفى في ذلك المال الاخوة والولد وما فضل منه فهو لولده دون اخوته قال عيسى لا يرجع الولد على الاخوة بشئ مما عتقوا به في قول مالک ووجه ذلك أن المال لاخيرهم وهم ممن يعتق عليه ولا يرجع عليه بما أدى عنهم وانما يرجع بما فضل من المال إلى الولد ﴾ قال مالک في المدينة وكذلك لو لم يكن له ولد لأدى اخوته ماله عن أنفسهم فيعتقوا به ولم يتبعهم السيد بشئ منه فجعل مالک المال للمالك وروى

﴿ ميراث المكاتب إذا عتق ﴾ ﴿ حدثني مالک أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن مكاتب كان بين رجلين فأعتق أحدهما نصيبه فأت المكاتب وترك مالا كثيرا فقال يؤدي إلى الذي تمسك بكتابته الذي بقي له ثم يقتسمان ما بقي بالسوية ﴾ قال مالک اذا كاتب المكاتب فعتق فأنما يرثه أولى الناس بمن كتبه من الرجال يوم توفي المكاتب من ولد أو عصة قال وهذا أيضا في كل من أعتق فأنما يرثه لأقرب الناس ممن أعتقه من ولد أو عصة من الرجال يوم يموت المعتق بعد أن يعتق ويصير موروثا بالولاء ﴾ قال مالک الاخوة في الكتابة بمنزلة الولد اذا كوتبوا جميعا كتابة واحدة اذا لم يكن لأحد منهم ولد كاتب عليهم أو أولادوا في كتابته أو كاتب عليهم ثم هلك أحدهم وترك مالا أدى عنهم جميع ما عليهم من كتابتهم وعتقوا وكان فضل المال بعد ذلك لولده دون اخوته

﴿ الشرط في المكاتب ﴾

* حدثني يحيى عن مالك
في رجل كاتب عبده
بذهب أو ورق واشترط
عليه في كتابته سفرا أو
خدمة أو خجعة أن كل شيء
من ذلك سمي باسمه ثم قوى
المكاتب على أداء نجومه
كلها قبل عملها قال إذا أدى
نجومه كلها وعليه
هذا الشرط عتق فقط
حرمته ونظر إلى ما شرط
عليه من خدمة أو سفر
أو ما أشبه ذلك مما يعالجه
هو بنفسه فذلك
موضوع عنه ليس لسيده
فيه شيء وما كان من خجعة
أو كسوة أو شيء يؤديه
فإنما هو بمنزلة الدنانير
والدراهم يقوم ذلك عليه
فيدفعه مع نجومه ولا
يعتق حتى يدفع ذلك مع
نجومه * قال مالك الأمر
الاجتماع عليه عندنا الذي
لا اختلاف فيه أن
المكاتب بمنزلة عبد أعتقه
سيده بعد خدمة عشر
سنين فإذا هلك سيده
الذي أعتقه قبل عشر
سنين فإن ما بقي من خدمته
لورثته وكان ولاؤه للذي
عقد عتقه ولولده من
الرجال أو العصة * قال
مالك في الرجل يشترط
على مكاتبه أنك لا تسافر
ولا تنكح ولا

يحيى بن يحيى عن ابن نافع المال للولد ويرجعون على أعمامهم بما أدوا عنهم فيعتقوا به ولو لم يكن معهم ولد لعتقوا به ورجع عليهم السيد بما عتقوا به قال في المدنية أصبح إذا كانت التأدية من مال الميت لم يرجع أخوته بشيء وإن كانت التأدية من مال الولد رجعوا على أعمامهم لأنهم لا يعتقون عليهم

﴿ الشرط في المكاتب ﴾

ص * قال مالك في رجل كاتب عبده في ذهب أو ورق واشترط عليه في كتابته سفرا أو خدمة أو
أخجعة أن كل شيء من ذلك سمي باسمه ثم قوى المكاتب على أداء نجومه كلها قبل عملها قال إذا أدى
نجومه كلها وعليه هذا الشرط عتق فقط حرمته ونظر إلى ما شرط عليه من خدمة أو سفر أو ما أشبه
ذلك مما يعالجه هو بنفسه فذلك موضوع عنه ليس لسيده فيه شيء وما كان من خجعة أو كسوة أو شيء
يؤدي به فأنما هو بمنزلة الدنانير والدراهم يقوم ذلك عليه في دفعه مع نجومه ولا يعتق حتى يدفع ذلك مع
نجومه * ش هذا على ما ذكره وقد تقدم ذكره من أن العمل المشترط في الكتابة يثبت منه
ما كان منه قبل أداء الكتابة وأما ما ذهبت الكتابة قبله فإنه يفوت على أحد القولين بالحرية سواء
عظم قدره أو صغر وذلك أنه على هذا القول ليس بمال ولا مقصود في الكتابة وهذا يقتضي أنه ليس
بعق معلق بصفة وإنما يجري مجرى البيع للرقبة بشرط العتق وهو مقتضى قول ابن القاسم فقد
سئل عن رجل قال لغلامه كاتبك على أن أعطيك عشر بقرات فإن بلغت خمسين فأنت حر هذه
كتابتك قال ابن القاسم ليست هذه عندى كتابة وليس للسيد فسخ ذلك ولا يبيع البقر إلا أن رهقه
دين ويختص بأن المنافع تلك المكاتب اسقاطها عن نفسه بدفع الكتابة ولذلك جازله أن يعجل
ما عليه من العروض المؤجلة وإن كان للسيد منفعة في تأخيرها إلى الأجل مضمونة عليه فالأعمال
المشترطة عليه بمنزلة الضمان للعروض إلى أجل فكأجله أن يسقط عن نفسه الضمان بتعجيل
الأداء للعروض وإن لم يجز ذلك في البيع المحض فكذلك يجوز له أن يسقط عن نفسه العمل
بتأجيل الأداء وإذا قلنا أنه من العتق المعلق بشرط لم ينفذ عتقه بالإلتيا ب كل ما شرط عليه من
العمل وعلى هذا ينتظم القول الثاني أن عليه أن يأتي بما شرط عليه من العمل كما عليه أن يأتي بما شرط
عليه من المال ولم يختلف قول مالك وأصحابه أن ما شرط عليه من مال هو كالضحايا والكسوة فإن
عليه الإلتيا به وهو بمنزلة أن يكتبه بعين وعوض فعليه أن يأتي بهما وبذلك تتم عتاقه وبالله التوفيق
ص * قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا الذي لا اختلاف فيه أن المكاتب بمنزلة عبده أعتقه
سيده بعد خدمة عشر سنين فإذا هلك سيده الذي أعتقه قبل عشر سنين فإن ما بقي من خدمته
لورثته وكان ولاؤه للذي عقد عتقه ولولده من الرجال أو العصة * ش وهذا على ما قال ابن عبد
إذا كاتبه سيده ثم مات ورثته فإنه يؤدي اليهم ما كاتبه عليه سيده وبذلك يعتق ولاؤه لمن عقد
كتابته وذلك مثل ما تقدم من امرأة تركت مكاتباً وزوجاً فإن المكاتب يؤدي للزوج والأبن
على قدر موارثهم في الميتة فإن عتق لم يجز الولاء إلا الابن خاصة وإن عجز رجوع رقيقاً للأبن والزوج
على حسب موارثهم بمنزلة من أعتق عبده بشرط خدمة عشر سنين ثم يموت السيد فإن الخدمة
لجميع ورثته من زوج أو بنت وابن وغيرهم ولاؤه لمن يجز إليه الولاء عن عتق الذي أعتقه فقد
أشار في هذه المسئلة إلى أنه بمنزلة عتق معلق بصفة وذلك يقتضي لزوم الخدمة له كما يلزمه في العتق
المعلق بصفة والله أعلم ص * قال مالك في الرجل يشترط على مكاتبه أنك لا تسافر ولا تنكح ولا

تخرج من أرضي الأباذني فان فعلت شيئا من ذلك (٣٢) بغير اذني فحوقا بكتبك بيدي * قال مالك ليس محو كتابته

تخرج من أرضي الأباذني فان فعلت شيئا من ذلك بغير اذني فحوقا بكتبك بيدي * قال مالك ليس محو كتابته بيده ان فعل المكاتب شيئا من ذلك وليرفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكاتب أن ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده الأباذنه اشترط ذلك ولم يشترطه وذلك أن الرجل يكتب عبده بمائة دينار وله ألف دينار أو أكثر من ذلك فينطلق فينكح المرأة فيصدقها الصداق الذي يجحف بماله ويكون فيه عجز فيرجع الى سيده عبدا لا مال له أو يسافر فتعلم نجومه ووعايبه فليس ذلك له ولا على ذلك كاتبه وذلك بيد سيده ان شاء أذن له في ذلك وان شاء منعه * ش وهذا على ما قال من بشرط على مكاتبه ان فعل فعلا فلا لسيده محو كتابته فان هذا الشرط غير لازم وليس للسيده محو كتابته ولا تأثير هذا الشرط في الكتابة لانه يبطل وتصح الكتابة لانه ضد مقتضى الكتابة وذلك ان مقتضاها الزوم فاذا اشترط فيها ضد ذلك من الخيار للسيده أو لغيره لم يصح الشرط وتثبت الكتابة على مقتضاها المناهضة من العتق المبني على التغليب والسراية وهذا كما يقول ان من عقد كتابة مكاتب وشرط الولاء لغيره ثبتت الكتابة ويبطل الشرط لما كان ضد مقتضى الكتابة والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله وليرفع ذلك الى السلطان يريد أن العبد اذا خالته فيأشترط عليه لم يكن له ففتح كتابته وانما يرفع ذلك الى السلطان فينظر في ذلك فان كان بماله المنع منه منعه وان كان مما ليس له منعه بأحمله والله أعلم

(فصل) وقوله وليس للمكاتب أن ينكح ولا يسافر الا باذنه يريد أن مقتضى عقد الكتابة وحكمها أنه ليس للمكاتب أن يتزوج ولا يسافر وان لم يشترط ذلك عليه لان هذا يلزمه بنفس عقد الكتابة وبه قال ابن المسيب في السفر خلافا لأحد قولي الشافعي ان ذلك جائز له والدليل على منع ذلك انه ممنوع من اتلاف ماله والتقرب به لحق سيده فكان ممنوعا من السفر كالعبد ودليل ثان وجوان كل سفر كان له أن يمنع منه عبده فانه يمنع منه مكاتبه كالسفر المخوف (مسئلة) ولا ينكح المكاتب الا باذن سيده قاله مالك وبه قال الشافعي ووجهه انه ممنوع من التصرف التام بحق سيده فلم يكن له النكاح الا باذنه كالعبد (فرع) فان تزوج بغير اذني سيده فأجازه السيد جاز وان رده فسخ وللزوجة ان دخل بها بقدر ما يستعمل به وذلك ثلاثه دراهم (مسئلة) وأما ان أذن له سيده وكان معه غيره في الكتابة فقد قال أشهب ليس للسيده اجازة ذلك الا باجازة من معه في الكتابة الا أن يكونوا صغارا فيفسخ بكل حال

﴿ ولاء المكاتب اذا عتق ﴾

ص * قال مالك ان المكاتب اذا عتق عبده ان ذلك غير جائز له الا باذن سيده فان أجاز ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولاؤه للمكاتب ان مات المكاتب قبل أن يعتق كان ولاؤه للمعتق لسيده المكاتب وان مات المعتق قبل أن يعتق المكاتب ورثه سيده المكاتب * قال مالك وكذلك أيضا لو كاتب المكاتب عبدا فعتق المكاتب الآخر قبل سيده الذي كاتبه فان ولاه لسيده المكاتب مالم يعتق المكاتب الأول الذي كاتبه فان عتق المكاتب الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الأول قبل أن يؤدى أو عجز عن كتابته وله ولد أحرار لم يرثوا ولا مكاتب أبيهم لانه لم

بيده ان فعل المكاتب شيئا من ذلك وليرفع سيده ذلك الى السلطان وليس للمكاتب أن ينكح ولا يسافر ولا يخرج من أرض سيده الأباذنه اشترط ذلك ولم يشترطه وذلك أن الرجل يكتب عبده بمائة دينار وله ألف دينار أو أكثر من ذلك فينطلق فينكح المرأة فيصدقها الصداق الذي يجحف بماله ويكون فيه عجز فيرجع الى سيده عبدا لا مال له أو يسافر فتعلم نجومه ووعايبه فليس ذلك له ولا على ذلك كاتبه وذلك بيد سيده ان شاء أذن له في ذلك وان شاء منعه * ﴿ ولاء المكاتب اذا عتق ﴾ * قال مالك ان المكاتب اذا عتق عبده ان ذلك غير جائز له الا باذن سيده فان أجاز ذلك سيده له ثم عتق المكاتب كان ولاؤه للمكاتب ان مات المكاتب قبل أن يعتق كان ولاؤه للمعتق لسيده المكاتب وان مات المعتق قبل أن يعتق المكاتب ورثه سيده المكاتب * قال مالك وكذلك أيضا لو كان المكاتب عبدا فعتق المكاتب الآخر قبل سيده الذي كاتبه فان ولاه لسيده المكاتب مالم يعتق المكاتب الأول الذي كاتبه فان عتق المكاتب الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الأول قبل أن يؤدى أو عجز عن كتابته وله ولد أحرار لم يرثوا ولا مكاتب أبيهم لانه لم

فعتق المكاتب الآخر قبل سيده الذي كاتبه فان ولاه لسيده المكاتب مالم يعتق المكاتب الأول الذي كاتبه فان عتق المكاتب الذي كان عتق قبله وان مات المكاتب الأول قبل أن يؤدى أو عجز عن كتابته وله ولد أحرار لم يرثوا ولا مكاتب أبيهم لانه لم

يثبت لأبيهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى يعتق * قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه ويشع الآخر ثم يموت المكاتب ويترك مالا * قال مالك (٣٣) يقضى الذي لم يترك له شيئاً مابق له

عليه ثم يقسمان المال كهيئته لومات عبداً لأن الذي صنع ليس بعقاة وانما ترك ما كان له عليه * قال مالك ومما بين ذلك أن الرجل اذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجلاً ونساءً ثم أعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب أن ذلك لا يثبت له من الولاء شيئاً ولو كانت عقاة لثبت الولاء لمن أعتق منهم من رجالهم ونسائهم * قال مالك ومما بين ذلك أيضاً أنهم اذا أعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي أعتق نصيبه مابق من المكاتب ولو كانت عقاة فقوم عليه حتى يعتق في ماله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه قيمة العدل فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق قال ومما بين ذلك أيضاً أن سنة المسلمين التي لا اختلاف فيها أن من أعتق شركاً له في مكاتب لم يعتق عليه في ماله ولو أعتق عليه كان الولاء له دون شركائه ومما بين ذلك أيضاً أن الولاء لمن عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولأه المكاتب وان أعتقن نصيبهن شيئاً انما ولأه لولد سيد المكاتب الذكور أو عصبتهم من الرجال * وهذا على ما قال أن المكاتب اذا ترك له أحد سيده ماعليه فإن ذلك بمعنى الهبة واسقاط الدين لا بمعنى العتق ولذلك اذا مات المكاتب فانه يقضى الذي لم يترك حقه مابق له عليه من الكتابة فإن حقه مابق له ثم يقسمان ما فضل من مال المكاتب هذا قول مالك رحمه الله وقال الشافعي يكون نصف نصيبه للمالك بحقه وهو ما يقابل النصيب الحر بالأداء أو الترك فعلى قوله القديم يأخذ سيده المتمسك أيضاً بحق الرق وعلى قوله في الجديد يكون لورثته أن كان له ورثة فإن لم يكن له ورثة فالمعتق يأخذه ارثاً وقال أبو سعيد الاصطخري ينقل إلى بيت المال على حسب ما كانا يقسمانه لومات عبداً يريد لومات ولم يقض شيئاً ولا ترك له أحد شيئاً من حقه فغير عن هذا بقوله بمنزلة مال لومات عبداً وهو يعتقده مات عبد الكنة قال ذلك لأحد معنيين أما أنه أراد بمنزلة أن يموت قبل أن ينقله عقد الكتابة فينقل ينطلق عليه اسم عبد على الحقيقة والاطلاق وإذا كوتب فاسم الكتابة أخص به وأظهر فيه والمعنى الثاني أن يريد ما قدمناه وجه قول مالك أن العتق لا تنقض أحكامه فلا يصح أن يكون لبعضهم حكم الرق ويثبت لشيء منه حكم من أحكام الحرية فلا يورث بوجه وإذا لم يورث وانما يقسم ماله فيجب أن يقسمه بحق الملك على ملك رقبته فإن ذلك الحكم باق له حتى يتم عتقه

يثبت لأبيهم الولاء ولا يكون له الولاء حتى يعتق * وهذا على ما قال أن المكاتب اذا عتق عبده لم يحل أن يكون ذلك باذن سيده أو بغير اذنه فإن كان ذلك باذنه فإن المكاتب قبل أن يعتق فإن ولأه العبد المعتق لسيد المكاتب وان أعتق المكاتب بولاهن ولا ذلك العبد المعتق له دون سيده ووجه ذلك أنه عقد مستقر ثابت فوجب أن يثبت ولأه لمعتقه إلا أن يمنع من ذلك ما ذرع رق أو غيره فإن منع منه فولأه لأحق الناس به وهو سيده فإن زال المانع بالعتق رجع الولاء اليه * قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فيترك أحدهما للمكاتب الذي له عليه ويشع الآخر ثم يموت المكاتب ويترك مالا * قال مالك يقضى الذي لم يترك له شيئاً مابق له عليه ثم يقسمان المال كهيئته لومات عبداً لأن الذي صنع ليس بعقاة وانما ترك ما كان له عليه * قال مالك ومما بين ذلك أن الرجل اذا مات وترك مكاتباً وترك بنين رجلاً ونساءً ثم أعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب أن ذلك لا يثبت له من الولاء شيئاً ولو كانت عقاة لثبت الولاء لمن أعتق منهم من رجالهم ونسائهم * قال مالك ومما بين ذلك أيضاً أنهم اذا أعتق أحدهم نصيبه ثم عجز المكاتب لم يقوم على الذي أعتق نصيبه مابق من المكاتب ولو كانت عقاة فقوم عليه حتى يعتق في ماله كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه قيمة العدل فإن لم يكن له مال عتق منه ما عتق قال ومما بين ذلك أيضاً أن سنة المسلمين التي لا اختلاف فيها أن من أعتق شركاً له في مكاتب لم يعتق عليه في ماله ولو أعتق عليه كان الولاء له دون شركائه ومما بين ذلك أيضاً أن الولاء لمن عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولأه المكاتب وان أعتقن نصيبهن شيئاً انما ولأه لولد سيد المكاتب الذكور أو عصبتهم من الرجال * وهذا على ما قال أن المكاتب اذا ترك له أحد سيده ماعليه فإن ذلك بمعنى الهبة واسقاط الدين لا بمعنى العتق ولذلك اذا مات المكاتب فانه يقضى الذي لم يترك حقه مابق له عليه من الكتابة فإن حقه مابق له ثم يقسمان ما فضل من مال المكاتب هذا قول مالك رحمه الله وقال الشافعي يكون نصف نصيبه للمالك بحقه وهو ما يقابل النصيب الحر بالأداء أو الترك فعلى قوله القديم يأخذ سيده المتمسك أيضاً بحق الرق وعلى قوله في الجديد يكون لورثته أن كان له ورثة فإن لم يكن له ورثة فالمعتق يأخذه ارثاً وقال أبو سعيد الاصطخري ينقل إلى بيت المال على حسب ما كانا يقسمانه لومات عبداً يريد لومات ولم يقض شيئاً ولا ترك له أحد شيئاً من حقه فغير عن هذا بقوله بمنزلة مال لومات عبداً وهو يعتقده مات عبد الكنة قال ذلك لأحد معنيين أما أنه أراد بمنزلة أن يموت قبل أن ينقله عقد الكتابة فينقل ينطلق عليه اسم عبد على الحقيقة والاطلاق وإذا كوتب فاسم الكتابة أخص به وأظهر فيه والمعنى الثاني أن يريد ما قدمناه وجه قول مالك أن العتق لا تنقض أحكامه فلا يصح أن يكون لبعضهم حكم الرق ويثبت لشيء منه حكم من أحكام الحرية فلا يورث بوجه وإذا لم يورث وانما يقسم ماله فيجب أن يقسمه بحق الملك على ملك رقبته فإن ذلك الحكم باق له حتى يتم عتقه

(٥ - منتقى - سابع) سنة المسلمين أن الولاء لمن عقد الكتابة وأنه ليس لمن ورث سيد المكاتب من النساء من ولأه المكاتب وان أعتقن نصيبهن شيئاً انما ولأه لولد سيد المكاتب الذكور أو عصبتهم من الرجال

(فصل) وقد استدلل مالك رحمه الله على نفي العتق ان الرجل يتوفى ويترك بنين ذكورا ونساء ومكاتباً فاعتق أحد البنين نصيبه من المكاتب فانه لا يثبت له من الولاء شيء وانما الولاء لمن انجس اليه عن السيد من ذكور الولد دون النساء ولو كان ترك الكتابة بمعنى العتق وترك إحدى البنات حصتها من الكتابة أو عتقت حصتها ثبت الولاء لها وهذا بين مع التسليم

(فصل) قال ويبين ذلك أيضاً من أعتق منهم حصته ثم هجر فانه لا يقدم على العتق حصص شركائه ولو كان بمنزلة العتق لقدم عليه على حسب ما يقوله الشافعي وهذا ليس بصحيح لان عقد الكتابة باق لا يبطله الا العجز وهو أحد قول الشافعي انه لا يقوم عليه الا عند العجز وهذا لا يصح أيضاً لان بالعجز يرجع ملكا لها لان العجز يمنع عتق شيء منه بأداء أو اسقاط بعض ما عليه كالأول كان سيده واحداً فأسقط بعض ما عليه ثم عجز عن باقيه لرجع جميعه رقيقاً له والقول الثاني للشافعي انه يقوم عليه حين العتق أو الترك ويكون الولاء للذي عقد الكتابة وهذا أيضاً ليس بصحيح لان عقد الكتابة ثابت مثبت للولاء فليس لأحد تغيير شيء من عقد الكتابة الا بالعجز ولا لأحد نقل الولاء عن المعتق مع كونه محلاً له

(فصل) وقد استدلل مالك على ذلك أيضاً فقال ومما بين ذلك أن الولاء لمن عقد الكتابة وانما ليس لمن ورث السيد من النساء وانما عتق نصيبهن بشئ وانما ينجر الولاء عن السيد إلى ذكور ولده ان كان له بنون ذكور وان لم يكن له أحد من ذكور البنين فإلى عصبته وقد تقدم من الكلام ما يقوم مقام تفسيره ويبين منه مقصوده والله أعلم وأحكم

✽ ما يجوز من عتق المكاتب ✽

ص ✽ قال مالك اذا كان القوم جميعاً في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم أحد منهم دون مؤامرة أصحابه الذين معه في الكتابة ورضى منهم وان كانوا صغاراً فليس مؤامرتهم بشئ ولا يجوز ذلك عليهم قال وذلك ان الرجل ربما كان يسعى على جميع القوم ويؤدى عنهم كتابتهم لئتم به عتاقهم فيعبد السيد إلى الذي يؤدى عنهم وبه نجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزاً لمن بقي منهم وانما أراد بذلك الفضل والزيادة لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وهذا أشد الضرر ✽ شيء وهذا على ما قال ان من كاتب جماعة عبيله كتابة واحدة فانه ان كان في جميعهم سعاية لم يكن للسيد أن يعتق بعضهم دون اذن الباقين لما ذكره من الضرر الذي يلحق بانهم قال أذنوا في ذلك فان كان جميع المكاتبين كباراً لم يلزمه رضاه فقد قال الشيخ أبو القاسم فيهار وايتان احدهما الجواز وقد رواه ابن المواز عن مالك وشرط أن يكون في البائين قوة على الأداء والرواية الثانية المنع من ذلك ووجه رواية الجواز انه عقد لزم السيد والمكاتبين فلا يتعلق به الاحقوقهم فاذا اتفقوا على اخراج واحد منهم من ذلك بالعتق جاز كالأول فترد بالكتابة ووجه الرواية الثانية انه يتعلق به حق لله تعالى لجواز أن يكون هذا سبباً إلى استرقاق سائرهم ولا يجوز لهم أن يستبقوا ما يسترقون به كالأول كان منهم صغير (فرع) فاذا قلنا بجواز ذلك سقط عن الباقي بقدر ما يصيبه من الكتابة على قدر سعيهم دون مراعاة قنهم قاله الشيخ أبو القاسم

(فصل) وان كانوا صغاراً فليس مؤامرتهم بشئ ولا يجوز ذلك عليهم يريدان الصغار لا يصح اذنهم ولا ينفذ عتق من كان معهم في الكتابة ممن ينتفع به ويرجى التجارة به واحتج مالك رحمه الله في ذلك

✽ ما لا يجوز من عتق المكاتب ✽

✽ قال مالك اذا كان القوم جميعاً في كتابة واحدة لم يعتق سيدهم أحد منهم دون مؤامرة أصحابه الذين معه في الكتابة ورضى منهم وان كانوا صغاراً فليس مؤامرتهم بشئ ولا يجوز ذلك عليهم قال وذلك ان الرجل ربما كان يسعى على جميع القوم ويؤدى عنهم كتابتهم لئتم به عتاقهم فيعبد السيد إلى الذي يؤدى عنهم وبه نجاتهم من الرق فيعتقه فيكون ذلك عجزاً لمن بقي منهم وانما أراد بذلك الفضل والزيادة لنفسه فلا يجوز ذلك على من بقي وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار وهذا أشد الضرر

* قال مالك في العبيد يكتبون جميعاً لسيدهم أن يعتق منهم الكبير الفاني والصغير الذي لا يؤدى واحد منهما شيئاً وليس عند واحد منهما عون ولا قوة في كتابتهم فذلك جائز له

* جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده * قال مالك في الرجل يكتب عبده ثم يموت المكاتب ويترك أم ولده وقد بقيت عليه من كتابته بقية ويترك وفاء بما عليه

أن أم ولده أمة مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولداً فيعتقون بأداء ما بقي فاعتقون بأداء ما بقي فعتق أم ولداً أبيهم بعتقهم * قال مالك في المكاتب يعتق عبداً له أو يتصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عتق المكاتب قال مالك ينفذ ذلك وليس للمكاتب أن يرجع فيه فإن علم سيده المكاتب قبل أن يعتق المكاتب فرد ذلك ولم يجزه فإنه إن عتق المكاتب وذلك في يده لم يكن عليه أن يعتق ذلك العبد ولا أن يخرج تلك الصدقة إلا أن يفعل ذلك طائعا من عند نفسه * ش وهذا على ما قال وذلك أنه ليس للمكاتب أن يعتق أحدا من عبيده ولا يتصدق بشيء من ماله لأن ذلك لا ضرر به في أداءه وبطل لما كان يجزأه من عتقه ووجه آخر أنه لم يكمل له ماله ولا أكمل تصرفه فيه وإنما يجوز العتق والصدقة من كامل الملك كامل التصرف فلما جازنا عتقه بغير إذن سيده لجوزنا عليه العجز والرجوع إلى السيد وقد أنلف ما كان بيده مما كان لسيده نزعاً منه وأما إذا أذن له السيد فيه فسيأتي ذكره بعد هذا في الأصل أن شاء الله تعالى (مسئلة) وعذا ما لم يكن معه في الكتابة غيره فيجب أن لا يجوز ذلك على القولين لأنه يتعلق حق من شركه في الكتابة بما في يده من ماله فليس له تنويعه بغير عوض وإبطال ما يرجي من عتقهم به (فرع) فلوردا السيد عتق المكاتب وصدقه ثم عتق لم يلزمه ذلك وإن بقي ذلك سيده قاله ابن القاسم في الموازية ووجه ذلك أنه محجور عليه بحق نفسه وبحق غيره فلم يطالب بماله من أفعاله كالصغير (فصل) وإن لم يعلم بذلك السيد حتى يعتق المكاتب لزمه العتق ولم يكن للسيد أن يرجع فيه على ما قال لأن حق السيد قد استوفاه ولم يبق له حق يتعلق برده عتق العبد كالغرماء يعتق غيرهم عبده فلا يعاومون بذلك حتى يطرأ له مال فيقضيه فإنه ليس لهم رد عتقه لما قدمناه والله أعلم وأحكم

بأن الواحد من الجماعة بما كان هو الذي بسعيه يعتقون لقوته على الكتابة وقيمته أقل من قيمة سائرهم فيعتقه السيد ليتوصل بذلك إلى استرقاق سائرهم فخرج من ذلك لما فيه من الضرر بمن شاركه في الكتابة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا ضرر ولا ضرار وليس في الضرر أشد من التسبب إلى ارتفاقهم وإبطال ما انعقد لهم من عقد الكتابة المتضمن عتقهم والله أعلم وأحكم * قال مالك في العبيد يكتبون جميعاً لسيدهم أن يعتق منهم الكبير الفاني والصغير الذي لا يؤدى واحد منهما شيئاً وليس عند واحد منهما عون ولا قوة في كتابتهم فذلك جائز له * ش وهذا على ما قاله لا ضرر على الباقي في تعجيل عتقه قال مالك وابن القاسم في الموازية ولا يسقط عن بقي من الكتابة شيء ولو أعتق أحدهما بالأداء رجع عليه ووجه ذلك أنه لا يؤدى عنهم شيئاً بقيائه معهم ولا انعقدت الكتابة على رجاء ذلك فلا يسقط عنهم بعتقه شيء * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى في الصغير الذي يرى أنه لا يبلغ السعي حتى تنأدى الكتابة به وأما من يرى أنه لا يبلغ قبل أن تحل نجوم الكتابة فإن لم شركه في الكتابة المنع من تعجيل عتقه لما يرجو من الاستعانة في آخر كتابته والله أعلم وأحكم

* جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده *

ص * قال مالك في الرجل يكتب عبده ثم يموت المكاتب ويترك أم ولده وقد بقيت عليه من كتابته بقية ويترك وفاء بما عليه أن أم ولده أمة مملوكة حين لم يعتق المكاتب حتى مات ولم يترك ولداً فيعتقون بأداء ما بقي فعتق أم ولداً أبيهم بعتقهم قال مالك في المكاتب يعتق عبداً له أو يتصدق ببعض ماله ولم يعلم بذلك سيده حتى عتق المكاتب قال مالك ينفذ ذلك وليس للمكاتب أن يرجع فيه فإن علم سيده المكاتب قبل أن يعتق المكاتب فرد ذلك ولم يجزه فإنه إن عتق المكاتب وذلك في يده لم يكن عليه أن يعتق ذلك العبد ولا أن يخرج تلك الصدقة إلا أن يفعل ذلك طائعا من عند نفسه * ش وهذا على ما قال وذلك أنه ليس للمكاتب أن يعتق أحدا من عبيده ولا يتصدق بشيء من ماله لأن ذلك لا ضرر به في أداءه وبطل لما كان يجزأه من عتقه ووجه آخر أنه لم يكمل له ماله ولا أكمل تصرفه فيه وإنما يجوز العتق والصدقة من كامل الملك كامل التصرف فلما جازنا عتقه بغير إذن سيده لجوزنا عليه العجز والرجوع إلى السيد وقد أنلف ما كان بيده مما كان لسيده نزعاً منه وأما إذا أذن له السيد فيه فسيأتي ذكره بعد هذا في الأصل أن شاء الله تعالى (مسئلة) وعذا ما لم يكن معه في الكتابة غيره فيجب أن لا يجوز ذلك على القولين لأنه يتعلق حق من شركه في الكتابة بما في يده من ماله فليس له تنويعه بغير عوض وإبطال ما يرجي من عتقهم به (فرع) فلوردا السيد عتق المكاتب وصدقه ثم عتق لم يلزمه ذلك وإن بقي ذلك سيده قاله ابن القاسم في الموازية ووجه ذلك أنه محجور عليه بحق نفسه وبحق غيره فلم يطالب بماله من أفعاله كالصغير

(فصل) وإن لم يعلم بذلك السيد حتى يعتق المكاتب لزمه العتق ولم يكن للسيد أن يرجع فيه على ما قال لأن حق السيد قد استوفاه ولم يبق له حق يتعلق برده عتق العبد كالغرماء يعتق غيرهم عبده فلا يعاومون بذلك حتى يطرأ له مال فيقضيه فإنه ليس لهم رد عتقه لما قدمناه والله أعلم وأحكم

﴿ الوصية في المكاتب ﴾ * قال مالك ان أحسن ما سمعت في المكاتب يعقته سيده عند الموت أن المكاتب يقام على هيئته تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت القيمة أقل مما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدد الدراهم التي بقيت عليه وذلك أنه لو قتل لم يفرغ قاتله الا قيمته يوم قتله ولو جرح لم يفرغ جرحه الا بديته جرحه يوم جرحه ولا ينظر في شيء من ذلك الى ما كوتب عليه من الدنانير والدراهم لانه عبد ما بقي عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته أقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت (٣٦) الاما بقي عليه من كتابته وذلك أنه انما ترك الميت له ما بقي عليه من

﴿ الوصية في المكاتب ﴾

ص ﴿ قال مالك ان أحسن ما سمعت في المكاتب يعقته سيده عند الموت أن المكاتب يقام على هيئته تلك التي لو بيع كان ذلك الثمن الذي يبلغ فان كانت القيمة أقل مما بقي عليه من الكتابة وضع ذلك في ثلث الميت ولم ينظر الى عدد الدراهم التي بقيت عليه وذلك أنه لو قتل لم يفرغ قاتله الا قيمته يوم قتله ولو جرح لم يفرغ جرحه الا بديته جرحه يوم جرحه ولم ينظر في شيء من ذلك الى ما كوتب عليه من الدنانير والدراهم لانه عبد ما بقي عليه من كتابته شيء وان كان الذي بقي عليه من كتابته أقل من قيمته لم يحسب في ثلث الميت الاما بقي عليه من كتابته وذلك أنه انما ترك الميت له ما بقي عليه من كتابته فصار وصية أوصى بها قال مالك وتفسير ذلك انه لو كانت قيمة المكاتب ألف درهم ولم يبق من كتابته الا مائة درهم فأوصى سيده له بالمائة درهم التي بقيت عليه حسبت له في ثلث سيده فصار جراً بها قال مالك في رجل كاتب عبده عند موته انه يقوم عبداً فان كان في ثلثه سعة لثمن العبد جازله ذلك قال مالك وتفسير ذلك أن تكون قيمة العبد ألف دينار فيكتبه سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده ألف دينار فذلك جائز له وانما هي وصية أوصى له بها في ثلثه فان كان السيد قد أوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب بدء بالمكاتب لان الكتابة عتاقة والعتاقة تبدأ على الوصايا ثم تجعل تلك الوصايا في ثلث مال المكاتب لان الثلث صار في المكاتب ولأن كل وصية أوصى بها أحد فمال الورثة الذي أوصى به صاحبها أكثر من ثلثه وقد أخذ ماليس له قال فان ورثته يخبرون فيقال لهم قد أوصى صاحبكم بما قد علمتم فان أحببتم أن تنفذوا ذلك لأهله على ما أوصى به الميت والا فاسلموا لأهل الوصايا ثلث مال الميت كله قال فان أسلم الورثة المكاتب الى أهل الوصايا كان لأهل الوصايا ما عليه

كتابته فصار وصية أوصى بها * قال مالك وتفسير ذلك أنه لو كانت قيمة المكاتب ألف درهم ولم يبق من كتابته الا مائة درهم فأوصى سيده له بالمائة درهم التي بقيت عليه حسبت له في ثلث سيده فصار جراً بها قال مالك في رجل كاتب عبده عند موته انه يقوم عبداً فان كان في ثلثه سعة لثمن العبد جازله ذلك قال مالك وتفسير ذلك أن تكون قيمة العبد ألف دينار فيكتبه سيده على مائتي دينار عند موته فيكون ثلث مال سيده ألف دينار فذلك جائز له وانما هي وصية أوصى له بها في ثلثه فان كان السيد قد أوصى لقوم بوصايا وليس في الثلث فضل عن قيمة المكاتب بدء بالمكاتب لان الكتابة عتاقة

والعتاقة تبدأ على الوصايا ثم تجعل تلك الوصايا في ثلث مال المكاتب لان الثلث صار في المكاتب ولأن كل وصية أوصى بها أحد فمال الورثة الذي أوصى به صاحبها أكثر من ثلثه وقد أخذ ماليس له قال فان ورثته يخبرون فيقال لهم قد أوصى صاحبكم بما قد علمتم فان أحببتم أن تنفذوا ذلك لأهله على ما أوصى به الميت والا فاسلموا لأهل الوصايا ثلث مال الميت كله قال فان أسلم الورثة المكاتب الى أهل الوصايا كان لأهل الوصايا ما عليه

من الكتابة فان أدى المكاتب ما عليه من الكتابة أخذ (٣٧) واذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب

كان عبد الاهل الوصايا لا يرجع الى أهل الميراث لانهم تركوه حين خبروا ولان أهل الوصايا حين أسلم اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكاتب قبل أن يؤدي كتابته وترك مالا هو أكثر مما عليه فإله لا أهل الوصايا وان أدى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولاؤه الى عصبة الذي عقد كتابته * ش وهذا على ما قال ان من كاتب عبده عند موته كان ذلك في ثلثه وهذا له حكم العتق لاحكام المعاوضة لانه يفضي الى عتق واثرنا ع ما يبدى المعتق وانما يعتبر في ثلثه قيمته لانها هي التي فوت بالكتابة ومنع الورثة من التصرف في العبد بالبيع وغيره وأما الكتابة وأقبحها فلم تكن ثابتة فنفاه اهل بالكتابة أحدثها

(فصل) وقوله وتفسير ذلك أن تكون قيمة العبد ألف دينار في كتابته بمائتي دينار فان حل ثلث السيد قيمته التي هي ألف دينار جازت كتابته لانها وصية أو وصى بها في ثلثه ولو كاتبه بألف وقيمة العبد مائتا دينار وكان الثلث مائتي دينار جاز ذلك أيضا ولم يعتبر بنقص الثلث عن الكتابة لما قدمناه

(فصل) وقوله ولو أوصى مع ذلك بوصايا ففان الثلث يديء بالمكاتب لان الكتابة عتاقه يريد أوصى بذلك مع ذلك بوصايا القوم من دنائير وثياب ورباع وغير ذلك فان الكتابة المضمنة للعتق تقدم على ملك الوصايا فتفقد الكتابة لما تجبر اليه من العتق ثم تكون تلك الوصايا في الكتابة فيخير الورثة بين أن يؤدوا الى أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم وبين أن يسلموا الى أهل الوصايا فان أدوا تماصوا فإيا يؤديه من الكتابة وان عجز وارق لهم دون الورثة ووجه ذلك أن الكتابة لما قدمت على الوصايا اقتضى ذلك ثبوت عقد هالما كان ما يؤديه المكاتب متعلقا بالثلث الذي يخص بالوصايا وكان الورثة أحق بأعيان أموال الميت من الوصى لهم بغير معين خيروا فال اختاروا أداء الوصايا استخلصوا الكتابة ويكونون مع المكاتب بمنزلة من كاتبه ان أدى عتق وان عجز ترك لهم وان أسلموه كان مع أهل الوصايا على مثل ذلك ان أدى اليهم عتق وان عجز ترك لهم لأن اسلام الورثة الكتابة عينت حقوق أهل الوصايا فيه فلو مات لم يكن له شيء وان أدى لم يكن لهم غير ما يؤدى وان عجز لم يكن لهم غير استرقاقه ص * قال مالك في المكاتب يكون لسيد له عشرة آلاف درهم فيضع عنه عند موته ألف درهم * قال مالك يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته ألف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القيمة نقدا وانما ذلك كيهنته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم يحتسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب ألف درهم وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان كان أقل من ذلك أو أكثر فهو على هذا الحساب * ش وهذا على ما قال ان السيد اذا وضع عن مكاتبه عددا مطلقا غير مختص بنهم معين أو بنجوم معينة فانه انما وضع عنه جزءا من كتابته على حسب ما ساءه بالهبة من المسمى في الكتابة فان أسقط ألف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم فقد وضع عنه عشرة لأنه لا يحتسب في الثلث الا بعشر قيمته ألف درهم واحتسب في الثلث بعشر قيمته وذلك كما أنه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة آلاف وفيه ألف درهم لم يحتسب في الثلث الا بقيته دون المسمى في الكتابة لأن القيمة هي التي أسقط بالجزء وأما المسمى بالكتابة فغير ثابت ولا متيقن ص * قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسم انهامن

من الكتابة فان أدى المكاتب ما عليه من الكتابة أخذ (٣٧) واذلك في وصاياهم على قدر حصصهم وان عجز المكاتب كان عبد الاهل الوصايا لا يرجع الى أهل الميراث لانهم تركوه حين خبروا ولان أهل الوصايا حين أسلم اليهم ضمنوه فلو مات لم يكن لهم على الورثة شيء وان مات المكاتب قبل أن يؤدي كتابته وترك مالا هو أكثر مما عليه فإله لا أهل الوصايا وان أدى المكاتب ما عليه عتق ورجع ولاؤه الى عصبة الذي عقد كتابته * ش وهذا على ما قال ان من كاتب عبده عند موته كان ذلك في ثلثه وهذا له حكم العتق لاحكام المعاوضة لانه يفضي الى عتق واثرنا ع ما يبدى المعتق وانما يعتبر في ثلثه قيمته لانها هي التي فوت بالكتابة ومنع الورثة من التصرف في العبد بالبيع وغيره وأما الكتابة وأقبحها فلم تكن ثابتة فنفاه اهل بالكتابة أحدثها

(فصل) وقوله وتفسير ذلك أن تكون قيمة العبد ألف دينار في كتابته بمائتي دينار فان حل ثلث السيد قيمته التي هي ألف دينار جازت كتابته لانها وصية أو وصى بها في ثلثه ولو كاتبه بألف وقيمة العبد مائتا دينار وكان الثلث مائتي دينار جاز ذلك أيضا ولم يعتبر بنقص الثلث عن الكتابة لما قدمناه

(فصل) وقوله ولو أوصى مع ذلك بوصايا ففان الثلث يديء بالمكاتب لان الكتابة عتاقه يريد أوصى بذلك مع ذلك بوصايا القوم من دنائير وثياب ورباع وغير ذلك فان الكتابة المضمنة للعتق تقدم على ملك الوصايا فتفقد الكتابة لما تجبر اليه من العتق ثم تكون تلك الوصايا في الكتابة فيخير الورثة بين أن يؤدوا الى أهل الوصايا وصاياهم كاملة وتكون كتابة المكاتب لهم وبين أن يسلموا الى أهل الوصايا فان أدوا تماصوا فإيا يؤديه من الكتابة وان عجز وارق لهم دون الورثة ووجه ذلك أن الكتابة لما قدمت على الوصايا اقتضى ذلك ثبوت عقد هالما كان ما يؤديه المكاتب متعلقا بالثلث الذي يخص بالوصايا وكان الورثة أحق بأعيان أموال الميت من الوصى لهم بغير معين خيروا فال اختاروا أداء الوصايا استخلصوا الكتابة ويكونون مع المكاتب بمنزلة من كاتبه ان أدى عتق وان عجز ترك لهم وان أسلموه كان مع أهل الوصايا على مثل ذلك ان أدى اليهم عتق وان عجز ترك لهم لأن اسلام الورثة الكتابة عينت حقوق أهل الوصايا فيه فلو مات لم يكن له شيء وان أدى لم يكن لهم غير ما يؤدى وان عجز لم يكن لهم غير استرقاقه ص * قال مالك في المكاتب يكون لسيد له عشرة آلاف درهم فيضع عنه عند موته ألف درهم * قال مالك يقوم المكاتب فينظر كم قيمته فان كانت قيمته ألف درهم فالذي وضع عنه عشر الكتابة وذلك في القيمة مائة درهم وهو عشر القيمة فيوضع عنه عشر الكتابة فيصير ذلك الى عشر القيمة نقدا وانما ذلك كيهنته لو وضع عنه جميع ما عليه ولو فعل ذلك لم يحتسب في ثلث مال الميت الا قيمة المكاتب ألف درهم وان كان الذي وضع عنه نصف الكتابة حسب في ثلث مال الميت نصف القيمة وان كان أقل من ذلك أو أكثر فهو على هذا الحساب * ش وهذا على ما قال ان السيد اذا وضع عن مكاتبه عددا مطلقا غير مختص بنهم معين أو بنجوم معينة فانه انما وضع عنه جزءا من كتابته على حسب ما ساءه بالهبة من المسمى في الكتابة فان أسقط ألف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم فقد وضع عنه عشرة لأنه لا يحتسب في الثلث الا بعشر قيمته ألف درهم واحتسب في الثلث بعشر قيمته وذلك كما أنه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة آلاف وفيه ألف درهم لم يحتسب في الثلث الا بقيته دون المسمى في الكتابة لأن القيمة هي التي أسقط بالجزء وأما المسمى بالكتابة فغير ثابت ولا متيقن ص * قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسم انهامن

هذا الحساب قال مالك اذا وضع الرجل عن مكاتبه عند موته ألف درهم من عشرة آلاف درهم ولم يسم انهامن

أول كتابته أو من آخرها وضع عنه من كل نجم (٣٨) عشرة * واذا وضع الرجل عن مكتبه عند الموت ألف درهم

من أول كتابته أو من آخرها وكان أصل الكتابة على ثلاثة آلاف درهم قوم المكتب قيمة النقد ثم قسمت تلك القيمة فجعل تلك الألف التي من أول الكتابة حصتها من تلك القيمة بقدر قربها من الأجل وفضلها ثم الألف التي تلي الألف الأولى بقدر قربها من الأجل وفضلها أيضا ثم الألف التي تلي الألف الأولى بقدر فضلها أيضا حتى يؤول في آخرها بفضل كل ألف بقدر موضعها في تعجيل الأجل وتأخيرها لأن ما استأخر من ذلك كان أقل في القيمة ثم يوضع في ثلث الميت قدر ما أصاب تلك الألف من القيمة على تفضل ذلك ان قل أو كثر فهو على هذا الحساب ذلك فيارواه عيسى عن ابن القاسم في المزية ان يكون على الميت ثلاثة آلاف دينار في ثلاثة أنجم فان كان الذي وضع عنه الماء الأولي نظركم قيمتها لو كانت تباع نقدا في قرب محلها أو تأخرها لأن آخر النجوم أقل قيمتها من أولها فان كانت قيمة النجم الأول خمسين وقيمة النجم الثاني ثلاثين وقيمة النجم الثالث مائتين كان الذي أوصى له بنصف رقبته فينظر أيهما أقل قيمة رقبته أو النجم الأول فذلك يحتسب في ثلث الميت فان خرج من الثلث عتق نصفه وليس للورثة أن يقولوا قد تعجل أول نجم يريد لأن قيمة النجم انما كانت على الحول قال وعلى حسب هذا يكون لو أوصى له بالنجم الثاني أو الثالث وان كان النجم الأول نصفه ولم يترك الميت ما لا غيره خير الورثة بين ان يضعوا ذلك النجم بعينه ويعتق الذي كان نصيبه من قيمته رقبته النصف ويسقط عنه ذلك النجم ويكون لهما النجمان الباقيان فان استوفوا فذلك وان رقبته نصفه وبين أن لا يجيزوا فاعتق ثلثه ووضعه عنه من كل نجم ثلثه فان عجزوا كان ثلثه حرا وثلثه رقيقا قال ابن القاسم هذا وجه ما سمعت من مالك وتفسير من أنقوبه قال يحيى بن مزيرين وليست في من الكتب والسماعات باتم ولا أصح مما في هذا الكتاب ومعنى هذا رواه أبو زيد عن ابن القاسم في العتية وذكره ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم في العتية بمثل ذلك ص * قال مالك في رجل أوصى لرجل بربع مكتب وأعقر ربه فهلك الرجل ثم هلك المكتب وترك مالا كثيرا أكثر مما بقي عليه * قال مالك يعطى ورثة السيد والذي أوصى له بربع المكتب ما بقي لهم على المكتب ثم يفتسمون ما فضل فيكون للوصى له بربع المكتب ثلث ما فضل بعد أداء الكتابة ولو رثته سيده الثلثان وذلك ان المكتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء فاما بورث بالرق * ش وهذا على ما قال ان من أوصى لرجل بربع مكتب ثم يعقر ربه فقد بقي ثلاثة أرباعه على حكم الكتابة للوصى نصه وللوصية ربعه فكان الباقي منه على الملك بينهما على الثلثين. فهما للوصى والثلث بحكم الوصية فاذا مات الوصى انتقل ذلك الثلث الى الوصى به والثلثان الى ورثة الوصى فان مات المكتب عن مال أعطى ورثة السيد ما بقي له وللوصى له ما بقي له ثم يفتسمون البقية للورثة ثلثا وللوصى له ثلثه ووجه ذلك ان المال انما ينقل عنه اليهم على حكم الملك والذي يملك منه ثلاثة أرباعه للورثة ربعه وللوصى له ربع وذلك ينقسم على ثلاث وثلاثين حسبا وذلك ان المكتب عبد ما بقي عليه شيء فلا يورث وانما ينتقل ماله الى مستحقه بحق

أداء الكتابة ولو رثته سيده الثلثان وذلك أن المكتب عبد ما بقي عليه من كتابته شيء فاما بورث بالرق

قال مالك في مكاتب أعتقه سيده عند الموت قال ان لم يحمله (٣٩) ثلث الميت عتق منه قدر ما حل الثلث ويوضع عنه من

الكتابة قدر ذلك ان كان على المكاتب خمسة آلاف درهم وكانت قيمته ألفي درهم نقدا ويكون ثلث الميت ألف درهم عتق نصفه ويوضع عنه شطر الكتابة * قال مالك في رجل قال في وصيته علامي فلان حر وكتبو افلا تبتدا العتاقة على الكتابة

* كتاب المدبر *

* بسم الله الرحمن الرحيم *

* القضاء في المدبر *

حدثني مالك أنه قال الأمر عندنا فمين درجاريته فولدت أولادا بعد تديره اياها ثم ماتت الجارية التي دبرها ان ولدها بمنزلها قد ثبت لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها ولا يضرهم هلاك أمهم فاذا مات الذي كان دبرها فقد عتقوا ان وسعهم الثلث وقال مالك كل ذات رحم فولدها بمنزلها ان كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدها احرار وان كانت مدبرة أو مكدمة أو بعضها حرا أو موهنة أو ولد فولد كل واحدة منهم على مثل حال أمه يعتقون بعتقها ويرقون برقاها * ش وهذا على ما قال ان المدبرة ما ولدت بعد التدير فان له حكم المدبر لان الولد تبع لأمه في أحكام الرق والحرية بعد التدير وأما الموصى بعتقها فان ولدته قبل موت سيدها فلا يدخل في وصيتها لان الوصية لا تثبت الا بموت الموصى وأما قبل موته فلا تثبت لان الوصى الرجوع عنها فاذا ثبت حكم التدير لولد المدبرة لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد نبوته موت الأم وكذلك المكاتب والمعتقة الى أجل والمخدمة أو بعضها حرا أو موهنة أو ولد فان ولد كل واحدة منهم بمنزلها له حكمها يعتق بعتقها ويرق برقاها ويعتق منه ما عتق منها ويرق منها ما يرق منه قال لان كل ذات رحم فولدها بمنزلها ابريد الممنشأ في ملك سيد حر أو انعه له عقد حرية فأما اذا خلق في ملك سيد حر أو انعه له عقد حرية من كتابة أو تدير أو عتق مؤجل فان الولد يتبع أباه وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى

الملك والرق والله أعلم وأحكم ص * قال مالك في مكاتب أعتقه سيده عند الموت قال ان لم يحمله ثلث الميت عتق منه قدر ما حل الثلث ويوضع عنه من الكتابة قدر ذلك ان كان على المكاتب خمسة آلاف درهم وكانت قيمته ألفي درهم نقدا ويكون ثلث الميت ألف درهم عتق نصفه ويوضع عنه شطر الكتابة * ش وهذا على ما قال ان معنى الوصية بعتق المكاتب وهو اسقاط ما عليه فان حل الثلث ما عليه يريد من الكتابة عتق وان لم يحمله عتق منه قدر ما حل الثلث ومعنى ذلك يوضع عنه من الكتابة قدر ما حل الثلث من قيمته تعتبر عند احتمال الثلثه جميع الكتابة وعند ضيق الثلث عنها الأقل من قيمة العبد والكتابة وهو معنى قوله ويوضع عنه قدر ذلك فان حل الثلث نصفه وضع عنه نصف ما عليه من الكتابة وذلك بان يوضع عنه من كل نجم نصفه فان كانت الكتابة خمسة آلاف درهم وقيمة المكاتب ألف درهم وثلث الميت ألف درهم عتق نصفه ووضع عنه من الكتابة نصفها لانها مقابلة نصف قيمة العبد ص * قال مالك في رجل قال في وصيته غلامي فلان حر وكتبو افلا تبتدا العتاقة على الكتابة * ش وهذا على ما قال ان الكتابة ليست بعتق متحقق بل يجوز ان تبطل بالعجز مع ما فيه من التأجيل وأما العتق المبطل ففيه مع تحقق العتق التأجيل فكان أولى لان الوصية مبنية على تقديم العتق المعين على غيره من الوصايا فوجب أن يقدم ما تحقق منه ويعجل على ما خالفه والله أعلم وأحكم

* بسم الله الرحمن الرحيم *

* كتاب المدبر *

* القضاء في المدبر *

ص * قال مالك انه قال الأمر عندنا فمين درجاريته فولدت أولادا بعد تديره اياها ثم ماتت الجارية قبل الذي دبرها ان ولدها بمنزلها قد ثبت لهم من الشرط مثل الذي ثبت لها ولا يضرهم هلاك أمهم فاذا مات الذي كان دبرها فقد عتقوا ان وسعهم الثلث وقال مالك كل ذات رحم فولدها بمنزلها ان كانت حرة فولدت بعد عتقها فولدها احرار وان كانت مدبرة أو مكدمة أو بعضها حرا أو موهنة أو ولد فولد كل واحدة منهم على مثل حال أمه يعتقون بعتقها ويرقون برقاها * ش وهذا على ما قال ان المدبرة ما ولدت بعد التدير فان له حكم المدبر لان الولد تبع لأمه في أحكام الرق والحرية بعد التدير وأما الموصى بعتقها فان ولدته قبل موت سيدها فلا يدخل في وصيتها لان الوصية لا تثبت الا بموت الموصى وأما قبل موته فلا تثبت لان الوصى الرجوع عنها فاذا ثبت حكم التدير لولد المدبرة لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد نبوته موت الأم وكذلك المكاتب والمعتقة الى أجل والمخدمة أو بعضها حرا أو موهنة أو ولد فان ولد كل واحدة منهم بمنزلها له حكمها يعتق بعتقها ويرق برقاها ويعتق منه ما عتق منها ويرق منها ما يرق منه قال لان كل ذات رحم فولدها بمنزلها ابريد الممنشأ في ملك سيد حر أو انعه له عقد حرية فأما اذا خلق في ملك سيد حر أو انعه له عقد حرية من كتابة أو تدير أو عتق مؤجل فان الولد يتبع أباه وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله فاذا مات الذي دبرها فقد عتق بعتقها ان وسعهم الثلث يريد بموت السيد تحصل الحرية لل مدبرة وولدها ان وسعهم الثلث لان المدبر انما يعتق من الثلث فان حله الثلث فقد عتق وان لم يحمله عتق منه ما حله الثلث (مسألة) وهذا حكم الاطلاق وأما الشرط ففي كتاب ابن المواز من دبر

قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل ولم يعلم سيدها بحملها ان ولدها بمنزلتها وانما ذلك بمنزلة

(٤٠)

رجل أعتق جارية له وهي حامل ولم يعلم بحملها

قال مالك قال مالك فالحسنة فيها أن

ولدها يتبعها ويعتق بعقبتها

قال مالك وكذلك لو أن

رجلا ابتاع جارية وهي

حامل فالوليدة وما في

بطنها لمن ابتاعها اشترط

ذلك المبتاع أو لم يشترط

قال مالك ولا يجعل للبائع

أن يستثنى ما في بطنها لأن

ذلك غرر يضع من ثمنها

ولا يدري أيصل ذلك إليه

أم لا وانما ذلك بمنزلة مالو

باع جنينا في بطن أمه وذلك

لا يجعل له لأنه غرر قال

مالك في مدبر أو مكاتب

ابتاع أحدهما جارية

فوطئها فحملت منه

وولدت قال ولد كل واحد

منهما من جاريته بمنزلة

يعتقون بعقته ويرفون

برقه قال مالك فاذا

أعتق هو فأنما أم ولده

مال من ماله يسلم إليه اذا

أعتق

جامع ما في التدبير

قال مالك في مدبر قال

لسيده عجل لي العتق

وأعطيك خمسين منها

منجمة على فقال سيدة

نعم أنت حر وعليك

خسون دينار أتودى الى

أتمه على أن مات لدقيق مضي التدبير وولدها بمنزلتها ووجه ذلك ان هذا عقد يتضمن العتق وهو مبنى على التغليب والسراية فاذا اشترط فيه شرط فاسد امتزج بطل الشرط ونفذ العقد كما لو قال له أنت حر على أن ماتكسب في المستقبل لي يصح العتق ونفذ وبطل الشرط ص قال مالك في مدبرة دبرت وهي حامل ولم يعلم سيدها بحملها ان ولدها بمنزلتها وانما ذلك بمنزلة رجل أعتق جارية له وهي حامل ولم يعلم بحملها قال مالك فالحسنة فيها أن ولدها يتبعها ويعتق بعقبتها قال مالك وكذلك لو أن رجلا ابتاع جارية وهي حامل فالوليدة وما في بطنها لمن ابتاعها اشترط ذلك المبتاع أو لم يشترطه قال مالك ولا يجعل للبائع أن يستثنى ما في بطنها لأن ذلك غرر يضع من ثمنها ولا يدري أيصل ذلك إليه أم لا وانما ذلك بمنزلة مالو باع جنينا في بطن أمه وذلك لا يجعل له لأنه غرر ش وهذا على ما قال ان من دبر أمه وهي حامل فالتدبير يتناول ما في بطنها فيكون حكمه في التدبير حكمها وهكذا قال على وعثمان وابن عمرو جابر وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وروى عنه مثل ما تقدم واستدل مالك على ذلك بان قال وكذلك لو أعتقها لكان ذلك عتقا لما في بطنها وان لم يعلم بحملها لان العتق مبنى على التغليب والسراية والولد بمنزلة عضو من أعضائها يتبعها في البيع والهبة بمجرد العقد وان لم يكونا من عقود التغليب والسراية فكذلك التدبير والعتق وهما بذلك أولى لما تقدم ص قال مالك في مدبر أو مكاتب ابتاع أحدهما جارية فوطئها فحملت منه وولدت قال ولد كل واحد منهما من جاريته بمنزلة يعتقون بعقته ويرفون برقه قال مالك فاذا أعتق هو فأنما أم ولده مال من ماله يسلم إليه اذا أعتق ش وهو على ما قال ان المدبر والمكاتب من ابتاع منهم جارية فولدت منه فان الولد بمنزلة يعتق بعقته ويرفون برقه ووجه ذلك ان كل ولد حدث عن ملك يمين يتبع أباه في الحرية والرق أصل ذلك الحرية يستولد أمته (مسئلة) وهذا اذا وضعته أمه لستة أشهر فاكثر من وقت التدبير وما وضعته قبل ذلك فهو رقيق رواه ابن مسعود عن أبيه قال وما ولدت المدبرة بعد التدبير فهو مدبر كما مضى طال ذلك أو قصر والفرق بينهما أن ما في بطن المدبرة عضو من أعضائها ولذلك لا يجوز أن ينفرد بالبيع دونها ولا تفرد بالبيع دونه وما في بطن أمة المدبر ليس كذلك لأنه لا يجوز أن تفرد بالبيع دونه ويفرد المدبر بالبيع دون الحمل فلذلك لم يتبعه الا اذا حدث بعد عقد لتدبير والله أعلم (فصل) وقوله واذا عتق هو فأنما أم ولده مال من ماله تسلم إليه اذا عتق

جامع ما جاء في التدبير

المدبر من العبيد مأخوذ من الدبر لان السيد أعتقه بعد مائة والمات دبر الحياة والفقهاء يقولون للعتق عن دبر أي بعد الموت وهذا اللفظ لم يستعمل الا في العبيد والاماء دون سائر ما يملك كما لم يستعمل العتق الا فيهم ص قال مالك في مدبر قال لسيدة عجل لي العتق وأعطيك خمسين منها منجمة على فقال سيدة نعم أنت حر وعليك خسون دينار أتودى الى كل عام عشرة دينار فرضى بذلك السيد بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة قال مالك يثبت له العتق وصارت الخمسون دينار دينا عليه وجازت شهادته وثبتت حرمة وميراثه وحدوده ولا يضيع عنه موت سيده شيئا من ذلك الدين ش وهذا على ما قال وذلك أن للسيد أن يقاطع مدبره على مال يأخذه منه ويعجل

كل عام عشرة دينار فرضى بذلك السيد بعد ذلك بيوم أو يومين أو ثلاثة قال مالك يثبت له العتق وصارت الخمسون دينار دينا عليه وجازت شهادته وثبتت حرمة وميراثه وحدوده ولا يضيع عنه موت سيده شيئا من ذلك الدين

له العتق فان مات السيد قبل أخذ المال لم يسقط عنه الدين لانه دين متعلق بدمته ويعتق العبد بالعتق المنجز ولا يعتبر في ذلك ثلث المال لان الحرية قد سبقته قبل موت السيد ونجرت بالعوض
 ص * قال مالك في رجل دبر عبدا له فئات السيد وله مال حاضر ومال غائب فلم يكن في ماله
 الحاضر ما يخرج فيه المدبر قال يوقف المدبر بماله ويجمع خراجه حتى يتبين أمر المال الغائب
 فان كان فيما ترك سيده مما يحمله الثلث عتق بماله وبما جمع من خراجه فان لم يكن فيما ترك سيده
 ما يحمله عتق منه قدر الثلث وترك ماله في يديه * ش وهذا على ما قال ان المدبر اذا لم يخرج من
 المال الحاضر وقف وانتظر المال الغائب ووجه ذلك أنه لا يعجل استرقاق بعضه مع ما يرجى من
 استكمال حريته بالمال الغائب لان خريفة المدبر متعلقة بالمالين فلا تسقط من أحدهما التقية (مسئلة)
 ولو كان له دين مؤجل الى عشر سنين ونحوها ففي العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم يباع الدين
 بما يجوز بيعه به حتى يعجل عتق المدبر من ثلثه أو ما جمل الثلث منه ووجه ذلك أن هذا يتوصل الى
 تعجيل العتق بخلاف المال الغائب فإنه لا يستطاع ذلك فيه وفيه أيضا المدبر الى أن يحل الدين المؤجل
 الى عشر سنين استدامة استرقاقه المدة الطويلة التي ربما أدت الى تفويت عتقه بموته قيل ذلك
 (مسئلة) ولوئس من الدين لعدم الغريم أو بعد غيبته في العتية من رواية عيسى عن ابن
 القاسم يعتق منه ما حله المال الحاضر لان انتظار ذلك لا فائدة فيه مع ما يخاف من موته وفوت عتقه
 (فصل) وقوله يوقف المدبر بماله وجيع خراجه يريد أن ذلك كله تابع له يتبعه في عتقه فذلك قوم
 معه لانه يذ في قيمته وكذلك اذا عجل عتقه لعدم من عليه الدين لسيده أو بعد غيبته فإنه يعتق منه
 ما حله المال الحاضر ويعمل في مال المدبر على ما يأتي بعده هذا ان شاء الله تعالى (مسئلة) فان
 أعتق بعضه ثم قدم المال الغائب أو أثرى المعدم في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم ان كان
 المدبر في أيدي الورثة عتق في ثلث ما أخدم من الدين وان خرج عن أيديهم يبيع أو هبة أو غيرهما فلا شيء
 فيما قبض للمدبر وذلك للورثة وقال عيسى يعتق في الثلث حيث كان والبقية منه شيء للمشتري رده
 والذي قاله عيسى قول مالك وأصحابه ووجه ذلك أن العيب قد ظهر على استحقاق المدبر العتق بما
 كان للسيد من المال فكان ذلك بمنزلة أن يسحق بحرية

﴿ الوصية في التدبير ﴾

ص * قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن كل عتاقة أعتقها رجل في وصية أو وصى بها في صحة أو
 مرض أنه يرد هاتمي شاء ويغير هاتمي شاء ما لم يكن تدبيرا فإذا دبر فلا سبيل له الى رد ما دبر * ش
 وهذا على ما قال ان الوصية بالعتق يرد ما الموصى متى شاء من صحة أو مرض لان عقد الوصية عقد
 غير لازم وانما يلزم بموت الموصى وقوله فإذا دبر فلا سبيل له الى ما دبر يريد أن ما كان من العتق بمعنى
 التدبير فلا سبيل للعتق الى رده لانه عقد لازم وهذا يقتضى أن حكم الوصية غير حكم التدبير خلافا
 للشافعي في أحد قوليه ان حكم التدبير حكم الوصية والدليل على ما نقوله أن اختلاف الألفاظ ظاهره
 اختلاف المعاني واذا كان التدبير مخالفا للوصية فلكل واحد منهما مآل يخصص به فأما لفظ الوصية
 فهو أن يقول اذا مت فأعتقوا عبدي فلانا فهذا المحمول على الوصية وللوصى الرجوع عنه متى شاء لانه
 عقد غير لازم (مسئلة) وأما اذا قال في صحته لعبده أنت حر بعد موتى ففي الموازية عن ابن القاسم ان
 لم يرد به الوصية فهو تدبير وقال ابن وهب عن مالك كل ما عتق الرجل بعد موته في صحة أو مرض فهو

* قال مالك في رجل دبر
 عبدا له فئات السيد وله
 مال حاضر ومال غائب فلم
 يكن في ماله الحاضر
 ما يخرج فيه المدبر قال
 يوقف المدبر بماله ويجمع
 خراجه حتى يتبين أمر المال
 الغائب فان كان فيما ترك
 سيده مما يحمله الثلث
 عتق بماله وبما جمع من
 خراجه فان لم يكن فيما ترك
 سيده ما يحمله عتق منه
 قدر الثلث وترك ماله في
 يديه

﴿ الوصية في التدبير ﴾
 * قال مالك الأمر المجتمع
 عليه عندنا أن كل عتاقة
 أعتقها رجل في وصية
 أو وصى بها في صحة أو مرض
 أنه يرد هاتمي شاء ويغيرها
 متى شاء ما لم يكن تدبيرا
 فإذا دبر فلا سبيل له الى
 رد ما دبر

قال مالك وكل ولد ولدت له أمه أو وصى بعقها ولم تدبر فان (٤٢) ولدها لا يعتقون معها اذا عتقت وذلك أن سيدها غير

وصيته ان شاء وبردها متى شاء ولم يثبت لها عتاقة وانما هي بمنزلة رجل قال لجاريته ان بقيت عندي فلانة حتى أموت فهي حرة * قال مالك فان أدركت ذلك كان لها ذلك وان شاء قبل ذلك باعها وولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال والوصية في العتاقة مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ماضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موصل لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع أن ينتفع به * قال مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في صحته وليس له مال غيرهم ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدى بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر في كلام واحد ان حدث في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة واحدة تحاصوا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما لم يثبت يقسم بينهم بالخصص ثم يعتق منهم

وصية ما لم يدبر فوجه القول الأول وهو نحو قول أبي حنيفة ان اللفظ يقتضي ايقاع العتق بعد الموت على الاطلاق وذلك يفيد اللزوم وعندما معنى التدبير ووجه القول الثاني ان لفظه يقتضي اللزوم على معنى التدبير وبذلك الجواز على معنى الوصية ودون الجواز أظهر فوجب أن يحمل عليه ولو تساوى المعنيان فيه لكان الجواز أولى لانه لا يلزم ما لم يلزم ما لم يقطع التزامه اياه (فرع) اذا ثبت ذلك فان أدرك المعتق حيا سئل فان قال أردت الوصية في الموازية من رواية ابن القاسم عن مالك في صحيح قال لعبدك أنت حر يوم أموت يسأل فان قال أردت الوصية صدق وقال أصبغ يصدق مع ميت قال الشيخ أبو محمد وثم قول آخر لا شبه في المدونة وارمات قبل أن يسأل فصدق قال أصبغ مدبر ويحيى على رواية ابن وهب عن مالك انه حكم الوصية والله أعلم (مسئلة) وأما لفظ المدبر فقد قال أبو محمد دوان يقول لعبدك أنت حر عن دبر مني أو أنت مدبر أو أذمت فأنت حر بالتدبير وم أشبه ذلك مما يعلم أنه قصد به ايجاب عتقه بموته لا على وجه الوصية وزاد في كتاب ابن المواز أن يقول في صحة أو مرض أنت حر متى مت أو ان مت ولا مرجع لي فيك قال أشهب وشبه هذا أفرد ذلك بكتاب أو جعله في ذكر وصاياه ومعنى هذا على مقتضى قول أصحابنا ان التدبير على ضربين مطلق وهو ما تقدم ومقيد مثل أن يقول ان مت من مرضي هذا أو في سفرى هذا فأنت مدبر فأما المطلق فهو عقد لازم عند مالك ولا خلاف في ذلك في المنهوب وسأني ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وأما المقيد فقد روى أصبغ عن ابن القاسم وابن كنانة تدبير لازم لا رجوع فيه ونحو في الموازية أيضا عن ابن القاسم وقيل ليس هذا بتدبير مات في مرضه ذلك أو عاش وروى في كتاب ابن سحنون عن ابن القاسم وقال أصبغ وابن القاسم هي وصية الأنا بر يد التدبير أو يقصده عند الوصية ويأتى بلفظ الوصية وهو يظن أنه تدبير وتقطع البيئته أنه أراد ذلك أو يقرانه أراد التدبير وجه القول الأول أن حكم التدبير مبنى على اللزوم فلما قيد بالشرط خرج عن مقتضى اللزوم فجعل على الوصية وتدبر روى ابن نافع عن مالك فحين قال لجاريته انها مدبرة تعتق بعد موته ان لم يحدث فيها حدث وكتب لها بذلك كتابا أنها وصية لقوله ان لم يحدث فيها حدث ووجه القول الثاني ان لفظ التدبير يقتضي اللزوم كالمطلق ص * قال مالك وكل ولد ولدت له أمه أو وصى بعقها ولم تدبر فان ولدها لا يعتقون معها اذا عتقت وذلك أن سيدها غير وصيته ان شاء وبردها متى شاء ولم يثبت لها عتاقة وانما هي بمنزلة رجل قال لجاريته ان بقيت عندي فلانة حتى أموت فهي حرة * قال مالك فان أدركت ذلك كان لها ذلك وان شاء قبل ذلك باعها وولدها لانه لم يدخل ولدها في شيء مما جعل لها قال والوصية في العتاقة مخالفة للتدبير فرق بين ذلك ماضى من السنة قال ولو كانت الوصية بمنزلة التدبير كان كل موصل لا يقدر على تغيير وصيته وما ذكر فيها من العتاقة وكان قد حبس عليه من ماله ما لا يستطيع أن ينتفع به * ش وهذا على ما قال ان الأمة الموصى بعقها اذا ولدت قبل موت سيدها فان ولدها غير داخل في وصيتها لان عقد الوصية غير لازم وعند التدبير والكتابة لازم فلذلك دخل فيها من يولد بعده ولو أن الموصى بعقها تلب بعد وفاة سيدها قبل لم عقد الوصية ص * قال مالك في رجل دبر رقيقا له جميعا في صحته وليس له مال غيرهم ان كان دبر بعضهم قبل بعض بدى بالاول فالاول حتى يبلغ الثلث وان كان دبرهم جميعا في مرضه فقال فلان حر وفلان حر في كلام واحد ان حدث في مرضي هذا حدث موت أو دبرهم جميعا في كلمة واحدة تحاصوا في الثلث ولم يبدأ أحد منهم قبل صاحبه وانما هي وصية وانما لم يثبت يقسم بينهم بالخصص ثم يعتق منهم

الثالث بالغامبلغ قال ولا يبدأ أحد منهم إذا كان ذلك كله في مرضه **ش** وهذا على ما قال ان من
دبر عبدا واحدا بعد واحد اذ ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون في صحة أو مرض فانه اذا ضاق
الثالث عن جميعهم يدي بالاول فالاول لان السيد اذا دبر عبدا فقد تعلق حقه بثلاث ماله على وجه
الوجوب فليس له أن يسهط ذلك بتدبير غيره فعلى هذا يعتق الأول فالاول لانه على حسب ذلك تعلق
حقهم بالثالث وان اعتقهم جميعا تحاصوا في الثالث لان حريتهم تعلق بالثالث تعلقا واحدا فليس بعضهم
أحق بذلك من بعض فان اعتق جماعة في كلمة ثم اعتق بعدهم جماعة أخرى فعلى حسب ذلك أيضا يبدأ
بالجماعة الاولى فان حلهم الثالث وضاق عن الجماعة الثانية يدي بعق الاولى ونحوها الجماعة الثانية
في بقية الثالث وان ضاق عن الجماعة الاولى يدي بها فحاصت في الثالث ولم يكن للجماعة الثانية في
ذلك حق ومعنى المحاصة ان حمل الثالث بعضهم أن يعتق منهم بقدر ذلك والله أعلم (فرع) وكم مقدار
ما يكون من الفضل بين الأول والثاني ففي كتاب ابن سحنون عن أبيه عن ابن القاسم فبن
كتب وصية فبدأ بأحد عبده ثم قام لشغل ثم عاد فكتب الآخر قال يبدأ الأول فالاول وروى
ابن الموازي عن ابن وهب عن الخزومي فبن دبر فأغنى عليه ثم أفاق فدبر آخر قال هذا ان يتحصان
(مسألة) ومن قال في مرضه قد كنت دبرت فلانا في حنثي ثم دبر آخر في مرضه فان ذلك ماض
يعتق في ثلثه الاول فالاول قاله سحنون عن ابن القاسم في كتاب ابنه قال ولا يبطل اقراره في مرضه
بالتدبير لانه قصير فصرفه الى الثالث بخلاف اقراره بالعق لانه صرفه الى رأس المال **ص** قال مالك
في رجل دبر غلاما له فهلك السيد ولا مال له الا العبد المدبر وللعبد مال قال يعتق ثلث المدبر ويوقف ماله
بيده **ش** وهذا على ما قال ان المدبر اذا ملك سيده ولم يترك غيره فانه يعتق ثلث المدبر فان كان
للمدبر مال فمشهور من مذهب مالك وأصحابه يعتق من العبد ما حله ثلث مال الميت ويبقى ماله في يده
وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك يقوم بماله في الثالث كعضو من أعضائه
ويتبعه ان خرج وان خرج بعضه أقر بيده جميعا قال سحنون عن ابن القاسم ان كانت قيمه المدبر
مائة دينار وماله مائة وترك سيده مائة فانه يعتق نفسه ويبقى ماله بيده لان قيمته بماله مائتان ولا ينزع
منه شيء وهذا قول مالك وروى في العتبية عيسى عن ابن وهب عن زبيدة ويحيى بن سعيد جميع مال
الميت الى المدبر وماله فان خرج المدبر وماله في ثلث ذلك عتق وكان ماله بيده وان كان الثلث بجميع
رقبته وبعض ماله عتق وكان له من ماله ما حمل الثلث من ماله ورقبته وان لم يدع غير المدبر وماله وقيمة
رقبته مائة دينار وماله ثمانمائة عتق المدبر وكان له من ماله مائتان دينار وبكذا يحسب وكذلك من أوصى
بعق بده وللعبد مال فكذلك يصنع وهذا رأي ابن وهب وبه أخذ قال ابن حبيب تفرد بذلك ابن وهب
عن مالك وأصحابه (مسألة) ومن دبر عبده واستثنى ماله في العتبية من رواية أصبغ عن ابن
القاسم ذلك جائز وقاله مالك وفي المدونة من رواية عيسى عن مالك وابن القاسم مثله وروى عن ابن
كثانة ليس ذلك له ويتبعه ماله واحتج ابن القاسم للرواية الاولى بأنه لو قال في مرضه غلامي مدبر
وخذوا ماله جاز ذلك فكذلك اذا قاله في الصحة لانه بهذا الشرط دبره وليس هذا بمنزلة أن يده
في الصحة ولا يستثنى ماله يري بأن ينزع ماله في مرضه لان ذلك تدبير يقتضي بقاء ماله بيده فليس له
انزاعه عند ظهور عتقه ووجه قول ابن كثانة انه ليس بمنزلة من أراد أن ينزع مال مدبره عند
موته أو ينزعه الورثة بعده وتدفن ذلك غير جائز وبقي المال للمدبر وقال أصبغ معنى ذلك أن يستثنى
بعد موت نفسه اذا عتق ومعنى ذلك على ما قال في العتبية ان معنى استثناء ماله أن يستثنى عند تقدر

الثالث بالغامبلغ قال ولا
يبدأ أحد منهم اذا كان
ذلك كله في مرضه * قال
مالك في رجل دبر غلاما
له فهلك السيد ولا مال له
الا العبد المدبر وللعبد
مال قال يعتق ثلث المدبر
ويوقف ماله بيده

التدبير أخذه عند نفوذ العتق وأما عند التدبير وبعده فإن له انتزاعه اشتراطه أو لم يشترطه (فرع)
 فإذا استثناه في التدبير قوم بغير مال وحسب ما يبيده من مال السيد فقوم المدبر دونهما قاله ابن القاسم
 وأصبع في العتبية والموازاة ص **✽** قال مالك في مدبر كاتبه سيده فأت السيد ولم يترك مالا غيره
 قال مالك يعتق منه ثلثه ويوضع عنه ثلث كتابته ويكون عليه ثلثاها **✽** ش وهذا على ما قال ومعه
 ذلك أن عقد التدبير لا يمنع عقد الكتابة لأن الكتابة لا تمنع التدبير ولا تبطله بل تؤكده وتعجله
 وأسوأ أحوالها أن يبقى المدبر على حاله وذلك أن للسيد انتزاع مال المدبر فإذا أخذه منه على تعجيل
 عتقه فذلك غير مخالف لما عقد عليه تديره فإن أدى المكاتب كتابته في حياة السيد عجل عتقه فإن
 مات السيد قبل أداء الكتابة عتق منه ثلثه فقط عنه ذلك ثلث الكتابة وبقي باقي العبد على حكم
 الكتابة وذلك أفضل له من أن يبقى على حكم الرق لو لم يتقدم عقد الكتابة ص **✽** قال مالك
 في رجل أعتق نصف عبده وهو مريض فبت عتق نصفه أو بت عتقه كله وقد كان دبر عبده آخر قبل
 ذلك قال يبدأ بالمدبر قبل الذي أعتقه وهو مريض وذلك أنه ليس للرجل أن يرد ما دبر ولا أن يتعقبه
 بأمر يرده به فإذا عتق المدبر فليكن مائتي من الثلث في الذي أعتق شرطه حتى يستتم عتقه كله في ثلث
 مال الميت فإن لم يبلغ ذلك فضل الثلث عتق منه ما بلغ فضل الثلث بعد المدبر الأول **✽** ش وهذا على
 ما قال ابن المريضي إذا ابتداء دبر عبدا له ثم أعتق عبده آخر أو أعتق منه نصفه ثم توفي وضاق الثلث
 عنهم فإنه يبدأ بعتق المدبر لأنه قد ثبت له حكم التدبير وهذا الأمر لازم فليس للسيد أن ينقضه بعتق
 غيره (مسألة) ولو أن المريض دبر أحدهما وبطل عتق الآخر في لحظة واحدة أو كلام متصل
 تحاصفا في الثلث رواه ابن سحنون عن ابن القاسم ووجه ذلك أنهم ما متساووا في الخدمة ولم يتقدم
 أحدهما الآخر في الرتبة فلزم تحاصفهما كالمدبرين
 (فصل) وقوله وإذا أعتق المدبر فليكن مائتي من الثلث في الذي أعتق شرطه حتى يستتم له عتقه
 كله في ثلث الميت يريد أنه لما بدأ بعتق بعضه تم عليه سائر في الثلث

✽ مس الرجل وليدته إذا دبرها ✽

ص **✽** مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر دبر جاريتهين له فكان يطوهما وهما مدبرتان **✽** قال مالك
 عن يحيى بن سعيد بن مسعود بن المسيب كان يقول إذا دبر الرجل جاريته فإن له أن يطأها وليس له أن
 يبيعها ولا يهبها ولدها بمنزلاتها **✽** ش قوله في الذي دبر أمته له أن يطأها وقوله مالك وأبي حنيفة
 والشافعي ووجه ذلك أن عتقها إنما يكون بعد الموت ومن الثلث كالموصى بعتقها ولأنها تعتق
 بالموت وانتزاع مالها كأم الولد ووجه آخر وهو أن وطأها يثبوت كعتقها لأنها إن حملت منه عتقت
 من رأس المال وإن بقيت على حالها فإنما تعتق بالثلث ويحتمل أن يقال إن المدبرة إذا حملت بطل
 تدبيرها وانتقلت إلى ما دبر أقوى من التدبير كما يبطل التدبير بالعتق

(فصل) وقوله ولا يجوز له بيعه ولا هبه يريد أن حكم التدبير قتل فيه فليس له إبطاله بقول ولا
 فعل وقال أبو حنيفة ما كان منه مطلقا فليس له نقضه بقول ولا فعل على ما قلناه وما كان مقيدا فله إبطاله
 وعندنا لا يجوز له إبطال المقيد كما لا يجوز له إبطال المطلق وإنما قال بعض أصحابنا أنه لا يجوز له أن
 ينسأ المقيد فيقول لم أرد به التدبير فيكون له حينئذ حكم الوصية والدليل على ما نقوله على تسليم
 إحدى الروايتين أن هذا تدبير فوجب أن يكون لازما كالطلق (مسألة) فإذا قلنا بقدر في المقيد

قال مالك في مدبر كاتبه سيده
 فأت السيد ولم يترك مالا
 غيره **✽** قال مالك يعتق
 منه ثلثه ويوضع عنه ثلث
 كتابته ويكون عليه
 ثلثاها **✽** قال مالك في
 رجل أعتق نصف عبده
 وهو مريض فبت عتق
 نصفه أو بت عتقه كله وقد
 كان دبر عبده آخر قبل
 ذلك قال يبدأ بالمدبر قبل
 الذي أعتقه وهو مريض
 وذلك أنه ليس للرجل
 أن يرد ما دبر ولا أن
 يتعقبه بأمر يرده به فإذا
 عتق المدبر فليكن مائتي
 من الثلث في الذي أعتق
 شرطه حتى يستتم عتقه
 كله في ثلث مال الميت فإن
 لم يبلغ ذلك فضل الثلث
 عتق منه ما بلغ فضل الثلث
 بعد المدبر الأول

✽ مس الرجل وليدته إذا دبرها ✽

✽ حدثني مالك عن نافع
 أن عبد الله بن عمر دبر
 جاريتهين له فكان يطوهما
 وهما مدبرتان **✽** قال مالك
 عن يحيى بن سعيد أن
 سعيد بن المسيب كان
 يقول إذا دبر الرجل
 جاريته فإن له أن يطأها
 وليس له أن يبيعها ولا يهبها
 ولدها بمنزلاتها

قول واحدانه اذا ارى به التدبير انه يلزم فكنكلك المطلق أولى لأنه عندنا صريح في التدبير لا يقبل منه انه أراد به غير التدبير وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي في أحده وليه الرجوع عن التدبير المطلق والمقيد بالفعل دون القول والقول الثاني له الرجوع بالقول والفعل والدليل على ما نقوله قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ومن جهة المعنى انه عقد عتق استفاد به اسما يعرف به فلم يكن له ابطاله أصله الكتابة ودليل آخر ان هذا عقد عتق ليس له ابطاله بالفعل أصله ما ثبت من ذلك لأم الولد وأما ما تعلقوا به مما روى عن جابر بن عبد الله ان رجلا دبر عبد الله ليس له مال غيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره منه نعيم بن الحوام ثمانمائة درهم قالوا وهذا هو أبو مذكور العري في دبر عبد الله يقال له يعفور فباعه النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيما ادعوه حجة لأنه يحتمل ان يكون عليه دين قبل التدبير فباعه لاداء ذلك الدين وهذا عندنا جائز وبين وجه هذا التأويل انه قال في الحديث ليس له مال غيره وعلى أصلهم لا تأثير لقوله ليس له مال غيره في الحكم لأنه لا فرق عندهم بين ان يكون له مال غيره أولا يكون له مال غيره وعلى ما نقوله فهو مدبر لأنه ان كان له مال غيره لم يبيع في دين متقدم وان لم يكن له مال غيره يتأدى منه الدين يبيع حينئذ لاداء الدين وبين هذان النبي صلى الله عليه وسلم هو باشر البيع وأمر به على وجه الحكم عليه ولو لم يكن ثم دين يباع من أجله لم يكن ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما يبيعه هو عندهم باختياره وقد قال نحو هذا ابن سحنون وقسروى هذا الحديث بهذه الزيادة الشيخ أبو اسحق عن أبي عبد الرحمن النسوي أتم رجل من الأنصار غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يقوى ما قدمناه من التأويل والله أعلم قال الشيخ أبو اسحق وقد قال بعض أصحابنا ان ذلك بعد الموت وتبرأته لابن سحنون وقال قوم ان باع خدمته فذلك محتمل ولعله أراد به أن يعطيه مالا على تعجيل عتقه وذلك جائز كما يجوز في أم الولد وليس ذلك يبيع في رقبته

﴿ بيع المدبر ﴾

ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المدبر أن صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه وأنه ان رهنق سيده دين فان غرماءه لا يقدر ون على بيعه معاش سيده فان مات سيده ولا دين عليه فهو في ثلثه لأنه استثنى عليه عمله معاش فليس له أن يخدمه حياته ثم يعتقه على ورثته اذا مات من رأس ماله وان مات سيد المدبر ولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثاه للورثة فان مات سيد المدبر وعليه دين محيط بالمدبر يبيع في دينه لأنه انما يعتق في الثلث قال فان كان الدين لا يحيط الا بنصف العبد يبيع نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين ﴿ ش وهذا على ما قال ان المدبر ليس لسيده أن يبيعه ولا له أن يحوله عن موضعه برى اذالة ما ثبت له من التدبير فان فعل ذلك وباعه قال في الموازية مالك جاهلا أو عامدا أو ناسيارد يبعه ورجع مدبرا كما كان وهذا ما لم يعتقه الذي اشتراه فان اعتقه قبل الفسخ فقد قال الشيخ أبو القاسم في روايتان احدهما ان العتق نافذ غير مردود والثانية ان عقد بطل مردود وفي الموازية قال ابن القاسم كان مالك يقول في المدبر يبيعه سيده فيعتق برده عتقه ويعود مدبرا ثم قال يمضي وان كتمه ذلك ولا يرد اذا فاق بالعتق أو بالموت ونحوه في كتاب ابن حبيب عن مطرف عن مالك وجه القول الاول ان عقد التدبير عقد لازم فلا ينقل بالزلة الملك عن وجه العتق كما لا ينقل بالهبة والبيع ووجه آخر ان العتق ذهابا عن البيع فاذا لم

﴿ بيع المدبر ﴾
 قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المدبر أن صاحبه لا يبيعه ولا يحوله عن موضعه الذي وضعه فيه وأنه ان رهنق سيده دين فان غرماءه لا يقدر ون على بيعه معاش سيده فان مات سيده ولا دين عليه فهو في ثلثه لأنه استثنى عليه عمله معاش فليس له أن يخدمه حياته ثم يعتقه على ورثته اذا مات من رأس ماله وان مات سيد المدبر ولا مال له غيره عتق ثلثه وكان ثلثاه للورثة فان مات سيد المدبر وعليه دين محيط بالمدبر يبيع في دينه لأنه انما يعتق في الثلث قال فان كان الدين لا يحيط الا بنصف العبد يبيع نصفه للدين ثم عتق ثلث ما بقي بعد الدين

يجزأبطال التدبير بالبيع لم يصح العتق ووجه القول الثاني ان العتق أقوى من التدبير فوجب أن يبطل به كالمدة يطوؤها سيدها فقهه من ان التدبير يبطل بالاستيلاد الذي هو أقوى في باب العتق منه (فرع) فاذا قلنا انه يفوت بالعتق فقد قلنا مالكا لا شيء على البائع والتمن سائغ له حلال ورواه في المزنية نيسى عن ابن القاسم وروى عبد الرحمن بن دينار عن ابن كنانة يؤمر ولو اشترى رجل المدة فاعتقه عن ربة واجبة من ظهار أو غيره ففي الموازية اختلف فيه فقال ابن القاسم يجزئه ولا يرجع بشيء وقال أشهب لا يجزئه وينفذ عتقه ولا شيء له على البائع ولو اشترى بشرط العتق لم يفت بالشراء قال ابن المواز ما لم يعتق فان عتق نفذ عتقه والولاء للبائع بشرط العتق (مسألة) ومرباع مدبرة فحملت من المشتري فهو فوت كالعتق من الموازية ووجه ذلك انه أثبت لها حكم العتق الواجب فكل ذلك أقوى مما يرد اليه من التدبير كالعتق المؤجل (مسألة) ولومات المدبر عند المبتاع ففي الموازية قال سحنون من باع مدبرا على انه عبد فأتى بيد المبتاع فليمنظر الى ما بين قيمته عبد وقيمته مدبرا فاحله في رقبته ولا يقضى بذلك عليه * قال مالك في الموازية فجعله في يد مدبره فان لم يبلغ أعان به في عتق وروى عن سحنون في موضع آخر يرد ما بين القديتين الى المشتري وجه القول الاول ان ما صار اليه قد كان استحق عليه بالتدبير المتضمن للعتق فما زاد على ذلك وجب أن يوجهه الى مثل ما فات لأنه انما أخذه عما كان أعتق ووجه القول الثاني ان ما زاده حق من حقوق المشتري فيجب ان يرد اليه وفي المزنية عن محمد بن دينار والمغيرة ان العبد اذا مات عند المشتري فانه لا يرجع على البائع بشيء وهو بمنزلة عبد غير مدبر وليس هذا من الفوت الذي يرجع عليه بما بين القديتين قال لأن البائع يقول مالك ترجع علي ان كنت ظالما فاما ظلمت نفسي يقول ان المدبر انما يدركه العتق ان عاش الى أن يموت سيده فان مات قبل سيده فلم يدركه العتق وان السيد ممنوع من بيعه وقد ظلم نفسه حين تعدى وباعه وذلك لا يتعلق بالمشتري والله أعلم (مسألة) ولو باع السيد مدبره فلم يرفع أمره حتى مات السيد فقد روى عبد الرحمن بن دينار عن ابن كنانة في المدينة ان كان السيد الذي باعه مال فسخ بيعه ورد اليه وأخذ من ماله ثمنه فدفع الى المبتاع وعتق منه ما بلغ ثلث مال الميت ورق باقيه للورثة وان لم يكن فيه وفاء بدين المشتري مضى بيعه قال عيسى وقال ابن القاسم مثله

(فصل) فان رده دين فان غرماءه لا يقدر ون على بيعه مادام سيده حيا يريد ان استحدث دين بعد التدبير فان ذلك لا ينقص التدبير في حياة السيد لتعلق الدين بدمه باقيه وأما ان كان الدين قبل التدبير فان للغرماء ما نقص التدبير لان العبد من أموالهم

(فصل) فان مات سيده لادين عليه فهو في ثلثه يريد ان يعتق منه بدم ثلث ماله فان حله عتق جميعه وان لم يحمله الا بعضه لم يعتق منه الا بذلك القدر وان لم يكن مال عبده عتق ثلثه وبه قال أبو حنيفة والشافعي وفقهاء الأصار خلافا للمسروق والشعبي في قولها ان يعتق من رأس المال والدليل على صحة قول الجمهور انه ليس له أن يعقد عقدا يصرف فيه جميع ماله عن الورثة ولا يلزم على هذا أم الولد فان ذلك لا يثبت لها بالعقد وانما يثبت بالاستيلاد وهو أقوى من العقد ولذلك لا تباع أم الولد للدين المتقدم في حياة السيد ويباع المدبر والله أعلم

(فصل) وقوله واذا مات المدبر وعليه دين يحيط بالمدبر يبيع في دينه يريد وان كان ديننا استحدثه بعد التدبير لانه ليس للدين محل غير المدبر لان الذمة تلبطت وهذا كما يقول ان حقوق الغرماء تتعلق

بالسلعة التي باعها صاحبها ولم يقبض ثمنها بعد موت الغريم لعدم ذمته ولا تتعلق بها في حياته لبقاء ذمته والله أعلم **ص** قال مالك لا يجوز بيع المدبر ولا يجوز لأحد أن يشتريه إلا أن يشتري المدبر نفسه من سيده فيكون ذلك جائزا له أو يعطى أحد سيد المدبر مالا ويعتقه سيده الذي دبره فذلك يجوز له أيضا قال مالك وولاه لسيده الذي دبره قال مالك لا يجوز بيع خدمة المدبر لانه غرر اذا لا يدري كم يعيش سيده فذلك غرر لا يصلح **ش** وهذا على ما قال انه لا يجوز لأحد أن يشتري المدبر نفسه يريد أن يفتدي نفسه ويعطى عوضا عن خدمته وان كانت مجهولة لما في ذلك من تخصص رقبته وتعتل عتقه ولا ينقض ذلك عقد التدير ولا يبطل بل هو باق على حكمه وانما يسقط بما يدفعه العبد الى سيده فان كان للسيده عليه من الخدمة والرق فان قاطعه على تعجيل العتق بمال معجل قبضه سيده عتق مكانه ولا تباعة لأحد عليه وان قاطعه على تعجيل العتق بمال مؤجل أو حال فأت العبد قبل قبضه فترك مالا فانه حر وينبع بالقطاعة رواه أصبغ عن ابن القاسم في العتبية وذلك انه قد تعجل العتق وأزال عن نفسه الرق بمال يثبت في ذمته (فصل) وقوله أو يعطى أحد سيد المدبر مالا ويعتقه سيده الذي دبره يريد أن أجنيا أعطاه مالا على تعجيل عتقه ولو أعطاه مالا على أن يستخدمه الأجنبي ببقية مدة الخدمة لم يجز لان ذلك عمل مجهول وهو الذي قال مالك لا يجوز بيع خدمة المدبر لانه غرر لا يدري كم يعيش سيده وأما لو كان الاستئجار لمدة معلومة مأونة لجاز ذلك مثل أن يستأجره ليخدمه شهرا أو سنة فذلك جائز (مسئلة) وان أجزه مدة سنة فقبض الاجارة ثم مات ولا مال له قبل أن يستخدمه المستأجر في الموازية عن ابن القاسم ان كان ما أخذ من اجارته يحيط برقبته لم يتبع منه شيء واستخدمه المستأجر سنة ثم عتق ثلثه ويرق ثلثاه وان كانت الاجارة لا تحيط برقبته يبيع منه ثلثه فرفع الى المستأجر ويستخدم المستأجر ثلثيه فان فضل من الثلث عن ثلث الاجارة شيء عتق قال محمد بن حبيب البنان لا يباع منه شيء ولو كانت الاجارة دينار او احدا وثمنه واسعا حتى تتم السنة فعتق ثلثه قال لانه لا يباع منه شيء لادين الاجارة الا ان كان في باقيه حجة لادين الاجارة **ص** وقال مالك في العبد يكون بين الرجلين فيدبر أحدهما حصته انهما يتقاويانه فان اشترى الذي دبره كان مدبرا كله وان لم يشتره انتقص تديره الآن **ش** وهذا على ما قال ان العبد اذا كان بدين شريكين فدبر أحدهما حصته ولا يقال باذن شريكه ولا بغير اذنه في الموازية عن مالك يتقاومان فيكون رقيقا كله أو مدبرا كله وهذه رواية الموطأ قال ابن المواز وقال أيضا مالك ان شاء الآخر قوم عليه وان شاء قاوما وقال أيضا ان شاء ترك نصفه مدبرا يريد ويغاسك هو بحصته على الرق وكذلك لو دبر باذن شريكه بقي نصفه مدبرا ولا حجة للعبد في التقويم فانتمضى هذا ان التدير المذكور في أصل المسئلة كان باذن الشريك والله أعلم وجه القول بالمقاومة انه قد أدخل فيه بعض المالك بما عقد فيه من العقد اللازم الذي يؤدي غالبا الى العتق ولم يلزم أن يقوم عليه لانه عتق لم يكمل ولم يلزم وما تابنا فاندر بما رقب بعد الموت بالدين ووجه القول الثاني بالتخير بين المقاومة والتقويم ان النقص الذي أدخل عليه لما لم يكن محض العتق كان للشريك الخيار بين التقويم لانه دخل من جهة العتق وبين المقاومة لانه عتق لم يلزم بعد ووجه القول الثالث ان النقص لما لم يتقرر فيه العتق وانما هو بمنزلة العيب من غير عتق كان للشريك الرضا به أو التقويم وقد روى القاضي أبو محمد رواية رابعة انه لا يجوز الاتقويم حصه الشريك على الذي

* قال مالك لا يجوز بيع

المدبر ولا يجوز لأحد أن

يشتريه إلا أن يشتري

المدبر نفسه من سيده

فيكون ذلك جائزا له

ويعطى أحد سيد المدبر

مالا ويعتقه سيده الذي

دبره فذلك يجوز له أيضا

* قال مالك وولاه لسيده

الذي دبره * قال مالك

لا يجوز بيع خدمة

المدبر لانه غرر اذا لا يدري

كم يعيش سيده فذلك

غرر لا يصلح * وقال

مالك في العبد يكون بين

الرجلين فيدبر أحدهما

حصته انهما يتقاويانه

فان اشترى الذي دبره كان

مدبرا كله وان لم يشتره

انتقص تديره الآن

يشاء الذي بقي له فيه

الرق أن يعطيه شريكه

الذي دبره بقيته فان

أعطاه اياه بقيته لزمه

ذلك وكان مدبرا كله

ذبر اذا كان موسرا اعتبارا بالعتق الا ان يشاء الشريك أن يدبر فيكمل التدبير على حسب ما يكون في العتق روى أشهب عن مالك في الموازية ان دبر باذن شريكه أو بغير اذنه ليس له العتق الرضا بذلك ولا بد من المقاومة ورواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون قال لا نه حق العبد (مسئلة) ولو دبر أحدهما حصته وأعتق الآخر نصيبه قوم على المعتق وسقط ولاء التدبير لضعفه رواه ابن سحنون وغيره وكبراء أصحابنا ولو كان العتق مؤجلا قوم عليه وعتق الى ذلك الأجل قاله عبد الملك وأشهب (مسئلة) ومن دبر بعض عبده يحمل عليه تدبير جميعه * قاله القاضي أبو محمد وغيره من أصحابنا لانه بعض عتق ما يملكه كالعتق البتل ص * وقال مالك في رجل نصراني دبر عبده نصرانيا فأسلم العبد قال مالك يحل بينه وبين العبد ويخرج على سيده النصراني ولا يباع عليه حتى يتبين أمره فان هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المدبر الا أن يكون في ماله ما يحمل الدين فيعتق المدبر * ش * وهذا على ما قال ان النصراني اذا دبر عبده النصراني ثم أسلم العبد فانه انتهى الى حكم بين مسلم ونصراني ينظر فيه على حكم الاسلام ولا يجوز بيع المدبر فيلزم نفاؤه على حكم التدبير لكنه زال يد السيد عنه ويخرج له لان الذي بقي له فيه منافعه فيمنع من مباشرة استيفائها وبيع من غيره من المتسلمين فيستوفيها ويدفع اليه ثمنها فان مات النصراني عن دين يستغرق ماله ببيع المدبر وقضى منه دينه وان لم يكن عليه دين أعتق في ثلثه أو ما حصل منه ثلثه على حسب ما يفعل لو كان السيد ساهما لافرق بينهما الا في ازالة يده عنه ومنعه من استخدامه والله أعلم وأحكم (مسئلة) ولو أسلم عبد لنصراني فدبره النصراني في المزنبة من رواية عبد الرحمن بن دينار عن أبي حازم يباع عليه ولا ينفعه تدبيره لانه لا يجوز له ملكه حين أسلم وروى عيسى عن ابن القاسم لا يباع عليه وبحال بينه وبينه ويخرج عليه واخرجه من يده بقرم مقام بيعه عليه وادعاه على حكم العتق أفضل من بيعه لان ذلك رد له الى الرق فان مات النصراني وخرج من ثلثه عتق عليه وان ترك دينه بقرم ببيع وقضى منه ثمنه وكان بيعه الآن كبيع يوم دبره والله أعلم وأحكم

جراح المدبر *

ص * مالك انه بلغه ان عمر بن عبد العزيز قضى في المدبر اذا جرح ان لسيدته أن يسلم ما يملك منه الى الجروح فيختمه الجروح ويقاصه بجراحه من دية جرحه فالأدى قبل أن يهلك سيده رجوع الى سيده * ش * قوله ان المدبر اذا جرح فان على سيده أن يسلم ما يملك منه وهو خدمته واما رقبته فقد تعلق بها حكم عتق لا يمكن ازالته في حياة السيد فان أفتكه في الجناية فهو على التدبير وان أسلمه خدام في الجناية فان أدى ارشها بخدمته قبل وفاة السيد رجوع الى سيده على ما كان عليه من التدبير (مسئلة) ولو ان مدبرة حاملا جرحت رجلا فقدر روى في العتبية عيسى عن ابن القاسم بخبر سيدها اذا وضعت فان فداها فهي على حكم التدبير وان أسلمها بغير ولد فخدمته في الجرح فان أدت قبل موت سيدها رجعت اليه وان لم تؤد حتى مات سيدها وخرجت حتى وولدها عن الثلث اذ مات ببقية الارش وان ضاق الثلث عتق منها ومن ولدها بالخصص وتسبع ما عتق منها بخصته من ذلك ويخبر الورثة في اسلام مارق منها أو فداها بما عليها (مسئلة) وان مات السيد عن دين يبيع منها ومن ولدها بقدر الدين ويباع منها خاصة بقدر دية الجرح ص * قال مالك والأمر عندنا في المدبر اذا جرح ثم هلك سيده وليس له مال غيره أنه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل الجرح أثلاثا فيكون ثلث العقل

* وقال مالك في رجل نصراني دبر عبده نصرانيا فأسلم العبد قال مالك يحل بينه وبين العبد ويخرج على سيده النصراني ولا يباع عليه حتى يتبين أمره فان هلك النصراني وعليه دين قضى دينه من ثمن المدبر الا أن يكون في ماله ما يحمل الدين فيعتق المدبر

جراح المدبر *

مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى في المدبر اذا جرح أن لسيدته أن يسلم ما يملك منه الى الجروح فيختمه الجروح ويقاصه بجراحه من دية جرحه فان أدى قبل أن يهلك سيده رجوع الى سيده * قال مالك والأمر عندنا في المدبر اذا جرح ثم هلك سيده وليس له مال غيره أنه يعتق ثلثه ثم يقسم عقل الجرح أثلاثا فيكون ثلث العقل

وقال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فأسلمه (٥٠) سيده الى المجروح ثم هلك سيده وعليه دين ولم يترك مالا

وفضل من العبد فصلة عتق ثلث ثلث الفضلة ورق للورثة ثلثاها

(فصل) فان كان في ثلث الميت ما يعتق فيه المدبر وذلك لا يكون الا بعد اداء ما على سيده من الدين عتق من ثلث السيد واتبع بارش الجناية في ذمة وذلك انه قد تبين أن تعلق الجناية به تعلقها بالأحرار فاختصت بذمة وان كانت دية كاملة (مسألة) اذا قتل المدبر سيده فلا يخلو أن يقتله عمدا أو خطأ فان قتله عمدا ففي كتاب ابن المواز لا يعتق في ثلث مال ولادية وبيع ولا يتبع بشئ ووجه ذلك ما تقدم في المواريث ان القاتل لا يرث لانه أراد أن يستعجل الميراث بقتل موروثه فنعته وهذا أراد أن يستعجل تدبيره بقتل سيده فنعته فاذا لم يعتق من مال ولادية استرق في لم يتبع بشئ لان العبد لا يتبع بما جنى على سيده ولا يتبع سيده بما جنى عليه (مسألة) وان قتله خطأ عتق في المال دون الدية من الموازية لانه قد تعجل به مثل الخطأ فنع الانتفاع بالدية لوجوبها عليه ص قال مالك في المدبر اذا جرح رجلا فأسلمه سيده الى المجروح ثم هلك سيده وعليه دين ولم يترك مالا غيره فقال الورثة نعم نسله الى صاحب الجرح وقال صاحب الدين أنا أزيد على ذلك انه اذا زاد الغريم شيئا فهو أولى به ويحط عن الذي عليه الدين قدر ما زاد الغريم على دية الجرح فان لم يزد شيئا لم يأخذ العبد شئ وهذا على ما قال فان المدبر اذا جرح وأسلمه سيده ومات وعليه دين فينازع في المدبر المجنى عليه والغرماء فالجنى عليه أولى بدلالة العمل لجنايته غير العبد والغرماء محل ديونهم ذمة السيد فقدم المجنى عليه لاختصاصه بالعبد الا أن يزبد الغرماء على ارش الجناية شيئا يحط عن المتوفى به بعض دينه ويكون الغرماء أحق بدين العبد بارش الجرح وبان زيادة في دفع الى المجنى عليه ارش جرحه ويحط عن الميت من دين الغرماء ما عليه بقدر تلك الزيادة لان قيمة العبد قد زادت بالزيادة على ارش الجناية فلا مضرة في ذلك على المجنى عليه لانه يأخذ ارش جرحه وينصت بالزيادة عن المتوفى بعض دينه لان المتوفى لو سلم ارش الجرح لكان له التمسك بالعبد فاذا كان في فعل الغرماء ذلك منفعة له في تخفيف دينه كان ذلك لغرمائه والله أعلم وأحكم ص قال مالك في المدبر اذا جرح وله مال فأبى سيده أن يفتديه فان المجروح يأخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى المجروح دية جرحه ورد المدبر الى سيده وان لم يكن فيه وفاء أقبضه من دية جرحه واستعمل المدبر بما بقي له من دية جرحه ش وهذا كما قال ان المدبر اذا جرح وله مال ولم يفتده سيده فانه دية تضي ارش الجرح من مال المدبر ويرد الى سيده وانما يكون ذلك لان عقد التدبير لازم لا ينقص ولا يخرج عنه المدبر الا بأمر لا بد منه ولما كان المدبر مال يؤدي من ارش جنايته لم ينقص عقد تدبيره والله أعلم وأحكم

مبا جاء في جراح أم الولد

ص قال مالك في أم الولد تجرح ان عقل ذلك الجرح ضامن على سيدها في ماله الا أن يكون عقل ذلك الجرح أكثر من قيمة أم الولد فليس على سيدها أن يخرج أكثر من قيمتها وذلك أن رب العبد أو الوليدة اذا أسلم وليدته أو غلامه بجرح أصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وان كثر العقل فاذا لم يستطع سيد أم الولد أن يسلمها لما مضى في ذلك من السنة فانه اذا أخرج قيمتها فكانت أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يحمل من جنايتها أكثر من قيمتها ش وهذا على ما قال ان أم الولد اذا جنت فان على سيدها أن يؤدي من ماله ارش جنايتها

أخرج قيمتها فكانت أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يحمل من جنايتها أكثر من قيمتها

غيره فقال الورثة نعم نسله الى صاحب الجرح وقال صاحب الدين أنا أزيد على ذلك انه اذا زاد الغريم شيئا فهو أولى به ويحط عن الذي عليه الدين قدر ما زاد الغريم على دية الجرح فان لم يزد شيئا لم يأخذ العبد مالا في المدبر اذا جرح وله مال فأبى سيده أن يفتديه فان المجروح يأخذ مال المدبر في دية جرحه فان كان فيه وفاء استوفى المجروح دية جرحه ورد المدبر الى سيده وان لم يكن فيه وفاء أقبضه من دية جرحه واستعمل المدبر بما بقي له من دية جرحه

مبا جاء في جراح أم الولد قال مالك في أم الولد تجرح ان عقل ذلك الجرح ضامن على سيدها في ماله الا أن يكون عقل ذلك الجرح أكثر من قيمة أم الولد فليس على سيدها أن يخرج أكثر من قيمتها وذلك أن رب العبد أو الوليدة اذا أسلم وليدته أو غلامه بجرح أصابه واحد منهما فليس عليه أكثر من ذلك وان كثر العقل فاذا لم يستطع سيد أم الولد أن يسلمها لما مضى في ذلك من السنة فانه اذا أخرج قيمتها فكانت أسلمها فليس عليه أكثر من ذلك وهذا أحسن ما سمعت وليس عليه أن يحمل من جنايتها أكثر من قيمتها

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ (كتاب القسامة) ﴿ تبدئته أهل الدم في القسامة ﴾ * حدثني يحيى عن مالك عن ابن أبي ليلى
ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبة خرجا إلى
خير من جهده أصابهم فأتى محبة فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير بئر أو عين فأتى يهود فقال أنتم والله تلتتموه
فقالوا والله ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك (٥١) ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه
وعبد الرحمن فذهب

محبة ليتكلم وهو الذي
كان بخير فقال له رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كبركبر يريد السن فتكلم
حويصة ثم تكلم محبة
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اما أن تدوا
صاحبكم واما أن تأذنوا
بحرب فكتب اليهم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في ذلك فكتبوا انا
والله ما قتلناه فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لحويصة ومحبة
وعبد الرحمن أتخلفون
وتستحقون دم صاحبكم
فقالوا لا قال أقتلهم لكم
يهود قالوا اليسوا بمسلمين
فوداه رسول الله صلى الله
عليه وسلم من عنده
فبعث اليهم بمائة ناقة حتى
أدخلت عليهم الدار قال
سهل لقد رضى من مائة ناقة
جرا * قال مالك الفقير
هو البئر * قال يحيى عن
مالك عن يحيى بن سعيد
عن بشير بن يسار أنه

الآن يكون ارش الجنابة أكثر من قيمتها فليس عليه الاقيمتها لانها لو كانت آمنة لكان له تسليها فلما
لم يكن له ذلك لعقد العتق الذي لا يصح نقضه الى رق ولا استخدام ناب عن ذلك انما خرجت لانه
بدل من رقبته والفرق بينها وبين المدبرة أن للسيدة استخدام أم الولد على المشهور من قول مالك
فلذلك جاز أن يسلم خدمة المدبرة ولا يسلم خدمة أم الولد ووجه آخر أن أم الولد لا تسترق بوجه
والمدبرة قد تسترق لدين أو يسترق بعضها لضيق الثلث فلذلك جاز له أن يسلم خدمة المدبرة لان ذلك
قد يؤدى الى اقتضاء ارش الجنابة من ثمنها ان مات سيدها عن دين ولم يكن له أن يسلم أم الولد لانه
لا يصح استرقاقها بدين ولا غيره فلا يتأدى ارش الجنابة من جهتها بوجه والله أعلم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
(كتاب القسامة)
﴿ تبدئته أهل الدم في القسامة ﴾

ص * مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره
رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبة خرجا إلى خير من جهده أصابهم فأتى محبة فأخبر
أن عبد الله بن سهل قد قتل وطرح في فقير بئر أو عين فأتى يهود فقال أنتم والله تلتتموه فقالوا والله
ما قتلناه فأقبل حتى قدم على قومه فذكر لهم ذلك ثم أقبل هو وأخوه حويصة وهو أكبر منه
وعبد الرحمن فذهب محبة ليتكلم وهو الذي كان بخير فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كبركبر
يريد السن فتكلم حويصة ثم تكلم محبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما أن تدوا صاحبكم واما
أن تأذنوا بحرب فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فكتبوا انا والله ما قتلناه فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحبة وعبد الرحمن أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم فقالوا
لا قال أقتلهم لكم يهود قالوا اليسوا بمسلمين فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث اليهم
بمائة ناقة حتى أدخلت عليهم الدار قال سهل لقد رضى من مائة ناقة جرا * قال مالك الفقير هو البئر
قال يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار أنه أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري
ومحبة بن مسعود خرجا إلى خير ففترقا في حوائجهم ما قتل عبد الله بن سهل فقدم محبة فأتى هو
وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليتكلم
لمكانه من أخيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كبركبر فتكلم حويصة ومحبة فذكر أن
عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتخلفون خسين يميننا وتستحقون دم
صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئسكم

أخبره أن عبد الله بن سهل الأنصاري ومحبة بن مسعود خرجا إلى خير ففترقا في حوائجهم ما قتل عبد الله بن سهل فقدم محبة
فأتى هو وأخوه حويصة وعبد الرحمن بن سهل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن ليتكلم لمكانه من أخيه فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم كبركبر فتكلم حويصة ومحبة فذكر أن عبد الرحمن بن سهل فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتخلفون
خسين يميننا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم قالوا يا رسول الله لم نشهد ولم نحضرهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئسكم

يهود بخمسين يمينا فقالوا يا رسول الله كيف تقبل أيمان قوم كفار قال يحيى بن سعيد فرغم بشير بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه من عنده **ش** قوله ان حجة آتى فأخبر أن عبد الله ابن سهل قد قتل بمحتمل أن يكون أخيره من عابن قتله من أهل العدل ومن غير أهل العدل أو يكون أخيره بذلك من وجده مقتولا ولم يعابن من قتله ويحتمل أن يكون بقي عبد الله بن سهل قائما يتكلم فيه ويقول قتلني يهود ووصف بأنه قتل بمعنى أنه قد أنفذت مقاتله وقدرى أبو فلاية أن نهرامن الأنصار تحدثوا فخرج رجل منهم بين أيديهم فقتل فخرجوا بعده فاذا بصاحبهم يتشبط في الدم وذ كر حديث القسامة وفيه تبديئة المدي عليهم بالإيمان وقد قال مالك ان القسامة لا تكون الا بأحد أمرين اما أن يقول المقتول دمي عند فلان أو يكون لوث من بينة على القتل وان لم تكن قاطعة فأما قول المقتول دمي عند فلان فإنه يوجب القسامة عند مالك خلافا لابي حنيفة والشافعي تعلق مالك ومن نصر مذ به في ذلك بخبر الحارثيين وان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بالقسامة وما ليس فيه أمر قاطع على أن المقتول قال دمي عند فلان ولا على أنه شهيد بقتله شاهد والحديث محتمل وقد روى بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم تأتون بالبينة على من قتله قالوا بالنائنة فقال أتحلفون فيحتمل أنهم أرادوا بالنائنة نستحق بها القصاص وان كان لهم لوث نستحق به القسامة وقد أشار قوم من أصحابنا الى التعلق بالعداوة وأن لها تأثيرا في إيجاب القسامة في النوادر وقد قال بعض أصحابنا ولم يدع النبي صلى الله عليه وسلم الحارثيين الى الأيمان حتى ادعوا على اليهود القتل وكان بينهم وبين اليهود عداوة ظاهرة وأمر قوى دعواهم قال ابن المواز فان قيل قد يدعى المقتول على بعض من يعاديه ولم يكن قتله قبل العداوة يزيد في الظن والطمع ويقوى قوله مع الأيمان يريد أنه لا يقصد الى قتله الاعدو وأنه لا عدو أعدى اليه من قتله فجعل أيضا للعداوة تأثيرا في حكم القسامة وحكى ابن المواز عن ابن عبد الحكم قال ويوجبها ما يدل على أن القتل بأمرين مثل أن يرى متلطا خابدم جاء من مكان كان فيه القتل ليس فيه عه غيره فعلى هذا يمكن أن يكون عبد الله بن سهل وجده مقتولا وبالقرب منه جماعة من اليهود وليس بذلك المكان غيرهم وبه من أترس عته القتل ما يقتضى أن القاتل له لم يبعده منه وقد ذهب أبو حنيفة والثوري وجماعة من أهل الكوفة أن الموجب للقسامة في قصة عبد الله بن سهل أنه وجد مقتولا بخبير ومن وجد القتل بمحلة قوم وبه أترس ح فهو لوث وقال مالك لا يوجب ذلك قودا ولا دية ولا قسامة ولو كان ذلك لم يشأ قوم أذية قوم الا لأقوا قتيلا بمحلتهم يريد أنه يمكن أن يقتله غيرهم واذا أمكن ذلك بل هو الأظهر كان من يقتله لا يتركه بحيث ينهم هو به ما مكنه ذلك فيجب أن لا يكون ذلك شبهة توجب عليهم حكما (فصل) وقوله وأنه طرح في فقير بئر أو عين الفقير الحفير يتخذ في السرب الذي يصنع للماء تحت الأرض يحمل فيه الماء من موضع الى غيره فيعمل عليه أفواه كأفواه الآبار منافس على السرب بتلك الآبار هي الفقر واحد فقير وتكون ذلك الماء محمولا في السرب من بئر أو عين (فصل) وقوله فأما يهود فقال أنتم والله قتلتموه يقتضى فيه بذلك أحد أمرين أحدهما أنه قد تبين ذلك بخبر بخبر أو بخبرين وبما اقترن بذلك من شواهد الحال والثاني أنه أضاف ذلك الى ظنه ومعتقده وما يقتضيه الحال فأراد أنتم والله قتلتموه فيما أعتقده فقالت يهود والله ما قتلناه مقابلة لاتبانه بالنفي ويمينه يمين تضادهما لا على يمين مختصة توجب عليهم حكما ولان يمينهم ينفي عنهم حكما لانها يمين تمقبض ولا استوفاهها طالب ولا مطالب ولا بد في الأيمان التي توجب الحقوق أن ينفيها من أن

يهود بخمسين يمينا فقالوا
يا رسول الله كيف تقبل
أيمان قوم كفار قال يحيى
ابن سعيد فرغم بشير بن
يسار أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم وداه من عنده

(فصل) وقوله فأقبل حتى قدم على قومه يريد بالمدينة وقومه بنو حارثة من الأنصار فذكر لهم ذلك يريد
شأن عبد الله بن سهل وما جرى عليه وما عنده في ذلك فأقبل هو وأخوه حويصة وهما من بني حارثة
وعبد الله وعبد الرحمن بن سهل من بني حارثة أيضاً قال وهو أكبر منه يريد أن حويصة أكبر من
حبيصة فذهب حبيصة يتكلم لانه كان هو الذي شهد بخير اذ جرى من أمر عبد الله بن سهل ما جرى وعنه
يؤثر ما يتكلم به في أمره فلذلك أراد أن يباشر الكلام في ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم كبر كبر يريد والله أعلم يتولى الكلام معه صلى الله عليه وسلم أسنهم إما للفضيلة بالسن مع تساويهم
في غير ذلك أو للفضيلة عليهم في غير ذلك مع السن الآن الفضائل غير السن أمر غير مقطوع به
ولا ظاهره ويمكن بالتداعي فيه وفضله في السن لا ينكر

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إيمان تودوا صاحبكم وإيمان تأذوا بحرب يحتمل أن يريد بقوله أن تودوا صاحبكم اعطاء الديّة لانه قد جرى في كلام الحارثيين انهم طلبوا الديّة دون القصاص ويحتمل انهم لم يكونوا ادعوا حينئذ قتله عمدا ويحتمل انهم لم يعينوا القاتل وانما قالوا ان بعض يهود قتله ولا يعرف من هو لم يلزم في ذلك قصاص وانما يلزم فيه الديّة كالقتيل بين الصفيين لا يعرف من قتله ولا يقول دمي عند فلان ولا يشهد شاهد بمن قتله فان ديتة على الفرقة المنازعة له دون قسامة ولذلك لم يذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم بالقسامة في هذا المقام ولعل هذا كان يكون الحكم ان لم يقطع يهود بانها لم تقتل ولم تنفذ ذلك عن أنفسها وتقول لاعلم لنا وانما أظهر في المقام ما يجب من الحق ان لم يقع النفي للقتل الموجب للقسامة ان عليهم أن يؤدّوا الديّة فان امتنعوا من الواجب عليهم في ذلك فلا بد من محاربتهم في ذلك حتى يؤدّوا الحق ويلتزموا من ذلك حكم الاسلام

(فصل) وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحيمصة وعبد الرحمن أتخلفون بمعنى أنهم عصبة القائمون بدمه فأما عبد الرحمن فأخوه وهو أحق بأمره إلا أن ولي الدم إذا كان واحدا نظر من يحلف معه من عصبته لأنه لا يحلف في دم العمد أقل من اثنين * قال القاضي أبو محمد والدليل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لجماعة تخلفون ولا خلاف أن أخاء عبد الرحمن هو ولي الدم ومن جهة المعنى أن إيمان الأولياء أقيمت مع اللوث بهام البيئة فكالم يكف من البيئة في الدماء أقل من اثنين فكذلك لا يكفي من الخالفين أقل من اثنين * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأظهر من ذلك عندى من جهة المعنى أن القسامة لما كانت تتناول الدم في الجهتين احتاج أن يحتاط للدماء في الجهتين فاحتسب من جهة القتيل أن قبل في ذلك ما لا يقبل في الأموال من اللوث عند مالك قول

المقتول : من عند فلان وعند ابن عبد الحكم أن يوجد القاتل بقرب المقتول وليس هناك من يمكن أن يتوجه ذلك إليه غيره فاحتيط لدم المدعى عليه القتل بأن يحلف من أولياء القتل أكثر من واحد وأن يحلفوا خمسين يمينا احتياطا للمدعى عليه القتل لتلاسر ع إلى قتل من بينه وبين الأولياء عداوة ففي الأغلب أن الاثنين لا يتفقان على ذلك في الظلم وقد جعل الله ذلك حدا لمن يخاف منه الزلل فقال تعالى فال لم يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجَلَ وَامْرَأَتَانِ مَنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشَّهَادَةِ أَنْ تَضِلَّ أَحَدُهُمَا فَتَذَكَّرْ أَحَدُهُمَا الْأُخْرَى وَجَعَلَ الْإِيمَانَ تَكَرَّرَ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيظِ فَيُأَيِّدُ الصِّرَافَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَجَعَلَ الْإِيمَانَ فِي اللَّعَانِ أَرْبَعَةَ وَاللَّفْظُ الْخَامِسُ عَلَى مَعْنَى التَّحْقِيقِ وَالتَّغْلِيظِ وَهَذِهِ الْإِيمَانُ هِيَ إِيمَانُ الْقِسَامَةِ وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى صِحَّةِ الْحُكْمِ بِهَا فِي الدِّمَاءِ الْأَمَّا رُوي عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ وَقَعِ الْإِتِّفَاقُ وَالْإِجْمَاعُ عَلَى مُخَالَفَتِهِ فِي ذَلِكَ وَالْأَصْلُ فِي صِحَّةِ الْقِسَامَةِ هَذَا الْحَدِيثُ الْمُتَقَدِّمُ وَأَمْرُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْحَارِثِيِّينَ بِالْإِيمَانِ فَقَالَ لَهُمْ تَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ

(فصل) وقوله أن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم يحتمل أن أنتم ما يوجب ذلك فلما قالوا لا نحلف كان نكولا ولما قالوا لم نشهد ولم نجحضر كان اظهارا لعدم ما يوجب القسامة وقوله وتستحقون دم صاحبكم يحتمل أن يريد به مما يجب لهم في دم صاحبهم المقتول ويحتمل أن يريد دم صاحبكم الذي تدمون عليه القتل أو الذي يجب عليه القتل بآيمانكم وفي حديث سليمان بن يسار وتستحقون دم صاحبكم أوقاتكم فأظهر احتمال الوجهين يحتمل أن يريد بالصاحب القتل فيكون ذلك على الشك في اللفظ فاذا قلنا المراد به دم القاتل وانما ادعوا على جماعة يهود بقول محبسة أنتم والله قتلتموه يحتمل أن يكون أولا لم يتعين له قاتله وانما تعلق قلبه عنده بواحد أو جماعة من اليهود ثم عين له القاتل بعد ذلك ويحتمل أن يكون لم يتعين له قاتل غير أنه حكم النبي صلى الله عليه وسلم أنه يستحق بالقسامة درجل واحد ولا خلاف في المدح أنه يستحق بالقسامة مثل القاتل خلافا للشافعي في قوله لا يستحق بالقسامة القصاص وانما يستحق به الدية والدليل على ما نقوله قوله صلى الله عليه وسلم وتستحقون دم صاحبكم فنص على أن المستحق هو الدم ولا خلاف أنه أظهر في القصاص ومن جهة المعنى أنها حجة يثبت بها القتل عمدا فجاز أن يستحق بها الدم كالشهود (مسألة) ولا خلاف أنه لا يستحق بالقسامة الا قتل رجل واحد خلافا للشافعي في أحادقوله والدليل على ما نقوله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال وتستحقون دم صاحبكم أوقاتكم ومن جهة المعنى أن القسامة أضعف من الاقرار والبينة وفي قتل الواحد ردع قاله القاضي أبو محمد (فرع) واذا قلنا لا يقتل الا واحد فهل يقسم على واحد أو على جماعة في المجموعة من رواية ابن القاسم عن مالك لا يقسم الا على واحد سواء ثبتت القسامة بدعوى الميت أو بلوث أو بينة على القتل أو بينة على الضرب ثم عاش أياما وقال أشهب ان شأوا أقسموا على واحد أو على اثنين أو على أكثر أو على جميعهم ثم لا يقتلون الا واحدا ممن أدخلوه في قسامتهم وجه القول الأول أن القسامة فائدتها القصاص من المدعى عليه القتل فلما معنى للقسامة على من لا يقتل ولا تؤثر القسامة فيه حكما ووجه القول الثاني أن القسامة انما هي على قدر الدعوى محقة لها ولا يجوز أن يكون في بعضه فاذا وجب لهم القصاص بالقسامة المطابقة لدعواهم كان لهم حينئذ تعيين من يقتص منه لان القسامة قد تناولته (فرع) اذا قلنا انه انما يقسم على واحد فانهم يقولون في القسامة لمات من ضرب ولا يقولون من ضربهم رواه ابن عبدوس وابن المواز وابن حبيب عن ابن القاسم عن مالك فيقبل ذلك ويحلف

الباقرن خمسين يمينا ويحسبون عاما

(فصل) وقولهم لا يعني لا تخلف يحتمل أن يكون تنزها عن الايمان مع تيقنهم قتلهم ويحتمل أن يكون امتناعا عن الايمان لما لم يعلموا ولا يتقنوا مقتضاها وفي رواية سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قال لهم أتخلفون قالوا لم نشهد ولم نحضر وهذا ظاهر الامتناع من أن يقسموا على أمر لم يقع لهم العلم به فأقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فثبت بذلك صحة امتناعهم وذلك أن الايمان في القسامة عند مالك على القطع والبت دون العلم ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم وأشهب قال سحنون في المجمع، وعلان العلم قدينا بالمعينة والسباع كما أن الصغير إذا أخبره شاهدان بتركة أبيه جازله تصديقهم ما ثم يدعى ذلك وأما القسامة فقد قامت السنة أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض الايمان على من لم يحضر بمائت من لطنهم

(فعل) وقوله صلى الله عليه وسلم أتخلف لكم يهود يحتمل أن يكون على وجه رد الايمان على المدعى عليهم حين نكول المدعين وهي السنة عند مالك والشافعي أن يبدأ المدعون بالايمان فان نكلوا ردت على المدعى عليهم وقال أبو حنيفة يبدأ المدعى عليهم بالايمان فان أقسموا برئوا وان نكلوا ردت على المدعى والدليل على ما نقوله الحديث المتقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للحارثيين أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف لكم يهود قال القاضي أبو محمد فلنا من هذا الحديث دليلان أحدهما أنه بدأ المدعين بالايمان والثاني أنه نقلها عند نكولهم الى المدعى عليهم وقد روى أبو قلابة أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعى عليهم بالايمان وهو حديث مقطوع ورواه مسند من رواية أهل المدينة ومن جهة المعنى ان المؤمنين انما ثبت في احدى الجنبتين واللوث وهو الشاهد العدل فدقوى جهة المدعين فثبتت الايمان في جنبتهم

(فصل) وقولهم يا رسول الله ليسوا بمسلمين على معنى اظهار غداوتهم واستباحاتهم قتلهم ورضاهم بالايمان الحائثة لا على معنى ان لهم غير هذا من الحقوق وان ايمان الكفار لا تبرئهم بما ادعى عليهم أو ردت الايمان فيه عليهم ولو كان ذلك لقضى بالدية على اليهود ولكنه عدل صلى الله عليه وسلم الى أن تفضل على الحارثيين وأعطاهم من بيت المال دية قتلهم حين لم يثبت له في الحكم شيء

(فصل) وقول سهل لقد ركضتني منها نائة جراءة على معنى اظهار تبيينه للحديث وشاهدته للكثير منه وذلك لما جرى فيه من الأحوال التي يذكر بها أمر الدية وان لم يتعلق بها حكم والله أعلم

(فعل) وقوله في حديث بشير بن يسار أتخلفون خمسين يمينا وتستحقون دم صاحبكم أو قاتلكم تحديد للايمان وحصرها بعد يقتضى اختصاص القسامة به ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث أن يبدأ بالأيمان المدعون في القسامة فيخلفون وان القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين إما أن يقول المقتول دعى عند فلان أو يأتي ولاية الدم بلوث من بينة وان لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهذا يوجب القسامة لمدعى الدم على من ادعوه عليه ولا تجب القسامة عندنا إلا بأحد هذين الوجهين * قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس ان المبدئين بالقسامة أهل الدم والذين يدعونه في العمد والخطأ * قال مالك وقد بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحارثيين في صاحبهم الذي قتل بجحير * ش قوله الأمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة أن يبدأ بالايمان المدعون ويستحقوا ما يوجب ايمانهم برئان ولاية الدم اذا أتوا بلوث يوجب

قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا والذي سمعت ممن أَرْضَى في القسامة والذي اجتمعت عليه الأئمة في القديم والحديث أن يبدأ بالأيمان المدعون في القسامة فيخلفون وأن القسامة لا تجب إلا بأحد أمرين إما أن يقول المقتول دعى عند فلان أو يأتي ولاية الدم بلوث من بينة وان لم تكن قاطعة على الذي يدعى عليه الدم فهذا يوجب القسامة لمدعى الدم على من ادعوه عليه ولا تجب القسامة عندنا إلا بأحد هذين الوجهين * قال مالك وتلك السنة التي لا اختلاف فيها عندنا والذي لم يزل عليه عمل الناس ان المبدئين بالقسامة أهل الدم والذين يدعونه في العمد والخطأ * قال مالك وقد بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم الحارثيين في صاحبهم الذي قتل بجحير

القسامة كان لهم أن يحلفوا ويستحقوا ما يوجب إيمانهم من القصاص والدية وليس للمدعى عليهم القتل
أن يحلفوا ويروا إلا أن ينكل ولاية الدم عن الإيمان حينئذ ترد الإيمان على المدعى عليهم
(فصل) وقوله والقسامة لا تجب إلا بأحد أمرين إما أن يقول المقتول دمي عند فلان أو يأتي ولاية
الدم بلوث من بينة وقد قار الشيخ أبو اسحق تجب القسامة بوجوه أربعة الوجه الأول المذكور
والثاني أن يشهد الضرب والجرح شاهدان مرضيان ثم يقيم المضر وبأ والمجروح بعد ذلك أي لما تم
يموت والثالث أن يذهب شاهد مرضي أن فلان قتل فلانا والرابع أن يشهد اللوث أو أهل البدو على
قتيل فيقسم مع قولهم وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك أن من اللوث الذي يكون به القسامة
اللفيف من السواد والنساء والصبيان يحضرون ذلك ومثل الرجلين أو النفر غير العدول وهذا
القول ليس بمخالف لقول مالك الأول لأن القسامة في الثلاثة داخلية تحت القسم الذي قال فيه
مالك أو يأتي بلوث بينة ويزاد ابن عبد الحكم قسما حاسا وهوان ينظر إلى القاتل يوجد المقتول
بقربه ولم يره حين قتله ورواه ابن وهب عن مالك في النوادر وذكر القاضي أبو محمد في معونته
قسما سادسا في فتنتين اقتتلتا فوجد بينهما قتيل فهارايتان أحدهما إن وجوده بينهما لوثة تسم
معه الأولياء على من يدعون عليه قتله فيقتلونه والأخرى لا قسامة فيه قال وجهه الر واية الأولى أنه
يغلب على الظن لحصوله مقتولا بينهما أن قتله لم يخرج عنهما فكان ذلك لوثا يوجب القسامة لأوليائه
ووجهه الر واية الثانية أن القسامة لا تكون إلا مع لوثة في مشار إليه معين وهذا أصل هذه المسئلة
فإن اللوث إذا تعلق بمعين أثر في القسامة وإذا لم يتعلق بمعين وانما تعلق بجماعة على أن القاتل منهم
واحد لا يتيقن أو أحاد غير معينين فهل يؤثر في القسامة أم لا على الر وايتين اللتين ذكرناهما (مسئلة)
فأما قول المقتول دمي عند فلان فهو عند مالك في الجملة لوثة يوجب القسامة خلافا لأبي حنيفة
والشافعي وقد استدلل أصحابنا في ذكره بقوله تعالى إن الله يأمركم أن تذبحوا بقره الآية في المجموعة
والموازية قال مالك وما ذكره الله سبحانه وتعالى من شأن البقرة التي ضرب القاتل بلحمها فحي
فأخبره عن قتله دليل على أنه سمع من قول الميت فإن قيل إن ذلك آية قبل انما الآية في أحيائه فاذا
صار حيا لم يكن كلامه آية وقد قبل قوله فيه وهذا مبني على أن شريعة من قبلنا شريعة لنا إلا ما
ثبت نسخه واستدل أصحابنا على ذلك أيضا بما روى هشام بن زيد عن أنس أن يهوديا قتل جارية على
أوصاح لها فقتلها بحجر فجاء بها إلى النبي صلى الله عليه وسلم وبها رمق فقال أقتلك فلان فأشارت
برأسها أن لا ثم قال الثانية فأشارت برأسها أن نعم وهذا الحديث رواه قتادة عن أنس فزاد فيه فأبى به
النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل به حتى أقر فرض رأسه بالحجارة وأسجدوا من جهة المعنى بأن الغار
من أحوال الناس عند الموت أن لا يتزودون من الدنيا قتل النفس التي حرم الله بل يسعى إلى التوبة
والاستغفار والندم على التعريط ورد المظالم ولا أحد أبغض إلى المقتول من القاتل بحال أن يتزود
من الدنيا سفك دم جرام يعدل إليه ويحقق دم قتله وهذا عمدة ما يتعلق به أصحابنا في هذه المسئلة
وهي مسئلة فيها نظر والله أعلم وأحكم (مسئلة) إذا قلنا أن قول المقتول أن دمي عند فلان قتلني
عمده تأثير في القسامة فإنه إن ادعى رجل على رجل أنه شجعه أو ضربه بآزم أنه يخاف منه على
نفسه وقد عرفت بينهما عداوة فقد قال مطرف وابن الماجشون وأصبغ لا يجبس بقوله إلا أن يأتي
بلطخ بين وشبهة قوية أو يكون المدعى بحال يخاف منها الموت وقد يحرم الرجل على معرفة عدوه
بالسجن بأن يجرح نفسه (فرع) فإذا مات وقد قال فلان قتلني أو جرحني أو ضربني ففي كتاب

ابن المواز فيه القسامة قال أشهب وكذلك لو قال دى عند فلان أو فلان أصابني وهذا اذا ثبت قول الميت بشهادة شاهدين فاذا لم يكن الا شاهد واحد قال ابن المواز فقد اختلف فيه قول مالك وقال عبد الملك يقسم مع شهادته وقال ابن عبد الحكم لا يقسم الا مع شهادة شاهدين وبه قال ابن المواز واحتج لذلك بان القسامة انما تكون حيث يكون اليمين مع الشاهد وقال ابن القاسم في العتية ان الميت كشاهد فلا يثبت قوله الا بشاهدين فيقسم حينئذ وجه القول الآخون قول المقتول دى عند فلان معنى يؤثر في القسامة فثبت حكمه بالشاهد الواحد لقتل القاتل (فرع) ويكتفي في ذلك بقوله فلان قتلني وان لم يكن به أثر جرح ولا ضرب ولا وصف ضرب ولا غيره ويجب بذلك القسامة رواه ابن حبيب عن مالك وجيع أصحابه في العمد والخطأ وكذلك لو قال سقاني سما والسم أشد وأوجأ قتلوه هو أعلم ببلغ ذلك وأثبت من معرفته ببلغ الجرح منه فيكون فيه القسامة ولا يباي تقياً منه أولم يتقياً قال وقد قتل النبي صلى الله عليه وسلم اليهودية التي سمته الشاة فأت منها ابن عمر قال مالك ويقتل من سقى السم وقال أصبغ فيمن قربت اليه امرأته طعاماً فلعنه الله مكانه امعاءه فله أيقن بالموت قال أشهدوا انها امرأته وخالتها ومات مكانه فأقربت امرأته أن ذلك الطعام جاء به خالتها واذا ثبت قوله بشهادة شاهدين فليقسم ولانه على احدى المرأتين ولا ينفع الزوجة قولها أتتني به خالتي وتصرب الأخرى مائة وتحبس سنة (مسألة) وسواء كان القاتل دى عند فلان عمداً فاسقاً أو غير فاسق فان القسامة تثبت بقوله في العمد والخطأ رواه ابن القاسم عن مالك في المجموعة واحتج لذلك ابن المواز بأنه لو لم يقبل قوله حتى يكون عدلاً لم يقسم مع قول المرأة وقد قال ابن القاسم يقسم مع قول المرأة دى عند فلان وروى ابن القاسم وأشهب في المجموعة والموازية لا يقسم مع قول الصبي دى عند فلان وروى ابن حبيب عن مطرف عن مالك مثل ذلك وزاد الآن يكون قديراً حق وأبصر ومرف فيقسم مع قوله وقاض ابن الماجشون وأصبغ ولا يقسم مع قول الذي على ذى ولا غيره ولا نزل عبد على عبد قاله ابن المواز وقال لانهم لا يخلفون على القسامة قال القاضي أبو محمد وانما يجوزنا ذلك للفاسق لان الايمان لا تراعى فيها العمد المة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندي فيه نظر لانه ينتقض بالكافر والعبد فان الايمان تصح منهم ولا يؤثر فوفهم في القسامة اللهم الا أن يريد بقوله ان ايمان القسامة لا تراعى فيها العدالة فيسلم حينئذ قال وانما قلنا يعتبر فيه الاسلام لان غير الاسلام لا قسامة فيه كالمستأمن وقد روى ابن حبيب كابن القاسم وقد قال في النصراني يقول دى عند فلان المسلم أن ولاته يخلفون ويستحقون الدية وذكره عن مالك وأنكر ذلك مطرف وابن الماجشون ولم يعرفاه مالك ولا أحد من علمائهم وانما قال مالك ان قام شاهد على قتله حلف ولانه يميناً واحدة وأخذوا الدية من مال القاتل في العمد ومن عاقلته في الخطأ وقاله ابن عبد الحكم وأصبغ وقال ابن نافع ولا تحمل العاقلة دية النصراني لانها تستحق بشاهد يمين ولا تحمل العاقلة ما تستحق بينين واجبة وانما شرطنا أن يكون حر الان العبد مال فلا قسامة فيه كسائر الحيوان (مسألة) وأما الموت فهو عند مالك الشاهد العدل على معايه القتل ووجه ذلك انه يقوى جنبه المدعين وله تأثير في نقل اليمين الى جنبه المدعين في الحقوق على ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى باليمين مع الشاهد بهذا قال مالك وأخذه ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وذكر ابن المواز عن ابن القاسم أن شهادة المرأتين لو ثبت يوجب القسامة ولا يوجب ذلك شهادة امرأة واحدة وروى ابن المواز عن أشهب عن مالك يقسم مع الشاهد غير العدل ومع المرأة قال ابن المواز ولم يختلف قول

قال مالك فان حلف المدعون
استحقوا دم صاحبهم
وقتلوا من حلفوا عليه ولا
يقتل في القسامة الا واحد
لا يقتل فيها اثنان يحلف
من ولاة الدم خمسون
رجلا خسين يميناً قل
عدهم أو نكل بعضهم
ردت الايمان عليهم الآن
ينكل أحد من ولاة
المقتول ولاة الدم الذين
يجوز لهم العفو عنه فان
نكل أحد من أولئك
فلا سبيل الى الدم اذا
نكل أحد منهم * قال
يحيى قال مالك وانما ترد
الايمان على من بقى منهم
اذا نكل أحد ممن لا يجوز
لهم العفو عن الدم وان
كان واحداً فان الايمان
لا ترد على من بقى من ولاة
الدم اذا نكل أحد منهم
عن الايمان ولكن
الايمان اذا كان ذلك
ترد على المدعى عليهم فيصلف
منهم خمسون رجلا
خسين يميناً فان لم
يبلغوا خسين رجلاً ردت
الايمان على من حلف منهم
فان لم يوجد أحد يحلف
الا الذي ادعى عليه حلف
هو خسين يميناً و يرى

مالك وأصحابه ان العبد والصبي والذي ليس بلوث فوجه القول الاول ان الشاهد معنى يقوى جنبه المدعين فتثبت لها اليمين فاعتبرت فيه العدالة كالشاهد بالدين ووجه رواية أشهب وهو اختياره أنه لو ثبت لم تعتبر فيه العدالة كالذي يقول دى عند فلان لان كل من ثبتت له القسامة بقوله دى عند فلان فانها تثبت بشهادته كالعدل (مسئلة) وأما العبيد والصبيان فالشهور من المذهب أن الشاهد منهم لا يكون لو ثاب قال ابن المواز لم يختلف في ذلك قول مالك وأصحابه وذكر القاضي أبو محمد في معونته ان من أصحابنا من يجعل شهادة العبيد والصبيان لو ثاب به قال ربيعة ويحيى بن سعيد الانصاري وزاد شهادة اليهود والنصارى والمجوسى وجه القول الاول ان العبد والصبي لا مدخل لهما في ايمان القسامة فلا تأثير لشهادتهم تأثير في القسامة كالعدول (مسئلة) اذ اثبت ذلك فقد من المسلمين العقلاء فكان لشهادتهم تأثير في القسامة كالعدول (مسئلة) اذ اثبت ذلك فقد قال ابن المواز انما يقسم مع شهادة الواحد في معارضة القتل اذ اثبت معارضة القتل فيشهد على موته ويجعل قاتله كاعرف موت عبد الله بن سهل قال ابن الماجشون لان الموت يفوت والجسد لا يفوت وقال أصبغ بن بغي أن لا يجعل السلطان فيه بالقسامة حتى يكشف فلعن شياً أثبت من هذا فاذا بلغ القضاء الاستيلاء قضى بالقسامة مع الشاهد بموته وتعتد زوجته وأمه ولده وتنكح وقد قيل يقتل قاتله بالقسامة ولا يحكم بالتوريث في زوجته ورفيقه وهذا ضعيف واختار ابن حبيب قول أصبغ (مسئلة) وهذا في القتل على وجه غير الغيلة فاما ما قتل غيلة فقد قال ابن المواز ان شهد عدل انه قتله غيلة لم يقسم مع شهادته ولا يقبل في هذا الا شاهدان قال الشيخ أبو محمد ورأيت ليعلى بن عمر انه يقسم معه ص قال مالك فان حلف المدعون استحقوا دم صاحبهم وقتلوا من حلفوا عليه ولا يقتل في القسامة الا واحد لا يقتل فيها اثنان يحلف من ولادة الدم خسون رجلا خسين يمينا فان قل عددهم أو نكل بعضهم ردت الايمان عليهم الآن ينكل أحد من ولادة المقتول ولادة الدم الذين يجوز لهم العفو عنه فان نكل أحد من أولئك فلا سبيل الى الدم اذ انكل أحد منهم قال يعلى قال مالك وانما ترد الايمان على من بقي منهم اذ انكل أحد ممن لا يجوز لهم العفو عن الدم وان كان واحدا فان الايمان لا ترد على من بقي من ولادة الدم اذ انكل أحد منهم عن الايمان ولكن الايمان اذا كان ذلك ترد على المدعى عليهم فيحلف منهم خسون رجلا خسين يمينا فان لم يبلغوا خسين رجلا ردت الايمان على من حلف منهم فان لم يوجد أحد يحلف الا الذي ادعى عليه حلف ذو خسين يمينا ويرى في قوله يحلف من ولادة الدم خسون رجلا خسين يمينا محقق أن يريد انه ان كان الولاة أكثر من خسين حلف منهم خسون فيكون من للتبعض ومحقق أن يريد به يحلف من هذا الجنس خسون فتكون من للجنس اذا كان ولادة الدم خسين فلا خلاف ان جميعهم يحلف وان كان أكثر من خسين فقد حكى القاضي أبو محمد في ذلك روايتين احدهما يحلف منهم خسون خسين يمينا والرواية الثانية يحلف جميعهم والذي ذكر ابن عبدوس وابن المواز من رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك يحلف من الولاة خسون وقال المغيرة وأشبغ وعبد الملك فان كانوا أكثر من خسين وهم في العقد سواء ففي الموازية كالاخوة وغيرهم فليس عليهم أن يحلف منهم الا خسون وهذا المشهور من المذهب في كتب المغاربة من المالكيين وانما اختلفوا اذا كان الأولياء خسين فأرادوا أن يحلف منهم رجلا ان خسين يمينا في المجموعة عن عبد الملك لا يجوزهم ذلك وهو كالتسكول وقال ابن المواز ذهب ابن القاسم الى أن يمين رجلين منهم خسين يمينا يجوز

وينوب عن بقي قال محمد وقول ابن القاسم صواب لان اهل القسامة تجزى ايمان بعضهم عن بعض ولو لم يجوز ذلك لم يقل أشهب ان كانوا اثنين يحلفون يميناً يميناً ثم يحلف عشرون منهم عشرين يميناً ولو كانوا مائة متساوين أجزأ يمين خمسين قال وأما اذا نشأح الأولياء ولم يرضوا أن يحمل بعضهم عن بعض فلا بد من قول أشهب وبه قال ابن القاسم (فرع) وهذا اذا كان امساك من امسك عن اليمين يحمل ذلك عنه وأما ان امتنع عن اليمين فنسقط الدية قاله ابن القاسم (مسألة) ولا يحلف في القسامة على قتل العمد أجل من اثنين قاله مالك في المجموعة والموازية قال ابن القاسم كأنه من ناحية الشهادة اذا لا يقتل بأقل من شاهدين قال أشهب ونجعل الله لكل شهادة رجل في الزنا يمينان الزوج في التعان قال عبد الملك ألا ترى انه لا يحلف النساء في العمل لانهن لا يشهدن فيه وانما عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جماعة والجماعة اثنان فصاعدا قال الله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس وأصل هذا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للعاثيين أتخلفون وتستحقون دم صاحبكم وانما كان ولى الدم رجلاً واحداً وهو عبد ازح بن سهل أخو المقتول عبد الله بن سهل وانما كان حويصة ومحصة ابني عجم فلما علق النبي صلى الله عليه وسلم الايمان بجماعتهم ولم يقصرها على ولى الدم كان الظاهر انها لا تثبت الا في حكم الجماعة وأقل الجماعة اثنان وقد نص عليه ابن الماجشون واحتج عليه بآية الميراث فان كان له اخوة فلامه السدس ولا خلاف ان الأحرار يحجبان الأم عن الثلث الى السدس كما يفعل الثلاثة من الاخوة ولا يحجبها الأخ الواحد لان اسم الاخوة لا يتناول (فرق) والفرق بين ولادة القليل لا يقسم منهم أقل من اثنين ويقسم من جنبه القاتل واحد وهو القاتل ان جنبه القليل اذا عدم منهم اثنان وبطلت القسامة في جنبه فرجعت في جنبه القاتل فان لم يكن معه من يحلف معه من جهتهم كان للطالب بالدم ما يرجع اليه وهو ايمان القاتل وأوليائه ولو لم يقبل من القاتل وقد يعدم أولياء يحلفون معه لم يكن له ما يرجع اليه في تبرئة نفسه (مسألة) فاذا كان ولادة الدم اثنين حلف كل رجل منهم خسا وعشرين يميناً وليس لأحدهما أن يحمل عن صاحبه شيئاً من الايمان قاله ابن المواز عن ابن القاسم ووجه ذلك انه لا يجوز أن يحلف أحد في العمد أكثر من خمس وعشرين يميناً قال ابن المواز عن ابن الماجشون ولهما أن يستعينا بمن أكثر من العصابة ويبدأ بهمين الأقرب فالأقرب يحلفون بقدر عددهم مع المعينين فان حلف الأولياء أكثر مما ينوبهم في العدد مع المعينين جاز ذلك وان حلف المعينون أكثر لم يجز ذلك ووجه ذلك عندي انه نوع من النكول وأما اذا تساوا على حسب العدد أو كانت ايمان الولاية أكثر فاتها على وجه العون للولاية ولو حلف أحد الوليين خسا وعشرين ثم استعان الآخر بأربعة وعشرين من العصابة لم يجزه أن يحلف الا ثلاثة عشر يميناً لان المعينين تتوجه معونتهم اليه والى صاحبه كما لو حلفوا قبل أن يحلف الولي الأول (مسألة) فان كان ولى الدم واحداً جاز له أن يستعين من العصابة بواحد أو أكثر من ذلك ما بينه وبين خمسين رجلاً والأصل في ذلك ما روى أبو قلابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعاثيين الذين ادعى على اليهود أتخلفون وتستحقون الدية بأيمان خمسين منكم فكان الظاهر ان هذا العدد لا يزداد عليه لان عدد الأنصار كان أكثر من ذلك وتكون الايمان بينهم على ما تقدم من التفسير

(فصل) وقوله فان قل عددهم أو نكل بعضهم ردت الايمان عليهم يريد ان قل عدد المعينين من العصابة أو نكل بعضهم فان كانوا أكثر من اثنين فنكل بعضهم عن معونة الولي فان بقي مع الولي

ترد عليهم الايمان حتى يستوفوا خمسين يمينا فلا تبطل القسامة بنكول بعض المعينين من العصابة مع بقاء الولي أو الأولياء عن القيام بالدم والمطالبة به ولو نكل الولي لم يكن للمعينين القسامة ولا المطالبة بالدم وكذلك لو كان الأولياء جماعة فنكل واحد منهم لم يكن لغيرهم قسامة في المشهور من المذهب لانه لا قسامة لغيرهم وترد الايمان على المدعي عليهم وجه القول الأول انهم لما تساوا في الحق لم يكن نكول بعضهم مؤثرا في سقوط حق الباقي أصله قتل الخطأ ووجه الرواية الثانية ان الحق لجماعتهم وليس بعضهم بأولى من بعض بآبائه وهو لا يتبعض (فرع) قال القاضي أبو محمد ودنا في العصابة وأما البنون والاخوة فرواية واحدة ان من نكل منهم ردت الايمان على المدعي عليهم ووجه ذلك ان البنين والاخوة يردون الأم من الثلث الى السدس فكان لقرابته من مزية والله أعلم وترد الايمان على المدعي عليهم وفي العتبية وغيره لابن القاسم ورواية عن مالك اذا نكل ولاة الدم عن القسامة ثم أرادوا أن يقسموا لم يكن ذلك لهم ان كان نكولا يينا ومن نكل عن اليمين فقد أبطل حقه ووجه ذلك ان نكول من يجب عليه اليمين توجب رد اليمين على المدعي عليه كالمدعي حقا يشهد له شاهد فينكل عن اليمين مع شاهده فاليمين ترد على المدعي عليه (مسألة) واذا حلف الأولياء مع المعينين لهم من العصابة بدى بالولي ولا يبدأ بايمان المعينين لهم قاله في المجموعة والموازاة ابن القاسم قال وانما يعين الولي من قرابته منه معروفة يلتقي معه الى جديوارته فاما من هو من عشيرته من غير نسب فهو فليقسم كان للمقتول أو لم يكن

(فصل) وقوله ولكر ترد الايمان على المدعي عليهم فيحلف منهم خسوز رجال يريد ان يحلف الجماعة في النكول كما يحلف الجماعة في الدعوى لان ايمان القسامة لما لم يحلف فيها الاثنان فازاد من المدعي عليهم وقد روى ابن حبيب عن مطرف عن مالك انه لا يحلف الا المدعي عليه وحده بخلاف المدعي وقال مطرف لان الخالف المدعي عليه انما يرى نفسه ووجه رواية ابن القاسم ما روى أبو قلابة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للمدعين أترضون خمسين يمينا من اليهود ما قتلوه فاقتضى ذلك ان القسامة مخخصة بهذا العدد ولا يزداد عليه لان اليهود كانوا أكثر من خمسين ومن جهة المعنى انه لما جاز أن يحلف مع ولي الدم المدعي له غيره جاز أن يحلف مع المدعي عليه المنكر له غيره ووجه آخر ان الدماء مبنية على هذا وهو أن يتعملها غير الجاني مع الجاني كالدية في قتل الخطأ فان الايمان لما كانت خمسين وكانت اليمين الواحدة لا تتبع بعض لم يجوز أن يكون الخالفون أكثر من خمسين (مسألة) فاذا قلنا يحلف غيره من عصبته فقد قال ابن القاسم ورواه هو وابن وهب عن مالك يحلف خسوز من أولياء المقتول خمسين يمينا وان لم يكن منهم من يحلف الاثنان حلفا خمسين يمينا وبرىء المدعي عليه ولا يحلف هو معهم فيحلف هو بعضها وهم بعضها فان لم يوجد من يحلف من عصبته الا واحد لم يحلف معه وحلف المدعي عليه وحده خمسين يمينا وقال عبد الملك يحلف هو ومن يستعان به من عصبته الى السواء وله أن يحلف هو أكثر منهم فان لم يوجد من يعينه حلف هو وحده خمسين يمينا قال محمد قول ابن القاسم أشبه بقول مالك في موطنه وانما أراد محمد قول مالك يحلف منهم خسوز رجال خمسين يمينا (فصل) وقوله خمسين يمينا وجه ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال فترىكم يهود بخمسين يمينا ومن جهة المعنى ان الايمان المردودة تعتبر بعدتها فيما انتقلت عنه كايان الحقوق فكذلك الايمان الثانية في الخمسين فان عدد حافهم ما سوا كايان اللعان (فصل) وقوله فان لم يبلغوا خمسين رجال ردت عليهم الايمان بحمل أن يريد به ان لم يكن من يجوز

قال يحيى قال مالك وإنما

فرق بين القسامة في الدم
والإيمان في الحقوق أن
الرجل إذا دابن الرجل
استتب عليه في حقه وأن
الرجل إذا أراد قتل
الرجل لم يقتله في جماعة
من الناس وإنما يلقي
الخلوة قال فلو لم تكن
القسامة إلا فيما ثبت فيه
البينة ولو عمل فيها كما يعمل
في الحقوق لم تكن الدماء
واجترأ الناس عليها إذا
عرفوا القضاء فيها
ولكن إنما جعلت القسامة
إلى ولاية المقتول بدوّن
بها فيها ليكشف الناس
عن القتل وليحذر القاتل
أن يؤخذ في مثل ذلك
بقول المقتول قال يحيى
وقد قال مالك في القوم
يكون لهم العدد يتهمون
بالدم فيرد ولاية المقتول
الإيمان عليهم وهم نفر لهم
عدد أنه يحل كل إنسان
منهم على نفسه خسين يميناً
ولا تقطع الإيمان عليهم
بقدر عددهم ولا يبرؤن
سرن أن يحلف كل
إنسان عن نفسه خسين
يميناً قال مالك وهذا
أحسن ما سمعت في ذلك
قال والقسامة تصبر إلى
عصبة المقتول ودم ولاية
الدم الذين يقسمون عليه
والذين يقتل بقسمتهم

أن يحلف من أولياء القاتل من يبلغ خسين رجلا يريد وكان من وجد منهم اثنا عشر فزائد ردت الأيمان
على من وجد منهم حتى يستوفوا خسين يميناً قال ابن الماجشون في الواضحة لهم أن يستعينوا بولائهم
وعصبتهم وعشيرتهم كما كان ذلك لولاية المقتول وقاله المغيرة وأصبح وقال مطرف عن مالك لا يجوز
للمدعي عليهم واحدا كانوا أو جماعة أن يستعينوا بمن يحلف معهم كناية عن ولاية المقتول لأنهم انما يبرؤن
أنفسهم وقد تقدم ذكره ويحتمل أن يريد به فإن لم يبلغ الذين طاعوا بالإيمان معه خسين رجلا لأن
غيره ممن كان يصح أن يحلف معه أبوهم من ذلك فإن الخسين يميناً ترد على من تطوع بذلك
(فصل) وقوله فإن لم يجد المدعي عليه القاتل من يحلف معه حلف وحده خسين يميناً ويرى والفرق
بين الإيمان والخالفين أن الإيمان لا ضرر ورتة تدعو إلى التبعض فيها عن العدد المشروع وقديم في
الأغلب عدد الخالفين وقوله ويرى ويرى من الدم وعليه جلد مائة وسجن عام قاله مالك وابن
القاسم وإن أبي أن يحلف سجن حتى يحلف وفي النوادر وقد ذكر ابن القاسم فيه عن مالك قولاً لم
يصح عند غيره أن المدعي عليهم إذا ردت عليهم الإيمان فنكحوا فالعقل عليهم في مال الجارح خاصة
ويقتص منه في الجرح يريد فحين ثبت جرحه واحتيج إلى القسامة أنه من ذلك الجرح مات وقال
الفاضل أبو محمد في المدعي عليه القاتل وأبى المدعون بما يوجب القسامة ونكحوا عن اليمين حلف
المدعي عليه القاتل وتسبق عنه الدعوى فإن نكل ففيها رايان أحدهما يجبس إلى أن يحلف
والثانية تلزمه الدية في ماله وأراه أشار لرواية ابن القاسم (فرع) فإذا قلنا أنه يجبس إلى أن يحلف فإن
حبس وطال حبسه فقد روى الفاضل أبو محمد يخلى سبيله وفي العتية والمواز به يجبس حتى يحلف
قال ابن المواز فقد اتفقوا على أن هذا إن نكل سجن أبداً حتى يحلف ص قال مالك وإنما فرق بين
القسامة في الدم والإيمان في الحقوق أن الرجل إذا دابن الرجل استتب عليه في حقه وأن الرجل إذا
أراد قتل الرجل لم يقتله في جماعة من الناس وإنما لم يمس الخلوة قال فلو لم تكن القسامة إلا فيما ثبتت
فيه البينة ولو عمل فيها كما يعمل في الحقوق لم تكن الدماء واجترأ الناس عليها إذا عرفوا القضاء فيها
ولكن إنما جعلت القسامة إلى ولاية المقتول بدوّن بها فيها ليكشف الناس عن القتل وليحذر القاتل أن
يؤخذ في مثل ذلك بقول المقتول قال يحيى وقد قال مالك في القوم يكون لهم العدد يتهمون بالدم فيرد
ولاية المقتول الإيمان عليهم وهم نفر لهم عدد أنه يحلف كل إنسان منهم على نفسه خسين يميناً ولا تقطع
الإيمان عليهم بقدر عددهم ولا يبرؤن دون أن يحلف كل إنسان عن نفسه خسين يميناً قال مالك
وهذا أحسن ما سمعت في ذلك قال والقسامة تصبر إلى عصبة المقتول وهم ولاية الدم الذين يقسمون
عليه والذين يقتل بقسمتهم ش وهذا على ما قال ابن الفرق بين القسامة وإيمان الحقوق أن الرجل
إذا دابن استظهر لحقه بالوثائق والبينة أهل العدل فإذا ترك ذلك فنضيعه له والمقتول انما يبرؤن
قاتله موضع خلوته وحيث يعدم من رآه فكيف يستظهر بأهل العدل ولا علم عند أهل المقتول
بذلك فلا يمكنه الاستظهار بالبينة ولا استحضار من يشهد له ولو لم يتصرف إلا ببينة أهل يعرفه
وامتنع من منافعه ومكاسبه وسجن نفسه وتعذر عليه عيشه فلذلك جعل قوله عند مالك دمي عند
فلان مؤثراً في القسامة وجعل الإيمان إلى ولاته وهذا الفرق انما يعود إلى قبول قول المدعي دمي عند
فلان وبين قوله لي عنده عشرة دنانير ويحتمل عندي وجها آخر من الفرق وهو أن قول المدعي
دمي عند فلان انما يشهد لغيره لأنه انما يشهد ذلك بعده، وانه انما يشهد لولاه وقول القاتل لي عند
فلان درهم أو دينار شهداته لنفسه لأنه يستحق هو المطالبة به في حياته فلذلك لم يقبل قوله

من تجوز قسامته في العمد من ولاية الدم * قال يحيى (٦٢) قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يحلف

في القسامة في العمد أحد من النساء وإن لم يكن للقتول ولاية إلا النساء فليس للنساء في قتل العمد قسامة ولا عفو * قال يحيى قال مالك في الرجل يقتل عمدا أنه إذا قام عصبة المقتول أو ماله فقالوا نحن نحلف ونسحق دم صاحبنا فذلك لهم * قال مالك فإن أراد النساء أن يعفون عنه فليس ذلك لهن العصبة والمولى أولى بذلك منهم لأنهم هم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه * قال مالك وإن عفت العصبة أو المولى بعد أن يستحقوا الدم وأبى النساء وقلن لا ندع دم صاحبنا فهن أحق وأولى بذلك لأن من أخذ القود أحق ممن تركه من النساء والعصبة إذا ثبت الدم ووجب القتل * ش قوله لا يحلف في قسامة العمد أحد من النساء يريد أنه لا يقسم أه الأولياء من الرجال ومن له تعصيب وأما من لا تعصيب له من الخوالة وغيرهم فلا قسامة لهم وإذا كان للقتيل أم فإن كانت معتقة أو أعقق أبوها أو جدتها أقسم موالها في العمد قاله ابن القاسم في الموازية والمجموعة وإن كانت أمه من العرب فلا قسامة في عمه قال محمد لأن العرب خوالة ولا ولاية للخوالة ومن شهد شاهد عدل بقتله عمدا وقال دمي عند فلان ولم يكن له عصبة وكان له من الأقارب نساء أو خوالة فإنه لا قسامة فيه ويحلف المدعي عليهم القتل

(فصل) وقوله في القوم ينهون بالقتل ترد عليهم الإيمان فإن كل إنسان منهم يحلف بخسين يميناً قال مالك في الموازية لأن كل واحد منهم يحلف عن نفسه إذ لعنه الذي كان يقسم عليه قال عبد الملك في المجموعة والموازية والواجبة ولكل واحد منهم أن يستعين في إيمانه بمن شاء من عصبة إلى أن يكون على كل واحد خمسون يميناً قال ابن المواز وقاله عبد الملك وإن كانوا مفترقين فلا يستعين أحد بغير عصبته وإن كانوا من نخد واحد جاز أن يستعين أحدهم يقوم ثم يستعين بهم الثاني ثم يستعين بهم الثالث إن كان المدعي عليهم ثلاثة ولا يجوز أن يجمع أحدهم في يمين واحدة تبرئة الثلاثة فيقول ما فعله فلان وفلان ولكن تفرد الدين عن كل واحد منهم

ما جاء فيمن تجوز قسامته في العمد من ولاية الدم *

ص * قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه لا يحلف في القسامة في العمد أحد من النساء وإن لم يكن للقتول ولاية إلا النساء فليس للنساء في قتل العمد قسامة ولا عفو * قال مالك في الرجل يقتل عمدا أنه إذا قام عصبة المقتول أو ماله فقالوا نحن نحلف ونسحق دم صاحبنا فذلك لهم * قال مالك فإن أراد النساء أن يعفون عنه فليس ذلك لهن العصبة والمولى أولى بذلك منهم لأنهم هم الذين استحقوا الدم وحلفوا عليه * قال مالك وإن عفت العصبة أو المولى بعد أن يستحقوا الدم وأبى النساء وقلن لا ندع دم صاحبنا فهن أحق وأولى بذلك لأن من أخذ القود أحق ممن تركه من النساء والعصبة إذا ثبت الدم ووجب القتل * ش قوله لا يحلف في قسامة العمد أحد من النساء يريد أنه لا يقسم أه الأولياء من الرجال ومن له تعصيب وأما من لا تعصيب له من الخوالة وغيرهم فلا قسامة لهم وإذا كان للقتيل أم فإن كانت معتقة أو أعقق أبوها أو جدتها أقسم موالها في العمد قاله ابن القاسم في الموازية والمجموعة وإن كانت أمه من العرب فلا قسامة في عمه قال محمد لأن العرب خوالة ولا ولاية للخوالة ومن شهد شاهد عدل بقتله عمدا وقال دمي عند فلان ولم يكن له عصبة وكان له من الأقارب نساء أو خوالة فإنه لا قسامة فيه ويحلف المدعي عليهم القتل

(فصل) وقوله ليس للنساء قسامة على ما تقدم وقوله لا عفو يريد قبل القسامة وأما بعد القسامة إذا أقسم العصبة فقد قال مالك أن عفا النساء وقام بالدم العصبة أو عفا العصبة وقام بالدم النساء فمن أراد القود أولى ممن تركه لأن الدم إذا ثبت فقد أوجب القتل ص * قال مالك لا يقسم في قتل العمد من المدعين الاثنان فصاعداً فترد الإيمان عليهما حتى يحلفا أحدهما حتى يميناً ثم قد استحقا عندنا * ش قوله لا يقسم في قتل العمد من المدعين الاثنان فصاعداً يريد أنه إن لم يوجد من يستحق أن يحلف من الأولياء إلا واحد فإن الإيمان لا تثبت في جنبتي القتل ولكن ترد على القاتل فيحلف وحده إن لم يوجد من يحلف معه والفرق بينه وبينه أن جنبه القتل لا يحلف لاثبات الدم الاثنان وفي جنبه القاتل يحلف لفي الدم واحد أن جنبه القتل إذا تعذرت القسامة فيها لم يهطل الحق لأن رد الإيمان على جنبه القاتل فيه استيفاء حقهم وجنبه القاتل لو لم تقبل إيمانه وحده مع كثرة وجود ذلك لم يكن لمافاته من الحق بدل يرجع إليه لأن الإيمان ترد إلى جنبه القتل بانتقالها إلى جنبه القاتل والله أعلم

ص * قال مالك وإذا ضرب النفر الرجل حتى يموت تحت أيديهم قتلوا به جميعاً فإن هومات بعد ضربهم كانت القسامة وإن كانت القسامة لم تكن إلا على رجل واحد ولم يقتل غيره ولم نعلم قسامة كانت قط إلا على رجل واحد * ش وهذا على ما قال إن النفر إذا ضربوا رجلاً حتى مات تيقن أن موته

كانت القسامة وإن كانت القسامة لم تكن إلا على رجل واحد ولم يقتل غيره ولم نعلم قسامة كانت قط إلا على رجل واحد

من ضربهم قتلاؤه وفي العتية من سماع ابن القاسم فحين ضرب رأس رجل فأقام مغمورا لا يفوق وقامت بينه وبينه بضرب به فقال اذا لم يفوق فلا قسامة وانما القسامة فيمن أفاق أو أطمع أو فزع عينه أو تكلم وما أشبه ذلك ونحوه قال مالك في الموازية وقال ابن حبيب خلا به أهله أو لم يخل لقسامة فيه اذا لم يفوق وقال أشهب اذا مات تحت الضرب أو بقي مغمورا لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم ولم يفوق حتى مات فلا قسامة فيه فان تكلم أو شرب أو فزع عينه وشبه ذلك فلا بد من القسامة في العمى والخطأ قال وكذلك ان قطع نخذه فعاش يومه أو كل وشرب ومات آخر النهار وأما ان شقت حسوته أو كل وشرب وعاش أياما فانه يقتل قتله بغير قسامة اذا أنفدت مقاتله وكذلك لو انقطع نخاع رقبته وقاله ابن القاسم

(فصل) وقوله قتلاؤه جميعا يريد أن الجماعة يقتلون بالواحد

(فصل) وقوله فان مات بغير ضربهم كانت قسامة يريد أن يشهد على الضرب شاهدان فعاش المضروب ثم مات ففيه القسامة لمات من ضربه قاله ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم ووجه ذلك ما قد مناه

(فصل) وقوله واذا كانت القسامة لم تكن الا على رجل واحد هذا قول مالك وأكثر أصحابه وقال أشهب في شأوا أقسموا على واحد أو على اثنين أو على جميعهم ثم لا يقتلون الا واحدا ممن أدخلوه في القسامة كان ذلك لقول الميت دمي عند فلان أو فلان لا شهادة شاهد على القتل أو شاهدين على الضرب ثم عاش أياما وجه قول مالك انه لا يقتل في القسامة الا واحد فلا معنى للقسامة على غيره ووجه قول أشهب أن القتل اذا ادعى قتل جماعة فيجب أن تكون القسامة على قدر ذلك لان الايمان لا تكون الا موافقة للدعوى

﴿ القسامة في قتل الخطأ ﴾

ص ﴿ قال مالك القسامة في قتل الخطأ يقسم الذين يدعون الدم ويستحقونه بقسامتهم يحلفون خمسين يمينا تكون على قسم مواريتهم من الدية فان كان في الايمان كسور اذا قدمت بينهم نظرا الى الذي يكون عليه أكثر تلك الايمان اذا قدمت فيجبر عليه تلك اليمين ﴾ ش وهذا على ما غل ان ولاية الدم الذين يدعون الدم يقسمون في قتل الخطأ مع الشاهد على القتل قال أشهب وكذلك ان قال دمي عند فلان قتلني خطأ وقال عبد الملك ويؤخذ في ذلك بشهادة النساء فيمن علم الناس بموته وقال ابن المواز اختلف قول مالك في القسامة على قول القتل في الخطأ وقال عيسى بن دينار أخبرني من أثق به ان قول مالك في القريم لا يتسم في الخطأ بقول الميت ثم رجع فقال يقسم مع قوله قال القاضي أبو ثمد وجه القول الاول انه يتهم ان يدعى ولده وحرمة الدم أعظم ووجه القول الذي رجع اليه انه معنى بوجوب القسامة في العمى فأوجب في الخطأ كالشاهد العدل (فرع) فاذا قلنا انه يقسم مع قول القتل هل فانه يقسم مع قول المسخوط والرجل والنساء ما لم يكن صبيا أو عبدا أو ذميا

(فصل) وقوله يحلفون خمسين يمينا علق ذلك بالعدد لانها قسامة في دم فاخصت بالخمسين كالعمدولة المعنى يبدأ فيها المدعون وتكون الايمان على الورثة ان كانوا يعطون بالميراث على قدر مواريتهم فان كان في الايمان كسر فالقسامة على أكثرهم خطأ منها قاله مالك في المجموعة قال عبد الملك لا ينظر الى كثرة ما عليه من الايمان وانما ينظر الى أكثر تلك اليمين قال ابن القاسم فان

﴿ القسامة في قتل الخطأ ﴾

* قال يحيى قال مالك

القسامة في قتل الخطأ

يقسم الذين يدعون الدم

ويستحقونه بقسامتهم

يحلفون خمسين يمينا

تكون على قسم مواريتهم

من الدية فان كان في

الايمان كسور اذا قدمت

بينهم نظرا الى الذي يكون

عليه أكثر تلك الايمان

اذا قدمت فيجبر عليه

تلك اليمين

* قال مالك فان لم يكن للمقتول ورثة الا النساء فلهن يحلفن ويأخذن الدية فان لم يكن له وارث الا رجل واحد حلف خمسين يمينا وأخذ الدية وانما يكون ذلك (٦٤) في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العمد

كان على أحدهم نصة لها وعلى الآخر ثلثها وعلى الآخر سدسها جبرت على صاحب النصف وان كان الوارث لا يحيط بالميراث فانه لا يأخذ حصه من الدية حتى يحلف خمسين يمينا (مسئلة) ولا يحمل بعض الورثة عن بعض شيئا من الأيمان في الخطأ كما يصح لها بعض العصبه عن بعض في العمد الا في جبر بعض اليمين فانها تجبر على أكثرهم خطأ منها على ما تقدم قاله ابن القاسم قال ابن المواز لأنه مال ولا يصح لأحد فيه اليمين عن غيره كالديون ص * قال مالك فان لم يكن للمقتول ورثة الا النساء فلهن يحلفن ويأخذن الدية فان لم يكن له وارث الا رجل واحد حلف خمسين يمينا وأخذ الدية وانما يكون ذلك في قتل الخطأ ولا يكون في قتل العمد * ش وهذا على ما قال ان حكم القسامة في قتل الخطأ غير حكمها في قتل العمد لأنها لما اختصت القسامة في الخطأ بالمال كان ذلك للورثة رجلا كانوا أو نساء قل عدد دم أو كثر ولا يحلف في ذلك الا وارث وأما قتل العمد فان مقتضاه القصاص وانما يقوم به العصبه من الرجل فلذلك تعلقت الأيمان بهم دون النساء

* الميراث في القسامة *

ص * قال مالك اذا قبل ولادة الدم الدية فهي مورثة على كتاب الله تعالى يرثها بنات الميت واخوانه ومن يرثه من النساء فان لم يحز النساء ميراثه كان ما بقى من دينته لأولى الناس بميراثه مع النساء * ش وهذا على ما قال ان الولاة اذا قبلوا الدية وتفدرت فهي مورثة على كتاب الله عز وجل وهذا اذا رضى بها الأولياء والقاتل فان رضى الأولياء دون القاتل وقال القاتل انما لكم دمي ولا سبيل لكم الى مالي

(فصل) وقوله فهي مورثة على كتاب الله عز وجل يرثها بنات الميت واخوانه وسائر من يرثه من النساء الام والزوجة والاخوة للام والجدة والاصل في ذلك ما روى عن الضحاك بن أشيم الكلابي أنه قال كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أورش امرأة أشيم الضبابي من دينته زوجها ص * قال مالك اذا قام بعض ورثه المقتول الذي يقتل خطأ يريد أن يأخذ من الدية بقدر حقه منها وأصحابه غيب لم يأخذ ذلك ولم يستحق من الدية شيئا نل ولا كثر دون أن يستكمل القسامة يحلف خمسين يمينا فاذا حلف خمسين يمينا استحق حصته من الدية وذلك ان الدم لا يثبت الا بخمسين يمينا ولا يثبت الدية حتى يثبت الدم فان جاء بعد ذلك من الورثة أحد خلف من الخمسين يمينا بقدر ميراثه منها وأخذ حقه حتى يستكمل الورثة حقوقهم فان جاء أخ لأم فله السدس وعليه من الخمسين يمينا السدس فن حلف استحق حقه من الدية ومن نكل بطل حقه وان كان بعض الورثة غائبا أو صيما لم يبلغ حلف الذين حضر واخمين يمينا فان جاء الغائب بعد ذلك حلف أو يبلغ الصبي الحلم حلف كل منهما ويحلفون على قدر حقوقهم من الدية على قدر موارثهم منها * قال مالك وهذا أحسن ما سمعت * ش وهذا على ما قال ان بعض ورثة القاتل اذا قام وسائرهم غيب فانه لا يأخذ شيئا من الدية حتى يحلف خمسين يمينا لانه لا يستحق شيئا منها الا باستكمال الأيمان فان جاء بعد ذلك بعض من غاب حلف من الأيمان بقدر ما كان يجب عليه منها لو حضر جميعهم أول الامر وأخذ حصته من

* الميراث في القسامة *
* قال يحيى قال مالك اذا قبل ولادة الدم الدية فهي مورثة على كتاب الله يرثها بنات الميت واخوانه ومن يرثه من النساء فان لم يحز النساء ميراثه كان ما بقى من دينته لأولى الناس بميراثه مع النساء * قال مالك اذا قام بعض ورثة المقتول الذي يقتل خطأ يريد أن يأخذ من الدية بقدر حقه منها وأصحابه غيب لم يأخذ ذلك ولم يستحق من الدية شيئا نل ولا كثر دون أن يستكمل القسامة يحلف خمسين يمينا فاذا حلف خمسين يمينا استحق حصته من الدية وذلك ان الدم لا يثبت الا بخمسين يمينا ولا يثبت الدية حتى يثبت الدم فان جاء بعد ذلك من الورثة أحد خلف من الخمسين يمينا بقدر ميراثه منها وأخذ حقه حتى يستكمل الورثة حقوقهم فان جاء أخ لأم فله السدس وعليه من الخمسين يمينا السدس فن حلف استحق من الدية ومن نكل بطل

حقه وان كان بعض الورثة غائبا أو صيما لم يبلغ حلف الذين حضر واخمين يمينا فان جاء الغائب بعد ذلك حلف أو يبلغ الصبي الحلم حلف كل منهما يحلفون على قدر حقوقهم من الدية على قدر موارثهم منها * قال يحيى قال مالك وهذا أحسن ما سمعت

الدية وكذلك لو نكل بعضهم لم يستحق من لم ينكل شيئاً من الدية حتى يستكمل خمسين يمينا
ويأخذ من الدية بقدر حصته منها وحلف جميعهم ويبطل حق من نكل ومن غاب من الورثة أو كان
صغيراً فهو على حقه حتى يكبر الصغير ويحضر الغائب فيحلف بقدر حقه ويأخذه (مسئلة)
فاذا أقسم الورثة ثبتت الدية على عاقلته ان كانت له عاقلة وان لم تكن له عاقلة ففي بيت المال مؤجلة
لان قتل الخطأ مبنى على المواساة والتحمل عن القاتل وانما يقسم في الخطأ على القاتل ان كان واحداً
وعلى جميعهم ان كانوا جماعة وليس لأولياء القتل أن يدعوا على بعضهم لأن الدية تنبعض وتقسط
عليهم بخلاف القصاص فيجب تساوي عاقلة كل رجل منهم فيما يحسب ما يصيبه منها (مسئلة)
وبين الورثة عندى في قسامة الخطأ على البت

(فصل) وقوله فان نكل بمض الورثة يبطل حقه معناه يبطل حقه من القسامة في التوارث والظاهر
من قول محمد يرجع نصيب من نكل الى العاقلة بعد ما يمانهم على العلم فان نكلوا دفعوا ذلك الى من
نكل دون يمين ووجه ذلك عندى اعتبار الحقوق والمال وانما رد اليمين على الورثة لأنهم الغارمون
ولأن المدعى عليه القتل لو أقر لم يقبل اقراره فلذلك تعلقت اليمين بالعاقلة ودونه قال ابن القاسم
وأشهب في المجموعة اذا شهد شاهد على اقرار القاتل خطأ لم يجب به عليه وعلى عاقلته شيء اذا أنكر
الشهادة لأنه كالشاهد على العاقلة فان ثبت على شهادته في ذلك القسامة وعلى العاقلة الدية (مسئلة)
ولو نكل جميع الورثة قال في المجموعة ان نكل جميع ولا القاتل حلف المدعى عليه خمسين يمينا
يريد والله أعلم العاقلة فان نكلوا غرموا ووجه ذلك ان الدعوى تقول الى مال فاعتبرت في النكول
والاستحقاق به والله أعلم وأحكم

﴿ القسامة في العبيد ﴾

ص. قال مالك الأمر عندنا في العبيد انه اذا أصيب العبد عمداً أو خطأ ثم جاء سيده بشاهد حلف
مع شاهده يمينا واحدة ثم كان له قيمة عبده وليس في العبد قسامة في عمد ولا خطأ ولم أسمع أحداً من
أهل العلم قال ذلك قال مالك فان قتل العبد عمداً أو خطأ لم يكن على سيد العبد المقتول قسامة
ولا يمين ولا يستحق سيده ذلك الا بينة عادلة أو بشاهد فيحلف مع شاهده * قال مالك وهذا أحسن
ما سمعت * ش. وهذا على ما قال ان العبد اذا قتل عمداً أو خطأ فجاء سيده بشاهد واحد على ما يدعيه
من قتله فقد قال ابن المواز لو قام شاهد على حرانه قتل عبداً حلف سيده يمينا واحدة وأخذ قيمته من
المدعى عليه ثم يختلف في هذا ابن القاسم وأشهب قال ويجلد مائة ويحبس سنة

(فصل) وقوله وليس في العبد قسامة في عمد ولا خطأ هذا هو المشهور عن مالك لان العبد مال
وقدر وي ابن المواز ان العبد اذا قتل دمي عند فلان فانه يحلف المدعى عليه خمسين يمينا ويرأى قال
أشهب ويضرب مائة ويسجن سنة فان نكل حلف السيد يمينا واحدة واستحق قيمة عبده مع
الضرب والسجن قال ابن القاسم يحلف المدعى عليه يمينا واحدة ولا قيمة عليه ولا ضرب ولا سجن فان
نكل غرم القيمة وضرب وسجن وقال ابن الماجشون انما السجن استبراء وكشف عن أمره
ويضرب أدباً ولا يضرب مائة ويسجن سنة الا من تلك سفك دمه بقسامة أو غيرها ووجه قول أشهب
يحلف خمسين يمينا لانه مستحلف في دم مسلم محرم عليه سفكه ولا يبرأ من ذلك الا بخمسين يمينا كقتل
الحر خطأ ووجه قول ابن القاسم انه مال فلم يجب عليه الا يمين واحدة تبرى من الدعوى كالدبون
وانما يضرب مائة ويسجن عام رداعن الدماء والله أعلم

﴿ القسامة في العبيد ﴾

* قال يحيى قال مالك
الأمر عندنا في العبيد أنه
إذا أصيب العبد عمداً أو
خطأ ثم جاء سيده بشاهد
حلف مع شاهده يمينا
واحدة ثم كان له قيمة
عبده وليس في العبيد
قسامة في عمد ولا خطأ ولم
أسمع أحداً من أهل العلم
قال ذلك * قال مالك فان
قتل العبد عبداً عمداً أو
خطأ لم يكن على سيد العبد
المقتول قسامة ولا يمين ولا
يستحق سيده ذلك الا
بينة عادلة أو بشاهد
فيحلف مع شاهده * قال
يحيى قال مالك وهذا
أحسن ما سمعت

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
(كتاب العقول)

ص ﴿ مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول ان في النفس مائة من الابل وفي الأنف اذا أوعب جدعا مائة من الابل وفي المأومة ثلث الدية وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الابل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس ﴾ ش روى ابن القاسم وابن وهب عن مالك الأمر عندنا في الجراح على ما في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم حين بعثه الى نجران وقوله في النفس مائة من الابل معناه أنه يجيب على قاتل النفس من الدية مائة من الابل يريد والله أعلم على أهل الابل وذلك ان الدية على ثلاثة أنواع ابل وذهب وورق فهي على أهل الابل مائة من الابل وهي تجب بثلاثة أسباب قتل الخطأ ولا خلاف في وجوب الدية به وقتل العمد وقتل شبه العمد وسيأتي ذكر الخلاف فيه ما شاء الله تعالى .

(فصل) وقوله في الأنف اذا أوعب جدعا مائة من الابل يريد اذا استوعب قطعه وقد ذكر الشيخ أبو اسحق قطع الأنف قال وفي الأنف ما جاء في الخبر اذا أوعب جدعا وكذلك اذا قطع مارنه فجعل استيعاب الجذع قطع جميع الأنف وجعل في قطع مارن الأنف مثل ذلك ويحمل أن يكون معنى قوله وفي الأنف اذا أوعب جدعا أي اذا استوعب منه بالقطع ما يسهى جدعا ومن ذلك وعبت الكلام اذا استوفيت معناه قال القاضي أبو محمد اذا قطع مارنه ففيه الدية لما روى في الحديث وفي الأنف اذا أوعب جدعا الدية فجعل قطع الأنف استيعابا للجذع وانما أراد بذلك ان قطع المارن وهو ما فوق العظم الذي هو أصل الأنف قال أشهب هو المارن وهو الأرنبة وهو الروبة تبلغه الى أن يكون جدعا كاملا وما قطع منه بعد ذلك بان يستأصل العظم أو بعضه فزاد على الجذع الكامل ولأشهب في المجموعة روى ابن شهاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الأنف بقطع مارنه فيه الدية كاملة ولعله ذهب الى تأويل حديث عمرو بن حزم والله أعلم وفي الموازية روى ابن القاسم وأشهب عن مالك انه قال للذي فيه من الأنف أن يقطع المارن دون العظم ولو استؤصل من العظم فان فيه دية وفي النوادر من رواية ابن نافع عن مالك للادية في الأنف وان ذهب شعبة حتى يستأصل من أصله قال الشيخ أبو محمد لا تستكمل فيه الدية الا بهذا وهذا وفي كتاب الأبهري ان أذهب شعبة والأنف قائم ففيه الدية ووجه الرواية الأولى وهي المشهورة ان المارن عظم فيه منفعة كاملة وجمال ظاهر فوجب الدية لجذعه أصل ذلك البصر ووجه الرواية الثانية التعلق بقوله صلى الله عليه وسلم وفي الأنف اذا أوعب جدعا الدية وقد بينا تأويله على الرواية الأولى والله أعلم (مسألة) ولو ضرب به فاطار أنفه ثم بلغت الضربة الى دماغه ففيه الدية للأنف وثلث الدية للمأومة وكذلك لو وصل الثقب الى عظم الوجه الذي تحت الأنف فبلغه فيه دية منقلة ولو أوقعه اكانت فيه موضحة قاله أشهب في الموازية قال ابن القاسم وانما معنى قول مالك في الأنف الدية وان استؤصل العظم ما كان من جرح في الأنف نفسه لم يصل الى ماتحته (مسألة) وهذا اذا بقي الشحم فلما اذا ذهب الشحم مع الجذع فقد قال ابن القاسم فيه دية واحدة قال الشيخ أبو القاسم والقياس عندى أن يكون

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
(كتاب العقول)

• حدثني يحيى عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ان في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم في العقول ان في النفس مائة من الابل وفي الأنف اذا أوعب جدعا مائة من الابل وفي المأومة ثلث الدية وفي الجائفة مثلها وفي العين خمسون وفي اليد خمسون وفي الرجل خمسون وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الابل وفي السن خمس وفي الموضحة خمس

فيه دية ووجه ذلك ان الجذع تجب به الدية لما فيه من اذهاب الانف الذي فيه الجمال الظاهر والشم تجب به دية لانه من الخواص وليس مما يجب بقطعه الدية من الانف فتتداخل الديتان كما لو اذهب بصره بقطع يديه لوجب فيهما الديتان فاذا قطع بعض الانف ففيه من الدية بحسبه قال مالك في المجموعة والموازاة انما يقاس من المارن كالخشفة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في المأومة ثلث الدية قال الشيخ أبو القاسم المأومة جرح يخرق الى الدماغ قال مالك يصل الى الدماغ ولو بمدخل ابرة قال والجائفة جرح يصل الى الجوف قال القاضي أبو محمد ولا خلاف في ان في كل واحدة منهما ثلث الدية ومعنى ذلك انها جرحان يجب فيهما ثلث الدية على كل حال وان كانت خطأ ورثت على غير شين وكذلك الموضحة والمنقلة لانها متالف مخوفة والسلامة في الجائفة والمأومة نادرة ولذلك لم يكن فيها قصاص وان كانت عمدا فلما كانت هذه حالها ثبتت دينها على كل حال وان كانت خطأ ورثت على غير شين لحقن السماء (فرع) وهذا اذا كانت الجائفة غير نافذة فان كانت نافذة في الموازية من رواية ابن القاسم وأشهب وغيرهما عن مالك فيها ثلث الدية دية جائعتين قال ابن القاسم في المجموعة وهو أحب فولى مالك الى قال أشهب عن مالك وذلك في العمد والخطأ أحب فولى مالك الى قال وان كان قدر روى عنه غير هذا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وفي العين خسون وفي الرجل خسون وفي اليد خسون معناه والله أعلم في العين من العينين وأما العين المفردة فقد اختلف فيها العلماء وسيأتى ذكرها بعد هذا ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يدين نصف الدية لان الدية مائة وتجب في العينين واليدين والرجلين اذا بقي جميع الدية ففي احدها نصف الدية ولانعلم في ذلك خلافا والله أعلم (مسألة) وسواء تغطت الأصابع من اليد دون الكف أو قطعت من الكف أو المعصم أو المرفق أو المنكب فدينها سواء خمسمائة دينار قاله مالك في الموازية قال أشهب وكذلك اذا شات وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك في الموازية في الرجل يقطعها من الورك أو يقطع الأصابع من أصلها يجعلها سواء قال عنه أشهب كما يستكمل دية الذكركر لقطع الخشفة فتكون دية كدية من قطعه من أصله (مسألة) وان قطع كفهم وليس فيها الأصابع واحدة فله دية الأصبع قاله ابن القاسم وأشهب وسحنون وان كان فيها أصبعان فله دية الأصبعين وعلى من يوجب له شيء للكف قال ابن القاسم مع الأصبع الواحدة أحب الى أن تكون له في بقية الكف حكومة وقال أشهب وسحنون لا شيء له في بقية الكف في المسئلتين وقاله ابن القاسم في الأصبعين وقال المغيرة ان كان الأصبعان أخذ لهما عقلا أو قودا فله عقل ثلاثة أصابع دون حكومة وقال عبد الملك الحكومة مع العقل الآن يكون فيها أربع أصابع فلا حكومة له لانه يقادله من كف لها أربع أصابع ولا يقادله من كف لها ثلاثة أصابع وقد روى عن ابن شهاب انه قال في الكف الناقصة أصبعاً أو أصبعين فهادية كاملة والدليل على ما نقوله ان المقصود من الكف الأصابع وبها العمل وتعمام الجمال فكان الاعتبار بها (فرع) فاذا قطع يدها أربع أصابع فقد روى أشهب عن مالك لهادية أربع أصابع وأما لو نقصت أكلة كان أخذ لها عقلا فقد قال ابن القاسم وأشهب يحاسب بها وان لم يأخذ لها عقلا وانما تلفت بمرض وشبهه فلا يحاسب بها قال ابن المواز وبأكلة الإبهام في هذا كغيرها يحاسب بها قال أشهب وأما الأثملتان من سائر الأصابع فيحاسب بهما في الخطأ

﴿ العمل في البدية ﴾

ص * مالک انه بلغه ان عمر بن الخطاب قوم البدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر ألف درهم * قال مالک فأهل الذهب أهل الشام وأهل مصر وأهل الورق أهل العراق * ش قوله ان عمر بن الخطاب قوم البدية على أهل القرى فجعلها على أهل الذهب ألف دينار الحديث ظاهر اللفظ انه قوم البدية وليس ثم شيء يشار اليه بالتقويم من البدية الادبية الا بل في المدنية عن ابن كنانة وابن القاسم وقاله مالک في الموازية ان عمر بن الخطاب قومها فكانت قيمتها من الذهب ألف دينار ومن الورق اثني عشر ألف درهم فاستقرت على ذلك البدية لا تغير بتغير أسواق الابل وهذا قال أبو حنيفة في استقرار القيمة وخالفنا في القدر وقال الشافعي ان الابل تقوم على أهل الذهب والورق فتكون قيمتها البدية والدليل على ما نقوله أن الذهب والورق أصل في البدية كالابل ان عمر بن الخطاب قوم ذلك بحضرة المهاجرين والأنصار ولا يصح أن يربده بدية واحدة لانه كان يقول قوم بدية رجل على أهل الذهب فكانت ألف دينار وقوم بدية على أهل الورق فكانت اثني عشر ألف درهم ووجه آخر انه قال قوم البدية فأني بلفظ يستغرق جنس القرى وذلك لا يتأتى أن يكون تأثير الحكم بذلك في جميع القرى فثبت انه انما أراد الحكم بذلك على القرى في الجملة لما يقع في جميعها في المستقبل وقدر ذلك لنص علمه فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقدر وى ذلك وان كان من طريق لا يثبت عندنا أول ونظر أداه الى ذلك ووافقه عليه جماعة الصحابة فثبت انه اجاع ودليلنا من جهة المعنى أنه معنى للابل وللعين فيه مدخل فوجب أن يكون كل شيء من ذلك أصلا بنفسه كالزكاة (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان على أهل الورق اثني عشر ألف درهم خلافا لأبي حنيفة في قوله عشرة آلاف درهم والدليل على ما نقوله حديث عمر بن الخطاب وعليه يعتمد في ان الذهب والورق أصول في البدية وقد قرر ان ذلك من الورق اثنا عشر ألف درهم كما قرر ان قدر ذلك من الذهب ألف دينار واذا ثبت أحد هاتين الآخر ودليلنا من جهة المعنى ان الذهب مقدر في القطع في السرقة ربع دينار بثلاثة دراهم فان نازعنا في ذلك المخالف دللنا عليه بالآثار التي نوردناها في القطع في السرقة وان سلمها قسنا عليه انه حكم طريقة الجنانية فوجب أن يكون الدينار فيه مقدر باثني عشر ألف درهم كالقطع في السرقة

(فصل) وقوله وقوم البدية على أهل القرى خص بذلك أهل القرى لان أهل العمود هم أهل الابل * قال مالک أهل البادية والعمود هم أهل الابل وهذا مما لا خلاف فيه فأما أهل مكة فقد قال أشهب في الموازية أهل الحجاز أهل ابل وأهل مكة منهم وأهل المدينة أهل ذهب وروى عنه أصبغ في العتبية أهل مكة أهل ذهب (مسئلة) وأما أهل الذهب في الموازية عن مالک أهل الشام وأهل مصر أهل الذهب وقال ابن حبيب وكذلك مكة والمدينة وقال أصبغ في العتبية هم اليوم أهل ذهب وقال الشيخ أبو القاسم وأهل المغرب أهل ذهب قال ابن حبيب أهل الأندلس أهل ورق فيجوز أن يجمع بينهما وبين قول ابن القاسم فيكون أهل المغرب أهل ذهب الا الأندلس ويحتمل أن يكون ذلك خلافا من قولهما (مسئلة) وأما أهل الورق فقد قال مالک أهل العراق قال الشيخ أبو القاسم وأهل فارس وخراسان * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي انه يجب أن ينظر الى غالب أموال الناس في البلاد فأى بلد غلب على أموال أهلها الذهب فهم أهل ذهب وأى بلد غلب

﴿ العمل في البدية ﴾
* حدثني يحيى عن مالک
انه بلغه أن عمر بن الخطاب
قوم البدية على أهل القرى
فجعلها على أهل الذهب
ألف دينار وعلى أهل
الورق اثني عشر ألف
درهم * قال مالک فأهل
الذهب أهل الشام وأهل
مصر وأهل الورق أهل
العراق

على أموالهم الورق فهم أهل ورق وربما انتقلت الأموال فيجب أن تنتقل الأحكام وقد أشار إلى ذلك في قوله في مكة والمدينة اليوم أهل ذهب (مسئلة) ولا يدخل فيها غير هذه الأصناف الثلاثة قال مالك في الموازية لا يؤخذ فيها بقر ولا غنم ولا حلل ولا تكون إلا من ثلاثة أشياء إبل أو ذهب أو ورق وذلك خلاف لأبي يوسف ومحمد بن الحسن في قولهم ما يؤخذ من أهل البقر مما تبقرة ومن أهل الغنم ألف شاة ومن أهل الحلل مائة حلة يمانية والدليل على ما نقوله أن عمر قوم الإبل على أهل القرى بالذهب والورق ووافق على ذلك من عاصره من الصحابة وذلك يقتضي قصر الدية على أثر ذلك لوجهين أحدهما أن التقويم إنما يكون بالذهب والورق والثاني أن الحكم بذلك كان عاماً في جميع القرى فلم يبق من القرى موضع يحكم على أهله بالحلل ومن جهة المعنى أن الحلل نوع من العروض فاشبه العقار ووجه آخر أن الذهب والورق يخف حله وتتساوى قيمته والإبل لا مشقة في نقلها وسائر المواشي تختلف قيمتها ويشق نقلها وإنما ألزم أهل كل بلد أفضل أموالهم ص * مالك أنه سمع أن الدية تقطع في ثلاث سنين أو أربع سنين * قال مالك والثلاث أحب ما سمعت إلى في ذلك * ش قوله أنه سمع أن الدية تقطع بقتضى أمرين أحدهما التأجيل والثاني التجميع على آجال بعضها بعد بعض فآخبر أنه سمع أن ذلك في ثلاث سنين أو أربع سنين ويحتمل ذلك معاني أحدها التخيير والثاني الشك والثالث أن يكون سمع القولين كل قول من قائل من أهل العلم يراه ويفتي به دون القول الآخر واختار مالك رحمه الله ثلاث سنين والأصل في ذلك ما روى أن عمر بن الخطاب ونيلارضى الله عنهما قضيا بالدية في ثلاث سنين ولم يخالفهما أحد من جهة المعنى أن العاقلة تتحملها على وجه المواساة فيجب أن يخفف عنها وكانت في الأصل من الإبل وقد تكون وقت الوجوب حوامل فلا يجوز أن يكفوا إذا حوامل وفي الثانية لو ابن فوجب أن يؤجلوا ثلاث سنين فيجمع لهم ما تسترى به السن الواجبة قاله القاضي أبو محمد في معونه (مسئلة) وهذا حكم الدية الكاملة وأما أبعاضها فقد قال الماضي أبو محمد عن مالك في ذلك روايتان أحدهما الحلول والثانية التأجيل فوجه رواية الحلول أنه بعض دية فكان على الحلول أصل ذلك مادون الثلث ووجه روايته التأجيل أنها دية تتحملها العاقلة كالدية الكاملة (فرع) فإذا قلنا بالتأجيل فإن ثلثها في سنة وثلثها في سنتين فأما نصفها فقال الشيخ أبو القاسم في النصف والثلث أربعة وأربعين أحدهما أنها في سنتين قال ابن المواز وقوله عمر بن الخطاب والثانية أنها ترد إلى الاجتهاد وقال القاضي أبو محمد أحدي الروايتين أن النصف في سنتين وكذلك الثلثان والثلث في سنة والرواية الثانية أن ذلك يصرف إلى الاجتهاد وقال ابن المواز وبالرواية الأولى أخذ أصحاب مالك الأشهب فقال في النصف يؤخذ الثلث إذا مضت السنة والسدس الباقي إذا مضت السنة الثانية فوجه الرواية الأولى أن الدية مبنية في تجميعها على أعوام كاملة ولذلك لم ينجم على المشهور ولأن المعاني التي نجمت من أجلها من تلاحق الأسنان أو تكامل النماء إنما يحصل بالأعوام فلذلك بلغ النصف إلى السنتين ليكمل المقصود في العام الثاني من السدس الزائد على الثلث والله أعلم وأحكم وعلى هذا يجب أن يكون ثلاثة أربع الدية في ثلاثة أعوام وقد قاله ابن المواز وقاله ابن القاسم في المدونة إلا أنه قال في خمسة أسداسها يجتهد الإمام في السدس الباقي وقال ابن المواز إذا جاوزت الثلثين بأمرين فهي كالكملة فإن جاوزته بالشئ اليسير فذلك كالأشئ (فرع) وإذا قلنا أن ما زاد على الثلثين يقطع في ثلاثة أعوام فكيف يكون ذلك قال أشهب في المجموعة إذا زادت على الثلثين بماله بال لقطع في ثلاث سنين في كل سنة ثلثه

* وحدثني يحيى عن مالك
أنه سمع أن الدية تقطع في
ثلاث سنين أو أربع سنين
* قال مالك والثلاث أحب
ما سمعت إلى في ذلك

وان لم يكن له بال قطع في سنتين واستحسن أن تكون الزيادة في آخر السنتين قال وان كانت ثلثا و زيادة
يسيرة فهي في سنة وان كانت الزيادة على الثلث لها بال في السنة الثانية قال ذلك كله ابن سحنون عن
أبيه واذا زمت الدية عواقل عشرة قال لزم كل قبيل عشرة في ثلاث سنين وكذلك لو كان المقتول
كتايا أو مجوسيا تحملت قبيلة كل رجل منهم عشرة الدية في ثلاث سنين وقال أشهب سواء كانت
الدية ابلا أو غيرها (مسئلة) واذا تحملت الدية في ثلاث سنين فلا يتعجل منهم شيء فاذا تمت سنة أخذ
ثلثها قاله في الموازية ورواه ابن حبيب عن أصبغ ص **قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا انه**
لا يقبل من أهل القرى في الدية الا بل ولا من أهل العمود الذهب ولا الورق ولا من أهل الذهب
الورق ولا من أهل الورق الذهب **ش** وهذا على ما قال انه انما يؤخذ من أهل كل بلد في الدية
ما ثبت في حقهم واختص بهم من أفضل الاموال وما يكون تعاملهم به ويكثر وجودهم له فلا يؤخذ من
أهل القرى الا بل لانها ليست معظم أموالهم ولا ياتصرون به بينهم وهذا يدل على ان أهل مكة عنده
ليسوا من أهل الا بل ولذلك قال ولا من أهل العمود الذهب والورق فقصر الا بل عليهم كما قصر
الذهب والورق على أهل القرى ومنع أن يكون شيء من ذلك على التخيير لجان أو مجنى عليه وانما هو
أمر لازم على هذا الوجه الا أن يقع الاتفاق من الفريقين على شيء فيكون تعاوضا مستقبلا
(فصل) وقوله ولا يؤخذ الذهب من أهل الورق ولا الورق من أهل الذهب يريدان لزوم
التعيين في الذهب والورق وان كان جنسا واحدا في الزكاة وفي الدين أو غير ذلك من الاحكام الا انه
قد تعين كل نوع من ذلك لقوم على حسب ما تعينت الا بل لأهل العمود والله أعلم وأحكم

ما جاء في دية العمد اذا قبلت وجناية المجنون

ص **قال مالك ان ابن شهاب كان يقول في دية العمد اذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض وخمس**
وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة **ش** قوله في دية العمد
اذا قبلت خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة
وخمس وعشرون جذعة يريد انها أربع باع فتعلق التغليظ للعمد بالزيادة في السن دون العدد قال محمد
ابن عيسى الأعشى في المزنية بنت مخاض وهي التي تتبع أمها وقد حملت أمها وبنت اللبون وهي التي
تتبع أمها أيضا وهي ترضع والحقة هي التي تسحق الحمل ألا ترى انه يقال حقة طرقة والحمل التي بلغت
ان تضرب وأما الجذعة من الا بل فهي ما كان من فوق أربعة وعشرين شهرا (مسئلة) المشهور
من قول مالك ان دية العمد أربع باع على ما تقدم من قول ابن شهاب وقال الشافعي دية العمد اثلاثا
كدية التغليظ والدليل على ما نقوله ان كل نوع من القتل معتبر بنفسه فلم يجب في دية الحوامل
كالخطأ اذا ثبت ذلك فاقلنا هو المشهور عن مالك وقال ابن نافع في المجموعة انما ذلك اذا قبلت في
العمدية مبهمة وأما ان اصطلاحوا على شيء بعينه فهو ماض ومن الموازية ان اصطلاحوا على شيء فهو
ذلك وان وقع الصلح على دية مبهمة أو عفا بعض الاولياء فرجع الامر الى الدية فهي مثل دية الخطأ
وجه قول ابن نافع ان العمدية تقتضي التغليظ بمجرد دية فإذا أبهت الدية حملت على ذلك وجه رواية ابن
الموازن الدية على الاطلاق انما هي دية الخطأ فاذا أطلق لفظ الدية اقتضاها (مسئلة) اذا ثبت ذلك
فان دية العمد لا تحملها العاقلة وهي في مال الجاني وهل تكون حالة أو منجمة في المجموعة والموازية
عن مالك هي حالة غير منجمة وفي الموازية انها منجمة في ثلاث سنين وجه القول الاول انها دية لا تحملها

قال مالك الأمر المجتمع عليه
عندنا انه لا يقبل من أهل
القرى في الدية الا بل ولا
من أهل العمود الذهب
ولا للورق ولا من أهل
الذهب الورق ولا من
أهل الورق الذهب
ما جاء في دية العمد اذا
قبلت وجناية المجنون
حدثني يحيى عن مالك
ان ابن شهاب كان يقول
في دية العمد اذا قبلت
خمس وعشرون بنت
مخاض وخمس وعشرون
بنت لبون وخمس
وعشرون حقة وخمس
وعشرون جذعة

العاقلة فكانت حالة أصل ذلك مادون الثلث من ارش الجراحات ووجه الرواية الثانية انها دية كاملة فكانت منجمة على ثلاثة أعوام كالتى تحملها العاقلة ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن أبي سفيان انه أبى مجنون قتل رجلا فكتب اليه معاوية أن اعقله ولا تقدمه فانه ليس على مجنون قود **ع** ش قوله ان مروان كتب الى معاوية يسأله على ما يلزم الامراء والحكام من الرجوع فيما أشكل عليهم الى قول الائمة لاسيما من كان منهم صاحب النبي صلى الله عليه وسلم وصاحب الخلفاء الراشدين بعده وعلم أحكامهم وشهد له مثل عبد الله بن عباس انه فقيه وانما كتب اليه مروان يسأله عن مجنون قتل فأجابه عن كتابه بان حكم المجنون القاتل ان يعقل ولا يقاد منه ووجه ذلك ان فعله من غير قصد أشبه قتل الخطأ وقتل الخطأ يحتص بالعقل دون القصاص وهكذا ما بلغ ثلث الدية فحين عقل جراحه فأما ما قصر عن ثلث الدية أو أتلف من مال ففي ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال اتبع به في ذمته قاله أشهب وهذا في المجنون الذى لا يعقل ولا يفتق وقد قال ابن القاسم اذ رجع من أدب المعتوه أن يكف لثلاثين حذو عادة فليؤدب ويجب أن يكون هذا في مجنون يعقل فأما مجنون لا يعقل فقد قال ابن القاسم في المجنون والمعتوه لو وقف على انسان فخرق ثيابه أو كسر له سنفا لا غرم عليه يريد والله أعلم اذا كان لا قصده (مسئلة) وأما الكبير المولى عليه فيقاد منه في العمد في النفس والجراح وخطؤه على العاقلة لأن قصده يصح وانما سعيه يميز في ماله وحفظه (مسئلة) وأما السكران فيقاد منه وان قصده يصح وهو مكلف ولو بلغ الى أن يكون مغمى عليه لا يصح منه قصد ولا يسمع ولا يرى * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه فنسدى لا يلزمه شئ وهو كالعجماء وأما النائم فما أصاب في نومه من جرح يبلغ الثلث فعلى عاقلة قاله ابن القاسم وأشهب زاد أشهب وما كان دون الثلث ففي ماله كالمجنون والصبي ص **ع** مالك في الكبير والصغير اذا قتلا رجلا جميعا عمدا ان على الكبير ان يقتل وعلى الصغير نصف الدية * قال مالك وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عمدا يقتل العبد ويكون على الحر نصف قيمته **ع** ش وهذا على ما قال وذلك ان الكبير والصغير اذا قتلا رجلا جميعا فلا يخلو أن يقتلاه خطأ أو عمدا أو يقتله أحدهما خطأ والآخر عمدا فان قتلاه خطأ فلا خلاف ان على عاقلة كل واحد منهما الدية وان قتلاه عمدا فقد قال مالك يقتل الكبير وعلى الصغير نصف الدية وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقتل الكبير والدليل على ما نقوله ان القتل كله عمدا وانما يسقط القتل عن الصغير لصغره وعدم تكليفه كما لو قتله أبوه وأجنبي عمدا حرماه فانه يعقل الاجنبى وعلى الاب نصف الدية لان القتل كله عمد لكن القصاص صرف عن الاب لمعنى فيه لالصفة القتل (مسئلة) فان كان قتل أحدهما خطأ وقتل الآخر عمدا فان كان الخطأ من الكبير فعلى كل واحد منهما نصف الدية وان كان الخطأ من الصغير والعمد من الكبير فقد قال ابن القاسم عليهم الدية ولا يقتل الكبير قال في الموازنة فلا يدرى من أيهما مات وقال أشهب يقتل الكبير واختاره ابن المواز قال لان عمدا الصبي كخطأ وخجة ابن القاسم انه لا يدرى من أيهما مات غير صحيح لأنه اذا اعتمد الصبي لا يدرى أيضا من أيهما مات وهو يرى عمده كخطأ وما قاله ابن المواز لا يلزم ابن القاسم لا يدرى من أيهما مات لا يدرى بهل مات من ضرب عمد أو ضرب خطأ فهذا الذى يمنع القصاص من المتعمد كما لو كانا كبيرين أما ان كان الكبير والصغير عامدين فقد علم انه مات من ضرب عمد وانما يسقط القصاص عن الصغير لمعنى فيه لالمعنى في الضرب كما لو كانا كبيرين قتلاه عمد افغنى عن أحدهما المسقط بذلك القصاص عن الآخر أو قتل حر وعبد عبدا عمدا فان

وحدثني عن مالك عن يحيى
ابن سعيد أن مروان بن
الحكم كتب الى معاوية
ابن أبي سفيان أنه أبى
بمجنون قتل رجلا فكتب
اليه معاوية أن اعقله ولا
تقدمه فانه ليس على
مجنون قود * قال مالك
في الكبير والصغير اذا
قتلا رجلا جميعا عمدا أن
على الكبير أن يقتل وعلى
الصغير نصف الدية * قال
مالك وكذلك الحر والعبد
يقتلان العبد يقتل
العبد ويكون على الحر
نصف قيمته

سقوط القصاص عن الحر لا يسقطه عن العبد لان ما أسقطه عن صاحبه لم يكن لمعنى فى الفعل وانما كان لمعنى فى الفاعل ولو قتله أحدهما عمدا أو الآخر خطأ لسقط القصاص عنهما لانه انما سقط القصاص عن أحدهما لمعنى فى الفعل ولا يدري هل مات من ذلك الفعل الذى يمنع القصاص من أحدهما أو من فعل الآخر الذى لا يمنع القصاص (مسألة) ولو قتل رجلان رجلان أحدهما خطأ والآخر عمدا فقد قال ابن الماجشون فى الواخعة والمجموعة على العائد القتل وعلى المخطئ نصف الدية قال ابن حبيب واضطرب فيها قول ابن القاسم فقال مرة يجبر الأولياء أن يقسموا على من شأوا منها مات القتل قصصاً وحدهما واستحسن هذا أصبغ ثم قال مرة يقسمون ان من ضرهما مات ثم يكون نصف الدية فى مال العائد ونصفها على عاقلة المخطئ وان كان مات القتل قصصاً وثبتت فى ذلك بينة قال ولا يقتل المتعمد اذا شاركه المخطئ والذى حكاه القاضي أبو محمد انه متى اشترك فى القتل من يجب عليه الفودوم من لا فود عليه كالعائد والمخطئ والبالغ والصغير والعاقل والمجنون قتل من يلزمه القود وكان على الآخر بقسطه من الدية فسوى بين مشاركة المخطئ ومشاركة الصغير فى القصاص بمن شاركه وقال أبو حنيفة والشافعى لا فود على من يشرك أحدا منهم والدليل على ما نقوله قوله تعالى كتب عليكم القصاص فى القتل الحر بالحر والعبد بالعبد وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فمن قتل له قتل فهو بخير النظرين ان شأوا قتلوا ودليلنا من جهة المعنى أن الاشتراك فى القتل لا يغير جنسه كاشتراك الحر والعبد فى قتل العمد

(فصل) وقوله وعلى الصغير نصف الدية يحتمل أن يريد به انه فى ماله ويحتمل أن يريد به على عاقلة وقد اختلف فى ذلك قول مالك فقال فى الموازنة والمجموعة نصف الدية على عاقلة الصبي لان عمده كالمخطئ وقاله ابن الماجشون وهو المشهور من مذهب أصحابنا وقول ابن المواز عن مالك ان ما وقع من الدية على الحر أقل من ثلث دية فانه فى ماله بل يكون على ما وقع على الصغير فى ماله وان لم يقتله معه الا كبير واحد وانما يكون ما يقع عليه وان كان أحد عشر على عاقلة اذا كان القتل كله خطأ وهذا قال الشافعى وجه قول مالك انه على العاقلة لانه قتل لا يثبت به القصاص مع ثبوته بالينة فكانت الدية على العاقلة كالمخطئ ووجه قول ابن المواز أنه عمده فلم تجب به دية على العاقلة كعمد الكبير (فرع) فاذا قلنا ان الدية على العاقلة فى مسئلتنا فان كان القاتلون عشرة وأكثر من ذلك فان عشر الدية على عاقلة الصغير قاله ابن الماجشون وغيره من أصحابنا لان الاعتبار بأصل الدية وهى دية كاملة وذلك الجزء وان قل مؤجل فى ثلاثة أعوام رواه ابن المواز ووجه ذلك ما قدمناه من الاعتبار بأصل الدية وهى دية كاملة فوجب أن ينجم فى ثلاثة أعوام لان على كل عاقلة جزءاً من دية كاملة كما ينجم ما يلزم كل انسان من العاقلة على ثلاثة أعوام وان كان ذلك أقل من الدية وربما كان الذى يصيبه من ذلك أقل مما يصيب عاقلة أخرى من ثلث دية ولكن سنة الديات ما تقدم من الاعتبار بأصولها وعلى حسب ذلك يكون ترجيحها وتحمل العاقلة لها

(فصل) وقوله وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عمدا فانه يقتل العبد وعلى الحر نصف قية العبد المقتول وهذا على ما قاله وذلك ان من مذهب مالك رحمه الله أن الحر لا يقتل بالعبد ويقتل العبد بالحر وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة يقتل بعبد غيره والدليل على ما نقوله ان هذا أحد نوى القصاص فلم يجز بين الحر والعبد كالمقصاص فى الأطراف (مسألة) فاذا ثبت أن الحر لا يقتل بالعبد ويقتل عسداً حر وعبد فانه لا يقتل الحر ويقتل العبد لان القتل كله قتل عمداً فسقط من القصاص عن

الحر لنقص المقتول بالرق عن مساواة الحر لا يسقط ذلك عن العبد القاتل لانه مساو له في الحرمة لان المسقط في القصاص انما هو لعني في القاتل لا لعني في القاتل قال الله عز وجل الحر بالحر والعبد بالعبد (مسألة) ولو قتل حرا عبد وحرفاهما يقتلان به لان الحر مساو للمقتول والعبد أدون رتبة من الحر فيقتل بالحر ولا يقتل الحر به على ما تقدم

﴿ ما جاء في دية الخطأ في القتل ﴾

ص ﴿ يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار أن رجلا من بني سعد ابن ليث أجرى فرسا على أصبع رجل من جهينة فزنا منها فأتى فقال عمر بن الخطاب للذي ادعى عليه أنه يحلفون بالله خمسين يمينا مامات منها فأبوا وتخرجوا وقال للآخرين أن يحلفون أنتم فأبوا فقضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين ﴿ قال مالك وليس العمل على هذا ﴾ ش قوله أن رجلا سعديا وطئ بفارسه على أصبع رجل من جهينة فزنا منها بريد نازمها الدم وزادت فأتى الجهنى فأمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه السعديين أن يحلفوا مامات منها على ما تقدم من القسامة إلا أن عمر رأى أن يبدأ المدعى عليهم بالإيمان ومنه مذهب مالك وغيره من العلماء أن يبدأ المدعون على ما تقدم في كتاب القسامة لان ذلك مقتضى الحديث المرفوع وظاهره ولذلك قال مالك ليس العمل على هذا يريدان الذي يرى هو ويفتى به أن يبدأ المدعون لان جنبهم أظهر على ما تقدم (فصل) ولما أبى المدعى عليهم والمدعون من الإيمان وتخرجوا قضى عمر بن الخطاب رضى الله عنه بشطر الدية على السعديين يريد أنه أصلح بينهم على هذا فساه قضاء بما يوجد من جهته والافاء قضاء يجب أن يكون من ردت عليه اليمين فنسكل قضى عليه وفي مسئلتنا انه اذا ردت الإيمان على المدعى عليهم فنسكلوا فمن مالك روايتان احدهما انهم يحبسون حتى يحلفوا فان طال حبسهم خلوا والرواية الثانية أن الدية تلزمهم بالنكول وأبو حنيفة الذي يقول يبدأ المدعى عليهم بالإيمان ولا يرى رد اليمين ويحتمل أن يكون قول مالك رحمه الله وليس العمل على هذا يريد ما تقدم من تبذره المدعى عليهم والقضاء بينهم بنصف الدية ان حل قوله فقضى عمر على السعديين بنصف الدية على أن ذلك حكم قضى به بينهم من غير أن يعتبر في ذلك برضاهم والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك أن ابن شهاب وسليمان ابن يسار وربيعة بن عبد الرحمن كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة ﴾ ش قوله أن ابن شهاب وسليمان بن يسار وربيعة كانوا يقولون دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون ذكر وعشرون حقة وعشرون جذعة وهو مذهب مالك والشافعي وبه قال الليث وعبد العزيز بن أبي سلمة وذهب أبو حنيفة الى أن دية الخطأ عشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة والدليل على ما نقوله انه من لا مدخل له في الزكاة فلم يكن له مدخل في دية الخطأ كالفصلان (مسألة) اذا ثبت ذلك فان دية الجراح خطأ على هذا الخمسة أيضا قاله مالك في المجموعة فان كان جراحه أقل من خمس من الأبل كالأمثلة كان له شرك في هذه الاسنان الخمسة ففي الأمثلة ثلاثة أبخرة وثلاث خمسة ثلث بعير من كل سن يكون فيه شريكا قاله ابن الماجشون في المجموعة والموازية ص ﴿ قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أنه لا قود بين الصبيان وان عمدتهم خطأ مالم تجب عليهم الحدود ويبلغوا الحلم وان قتل الصبي

﴿ ما جاء في دية الخطأ

في القتل ﴾

﴿ حدثني يحيى عن مالك

عن ابن شهاب عن عراك

ابن مالك وسليمان بن يسار

أن رجلا من بني سعد

ابن ليث أجرى فرسا على

أصبع رجل من جهينة

فزنا منها فأتى فقال عمر

ابن الخطاب للذي ادعى

عليه أنه يحلفون بالله خمسين

يمينا مامات منها فأبوا

وتخرجوا وقال للآخرين

أن يحلفون أنتم فأبوا فقضى

عمر بن الخطاب بشطر

الدية على السعديين ﴿ قال

مالك وليس العمل على

هذا ﴿ وحدثني عن مالك

أن ابن شهاب وسليمان

ابن يسار وربيعة بن

عبد الرحمن كانوا يقولون

دية الخطأ عشرون

بنت مخاض وعشرون

بنت لبون وعشرون ابن

لبون ذكر وعشرون

حقة وعشرون جذعة

﴿ قال مالك الأمر المجتمع

عليه عندنا انه لا قود بين

الصبيان وأن عمدتهم خطأ

مالم تجب عليهم الحدود

ويبلغوا الحلم وأن قتل

الصبي

لا يكون الا خطأ وذلك لو أن صيبا وكبيرا قتلوا رجلا سرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية **ش** قوله رحمه الله لا قود بين الصبيان القود هو القصاص يريد ان عمد الصبي لا قصاص عليه فيه وقولهم عدم خطأ يريد ان له في ذلك حكم الخطأ وقوله ما لم تجب عليهم الحدود يريد الحدود التي تجب على من فعل أسبابها من حد قذف وشرب خمر وزنا وقوله وان لم يبلغوا الحلم يريد الاحتلام وقد يجعل أن يكون ذلك بمعنى واحد وفي الموازية ما جنى غلام لم يحتلم وصبيته لم تحض من عمد فهو كالخطأ وما كان بعد الحيض والاحتلام أقيد منها وان كان في ولاية فعلى هذا يكون معنى لم تجب عليهم الحدود ولم يبلغوا الحلم سواء ويحتمل أن تجب عليهم الحدود بالانبات لانه امر ظاهر وأما الاحتلام فهو مما ينفر دمه فته المحتمل فيقتل أن ينكره اذا جنى أو أتى بما يجب عليه فيه حد ولذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يراعى فحين يقتله من الرجال يوم قرينة وغيرهم الانبات لانه امر ظاهر والاحتلام امر غائب يمكن أن يدعيه وينكره من وجوه (مسئلة) وهذا حكم الصغير يعقل ويعرف ما يعمد وله قصد وأما الرضيع فلا شيء فيما أفسد وكسر قاله ابن القاسم في الموازية قيل فلو قفأ عين رجل فوقف وقال تشكلم الناس في هذا والكسر عندي أبين وقال ابن القاسم في الموازية ان كان الصبي ابن سنة وقال عنه عيسى في العتبية ابن سنة ونصف ونحو ذلك فكسر لولوة وأتلف شيأ في ماله ان كان قد جنى وينتهي اذا زجر وأما ابن ستة أشهر ونحوها لا يزجر وان زجر فلا شيء عليه (مسئلة) واذا سرق الصبي الشيء فاستهلكه فقد قال أشهب عن مالك أشد ذلك أن يتبع به وما هو بالبين ومن الأمور ما لا يتبين أبدا وكذلك ما كان دون ثلث الدية من جراحاته وهذا اذا كان له مال فان لم يكن له مال فقد قال ابن نافع خودين عليه وقال ابن القاسم عن مالك هو في ذمته (مسئلة) واذا جنى الصبي أدب ان كان يعقل ما يصنع قاله ابن القاسم ووجه ذلك انه يفهم الزجر والعقوبة والتعزير انما وضع للردع والزجر والتعليم كما يؤدب على تعاليم القرآن وغير ذلك مما ينتفع به والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله ولو قتل صغير وكبير خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية يريد ان العقل كله ما كان خطأ كان مما تجب به الدية فلزم كل واحد منهما نصف الدية لان الاعتبار في ذلك بعدد القتاتلين وعلى حسب ذلك تكون الدية مقسومة على عواقلمهم والله أعلم وأحكم **ص** قال مالك ومن قتل خطأ فاعفاهم مال لا قود فيه وانما هو كغيره من ماله يقضى به دينه ونحوه وصيته فان كان له مال تكون الدية قدر ثلثه ثم عفا عن دينه فذلك جائز له وان لم يكن له مال غير دينه جاز له من ذلك الثلث اذا عفا عنه وأوصى به **ش** وهذا على ما قال ان العوض من قتل الخطأ انما هو الدية خاصة وهو العقل دون القصاص فانما ذلك مال حكمه حكم مال المقتول يقضى به دينه ويدخل فيه وصاياه وان كانت على الاطلاق قاله أشهب في الموازية واذا عفا المقتول عن القاتل فاعفاهما ذلك بمنزلة أن يوصى له بذلك القدر من مال بعد موته فان كان ثلث ماله ودينه يحمل دينه جاز عفو عنها وان لم يكن له مال غير الدية سقط عن عاقلة القاتل ثلثها وقال في الموازية يخاص بها أهل الوصايا قال أشهب في الموازية فمأصاب أهل الوصايا أخذوه في ثلاث سنين من العاقلة وأخذ الوارثة ثلثها كذلك (مسئلة) واذا عفا المقتول عمدا فلا يخفى لو أن يكون قتل غيلة أو غير غيلة فان كان قتل غيلة ففي المجموعة من رواية ابن نافع عن مالك ليس له ذلك ووجه ذلك ان حكمه لازم وحد ثابت لا يجوز العفو عنه كالذي يقتله المحارب (مسئلة) فان كان على غير وجه الغيلة وعفا عن قاتله ففي المجموعة من

لا يكون الا خطأ وذلك لو أن صيبا وكبيرا قتلوا رجلا سرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية **ش** قال مالك ومن قتل خطأ فاعفاهم مال لا قود فيه وانما هو كغيره من ماله يقضى به دينه ونحوه وصيته فان كان له مال تكون الدية قدر ثلثه ثم عفا عن دينه فذلك جائز له وان لم يكن له مال غير دينه جاز له من ذلك الثلث اذا عفا عنه وأوصى به

رواية ابن القاسم وابن وعب وغيرهما عن مالك أن ذلك له دون أوليائه وولده قال في الموازية ولا قول لغرمائه ومعنى ذلك أنه أحق بالعموم منهم لأنه أملك لديته من ولده وأوليائه ولو قال دمي عند فلان فاقتلوه ولا تقبلوا منه دية لم يكن للورثة أخذ الدية منه ولو عفا بعض أوليائه لم يجز عفوهم قاله أشهب في المجموعه وقال أصبغ في الواضحة أن ثبت الدم بينه فلا عفو لهم وإن استعفى بالقسم فالعفو للورثة (مسئلة) إذا ثبت ذلك فلا يخلو أن يكون عذوه قبل القتل أو بعده فإن كان قبل القتل ففي العتية من رواية أبي زيد عن ابن القاسم فممن قال ليتني أجد من يقتلني فقال رجل أشهد أنك وهبت لي دمك وعفوت عني وأنا أقتلك فاشهد له فقتله فقال اختلف فيها أصحابنا وأحسن ما رأيت أن يقاد به لأنه عفا عن شيء قبل أن يجب وإنما وجب لأوليائه بخلاف عفوهم بعده أنه قتله ولو أذن له في قطع يده ففعل لم يكن عليه شيء قال مالك في المجموعه يعاقب القاطع يده ولا غرم عليه في قطع يده ولأنه قطعه باذنه (مسئلة) وأما عفوهم عن قاتله عمدا بعد القتل فلا يخلو أن يكون جرحه لا يتيقن منه الموت أو جرحا يتيقن منه الموت وتنفذ مقاتله فإن كان جرحا لا يخاف منه الموت غالبا ثم عفا عنه ثم نز في جرحه ففات في الموازية أن لولائه أن يقسموا ويقتلوه لأنه لم يعف عن النفس قاله أشهب إلا أن يقول عفوت عن الجرح ومات ولد منه فيكون عفوا عن النفس ووجه ذلك أنه عفا عن جرح ولم يعلم أنه يتوكل إلى نفس وأما أن عفا بعد أن أنفذ مقاتله فذلك الذي يجوز عفوهم على ما تقدمناه وبالله التوفيق (مسئلة) فإن كان القتل عمدا فإن أوصى أن تقبل منه الدية وأوصى بوصايا فقد روى عيسى عن ابن القاسم في العتية ذلك جائز وصاياه في دينه وماله ولو أوصى بالعفو عن الدية انتقل الدم إلى الدية فصار ماله حكم ماله وقال أشهب إن عفا المقتول عن الدية دخلت فيها الوصايا ولو عفا الورثة عن الدية لم تدخل فيها الوصايا وإن عاش بعد الضرب من الموازية

﴿ ما جاء في عقل الجراح في الخطأ ﴾

ص ﴿ مالك أن الأمر المجتمع عليه عندهم في الخطأ أنه لا يعقل حتى يبرأ المجرع ويصح وأنه ان كسر عظم من الإنسان يبدأ أو رجل أو غير ذلك من الجسد خطأ فبرئ وصح وعاد لهيته فليس فيه عقل فإن نقص أو كان فيه عقل ففيه من عقله بحسب ما نقص قال مالك فإن كان ذلك العظم مما جاء فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى فبصواب ما فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم وما كان مما لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى ولم تمض فيه سنة ولا عقل مسمى فإنه يجتهد فيه قال مالك وليس في الجراح في الجسد إذا كانت خطأ عقلا إذا برئ الجرح وعاد لهيته فإن كان في شيء من ذلك عقل أو شين فإنه يجتهد فيه إلا الجائفة فإن فيها ثلث الدية قال مالك وليس في الجراح في الجسد إذا كانت خطأ عقلا إذا برئ الجرح وعاد لهيته فإن كان في شيء من ذلك عقل أو شين فإنه يجتهد فيه إلا الجائفة فإن فيها ثلث الدية قال مالك وليس في منقلبه الجسد عقل وهي مثل موضحة الجسد ﴿ ش وهذا على ما قال أن المجرع خطأ لا يعقل جرحه حتى يبرأ وذلك أنه ان أخذ دية جرحه قبل البرء بما ترى إلى مادوا أكثر منه فيحتاج إلى تكرار الحكم والاجتهاد وربما انتقل ارش الجنابة عن الجاني إلى العاقلة بأن يكون ارش الجنابة الأولى أقل من الثلث فيكون في مال الجاني ثم يترامى إلى أن يبلغ الثلث ويزيد عليه فيجب على العاقلة وربما بلغ ذهاب النفس فيحتاج إلى القسامة ولا يستحق شيء من دية النفس إلا بها فيطلب حكما موقوفا على اختياره أن يبطل بابطاله إن شاء وذلك خلاف ما ثبتت عليه الأحكام من لزوم (مسئلة) فإن طال أمر المجرع ولم يبرأ فقد روى عن مالك أنه لا يحكم بدية حتى يبرأ وإن مضى لذلك سنة واختاره

ابن القاسم وبه قال المغيرة وروى عنه انه اذا انقضت سنة حكم له بالدبة وان لم يبرأ واختاره أشهب وذلك كله في الموازية وجه القول الأول ما قدمناه من ان الحكم بذلك حكم غير مستقر ولان الاعتبار بالبرء دليل على انه ان برئ قبل السنه لم يعجل عقله وان لم يبرأ لم يلزم تعجيل عقله وكذلك بعد السنه وقد قال ابن المواز ما يقتضي ان القولين قول واحد فقال وانما معنى قول مالك يستأنى به سنة انه عنده لا تأتى عليه سنة الا وقد انتهى لانه قال مع ذكر السنه فان انتهى الى ما يعرف عقل وقال محمد لا يعقل جرح ولا يقتص منه الا بعد البرء وروى ذلك عن الصديق والى هذا ذهب ابن وهب وابن عبد الحكم وجه القول الثاني ان السنه مدة يتقرر فيها أمر الجرح فلما برئ أو تقرر على ءاله ثابتة فيجب أن يعقل لانه قد مضت عليه فصول السنه ولا يجوز أن يتزايد الا أن ذلك يغلب النفس وفي الغالب تفرره وفي تركه أكثر من ذلك ابطال الارش واضرار بالجنى عليه (فرع) فاذا عقل بانقضاء السنه فانقضت السنه فانه يعقل مكانه ثم ان برئ فله ما أخذ وان زاد أمر الجرح أخذ الزيادة ان شاء والظالم أحق من حمل عليه قاله أشهب (فرع) وبما ذاب علم البرء قال المغيرة اذا قال أهل المعرفة قد برئ فليعقل في الخطأ وقال ابن القاسم وأشهب في العين تذهب فيسيل دمعها فتبت السنه وهي كذلك ولم ينقص من بصر العين شيء ففيها حكمه مة قال ابن المواز ما مثل العين تدمع والجراح التي تكون مثل هذا قد ثبتت على ذلك فتلك تعقل عند السنه وأما غير ذلك فلا تعقل الا بعد ذلك يريد ان من البرء ما ينهى الى حل تستقر عليه والله أعلم وأحكم

(فصل) قوله وان كسر عظم من الانسان يد اورجل أو غيرهما خطأ فبرئ وعاد لهيته فليس فيه عقل وان نقص أو كان فيه مثل فقيه من العقل بحسب ما نقص ووجه ذلك ان جنابة الخطأ لا جرم وجد من فاعلها ما يقتضى القصاص وانما عليه غرم ما نقص فان عاد لهيته فلم يتلف شيئاً فلا ارش عليه قال في المزنية العتل أن تنقص السيد أو الرجل فلا تعود لحالتها الأولى فينظر الى حالها اليوم كم نقص من حالها الأولى فان كان ثلثا فله ثلث الدية وان كان أقل أو أكثر بحسب ذلك

(فصل) وقوله وان كان ذلك العظم مما فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى فبحسب ما فرض فيه وما لم يأت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم عقل مسمى فانه يجتهد فيه يريد ان كان اليد أو الرجل الذي فيه نصف الدية كان فيه بقدر ما نقصه العتل على ما قال وان لم يكن فيه عقل مسمى اجتهد الحاكم في ذلك يريد مثل أعضاء الجسد مثل ضلع أو رقوة فهذه ليس فيها عقل مسمى فان عادت لهيتها فلا شيء في ذلك وان رثت على نقص اجتهد الحاكم في ذلك

(فصل) وقوله الا الجائفة فان فيها ثلث النفس يريد ثلث دية الانسان مقدرة وذلك لغررها وخطرها وصغرها وانها ان رثت فانها تبرأ غالباً على غير شين فجعل فيها ثلث الدية تحرزاً للدماء وردعاً عنها والله أعلم

(فصل) وقول مالك وليس في منقلة الجسد عقل وهي مثل موشخته يريد انها اذا برئت على سلامة فلا شيء فيها لقله خطرها وأما منقلة الرأس ففيها العقل لغررها وكذلك الموشخة والله أعلم وأحكم ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا ان الطبيب اذا ختن فقطع الحشفة ان عليه العقل وان ذلك من الخطأ الذي تحمله العاقلة وان كل ما أخطأ به الطبيب أو تعدى اذا لم يتعمد ذلك ففيه العقل ش وهذا على ما قال وذلك ان الطبيب والحجام والختان والبيطار ان مات من فعلهم أحد فلا يجوز أن يفعلوا الفعل المعهود في ذلك أو يتجاوزوه فان فعلوا المعهود فقد قال ابن القاسم في

* قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الطبيب اذا ختن فقطع الحشفة ان عليه العقل وان ذلك من الخطأ الذي تحمله العاقلة وان كل ما أخطأ به الطبيب أو تعدى اذا لم يتعمد ذلك ففيه العقل

المجموعة لاضمان على أحد منهم ان لم يخالف وكذلك معلم الكتاب والصنعة ان ضرب الصبي للتأديب
الضرب المعتاد فلا ضمان عليه ووجه ذلك انه مأثور بمثل هذا وما ذور له فيه فلم يكن عليه ضمان
(مسئلة) وان جاوز المعتاد مثل أن يقطع الختان الحشفة أو يضرب المعلم لغير أدب تعدياً أو يتجاوز في
الأدب قال مالك في المجموعة والحجام يقطع حشفة صغير أو كبير أو يؤمر بقطع يد في قصاص فيقطع
غيرها أو زاد في القصاص على الواجب فانه من الخطأ ما كان دون الثلث ففي ماله وما بلغ الثلث فعلى
عاقلة سوا، عمل ذلك باجر أو بغير أجر قال عيسى بن دينار في المزية في الطبيب يختن فيقطع الحشفة
سواء غرم من نفسه أو لم يغر ووجه ذلك انه متعمد في فعل مأذون فيه لم يعلم تعمده فكان له حكم الخطأ
(مسئلة) ومن وطئ امرأته فافتضاها فجرح وحكومتها في ماله ان قصر عن الثلث فان بلغ الثلث
فعلى عاقلة رواه ابن المواز عن ابن القاسم ووجه ذلك انه من باب التعبد في فعل مأذون فيه لكنه
بلغ منه فوق المباح فحرم أثره عليها فكان له حكم الخطأ ولو فعل هذا باجنية كان في ماله وان جاوز
الثلث مع صدق المثل والحد ووجه ذلك انه لما كان زنى كان فعلاً غير مأذون فيه فكان ارش ذلك
في ماله لانه من باب العمد قال ابن القاسم ولو أذهب عذرة امرأة بأصبعه ثم طلقها فعليه ثلث ما شاتها
عند الأزواج في المأواجاها مع نصف الصداق ووجه ذلك ان تناول ذلك بأصبعه غير مأذون فيه
فكان كالجرح فعليه ما شاتها به ولم يجب عليه بذلك قيمة الصداق ولا نه ليس بوطء والله أعلم وأحكم
(مسئلة) وأما ما يسقيه الطبيب من الدواء فموت من شربه فان كان ممن له علم بذلك فلا شيء عليه
وان كان لا علم له وقد غرم من نفسه فقد قال عيسى لا غرم عليه والدية على عاقلة وقد روى أصبغ عن
ابن القاسم في مسلم أو نصراني يسقى مسداً دواءً فأت فلا شيء عليه إلا أن يقرانه سقاءه شيئاً ليقتله به
وروى أشهب عن مالك فممن سقاءه طبيب دواءً فأت وقد سقى أمه قبله فأتت لا يضمن ولو تقدم اليهم
الامام وضمنوا كان حسناً وقال ابن القاسم في المجموعة يتقدم اليهم الامام في قطع العرق وشبهه من
الأشياء المخوفة أن لا تقدموا على شيء من ذلك إلا باذنه وأما من كان معروفاً بالعلاج فلا شيء عليه فذهب
عيسى الى ان من غرم من نفسه ولا علم له فالدية على عاقلة وزاد مالك وابن القاسم ان الأمر فممن هذه
حاله التقدم اليهم والاعذار اليهم أن لا يقدموا على شيء من ذلك وانتهان جرى منهم شيء ضمنوه وصفة
التقدم اليهم فيما رواه أشهب عن مالك أن يقال لهم يا طبيب سقى أحداً أو طبه فأت ضمنه وروى
ابن نافع عن مالك لينذرهم ويقول من داوى رجلاً فأت فعليه ديتته وأرى ذلك عليهم إذا نذروا
واعتبر ابن نافع في روايته عن مالك أن يكون موته بالضرورة من علاجه فقال وذلك مثل أن يسقى صحباً
في موت مكانه فهذا سم أو يقطع عرقاً فلا يزال يسيل دمه حتى يموت وأما من يعالج المرضى فممن من
يعيش ومنهم من يموت فليس من ذلك ولو سقى رجل جارية بها برشياً فأتت من ساعتها فهل هذا
الاسم ولا يضمنوا قبل التقدم اليهم فاعتبر ابن مريم وأمر بن ولعله أراد ان هذا هو الوجه الذي يعلم به
انه مأت من فعله وأما اذا تراخى ذلك واختلف حاله بزيادة أو نقصان فهذا لا يعلم انه من فعله والله
أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في عقل المرأة ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد بن المسيب أنه كان يقول تعاقل المرأة الرجل الى ثلث الدية أصبعها
كأصبعه وسنها كسنه وموختها كموختها ومنقلتها كمنقلتها ﴾ مالك عن ابن شهاب وبلغه عن

﴿ ما جاء في عقل المرأة ﴾
* وحدثنى يحيى عن
مالك عن يحيى بن سعيد
ابن المسيب أنه كان يقول
تعاقل المرأة الرجل الى
ثلث الدية أصبعها كصبعه
وسنها كسنه وموختها
كموختها ومنقلتها كمنقلتها
* وحدثنى عن مالك عن
ابن شهاب وبلغه عن

عروة بن الزبير أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة أنها تعاقل الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل * قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموضحة والمنقلة ومادون المأومة والجائفة وأشباههما بما يكون فيه ثلث الدية فصاعدا فإذا بلغت ذلك كان عقلها في ذلك على النصف من عقل الرجل * ثم قوله رضي الله عنه تعاقل المرأة الرجل إلى ثلث الدية أصعبها كأصبعه يريدان مادون ثلث الدية عقلها فيه كعقل الرجل وهو معنى معاقلتها له حتى إذا بلغت في عقل ما جنى عليها ثلث الدية كان عقلها نصف عقل الرجل وبهذا قال من ذكره مالك من التابعين وهو قول زيد بن ثابت وابن عباس وما روى عن ابن مسعود وسأوا بهما في الموضحة واختلف عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضي الله عنهما فروى عنهما بإسناد ضعيف أنها على دية الرجل في القليل والكثير وبه قال أبو حنيفة والشافعي وروى عنهما مثل قولنا والدليل على ما نقوله أن هذا ائتلاف موجه أقل من ثلث الدية فساوت فيه المرأة الرجل أصل ذلك عقل الجنين وإنما اعتبر في ذلك الثلث لأنه حد في الشرع بين القليل والكثير ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم الثلث والثلث كثير جمعت هذان كلام ابن المواز وأبي بكر بن الجهم والقاضي أبي محمد

(فصل) وقوله أصعبها كأصبعه وسنها كسنه وموضحتها كموضخته ومنقلتها كمنقلته يريدان عقل هذه كلها دون الثلث فلذلك ساوت فيه الرجل ولذلك قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموضحة والمنقلة ومادون المأومة والجائفة ومما أشبههما بما يكون فيه ثلث الدية فأكثر فإذا بلغت ذلك كان عقلها نصف عقل الرجل يريدان لها في الجائفة والمأومة ثلث دية الرجل (مسألة) فلو قطع لها ثلاثة أصابع من كف ففيها ثلاثون من الأبل لأن في كل أصبع عشرة كالرجل قاله مالك ولو قطع لها ثلاثة أصابع ونصف أتملة لكان فيها أحد وثلاثون بعيرا وثلث بعير كالرجل ولو قطع لها ثلاثة أصابع وأتملة عادت إلى دينها فكان لها ستة عشر بعيرا وثلث بعير ثلث دينها ولو قطع لها أربعة أصابع لكان لها عشرة بعير وفي هذا قال ربيعة لسعيد بن المسيب كلما عظمت مصيبتها نصت منفعتها فقال أعراق أنت أنها السنة يحتمل أن يريد بذلك أنه مدني وهذا مما أجمع عليه أهل المدينة ولعله أراد بقوله أنها السنة يريد سنة أهل المدينة ويحتمل أنه أن كان يريد بذلك أنه أن كان عنده في ذلك أثر اعتمد عليه ونسب السنة إليه (مسألة) وإذا قطع لها من يد واحدة أربع أصابع فلا يخول أن يكون ذلك في ضربة واحدة أو ما هو في حكمها من التتابع والتقارب أو يكون ذلك من فعل بعد فعل فإن كان في ضربة واحدة أو ما هو في حكمها ففيها عشرة من الأبل وإن كان قطع ثلاثة أصابع في ضربة أو ضربات ففيها ثلاثون فإن قطع بعد ذلك أصبع من تلك الكف أضيفت إلى ما تقدم وكان فيها خمس لأن الكف الواحد يضاف بعضها إلى بعض وقال عبد العزيز بن أبي سلمة ففيها عشرة من الأبل إذا أفردت بالقطع ولا يضاف إلى ما تقدم كالأسنان ووجه ما قاله مالك أن محل الجناية محل واحد ومعنى ذلك أن اليد فيها خمس أصابع وبقطعها يكمل أرش اليد وإذا قطع منها واحد لم يعد وكان اليد ناقصة بنقصانها فلذلك يضاف بعض أصابع اليد إلى بعض وأما المنقلة فإن جنى عليها أخذت أرشها فبرأت ثم جنى عليها منقلة في ذلك الموضع فلها مثل مال الرجل لأن المنقلة الأولى غير مؤثرة في الثانية وكذلك الأسنان إذا زالت لم يزد من ذلك أرش محلها بخلاف اليد (مسألة) وإن قطع ثلاثة أصابع من كف ثم قطع أصبعاً أو أصبعين أو ثلاثة من الكف الثانية ففيها أيضاً ثلاثون في كل أصبع

عروة بن الزبير أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة أنها تعاقل الرجل إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل * قال مالك وتفسير ذلك أنها تعاقله في الموضحة والمنقلة ومادون المأومة والجائفة وأشباههما بما يكون فيه ثلث الدية فصاعدا فإذا بلغت ذلك كان عقلها في ذلك على النصف من عقل الرجل

* وحدثنى عن مالك أنه سمع ابن شهاب يقول مضت السنة (٧٩) . أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح أن عليه

عقل ذلك الجرح ولا يقاتل منه * قال مالك وإنما ذلك في الخطأ أن يضرب الرجل امرأته فيصيبها من ضرب به الميم يمد فيضربها بسوط فيفقد أعينها ونحو ذلك * قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولد من غير عصبتها ولا قومها فليس على زوجها إذا كان من قبيلة أخرى من عقل جنايتها ولا على ولدها إذا كان من غير قومها ولا على اخوتها من أمها من غير عصبتها ولا قومها فهؤلاء أحق بميراثها والعصبة عليهم من زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم وكذلك موالى المرأة ميراثهم لولده المرأة وإن كانوا من غير قبيلتها وعقل جنايتها الموالى على قبيلتها

﴿ عقل الجنين ﴾

* حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن امرأتين من ذنبل رمت أحدهما الأخرى فطرحته جنيها فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو وليدة * وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب

عشرة لأنها اختلفت في الضرب والمحمل ولو قطع له في فور واحد ثلاثة أصابع من اليد الواحدة وأصبعان من اليد الأخرى فكان ذلك في ضربة واحدة أو ضربات في حكم الضربة الواحدة من ضارب واحد أو جماعة في الأربعة أصابع عشرون من الأبل (مسئلة) ولو قطع لها من كف أربعة أصابع فأخذت فيها عشرون من الأبل ثم قطع لها من تلك الكف أصبع خاصة فذهب مالك أن في الخامسة خمسة من الأبل وقال ابن الماجشون في الموازية فيها عشرة قال ابن المواز هذا خلاف مالك وأصحابه وجه قول مالك ما ذكرناه من اعتبار محل الجناية ووجه قول عبد الملك اعتبار به بالفراد هذه الجناية ص * مالك أنه سمع ابن شهاب يقول مضت السنة أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح أن عليه عقل ذلك الجرح ولا يقاتل منه * قال مالك وإنما ذلك في الخطأ أن يضرب الرجل امرأته فيصيبها من ضرب به الميم يمد فيضربها بسوط فيفقد أعينها ونحو ذلك * ش قوله مضت السنة في الرجل يصيب امرأته بجرح أن عليه عقلها ولا يقاتل منه يريد والله أعلم أن يقصد إلى أدها بسوط أو حبل فيصيبها من ذلك ذهاب عين أو غيرهما ففيها العقل دون القود أو ألاموت عمدا بفق عين أو قطع يدا أو غيرها لا قيد منه ر واه ابن وذب وابن القاسم عن مالك في المجموعة وبه قال سنيان الثوري ووجه ذلك أن الزوج له تأديب الزوجة لقول الله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واحجروهن في المضاجع واضربوهن ودمصدق في جنايته عليها ومخالفتها له على المعروف فكان أدبه لها بما حافا فتولد منه فلا قصاص فيه وإن عمدا إلى الضرب المتلف للأعضاء فعليه القصاص لقول النبي صلى الله عليه وسلم كلها قصاص وفي كتاب الله عز وجل قوله وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص ص * قال مالك في المرأة يكون لها زوج وولد من غير عصبتها ولا قومها فليس على زوجها إذا كان من قبيلة أخرى من عقل جنايتها ولا على ولدها إذا كان من غير قومها ولا على اخوتها من أمها من غير عصبتها ولا قومها فهؤلاء أحق بميراثها والعصبة عليهم من زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليوم وكذلك موالى المرأة ميراثهم لولدها وإن كانوا من غير قبيلتها وعقل جنايتها الموالى على قبيلتها * وهذا على ما قاله ابن الحكم والولاية وحكم الوراثة قد يختلفان فترث المرأة زوجها وابنها واخوتها أمها ولا يورثها غيرها إذا لم يكن لها من قومها ودية بل عنها عصبتها وهؤلاء أحق بميراثهم لأن التوارث قد يكون بغير التعصيب فترث الزوجة والاخوة للام ولا تعصيب لهم ويجعل الولاية أهما هو بالتعصيب فكان على ما أحكمته السنة في ذلك والله أعلم وأحكم


﴿ عقل الجنين ﴾

ص * مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن امرأتين من ذنبل رمت أحدهما الأخرى فطرحته جنيها فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد أو وليدة * مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم ما لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من أخوان الكهان * ش

عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبد أو وليدة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم ما لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما هذا من أخوان الكهان

قوله ان امرأة من هذيل رمت الاخرى قال في الموازية سواء كان اذى أو الضرب عمدا أو خطأ وقوله فطرح جثتها فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبداً ووليدة الجنين المذكور ما ألقته المرأة مما يعرف انه ولد قال ابن المواز وان لم يكن مخلقا قال داود بن جعفر عن مالك اذا سقط منها ولد مضغة كان أو عظما كان فيه الروح اذا علم ان ولد قال عيسى قال ابن القاسم مثله عن مالك وقال مالك في المجموعة ولم يتبين من خلقه عين ولا أصبح ولا غير ذلك فاذا علم النساء انه ولد ففيه الغرة وتنقضي به العدة وتكون به الامة أم ولد (مسئلة) وسواء كان الجنين ذكرا أو أنثى قاله مالك في المجموعة وقاله الشيخ أبو اسحق ووجه ذلك انه ما لم يستهل صار خافانه كأنه عضو من أمه فإمافيه عشر دينها فان كانوا ثمانية فأكثر ففي العتية من سماع أشهب فيها غرتان وقاله الشيخ أبو القاسم في تفريعه ورأه ابن نافع عن مالك في المجموعة ووجه ذلك ان كل واحد منهما جنين لو انه رد لوجب فيه الغرة فكذلك اذا كان معه غيره

(فصل) وقوله فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة الغرة اسم وانع على الانسان ذكر كان أو أنثى وقال مالك في المجموعة الغرة عبداً ووليدة وهو ظاهر لفظ الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة وبين أن تلك الغرة يجزى فيها عبداً أو وليدة ولا يختص بأحدهما وكان يحتمل لفظ الحديث الشك من الراوى بان يكون قد حفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة وان يشك في تلك الغرة هل هو عبداً أو وليدة والتأويل الاول أظهر وبه فسر مالك وذلك ان كل آدمي يجب بقتل آدمي فانه لا يختص بالذكر ولا بالأنثى كالرقبة (مسئلة) قال مالك في المجموعة الغرة من الحران أحب الى من السودان الا ان يغلوا فخر أو وسط السودان ووجه ذلك ان الحران أفضل أنواع ازقيق والدية واجبة في مال الجاني فلم يكن له أن يأتي بأدونه الا ان يعدم فيكون عليه أن يأتي بالوسط من السودان وذلك ما تنقضى قيمته عن المقدار الذي يأتي بعده ان شاء الله تعالى (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالغرة مورثة على كتاب الله عز وجل وبه قال ابن شهاب قال ابن حبيب وهذا أخذ أصحاب مالك ابن القاسم وابن وهب وأشهب وابن الماجشون ومطرف وابن عبد الحكم وأصبغ وهي رواية ابن القاسم ومطرف عن مالك وبه قال ابن أبي حازم وقال ربيعة هي للام خاصة وقال ابن هرمز هي للابوين فان لم يكن إلا أحدهما فهي له وقال مالك بذلك مرة ثم رجع الى قول ابن شهاب ويقول ابن هرمز قال المغيرة ووجه القول الاول انه ادية فكانت مورثة على كتاب الله تعالى كسائر الديات

(فصل) وقوله قضى في الجنين يقتل في بطن أمه يريد انها لم تلقه الا ميتا فانه قضى فيه بالغرة فقال الذي قضى عليه كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك بطل ويروى باطل فاعترض على نص النبي صلى الله عليه وسلم بالحكم عليه ولعله ظن ان ما أورده عامما يجوز تخصيصه بما ظهر من حال الجنين واعتقد ان حكم النبي صلى الله عليه وسلم انما يخرج على انه ظن ان الجنين خرج حيا فأفكر النبي صلى الله عليه وسلم بان قال انما هذا من اخوان الكهان يريد والله أعلم انه لا علم عنده الا ما ورد من الاسجاع التي يستعملها الكهان على وجه الالباس على الناس أو التموه عليهم وقال عيسى بن دينار لا علم لي بذلك وقال محمد بن عيسى شبه بالكاهن في سبعة وغيره مالك يرويه انه ليس بقول شاعر وأقر الحكم عليه على ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم وعوالحق فانه ما ينطق عن الهوى  مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه كان يقول الغرة تقوم بخمسين دينارا أو ستائة

* وحدثنى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان يقول الغرة تقوم بخمسين دينارا أو ستائة

درهم ودية المرأة الحرة المسلمة خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم * قال مالك يريد جنين الحرة عشر دينها والعشر خسون ديناراً أو ستائة درهم * ش قوله ان الغرة تقوم خسين ديناراً يريد على أهل الذهب أو ستائة درهم يريد على أهل الورق ولم يذكر الأبل في حكم أهل الأبل قال ابن المواز وعلى أهل الأبل خمس فرائض بنت مخاض وبنت لبون وابن لبون ذكر وحقه وجذعة وقاله ربيعة ولم يبلغنا عن مالك في ذلك شيء ووقف عنه ابن القاسم وقال لا مدخل للأبل فيها وان كان من أهل الأبل وقال أصحابه بالأبل وقال أصبغ ولا أحسبه الا وقد قاله ابن القاسم أيضاً وروى عنه أبو زيد انه قاله وقال أشهب لا يؤخذ من أهل البادية فيها الا الأبل وجه قول ابن القاسم بنى الاعتبار بالأبل ان الدينارين والدرهم هي قيم المتلفات فلذلك قومت بها الغرة والأبل ليست بقيم المتلفات فلذلك لم تعتبر بها الغرة ولذلك كان أصل الديار الأبل لكهاردت الى العين وما كان أصله العين لا يرد الى الأبل ولو ورد الشرع في دية الجنين بالغرة واحتج الى تمديد رها قدرت بما يقع به التقويم وهو العين دون ما يقع به التقويم ووجه قول أشهب ان الأبل أصل في الدية فاعتبر به في دية الجنين كالورق والذهب (مسئلة) قال مالك في الغرة نسمة وليست كالسنة المجتمعة عليها واذا بذل غرة قيمتها خسون ديناراً أو ستائة درهم قبلت منه وان كان أبل لم تؤخذ الا ان يشاء أدله يريد أن هذا التقويم انما هو بضرب من الاجتهاد والافلفظ الغرة لذم مطلق وهو حق لازم وحقوق الأديمين مقدرة فاعلم ان هذا التقدير فيها هو الذي يجزى من هي عليه ذلك الا ان يريد وفيها حق من بذلته الا ان يتجاوز والله أعلم وأحكم وقال عيسى الفاتل غبر بين ان يعطى غرة عبداً أو وليدة قيمتها خسون ديناراً أو ستائة درهم وبين ان يعطيه الدينارين والدرهم ص * قال مالك ولم أسمع أحداً يخالف في ان الجنين لا تكون فيه الغرة حتى يزابل بطن أمه ويسقط من بطنها ميتاً * ش وهذا على ما قال ان الجنين لا تثبت فيه الغرة حتى يزابل بطن أمه وهي حية فان ماتت ثم خرج الجنين فالذي عليه مالك وجهه وأصحابه أنه لا شيء فيه وانما يجب في أمه الدية خاصة وحكى الشيخ أبو اسحق قال ابن شهاب تجب فيه الغرة وبه قال أشهب والشافعي والدليل على ما نقوله ان هذا حكم يتبع فيه أمه فلا حكم له كازكاة وأيضاً فان تلفه قبل الانفصال بمنزلة عضو منها ولو تلف عضو من أعضائها قبل موتها كانت فيه الدية ولو تلف بعد موتها فلا دية فيه ووجه قول أشهب ان هذا جنين فارق أمه ميتاً فزمت فيه الغرة كما لو فارقها قبل أن يموت (فرع) فاذا قلنا انه لا يجب به شيء اذا خرج بعد موتها فاذا خرج بعضه ثم ماتت فقد قال الشيخ أبو اسحق لا شيء فيه وقال بعض أصحابنا فيه الغرة وجه القول الاول انه لم يفارقها الا بعد موتها فلم يكن فيه شيء ووجه القول الثاني يحتمل ان يكون مبنياً على قول أشهب ويحتمل أن يكون مبنياً على قول مالك الا أنه راى ابتداء آخر وجه دون تمامه والله أعلم وأحكم ص * قال مالك وسمعت انه اذا خرج الجنين من بطن أمه حياً ثم مات ان فيه الدية كاملة * ش وقوله انه اذا خرج الجنين حياً ففيه الدية كاملة يريد ان له بجزء حياً حكم نفسه فيجب به من الدية ما يجب بالحى الكبير وحيث يفرق بين ذكره وأنثاه في الذكراً من الأبل أو ألف ديناراً وأنثا عشر ألف درهم ودية الأنثى نصف ذلك الا انه ان كان الضرب خطأ ففيه الدية على العاقلة بعد القسامة قاله مالك وابن القاسم قال ابن القاسم من ضرب ثم عاش وقال أشهب ان كان استهل حين مات مكانه فلا قسامة فيه وان كان حياً ثم مات ففيه القسامة (مسئلة) ان كان الضرب عبداً فالشهور من قول مالك انه لا قود فيه قال أشهب عمده كالخطأ لان موته بضرب غيره وقال ابن القاسم في

درهم ودية المرأة الحرة
المسلمة خمسمائة دينار أو
سته آلاف درهم * قال
مالك فدية جنين الحرة
عشر دينها والعشر خسون
ديناراً أو ستائة درهم
* قال مالك ولم أسمع أحداً
يخالف في أن الجنين
لا يكون فيه الغرة حتى
يزابل بطن أمه ويسقط
من بطنها ميتاً * قال مالك
وسمعت انه اذا خرج
الجنين من بطن أمه حياً
ثم مات أن فيه الدية كاملة

المجموعة وغيره اذا تمم الجنين بضرب البطن أو الظهر أو موضع يرى أنه يصيب به ففيه القود بقسماته
فاما اذا ضرب رأسها أو يدها أو رجلها ففيه الدية بقسماته ووجه قول أشهب ما احتج به من أنه غير
قاصد الى قتله كمن رى يد قتل انسان فأصاب غيره ممن لم يردده فان فيه الدية ووجه قول ابن
القاسم أنه قاصد الى قتله حين قصد بالضرب موضعاً يصل فيه الضرب اليه ولا يصدق أنه لم يردده والله
أعلم وأحكم (فرع) فاذا قلنا أنه تجب به الدية فقد قال أشهب الدية على عاقلة وقال ابن القاسم دية
هذا الجنين الذي ضرب رأس أمه عمداً في مال الضارب قاله مالك ووجه القول الأول أنه قتل حر
لا يجب به القصاص بوجه فكانت الدية على العاقلة كاخلاً ووجه القول الثاني أنه قتل عمداً
فكانت الدية في ماله كالمقصود ضرب به ص ✖ قال مالك ولا حياة لجنين الا باستهلال فاذا اخرج من
بطن أمه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة ✖ ش وهذا على ما قال أنه لا حياة لجنين الا باستهلال وهو
الصباح والاستهلال ورفع الصوت قاله أشهب عن مالك في العتية وفي الموازية الاستهلال الذي
ذكر في الجنين هو البكاء والصراخ ومعنى ذلك متقارب فاذا صاح وجب حكم الحياة ولم يكن تبعاً
لغيره فعلى عليه وورث وورث وأما للعطاس فقال مالك لا يكون استهلالاً وقال ابن وهب هو استهلال
قاله عنه الشيخ أبو اسحق وكذلك الرضاع والتحريك ولو بال أو أحدث لم يكن له حياة لان هذا من
استرخاء المرسل وليس بحياة قال وقد قال بعض أصحابنا هو حياة ووجه قول مالك ما روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم ✖ قال مالك ونزى ان في جنين الأمة عشر ثمن أمه ✖ ش وهذا كما قال اذا
كان ابنها من غير سيدها فاذا كان ابنها من سيدها حكمه حكم ولد الحرة قاله ابن القاسم وابن نافع عن
مالك في المجموعة قال أشهب لانه حر ولو اعتق رجل ماني بطن أمته من غيره فألبت جنينا ميتا لكان
فيه عشرة فية أمه لانه لا يتعلق به العتق الا بعد أن يولد حيا ولو ألقته حيا ثم مات لكانت فيه دية الحر
لان الحرية تدبث فيه وقوله في الأصل عشر ثمن أمه يريد قيمتها فان عنه ابن نافع في المجموعة عزادت
على الغرة أو قصرت عنها قال مالك كان أبوه حراً أو عبداً والله أعلم وبه قال ابن المواز وأبو الزناد
ويحيى بن سعيد وربيعة وفي الموازية من رواية أصبغ عن ابن وهب في جنين الأمة ناقصها جنين
وجه قول مالك انه حر فوجب أن يودي بعشر ما تودي أمه به بجنين الحرة ووجه قول ابن وهب انه
تبع للام المرفقها وكعضو من أعضائها فوجب أن يلزم الجاني ناقصها لانها أمة ومن جنى عليها
فعليه ناقصها وهذا ان مات قبل أن يستهل صار خافاً مات بعد أن يستهل صار خافاً حكمه معتبر
بنفسه ان كان حراً فدية حر وان كان عبداً فدية عبد فقد قال مالك فيه قيمته قال ابن القاسم في
العتية على قدر الرجا والخوف ✖ قال مالك واذا قتلت المرأة رجلاً أو امرأة عمداً والتي قتلت
حامل لم يقد منها حتى تضع حملها وان قتلت المرأة وهي حامل عمداً أو خطأ فليس على من قتلها في جنينها
شيء فان قتلت عمداً قتل الذي قتلها وليس في جنينها دية ✖ ش وهذا على ما قال ان الحامل اذا قتلت
عمداً لم يقتص منها حتى تضع لان حملها له حق وحرمة وان عجل قتلها مات بموتها ولا يلزمه شيء لقوله
تعالى ولا تزرر وازرة وزر أخرى

(فصل) وقوله ومن قتل امرأة فليس في جنينها شيء يريد ان بقي في بطنها ولم يخرج حيا ولا ميتا قبل
موتها لانها اذا ماتت ومات قبل أن يفارقها فائمه وعضو من أعضائها فليس فيه شيء الا وقد وجب من
ديتها والله التوفيق ✖ وسئل مالك عن جنين اليهودية والنصرانية يطرح فقال أرى ان
فيه عشرة دية أمه ✖ ش وهذا على ما قال ان هذا حكم دية اليهودية والنصرانية الحرة اذا كان ابنها

✖ قال مالك ولا حياة لجنين
الا باستهلال فاذا اخرج
من بطن أمه فاستهل ثم
مات ففيه الدية كاملة
✖ قال مالك ونزى ان في
جنين الأمة عشر ثمن أمه
✖ قال مالك واذا قتلت
المرأة رجلاً أو امرأة عمداً
والتي قتلت حامل لم يقد
منها حتى تضع حملها وان
قتلت المرأة وهي حامل
عمداً أو خطأ فليس على
من قتلها في جنينها شيء فان
قتلت عمداً قتل الذي قتلها
وليس في جنينها دية قال
يحيى سئل مالك عن جنين
اليهودية والنصرانية
يطرح فقال أرى ان فيه
عشرة دية أمه

من يهودى أو نصرانى قال فى المجموعة وكذلك فى المجموعة وذلك اذا كان حملها من زوج سواء كان عبداً أو حراً كافراً أو أماً كان من سيدها فاعلم فيه ما فى جنين الحرية المسلمة لانه حر لكون أمه حرة ومسلماً لكونه لأبيه وهو مسلم لانه تبع فى الدين لأبيه وكذلك ان كانت الكتابية حرة تحت مسلم فان فيه العرة لانه حر لكون أمه حرة ومسلم لكون أبيه مسلماً قاله فى المجموعة والله أعلم وأحكم

❦ ما فيه الدية كاملة ❦

ص ❦ مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول فى الشفتين الدية كاملة فاذا قطعت السفلى ففيها ثلث الدية ❦ ش قوله فى الشفتين الدية كاملة وهذا مما لم يختلف فيه وإنما الخلاف فيما قال بعد ذلك ان فى الشفة السفلى ثلثى الدية فهذا الذى قاله ابن المسيب قال ابن المواز فى كل واحدة نصفها وبه قال مالك وجميع أصحابه فيما علمنا ولم يأخذنا مالك بقول ابن المسيب ان فى السفلى ثلث الدية قال فى المجموعة ولم يبلغنى ان أحداً فرق بينهما غيره وأراه وهما عليه ولو ثبت عليه ما كان فيه حجة لكثرة من خالفه والحجة أتم عليه انه قال ان السفلى أجل للطعام واللعاب فان فى العليان الجال أكثر من ذلك وقد يختلف يسرى اليبدين ويمناهما فى المنافع وتساويان فى الدية وهذا قضى عمر بن عبد العزيز وقاله كثير من التابعين قال ابن حبيب وقيل ان فى العليان الشفتين ثلثى الدية وهو قول شاذ والله أعلم وأحكم قال الشيخ أبو اسحق والشفة التى يحب بذهبها نصف الدية كل ما زایل جلد الذقن والخدين من أعلى وأسفل مستدير بالفم وهو كل ما ارتفع عن الاسنان واللسان والله أعلم يريدان كل ما ينطقى الاسنان واللسان من أعلى وأسفل فهو من الشفتين وأما فى الجانب فانهما متصلان بالشفتين وليس ذلك عندى من الشفتين والله أعلم وأحكم ص ❦ مالك انه سأل ابن شهاب عن الرجل الأعور يفتقأ عين الصحيح قال ابن شهاب ان أحب الصحيح أن يستقيده منه فله القود وان أحب فله الدية ألف دينار أو اثنا عشر ألف درهم ❦ ش قوله ان الأعور يفتقأ عين الصحيح يريد عمداً أو أماً ان كان خطأ فسواء كانت عين الجاني هى مثل العين التى أتلتها من الصحيح أو خلافاً فانه ليس للجنى عليه الا دية عينه خمسمائة دينار قاله عبد الملك فى الموازية والمجموعة

(فصل) وقوله فان للصحيح الخيار يريد اذا كانت العين الباقية للأعور مثل العين التى فتقأ الصحيح فى كونها بمنى أو يسرى فاما ان كانت عينه الباقية بمنى وفتقأ يسرى عينى الصحيح فقد قال ابن المواز أجمع أصحابنا انه لا قصاص له وإنما له ديتها نصف دية العينين وأما اذا فتقأ مثلها فهو الذى قال ابن شهاب ان الصحيح بالخيار وقال ابن المواز اختلف الناس فى ذلك فقال ابن القاسم وعبد الملك وأكثر أصحابنا المجنى عليه بالخيار بين القود وأخذ نصف الدية قال والى هذا رجوع مالك وهو قول ابن سعيد وما بلغنى عن عمر وعثمان رضى الله عنهما وكان مالك يقول ليس له الا القصاص وبه تأخذ والبرجع ابن القاسم فى رواية عيسى عنه وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون انه رجع مالك الى هذا (فرع) فاذا قلنا ان للصحيح أخذ الدية فقد قال ابن القاسم الدية ألف دينار واليه رجع مالك وكان يقول انما له دية عينه خمسمائة دينار وجه القول الأول ان الدية توضع مما للجنى عليه أخذها وهى عين الأعور وديتها ألف وكان للجنى عليه أن يتركها أو يأخذ عوضها ووجه القول الثانى أن التى أصاب الجاني عين الصحيح وديتها خمسمائة فاما له دية ما ألتف عليه دون دية ما فى الجاني من الأعضاء كما لو قطع رجل يدا امرأة فاما لها دية يدها (مسئلة) ولو فتقأ الأعور عينى رجل

❦ ما فيه الدية كاملة ❦
❦ حدثنى يحيى عن مالك
عن ابن شهاب عن سعيد
ابن المسيب انه كان يقول
فى الشفتين الدية كاملة
فاذا قطعت السفلى ففيها
ثلث الدية ❦ حدثنى يحيى
عن مالك انه سأل ابن
شهاب عن الرجل الأعور
يفتقأ عين الصحيح فقال ابن
شهاب ان أحب الصحيح
أن يستقيده منه فله القود
وان أحب فله الدية ألف
دينار أو اثنا عشر ألف
درهم

صحيح فقد قال أشهب في الموازية تنفقأ عينه الباقية وتؤخذ دية عينه الثانية وبه قال عطاء وربيعة
وقال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله ليس له إلا أن تنفقأ عينه بعينه رواه عنهما ابن المواز وروى ابن
سحنون عنهما التخيير بين ذلك وبين أخذ الدية (مسئلة) فأما أن فقأ الصريح عين الأعور فإن
الأعور بالخيار بين الفؤد وأخذ دية عينه قاله ابن المسيب وغيره من فقهاء المدينة وقال ابن المواز
وهو قول مالك وجيع أصحابه لم يختلفوا فيه وذكر أبو بكر الأبهري رواية شاذة أن مالكا
اختلف قوله فيه فقال ليس له إذا الفؤد قال ابن القاسم وأشهب إن كان الجاني صحيح العينين أو صحيح
العين التي مثلها للأعور ص $\frac{1}{2}$ مالكا أنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة وأن في اللسان
الدية كاملة وإن في الأذنين إذا ذهب سمعهما الدية كاملة اصطمتا أو لم تصطما وفي ذكر الرجل
الدية كاملة وفي الأنثيين الدية كاملة $\frac{1}{2}$ ش قوله أنه بلغه أن في كل زوج من الإنسان الدية كاملة
يريد عينيه وشفتيه وأذنيه ويديه ورجليه وأنثيه قال الشيخ أبو إسحاق قطعنا أو شلتنا أو رضنا حتى
زالنا * وقال مالك من رواية ابن القاسم عنه في المجموعة والموازية في الأنثيين الدية كاملة قطعنا مع
الذكر في مرة واحدة أو تقارب قطعهم ما سوا قطع الذكر قبل الأنثيين أو بعدهما قال عبد الملك
روى مطرف وابن الماجشون عن مالك أن قطع الذكر أولا وأحرا في الآخر حكومة وقال ابن
حبيب إن قطعنا بعد الذكر فلا دية فيهما وفي الذكر الدية تطع قبلهما أو بعدهما وإن قطعنا معافيهما
ديتان كان القطع من فوق أو أسفل هذا الذي ذكره ابن حبيب وروى أبو الفرج عن عبد الملك
أنه خالف في ذلك مالكا فقال أيهما قطع قبل صاحبه ففي الثانية حكومة وقال أبو بكر الأبهري إن
قول مالك اختلف فيه فقال مرة هذا إن كان في مرة واحدة أو مرتين والدليل على ما تقدم من قول
مالك أن كل واحد منهما في دية كاملة فإذا كان قطعهما في حال واحدة أو ما يكون ذلك حكمه
ففيهما الديتان لأنه لم يثبت نقص في واحد منهما وإن تأخر ذلك حتى يثبت النقص في الآخر فيثبت
يكون له حكم ما صار إليه (مسئلة) وفي ذكر الذي لا يأتى النساء دية كاملة وكذلك ذكر الشيخ
لكبير الذي ضعف عن النساء رواه ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون عن مالك * قال
مالك في الموازية ليس استرخاء ذكر الكبير بمنزلة الجنابة عليه أو أمر ينزل به من السماء وفي الموازية
والمجموعة قال أصحاب مالك عنه إن الأمر المجتمع عليه أنه ليس في ذكر الخصى قال في المجموعة
وهو عسيب قطعت حشفته إلا الاجتهاد وأما لو قطع أنثياه وبقي ذكره ففيه الدية كاملة (مسئلة)
وأما شفر المرأة فروى ابن حبيب ومطرف وابن الماجشون إذا سلتا حتى يبدوا العظم أن فيهما الدية
وهو أعظم مصيبة عليهما من ذهاب يديها أو عينيها روى ابن وهب عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
قضى في ذلك بالدية

* وحدثنى يحيى عن
مالك أنه بلغه أن في كل
زوج من الإنسان الدية
كاملة وأر في اللسان الدية
كاملة وأن في الأذنين إذا
ذهب سمعهما الدية
كاملة اصطمتا أو لم
تصطما وفي ذكر الرجل
الدية كاملة وفي الأنثيين
الدية كاملة

(فصل) وقوله وفي اللسان الدية كاملة قال ابن المواز عن مالك إذا قطع منه ما منع الكلام وإن
قطع منه ما لا يمنع الكلام فقد قال ابن القاسم وأشهب في المجموعة والاجتهاد وقال الشيخ
أبو إسحاق إن قطع منه ما منع الكلام أو ج أو غن ففيه الدية * وقال مالك إن قطع منه ما منع بعض
الكلام ففيه بقدر ما منع من كلامه ووجه ذلك أن المنفعة المقصودة من اللسان الكلام ففي جمعه
الدية وفي بعضه بعض الدية كالبحر والسمع قال ابن المواز وإنما الدية فيه بقدر الكلام لا بقدر
ما نقص من اللسان (مسئلة) وكيف الاعتبار في ذلك لا ينظر إلى عدد الحروف لأن بعضها أثقل
من بعض ولكن بالاجتهاد وقال أشهب بقدر ما يرسخ في القلب أنه نقص من ذلك قال يحيى بن

يحيى عن ابن القاسم كالعقل يذهب بعضه فان الدية تقسط على ذلك بحسب الاجتهاد لانه منفعة بخلاف الجوارح فان الدية تقسط على عددها دون منافعها وقال أصبغ انه على عدد حروف المعجم تجزأ ثمانية وعشرين جزءاً فانقص من الحروف نقص من الدية بقدره وهو قول مجاهد ووجه هذا القول أن الدية انما تختلف باختلاف أجزاء ما جنى عليه كالأسنان والأصابع (فصل) وقوله وفي الأذنين اذا ذهب سمعهما الدية اصطلمتا أو لم تصطلما وأما اذا لم يذهب سمعهما فقد قال في المختصر ليس في اشراف الأذنين الاحكومة وكذلك في شعهمما وروى البغداديون عن مالك في ذلك روايتين احدهما التي تقدمت والثانية فيهما الدية ووجه الرواية الأولى انه قضى به أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولا نعلم مخالفا له من الصحابة ولانه ليس فيهما منفعة مقصودة لان السمع يحصل مع عدمهما ولا جال ظاهر لان الهامة تسترهما ووجه الرواية الثانية ما خرج به ابن المواز لان في الحديث في الكتاب الذي كتب لابن حزم وفي الأذن خسون ومن جهة المعنى أن فيهما ما جالاً ظاهراً كالأنف وهو قول عمر بن عبد العزيز وأبي الزناد وغير واحد من العلماء وروى الشيخ أبو اسحاق فيهما قولين أحدهما حكومة والأخرى خمس عشرة فريضة دية المنقلة قال وبالقول الأول أقول (مسئلة) ولو ذهب السمع والأذن بضربة واحدة فقد قال ابن القاسم في ذلك دية واحدة قال الشيخ أبو القاسم وعندى يجب فيهما دية وحكومة أو ديتان على اختلاف الروايتين ووجه ذلك ان السمع يبطئ مع ذهابهما فانه ومنفعة في غيرهما فلم يجب أن يتداخل ارشهما ص * مالك انه بلغه أن في ثدي المرأة الدية كاملة * قال مالك وأخف ذلك عندى الحاجبان وثدي الرجل * قال مالك الأمر عندنا أن الرجل اذا أصيب من أطرافه أكثر من دية فذلك له اذا أصيب يده ورجلاه وعينه فله ثلاث ديات * قال مالك في عين الأعور الصحيحة اذا فقت خطأ ان فيها الدية كاملة

يحيى عن ابن القاسم كالعقل يذهب بعضه فان الدية تقسط على ذلك بحسب الاجتهاد لانه منفعة بخلاف الجوارح فان الدية تقسط على عددها دون منافعها وقال أصبغ انه على عدد حروف المعجم تجزأ ثمانية وعشرين جزءاً فانقص من الحروف نقص من الدية بقدره وهو قول مجاهد ووجه هذا القول أن الدية انما تختلف باختلاف أجزاء ما جنى عليه كالأسنان والأصابع (فصل) وقوله وفي الأذنين اذا ذهب سمعهما الدية اصطلمتا أو لم تصطلما وأما اذا لم يذهب سمعهما فقد قال في المختصر ليس في اشراف الأذنين الاحكومة وكذلك في شعهمما وروى البغداديون عن مالك في ذلك روايتين احدهما التي تقدمت والثانية فيهما الدية ووجه الرواية الأولى انه قضى به أبو بكر الصديق رضي الله عنه ولا نعلم مخالفا له من الصحابة ولانه ليس فيهما منفعة مقصودة لان السمع يحصل مع عدمهما ولا جال ظاهر لان الهامة تسترهما ووجه الرواية الثانية ما خرج به ابن المواز لان في الحديث في الكتاب الذي كتب لابن حزم وفي الأذن خسون ومن جهة المعنى أن فيهما ما جالاً ظاهراً كالأنف وهو قول عمر بن عبد العزيز وأبي الزناد وغير واحد من العلماء وروى الشيخ أبو اسحاق فيهما قولين أحدهما حكومة والأخرى خمس عشرة فريضة دية المنقلة قال وبالقول الأول أقول (مسئلة) ولو ذهب السمع والأذن بضربة واحدة فقد قال ابن القاسم في ذلك دية واحدة قال الشيخ أبو القاسم وعندى يجب فيهما دية وحكومة أو ديتان على اختلاف الروايتين ووجه ذلك ان السمع يبطئ مع ذهابهما فانه ومنفعة في غيرهما فلم يجب أن يتداخل ارشهما ص * مالك انه بلغه أن في ثدي المرأة الدية كاملة * قال مالك وأخف ذلك عندى الحاجبان وثدي الرجل * قال مالك الأمر عندنا أن الرجل اذا أصيب من أطرافه أكثر من دية فذلك له اذا أصيب يده ورجلاه وعينه فله ثلاث ديات * قال مالك في عين الأعور الصحيحة اذا فقت خطأ ان فيها الدية كاملة

* وحدثنى يحيى عن مالك أنه بلغه أن في ثدي المرأة الدية كاملة * قال مالك وأخف ذلك عندى الحاجبان وثدي الرجل * قال مالك الأمر عندنا أن الرجل اذا أصيب من أطرافه أكثر من دية فذلك له اذا أصيب يده ورجلاه وعينه فله ثلاث ديات * قال مالك في عين الأعور الصحيحة اذا فقت خطأ ان فيها الدية كاملة

بالأذن فهو كالبصر والافهوكاليد والرجل (مسئلة) ولو ضرب ضربة أذهبت نصف بصر إحدى عينيه ثم ضرب ضربة أخرى أذهبت الصعيحة فقد قال أشهب له ثلثا الدية لأن الذي أتلف عليه ثلثا ما بقي من بصره قال ابن المواز عن ابن القاسم وعبد الملك إذا بقي من الأولى شيء فليس له في الصعيحة الا نصف الدية فاذا لم يبق من احدهما نظر فما أتلف من الأخرى فبحساب ألف دينار سواء كانت الأولى أو الثانية والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت كان يقول في العين القائمة اذا طفئت مائة دينار ﴾ وسئل مالك عن شتر العين وحجاج العين فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا أن ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين ﴾ قال مالك الأمر عندنا في العين القائمة العوراء اذا طفئت وفي اليد السلاء اذا قطعت انه ليس في ذلك الا الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى ﴿ ش قوله وفي العين القائمة اذا طفئت مائة دينار العين القائمة هي التي قد بقيت صورتها وهيئتها وذهب بصرها فيحتمل أن يكون ذلك على معنى تقدير عقلها في الجلة ويحتمل أن يكون قال ذلك في عين معينة أذا اجتهاد الى غير هذا المقدار فيها وهذا هو الصواب فيها وفي الموازية والمجموعة عن مالك أن المجتمع عليه انه سمع أن ليس في العين القائمة التي ذهب بصرها فبقيت الا الاجتهاد وكذلك اليد السلاء تقطع والأصابع ومعنى ذلك ان منافعها قد ذهبت وانما بقي منها شيء من الجمال فلذلك كان فيها الاجتهاد ولم يتقدر عقلها لان ذلك انما يكون في عضو باقي المنافع أو بعضها والله أعلم وأحكم وروى ابن المواز عن مالك وكذلك الرجل العرجاء لم يبق فيها منفعة وقال في الكتابين ابن وهب عن مالك وكذلك الذراع يقطع بعد ذهاب الكف قال ابن القاسم وكذلك الكف يقطع بعد ذهاب الأصابع قال في كتاب ابن المواز وليس في استرخاء اللسان أو الذك من الكبير وضعف العين من كبر أو رمد أو الرجل من الكبر بمنزلة الجنابة عليها ولا بمنزلة ما ينزل بها من الله تعالى فما كان من الكبر ثم أصيب العضو فيه الدية كاملة وروى ابن المواز عن مالك في عين الكبير قد ضعفت أو يصيبها الشيء فينقص بصرها ولم يأخذها عقلا فعلى من أصابها الدية كاملة فساوى بين ما ينقص من الجارحة بمرض وكبر وقال أشهب في الموازية من أصابه في رجله أمر من عرق يضرب أو يمدبعيه فينقص بصرها ثم يصاب فأنما له بحساب ما بقي منها كالأصابع ما يمثل ذلك أحدهم ساوى بين ما يصيبها من أمر الله تعالى وما يصيبها من الكبر فقد غلط لان كل جارحة لابد أن تضعف من الكبر وأما المرض فقد يسلم منه كثير من الناس

(فصل) وقوله وأما شتر العين وحجاج العين فهو العظم المستدير حول العين ويقابل هو الأعلى الذي تحت الحاجب والجمع أحجة وقد قال ابن المواز ان شح حاجبه فبرئ على عثم ففيه حكومة ان سلمت العين وأما ان نقص بذلك من بصره شيء فليس له الا قدر دية ما نقص من بصره يريد أن الحاجب وان كان عضوا غير العين فإنه من آلاته وتوابعه فاذا أصابه بضربة واحدة ولم يؤثر في غير الحاجب اعتبر تأثيرها في الحاجب واذا أثرت في البصر الذي هو مقصود العين سقط تأثيرها في الحاجب اذا كان فيه الاجتهاد ولم يكن فيه ارش مقدر فاذا لم يبلغ الموضع فأنما فيه الاجتهاد وان كان قد أزاله رب شينافان لم يؤثر في البصر ثبت حكم ذلك الشين وان أرفى البصر بطل وكان تبعا

﴿ ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها ﴾
* حدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت كان يقول في العين القائمة اذا طفئت مائة دينار * قال يحيى وسئل مالك عن شتر العين وحجاج العين فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا أن ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين * قال يحيى قال مالك عن شتر العين وحجاج العين فقال ليس في ذلك الا الاجتهاد الا أن ينقص بصر العين فيكون له بقدر ما نقص من بصر العين * قال يحيى قال مالك الأمر عندنا في العين القائمة العوراء اذا طفئت وفي اليد السلاء اذا قطعت انه ليس في ذلك الا الاجتهاد وليس في ذلك عقل مسمى

لما نقص من البصر ولو كانت الشجة يحجب بها أرض مقدر كالموخضة في الحاجب لكان أرضها مع
ديتها ناقص من البصر لأن أرض الموخضة أمر ثابت بنفسه غنى عن الاجتهاد فلم يكن تبعاً لغيره مما
لا يكون في ذلك العضو وذلك أن الحاجب عضو غير العين التي فيها البصر (مسئلة) وإذا كانت
العين قائمة أو فيها يارض وقال ذهب بصرها أو قل ذلك في عينه فقد قال أشهب يقبل قوله ويشار إلى
عينه أو إلى العين التي يدعى ذلك فيها وإن لم يستدل على كذبه حلف وأخذ ما ادعاه قال أشهب في
الموازنة إذا اختلف قوله بأمرين لم يكن له شيء ووجه هذا أنه لا طريق إلى معرفة صدقه إلا بمثل هذا
أو ما جرى من الضرب الذي مثله يحدث هذا يشهد له فإذا تبين كذبه باختلاف قوله بطلت دعواه
والله أعلم وأحكم وقال ابن حبيب وأضيق ولو ضرب فادعى أن جماع النساء ذهب منه فإن أمكن
أن يحتبر أخبر والاحلف وأخذ الدية فإن رجع إليه جماعة بقرب ذلك أو بعده ردماً أخذ وكذلك
كل ما لا يقدر أن يعرف بالبيئة مثل أن يدعى ذهاب كلامه أو دمه مع بقاء الجارحة فليخبر ثم يحلف
ويأخذ الدية ثم أزرع ذلك إليه ردماً أخذ وإن بعد قاله ابن الباسم

﴿ ما جاء في عقل الشجاع ﴾

﴿ ما جاء في عقل الشجاع ﴾

• وحديثي يحيى عن مالك

عن يحيى بن سعيد أنه

سمع سليمان بن يسار

يذكر أن الموخضة في

الوجه مثل الموخضة في

الرأس الآن تعيب الوجه

فيزداد في عقلها ما بينها

وبين عقل نصف الموخضة

في الرأس فيكون فيها

خمس وسبعون ديناراً

ص • مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سليمان بن يسار يذكر أن الموخضة في الوجه مثل الموخضة في
الرأس الآن تعيب الوجه فيزداد في عقلها ما بينها وبين عقل نصف الموخضة في الرأس فيكون
بها خمس وسبعون ديناراً • ش قول سليمان أن الموخضة في الوجه مثل الموخضة في الرأس يدل
أن لها مثل حكمها يجب بكل واحدة منهما نصف عشر الدية وذلك أن معنى الموخضة من جهة اللغة
ما أوضح عن العظم وأظهره بوصول الشجة إليه وقطع مادونه من اللحم وجلده وغير ذلك مما يسترته وهذا
موجود من جهة اللغة في كل عضو من أعضاء الجسد لأن أرض الموخضة التي قدره الشرع بنصف
عشر الدية سواء عظمت الموخضة أو صغرت إنما يختص بموخضة الرأس والوجه لأن العظم واحد
وهو جزمة الرأس قال ابن القاسم في الموازنة وكل ناحية من الرأس في الموخضة وحد ذلك منتهى
الجزمة فإن أصاب أسفل منها فهو من العنق لا موخضة فيه وقال أشهب كل ما لو نقتل منه وصل إلى
الدماغ فهو من الرأس ووجه ذلك أن الخطر يعظم بوصول الجرح إلى ذلك العظم دون سائر عظام
الجسد فلذلك اختصت موخضته بهذا الحكم فإذا أطلق في الشرع الموخضة فإما تنطلق على الموخضة
التي ثبتت لها هذا الحكم ولا تكون إلا في الوجه والرأس لما قدمناه وروى ابن وهب عن مالك في
الموازنة الموخضة في الرأس والوجه من اللحم الأعلى وما فوقه وليس في الأنف ولا في اللحم
الأسفل موخضة وفيها الاجتهاد وقال ابن القاسم في أخذ الموخضة (مسئلة) وهذا إذا برئت على
شين لأنه عقل يختص بها لوصول الشجة إلى ذلك العظم فأما إذا برئت على شين وهو قبج الأثر فإنه
يزاد في موخضة الوجه والرأس بقدر ما شأنه بالاجتهاد شأنه قليلاً وكثيراً وهذا قول مالك في الموازنة
وبه أخذ ابن القاسم قال ابن القاسم ولم يأخذ مالك بقول سليمان بن يسار يزداد في موخضة الوجه ما
بينها وبين نصف عقلها وقال مالك وما سمعت أن غيره قاله وقال ابن نافع عن مالك لا يزداد فيها شيء إلا
أن يكون شيئاً منكراً فيزاد في ذلك وقال أشهب لا يزداد لشينها شيء لأن فيها دية موخضة وجه قول
مالك أن الوجه يختص بقبج المنظر دون الرأس لأنه ظاهر ولهذا المعنى تأثير في العبد كالذي في سائر
الجسد وإنما يختص عقل الموخضة بالشجة ووصولها إلى عظم الدماغ فأما الشين فإما هو معنى أزيد

بعد ذلك فيجب ان يكون فيه الاجتهاد ووجه قول أشهب ما احتج به من اذنية الموضحة مقسرة لا تختلف بصغرها ولا كبرها فلا تختلف بقبح أثرها كوضحة الرأس ص **قال مالك والامر عليه عندنا ان في المنقلة خمس عشرة فريضة** قال والمنقلة التي يطير فراشها من العظم ولا يخرق الى الدماغ وهي تكون في رأس في الوجه **ش** وقوله ان في المنقلة خمس عشرة فريضة يريد خمس عشرة من الابل قاله فريضة معناها الواحد مما يجب به العقل من الابل ولا نعلم خلافا في ذلك وأما المنقلة فهي من الشجاج ما خرج منها عظم يكسر الشجة له وبقى سائر العظم المشجوج وأقله ان يظهر فراش العظم ووأعلاه

(فصل) وقوله وهي تكون في الرأس والوجه يريدانها تختص بذلك العظم دون غيرها كالموضحة وان كانت المقلبة من جهة وضع اللغة وجودة في غيرهما من الاعضاء وأما الهائنة فهي التي تهشم العظم ولا يخرج شئ منه فان خرج شئ من العظم صارت منقلة **ص** **قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا ان المأمومة والجائفة ليس فيهما قود** **قال مالك والمأمومة ما خرق العظم الى الدماغ ولا تكون المأمومة الا في رأس وقد قال ابن شهاب ليس في المأمومة قود** **قال مالك وما يصل الى الدماغ اذا خرق العظم** **ش** وهذا على ما قال ان المأمومة وهي التي يصل منها الى الدماغ قدر غرز ابرة فأكثر والجائفة وهي التي يصل منها الى الجوف مثل ذلك وليس في شئ منها قود وهذا قال أكثر النحاة وهو المروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال ابن المواز أجمع الفقهاء على ذلك الا ربيعة والدليل على ما نقوله ان معنى القصاص ان يحدث عليه مثل ما جنى وبما كان الغالب من هذه الجناية أنها لا تقف على ما انتهت اليه في الجنى عليه بل تؤدي الى النفس لم يميز القصاص فيها لأن قصدا القصاص قصد الى اتلاف النفس (مسئلة) وقال المغيرة في المجموعة النصاص في كل جرح الا فبا أجمع العلماء على أنه لا قصاص فيه كالمأمومة والجائفة وكسر الفخذ ولا قود في كسر الصلب قال ابن المواز وأجمعنا على أنه لا قصاص في عظام العنق والفخذ والصلب وشبه ذلك من المتالف وقال ابن القاسم عن مالك في المجموعة القود في اللسان ان كان يستطاع القود منه ولا يخاف وان كان متلفا فلا قود فيه وقال أشهب أجمع العلماء أن لا قود في الخوف واللسان عندي مخوف فلا قود فيه وقاله مالك قال القاضي أبو محمد هو ذلك كله بني على امكان الممانلة فان تأتت فيه ولم يعظم الخوف على الذنس وجب القصاص وان عظم الخوف لم يجب القصاص وهذا على ضربين أحدهما مالا يمكن فيه القصاص لما تدمنا ان الغالب منه الهلاك فلا يجب فيه القصاص من جرح كما لا يجب القتل والضرب الثاني مالا يمكن فيه القصاص لتعذر استيفاء المثل والعلم به والقدرة على الموصل اليه وذلك مثل جرح اللسان المذهب لبعض الكلام فقدر روى أشهب عن مالك في العتية فحين عض لسان رجل فقطع منه ما منعه الكلام شهرين ثم تكلم وقد نقص كلامه قال أحب الى أن لا قود فيه لأنى أخاف أن يذهب من كلامه أكثر من ذلك وجميع الكلام ومن ضرب عين رجل فابيضت فقد قال ابن المواز عن ابن القاسم وأشهب لا قود في البياض قال ابن المواز ان كان أصابه بعضا أو غير ذلك فشبهه موضحة فانه يستقاده منه وان ابيضت عينه والافقها العقل وان كان أصابه بما لا قود فيه كاللطة أو الضربة بعضا من غير ان تدمى فان انخفضت عينه أقيده من عينه فقط وان لم تنخفض فليس له الا عقلا وقال عبد الملك في المجموعة لا قود في العين الا أن تصاب كلها فان أصيب بعضها قل أو أكثر فلا قود فيه لأنه لا يوقضه على حد والسمع لا قود في جميعه ولا

* قال مالك والامر عندنا أن في المنقلة خمس عشرة فريضة قال والمنقلة التي يطير فراشها من العظم ولا تخرق الى الدماغ وهي تكون في الرأس وفي الوجه * قال مالك الامر المجتمع عليه عندنا أن المأمومة والجائفة ليس فيهما قود * قال مالك والمأمومة ما خرق العظم الى الدماغ ولا تكون المأمومة الا في الرأس وقد قال ابن شهاب ليس في المأمومة قود * قال مالك وما يصل الى الدماغ اذا خرق العظم

في بعضه اذ لا يقدر عليه وانما فيه العقل بحساب ما ذهب منه (مسئلة) ومن ضرب برجل فأنشأ
 يده في الموازية والمجموعة قال ابن القاسم عن مالك فيها القود يضربه كما ضرب به فان شلت يده والا
 فعتلها في مال الضارب (مسئلة) وأما كسر العظم في المجموعة والموازية قال مالك الأمر
 المجتمع عليه في كسر اليد والرجل القصاص قال أشهب وماعلمت من منع من الأهل العراق وقالوا
 اذ لا يستوى الكسران وهذا يفسد لأنه إنما اختلف القود في الجراح لتجاوزه ومعنى قوله هذا
 أن الاغلب النمكر من المائلة وان المخالفة فيه ثقل وتندر كالفود في الموضحة وكقطع العضو من
 المفصل لا يستطاع في شيء من ذلك المائلة بخلاف الجائفة والمأمومة وكسر عظم الصلب فان الجائفة
 يبقى منها ان تنهى الى الموت وكان ذلك الغالب من حالها وقد أفاض عمر بن عبد العزيز من كسر
 العظام مما ليس بمثل وبه قال ابن شهاب وربيعة وقد روى أشهب عن مالك في إحدى قصبي
 اليد القصاص ان استطيع ذلك فعلى هذا بالتمسك من المائلة وقد حكى القاضي أبو محمد أن لافود
 في كسر الفخذ لأنه متلف فأما غير الفخذ فغيره وإتان قال وذلك مبنى على امكان المائلة فان تأتت
 ولم يعظم الخوف على النفس وجب القصاص وان اشتد الخوف لم يجب (مسئلة) وأما عظام
 الصدر فقد قال أشهب لا قصاص فيه لأنه متلف رواه ابن المواز وقال ابن القاسم يسئل عنه أهل
 المعرفة كان غير مخوف انتص منه وفي المجموعة والموازية في الاثنين لو قطعهما أو أخرجهما
 ففيهما القود ولا قود في رصهما لأنه متلف وان قطعتهما فعتل به غير فاعل ص قال مالك
 الأمر عندنا أنه ليس فيما دون الموضحة من الشجاج عقل حتى تبلغ الموضحة وانما العقل في الموضحة
 فما فوقها وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى الى الموضحة في كتابه لعمر بن حزم فجعل
 فيها خمساً من الابل ولم يقض الاثمة في القديم ولا في الحديث فيما دون الموضحة بعقل * ش قوله
 ليس فيما دون الموضحة عقل يرده شيئاً مقدراً كعقل الموضحة وأول الجراح الدامية وهي التي يدمى
 الجلد منها وقتها ثم الخارصة وهي التي تشق الجلد ثم السهم حاق وهي التي تكشطه ثم الباضعة وهي
 التي تبضع اللحم ثم المتلاحمة وهي التي تقطع اللحم في عدة واضع ثم الملقطة وهي التي تبقى بينها
 وبين انكشاف العظم سائر رقيق ثم الموضحة وقال ابن المواز الملقطة هي السهم حاق وهي التي لا تقطع
 الجلد وتشم العظم وتنشف الشعر وتدمى ولا تلتصق من الجلد شيئاً والدامية هي التي تدمى ولا تقطع شيئاً
 من الجلد ولا تشم عظمها والباضعة هي التي تبضع في الرأس ولا تبلغ العظم وقال ابن حبيب أسماء
 الجراح في الوجه والرأس عشر أولها الدامية وهي التي تدمى الجلد بخدش ثم الخارصة وهي التي
 تحرق الجلد أي تشقه وهي السهم حاق وهي تسليخ الجلد كأنها تكشطه عن العظم ثم الباضعة تقطع
 اللحم بعد الجلد ثم المتلاحمة وهي التي أخذت في اللحم في غير موضع ثم الملقطة بينها وبين العظم صفاق
 رقيق ثم الموضحة وهي التي توضع عن العظم ثم الهاشمة وهي التي تهشم العظم ثم المنملة وهي التي تطير
 فراش العظم مع الدواء أو هشمته وان لم يطر وصرعته وبينها وبين الدماغ صفاق صريح ثم الدامغة وهي
 ما أفضى الى الدماغ فكل ما ذكرناه قبل الموضحة قال كان عمداً ففيه القود قال الله تعالى والجروح
 قصاص وان كان خطأ ففيه الاجتهاد وليس فيه عقل مسمى فاما الموضحة وهي التي كشفت اللحم عن
 العظم قال كانت في رأس والوجه ففيها نصف عشر الدية وان كانت في سائر الجسد ففيها حكومة وفيها
 القود ان كانت عمداً ثم الهاشمة وهي التي هشت العظم وفيها ما في الموضحة من الدية وأما القصاص
 فسنذكر حكمها بعد هذا ان شاء الله تعالى ص قال مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب

* نال مالك الأمر عندنا
 أنه ليس فيما دون الموضحة
 من الشجاج عقل حتى
 تبلغ الموضحة وانما العقل
 في الموضحة ما فوقها
 وذلك أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انتهى الى
 الموضحة في كتابه لعمر و
 ابن حزم فجعل فيها خمساً
 من الابل ولم تقض الاثمة
 في القديم ولا في الحديث
 فيما دون الموضحة بعقل
 * وحدثنى يحيى عن مالك
 عن يحيى بن سعيد عن

أنه قال كل نافذة في عضو من الأعضاء ففيه ثلث عقل ذلك العضو * مالك كان ابن شهاب لا يرى ذلك وأتالا أرى في نافذة في عضو من الأعضاء في الجسد أمر اجتماع عليه ولكني أرى فيها الاجتهاد يجتهد الامام في ذلك وليس في ذلك أمر مجتمع عليه عندنا * ش قول ابن المسيب ان في كل نافذة في عضو ثلث عقله وأنكره ابن شهاب وغيره من العلماء وقال مالك إنما يكون فيه الاجتهاد يريد والله أعلم ان جرح الخطأ لا يعقل حتى يبرأ فان يرى * على غير شين فلا شيء فيه وان يرى * على شين ففيه الحكومة وهو ما يؤدي اليه اجتهاد المجتهد فلما نقص ذلك الجرح الذي جنى عليه من مناوله ذلك العضو وليس فيه عقل مقدر فيوقف عنده قال أشهب وقد وقف قوم فيادون الموضحة فسر من الدية قال مالك والأصل لذلك التوقيف وأول من كتب به معاوية ثم طرحه عمر بن عبد العزيز حين ولي وقد أنكر مالك ما روى عنه انه حدث به عن عمر وعثمان في الملقاة قال القاضي أبو محمد انما قلنا ان فيادون الموضحة الاجتهاد وهو الحكومة وكذلك جرح الجسد لان مقادير العقل لا تؤخذ بالقياس وليس في ذلك شرع مقدر وهو أن يقول المجنى عليه لو كان عبدا كم كان يساوي سلبا فيقال مائة دينار ثم يقوم وبه الجرح فيساوي ثمانين فيعلم ان الجناية قد نقصت خمس قيمته فيلزم الجاني خمس دية وانما أوردت هذا الفصل هنا وقد تقدم لغيره لانه قال فيه بان المقادير لا تثبت بالقياس وقد ذكرته في أحكام الفصول (مسئلة) وأما الجائفة اذا كانت نافذة في الموازية عن مالك من رواية ابن القاسم وأشهب وغيرهما فيأدية جائفتين ثلثا الدية قال ابن القاسم في المجموعة وهو أحب قول مالك إلى قال أشهب وقد قضى بذلك أبو بكر الصديق وقال مالك في العمد والخطأ قال مالك ولو انخرق ما بينهما لكانت واحدة ص * قال مالك الأمر عندنا ان المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في الوجه والرأس فما كان في الجسد من ذلك فليس فيه الا الاجهاد * قال مالك فلا أرى اللحي الأسفل والآنف من الرأس في جراحهما لانهما عظام منفردان ورأس بعدهما عظم واحد * ش قوله ان المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في الوجه والرأس على ما تقدم ان ذلك مختص بعظم واحد وهو الجمجمة ولذلك قال مالك والرأس بعد اللحي الأسفل والآنف عظم واحد لما في جرح الجمجمة من الخطر فجعل لجرحها ارشامقدرا ولا يعتبر بما تبرأ عليه فقد تبرأ على غير شين فيسقط ارشه فجعل فيه ارشامقدرا زجرا وباعثا على نهاية التعرز والتوقي لاسيما مع اختصاص ارش الموضحة والمنقلة بمال الجاني فأما الموضحة والمنقلة فتكون في الوجه ورأس جميعا وأما المأمومة فقد روى ابن القاسم وغيره عن مالك في الموازية والمجموعة لا تكون المأمومة الا في الرأس وما يصل الى الدماغ ولو بعد بدخل ابرة وقال أشهب لو ضرب به فأطار آنفه ثم نفذت الضربة الى دماغه في ذلك دية وثلث يريده ان وصل الى الدماغ حيث كان فهو مأومة سواء وصل من الوجه أو من الرأس وقال أشهب كل ما نفذت منه وصل الى الدماغ فهو من الرأس وهو لما تقدم من قول مالك

(فصل) ولا أرى اللحي الأسفل والآنف من الرأس هذا مذهب مالك وجميع أصحابه وقال الشافعي الآنف من الوجه واللحي الأسفل من الرأس ص * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة * ش قوله ان عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة بما اختلف فيه من العلماء فقال أبو بكر الصديق لا تؤد فيه وقاله المغيرة في المجموعة ويراه ابن القاسم وغيره عن مالك في المجموعة والموازية قال عنه ابن نافع لا أرى ما صنع ابن الزبير ولم يرض عليه الأمر وقال القاضي أبو محمد فيهما روايتان احدهما وجود القود والاخرى نفيه وجهه الوجوب ان أمرها أخف من

أنه قال كل نافذة في عضو من الأعضاء ففيه ثلث عقل ذلك العضو * وحدثني مالك كان ابن شهاب لا يرى ذلك وأتالا أرى في نافذة في عضو من الأعضاء في الجسد أمر اجتماع عليه ولكني أرى فيها الاجتهاد يجتهد الامام في ذلك وليس في ذلك أمر مجتمع عليه عندنا * قال مالك الأمر عندنا أن المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون الا في الوجه والرأس فما كان في الجسد من ذلك فليس فيه الا الاجهاد * قال مالك فلا أرى اللحي الأسفل والآنف من الرأس في جراحهما لانهما عظام منفردان ورأس بعدهما عظم واحد * وحدثني يحيى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة

✱ ما جاء في عقل

الاصابع *

• وحدثنی يحيى عن مالك

عن ربيعة بن أبي عبد

الرحمن أنه قال سألت سعيد

ابن المسيب كم في أصبع

المرأة فقال عشر من

الابل فقلت كم في أصبعين

قال عشرون من الابل

فقلت کم فی ثلاث فقال

ثلاثون من الابل فقلت

کم: اربعہ قال عشر ون

من الايام فقلت حين عظم

ح. حیا و اشتدیت و مصیبتا

نقص عقلا فقال: سـ

أعز أقاربنا فقيدنا

اعتراضی الب طلب بل عام
مشتبه یا وحلہ

مسیب او جاحل معصم
فقال من علیہ السلام

فقال سعيد هي السنه
التي أخذ

یا ابن احی

(ما جاء في عقل الاصابم)

ص **يحيى** عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال سألت سعيد بن المسيب كم في أصبع المرأة فقال عشر من الابل فقلت كم في أصبعين قال عشرون من الابل فقلت كم في ثلاث فقال ثلاثون من الابل فقلت كم في أربع قال عشرون من الابل فقلت حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها فقال سعيد أعراقي أنت فقلت بل عالم متثبت أو حاد بل متعلم فقال سعيد هي السنن يا ابن أخي **يحيى** ش قوله ان في ثلاثة أصابع من يد المرأة ثلاثين من الابل وفي أربعة أصابع عشرون على أن المرأة تساوي الرجل في ارش الجنائيات حتى تبلغ ثلث الدية فتكون على النصف من دية الرجل خلافا لابن حنيفة والشافعي في قولهما ان المرأة نصف دية الرجل فياقل وأكثر من الجنائيات والدليل على ما نقوله انه اجماع الصحابة لانه مروى عن عمرو بن عبد الله بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم ولا حجب عندنا أحسن من الصحابة خلافهم وماروى في ذلك عن عمرو بن عبد الله بن عباس ومساواتها الرجل في الموضعة فألحق الفقهاء قال ذلك أبو بكر بن الجهم وانما ثبت عن زيد بن عباس ومساواتها الرجل في الموضعة فألحق الفقهاء ما دون الثلث بذلك لان الثلث حد في الشريعة بين القليل والكثير قال أبو بكر بن الجهم وهو قول الفقهاء السبعة بالمدينة قال ابن هرم وهو من كبار التابعين وانما أخذنا ذلك عن الفقهاء ودليلا من جهة المعنى ان هذا ارش نقص عن الدية فوجب ان يتساوى فيه الذكور والانثى كالجنين فيه غرة ذكر أو أنثى (مسئلة) وهذا ما دون الثلث فاذا بلغ الثلث فقد قال الشيخ أبو بكر بن الجهم ان الاجماع قد وقع في الثلث انها ترجع الى حساب دينها بنصف ما في جرح الرجل والله أعلم وأحكم (فريع) اذا ثبت ذلك فان كان الجراح التي تبلغ الثلث من ضربة واحدة فحكمها حكم الجرح الواحد وان كانت في ضربات فان كانت في فور واحد فهي كضربة واحدة قاله مالك في الموازية خلافا لعبد الملك بن الماجشون واحتج أشهب بقول مالك بالسارق ينقل المتاع من البيت قليلا قليلا يدخل ويخرج فان حكمه حكم ما يخرج في مرة واحدة فان أخذ شيئا ثم بدله فأخذ غيره فلكل واحدة حكمه وكذلك لو جرحها جرحا لا يبلغ ثلث الدية ثم بدله فجرحها جرحا آخر لكان لكل جرح حكمه كما

لو باعد ما بينهما

(فصل) وقول ربيعة حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها اعتراض على فتوى ابن المسيب الآن يتقصى بارش الموضحة أو وضع في جانب رأسه موضحة صغيرة وفي الجانب الآخر مثلها له عشر من الابل وإذا أوضح مثل تينك الموضحتين وصل منهما بما هو أعظم منه ماله خمس من الابل فكما عظمت مصيبتها نقص ما يأخذ ولا خلاف في صحة هذا ولذلك قال له ابن المسيب اعراق أنت بمعنى التنبيه على ضعف حجته فان أهل العراق كانوا عند أهل المدينة موصوفين بالتقصير عن درجتهم والبحث عن المسائل والتنقيب عنها والاعتراض عليها بالحجج الضعيفة حين لم يكن عندهم من الأصول ما كان عند أهل المدينة فكان تغريهم واعتراضهم متعلقاً برأي لا يستند إلى أصول وإنما معنى ذلك تقصيرهم فيه عن درجة أهل المدينة لا تغريهم منه وخلوهم من نيل درجة الإمامة فيه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول ربيعة بل عالم مثبت أوجاهل متعلم يريدانه لا يعترض في هذا الاعتراض الذي ظنه به وإنما يعترض اعتراض رجل من أهل العلم قد علم المسئلة إلا أنه يعترضه فيها شبهة فأراد أن يثبت ما علم بالزلة تلك الشبهة وسؤال جاهل يريد التعلم فسأل عنها فلما علم ما لم يعلم اعترضته الشبهة التي أوردتها فأراد إزالة ما في نفسه وقول ابن المسيب إنها السنة يحتمل أن يريد أنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقد روى ذلك القاضي أبو محمد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل أن يريد أن السنة قد قررت في الشرع أن تعظم المصيبة ويقل الارش فلا تنكره ولعله ذكره له أو مثاله والله أعلم وأحكم ص قال مالك الأمر عندنا في أصابع الكف إذا قطعت فقد تم عقلها وذلك أن خمس الأصابع إذا قطعت كان عقلها عقل الكف وخمس من الابل في كل أصبع عشرة من الابل قال مالك وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير في كل أتملة وهي من الابل ثلاث فرائض وثلاث فريضة ش قوله في الأصابع إذا قطعت فقد تم عقلها يريد أن في كل أصبع عشر من الابل فإذا قطعت الأصابع كلها ففيها خمسون وذلك عقل اليد سواء قطعت الأصابع وقطعت الكف أو اليد من المرفق أو المنكب وقد روى ابن المواز وغيره عن مالك إذا قطعت أصابع الكف تم عقلها خمسمائة كما لو قطعت من الكف أو المنكب قال عنه ابن وهب وكذلك رجله من الورك فيها مثل ما في قطع الأصابع قال ابن القاسم وأشهب ولو قطع فأشمل ساعده فاعلم عليه دية الكف وعو من الذهب خمسمائة دينار لكل أصبع مائة دينار ومن الورك ستة آلاف درهم لكل أصبع ألف درهم ومائتا درهم

(فصل) وقوله وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون ديناراً وفي الأصابع ثلاث أنامل في كل أتملة ثلث المائة وذلك ثلاثة وثلاثون وثلاث قال ابن المواز عن مالك الإبهامان فيهما أتملتان فإذا قطعت ففيهما عشر من الابل في كل واحد منهما خمس لأنها إذا هبت فقد ذهبت المنفعة وإبهام الرجل مثلها قال وما سمعت فيه شيئاً وهو رأي قال ابن سحنون وروى ابن كنانة عن مالك في الإبهام ثلاثة أنامل في كل أتملة ثلث دية الأصابع قال واليه يرجع مالك وأخذ أصحابه بقوله الأول وجه القول الأول ما احتج به أشهب قال لو لم في بقية الإبهام الذي في الكف دية للزم في سائر الأصابع أن يكون لها في مثل ذلك دية أتملة رابعة وهذا خلاف الأمة وجه القول الثاني أن هذا أصبع فكانت أناملها ثلاثاً أصل ذلك سائر الأصابع

قال مالك الأمر عندنا في أصابع الكف إذا قطعت فقد تم عقلها وذلك أن خمس الأصابع إذا قطعت كان عقلها عقل الكف وخمس من الابل في كل أصبع عشرة من الابل قال مالك وحساب الأصابع ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دنانير في كل أتملة وهي من الابل ثلاث فرائض وثلاث فريضة

﴿ جامع عقل الاسنان ﴾

﴿ جامع عقل الاسنان ﴾

• وحدثني يحيى عن مالك • وحدثني يحيى عن مالك
عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب
ابن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب قضى في
ابن الخطاب قضى في الضرس بجعل وفي الترقوة بجعل وفي الضلع بجعل • وحدثني يحيى
عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب في الأضراس بعير
بمئة أبعرة ورأى سعيد بن المسيب بعير بن بعير بن في كل ضرس واستحسن عمر بن عبد العزيز
قول ابن المسيب لما فيه من موافقة عقل جميعها للدية الكاملة لأنها تزيد على قضاء معاوية وتنقص
في قضاء عمر قال ابن مزين وسأله عن ذلك فقال تفسير ذلك أن عمر بن الخطاب كان يجعل في
الأضراس بعير بعير والأضراس عشرة ون كان يجعل في الأسنان خمسة والأسنان اثنا عشر أربع
ثنايا وأربع باعيات وأربع أنياب فدية جميع ذلك ثمانون بعيرا فنقصت عن دية النفس عشرون
بعيرا قال وكان معاوية بن أبي سفيان يجعل في الأضراس خمسة خمسة فجميع ذلك ستون ومائة
فقد زاد على دية النفس ستين وقال سعيد لو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعير بن بعير بن فذلك
أربعون بعيرا وفي الأسنان خمسة خمسة فذلك ستون تمام المائة دية كاملة والذي قاله معاوية هو
المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى من الأصل وهو قول مالك وأبي
حنيفة والشافعي لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في السن خمس من الإبل وعند ابن مزين
يقول الأضراس ستة عشر ويزيد في الأسنان أربع ضواحك وهي التي تلي الأنياب وتتصل
بالأضراس • وحدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول
إذا أصيبت السن فأسودت ففها عقلت أمانا فطرحتها بعد أسودت ففها عقلت أمانا • ثم
قوله إن أسودت السن ففها العقل تاما ثم إن طرحت ففها العقل أيضا تاما يدا أسودا دها يوجب فيها
العقل التام قال القاضي أبو محمد خلافا للشافعي في قوله إذا ضربت فأسودت ففها حكومة قال
والدليل على ما نقوله أنه إذا أسودت فقد ذهبت من نفعها فوجب بذلك الدية قال ثم إذا طرحت بعد
ذلك وجبت دية أخرى لذهاب الجاهل بها كالأنف يضرب فيذهب الشم ففيه الدية ثم إذا قطع بعد ذلك
ففيه دية أخرى وفي الموازية عن أشهب عن عمرو بن علي وابن المسيب وعبد من التابعين أنها إذا
أسودت وجب عقلها ولم يبلغني عن أحد من العلماء خلافه وأما إذا طرحت بعد أسودا ففها بعض
الخلاف قال ابن شهاب وأبو الزناد فيها حكومة كالعين المائمه قال ابن المواز العين القائمة لم تبق فيها
منفعة لأن السن السوداء بقيت فيها قوتها وأكثر نفعها فظاهر قوله أن الأمر بالعكس لما قاله
القاضي أبو محمد من أن السن إذا أسودت فقد ذهب جاهها وبقيت من نفعها فوجب الدية الأولى
بأسودا دها لذهاب جاهها وجبت الدية الثانية لذهاب من نفعها ولا يظهر عندي والله أعلم ويدل
على ذلك أن السن إذا اضطربت اضطربا شديدا وجبت فيها الدية لذهاب من نفعها ثم إن طرحت فقد
وجب فيها حكومة لذهاب ما فيها من جال ومنفعة كاليد الشلاء والعين القائمة فلو كانت السن
الأسوداء ذهبت من نفعها لم يجب على من طرحها الحكومة وقد حكى ابن مزين عن عيسى بن دينار

ص • وحدثني يحيى عن مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن الخطاب
أن عمر بن الخطاب قضى في الضرس بجعل وفي الترقوة بجعل وفي الضلع بجعل • وحدثني يحيى عن
مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر بن الخطاب في الأضراس بعير
وقضى معاوية بن أبي سفيان في الأضراس بمئة أبعرة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء
عمر بن الخطاب وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعير بن بعير بن فذلك الدية
سواء • ثم قوله قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الأضراس بعير بعير وقضى معاوية
بمئة أبعرة ورأى سعيد بن المسيب بعير بن بعير بن في كل ضرس واستحسن عمر بن عبد العزيز
قول ابن المسيب لما فيه من موافقة عقل جميعها للدية الكاملة لأنها تزيد على قضاء معاوية وتنقص
في قضاء عمر قال ابن مزين وسأله عن ذلك فقال تفسير ذلك أن عمر بن الخطاب كان يجعل في
الأضراس بعير بعير والأضراس عشرة ون كان يجعل في الأسنان خمسة والأسنان اثنا عشر أربع
ثنايا وأربع باعيات وأربع أنياب فدية جميع ذلك ثمانون بعيرا فنقصت عن دية النفس عشرون
بعيرا قال وكان معاوية بن أبي سفيان يجعل في الأضراس خمسة خمسة فجميع ذلك ستون ومائة
فقد زاد على دية النفس ستين وقال سعيد لو كنت أنا لجعلت في الأضراس بعير بن بعير بن فذلك
أربعون بعيرا وفي الأسنان خمسة خمسة فذلك ستون تمام المائة دية كاملة والذي قاله معاوية هو
المروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى من الأصل وهو قول مالك وأبي
حنيفة والشافعي لما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال في السن خمس من الإبل وعند ابن مزين
يقول الأضراس ستة عشر ويزيد في الأسنان أربع ضواحك وهي التي تلي الأنياب وتتصل
بالأضراس • وحدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول
إذا أصيبت السن فأسودت ففها عقلت أمانا فطرحتها بعد أسودت ففها عقلت أمانا • ثم
قوله إن أسودت السن ففها العقل تاما ثم إن طرحت ففها العقل أيضا تاما يدا أسودا دها يوجب فيها
العقل التام قال القاضي أبو محمد خلافا للشافعي في قوله إذا ضربت فأسودت ففها حكومة قال
والدليل على ما نقوله أنه إذا أسودت فقد ذهبت من نفعها فوجب بذلك الدية قال ثم إذا طرحت بعد
ذلك وجبت دية أخرى لذهاب الجاهل بها كالأنف يضرب فيذهب الشم ففيه الدية ثم إذا قطع بعد ذلك
ففيه دية أخرى وفي الموازية عن أشهب عن عمرو بن علي وابن المسيب وعبد من التابعين أنها إذا
أسودت وجب عقلها ولم يبلغني عن أحد من العلماء خلافه وأما إذا طرحت بعد أسودا ففها بعض
الخلاف قال ابن شهاب وأبو الزناد فيها حكومة كالعين المائمه قال ابن المواز العين القائمة لم تبق فيها
منفعة لأن السن السوداء بقيت فيها قوتها وأكثر نفعها فظاهر قوله أن الأمر بالعكس لما قاله
القاضي أبو محمد من أن السن إذا أسودت فقد ذهب جاهها وبقيت من نفعها فوجب الدية الأولى
بأسودا دها لذهاب جاهها وجبت الدية الثانية لذهاب من نفعها ولا يظهر عندي والله أعلم ويدل
على ذلك أن السن إذا اضطربت اضطربا شديدا وجبت فيها الدية لذهاب من نفعها ثم إن طرحت فقد
وجب فيها حكومة لذهاب ما فيها من جال ومنفعة كاليد الشلاء والعين القائمة فلو كانت السن
الأسوداء ذهبت من نفعها لم يجب على من طرحها الحكومة وقد حكى ابن مزين عن عيسى بن دينار

ما يؤدى ذلك قال وسألتهم عن قول سعيد بن المسيب السن اذا أصيبت فأسودت فالعقل فيه تام أأخذ به قال نعم به أخذت لم قال لأن منفعتها سوداء وبيضاء واحدة قال ابن مزين وأخبرني يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله (مسئلة) فان تغير لونها الى حمرة أو خضرة أو اصفرار قال أشهب في الموازية الخضرة أقرب الى السواد من الحمرة ثم الصفرة فله من قدر ما ذهب من بياضها الى ما بقى منه الى الاسوداد ونحوه قال ابن القاسم في العتبية وذلك انه ذهب بعض ما يجب به اللدية فوجب من اللدية بقدره (مسئلة) ولو ضربت فصركت فان كان تحير كاشديدا قال أشهب ينتظر بها سنة فان اشتد اضطرابها بعد السنة فهي كالمعلقة ثم عقلها وان كان اضطرابا خفيفا عقل لها بقدره (فرع) اذا طرحت السن من شجها ففيها اللدية كاملة وكذلك ان كسرت من أصل شجة استمرت فيها لا يحط لما بقى من السن من موضع شجها شي كهيئة الذكركر بعد الحشفة قاله أشهب في الموازية

﴿ العمل في عقل الأسنان ﴾

ص ﴿ مالک عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري أنه أخبره أن مروان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الابل قال فردى مروان الى عبد الله بن عباس فقال أتجعل مقدم الفم مثل الاضراس فقال عبد الله بن عباس لولم تعتبر ذلك الابل الاصابع عقلها سواء ﴾ مالک عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسوي بين الأسنان في العقل ولا يفضل بعضها على بعض ﴾ قال مالک والأمر عندنا ان الاضراس عقلها سواء وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السن خمس من الابل والضرس سن من الأسنان لا يفضل بعضها على بعض ﴾ ش قول ابن عباس رسول مروان في الضرس خمس من الابل على ما تقدم مما يقتضيه حديث النبي صلى الله عليه وسلم في السن خمس من الابل وذلك عام لأن اسم السن واقع على الاضراس وغيرها وانما خص بعضها باسم يخصها فقدم الفم يقال له الثنايا

(فصل) وقول ابن مروان أتجعل مقدم الفم مثل الاضراس بين ان الاضراس عنده ما داخل الفم وانه اعتقد المخالفة بينهما لا يختلف منافعهما وارتاب في ذلك فحقق ابن عباس قوله وتبين وجه الصواب في صحته وقال لولم تعتبر ذلك الابل الاصابع عقلها سواء وقدرى من غير هذا الوجه أنه قال عقلها واحد وان اختلفت منافعها وابن عباس من أهل اللسان والتقدم في الفصاحة ولا خلاف بين الامه ان الاحتجاج بقوله فيما يعود الى اللغة لازم فثبت بذلك ان معنى الاعتبار القياس والله أعلم

﴿ ما جاء في دية جراح العبد ﴾

ص ﴿ مالک انه بلغه ان سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان في موضع العبد نصف عشر ثمنه ﴾ ش قولهما في موضع العبد نصف عشر ثمنه يريدان نصف عشر قيمته وجعلت هذه الشجاج التي هي الموضحة والمنقلة والجائفة والمأومة مقدرة من قيمة العبد بحسب قدرها من دية الحر قال ابن مزين سألت عيسى عن ذلك لم يجعل في يده ورجله وهو نصف قيمته وفي غير ذلك من جراحات جسده مثل السن وما أشبهها مما جاء فيه للحر عقل مسمى كما جاء في الاربعة الاشياء التي أجزواها من العبد في قيمته مجزاها من الحر في دية فقال ان الموضحة والمنقلة والجائفة قد تبرأ وتعود

﴿ العمل في عقل الأسنان ﴾

﴿ وحديثي يحيى عن مالک عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري أنه أخبره ان مروان بن الحكم بعثه الى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس فقال عبد الله بن عباس فيه خمس من الابل قال فردى مروان الى عبد الله بن عباس فقال أتجعل مقدم الفم مثل الاضراس فقال عبد الله بن عباس لولم تعتبر ذلك الابل الاصابع عقلها سواء ﴾ وحديثي يحيى عن مالک عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسوي بين الأسنان في العقل ولا يفضل بعضها على بعض ﴾ قال مالک والأمر عندنا ان مقدم الفم والاضراس والانياب عقلها سواء وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السن خمس من الابل والضرس سن من الأسنان لا يفضل بعضها على بعض

﴿ ما جاء في دية جراح العبد ﴾

﴿ وحديثي يحيى عن مالک انه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار كانا يقولان في موضع العبد نصف عشر ثمنه

وحدثني مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في العبد يصاب - (٩٥) بالجراح أن على من جرحه قدر ما نقص من ثمن العبد

* قال مالك والأمر عندنا

أن في موخة العبد نصف

عشر ثمنه وفي مأومته

وجائفته في كل واحدة

منها ثلث ثمنه وفيما سوى

هذه الخصال الأربع مما

يصاب به العبد ما نقص

من ثمنه فينظر في ذلك

بعد ما يصح العبد ويرأى كم

بين قيمة العبد بعد أن

أصابه الجرح وقيته

حجها قبل أن يصيبه هذا

ثم يفرم الذي أصابه ما بين

الثبتين * قال مالك في

العبد إذا كسرت يده أو

رجله ثم صح كسره فليس

على من أصابه شيء فإن

أصاب كسره ذلك نقص

أو عطل كان على من أصابه

قدر ما نقص من ثمن العبد

* قال مالك الأمر عندنا

في القصاص بين المالك

كهشة قصاص الأحرار

نفس الأمة بنفس العبد

وجرحها بجرحه فإذا قتل

العبد عبداً عبداً خير سيد

العبد المقتول فإن شاء

قتل وإن شاء أخذ العقل

فإن أخذ العقل أخذ قيمة

عبدته وإن شاء رب العبد

القاتل أن يعطى ثمن العبد

المقتول فعل وإن شاء

أسلم عبده فإذا أسلمه

فليس عليه غير ذلك وليس

رب العبد المقتول إذا

إلى حالها بغير نقص من الجسد وما سواها من الجراح تذهب من جسده وتنقص من أعضائه وربما كان مما يصاب به من ذلك أبطله فلذلك لم يروا فيه إلا ما نقص من ثمنه في مقام حجها ومعيها فيغرم ما نقص من قيمته حجها قال وأخبرني يحيى بن يحيى عن نافع مثله ص * مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في العبد يصاب بالجراح أن على من جرحه قدر ما نقص من ثمن العبد * ش قوله أن كان يقضي في جرحه بقدر ما نقصه يحتمل أن يريد به غير هذه الشجاج الأربع المتقدم ذكرها فهي التي لا تكاد تبرز في الغالب الأعلى نقص من القيمة وربما كان ما ينقص من القيمة بها أكثر من قدر أرشها وأما الشجاج الأربع فأنها تبرز أغلباً دون شين مع أنها متالفة وخوفه فلو لم يلزم الجاني فيها إلا ما نقص لسلم غالباً من أرش الجنابة فكان ذلك نوعاً من الإغراء بالجنابة والتسلط فيها على العبد وفي الزام الجاني مقدار أرشها من قيمة العبد زجر عنها والله أعلم وأحكم ص * قال مالك والأمر عندنا أن في موخة العبد نصف عشر ثمنه وفي مأومته وجائفته في كل واحدة منها ثلث ثمنه وفيما سوى هذه الخصال الأربع مما يصاب به العبد ما نقص من ثمنه فينظر في ذلك بعد ما يصح العبد ويرأى كم بين قيمة العبد بعد أن أصابه الجرح وقيته حجها قبل أن يصيبه هذا ثم يفرم الذي أصابه ما بين القيمتين * قال مالك في العبد إذا كسرت يده أو رجله ثم صح كسره فليس على من أصابه شيء فإن أصاب كسره ذلك نقص أو عطل كان على من أصابه قدر ما نقص من ثمن العبد * ش قوله في الشجاج الأربع على ما تقدم وفيه أسوأها من الشجاج ما نقص على ما تقدم ثم بين وجه ذلك وكيف العمل فيه فمال ينظر إلى قيمته يوم الحكم وإلى قيمته بالشين الذي أحدثته فيه الجنابة فيغرم الجاني ما بينهما لسيد العبد لأن ذلك المقدر هو الذي أئلف عليه من عبده والله أعلم

(فصل) فإن كسر يده أو رجله ثم صح يرد دون شين ولا نقص فليس على من أصابه شيء وأما في الخط فقدرة ظاهر وأما العمل فعليه في الأدب الذي يكون فيه إردع والزجر عن مثل هذا وليس عليه غرم لأن برأه على غير شين وعودته إلى ما كان عليه نادر شاذ وروى ابن مزين عن عيسى بن دينار ليس على الجاني غرم ما أنفق عليه سيده في جبره والقيام عليه إلا الأدب الموجه أن كان جرحه عمداً والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فإن أصاب كسره ذلك نقص يرد من قوته أو عطل يرد شين في بيع منظر فعلي به قدر ما نقص يرد ما تقدم من أن عليه غرم ما نقص من قيمته والله أعلم وأحكم ص * قال مالك الأمر عندنا في القصاص بين المالك كهشة قصاص الأحرار نفس الأمة بنفس العبد وجرحها بجرحه فإذا قتل العبد عبداً عبداً خير سيد العبد المقتول فإن شاء أخذ العقل فإن أخذ العقل أخذ قيمة عبده وإن شاء رب العبد القاتل أن يعطى ثمن العبد المقتول فعل وإن شاء أسلم عبده فإذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول إذا أخذ العبد القاتل فرضي به أن يقتله وذلك القصاص كله بين العبد في قطع اليد والرجل وما أشبه ذلك بمنزلة في القتل * ش وهذا على ما قال أن القصاص بين المالك كهشة قصاص الأحرار يقتل الذكراً بالأنثى لقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين وهذا لما لا يعلم فيه خلاف وأما قوله جرحها بجرحه فهو مذهب مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا قصاص بين ما في الأطراف والدليل على ما نقوله قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف وهذا عام في كل ذكر وأنثى

أخذ العبد القاتل ورضي به أن يقتله وذلك في القصاص، كلبين العبد في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك بمنزلة في القتل

وان كانت هذه واردة في التوراة فان شرع من قبلنا لازم لنا اذا ورد في القرآن أو حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى نسخه وقد احتج مالك في أن الأب يستأمر ابنته في انكاحها بقوله تعالى في سورة القصص اني أريد أن أنكحك أحدى ابنتى هاتين ولم يذ كر استئارا ودليلنا من جهة القياس أن كل شخصين جرى بينهما القصاص في الأنفس فانه يجري بينهما في الأطراف كالحرين

(فصل) وقوله واذا قتل العبد عبدا عدا خبير سيد العبد فان شاء قتل يريده العبد القاتل وان شاء أخذ العقل يريده ان شاء غفان القتل فيكون سيد القاتل بالخيار بين أن يدفع اليه قيمة عبده المقتول لانه الذي أتلّف عليه أو يسلم اليه العبد الجاني لانه ليس عليه أكثر من ذلك وقال الشافعي سيد الجاني غير بين أن يفقد يبارش الجاية أو يسلمه بالبيع فان كان ثمنه قدر ارش الجناية كان الباقي لسيد الجاني والدليل على ما نقوله انه لا يخلو أن تكون الجناية متعلقة بمال السيد أو رقة العبد ولا يجوز أن تتعلق بمال السيد لان ذلك يوجب أخذ ما من جميع ماله فلم يبق إلا أن تتعلق برقة العبد وذلك يوجب استحقاق رقبته لان ذلك معنى تعلقها برقة العبد واتقاهما اليه وقول الشافعي يخرج على ما ذكر بعده مال مالك في جناية العبد على اليهودي أو النصراني ولعلها رواية ص **ع** قال مالك في العبد المسلم يعرج اليهودي أو النصراني ان سيد العبد ان شاء أن يعقل عنه ما قد أصاب فعل أو أسامه فيباع فيعطى اليهودي أو النصراني من ثمن العبد أو ثمنه كله ان أحاط بثمنه ولا يعطى اليهودي ولا النصراني عبدا مسلما **ع** ش وهذا على ما قال ان العبد اذا جرح الكتابي فتعذر القصاص لانه لا يعقل مسلم وان كان عبدا بكافرا وان كان حرا رواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم ولو قتلته الذمي فقد اختلف فيه قاله ابن المواز عن ابن الماسم قال وأحب الي أن يقتل به ورواه يحيى بن يحيى عن ابن القاسم في العتبية وقاله أشهب وقال ابن المواز وقد قال ابن القاسم أيضا يضرب ولا يقتل وقاله أصبغ وقال سحنون انما عليه قيمته كسلعة وروى ابن المواز عن مالك ليس بين العبد المسلم والذمي قود في نفس ولا جرح لان في هذا حرية وفي هذا اسلا

* قال مالك في العبد المسلم يعرج اليهودي أو النصراني ان سيد العبد ان شاء أن يعقل عنه ما قد أصاب فعل أو أسامه فيباع فيعطى اليهودي أو النصراني من ثمن العبد أو ثمنه كله ان أحاط بثمنه ولا يعطى اليهودي ولا النصراني عبدا مسلما

(فصل) وقوله فان لسيدته أن يعقل يريده أن يؤدى عقل الجرح ان شاء فان أبى من ذلك وأسلمه فقد قال ههنا انه يباع فيعطى من الثمن عقل الجرح فان قصر عن العمل فليس لليهودي والنصراني غير ثمنه وان زاد على العمل أعطى منه قدر العقل قال ابن مزين سألت يريده عيسى بن دينار عن قول في هذه المسئلة أخطأ وفي الكتاب أم ما معناه قال ابن الماسم هو خطأ في الكتاب وقد كان يقرأ مالك فلا يغيره وانما الأمر فيه اذا أسلمه سيده يبيع فأعطى الكتابي أو غيره ممن على غير الاسلام عن جميع العبد كائنا ما كان وان كان أكثر من الديه وهو قول مالك وهذا الذي أنكره ابن القاسم يحتمل أن يكون رواية عن مالك قديمة ثم رجع منها الى ما سمعه منه ابن القاسم واستصوبه ولذلك لم يكن يغير في كتابه لما كان قد طار عنه وشاع مع احتمالته وقد أخذ الشافعي بهذه الرواية الثانية التي في الموطأ والله أعلم وأحكم لآل التعليل في آخر المسئلة يمنع هذا القول وهو قوله ولا يعطى اليهودي والنصراني عبدا مسلما لانه اذا منع الاسلام من أن يدفع اليه وجب أن يباع عليه ويدفع اليه جميع ثمنه لو ابتاعه أو ورثه أو أسلم عنده وأما اذا لم يدفع اليه منه الا قدر ارش جنايته فهذا يقتضى انه لم يبع عليه وانما يبيع ليوفى ارش جنايته استحق وأما الاستحقاق فلم يتعلق بعينه ولا حكمه فيجب أن يكون هذا حكمه لو كان نصرانيا جرح نصرانيا أو كان مسلما جرح مسلما والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في دية أهل الذمة ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودى أو النصرانى إذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر المسلم ﴾ ش قوله رضى الله عنه أن دية اليهودى أو النصرانى على النصف من دية المسلم وهذا قال مالك وقال أبو حنيفة مثل دية المسلم وقد روى عن عمرو بن العاصى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال دية الكافر نصف دية المؤمن ولم يرد من طريق صحيح غير أنه قد ورد من مثل هذا الطريق وأضعف منه دية الكافر مثل دية المسلم وتأول أصحابنا ذلك عنه لتسامح فى تأويل ما لم يصح اسناده اذ معنى المثل هذا فى العين والجنس وقد قال مالك فى الموازية ما عرفت فى نصف الدية فيهم الا قضاء عمر بن عبد العزيز وكان امام هدى وأنا أتبعه ودليلنا من جهة المعنى أن الكافر نقص يؤثر فى القصاص فوجب أن يؤثر فى نقصان الدية بينه وبين من تكمل دية كالق ووجه آخر أن نقص الكفر أعظم من نقص الانوثة بدليل أن الانوثة لا تمنع القصاص والكفر يمنعها فاذا كانت الانوثة تؤثر فى نقص الدية فبأن يؤثر فيه الكفر أولى وأحرى (مسئلة) فاذا ثبت أن دية الكتابى أقل من دية المسلم فهى نصف دية المسلم وقال الشافعى ثلث دية المسلم والدليل على ما نقوله ان هذا نقص يمنع مساواة الرجل المسلم فى الدية فلم يقصر دعا على الثالث كنقص الانوثة ص ﴿ قال مالك الأمر عندنا أن لا يقتل مسلم بكافر الا أن يقتله مسلم قتل غيلة فيقتل به ﴾ ش وهذا على ما قال انه لا يقتل مسلم بكافر يرد أن يقتله وهو مسلم فانه لا يقتل به ولو قتل وهو كافر ثم أسلم لقتل به فانه يمنع وجوب القصاص ولا يمنع استيفاءه وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة يقتل المسلم بالذمى والدليل على ما نقوله ما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال لا يقتل مؤمن بكافر وعلمنا من جهة المعنى انه ناقص بالكفر فلم يجبه القود على المؤمن كالمستأمن (مسئلة) ويقتل الكافر بالمسلم ولا خلاف فيه وأما القصاص فى الأطراف فقد قال مالك فى الموازية والمجموعة لا قصاص بينهما فى الأطراف وروى عن مالك انه توقف فى ذلك وقال ابن نافع فى الموازية يجبر المسلم فان شاء استعاده وان شاء أخذ العقل قال القاضى أبو محمد والصواب ار له عليه القصاص والدليل على صحة هذا القول ان كل من يقاد به فى النفس فانه يقاد فى الجرح كالدكر والانثى (فرع) فاذا قلنا لا يقتل المسلم بالكافر فانه يجلد مائة ويسجن سنة وتجب به الدية وعلى من الدية فى المدونة قال أشهب الدية على عاقلة الثاثل قال ابن القاسم وعبد الملك وابن عبد الحكم وأصبغ فى مال الثاثل وجه قول أشهب ما احتج به من انه عمد لاقود فيه فكانت دية على العاقلة كدية الجائفة ووجه القول الثانى انه عمد منع القصاص فيه بعض الحرمة كقتل العبد (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان القصاص مجرى بين اليهودى والنصرانى قال القاضى أبو محمد والكفر فى ذلك مسألة واحدة تتكافأ دماؤهم وقال على بن زياد عن مالك فى المجموعة يقتل اليهودى بالمجوسى وهذا على ما قلنا لان نقص دية عن دية اليهودى لا يمنع الا أن يقتل به اليهودى كما يقتل الحر بالمرأة وان كانت دية ما نصف دية (مسئلة) واذا انحكم اليانصرانيان فى قتل قتال القاتل ليس فى ديننا قصاص فى العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم لا يقتل به وقيل ان شهد عليه ذوا عدل يسلم الى ولى المقتول يقتله ان شاء فان عفا عنه ضر به الامام مائة وسجنه سنة وجه القول الأول ان أحكامهم بينهم موقوفة على مقتضى شريعتهم ووجه القول الثانى ان هذا من النظام فيحكم فيه بينهم بحكم الاسلام

﴿ ما جاء في دية أهل الذمة ﴾
 * حدثني يحيى عن مالك أنه
 بلغه أن عمر بن عبد العزيز
 قضى أن دية اليهودى أو
 النصرانى إذا قتل أحدهما
 مثل نصف دية الحر المسلم
 * قال مالك الأمر عندنا
 أن لا يقتل مسلم بكافر الا
 أن يقتله مسلم قتل غيلة
 فيقتل به

ص * مالك عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار كان يقول دية المجوسى ثمانمائة درهم * قال مالك وهو الأمر عندنا * قال مالك وجراح اليهودى والنصرانى والمجوسى فى دياتهم على حساب جراح المسلمين فى دياتهم الموضحة نصف عشر دية والمأومة ثلث دية والجائفة ثلث دية فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلها * ش قوله دية المجوسى ثمانمائة درهم وهو قول مالك وقال أبو حنيفة مثل دية المسلم وقد تقدم الدليل عليه وقد استدلى القاضى أبو محمد فى ذلك بأنه اجاع الصصابة حكم به عمر بن الخطاب بمحضر من الصصابة فلم ينكره أحد وكان يكتب بذلك الى عماله قال ودليلنا من جهة المعنى أن كل جنس لا يتوكل ذياتهم فانه لا يساوى المسلم فى الدية كالأنثى والمرتة ودية المرأة منهم نصف دية الرجل وكذلك سائر المال وإذا ارتد المسلم فقتل فى حال ارتداده لم يقتل قاتله ويجب به الدية واختلف أصحابنا فى دية فى كتاب ابن سحنون عن ابن القاسم وأصبغ وأشهب دية المجوسى فى العمد والخطأ فى نفسه وجراحه رجع الى الاسلام أو تمل على دينه وروى سحنون عن أشهب دينه الذى ارتد اليه وجه القول الأول انه لا يقر على كفره فصار له حكم أهل الأديان وهو دين من لا كتاب له ووجه القول الثانى انه من أهل الكتاب لانه انما انتقل الى دينهم فكان له حكمهم كما لو كان عليه مولودا

* ما يوجب العقل على الرجل فى خاصه ماله *

ص * يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول ليس على العاقلة عقل فى قتل العمد انما عليهم عقل قتل الخطأ * يحيى عن مالك عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد الا أن يشأوا ذلك * يحيى عن مالك أن ابن شهاب قال مضت السنة فى قتل العمد حين يعفوا أولياء المقتول أن الدية تكون على القاتل فى ماله خاصة الا أن يعينه العاقلة عن طيب نفس منها * ش قوله على عاقلة من دية العمد شىء وذلك أن جنابات العمد على ضربين منها ما يكون فيه الفصا كقتل وقطع اليد وفق العين فهذا الاخلاف فى أن العاقلة لا تحمل عمده والضرب الثانى لافصا فيه وسيأتى ذكره ان شاء الله تعالى وفى هذا أربعة أبواب (١) * الباب الأول فى معرفة العاقلة وصفة تحملها للدية * والباب الثانى فى صفة العمد وتمييزه من الخطأ * والباب الثالث فيما يجب بجناية العمد * والباب الرابع فى معرفة ما تحملها العاقلة من الجناية (الباب الأول فى معرفة العاقلة وصفة تحملها للدية)

فأما العاقلة فيعتبر فيها ثلاثة أشياء القبائل فلا تعقل قبيلة مع قبيلة مادام فى قبيلة الجانى من يحمل الجناية والديوان فان أهل الديوان يعقل بعضهم عن بعض وان كان فى غير الديوان من غير العشيرة والآفاق فلا يعقل شامى مع مصرى ولا شامى مع عراقى وان كان أقرب الى الجانى من يعقل معه من أهل أفقه قال سحنون ويضم أهل افريقية بعضهم الى بعض من طرابلس الى طنجة (مسئلة) واختلف فى البدوى والحضرى فقال مالك فى المدونة لا يعقل أهل البدو مع أهل الحضر لانه لا يستقيم أن يكون فى دية واحدة بل وعين وهذا قال ابن القاسم وجوز ذلك أشهب وعبد الملك ورواه ابن وهب عن مالك فى كتاب ابن سحنون وجه القول الأول أن الدية مبنية على جنس واحد ولذلك جعل على أهل الذهب والذهب وعلى أهل الورق والورق وعلى أهل الابل والابل ولو جاز تبعضها لكان على كل انسان ما عنده ولرجع فى ذلك الى القيمة ووجه الرواية الثانية أن العاقلة مبنية على المشاركة

يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار كان يقول دية المجوسى ثمانمائة درهم * قال مالك وهو الأمر عندنا قال مالك وجراح اليهودى والنصرانى والمجوسى فى دياتهم على حساب جراح المسلمين فى دياتهم الموضحة نصف عشر دية والمأومة ثلث دية والجائفة ثلث دية فعلى حساب ذلك جراحاتهم كلها * ما يوجب العقل على الرجل فى خاصه ماله *

* حدثني يحيى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول ليس على العاقلة عقل فى قتل العمد انما عليهم عقل قتل الخطأ * وحدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب أنه قال مضت السنة أن العاقلة لا تحمل شيئاً من دية العمد الا أن يشأوا ذلك * وحدثني يحيى عن مالك أن ابن شهاب قال مضت السنة فى قتل العمد حين يعفوا أولياء المقتول أن الدية تكون على القاتل فى ماله خاصة الا أن يعينه العاقلة عن طيب نفس منها

(١) قوله أربعة لم يبوب للثالث والرابع منها ولينظر اه

والمعاونة والمواصلة وقد يضاف الى القبيل من ليس منهم مع تباعدهم فبان يضاف الى أهل الحاضرة من أهل البادية من هو من عصبة الجاني واخوته أولى وأحرى ولا مضرة على المجنى عليه في تبعض أصناف الدية والله أعلم وأحكم وهذا كالموتل رجلارجلان أحدهما من أهل الأبل والآخر من أهل الورق لكان على عاقلة كل واحد منهم ما نصف الدية على حسب ما هو عليه (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان عائلة الرجل عشيرته وقومه قال في النوادر وقال في المجموعة ان ذلك على نخذ الجاني ان استطاع واذلك والاظم اليهم أقرب القبائل اليهم أبدأ حتى يحملوا ذلك وهي على الرجال الأحرار البالغين مع اليسار فأما المعدم فقال ابن الماجشون لاشئ على المعدم قال ابن القاسم ولا على مديان لانها انما هي على سبيل التحمل والعون على ما لزم من الغرم فيجب أن يختص ذلك بأهل اليسار والامكان فأما المديان والمعدم فيحتاج أن يعطى كالأمة تؤخذ من الأغنياء وتعطى الفقراء لما كان طريقها المواصلة (مسئلة) ويعقل السفية مع العاقلة رواء أصبغ عن ابن القاسم في العتية وقاله ابن نافع وقد قال ابن نافع توضع عنه الجزية وجه ذلك أن العاقلة حكمها حكم المعاونة فيعقل ويعقل عنه وأما الجزية فخكم يختص بمن أخذ منه لا يؤدى عن غيره فيؤدى هو منه (مسئلة) والولى المعتق يعقل عن المعتق لانه عصبة وأما الولي من أسفل فهو يعقل عن معتقه وعن قومه وروى أصبغ عن ابن القاسم في العتية يعقل مولى القاتل من أسفل وبه قال الشافعي وقال سحنون لا يعقل قاله في كتاب ابنه وبه قال أبو حنيفة وجه قول ابن القاسم انه مولى يعقل جناية مواله كالنعم بالعتيق ووجه الرواية الثانية أنه ليس له تعصيب يورث بجنسه فلم يكن له مدخل في العاقلة كالعبد (مسئلة) ويؤدى الجاني مع العاقلة قاله مالك في المجموعة وغيرها وبه قال أبو حنيفة ومن أصحابنا من قال هذا استعسان وليس بقياس وجه القول الاول ان العاقلة انما تؤدى على سبيل المواصلة والعون له فيجب أن يكون عليه بعض ذلك ووجه القول الثاني ما احتج به القائل بذلك انه لو قتل نفسه وعاقلته المسلمون لم يجب عليهم أن يؤدوا اليه دية (مسئلة) وأما النساء والصبيان فلا مدخل لهم في العاقلة قاله مالك في المجموعة وغيرها قال أصبغ وكذلك المجنون ووجه ذلك أن النساء لسن من أهل التعصيب والنصرة وأما الصبي والمجنون فغير مكلف فلا مدخل لواحد منهما في شئ من ذلك لانه أسوأ حالا من المرأة (مسئلة) اذا كانت الصفات المتعبرة في العاقلة تنقل كالبلل والسن والصغر والكبر فيجب أن يبين وقت الاعتبار بهذه الصفات فأما الصفات فتعتبر في حق الجاني وحق العاقلة وقال عبد الملك من كان من العاقلة يوم تقسم عليهم الدية على الملى بقدره وعلى المعسر بقدره ولا يعتبر بذلك يوم الجرح ولا يوم الموت ولا يوم يحكم بالدية ووجه ذلك أنه يوم يلزم ذمة كل واحد منهم وانما يلزم ما ألزمه من الدية وأما من كان غائبا فقدم قبل ذلك أو صغيرا فبلغ أو كافرا فأسلم فانه لا شئ عليه لان الدية تعلقت بغيره فلا تنقل اليه (مسئلة) فمن مات من العاقلة بعد توزيع الدية عليهم قال أصبغ ترجع على سائر العاقلة وروى يحيى عن ابن القاسم وأنكر ذلك سحنون وقال اذا قسمت صارت كدين ثابت وقاله ابن الماجشون وقال هو دين ثابت في ذمته في الموت والنفس (مسئلة) وتجبر العاقلة على أداء الدية قاله مالك من رواية أشهر ووجه ذلك انه حتى لازم بالترام وهذا على قولنا انه يلزمهم ابتداء ظاهرا وأما على قول من قال انه انما يلزم الجاني ثم تحمله عنه العاقلة فانه أيضا حتى ينتقل بالشرع فلم يقف على اختيار من يجب عليه كالشفعة وغيرها (مسئلة) وقال مالك لاحد لعدد من تقسم عليهم الدية من العاقلة ولا لعدد ما يؤخذ

من كل واحد منهم وانما ذلك بحسب الاجتهاد وليس المكثر كالقليل ومنهم من لا يؤخذ منه شيء لافلاله
يريد ان منهم من بلغ حال العدم فلا شيء عليه من ذلك ومن يؤخذ منهم أيضا لاستوى أحوالهم فبهم من
له المال الواسع فيؤخذ منه بقدر ذلك ومنهم من ماله ليس بالكثير فيؤخذ منه مالا يجحف به وانما
يذهب في ذلك الى التخفيف قال ابن القاسم عن مالك كان يؤخذ من كان منهم في ديوان من كل مائة
درهم من عطائه درهم ونصف والله أعلم

(الباب الثاني في صفه العمد وتمييزه من الخطأ)

قال ابن وهب عن مالك في الجعقة العمد أن يعمد الله لقتل فيما يرى الناس وقال في الكتابين والمجتمع
عليه عندنا ان من عمدا الى ضرب رجل بعصا أو رماء بحجر أو غيره فمات من ذلك فهو عمد ويحسب
عليه القصاص قال عنه ابن القاسم فكذلك لو طرحه في نهر ولا يحسن العموم على وجه العداوة
وقال مالك والعمد في كل ما يعمد به الرجل من ضربة أو وكزة أو لطمة أو رمية بنسقة أو حجر أو
ضرب بقضيب أو عصا أو غير ذلك ولو قال لم أرد الضرب لم يصدق وكل ما عمده الى اللعب من رمية أو
وكزة أو ضرب به بسوط أو اضطر غافلا فلا يؤد فيه ولا ينهم بما ينهم به المتعاضب لظهور الملاعبة بينهما فلا
قود فيه قال ابن حبيب عن ابن الماجشون ولوتنا قلوبا في الماء في نهر أو بحر فان أحدهم فهو من
الخطأ الآخر يتعمد الناقل قتل المنقول بان يغطسه حتى يموت فغيبه القود (مسألة) ومن أشار على
رجل بالسيف فمات فقد قال ابن المواز ان تبادى بالاشارة وهو يفر منه فطلبه حتى مات فعليه
القصاص وقال ابن القاسم ان طلبه بالسيف حتى سقط فليقسم ولاتنه مات خوفا منه ويقتلونه
والفرق بينه وبين مسألة ابن المواز يحتمل أن يكون مات من السقطة وهي مر فعل نفسه فلذلك
كانت فيه القسامة وفي المدالة الأولى لم يوجد شيء من فعله يحمل عليه موته فلم تجب فيه قسامة وقد
قال ابن حبيب في هذه المسئلة على الطالب القصاص ولم يذ كر قسامة قال وبه قال ابن الماجشون
والغيرة وابن القاسم وأصيح فان كانت اشارة فقط فمات فانما فيه الدية عند ابن المواز على العاقلة
ونحوه قال ابن القاسم ووجه ذلك ان هذا فعل لا يقع به الموت غالبا ولم يصل منه الى القتل ما يرى انه
تعمد قتله (مسألة) ومن قتل رجلا عمدافظنه غيره بمن لوقته لم يكن فيه قصاص قال ابن المواز
لا قصاص فيه وقدم في مثل ذلك في مسلم قتله المسامون بعهد النبي صلى الله عليه وسلم يظنونونه من
المشركين فوداه صلى الله عليه وسلم ولم يقبده (مسألة) وأما شبه العمد فاختلف قول مالك فيه فرة
أبنته ومرة نفاه فروى ابن القاسم وغيره عنه في المجموعة وغيرها ان شبه العمد باطل انما هو عمد أو
خطأ وقال ابن وهب بائبان شبه رواد ابن حبيب عنه وعن ابن شهاب وربيعة وأبي الزناد وحكاة
أصحابنا العراقيون عن مالك وبه قال أبو حنيفة والشافعي قال القاضي أبو محمد وجه نفيه قوله تعالى
ومن قتل مؤمنا خطأ ثم قال تعالى ومن يقتل مؤمنا متعبدًا فذ كر الخطأ والعمد ولم يذ كر غيرهما
ومن جهة المعنى أن الخطأ معقول وهو ما يكون من غير قصد والعمد معقول وهو ما كان بقصد الفاعل
ولا يصح أن يكون بينهما قسم ثالث ولا يصح وجود القصد وعدمه لكونهما ضدان ووجه اثباته ما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ألا ان قتل العمد والخطأ قتل السوط والعصى فيه مائة من الإبل
أربعون منها خلفه فأثبت شبه العمد وهذا الحديث غير ثابت رواه علي بن زياد بن جدهار وهو
ضعيف عن القاسم وابن ربيعة عن ابن عمر ولم يلق القاسم ابن عمرو من جهة المعنى ان شبه العمد
ما أخذ شهما من العمد وشهما من الخطأ فلم يكن له غير حكم أحدهما على التعبد (فرع) اذا ثبت ذلك

فإن شبه العمد الذي ذكرناه قال القاضي أبو محمد إن شبه العمد أن يقصد إلى الضرب وشبه الخطأ أن يضر به بما لا يقتل غالباً فكان الظاهر أنه لم يقصد القتل فوجب أن يكون له حكم بين الحكيمين والذي قاله ابن وهب أنه ما كان بعضاً أو وكرة أو لطمه فإن كان على وجه الغضب ففيه القود وأرجو أن لا يكون عليه أثم قاتل النفس وإن كان على وجه اللعب ففيه الدية مغلطة وهو شبه العمد لا قصاص فيه قال ابن حبيب وأما مالك وبني أصحابه وعبد العزيز بن أبي سلمة فلا يرون تغليظ الدية إلا في مثل ما صنع المدلجى ويرون في ذلك كله القود قال الشيخ أبو محمد يعني ابن حبيب ما كان على نائرة هذا المعروف من قول مالك قال ابن حبيب قال العراقيون لا قود فيه كان لنائرة أو غيرها فهذا الذي أورده ابن حبيب عن ابن وهب على أنه شبه العمد غير ما حكم به شيوخنا العراقيون أنه شبه العمد لأن ما حكم به العراقيون من المالكيين بأنه شبه العمد ويروونه عن مالك إنما هو فيما قصد فيه الضرب على وجه الغضب وإنما دخل فيه شبه الخطأ من جهة الآلة التي ضرب بها أنه لا يقتل بمثلها وشبه العمد لأنه قصد الضرب على وجه الغضب وأما على قول ابن وهب فإنه شبه العمد لقصد الضرب وشبه الخطأ من وجهين أحدهما أنه لا يقتل بمثلها غالباً والثاني أنه قصد اللعب دون غضب ولا خفي يقتضي قصد القتل والله أعلم وأحكم قال الشيخ أبو اسحق إن شبه العمد ما أوجب الدية المغلطة يريد والله أعلم المثلثة وهو نحو قوله في المجموعة والموازية إن الدية المغلطة هي شبه العمد التي لا تكون إلا في مثل فعل المدلجى ثلاثة أثمان وقاله ابن وهب فإذا قلنا إن قتل الأب لابنه حدها هو شبه العمد فلا خلاف في اثباته في العمد وإن قلنا أنه شبه العمد ما حكاه القاضي أبو محمد وغيره من شيوخنا العراقيين عن مالك وقاله ابن وهب في أن في شبه العمد روايتين على ما قدمناه وأما تكون الروايتان في التسمية والتغليظ دون غير ذلك ويلحق بذلك وجهها آخر وهو أن يكون الضرب على الأب في المجموعة من رواية ابن القاسم وابن وهب عن مالك في الزوج يضرب زوجته بحبل أو سوط فيصيبها منه ذهاب عين أو غيره ففيه العقل دون القود وكذلك ما جرى على الأدب مثل المعلم أو الصانع أو القرابة يؤدون ما لم يعمد بسلاح وشبهه ورواه ابن القاسم عن مالك بآثار تغليظ الدية على الأب فقال ليس الأح والمم وسائر القرابة كالأبوين والأجداد إلا أن يجري ذلك على وجه الأدب كالمعلم وذى الصنائع من غير سلاح وشبهه فظاهر هذا يقتضي أنه إذا كان على وجه الأدب في يؤدب به إن فيه الدية مغلطة فيكون هذا على أربعة أوجه ما قصد به الضرب بآلة لا يقتل بمثلها على وجه اللعب بمثل تلك الآلة فإما فيه روايتان أحدهما التغليظ والأخرى نفي التغليظ ولا قود فيه جلة والوجه الثاني أن يقصد الضرب بما لا يقتل بمثلها غالباً على وجه الخنق والغضب من ليس له أدب فهذا في كونه شبه العمد روايتان ويرجع الخلاف في ذلك إلى وجوب القود أو نفيه وتغليظ الدية والوجه الثالث أن يقصد الضرب بما لا يقتل بمثلها غالباً من له الأدب من القرابة ممن ليس له عليه ولادة فهذا يتعلق بالخلاف في كونه من شبه العمد بتغليظ الدية خاصة ولا خلاف أنه لا قود فيه والوجه الرابع أن يوجد القتل من الأب بما يقتل بمثلها غالباً على وجه الخنق والرمي أو الضرب الذي لا يتيقن به قصده القتل فهذا لا خلاف في تغليظ الدية (فرع) وتغليظ الدية يكون على وجهين أحدهما في العمد المحض وهو على وجهين أحدهما أن يتفقا على العفو عن الدية على الإطلاق والثاني أن يعنوا أحد الورثة ويطلب باقيهم حصتهم من الدية فهذا تغليظ فيه الدية فتكون أرباعاً على ما تقدم والوجه الثاني تغليظ شبه العمد فإن الدية تكون أثلاثاً على ما ذكره بعد أن شاء الله تعالى وهذا في الأبل والتغليظ في العين على وجهين أحدهما أن

الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعدا فما بلغ الثلث فهو على العاقلة وما كان دون الثلث فهو في مال الجراح خاصة قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا فمن قبلت منه الدية في قتل العمد أو في شيء من الجراح التي فيها الفصاص أن عقل ذلك لا يكون على العاقلة إلا أن يشأوا وإنما عقل ذلك في مال القاتل أو الجراح خاصة إن وجد له مال كان دينه عليه وليس على العاقلة منه شيء إلا أن يشأوا قال مالك ولا تعقل العاقلة أحدا أصاب نفسه عمدا أو خطأ بشيء وعلى ذلك رأى أهل الفقه عندنا ولم أسمع أن أحدا ضمن العاقلة من دية العمد شيئا ومما يعرف به ذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان فتفسير ذلك فيما نرى والله أعلم أنه من أعطى من أخيه شيء من العقل فليتبعه بالمعروف وليؤد إليه بإحسان

يزاد على الدية ما بين قبة الدية المثلثة وبين قبة الدية الخمسة والثاني أن تكون الدية قيمة الإبل مثله ما لم تنقص عن دية العين والله أعلم وأحكم ص قال مالك والأمر عندنا أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث فصاعدا فما بلغ الثلث فهو على العاقلة وما كان دون الثلث فهو في مال الجراح خاصة قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا فمن قبلت منه الدية في قتل العمد أو في شيء من الجراح التي فيها الفصاص أن عقل ذلك لا يكون على العاقلة إلا أن يشأوا وإنما عقل ذلك في مال القاتل أو الجراح خاصة إن وجد له مال كان دينه عليه وليس على العاقلة منه شيء إلا أن يشأوا ش ظاهر قوله أن الدية لا تجب على العاقلة حتى تبلغ الثلث يقتضي أن من الدية ما يجب على العاقلة ابتداء قال بعض العلماء أنها لا تجب ابتداء على العاقلة وإنما تجب على الجاني ثم تنتقل إلى العاقلة ما بلغ منها الثلث فإذا زاد عليه وهو الأظهر من قول شيوخنا أنها لا تجب على العاقلة بالقسعة وأما من مات من العاقلة بعد القتل أو قبل قسمة الدية أو غاب فلا شيء عليه منها ومن كان صغيرا بعد القتل فكبر قبل القسعة أو غابا فقدم قبل القسعة فإن الدية تنزله وظاهر هذا يقتضي التحمل يوم القسمة

(فصل) وقوله حتى تبلغ الثلث فصاعدا يريد أن ما قصر عن ثلث الدية لا تحمله العاقلة لأنه في حيز القليل الذي لا يحتاج إلى العاقلة في معونة الجاني في غرمه وأما ما بلغ الثلث فإذا زاد فإنه في حيز الكثير الذي يحتاج الجاني إلى مواساة العاقلة في غرمه وما كان على هذا النوع على المواساة يفرق بين قليله وكثيره كالأكثر كالأقل ما كان الجاني يتعلق به التفريط ويراد بما يعوقه العقوبة كان حاله أشد من حال مخرج الزكاة الذي لا يتعلق به ذلك فأفرد من ذلك بمقدار لا يتميز به أموال الزكاة وقال أبو حنيفة تحمّل العاقلة من الدية ما بلغ نصف العشر فرائدا وقال الشافعي في الجديد تحمّل العاقلة قليل الدية وكثير ما حوله في القديم قولان أحدهما مثل قولنا والثاني أنها لا تحمّل إلا جميع الدية وقال ابن شهاب تحمّل ما زاد على الثلث ولا تحمّل الثلث فادونه ودلينا على أبي حنيفة والشافعي أن هذا مال قصر عن الثلث فلم يجب على العاقلة كالعمد وبقولنا قال عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار وعروة بن الزبير رضي الله عنهم (فرع) وحرمه من يعتبر الثلث المحمّل دية الجاني والمجنى عليه روى أشهب عن مالك في المجموعة والعنتية أنما ينظر إلى دية المجنى عليه أو الجاني فإن بلغت دية الجناية ثلث دية أحدهما حملته العاقلة وقاله ابن القاسم وروى أشهب أن ابن كنانة قال لمالك الذي كان يعرف من قول مالك أن الاعتبار في ذلك بدية المجرور وأنكر ذلك مالك وبه قال ابن الماجشون ورواه في العنتية يحيى عن ابن القاسم وروى ابن المواز عن ابن الماجشون أن العاقلة لا تحمّل إلا ثلث دية رجل يكون الجاني فإن لم يكن له مال اتبعه دينه يدايا كان المجنى عليه من كان

(فصل) وقوله فيكون ذلك في مال الجاني فإن لم يكن له مال اتبعه دينه يدايا هذا القدر من الدية يختص بالجاني فيلزمه في خاصته ولا تواسيه العاقلة في تحمّل شيء منه إلا أن يشأوا ذلك فإن لم يشأوا ففي خاصة ماله فإن لم يكن له مال يتعلق بذمته يتبع به أن يسر والله أعلم وأحكم ص قال مالك ولا تعقل العاقلة أحدا أصاب نفسه عمدا أو خطأ بشيء وعلى ذلك رأى أهل الفقه عندنا ولم أسمع أن أحدا ضمن العاقلة من دية العمد شيئا ومما يعرف به ذلك أن الله تبارك وتعالى قال في كتابه فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان وتفسير ذلك فيما نرى والله أعلم أنه من أعطى من أخيه شيء من العقل فليتبعه بالمعروف وليؤد إليه بإحسان

(فصل) وقوله ولا على العاقلة شيء من قديمه وانما ذلك على الذي أصابه وقاله أبو حنيفة والشافعي والدليل على ما نقوله ان كل ما يضمن بالقبية فان العاقلة لا تدخل لها في تحمله فبقيته كالثياب والعروض

﴿ ما جاء في ميراث العقل والتغليظ فيه ﴾

ص ﴿ حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب ان عمر بن الخطاب نشد الناس بمني من كان عنده علم من الدية أن يخبرني فقام الضحاك بن سفيان الكلابي فقال كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أورت امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فقال له عمر أدخل الخباء حتى آتيك فلما زل عمر بن الخطاب أخبره الضحاك ففرض بذلك عمر بن الخطاب قال ابن شهاب وكان قتل أشيم خطأ ﴿ ش قوله ان عمر بن الخطاب نشد الناس بمني من كان عنده علم من الدية أن يخبره على حسب ما يليق بفضل من التوقف في الاحكام التي عنده في انصاف ومشاورة أهل العلم في ذلك واستدعاء علمه من كل من يرجو ذلك عنده والاعلام بانه ليس عنده في ذلك من العلم ما يعتد به عليه وانما ذلك ما كان يرجو وجود النص فان وجده عمل به وان عدمه اجتهد رأيه حينئذ ولعله قد بان له من جهة الاجتهاد حكم الفضيلة ولكنه طلب النص ليكون آيئاً وأوضح وأطيب في النفس والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول الضحاك كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أورت امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها دليل على صحة العمل بما كتب العالم الى من يستفتيه وذلك نوع من الاجازة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كتب اليه بذلك ليمثله ويعمل به وهذا حجة واضحة في ذلك ونقله الضحاك الى عمر ليعمل به وتلقاه عمر على ذلك وانما يجب ان يكون ذلك انما كتب به العالم الى من هو من أهل العلم والفهم باللسان فان كان المستخير انما يستخبره لم يعمل بمكتب اليه به ومجازله فيجب ان يكون من أهل العلم بذلك والالتميز له الأخذ بذلك فربما كان في مسألة فصل أو وجه لم يعلم به المجيز ولوعلمه لم يكن جوابه ما أجاب به وان كان المستدعي للاجازة استدعاء للرأية خاصة فيجب ان يكون من أهل المعرفة للنقل والوقوف على ألفاظ ما أجيز له ليسلم من التصحيف وانما يريد بالاحازة علو الدرجة وثقة المجيز له وعلمه فعلى هذا الوجه تصح الرأية بالاجازة وقد قال عبد الله بن المبارك لو سحبت الاجازة بطلت الرحلة يريد انما لا تقوم مقام السماع والمشافهة بالنقل فان ذلك أبعد من التصحيف والتحريف فن لم يكن عالماً بشئ من ذلك وانما يريد أن يقف على حقيقة الالفاظ ومعرفتها من جهة ما أجيز له في نقله بالاجازة ضعف لاسيما اذا أراد أن يقرأ على من ينقل عنه أو يقرأ ذلك عليه

(فصل) وقوله ففرضي به عمر بن الخطاب رضي الله عنه يريد قضى بان تورت الزوجة من دية زوجها قال ابن شهاب وكان قتل أشيم خطأ فاقضى ذلك تعلق هذا الحكم بقتل الخطأ الا أن دية العمد محمولة عند جميع فقهاء الامصار على ذلك ولم يفرق أحد منهم علمناه في ذلك بين دية العمد والخطأ انها كسائر مال الميت يرث منها الزوج والزوجة والاخوة للام وغيرهم وهذا المروي عن عمر وعلى وشريح والسعبي والنخعي والزهري وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وروى عن علي انه قال لا يرث الزوج والزوجة والاخوة للام من الدية شيئاً وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو الحسن بن اللبان يشبه ان يكون هذا قولاً كان يقوله فربما رجع عنه ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن شعيب ان رجلاً من بني مدج يقاتله قتادة حذف ابنه بسيف فأصاب ساقه

﴿ ما جاء في ميراث العقل

والتغليظ فيه ﴾

* حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب نشد الناس بمني من كان عنده علم من الدية أن يخبرني فقام الضحاك بن سفيان الكلابي فقال كتب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أورت امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها فقال له عمر بن الخطاب ادخل الخباء حتى آتيك فلما زل عمر بن الخطاب أخبره الضحاك ففرض بذلك عمر بن الخطاب قال ابن شهاب وكان قتل أشيم خطأ ﴿ وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب أن رجلاً من بني مدج يقاتله قتادة حذف ابنه بالسيف فأصاب ساقه

فترافى جرحه فمات فقدم سراقه بن جعشم على عمر بن الخطاب فذكر ذلك له فقال عمر أعد دلى على ماء قديده عشرين ومائة بغير حتى أقدم عليك فلما قدم اليه عمر بن الخطاب أخذ من تلك الإبل ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ثم قال أين أخو المقتول فقال ها أنا ذا فقال خذها فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لقاتل شيء ثم قال ان رجلا من بني مدلج يقال له قتادة حذى ابنه بسيف فأصاب ساقه فترافى جرحه فمات يريدانه رماه بالسيف فأصاب ساقه فكان ذلك سبب موته فلم ير عمر رضى الله عنه على الأب الفصاح وذلك لأن قتل الأب ابنه يكون على ضربين أحدهما ان يفعل به فعلا يتبين انه قصد الى قتله مثل ان يضربه فيضربه أو يضربه فيشوق يطنه وهو الذي يدعيه الفقهاء قتل غيلة والثاني أن يرميه بحجر أو سيف أو رمح مما يحتمل أن يريده غير القتل من المبالغة في الأدب أو الترهيب فيقتله فأما قتل الغيلة فذهب مالك الى انه يقتل به وقال أشهب لا يقتل به وبه قال أبو حنيفة والشافعي ووجه القول الاول قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس الآية وقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد وذاعام فيعمل على عموم الاما خصه الدليل ومن جهة المعنى انهم ما يخصان متكافئان في الدين والحرمة فكان القصاص جاريا بينهما كالأجنيين ووجه القول الثاني انه شخص لوقته حذفاً بالسيف لم يقتل به فاذا بجعله كالسيد يقتل عبده (فرع) اذا قلنا بقول مالك فان ألفت الأم ابناً في بئر أو مر حاض قال مالك في المجموعة ان ألفت في بئر أو بحر كبر الماء قال ابن القاسم في الموازية أو في مر حاض لا ينبغي من مثله وقال في الموازية أو يكون البئر هو الماء لا يدرك ولا ينزل وان كانت ييسا فلتقتل قال مالك في المجموعة فهي أهل ان تقتل وأمان كان مثل بئر الماشية الذي يرى انه يؤخذ منه وشبه ذلك فلا تقتل وروى أشهب عن مالك في العتية انه منه متعمدة لقتل كالذئب (فرع) واذا قلنا بقول مالك في قتل الغيلة فان جرحه على هذا الوجه ففي المجموعة ان الجراح تجري في ذلك مجرى القتل وذلك ان أخذ سكيناً فطع به يده أو أذنه أو أضبعه فأدخل أصبعه في عينه ففقاها فان هذا يقاد به قاله ابن القاسم وأشهب في الموازية (مسألة) وأما اذا قتله على الوجه الآخر من الاحتمال وهو على نحو ما فعله المدلجى فانه اذا حذى بالسيف فقتله فانه لا يقتل به في قول مالك وكذلك اذا ألفتاه في بئر قليلة الماء مثل بئر الماشية فان هذا كله فعل يحتمل غير القتل قال المسيرة في المجموعة بعد ذلك من الأب كادب جاوز به حده فهو كالحطيط يريد ما علم من حنوالاب وشقيقته مع ماله من التبسط والادب ماليس لغيره فحمل منه على غير العمد ولو وجد من أحد عدم لم يعتبر منه ذلك الأشفاق ولا كان له ذلك التبسط عليه في الادب

(فصل) وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه لسراقه اعد دلى على ماء قديده عشرين ومائة بغير يحتمل انه خص سراقه بذلك وليس هو بقاتل وانما هو سيد القوم لأنه أوجب الدية على العاقلة ويحتمل انه خاطبه بذلك لأنه هو الذي سأله عن المسألة واقتضى جوابه فيها فلعلة خاطبه بذلك ليكون هو الذي يأخذ الاباحضارها واختلف قول مالك وأصحابه في ذلك فقال أشهب وابن عبد الحكم وعبد الملك هي على العاقلة وابن القاسم يراها على الأب قاله ابن المواز وروى ابن حبيب عن مطرف وهي على الأب الآن يكون له مال فيكون على العاقلة لثلاثين بطل الدية (فرع) فاذا قلنا ان الدية المغلظة في قتل الاب ابنه على الاب في ماله فقال ابن حبيب عن مطرف هي عليه حالة قال ابن المواز عن أصبغ وآخر قول ابن القاسم انها في مال الأب حالة وكان يقول هي على العاقلة منجمة وبه

فترافى جرحه فمات فقدم
سراقه بن جعشم على عمر
ابن الخطاب فذكر ذلك له
فقال له عمر أعد دلى على ماء
قديده عشرين ومائة بغير
حتى أقدم عليك فلما قدم
اليه عمر بن الخطاب أخذ
من تلك الإبل ثلاثين حقة
وثلاثين جذعة وأربعين
خلفه ثم قال أين أخو
المقتول قال ها أنا قال
خذها فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
ليس لقاتل شيء

قال أصبغ وقال سحنون في كتاب ابنه أجمع أحصا بناتها حالة واختلفوا في أخذها من العاقلة أو الأب وروى ابن حبيب عن مطرف أن كان الأب عديما فهي على العاقلة حالة وجه الرواية الأولى ما احتج به عبد الملك من أن عمر بن الخطاب قال لسرافة أعدد لي على ماء قد يدعشون ومائة بعير وليس بالأب القاتل وإنما هو سيد لقوم فتأول ذلك على أنه سيد العاقلة واحتج من جهة المعنى بأنه قتل لا يعتبر عمدا لما كان من جهة الأدب فكانت ديتة على العاقلة كقتل الخطأ ووجه القول الثاني أنه بالعمد أشبه فلم تعلمه العاقلة لأنه قد وجد فيه القصد والله أعلم .

(فصل) وقوله ومائة وعشرون بعيرا يحتمل أن يريد أن يختار منها المائة التي هي لدية ويحتمل أن يكون أراد أن يغلظها بالعدد فيأخذ العشرين والمائة ثم ظهر إليه أن التغليظ بالعدد في الأبل أو في الدنانير غير سائغ فأعطى منها مائة في الدية وترك الباقي ويحتمل أن يكون خص قديدا بذلك لأنه يحتمل بقاء الأبل مع كونه أقرب المواضع التي هي في طريق عمر رضي الله عنه من المدينة إلى مكة إلى موضع بني مدج لأن أبواء الأبل الخواضر يشق لقسلة سارحها وتأذى أهلها ببقاء الأبل عندهم وإنما مواضع الأبل السائمة المسالحة والقيافي

(فصل) وقوله فأخذ منها عمر ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه قد تقدم في كتاب الزكاة ذكر الحقة والجذعة وأما الخلفة فهي الحامل من الأبل والخلفات الحوامل قال مالك التي في بطونها أولادها وروى ابن المواز عن مالك وهي ما بين ثنية إلى بازل عامها وقال ابن المواز لا تبال بالخلفات إذا كانت حوامل من أي الاسنان كانت وأحب الينا الثنيات إلى بازل عامها ورواه عن أشهب (مسئلة) وإنما نقلت الدية إلى هذه الاسنان للتغليظ قال أشهب الدية المغلظة في شبه العمدة الذي لا يكون إلا في مثل فعل المدلجى ثلاثة أسنان على ما ذكر في الحديث والقاتل في الحديث إنما كان الأب وقد قال في المجموعة مالك الجسد كالأب وقال ابن القاسم وأشهب الأم كالأب قال عبد الملك الأجداد والجذات كالأبوين وقال ابن القاسم عن مالك وليس الأخ والعمر وسائر القربات مثل ذلك وقال ابن القاسم في الموازية بالتغليظ في الأب وأبي الأب والأم وأم الأم ووقف عن أب الأم وأم الأب وقال أشهب أما أم الأب فكالأب وأما أم الأم فكالأجني وجه قول عبد الملك أن من له عليه ولادة فإنه بمنزلة الأبوين وروى ابن سحنون عن أبيه أن قول ابن القاسم بخلاف ما روى عنه ابن المواز من أنه توقف في ذلك ولعله توقف في ذلك ثم رآه (مسئلة) وأما الجراح فعلى ضربين جراح لا يقتص منها بوجه وجراح يقتص منها فأما ما لا يقتص منها بوجه كالجائفة والمأمومة والمنقلة فقد قال سحنون في المجموعة والعنبة لا تغليظ فيها لأنه لا قود في عمدها ورواه القاضي أبو محمد عن عبد الملك قال ووجه ذلك أن التغليظ عوض من سقوط القود وهذه الجراح لا يتعلق بها القود فلم تغلظ فيها الدية وفي المدونة عن مالك أنها تغلظ ووجه ذلك أنها دية تحملها العاقلة فتعلق بها التغليظ كالدية الكاملة وأما الجراح التي يثبت فيها الفصص بين الأجناب فإذا وقعت من الأب على وجه لا قود فيه ففي المجموعة عن مالك تغلظ فيها الدية ووجه ذلك أنها جناية فيها القود على الأجني فإذا درى القود على الأب عن الأب وجب أن تغلظ الدية أصل ذلك القتل (فرع) فإذا قلنا أنها تغلظ فقد قال ابن القاسم وأشهب وغيرهما تغلظ الدية فباصغر من الجراح وكبر وقد قال ابن القاسم أن ذلك فيبلغ ثلث الدية فأكثر (مسئلة) إذا قلنا أنها تغلظ على أهل الأبل فهل تغلظ على أهل الورق والذهب قال القاضي أبو محمد فيهما وإيتان أحدهما اثبات التغليظ والثانية نفيه وأما الرواية

الأولى فهو قول ابن القاسم وأكثر أصحابنا وأما الرواية الثانية في نفي التغليب فرواها ابن سحنون عن مالك ورواها ابن عبد الحكم عن مالك وجه القول الأول أن دية فيجاء أن يلحقها التغليب بزيادة العدد كدية الأبل وإذا لم يغلظ الذهب والورق بزيادة العدد لم يلحقه تغليب لأنه لا يتصور التغليب في صفته لأنه لا يؤخذ فيها إلا الجيد الخالص والله أعلم وأحكم (فرع) فإذا قلنا أنها تغلظ فكيف صفة التغليب قال ابن المواز وابن عبدوس عن مالك ينظر إلى قيمة الدية المنحسة من الأبل وإلى دية المغلظة منها فينظر إلى ما يزيد الدية المغلظة من الأبل على دية الخطأ فيزداد تلك القدر على دية الذهب والورق وقال البغداديون وينظر كم قيمة الدية المغلظة من الأبل فتكون تلك الدية قال الشيخ أبو محمد وينبغي أن يزداد في هذا القول ما لم ينقص عن ألف دينار فلا ينقص وجه الأول الأول أن أصل تغليب الدية معتبر الصفة وذلك متعارف في الذهب والورق فاعتبر بتغير صفات الأبل فيزداد في عدد الذهب والورق قدر ما بين قيمتي الصفتين لأنه إن لم يفعل ذلك لم يلزمها حكم التغليب لأنه قد تكون فيه أسنان للتغليب أقل من دية الذهب فلا يلحقها تغليب وروى ما قصرت عن ذلك فبطل الاعتبار بها وأدّى ذلك إلى نقص الدية بالتغليب عن كانت عليه قبل التغليب (مسألة) وأما دية العمد فقد تقدم من قول مالك أنها آراء باع أنات كلها خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وقد روى ابن المواز أنها في أسنانها كدية الخطأ وجه القول الأول أنه قتل سقط إلى دية بوجوب أن تكون مغلظة كدية قتل الأب ابنه وجه الرواية الثانية أن الواجب بالقتل العمد انما هو القصاص قال اتفقوا على إسقاطه بشئ ما لم يزد ذلك وإن لم يتفقا على شئ وأبهم اللفظ الدية وجب أن تلزم في ذلك الدية المعروفة وهي دية الخطأ فإذا قلنا أنها تغلظ على أهل الأبل فهل تغلظ أيضاً على أهل الورق والذهب فقد قال ابن المواز ما يعلم من يغلظها على أهل الذهب والورق غير أشبه والكلام فيه على حسب ما تقدم (فصل) وقول عمر رضي الله عنه لأخي المقتول خذها فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس ثلقات شئ يردها سلم جميع الدية إلى أخي المقتول وأنه كان المحيط بمرأته دون أبيه لكون أبيه قاتلاً للوروث واحتج على ذلك بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس للقاتل شئ وهذا ينبغي أن يكون له شئ من دية أو ميراث وقد قال ابن القاسم في المجموعة والموازية لا يرث من ماله إلا ابن ولادته وجه ذلك ما قاله أشبه أنه كالعمد وانما يرى عنه الحد للشبهة ص مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا تغلظ الدية في الشهر الحرام فقال لا ولكن يزداد فيها للحرمة فقيل لسعيد هل يزداد في الجراح كما يزداد في النفس فقال نعم * قال مالك أراها أراد مثل الذي صنع عمر بن الخطاب في عقل المدلجى حين أصاب ابنه * ش قول سعيد وسليمان رضي الله عنهم ألا تغلظ الدية للشهر الحرام هو قول مالك ولا تغلظ للحرم ولا لذوى الحرم وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي تغلظ لكل واحدة منهما والدليل على ما نقوله قوله تعالى ودية مسلمة إلى أهله وإطلاق لفظ الدية يقتضي الدية المقصورة دون غيرها ويجب حل الآية على عمومها إلا ما خصه من دليل ومن جهة القياس أن الدية معنى تجب بالقتل فلم تغلظ بالحرم ولا بالشهر الحرام كالكفارة ومثل ذلك أن الكفارة حق لله تعالى والدية حق للإنسان فإذ لم تغلظ حق الله تعالى بالحرم والشهر الحرام فبأن لا تغلظ به الدية وهو حق للإنسان دمين أولى وأحرى (فصل) وقوله ولكن يزداد فيها للحرمة على ما فسره مالك أنها تغلظ لما سقط من القتل لحرمة

* وحدثنى مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار سئلا تغلظ الدية في الشهر الحرام فقال لا ولكن يزداد فيها للحرمة فقيل لسعيد هل يزداد في الجراح كما يزداد في النفس فقال نعم * قال مالك أراها أراد مثل الذي صنع عمر بن الخطاب في عقل المدلجى حين أصاب ابنه

القاتل كالأب يقتل ابنه حذفاً أو مياً فيدرأ عنه القود لحرمة فقتله عليه وكذلك في جراحه وقد تقدم ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير أن رجلاً من الأنصار يقال له أحبة بن الجلاح كان له عم صغير هو أصغر من أحبة وكان عند أخواله فأخذه أحبة فقتله فقال أخواله كنا أهل ثمورهم حتى إذا استوى على عمه غلبنا حق امرئ في عمه قال عروة فلذلك لا يرث قاتل من قتل * قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن قاتل العمد لا يرث من دين من قتل شيئاً ولا من ماله ولا يحجب أحداً وتم له ميراث وإن الذي يقتل خطأ لا يرث من الديّة شيئاً وقد اختلف في أن يرث من ماله لأنه لا ينهم على أنه قتله ليرثه ولياً أخذ ماله فأحب إلى أن يرث من ماله ولا يرث من دينه * ش قوله أن أحبة أخذه عمه صغيراً من أخواله على معنى الحضنة لأنه أحق بذلك لأنه من عصبة وقوله فقتله يريد أنه جرى منه في مقامه عندنا كان به قاتلاً ومعنى ذلك لما لم يكن لهم القيام بدمه لأنهم لم يكونوا عصبة له وإنما كان عصبة أولياء القاتل فكانوا أحق بذلك من الأخوال فقال الأخوال للحاكم عليهم بذلك نحن كنا أهل ثمورهم يريد أهل خيرهم وشره لأن الثم هو الخير والرم هو الشر ويريد بقوله استوى على عمه وبلغ غلبنا عليه حق عصبة وهم أولياء القاتل فأخذه * قال ذلك ابن مزين عن عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى عن ابن نافع والذي غلبهم فيه والله أعلم أن أولياء ابن أخيه القاتل كانوا أحق بديّة القاتل ولم يأخذوا أخواله من ذلك شيئاً بحق الابن ولا أخذ القاتل من الديّة شيئاً لأنه قاتل وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم عن مالك أن هذا كان في الجاهلية وهذا على ما قال لأن أحبة بن الجلاح (٥) وهذا كله يقتضي أن أحكام الديّة والعصبة كانت في الجاهلية ثابتة بما تقدم من الشرائع فأقر الإسلام منها ما شاء الله تعالى فكان هذا بما أقره والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فلذلك لا يرث قاتل من قتل يريد أن هذا الحكم والله أعلم وأحكم كما أقره الإسلام أن لا يرث قاتل من قتل ويقتضي أن أحبة لم يرث من الديّة شيئاً وقد اختلف العلماء في ميراث المال فقال مالك أن قاتل الخطأ لا يرث من الديّة ويرث من المال وبهذا قال سعيد بن المسيب وعطاء والحسن ومجاهد والزهرى ومالك والأوزاعي وقال عروة والنخعي وأبو حنيفة والثوري والشافعي لا يرث من مال ولا ديّة والدليل على ما نقوله أن هذا معنى لا يمنع التساوي بالحرمة والدين ولا يوجب القود ولا يزيل جهة التوارث فلم يمنع الميراث أصله الشتم والضرب ولا يلزمنا الطلاق في الصحة فانه قد أن إلى جهة التوارث (مسئلة) وقالت طائفة من البصريين يرث من المال والديّة جميعاً والدليل على ما نقوله أنه أخذ بدل النفس فلم يرث منه القاتل كالقصاص (مسئلة) وأما قاتل العمد فلا يرث من المال ولا من الديّة وهو قول عمرو بن عبد الله وأبي طالب رضي الله عنهما والدليل على صحة ذلك إجماع الصحابة بخلاف نعلمه فيه ومن جهة المعنى أنه رد عن أن أراد استعجان الميراث بقتل الموروث فخرج من ذلك ردنا لهذا والله أعلم وأحكم قال القاضي أبو الحسن ولو كان أمام عدل قتل موروثه في قصاص أو زنى أو حد ثابت باقرار أو بينة فإن أصحابنا لم يفصلوا هذا التفصيل وأرى أن من لا تلحقه التهمة فانه يرث من المال كقتل الخطأ

جامع العقل

ص * يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

وحدثني مالك عن يحيى بن سعيد عن عروة بن الزبير أن رجلاً من الأنصار يقال له أحبة بن الجلاح كان له عم صغير هو أصغر من أحبة وكان عند أخواله فأخذه أحبة فقتله فقال أخواله كنا أهل ثمورهم حتى إذا استوى على عمه غلبنا حق امرئ في عمه قال عروة فلذلك لا يرث قاتل من قتل * قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أن قاتل العمد لا يرث من دين من قتل شيئاً ولا من ماله ولا يحجب أحداً وتم له ميراث وإن الذي يقتل خطأ لا يرث من الديّة شيئاً وقد اختلف في أن يرث من ماله لأنه لا ينهم على أنه قتله ليرثه ولياً أخذ ماله فأحب إلى أن يرث من ماله ولا يرث من دينه * ش قوله أن أحبة أخذه عمه صغيراً من أخواله على معنى الحضنة لأنه أحق بذلك لأنه من عصبة وقوله فقتله يريد أنه جرى منه في مقامه عندنا كان به قاتلاً ومعنى ذلك لما لم يكن لهم القيام بدمه لأنهم لم يكونوا عصبة له وإنما كان عصبة أولياء القاتل فكانوا أحق بذلك من الأخوال فقال الأخوال للحاكم عليهم بذلك نحن كنا أهل ثمورهم يريد أهل خيرهم وشره لأن الثم هو الخير والرم هو الشر ويريد بقوله استوى على عمه وبلغ غلبنا عليه حق عصبة وهم أولياء القاتل فأخذه * قال ذلك ابن مزين عن عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى عن ابن نافع والذي غلبهم فيه والله أعلم أن أولياء ابن أخيه القاتل كانوا أحق بديّة القاتل ولم يأخذوا أخواله من ذلك شيئاً بحق الابن ولا أخذ القاتل من الديّة شيئاً لأنه قاتل وروى ابن مزين عن عيسى عن ابن القاسم عن مالك أن هذا كان في الجاهلية وهذا على ما قال لأن أحبة بن الجلاح (٥) وهذا كله يقتضي أن أحكام الديّة والعصبة كانت في الجاهلية ثابتة بما تقدم من الشرائع فأقر الإسلام منها ما شاء الله تعالى فكان هذا بما أقره والله أعلم وأحكم

جامع العقل

* حدثني يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح العجباء جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز
الخمس * قال مالك وتفسير الجبار أنه لادية فيه * ش قوله صلى الله عليه وسلم جرح العجباء جبار
العجباء من الحيوان ما لا ينطق له وهو كل ما لا يعقل وأراد بذلك الجرح الذي لا صنع فيه لا حدولا كان
بسبب أحد وهو الذي تصح اضافته اليه على الحقيقة فقال فيه جرح العجباء وأما ما كان بسبب غيره
من سائق أو قائد أو سافر فلا يختص به لأن لغيره فيه سببا وقد فسر مالك الجبار بأنه صدر فعنى
ذلك ما اختص بالعجباء من الجراح والجنائيات بطل ولا يقضى منه بدية ولا شيء
(فصل) وقوله والمعدن جبار المعدن حيث يعلم الناس لاخراج بعض ما في الأرض من ذهب
أو فضة أو حديد أو حجارة أو كل أو غير ذلك فيكون فيها الغيران العظيمة التي من سقط فيها أو سقطت
عليه غلب عليه الهلاك فأخبر صلى الله عليه وسلم بأن من أصيب بذلك دون فعل أحد فان ما حدث
عليه بسبب ذلك من جنابة فانه جبار يعنى انه مطول وأما قوله وفي الركاز الخمس فقد تقدم ذكره
في كتاب الزكاة والله أعلم * قال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت
الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى
فرسه بالعقل * قال مالك فالقائد والراكب والسائق أحرى أن يغرموا من الذي أجرى
فرسه * ش وهذا على ما قال ان القائد وهو الذي يمشى أمام الدابة يقودها ببلجام أو غيره والسائق
وهو الذي يمشى خلف الدابة فيسوقها والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة يريد اذا كان ذلك
من فعلهم ولا يتخلون أن يكونوا مجتمعين أو متفرقين فان كانوا مجتمعين فلا شبه في الموازية على كل
واحد منهم ثلث دية ما جنته قال ابن المواز اذا كان الراكب شركهم ومعنى ذلك أن ما جنته الدابة
بوطء تطؤه فان ذلك من فعل القائد الذي يقودها والسائق الذي يسوقها لانه مقتضى السوق
والقود ولا صنع للراكب في ذلك اذا كان ممسكا فان شاركه ما ركض أوزجر أو ضرب أو إشارة
كان شريكهم ما في جنائياتهم تلك (مسئلة) ولا ضمان عليه قاله ابن القاسم وأشهب في المجموعة وانما
ذلك على السائق والقائد يريد ان لا اختصاصهما بسبب الجنابة فان كانت جنائيتهمما يكدم أو تنفع
من غير تهميم أحده فقد قال أشهب في الموازية والمجموعة أحقهم بالضمان السائق ان كان سوفه
بذعر أو جرح أو ضرب أو نخس وكذلك الراكب لو ضرب بها برجله فكدمت ضمن وكذلك القائد
لو أنه ردها فانه يضمن فعلى هذا التام يبق أن يكون السائق أحقهم بالضمان اذا لم تكن جنائياتهمما يقتري
بها تجديد شيء من قبل أحدهم إلا أن للسائق حكم ذلك بان يحفره لها بقر به منها وحركة مشيه خلفها
وهذا معنى قول أشهب وهذا نوع من الجنابة مخالف لجنائياتها بالوطء على شيء تبلغه لان جنائياتها على
مادأ عليه هو مقتضى السوق والقود وسبب ازاكب فلا يحتاج في ذلك الى تجديد سبب لان
سببه موجود وأما أن تكدم أو تنفع فليس ذلك بمقتضى الأسباب الموجودة منهم وانما هو مقتضى
ما يتجدد من ضرب أو جرح أو نخس فاذا عرى من ذلك فقد قال أشهب في الكتابين لا يضمن أحدهما
شيأ من ذلك قاله ربيعة (مسئلة) لو انفرد كل واحد منهم فهو ضامن لما جنت بالسير وأما الكدم
والنفع والضرب باليد فقد قال مالك في الكتابين لا يضمن أحدهما شيأ من ذلك إلا أن يكبها أو
يحركها بخلاف ما وطئت وقاله كله أشهب على حسب ما تقدم واذراكب اثنان على دابة فأصابت
الدابة بوطء أو صدم فقد قان مالك * ومن المقدم وذلك أنه هو المنير اليها والممسك * قال مالك إلا أن
يكون المؤخر حركها أو ضرب بها فيكون ذلك عليه ومعنى ذلك أن يخرج عما كانت عليه من المشي

أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال جرح العجباء جبار والبئر جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس * قال مالك وتفسير الجبار أنه لادية فيه * ش قوله صلى الله عليه وسلم جرح العجباء جبار المعدن جبار المعدن حيث يعلم الناس لاخراج بعض ما في الأرض من ذهب أو فضة أو حديد أو حجارة أو كل أو غير ذلك فيكون فيها الغيران العظيمة التي من سقط فيها أو سقطت عليه غلب عليه الهلاك فأخبر صلى الله عليه وسلم بأن من أصيب بذلك دون فعل أحد فان ما حدث عليه بسبب ذلك من جنابة فانه جبار يعنى انه مطول وأما قوله وفي الركاز الخمس فقد تقدم ذكره في كتاب الزكاة والله أعلم * قال مالك القائد والسائق والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة إلا أن ترمح الدابة من غير أن يفعل بها شيء ترمح له وقد قضى عمر بن الخطاب في الذي أجرى فرسه بالعقل * قال مالك فالقائد والراكب والسائق أحرى أن يغرموا من الذي أجرى فرسه * ش وهذا على ما قال ان القائد وهو الذي يمشى أمام الدابة يقودها ببلجام أو غيره والسائق وهو الذي يمشى خلف الدابة فيسوقها والراكب كلهم ضامنون لما أصابت الدابة يريد اذا كان ذلك من فعلهم ولا يتخلون أن يكونوا مجتمعين أو متفرقين فان كانوا مجتمعين فلا شبه في الموازية على كل واحد منهم ثلث دية ما جنته قال ابن المواز اذا كان الراكب شركهم ومعنى ذلك أن ما جنته الدابة بوطء تطؤه فان ذلك من فعل القائد الذي يقودها والسائق الذي يسوقها لانه مقتضى السوق والقود ولا صنع للراكب في ذلك اذا كان ممسكا فان شاركه ما ركض أوزجر أو ضرب أو إشارة كان شريكهم ما في جنائياتهم تلك (مسئلة) ولا ضمان عليه قاله ابن القاسم وأشهب في المجموعة وانما ذلك على السائق والقائد يريد ان لا اختصاصهما بسبب الجنابة فان كانت جنائيتهمما يكدم أو تنفع من غير تهميم أحده فقد قال أشهب في الموازية والمجموعة أحقهم بالضمان السائق ان كان سوفه بذعر أو جرح أو ضرب أو نخس وكذلك الراكب لو ضرب بها برجله فكدمت ضمن وكذلك القائد لو أنه ردها فانه يضمن فعلى هذا التام يبق أن يكون السائق أحقهم بالضمان اذا لم تكن جنائياتهمما يقتري بها تجديد شيء من قبل أحدهم إلا أن للسائق حكم ذلك بان يحفره لها بقر به منها وحركة مشيه خلفها وهذا معنى قول أشهب وهذا نوع من الجنابة مخالف لجنائياتها بالوطء على شيء تبلغه لان جنائياتها على مادأ عليه هو مقتضى السوق والقود وسبب ازاكب فلا يحتاج في ذلك الى تجديد سبب لان سببه موجود وأما أن تكدم أو تنفع فليس ذلك بمقتضى الأسباب الموجودة منهم وانما هو مقتضى ما يتجدد من ضرب أو جرح أو نخس فاذا عرى من ذلك فقد قال أشهب في الكتابين لا يضمن أحدهما شيأ من ذلك قاله ربيعة (مسئلة) لو انفرد كل واحد منهم فهو ضامن لما جنت بالسير وأما الكدم والنفع والضرب باليد فقد قال مالك في الكتابين لا يضمن أحدهما شيأ من ذلك إلا أن يكبها أو يحركها بخلاف ما وطئت وقاله كله أشهب على حسب ما تقدم واذراكب اثنان على دابة فأصابت الدابة بوطء أو صدم فقد قان مالك * ومن المقدم وذلك أنه هو المنير اليها والممسك * قال مالك إلا أن يكون المؤخر حركها أو ضرب بها فيكون ذلك عليه ومعنى ذلك أن يخرج عما كانت عليه من المشي

بضرب المؤخر أو زجره بأر تنفر أو تسرع في المشي وأما كان من جنابها بكدم أو نفع فهذا ليس من التسيير فإن كان من سبب أحدهما فهو المنفرد بالضمان وإن كان من سببهما اشتراكا في الضمان وإن كان من غير فعلهما فهو حذر على ما تقدم قاله مالك وأشهب في الموازية قال أشهب وابن القاسم وإن كان اللجام بيد المتقدم فقد تسكدم وهو الفاعل (مسئلة) وأما القائدية ود القطار فإنه يضمن ما وطئ عليه بعير من القطار في أوله أو في وسطه أو آخره قاله ابن القاسم وأشهب قال أشهب لأنه أوطأه بقوده ولو قاده دابة عليها سرج أو متاع فوقع شيء من ذلك على إنسان فقتله ضمن وذلك إن كان قائدها حل المتاع عليها فإن كان غيره حمله فذلك على حامله إلا أن يكون ذلك من شدة قوده ومعنى ذلك أن يكون الذي حل المتاع قصر فيه بضعف جبل أو وجه غير معتاد أمون (مسئلة) ولو اصطدم فارسان فقد روى ابن نافع عن مالك في فارسين اصطدما فأصاب فرس أحدهما صبيانا على عاقلتهما الدية وذلك أن الجنابة بسببهما ولو اصطدم فارسان فأتا ومات فرساهما فعلى عاقلة كل واحد منهما دية الآخر وقبة فرسه في ماله قاله ابن القاسم وأشهب ولو كان أحدهما عبدا والآخر حرافقة العبد في مال الحر دية الحر في رقبة العبد تقاصان فإن زاد على دية الحر فليسيده الزيادة في مال الحر وإن كانت دية الحر أكثر فلا شيء على سيد العبد وقال ابن المواز إلا أن يكون للعبد مال فالزيادة في ماله وقال أصبغ في العتية قيمة العبد في مال الحر يأخذها السيد ويقال له افتد العبد بالدية فإن أسلم القيمة فليست لولاة الحر وإن فداه فداه بجميع الدية (فرق) ولو اصطدمت سفينتان فغرقت أحدهما بما فيها ففي المجموعة والموازية لابن القاسم عن مالك لا شيء في ذلك على أحد لان الرجح تغلبهم والفرق بين السفينتين والفارسين أن السفينة لا تجري إلا بالرجح ولا عمل في ذلك للسفينتين وأما الفرسان فجرهم ما من فعلهما والفرسان أرسلهما على ذلك وحر كما هما إليه * قال مالك إلا أن يعلم أن النواتية قادرون على صرفهم ما على وجه يؤدي إلى هلاكهم فلا يفعلا وفهم ضامنون قال ابن القاسم وكذلك لو قدروا على صرفهم ما على وجه يؤدي إلى هلاكهم فلم يفعلا وفهم ضامنون ويضمن عواقلهم الذيات ويضمنون الأموال في أموالهم ص * قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق أو يربط الدابة أو يضع أشباه هذا على طريق المسلمين أن ما صنع من ذلك مما لا يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما أصابت في ذلك من جرحه أو غيره فما كان من ذلك عقله ثلث الدية فهو من ماله خاصة ومبالغ الثلث فصاعدا فهو على العاقلة وما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للطير والدابة ينزل عنها الرجل الحاجة فيقفها على الطريق فليس على أحد في هذا غرم * وهذا على ما قال أن كل ما صنعه الإنسان مما هذا سبيله ينقسم على قسمين أحدهما ما هو ممنوع منه مثل أن يحفر بئرا على الطريق لغير غرض مباح فإنه يضمن ما أصيب به أو يحفر بئرا في دار غيره بغير إذنه فقد قال ابن القاسم وأشهب في المجموعة يضمن قال أشهب لأنه حفر بغير إذن رب الدار أو يحفر في ملكه أو ملك غيره ليتلف به سارقا فقد روى ابن وهب عن مالك يضمن السارق وغيره قال وكذلك لو حدد قسبا أو عيدا ناعجها في بابه ليدخل في رجل الداخل في حائطه من سارق أو غيره فإنه يضمن وكذلك من جعل على حائطه شوكا يستضر بها من يدخل أو رشح ففناه ير بد ذلك أن يزل من يمر به من إنسان أو غيره فهذا يضمن وكذلك من جعل في الطريق مربط الدابة فهو ضامن لما أصابت فيه لانه متعدد في هذا كله وكذلك من اتخذ كلبا لداره ليعقر من دخلها أو في غفلة ليعدو على من أرادها

قال مالك والأمر عندنا في الذي يحفر البئر على الطريق أو يربط الدابة أو يضع أشباه هذا على طريق المسلمين أن ما صنع من ذلك مما لا يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فهو ضامن لما أصابت في ذلك من جرحه أو غيره فما كان من ذلك عقله ثلث الدية فهو من ماله خاصة ومبالغ الثلث فصاعدا فهو على العاقلة وما صنع من ذلك مما يجوز له أن يصنعه على طريق المسلمين فلا ضمان عليه فيه ولا غرم ومن ذلك البئر يحفرها الرجل للطير والدابة ينزل عنها الرجل الحاجة فيقفها على الطريق فليس على أحد في هذا غرم

فانه يضمن وأما من عمل من ذلك ما يجوز له قال ابن القاسم عن مالك في المجموعة من يترحفرها للطير
قال ابن القاسم أو مر حاض يحفره الى جانب حائطه قال أشهب ما لم تضر البئر والمرحاض بالطريق أو
يحفر بئر في داره لغير ضرر أحد أو في دار غيره بأذنه أو يرش فناءه تبردا وتظلا فيزلق به أحد فيهلك
أو ارتباط كلبا في داره للمصيد أو في غنمه للسباع فعدت فلا ضمان عليه أو أخرج رؤسا من داره أو
عسكرا أو نصب حبالا للسباع أو وقف على دابة في الطريق أو نزل عنها الحاجة فأوقفها في الطريق
أو نزل عنها الحاجة فأوقفها في الطريق بباب مسجد أو حمام أو باب أمير أو سوق أو ما أشبه ذلك فلا
يضمن وأصل ذلك ان ما كان على الوجه المباح فلا ضمان فيه وما كان غير مباح فهو يضمن ما تلاف به
(مسئلة) ومن حفر بئر اللاشية بقرب بئر ماشيته بغير إذنه فعطب بها انسان فقد قال أشهب لا يضمن
لانه يجوز له أن يحفر كما جاز للاول وان قرب منها لانه لا يدري أي ضرر بها أم لا فان علم انه يضر بها أمر
بردمها فان أصيب أحد بعد ان أمر بذلك ضمن ومعنى ذلك ان الأرض مباحة فلا يمنع أحد من الحفر
فيها الحاجة الا بعد أن يثبت ما يوجب منع ذلك من اضرار بئر من تقدمه أو ما أشبه ذلك فيحكم به عليه
فاذا حكم عليه بالمنع كان متعديا في ابقائه فيضمن ما أصيب به بعد الحكم عليه بالمنع والأمر له برده الى
ما كان عليه (مسئلة) ومن وضع سيفا بطريق أو غيره يريد قتل رجل فعطب به ذلك الرجل فقد قال
ابن القاسم في المجموعة يقتل به وان عطب به غيره فالدية على عاقلة الجاعل ومعنى ذلك انه لما قصد قتل
رجل بعينه فوضعه للسيف في ذلك الموضع كان قد قصد الى قتله برمي بالسيف أو ضرر به فعليه القود
فان أصاب به غيره كان بمنزلة من رمى الى رجل يريد قتله فيصيب غيره فان حكمه حكم الخطأ فالدية
على عاقلة (فرع) وكل ما ذكرنا انه يضمنه المتعدى من ذلك فانه في ماله دون الثلث وما بلغ الثلث
أو زاد عليه من ديوات الاحرار فعلى عاقلة ماله في الموازية قال ابن المواز وأما ما ضمن من عبد
أو دابة أو غير ذلك ففي ماله يريد ان العاقلة انما لها مدخل في تحمل ديوات الاحرار دون قيم الأموال
وان الله أعلم وأحكم ص قال مالك في رجل ينزل في البئر فيفقد ركه رجل آخر في أثره فيجبد الأسفل
الأعلى فيختران في البئر فيهلكان جميعا ان على عاقلة الذي جذب الدية $\frac{1}{3}$ وهذا على ما قال ان
على عاقلة الجابذة الأعلى لانه مات بسبب جذبته وأما دية الجابذة فروى ابن المواز عن عيسى ان دية
هدر لانه قتل غيره وقتل نفسه وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله ومعنى ذلك انه متعدي في جذبته
له ووقوع الأعلى عليه انما كان بسبب جذبته ولو لم يكن للأعلى في ذلك صنع فلما كان موته بسببه
أبطل دية وقال أشهب لا تعقل العاقلة قاتل نفسه (مسئلة) ولو قاد بصير أعمى فوقع البصير في
بئر ووقع عليه الأعمى فأت البصير روى ابن وهب عن مالك دية على عاقلة الأعمى وروى ذلك
عن عمر بن الخطاب ومعنى ذلك ان البصير لم يكن يجذب الأعلى ويحمله وانما كان الأعمى يتبعه
وكان سقوطه عليه لا صنع فيه للبصير وانما هو من فعل الأعمى خاصة واتباعه فلما انفر دبا بخناية
كانت الدية على عاقلة (مسئلة) ولو حفر رجلان في بئر فانه دمت عليهما فأت أحدهما في
المجموعة عن أشهب على عاقلة الباقي نصف دية المالك لان البئر سقط من حفرهما فلذلك كان على عاقلة
الباقي نصف الدية لان نصف الثاني هدر ولو ضمن لضمنته عاقلة لانه قاتل نفسه وقتل نفسه
لا عقل له ولو ماتا جميعا لضمنت عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر لان كل واحد منهما شارك
في قتل نفسه فهدر من دية بقدر ذلك (مسئلة) ومن سقط من دابة على رجل فأت الرجل فديته
على عاقلة الساقط قاله أشهب في المجموعة والموازية قال وهو من الخطأ ولو انكسرت سن الساقط

وقال مالك في رجل ينزل
في البئر فيفقد ركه رجل آخر
في أثره فيجبد الأسفل
الأعلى فيختران في البئر
فيهلكان جميعا ان على
عاقلة الذي جذب الدية

* قال مالك في الصحيح
يأمره الرجل ينزل في
البئر أو يرى في النخلة
فيمك في ذلك ان الذي
أمره ضامن لما أصابه من
هلاك أو غيره

والعمل تحت الجدران فهذا يضمن أن يستأجر بغير إذن سيده في ذلك العمل بعينه قال سحنون وهذا أحسن من رواية ابن القاسم لأن يكون سيده قد حجر عليه أن يؤجر نفسه وأبان ذلك وأشهد عليه فإن استعانها أو استعملها في أمر مخوف في المدونة سألت عيسى عن قول مالك في الصبي يأمره الرجل يرقى في النخلة أو ينزل في البئر فيعطى في ذلك أنه ضامن ووجه ذلك ما في هذا العمل من الخطر الغالب المستفاد المستعمل له متعدد على السيد متلف لـ (مسئلة) ولو أذن له سيده في العمل على الإطلاق فاستأجره هذا فيها هو غير مخوف من الأعمال فلا ضمان عليه وإن استأجره في مخوف من الأعمال فقد روى ابن وهب عن مالك في الموازية من استعمل عبدا عملا شديدا فيه غرر بغير إذن أهله فأصيب فيه ضمنه وإن كان قد أذن له في الاجارة لأن هذا غير مأذون له ومعنى ذلك أن الاذن المطلق إنما يتناول المعتاد من الأعمال دون الغرر قال مالك وكذلك لو خرج في سفر بغير إذن سيده (مسئلة) والصبي الذي يضمن من استعمله بغير إذن سيده قال مالك فمن أعطى صبياً ابن اثنتي عشر سنة أو ثلاث عشرة سنة دابة يسقى فيعطى إن دبت على عاقلة وإن كان كبيراً فلا شيء عليه وقد قال أشهب إن المولى عليه يضمن في العمل المخوف فيحتمل أن يريد بالمولى عليه لم يبلغ الحلم ويحتمل أن يريد مالك بالكبير غير المولى عليه والله أعلم وأحكم ص * قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه ليس على النساء والعبيان عقل يجب عليهم أن يعقلوه مع العاقلة فيتعقله العاقلة من الديان وإنما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال * وقال مالك في عقل المولى تلزمه العاقلة إن شأوا وإن أبوا كانوا أهل ديوان أو مقطعين وقد تعاقل الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمن أبي بكر الصديق قبل أن يكون ديوان وإنما كان الديوان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فليس لأحد أن يعقل عنه غير قومه ومواليه لأن الولاء لا ينتقل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعنتق * قال مالك والولاء نسب ثابت * ش قوله عقل المولى تلزمه العاقلة يريد يؤخذ به عاقلة مواله كما لو جنى رجل من أنفسهم وسواء كان المولى من العرب أو غيرهم فإن مواله يعقلون عنه دون القليل الذي هو منهم وتروى ابن الماجشون ومطرف وابن كنانة وابن القاسم وأصبغ إن من أسلم من البربر ولم يسترق فاتهم يتعاونون كالعرب وأما من سبي وأعنتق فعقله على مواله وروى ابن المواز عن مالك من أسلم ولا قومه فالسالمون يعقلون عنه (فصل) وقوله إن شأوا وإن أبوا يعني أنهم يجبرون على ذلك ولا يكون ذلك مصر وفا إلى اختيارهم ووجه ذلك أنه أمر قدلزمهم بالشرع غرمه كالجاني

(فصل) وقوله كانوا أهل ديوان أو متقطعين يريدان مواله يعقلون معه إن كان المولى ومعتقوه أهل ديوان يشعلهم أو كانوا غير أهل ديوان فإن كان المولى من أهل ديوان ومعتقوه أهل ديوان آخر أولم يكونوا أهل ديوان ففي الموازية أن أهل ديوانه يعقلون معه وإن لم يكونوا من قبيلة قال أشهب وإن كان منهم من ليس من أهل الديوان لم يدخلوا مع من في الديوان وليضم اليهم أقرب القبائل اليهم من أهل ديوانه قاله أصبغ قال أشهب وهذا إذا كانوا أهل ديوان وأما إذا انقطع فأنما ذلك على قومه كانوا أهل ديوان أو متقطعين ولعله الذي أراد مالك بقوله كانوا أهل ديوان أو متقطعين يريد

* قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا أنه ليس على النساء والعبيان عقل يجب عليهم أن يعقلوه مع العاقلة فيتعقله العاقلة من الديان وإنما يجب العقل على من بلغ الحلم من الرجال * وقال مالك في عقل المولى تلزمه العاقلة إن شأوا وإن أبوا كانوا أهل ديوان أو مقطعين وقد تعاقل الناس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي زمن أبي بكر الصديق قبل أن يكون ديوان وإنما كان الديوان في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فليس لأحد أن يعقل عنه غير قومه ومواليه لأن الولاء لا ينتقل ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعنتق قال مالك والولاء نسب ثابت

ان قومه يعقلون عنه اذا كان الجاني وعاقلة عليه وفي زمن أبي بكر قبل ان يكون ديوان يريده انه ليس من شرط التعاقل الديوان لأن التعاقل يكون بالانساب وانما يعتبر الديوان اذا وجد وثبت حكمه بالعطاء من حدث رسم الديوان من زمن عمر بن الخطاب لأنه أخص من النسب لجمعه أهل الديوان في موضع واحد على عطاء واحد ولحمائة واحدة فاذا عدم الديوان رجع الاعتبار الى الانساب والولاء لأنها لا تنتقل ولا تغير ولذلك قال مالك الولاء نسب ثابت ص **ع** قال مالك الأمر عندنا فيما أصيب من البهائم ان على من أصاب منها شيئاً قدر ما نقص من ثمنها قال مالك في الرجل يكون عليه القتل فيصيب حداً من الحدود انه لا يؤخذ به وان القتل يأتي على ذلك كله الا الفرقة فانها تثبت على من قتلته يقال له مالك لم تجلد من أفرى عليك فأرى أن يجلد المفترى لخدم من قبل أن يقتل ثم يقتل ولا أرى أن يرد منه في شيء من الجراح الا القتل لان القتل يأتي على ذلك كله **ع** ش وهذا على ما قال ان الحدود تدخل في القتل فمن وجب عليه حد الله تعالى من زنى أو شرب خمر ووجب عليه القتل في قصاص فان القتل يأتي على ذلك كله ولا يؤخذ بالحد لأنه من حقوق الله تعالى وأما حد الفرقة فيؤخذ به لأنه من حقوق الآدميين فلا تسقط باستيفاء حقوق الله تعالى ولما يلحق المذدوف من العار والتغير بتحقيق ما قيل له حين لم يجد قاذفه وأما القصاص في الاطراف فسقط أيضاً مع القتل لأن القتل يأتي على اتلاف ذلك العضو الذي استحق المجنى عليه اتلافه وانما يسقط عنه التعذيب بقطع العضو قبل قتله لأنه لم يقصد هذا التمثيل ولو قصد التمثيل والتعذيب لأخذ بمثله والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك الأمر عندنا ان القتل اذا وجد بين ظهري قوم في قرية أو غير ذلك لم يؤخذ به أقرب الناس اليه داراً ولا مكاناً وذلك انه قد يقتل القتييل ثم يلقى على باب قوم ليطلبخوا به فليس يؤخذ أحد بمثل ذلك **ع** ش وهذا على ما قال ان وجود القتييل في محلة قوم أو عند دارهم لا يوجب لطلبخوا ولا يعلق بهم تهمة قال ابن القاسم وأشهب في المجموعة فلا يوجب ذلك قوداً ولا دية قال مالك ودمه عذر ووجه ذلك ما احتج به مالك من أن القاتل قد يبعده من محله ويلقيه في محلة غيره وعند دار من يريد اذانيته وربما ألقاه القاتل عند دار أولياء المقتول وفي محله فجمع الجناية عليهم وأخذ القوداً والدية منهم (مسئلة) ولو وجد في محلة أعدائه فيدعي ولأنهم قتلوه قال المغيرة في المجموعة لاشئ على من وجد في محله الا أن يستبرأ قدر ما تكون الظنة يريد والله أعلم البحث عما يوجب عليهم ظنة أو يقوى تهمة وروى ابن القاسم عن مالك في رجل نزل عند امرأة فوجد عند هامتها فاهمها وليه فقال لا يقدر ان يثبت وجه التهمة الا أن يكشف أمرها فان كانت غير متهمة لم تعبس ويحلى سبيلها ومن مات من زحام أو غيره أو وجد ميتاً حين يفيض الناس من عمرة أو مات في منى من زحام الناس في المواز به عن مالك لاشئ فيه من دية ولا غيرها ولا قسامة وذلك انه لا تتعلق التهمة بمعين ولا معين وكذلك قال ابن القاسم في المجموعة عن قتييل وجد في أرض المسلمين لا يدرون من قتله فبطل دمه لما ذكرناه والله أعلم وأحكم ص **ع** قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فأنكشفوا وبينهم قتييل أو جريح لا يدري من فعل ذلك به ان أحسن ما سمع في ذلك ان فيه العقل وان عقله على القوم الذين نازعوه وان كان القتييل أو الجريح من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعاً **ع** ش وهذا على ما قال ان من قتل بين الفئتين في النائرة تكون بينهم فان كل فرقة تضمن من أصيب من الفرقة الأخرى وذلك انه اذا لم يعلم من قتله ووجه ذلك ان الظاهر ان قتييل كل فرقة إنما قتله الفرقة الأخرى ولا قصاص فيه لتعذر معرفته قاتله وعدم اتفاق الطائفة الأخرى على قتله فلم يبق الا الدية ولا يحتاج

فبما أصيبت من البهائم أن على من أصاب منها شيئاً قدر ما نقص من ثمنها قال مالك في الرجل يكون عليه القتل فيصيب حداً من الحدود انه لا يؤخذ به وان القتل يأتي على ذلك كله الا الفرقة فانها تثبت على من قتلته يقال له مالك لم تجلد من أفرى عليك فأرى أن يجلد المقتول الحد من قبل أن يقتل ثم يقتل ولا أرى أن يقاد منه في شيء من الجراح الا القتل لأن القتل يأتي على ذلك كله وقال مالك الأمر عندنا أن القتل اذا وجد بين ظهري قوم في قرية أو غيرها لم يؤخذ به أقرب الناس اليه داراً ولا مكاناً وذلك انه قد يقتل القتييل ثم يلقى على باب قوم ليطلبخوا به فليس يؤخذ أحد بمثل ذلك **ع** قال مالك في جماعة من الناس اقتتلوا فأنكشفوا وبينهم قتييل أو جريح لا يدري من فعل ذلك به ان أحسن ما سمع في ذلك ان فيه العقل وان عقله على القوم الذين نازعوه وان كان الجريح أو القتييل من غير الفريقين فعقله على الفريقين جميعاً

في ذلك الى قسامة لان القاتل لا يتعين (مسئلة) ولو أقر رجل من غير طائفة فقال أنا قتلته في العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم ان ولادة القتييل مخبرون بين أن يقتلوه أو ينزكوه أو يلزموا الدية وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون ان شأوا قتلوه وان شأوا تركوه وألزموه الدية لانه يتهم باقراره بطرح الدية التي وجبت عليه وعلى طائفته قال الشيخ أبو محمد قوله ان شأوا ألزموه الدية غلط لقوله في احتجاجه الدية التي وجبت عليه وعلى طائفته قال وأراه من غلط الناقل (مسئلة) ولو علم من أصابه وشهدت بذلك بينة ففيه القود وان لم تكن بينة كاملة وانما كان شاهداً وقول المقتول دعى عند فلان أو عند جماعة ساهم فقدر روى سحنون عن ابن القاسم في العتبية لاقسامته فيه قال الآن يشهد الجرح حرجلان ثم مات من ذلك بعد أيام ففيه القسامة وقال أشهب ومطرف وابن الماجشون فيه القسامة لان كونه بين الصفين لم يردد دعواه الآخرة قال ابن المواز وقد رجح ابن القاسم بعد ان قال لاقسامته فيمن قتل بين الصفين بدعوى الميت ولا يشاهد وقوله هذا خطأ

(فصل) وان كان القتييل من غير الطائفتين فعقله عليهما على ما قاله قال ابن القاسم وكذلك اذا لم يعرف من أي الفريقين هو وجه ذلك انه لم يثبت له حكم الفريقين فكل كالأجنبي

(فصل) وقوله فان عقله على القوم الذين نازعوه وقوله في عقل الأجنبي على الفريقين يريد في أموالهم قاله ابن المواز عن مالك فجعل لذلك حكم العمد لما كان عملهم ومضار بنهم بقصد ولم يجعل فيه القود لما لم يتعين القاتل (مسئلة) ولو ان احدي الطائفتين مشيت الى الأخرى بالسلح الى منازلهم فقاتلوه فقتل بينهم قتييل فان كل فرقة تضمن ما أصابت من الأخرى قاله مالك في الموازية والمجموعة قال ولا يطل دم الزاحفة لان المرحوف اليهم لو شأوا لم يقتلوه واستأذنوا السلطان قال غيره في غير المجموعة وذلك اذا أمكن السلطان أن يحجز بينهم فان عاجلهم ناشدوهم الله فان أبوا فالسيف ونحوه في المدونة ومعنى ذلك انه لادية عليهم (مسئلة) وما أصيب به بعضهم من الجراح فعقله على الطائفة المنازعة لها قاله مالك ولو كان الجرح من غيرها لكان عقل الجرح عليها (مسئلة) وهذا اذا كانت جراحهم لناثرة وتصب فان كانت لتأويل فقد قال ابن حبيب ليس بين أهل الفتن قود في بعضهم من بعض على التأويل ولا تباعة في مال الا فيما كان قائماً بعينه لم يفت وقال ابن القاسم في العتبية ليس على القاتل قتل ولاديه وان عرف بخلاف غيرهم (مسئلة) ويعرف ان حرجهم لناثرة بينة تشهد بذلك أو باقرار الطائفتين روى أصبغ عن ابن القاسم في العتبية في الفتنتين تأتي كل طائفة تدعى على الأخرى جراحات وتنكر دعوى الأخرى وأقرنا بأصل الناثرة ان كل طائفة ضامنة لجراح الأخرى فان لم يتقاررا بالناثرة وقامت بينة علم ما حلفت كل طائفة على ما دعت عليه واستقادت منه وان لم تعرف كل واحدة من الجراح تحالفوا على أن الجراحات كانت من الفئة الأخرى ويضمن بعضهم جراحات بعض فان لم تأت بينة بأصل الناثرة ولا تقارروا لم يقدر بعضهم على بعض بالدعوى

✽ ما جاء في الغيلة والسحر ✽

ص ✽ وحدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لولم تألأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً ✽ ش قوله ان عمر قتل جماعة برجل قتلوه قتل غيلة فيه بايان ✽ أحدهما في قتل الجماعة بالواحد ✽ والثاني في معنى الغيلة

✽ ما جاء في الغيلة

والسحر ✽

✽ وحدثني يحيى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة أو سبعة برجل واحد قتلوه قتل غيلة وقال عمر لولم تألأ عليه أهل صنعاء لقتلتهم جميعاً

(الباب الأول في قتل الجماعة بالواحد)

فأما قتل الجماعة بالواحد يجهت معون في قتله فانهم يقتلون به وعليه جماعة العلماء وبه قال عمر وعلي وابن عباس وغيرهم وعليه فقهاء الأمصار الامايروى عن أهل الظاهر والدليل على ما قوله خبر عمر هذا وصارت قضيته بذلك ولم يعلم له مخالف فثبت أنه اجماع ودليلنا من جهة القياس ان هذا حد وجب للواحد على الواحد فوجب للواحد على الجماعة كحد القذف (مسألة) قال مالك في الموازية والمجموعة يقتل الرجلان وأكثر بالرجل الحر والنساء بالمرأة والاماء والعبيد كذلك قال ابن القاسم وأثبت وان اجتمع نفر على قتل امرأة أو صبي قتلوا به (فرع) وهذا اذا اجتمع نفر على ضربه يضر بونه حتى يموت تحت أيديهم فقد قال مالك يقتلون به وقال ابن القاسم وابن الماجشون في النفر يجهت معون على ضرب رجل ثم ينكشفون عنه وقد مات فانهم يقتلون به وروى ابن القاسم وعلي بن زياد عن مالك ان ضربه هذا بسلاح وهذا بعضا ونمادوا عليه حتى مات قتلوا به الا أن يعلم ان ضرب بعضهم قتله (مسألة) واذا اشترك في قتل عديم حر وعبد في الموازية والمجموعة عن مالك يقتل العبد وعلى الحر نصف قيمته واذا قتله صغير وكبير قتل الكبير وعلى عاقلة الصغير نصف الدية وروى ابن حبيب ابن القاسم اختلف فيها قوله فرة قال هذا ومرة قال ان كانت ضربة الصغير عمدا قتل الكبير وان كانت خطأ لم يقتل وعليهما الدية قال أشهب في الموازية يقتل الكبير قال ابن المواز وهو أحب الي قاله أشهب ومن فرق بين عمدا والصبي وخطئه فقد أخطأ وحجته انه لا يدرى من أيهما مات وكذلك في عمدا والصبي لا يدرى من أيهما مات وهو يرى عمده كالخطأ (فرع) فاذا قلنا بذلك وجب على الصغير حصته من الدية فقد قال ابن المواز ما يقع من الدية على الصغير في ماله وانما يكون عليه ما يقع على العاقلة اذا كان القتل كله خطأ وهذا ظاهر قول ابن القاسم وقال أشهب ذلك على العاقلة وان قل ذلك وأما اذا اشترك العامد والخطي فقد قال ابن القاسم لا يقتل العامد اذا شارك الخطي وقال أشهب في المجموعة لو أن قوما في قتال العدو ضربوا مسلما فقتلوه منهم من ظنه من العدو ومنهم من تعمده لعداوة قتل به المتعمد وعلى الآخرين ما يصيبهم من الدية

(الباب الثاني في قتل الغيلة)

أصحنا بوردوه على وجهين أحدهما القتل على وجه التهيل والخديعة والثاني على وجه القصد الذي لا يجوز عليه الخطأ فأما الأول ففي العتبية والموازية قتل الغيلة من المحاربة الا أن يقتل رجلا أو صبياً فيخذه حتى يدخله موضعا فأيأ خذناه معه فهو كالمحاربة فهذا بين في أحد الوجهين ص مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة أنه بلغه أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرتها وقد كانت دبرتها فأمرت بها فقتلت * قال مالك الساحر الذي يعمل السحر ولم يعمل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق فأرى أن يقتل ذلك اذا عمل ذلك هو نفسه * ش قوله أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرتها ظاهرها من جهة اللفظ انها اختصت بقتلها ما بان تكون باشرت ذلك وأمرت به من أطاعها وقدرى عن مالك أنه قال وقد أمرت حفصة في جارية لها سحرتها أن تقتل ويحفل أن ير يد بذلك انها رفعت أمرها الى من له النظر في ذلك من أمير أو غيره وأثبت عنه ما أوجب ذلك فنسب القتل اليها لما كانت سببه ويحتمل أن يكون من ثبت عنه من الأمراء

* وحدثنى يحيى عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة انه بلغه أن حفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قتلت جارية لها سحرتها وقد كانت دبرتها فأمرت بها فقتلت * قال مالك الساحر الذي يعمل السحر ولم يعمل ذلك له غيره هو مثل الذي قال الله تبارك وتعالى في كتابه ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق فأرى أن يقتل ذلك اذا عمل ذلك هو نفسه

بعد أن حكم بالقتل ومباشرته إليها مباشرة أو أمرت به من ناب عنها هذا ما يحتمله اللفظ على أنه قد روى أنها أقرت بذلك دون أمير ولا حكم حاكم به وقدر وى نافع عن ابن عمر أن جارية لحفصة سحرت حفصة فوجدوا سحرها فاعترفت على نفسها فأمرت حفصة عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب فقتلها فبلغ ذلك عثمان رضي الله عنه فأنكره فأتاه ابن عمر فقال أنها سحرتها ووجدوا معها سحرها فاعترفت على نفسها فكل عثم أنكر عليها ما فعلت دون السلطان فالساحر وإن كان يجب قتله فإنه لا يلي ذلك إلا السلطان وفي الموازنة عن العبد والمكاتب يسحر سيده يقتل ويلى ذلك السلطان قال أصبغ وليس لسيده ولا لغيره قتله ووجه ذلك أنه قتل بحق الله تعالى يجب على من يظهر الإسلام فلا يلي ذلك إلا الامام أو حكمه كقتل الزنديق (مسئلة) ولا يقتل حتى يثبت أن ما يفعله من السحر الذي وصفه الله بأنه كفر قال أصبغ يكشف ذلك من يعرف حقيقة بر يده ويثبت ذلك عند الامام لأنه معنى يجب به القتل فلا يحكم به إلا بعد ثبوتة وتحقيقه كسائر ما يجب به القتل وفي الموازنة في الذي يقطع أذن الرجل أو يدخل السكاكين في جوف نفسه إن كان هذا سحرا قتل وإن لم يكن من السحر فلا يقتل (مسئلة) ومن قتل الساحر فقد قال ابن المواز من قول مالك وأصحابه إن الساحر كافر بالله تعالى فإذا سحر هو في نفسه يريد أنه باشر ذلك قال فإنه يقتل قال والسحر كفر قال الله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر وبه قالت حفصة وابن عمر وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وسالم بن عبد الله ووجه ما تعلق به مالك رحمه الله تعالى من أنه كفر بنص القرآن وهو من الكفر الذي لا يقر أحد عليه ولا سيما إذا تقدمه اسلام فالكافر به مرتد ويحتمل أن يوصف الساحر بأنه كافر بمعنى أن فعله هذا دليل على الكفر الذي هو الجحد للباري تعالى كما لو أخبرنا نبي صادق أن لا يدخل دار كذا إلا كافر ثم رأينا رجلا دخلها الحكمنا بكفره وإن لم يكن دخوله الدار كفر أول كذا استدلل به على كفره وإن أخبره عن نفسه بأنه مؤمن علمنا كذبه لأن الصادق أخبرنا عنه بأنه كافر (مسئلة) إذا ثبت ذلك فن عمل السحر قتل فإن كان مسلما في الموازنة من رواية ابن وهب عن مالك يقتل سحر مسلما أو ذميا قال مالك يقتل ولا يستتاب وقال ابن عبد الحكم وأصبغ هو كالزنديق ومن كان للسحر أو للزندقة مظهر استتيب فإن لم يتب قتل قال ابن المواز السحر كفر فمن أسره وظهر عليه قتل وإن أظهره فكم من أظهر كفره وحكى القاضي أبو محمد أنه لا يستتاب وإن تاب لم تقبل توبته خلافا للسافعي وحل ذلك على قول مالك واستدل على ذلك بأن علمه كفر لقوله تعالى ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على المسلمين إلى قوله فلا تكفر أي بتعلم السحر فتقرر من ذلك أن ما حكياه عن ابن عبد الحكم وأصبغ وابن المواز مخالف لقول مالك أو تأول عليه غير ما تأوله القاضي أبو محمد (فرع) قال ابن عبد الحكم وأصبغ إن كان لسحره مظهر افتتل حين لم يتب فإنه في بيت المال ولا يصلى عليه وإن استتر بمصره فإنه بعد القتل لورثته من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فإن فعلوا فهم أعلم (مسئلة) وإن كان الساحر ذميا فقد قال مالك لا يقتل إلا أن يدخل سحره ضررا على المسلمين فيكون نائضا للمهد فيقتل نقضا للعهد ولا تقبل منه توبة غير الاسلام وأما أن سحر أهل ملته فليؤدب إلا أن يقتل أحدا فيقتل به وقال سحنون في العتية في الساحر من أهل الذمة يقتل الآن يسلم فيترك كمن سب النبي صلى الله عليه وسلم فظاهر قول سحنون أنه يقتل على كل حال الآن يسلم بخلاف قول مالك لا يقتل الآن يؤذى مسلما أو يقتل ذميا وجه قول مالك ما احتج به ابن شهاب من أن لبيد بن الأعصم اليهودي سحر النبي صلى

الله عليه وسلم فلم يقتله ولان اليهودى كافر فان كان السحر دليلا على الكفر فانما يدل من كفر اليهودى على ما هو معلوم ووجه قول سحنون انه ناقض للعهد ومنتقل الى كفر لا يقر عليه وقد قال اشهب في اليهودى يتنبأ انه ان كان معناه استقيب الى الاسلام فان تاب والاقبل (مسئلة) واما من ليس يباشر عمل السحر ولكنه ذهب الى من يعمل له في المواز يثؤدب اذ بشديدا ووجه ذلك انه لم يكفر لانه لم يوجد منه العمل فلذلك لا يقتل ولكنه يستحق العقوبة الشديدة لانه آثر الكفر ورغب الى من يأتيه ويفعل ما يقتضيه (مسئلة) اذ اثبت ذلك فقد قال القاضى أبو بكر ان السحر حقيقة وقاله القاضى أبو محمد في معونته واستدل على ذلك بقول الله تعالى ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر فجعلهم كفارا بآبائهم فثبت ان له حقيقة والدليل على ذلك من جهة السنة ما روى عن عائشة رضی الله عنها انها قالت سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى كان يخيل اليه انه يفعل الشيء وما يفعله وألبيد بن الأعصم سحره في مشيط ومشافة في جف طلعة نخلة ذكر وجعله تحت راعوفة في بئر ذروان وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم استخرجه وعافاه الله

﴿ ما يجب في العمد ﴾

ص ﴿ مالک عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة أن عبد الملك بن مروان أقاد ولى رجل من رجل قتله وليه بعضا ﴾ قال مالک والأمر المجتمع عليه الذى لا اختلاف فيه عندنا أن الرجل اذا ضرب الرجل بعضا أو رماه بحجر أو ضرب به عمد افات من ذلك فان ذلك هو العمد وفيه القصاص قال مالک فقتل العمد عندنا أن يعمد الرجل الى الرجل فيضربه حتى تفيض نفسه ومن العمد أيضا أن يضرب الرجل الرجل في النائرة تكون بينهما ثم ينصرف عنه وهو حي فينزى في ضربه فيموت فتكون في ذلك القسامة ﴿ ش قوله أن عبد الملك أقاد في القاتل بعضا أن يقتل بعضا وقال مالک ان الأمر الذى لا اختلاف فيه عندهم ان من ضرب رجلا بعضا أو رماه بحجر ففات من ذلك ان فيه القصاص وفي هذا مسئلتان احدهما انه من قتل بعضا أو حجر فانه يقتص منه والثانى انه يقتص منه بمثلها فأما المسئلة الأولى فان مذعب مالک رحمه الله ان من قتل حرا بالتيق قتل بمثلها أو قصدا لقتل وجب عليه القود سواء شذخه بحجر أو عصا أو غرقه في الماء أو أحرقه بالنار أو خنقه أو دفعه أو طين عليه بيناء وبه قال الشافعى وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة لا قود عليه اذا قتل بهنء الأشياء الابالنار والمحدود من الحديد أو غيره مثل الليطة أو الخشبة المحددة أو الحجر المحدد وعنه في مثل الحديد روايتان وبه قال الشافعى والنخعي والحسن البصرى ودليلنا ما روى أن يهودى ارضخ رأس جارية من الأنصار بسبب أوضاع لها فأتى بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فقار لها من بك أفلان فأشارت أن لا فقال أفلان يعنى اليهودى فأشارت برأسها أن نعم فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فأمر فأمر به فريض رأسه بين حجرين ودليلنا من جهة القياس ان هذا قتل ظلمان يكافئه بما الغالب ان حقه فيه فوجب عليه القصاص أصله اذا قتله بمحدد (مسئلة) اذ اثبت ذلك فان كل ما تعمد به ارجل من ضربته أو وكزة أو لطمه أو رمية بيندنة أو بحجر أو قضيب أو بعضا أو بغير ذلك فقد قال مالک ان هذا كله عمد وقال أشهب ولم يختلف أهل الحجاز في ذلك فقد يقصد الى القتل بغير الحديد ويكون اوحى منه فان قال لم أورد الضرب لم يقبل قوله ولو علمنا أنه كان يحب أن لا يموت ما أزلنا عنه القود لتعمد الضرب وقد اخرج على ذلك ابن المواز بأنه لو رماه يربد جسده ففقا عينه لا قيد منه (مسئلة)

﴿ ما يجب في العمد ﴾
 ﴿ حدثني يحيى عن مالک ﴾
 عن عمر بن حسين مولى عائشة بنت قدامة أن عبد الملك بن مروان أقاد ولى رجل من رجل قتله وليه بعضا ﴿ قال مالک والأمر المجتمع عليه الذى لا اختلاف فيه عندنا أن الرجل اذا ضرب الرجل بعضا أو رماه بحجر أو ضرب به عمد افات من ذلك فان ذلك هو العمد وفيه القصاص ﴾ قال مالک فقتل العمد عندنا أن يعمد الرجل الى الرجل فيضربه حتى تفيض نفسه ومن العمد أيضا أن يضرب الرجل الرجل في النائرة تكون بينهما ثم ينصرف عنه وهو حي فينزى في ضربه فيموت فتكون في ذلك القسامة

ومن طرح رجلا لا يحسن العوم في نهر على وجه العداوة والقتل فقد روى ابن القاسم عن مالك في الموازية يقتل به وقال ابن المواز فمين أشار على رجل بالسيف فكرر ذلك عليه وهو يفر منه فطلبه حتى مات عليه القصاص وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون فمين طلب رجل بالسيف فغثر المطلوب قبل أن يدركه فأت عليه القصاص وقاله المغيرة وابن القاسم وأصبح

(فصل) وأما المسئلة الثانية في أن القصاص يكون بمثل ما قتل به ومن ألقى رجلا في النار فأتى هو في النار وبأى شيء قتل بمثله هذا المشهور من المذهب وقال أبو حنيفة لا يجوز القودالا بالسيف خاصة والدليل على ما نقوله قوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقوله تعالى فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به ودليلنا من جهة السنة الحديث المتقدم أن يهود يارضخ رأس جارية من الأنصار بجعر فاعترف فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فرضخ رأسه بين حجرين ودليلنا من جهة القياس أن هذا أحد نوعي القصاص فجاز أن يستوفى بالسكين كالقصاص في الطرف (فرع) إذا ثبت ذلك فإن لا يحسن بنا في فروع هذه المسئلة اختلافنا أصل المذهب ما قدمناه فقد روى ابن المواز عن ابن الماجشون أنه قال من قتل بالنار لم يقتل بها والمشهور من قول مالك وأصحابه يقتل بها على ما تقدم ووجه قول مالك قوله تعالى وإن عاقبتم فاعقبوا بمثل ما عوقبتم به ومن جهة القياس أن هذه آله يقتل بها غالبا فجاز أن يقتل بها كالسيف ووجه قول ابن القاسم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يعذب بالنار إلا رب النار واختم من جهة المعنى بأن قال النار تعذيب ووجه من جهة القياس أنه تفويت روح مباح فلم يجز تفويته بالنار كالكاهن (فرع) وإن غرقه في الماء قال ابن القاسم يفرق به رواه عنه عبد الملك بن الحسن في العتبية وقاله في المجموعة أشهب وعبد الملك قال ابن القاسم إن كنفه وطرحه في نهر فغرق صنع به مثل ذلك قال أشهب فإن كان ممن إذا كنف لم يفرق وحله الماء أثقل بشيء ينزله إلى القعر حتى يموت (فرع) وقال عبد الملك بن الماجشون من قتل بالرمي بالحجارة لم يقتل بذلك لأنه لا يأتي على ترتيب القتل وحقيقته فهو من التعذيب والمشهور من المذهب ما تسناه ووجهه وهو أن هذه آله يقتل بها الكفار فجاز أن يقتل بها كالسيف (مسئلة) ومن قتل بعصا فقد قتل مالك في المجموعة بقتلها وروى عنه أشهب في العتبية أن كان ضربه ضربة واحدة يجز عليه فيها فاما أن تكون ضربات قال عنه أشهب ينظر من أولى فإن خيف أن لا يموت من مثل ما ضرب به فليقتل بالسيف قال فان جاز ذلك فضررب بالعصا مرتين كما ضرب فلم يمت فإن رأى أنه ان زيد عليه مثل الضربة والاثنين مات زيد عليه حتى يموت وقال ابن القاسم يضرب بالعصا حتى يموت وقال عيسى بن دينار في المدينة ما كان من قود بعضا أو خنقا أو حجرا أو ما أشبه ذلك فإن الولي يضرب أبدا بمثل ما قتل به وليه حتى تفيض نفس القتيل ولكنه يؤمر بالاجتهاد في قتله ولا يترك والتطويل عليه لتعذيبه وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله ورواه ابن وهب عن مالك في المجموعة وقال مالك يقتل بالعصا ولم يذكر عدد أقول مالك هذا يحتمل أن يتأول على القولين ورواية ابن وهب بينة في خلاف قول أشهب والله أعلم وأحكم (مسئلة) ولو أن القاتل قطع يدي رجل ورجليه ثم قتله فقد قتل عيسى في المدينة بقتلها منه كذلك قال القاضي أبو محمد وهذا قال أبو حنيفة والشافعي قال وأما مالك فيرى أن القتل بجي على جميع ذلك وكان ينكر أن تقطع يده ثم يقتل والذي قلت هو رأي جلا على النظام قال أصبح أن كان القاتل لم يرد قطع يده للعبث أولا لم فإنه يقتل فقط وإن كان أراد ذلك فعل به مثله

* قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد (١٢٠) الرجال الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك

وقال ابن مزين تفسيره ان القاتل أخذ المقتول فقطع يده ثم رجليه على وجه التعذيب والتطويل عليه فهذا الذي ينبغي أن يفعل به مثله فأما أن أصابه بذلك على وجه المقاتلة في النائرة فيضرب به برية قتله فيصيب يده فايري انه انما أراد بالضرب الأول والثاني القتل دون التعذيب والتطويل فليس في هذا الا القتل (مسئلة) ولو قُتل رجل أعيناهمدا أو قطع أيديا وقتل فان القتل يأتي على ذلك كله قاله عيسى في المدونة وقال أبو حنيفة ياد منه في ذلك كله والدليل على ما نقوله ان القصاص بذل للنفس فدخلت الأعضاء فيه تبعاً للنفس كالدية قال فان عفا ولي القتل على دية أو غيره فاهل الجراح على حقوقهم من القود في جراحهم وهو عندى بمنزلة ما لو قتل رجلين فعاو لى أحد همال كن لولى الآخر القتل والله أعلم وأحكم (مسئلة) ولو قتل رجلا عمد اثم أصاب آخر خطأ بقتل أو جراح فقد روى ابن وهب عن مالك في المجموعة سواء كان العمد قبل الخطأ أو الخطأ قبل العمد ان الخطأ واجب على عاقلته ويقتل بالعمد قال ابن القاسم وأشهب ولو قطع يد رجل خطأ ثم قتله عمد القتل به ودية اليد على العاقلة ووجه ذلك أن الخطأ غير متعلق برقبته وانما هو مال متعلق بذم العاقلة والعمد متعلق بنفسه فلذلك لم يتداخلما كأنما من جنسين مختلفين وكان محل أحد هما غير محل الآخر ص * قال مالك الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجل الأحرار بالرجل الحر الواحد والنساء بالمرأة كذلك والعبيد بالعبيد كذلك * ش قوله الأمر عندنا أنه يقتل في العمد الرجل الأحرار بالرجل الحر الواحد على ما تقدم من قتل الجماعة بالواحد اذا تكافؤا في الجريمة وكذلك النساء بالمرأة ولم يردانه لا يقتل النساء بالرجل ولا الرجل بالمرأة بل حكم ذلك على ما تقدم فان من قتل واحداً لم يواحد قتل جميعهم به ولما كانت المرأة تقتل بالرجل قتل النساء بالرجل ولما كان الرجل يقتل بالمرأة فكذلك تقتل جماعة الرجال بالمرأة وحكم العبيد كذلك يقتل العبيد بالعبيد ويقتل العبد بالحر ولا يقتل الأحرار بالعبد لانه لا يقتل الحر بالعبد والله أعلم وأحكم

القصاص في القتل *

ص * مالك انه بلغه ان مروان بن الحكم كتب الى معاوية بن أبي سفيان يذكر انه أتى بسكران فقتل رجلا فكتب اليه معاوية أن يقتله به * ش ووجه ذلك ان السكران اذا قصد الى القتل قتل لانه يبقى معه من الميز ما يثبت به عليه القصاص وسائر الحقوق ولو بلغ حد الانحاء الذي لا يصح معه قصد ولا فعل لكانت جنايته كجناية المغمى عليه والنائم وفي العتية عن ابن القاسم يقاد من السكران بخلاف المجنون يريد الجنون المطبق والصبي الذي لا يعقل ابن سنة ونصف ونحوها فهذا ما أفسد من أموال الناس هدر ولا يتبع به أحد مثل ان يشعل المجنون نارا في بيت أو يهدم بيتا أو يكسر آنية أو يكسر الصبي لوله أو يلقى جوهرا في النار فذلك بدر والله أعلم وأحكم ص * قال مالك أحسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد فهو لاء الذكور والانثى بالانثى ان القصاص يكون بين الاناث كما يكون بين الذكور والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة كما يقتل الحر بالحر والامة تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد والقصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال والقصاص أيما يكون بين الرجل والنساء وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه العزيز وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص فقد كرر الله تبارك وتعالى أن النفس بالنفس والسن بالسن والجروح قصاص قد كرر الله تبارك وتعالى أن النفس بالنفس

والعبد بالعبد كذلك * القصاص في القتل * حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كتب الى معاوية ابن أبي سفيان يذكر انه أتى بسكران قد قتل رجلا فكتب اليه معاوية أن يقتله به * قال يحيى قال مالك أحسن ما سمعت في تأويل هذه الآية قول الله تبارك وتعالى الحر بالحر والعبد بالعبد فهو لاء الذكور والانثى بالانثى ان القصاص يكون بين الاناث كما يكون بين الذكور والمرأة الحرة تقتل بالمرأة الحرة كما يقتل الحر بالحر والامة تقتل بالامة كما يقتل العبد بالعبد والقصاص يكون بين النساء كما يكون بين الرجال والقصاص أيما يكون بين الرجل والنساء وذلك ان الله تبارك وتعالى قال في كتابه العزيز وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص قد كرر الله تبارك وتعالى أن النفس بالنفس

بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه * ش وهذا على ما قاله في تأويل الآية قوله تعالى الحر بالحر
والعبد بالعبدان ذلك في الذكور والله أعلم فان الآية تقتضي القصاص بين الاناث كما تقتضي
القصاص بين الذكور وان ذلك لا يمنع القصاص بين الذكور والاناث وان منع القصاص للعبد
من الاحرار فانما ثبت ذلك بغير هذه الآية فان الآية انما تقتضي اثبات الاحكام المنصوص عليها من
القصاص بين الاحرار وبين العبيد وبين الاناث ولا يمنع القصاص بين الاحرار والعبيد ولا
القصاص بين الاناث والذكور ولا يثبت به وانما يثبت ذلك دون سائر أدلة الشرع والذي عليه
جمهور الفقهاء ان الحر لا يقتل بعبد ولا بعبد غيره وروى عن ابراهيم النخعي انه يقتل الحر بعبد
وتعلق في اثبات ذلك من الآية بوجهين أحدهما من جهة الحصر لمن فعل الألف واللام من حر ووف
الحصر والثاني من جهة دليل الخطاب وتذكرنا ذلك كله في أحكام الفصول ودليلنا على نفي
القصاص في ذلك ان القتل أحد بدلي النفس فلم يثبت للعبد على سيده كالدية (مسئلة) ولا يقتل
الحر بعبد غيره وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة يقتل بعبد غيره والدليل على ما نقوله ان هذا
اجماع الصابة لانه مروي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وابن الزبير بن يمين ثابت ولا مخالف
لهم وماروى الحاكم بن عيينة عن ابن مسعود انه قال بخلاف ذلك فرسل لانه لم يلق ابن مسعود
ودليلنا من جهة القياس ان كل من لا يكافئه في حد القذف فانه لا يكافئه في القصاص كالعبد وسيده
(فصل) وقوله والقصاص يكون بين الرجال والنساء يردان الرجل يقتل المرأة والمرأة بالرجل
وعليه جمهور الفقهاء وروى عن الحسن البصري لا يقتل ارجل المرأة والدليل على ما نقوله
قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالأنف ثم قال تعالى ومن لم يحكم
بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ثم قال في آخر الآيات فاحكم بينهم بما أنزل الله والظاهر انه راجع الى
جميع ما تقدم مما ذكر ان الله تعالى أنزله ودليلنا من جهة القياس انه ما شصا متكافئان في حد
القذف فوجب أن يتكافئا في القصاص كالرجلين والمرأتين
(فصل) وقوله فنفس المرأة الحرة بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه يردان القصاص بجرحي
بينهما في الاطراف وهو قول مالك وجمهور الفقهاء لقوله تعالى والعين بالعين والانف بالأنف والاذن
بالاذن والسن بالسن ولم يفرق ص قال مالك في الرجل بمسك الرجل للرجل فيضرب به فيموت
مكانه انه ان أمسكه وهو يرى انه يريد قتله قتله جميعا وان أمسكه وهو يرى انه انما يريد الضرب بما
يضرب به الناس لا يرى انه عمد لقتله فانه يقتل القاتل ويعاقب الممسك أشد العقوبة ويسجن سنة
لانه أمسكه ولا يكون عليه القتل * ش وهذا على ما قاله مالك ان أمسك الرجل لمن قتله وهو
يرى انه يريد قتله ان على القاتل والممسك القتل وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقتل الممسك والدليل
على ما نقوله انه أمسكه ظاهرا لما يعلم انه قاتله فأشبه اذا أمسكه لسبع حتى أكله أو في نار حتى أحرقت
(فصل) وقوله ولو حبسه وهو يرى انه انما يريد الضرب بما يضرب الناس يريد والله أعلم الضرب
المعتاد على وجه الادب الذي لا يخاف منه الموت فقد قال مالك يعاقب الممسك أشد العقوبة ويسجن
سنة فلم ينص في الكتاب على معنى العقوبة وقد روى يحيى بن يحيى عن ابن نافع يحبس ويجلد
بقدر ما يرى السلطان من ذنبه وما يستريب من أمره وناحية صاحبه الذي حبسه قال عيسى بن دينار
يجلد مائة فقط قال ابن مزين القول ما قال ابن نافع وجه قول ابن نافع انه ضرب من لم يمتهم بمعنى لو ثبت
لوجب قتله وانما هو عقوبة لا مساكة ظالم لم يتقدر بقدر لا يزداد عليه ولا ينقص منه وانما هو

بنفس الرجل الحر
وجرحها بجرحه * قال
مالك في الرجل بمسك
الرجل للرجل فيضربه
فيموت مكانه انه ان أمسكه
وهو يرى انه يريد قتله
قتله جميعا وان أمسكه
وهو يرى انه انما يريد
الضرب بما يضرب به
الناس لا يرى انه عمد لقتله
فانه يقتل القاتل ويعاقب
الممسك أشد العقوبة
ويسجن سنة لانه أمسكه
ولا يكون عليه القتل

بحسب ما اعتقده في امساكه وانتهى اليه ظلمه فيه ووجه قول عيسى انه ضرب شبه القتل فكان
السجن فيه مقدرافوجب أن يكون الضرب فيه مقدرافوضرب القاتل يعني عنه (فرع) اذ اثبت
ذلك في المزنية انه يستدل على انه حبسه للقتل بان يرى القاتل يطلبه ويده سيفاً أو رمحاً فقتله
فهذان يقتلان جميعاً قال وان كان حبسه ولم يرمعه سيفاً ولا رمحاً مشهوراً فأتاه فقتله فلاقتل على
الحابس وان كان من سبه أو ناحيته لأنه يقول ظننت انه يريد به غير القتل ص **قال مالك في**
الرجل يقتل الرجل عمداً أو يفتقأ عينه عمداً فيقتل القاتل أو يفتقأ عين الفاقئ قبل ان يقتص منه انه
ليس عليه دية ولا قصاص وانما كان حق الذي قتل أو فقتت عينه في الشيء الذي ذهب وانما ذلك
بنزلة الرجل يقتل الرجل عمداً ثم يموت القاتل فلا يكون لصاحب الدم اذا مات القاتل شيء دية ولا
غيرها وذلك لقول الله تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد قال
مالك فاما يكون له القصاص على صاحبه الذي قتله فاذا هلك قاتله الذي قتله فليس له قصاص
ولادية ش وهذا على ما قال لأن حق المقتول متعلق بنفس القاتل فاذا تلف بأمر السماء أو بقتل
غيره له في قصاص أو غيره بطل حقه لأن ما يتعلق به حقه قد عدم فلا سبيل الى القصاص لعدم محله
ولا الى الدية لأن الدية انما هي عند من يرى التخيير بين القصاص والدية لاستيفاء النفس فاذا لم تكن
هناك نفس تستبقى ببذل الدية لم يكن سبيل الى الدية وكذلك لو فاقأ عين رجل أو أعين جماعة أو قطع
أنا من جماعة ثم قام رجل منهم فاقتص منه بقطع عينه ثم قام غيره ببينة أو باقراره فلا شيء عليه لأن
محل حقه قد ذهب وكذلك لو ذهبت عينه أو يمينه بأمر من السماء قاله مالك من رواية ابن القاسم
وغیره ووجه ذلك ما قدمناه من ان ما يتعلق به حقهم قد تلف فبطل حقهم لعدمه (مسئله)
ولو فاقأ عين رجل العيني وليس للجاني عين يميني حين الجنابة أو قطع يميني يديه وليس له يميني فلامجنى
عليه دية عينيه أو يده قاله مالك ووجه ذلك أن الجنابة حدثت وليس للجاني مثل ذلك العضو يتعلق
به فتعلق بماله ص **قال مالك ليس بين العبد والحر فودي شيء من الجراح والعبد يقتل بالحر**
اذا قتله عمداً ولا يقتل الحر بالعبد وان قتله عمداً وهو أحسن ما سمعت ش وهذا على ما قال
وذلك على وجهين أحدهما أن يجنى الحر على العبد فانه لا يقتص له منه وبه قال أبو حنيفة والشافعي
ووجهه ان نقص دية العبد عن دية الحر يمنع أن يقتص له منه وانما عليه قيمته ان قتله أو قيمة ما جنى عليه
وان جنى العبد على الحر ففقا عينه أو قطع يده فالمشهور من مذاهب مالك انه لا قصاص بينهما وقال
القاضي أبو محمد اذا جرح الكافر المسلم أو قطع طرفه لم يقتص منه وكانت له الدية عليه وقال يجتهد
السلطان في ذلك وتحتمل هذه الرواية القود واذا جرح الحر عبداً أو قطع طرفه لم يقتص منه
ويحتمل على ما قدمناه وهو الصحيح أن يقاد منه وجه القول الأول نقص يد العبد عن يد الحر فلم
يقدمها كاليد السلا لا تقطع بالصحيحة ووجه القول الثاني ان كل شخصين جرى بينهما القصاص
في الأنفس فانه يجري بينهما القصاص في الأطراف كالحرين

(فصل) وقوله والعبد يقتل بالحر ولا يقتل الحر بالعبد على ما قاله لأن الأدون يقتل بالأعلى ولا يقتل
به الأعلى وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة يقتل الحر بالعبد ولا يقتل بعبد ودليلنا من جهة
القياس ان هذا شخص لا يكافئه في قصاص الأطراف فلم يكافئه في قصاص النفس كعبد

* قال مالك في الرجل
يقتل الرجل عمداً أو يفتقأ
عينه عمداً فيقتل القاتل
أو يفتقأ عين الفاقئ قبل
أن يقتص منه أنه ليس
عليه دية ولا قصاص
وانما كان حق الذي قتل
أو فقتت عينه في الشيء
الذي ذهب وانما ذلك
بنزلة الرجل يقتل الرجل
عمداً ثم يموت القاتل فلا
يكون لصاحب الدم اذا
مات القاتل شيء دية ولا
غيرها وذلك لقول الله
تبارك وتعالى كتب
عليكم القصاص في القتلى
الحر بالحر والعبد بالعبد
قال مالك فاما يكون
له القصاص على صاحبه
الذي قتله واذا هلك قاتله
الذي قتله فليس له قصاص
ولادية * قال مالك ليس
بين الحر والعبد فودي شيء
من الجراح والعبد يقتل
بالحر اذا قتله عمداً ولا يقتل
الحر بالعبد وان قتله عمداً
وهو أحسن ما سمعت

﴿ العفو في قتل العمد ﴾

ص ﴿ يحكي عن مالك أنه أدرك من رضى من أهل العلم يقولون في الرجل إذا أوصى أن يعفى عن قاتله إذا قتل عمدا أن ذلك جائز له وأنه أولى بدمه من غيره من أوليائه من بعده ﴾ ش وهذا على ما قال أن المقتول عمدا يجوز له أن يعفو عن قتله وذلك مثل أن يجرحه جرحا أنفذ به مقاتله وتبقى حياته فيعة وعنه فإن عفو جائر قال ابن نافع عن مالك لا في قتل الغيلة قال في الموازية ولا قول في ذلك لولده ولا لغيره وإن أحاط الدين بماله (مسألة) ولو أوصى أن تقبل الدية من قاتله في العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم فمن قتل عمدا فأوصى أن تقبل الدية وأوصى بوصايا إن ذلك جائز ووصايا في دينه وماله ووجه ذلك أن القتل قد وجد من قبل القاتل فكان حق من حقوق القتل فلما جاز عفو فيه على الدية صار ما لا تعلق به ووصايا ولو أوصى بدية لانسان ولا مال له غير ما فليس للوصى له الاثنتا (مسألة) ومن أشهد رجل أنه قتله فقد وهب دمه فقتله فقد روى أبو زبد عن ابن القاسم في العتية اختلف فيها أصحابنا وأحسن ما رأيت أن يقتل به لانه عفا عن شيء قبل أن يجب وانما وجب لأوليائه بخلاف عفو عنه بعد علمه أنه قتله ولو أذن له في قطع دمه ففعل لم يكن عليه شيء (مسألة) ومن أمر رجلا بقتل عبده ففعل فانه يغرم قيمته لحرم القتل كما يلزمه دية الحر إذا قتله باذن وليه ففعل عينه ويلزم الأمر والمأمور ضرب مائة وحبس سنة ورأى ابن حبيب ص ﴿ قال مالك في الرجل يعفو عن قتل العمد بعد أن يستحقه ويجب له أنه ليس على القاتل عقل يلزمه إلا أن يكون الذي عفا عنه اشترط ذلك عند العفو ﴾ ش وهذا على ما قال أن الولي إذا أطلق العفو عن دم العمد ثم قال انما عفوت عن الدية فقد روى مطرف عن مالك أن كان ذلك بمحضرة ما عفا فذلك له وإن كان قد طال ذلك فلا شيء له وقاله ابن الماجشون وأصبح وقوله فذلك له يريد أن شرطه في ذلك ثابت ويكون بمنزلة من شرطه في عفو (مسألة) وإن طال ذلك أو قال لم أرده حين العفو ولو شرط الدية عند العفو لم تكن له مطالبة بالدية وفيلزمه ما أطلق من العفو ولو شرط الدية عند العفو لم يلزمه العفو الأعلى الوجه الذي شرط فان رضى بذلك القاتل ثبت الحكم بينهما وتقرر ثبوت الدية في مال القاتل وإن أبي ذلك القاتل فهل يجبر على أداء الدية أم لا عن مالك في ذلك روايتان أحدهما أن الواجب بقتل العمد القود وهو اختيار ابن القاسم وبه قال أبو حنيفة وأبو الزناد والثانية يغبر الولي بين القود والدية وهو اختيار أشهب وبه قال ابن المسيب ويحيى بن سعيد وربيعه واختاره ابن وهب وبه قال الشافعي وجه الرواية الأولى أن هذا معنى بوجوب القتل فلم تجب به الدية أصل ذلك الزنا والردة ووجه الرواية الثانية أن هذا ولي ثبت له القود فجاز له أخذ الدية من غير رضى القاتل أصل ذلك إذا عفا بعض الورثة (مسألة) وأما الجراح فإن أراد المجنى عليه أن يعفو عن الدية لم يكن له ذلك إلا باختيار الجاني قال ابن المواز لم يختلف مالك وأصحابه والفرق بينهما أن الجراح يريد استيفاء المال لنفسه والقاتل لا يريد استيفاء نفسه لانه إذا قتل فما صار له المال لغيره قال أشهب فهو مضار بامتناعه من الدية فلم يكن له ذلك (مسألة) وإذا عفا بعض الأولياء عن الدم لم يمكن القصاص ولزم القاتل من الدية حصه من لم يعف ولم يكن له الامتناع من ذلك ولا خلاف فيه وقال ابن وهب لم أسمع في الجراح أن المجنى عليه يخير إلا في الصحيح يفتقأ عين الأعور أو الأعور يفتقأ عين الصحيح أو العبيد يجرح بعضهم بعضا أو الكبير يجرح الصغير فإن

﴿ العفو في قتل العمد ﴾

* حدثني يحيى بن مالك
انه أدرك من رضى من
أهل العلم يقولون في
الرجل إذا أوصى أن يعفى
عن قاتله إذا قتل عمدا
أن ذلك جائز له وأنه أولى
بدمه من غيره من أوليائه
من بعده * قال مالك في
الرجل يعفو عن قتل
العمد بعد أن يستحقه
ويجب له أنه لا يس على
القاتل عقل يدمه إلا أن
يكون الذي عفا عنه
اشترط ذلك عند العفو

أولياء الصغير بالخيار في القصاص أو العقل (مسئلة) وان كان ولي القصاص واحدا ففعا عن بعض الدم فلم أر فيه نصا واذاعفا المجروح عن نصف الجروح وفي المجموعة والعقوبة عن سحنون ان أمكن أن يقتص من نصفه اقتص وان تعذر ذلك فالجرح مخبر في أن يجبر ذلك ويؤدى نصف عقل الجراح وان لم يمنع من ذلك فيقال للجروح اما أن تقتص واما أن تعفو وقال أشهب يجبر على أن يعقل له نصفه ص **قال مالك في القاتل عمدا اذا عفى عنه أنه يجلد مائة جلدة ويسجن سنة** **ش** وهذا على ما قال ان القاتل عمدا يجلد مائة ويسجن سنة وقال ابن الماجشون روي ذلك عن أبي بكر وعن علي رضي الله عنهما قال القاضي أبو محمد وقد كان يلزمه العقل فلما لم يقتل وجب تأديبه والحق بالزاني يقتل مع الاحسان فاذا لم يقتل لعدم الاحسان ضرب مائة وحبس سنة وقد قال ابن الماجشون في الموازية والمجموعة انه لما عفا عنه من له العفو وبقيت لله عقوبة جعلناها كعقوبة الزنا البكر جلد مائة وحبس سنة والله أعلم قال مالك في المجموعة والموازية سواء وجب الدم بينة أو بقسامة على واحد ففعا عنه وكذلك ان تعلقت القسامة بمجموعة فقتل واحد منهم بالقسامة فان سائرهم يضرب كل واحد منهم مائة ويسجن سنة وقال عبد الملك لان الأولياء قد ملكوا قتل كل واحد منهم بالقسامة فاذا تركوا قتله بالقسامة الى قتل غيره كان كالعفو عنه ولو كان العفو قبل القسامة وقبل أن يتحقق الولي الدم بينة كشف عن ذلك الحالك فما كان يحق عليه الدم بالقسامة أو بالينة ففيه جلد مائة وسجن عام وما كان لا يوجب دما القسامة ولا غيرها فليس فيه ضرب ولا سجن ووجه ذلك انه حق من حقوق الله تعالى فلا يملك أولياء الدم اسقاطه (مسئلة) ولو نكل ولادة الدم عن القسامة وقد وجبت لهم زاد أبو زيد عن ابن القاسم يحلف المدعى عليهم ويرثوا وقد قال ابن المواز فعلى المدعى عليه الجلد والسجن قال لم يختلف أصحاب مالك الا ابن عبد الحكم فانه قال اذا نكلوا فلا جلد ولا سجن وليحلف كل من ادعى عليه القتل خمسين يمينا ويسلم من الضرب والسجن ومن لم يحلف حبس أبدا حتى يحلف وجه القول الأول ان العقوبة قد ثبتت بما أوجب القسامة فالضرب والسجن حق لله تعالى قاله عبد الملك بن الماجشون والقتل حق للأولياء فان أسقط الأولياء حقه بهم بالنكول من القصاص لم يملكوا اسقاط حق الله تعالى كالموعفو أو عفا السلطان عن الجلد قال عبد الملك انه لا يملك ذلك ووجه القول الثاني ان القتل لم يثبت قبله فيجب عليه عقوبته ونكول الأولياء يسئل ما ادعوه من القتل فلا تجب فيه عقوبة سجن ولا ضرب (مسئلة) وقال أشهب وأرى في اللطخ ضرب مائة وحبس سنة وقد روى ابن حبيب عن مطرف عن مالك اذا وقعت التهمة على أحد ولم يتحقق ما يجب به قسامة ولا قتل فان ذلك لا يجب به جلد ولا سجن ولكن يطال سجنه السنين الكثيرة قال ابن القاسم وأشهب ومن اعترف بالقتل فعفى عنه فعليه الجلد والحبس قال أشهب كسائر الحدود التي لله تعالى ومن تاب منها لم تزل توبته ما عليه من حد ووجه ذلك انه مقدور عليه بخلاف المحارب فانه غير مقدور عليه فسقط عنه الحد بالتوبة كالقدرة عليه كما سقط عن الحربى عقوبة الحربى الكافر بالتوبة قبل القدرة عليه (فرع) وهذا اذا كان المقتول مسلما حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى فان كان غير مسلم فقد روى ابن حبيب عن مطرف وابن عبد الحكم وأصبغ انه سواء كان المقتول مسلما أو كافرا أو كتابيا أو مجوسيا زاد ابن القاسم وأشهب في العتبية أو مجوسية قال مالك في العتبية أو عبدا له أو لغيره أو لمسلم ولذمى فانه يجلد ويسجن وقال عبد الملك من رواية ابن حبيب ان مالك في المسلم عبدا كان أحرأ أو ما غير المسلم فانه يجب به الأدب المولوم واختار ابن

قال مالك في القاتل عمدا اذا عفى عنه أنه يجلد مائة جلدة ويسجن سنة

حيب وجه القول الأول أنه سفك دم محرم يوجب به الجلد والسجن أصل ذلك قتل المسلم ووجه القول الثاني أن هذا ليس بمحقون الدم لاسلامه وقال ابن القاسم وأشهب وأصبغ لو قتل السيد عبده لم يمه الجلد والحبس قال محمد وأذا قتلت أم الولد سيدها فاعلها الجلد والحبس ولو قتلت غير سيدها جلست ولم تحبس (مسئلة) العبد إذا قتل حراً أو حرّة فلم يقتل فليجلد ويسجن قاله أشهب في العتية والموازية قال أصبغ في الموازية ليس على عبده ولا على أمته حبس وعليهما جلد مائة سواء أسلموا أو وفدوا وقاله المغيرة وجه القول الأول أنه تعدد سفك دم محقون بحق فلهذا الجلد والحبس كالحرق ولأن حق سيده في خدمته لا يبطل حق الله تعالى من جلد وسجن وجب لأجل الخلقين كعقوبة الحرابة وجه القول الثاني أن السجن إذا اقترن بالجلد سقط في حق العبد كالغريب في الزنا (مسئلة) وعلى المرأة إذا قتلت حراً أو عبداً أو ذمياً أو غيرهم الجلد والحبس قاله ابن القاسم وأشهب ومالك وأصبغ في الذمي والذمية إذا قتلا ووجه ذلك ما قدمناه (فرع) فبأيها يبدأ قال أشهب في الموازية ذلك واسع يبدأ بالجلد أو الحبس وظاهر رواية عيسى عن ابن القاسم في العتية أنه يبدأ بالجلد لأنه قال يؤتف به حبس سنة من يوم جلد ولا يحتسب بما مضى وجه قول أشهب أنهما عقوبتان ليس بينهما ترتيب فكانت على التخير ووجه قول ابن القاسم في تأخير الجلد فعرض لأبطال الحد لجواز أن يموت في أثناء السنة (مسئلة) إذا قلنا بحبس سنة متى يكون أول العام روى عيسى عن ابن القاسم يكون من يوم الجلد قال عبد الملك يقيده مادام اللطخ الذي سجن فيه فإذا لزمه جلد مائة وتوجه عليه الحكم أزيل عنه الحد به وسجن سنة فاقضى ذلك إن السنة انتمت تكون بعد تحقق الحكم عليه فأما السجن الذي كان قبل ذلك لاستبراء أمه والنظر فيه فليس من هذا الجنس في شيء بل حكمه مخالف لحكمه لما يختص به من التمييز وغيره ص **قال مالك** وإذا قتل الرجل عبداً أو قامت على ذلك البيعة وللقول بنون وبنات فعفا البنون وأبي البنات أن يعفون فعفو البنين جائز على البنات ولا أمر للبنات مع البنين ولا أمر للبنات مع البنين في القيام بالدم والعفو عنه

* قال مالك وإذا قتل الرجل عبداً وقامت على ذلك البيعة وللقول بنون وبنات فعفا البنون وأبي البنات أن يعفون فعفو البنين جائز على البنات ولا أمر للبنات مع البنين في القيام بالدم والعفو عنه

أقيم مكانه رجل من العشيرة والارادت الايمان على من بقي ولا يكون لأحدهم أن يعفو غير الولد
والاخوة وكذلك لو عفا أحدهم بعد القسامة وبنوا الاخوة كالعصبة وروى ابن وهب وابن القاسم
عن مالك أن عفا بعض بني عمه بعد القسامة جاز ذلك على من بقي منهم إذا استوا في القعد ولمن لم
يعف نصيبه من الدية وإن كره القاتل زاد ابن القاسم وكذلك الموالى وكذلك نكول بعضهم عن
القسامة وهذا قال عبد الملك وأصبح وجه رواية أشهب أن للبنين والاخوة من الاختصاص بالدم
والعفو عنه ما ليس لغيرهم ولذلك جاز عفوهم على جميع النساء ووجه الرواية الثانية أنهم عصبة لهم
القيام بالدم كالبنين والاخوة (مسئلة) وإذا اجتمع أب وبنون في الموازية أجمع مالك وأصحابه
على أنه لا قول للاب معهم في عفو ولا قود والأب أولى من الاخوة وقال ابن المواز الأب بعد الولد
الذكر أولى من جميع من ترك الميت من اخوة وغيرهم لا اختلاف فيه قال ابن المواز وعفو الجد مع
الاخوة جائز لأنه كاخ منهم عند ابن القاسم وقال أشهب لا قول للجد مع الاخوة وهم أولى منه بالعفو
والقود لأنهم أعمدوهم معهم كام لأب قال وكذلك ابن الأخ وابن ابن الأخ وجه قول ابن القاسم أن الجد
أقوى سببا في الميراث فكان أقوى سببا في العفو والقود كالابن ولذلك جعل ابن القاسم الجد أولى
بذلك من ابن الأخ ووجه رواية أشهب أن الأخ وبنيه أقرب تعصبا ولذلك كانوا أحق بالولاء
والقيام بالدم طريقه قوة التعصيب فكان الاخوة أحق به ويمرر قول أشهب هذا على الرواية
المتقدمة في أن لا مدخل للنساء في الدم ويمرر قول ابن القاسم على أن لمن مدخل فيه والله أعلم
وأحكم (مسئلة) والاخوة الأشقاء أولى من الاخوة للاب قاله أشهب في المجموعة قال ابن القاسم
وليس للاخوة للدم في العفو عن الدم نصيب ولا للزوج وإنما ذلك للعصبة ويحتمل أن يكون قول
أشهب في هذه المسئلة مبني على أن لا مدخل للنساء في ولاية الدم (مسئلة) وأما البنات مع الأب
ففي كتاب ابن سحنون لا عفو للاب إذا قام البنات بالدم وقال ابن المواز اختلاف فيه فأشهب يراه
أولى بالعفو في القتل ولم يجز ابن القاسم عفو دونهن ولا عفوهن دونه ويحتمل أن يكون قول
أشهب في هذه المسئلة مبني على أن لا مدخل للنساء في ولاية الدم (مسئلة) وأما البنات مع
العصبة فقد قال ابن حبيب أن البنات مع الجد لا يجوز عفو دونهن ولا عفوهن دونه وكذلك
روى ابن وهب عن مالك في البنات مع العصبة أو مع الموالى ثبت الدم بقسامة أو بغير قسامة وقد
روى عن مالك وأشهب وأصبح أن ذلك للبنات وللأخوات دون العصبة ثبت الدم بقسامة أو بغير
قسامة وقال ابن وهب العفو والقود للبنات والاخوة دون العصبة وروى ابن حبيب عن مطرف
وابن الماجشون أن البنات مع العصبة أو الأخوات مع العصبة أو البنات والاخوة مع العصبة أن ثبت
الدم بينهن والبنات والاخوات أحق بالعفو والقود وأن ثبت بقسامة فمن طلب القود أحق بمن
عفا وجه رواية ابن وهب أن البنات أقرب إلى الميت والعصبة أبعد بطلب الدم فلما أدلى كل واحد
من الفريقين بسبب لا بدى به الآخر لم يكن أحدهما أحق فلم يكن لها حكم الا بالاتفاق فان وجد
الاختلاف على ما تقدم رجع إلى ما ثبت من القصاص ووجه الرواية الثانية أن البنات أقرب ولهن
مدخل في القيام بالدم فاعتبر بأقوالهم دون أقوال العصبة كالابن مع العصبة وجه قول مطرف
وابن الماجشون وقد قال به غيرهما أن الدم إذا ثبت بالينة اعتبر فيه القرب والقعد وإذا ثبت
بالقسامة كان لمن ثبت بقسامته فيه حق لا يكون لمن ثبت بقسامته اسقاطه وإن كان له فيه حق
(مسئلة) ولو اجتمع بنات وعصبة فعغت بنت واحدة دون العصبة ففي العتية من رواية عيسى

عن ابن القاسم ان ذلك يجوز على من بقي وفي الموازية عن أشهب لا يجوز العفو الا باجتماع من البنات والعصبة ولو عفا الجميع الا واحدا من العصبة أو واحدة من البنات لكان القائم بالدم أولى قال ابن المواز العفو عنده لا يجوز مع الاختلاف الا في البنين والاخوة فقط (مسئلة) واذا ترك القتل أباً وأماً في الموازية لاحق للام مع الأب في عفو ولا قود وكذلك الأخوات مع الأب (مسئلة) وأما الأم فهل لها مدخل في ذلك أم لا روى عيسى عن ابن القاسم ان لها مدخلا في ولاية الدم وهو قول مالك من رواية مطرف وغيره وروى عن ابن حبيب وابن الماجشون ليس للام ولاية في دم العمد الا أن يصير ما لا فترت فيها لانها ليست من ولاته ولا من قومه وجه القول الأول انها أحد الأبوين كالأب ولانه لما كان للشقيق بها تقدم على الأخ للأب صرح أن لها مدخلا فيه وجه قول ابن الماجشون انها ليست من العصبة فلا حق لها في الولاية كالزوجة (فرع) فاذا قلنا لها مدخل في الدم فقدر روى مطرف عن مالك انها أولى من العصبة وروى ابن وهب عن مالك في المجموعة في أم وأخ وعصبة لا عفو للام دونهما وقال أشهب في الموازية لا أمر للام مع العصبة وجه القول الأول انها أحد الأبوين فكانت أولى من العصبة كالأب وجه القول الثاني انها أقوى سببا منها لانها معنى تستحق بالتعصيب وهي لا ترث بالتعصيب ولا مدخل لها فيه وانما يحتص بذلك البنات والأخوات على ما تقدم (مسئلة) وأما الأم مع البنات فالبنات أحق منها بالدم مع الأخوات قاله في الموازية وقال أيضا أشهب في ولد الملاعنة لا عفو للبنات وللوالى دون الأم ولا عفو الا باجتماعهم وأما الأم والأخوات فقد قال في الموازية البنات أقرب من الأم والأم أقرب من الأخوات ولا تجرى الجدة للأب ولا للام تجرى الأم في عفو ولا قود (مسئلة) واذا قال المقتول دمي الى فلان فهو له ان شاء قتل وان شاء عفا على غير دية وان شاء عفا على دية فيكون لورثة المقتول وان كان الدم بقسامته القسامة لعصبة والقتل والعفو الى هذا رواه ابن المواز عن أشهب ووجه ذلك ان المقتول أحق بدمه من غيره بدليل انه لو عفا عنه لم يكن لغيره قود وليس لغيره عفو حال حياته فاذا جعله الى غيره فقد جعل ما كان له فيه اليه فكان أحق به ممن تقدم ينوب عنه وينوب فيه دون أن يجعله اليه

(فصل) واذا كان أولياء المقتول أولاد اذا كورا فعفا بعضهم فان لم ينف حظهم من الدية واليسقط حظ العاقى خاصة وان كان الاولياء أولاد اذا كورا واناثا وأخوة ذكورا واناثا فعفا بعض الذكور كان لمن بقي من الورثة حصته من الدية وان عفا الذكور كلهم قال ابن المواز عن ابن القاسم وأشهب انه يسقط حق البنات اذا عفا البنون وسقط حق الأخوات اذا عفا جميع الاخوة وذكر أشهب عن مالك مرة أخرى ان عفا الذكور فحق اخوتهم من الدية باق في القول الأول قال من أدر كنا من أصحاب مالك وهو أصله في موطنه وعنان القولان مبنيان عندى على ما ذكره القاضي أبو محمد من اختلاف أصحابنا في النساء هل هن مدخل في العفو أو في المطالبة وجه القول الأول ان النساء تبع للرجال في دم العمد ووجه القول الثاني ان حقهن ثابت لاسباب اذا انتقل الى الدية واستحال ملا لا يملك اخوتهم اسقاط حقهن من ذلك كالأب لكون اسقاط حقهن من دية الخطأ (فرع) فاذا قلنا انه يسقط حق النساء بعفو الرجال فانما ذلك اذا عفا الرجال في فور واحد فأما اذا عفا أحدهم ثم بلغ الآخر فعفا فلا يضر ذلك من معهما من أخت وزوج أو زوجة لانه مال ثبت بعفو الأول قاله ابن المواز ووجه ذلك انه ان عفا أحدهما فقد ثبت لسائر الورثة حقهم من الدية فاذا عفا بعض من بقي فانه يسقط حقهم من الدية فلا يتعدى ذلك الى حق غيره (مسئلة) واذا وجد العفو من بعض الورثة مطلقا لم

وكسر الفخذ والصاب والحلقوم قاله ابن القاسم عن مالك في الموازية والمجموعة (فرع) فاذا قلنا لا قصاص فيه ففيه الدية لأنها أحد البدلين فاذا تعدر أحدهما رجعنا إلى الآخر وعلى من تجب الدية عن مالك في ذلك ثلاث روايات أحداها أنها على الجاني الآن يكون له مال فتكون على العاقلة والثانية أنها على العاقلة قال أشهب واليهارجع مالك والثالثة (١) وجه القول الأول (٢) ووجه القول الثاني ما احتج به ابن الماجشون أن الدية لو لم تمت لم تنقل عينه وما كان من العمد الذي لا قصاص فيه مع وجود محله فإن العاقلة تحمله كمد الصبي

(فصل) وأما الضرب الثار وهو الذي فيه القصاص فكل جرح لا يخاف منه التلف غالباً وقد تقدم ذكره ومن الذي يباشر القود * قال مالك في الموازية والمجموعة من جرح أنف رجل أو فم عينه أو كسر يده فلا يستقيد لنفسه وليدع له من له بصير بالقصاص فيقتص له بقدر ما نقص من ذلك قال ابن القاسم ويدعى له أرفق من يدر عليه من أهل البصر فيقتص له أرفق ما يقدر عليه * قال مالك في الموازية وليس كل أحد يحسن القصاص وقد يتعدى وهو بخلاف القتل فإن القاتل يدفع إلى الأولياء والفرق بينهم بأن القاتل قد استحق الأولياء عليه اتلاف جلته وأما الجراح فإنه لا يستحق عليه غالباً أن يتلف منه بقدر ما أتلف هو من المجنى عليه فإن زاد على ذلك أتلف ما لا يستحق اتلافه وقال أشهب في الكتابين لا يمكن ولي المقتول أن يقتل بيده مخافة أن يتعدى فيقطع أعضاءه وإنما معنى يدفع إليهم القاتل أن لهم قتله (مسألة) فإن كان الجرح موضحة ففي الكتابين عن أشهب يشترط في رأس الجاني مثلها وبه قال ابن القاسم غير أنهما اختلفا في معنى المماثلة فقال أشهب إن أخذت الموضحة من المجنى عليه ما بين قرنيه وهي لا تبلغ من الجراح الانصفر رأسه فإما ينظر إلى قدر ما أخذت من رأسه فإن أخذت ما بين قرني المجنى شق ما بين قرني الجاني لا ينظر إلى عظم الرأس ولا صغره وقد قال ابن المواز واختلاف في هذا قول ابن القاسم فقال قد يما شق في رأس الجاني بطول ما شق في رأس المجنى عليه فإن استوعب رأس المجنى ولم يستوعب طول الشق فليس عليه أكثر من ذلك قال وكذلك الجهة والذراع يؤخذ منه بطول ذلك ما لم يضق عنه العضو فلا يزاد عليه قال ابن المواز عن أصبغ قول ابن القاسم هذا ليس بشئ قال ابن المواز ولا أعلم إلا أن ابن القاسم رجع عنه وبقول أشهب يقول وجه قول أشهب أن القصاص في الجراح مبني على أن المماثلة انما تقع بالأشياء ولذلك تقطع يد كبيرة بصغيرة وصغيرة بكبيرة ولا ينظر إلى عظم الجرح ولا إلى صغره ووجه قول ابن القاسم أن الاعتبار في الجراح بالصفات ولذلك يقاد من الموضحة بموضحة ومن الصفات المعبرة الطول والصغر كما يعتبر فيها الوصول إلى العظم (فرع) فاذا قلنا بقول ابن القاسم في اعتبار طول الشق فقصر رأس الجاني عن مقدار ما يلزمه من الشق فليس عليه غير ذلك لا يتعدى الرأس إلى الجهة ولا الذراع إلى العضو ولا قود في الباقي ولادية وقال عبد الملك يؤخذ من الباقي فيما جاوزه في الذراع من أي ذراعيه شاء من نحو العضد ونحو الكتف لأن ذلك قد وضع فيه الحديد لا من الآخر (مسألة) ومن قطع بعض أصبع غيره عمداً قطع من أصبعه بقدر ذلك لا ينظر إلى طولها ولا قصرها فمن قطع من أنملة المجروح ثلثها قطع من أنملته ثلثها رواه أشهب وابن نافع عن مالك في العتبية وغيرهما والخلاف مع ابن القاسم في ذلك على ما تقدم في الموضحة (مسألة) وإن أخطأ الطبيب فراداً ونقص فأما الزيادة فقد روي أبو زيد عن ابن القاسم أن بلغ الثلث فعلى العاقلة وأن قصر عن ذلك ففي ماله لانه جناية خطأ وأما مائة نص في المجموعة من رواية أبي زيد عن ابن القاسم لا يرجع

(١) (٢) هكذا يياض
بجميع النسخ التي بأيدينا
هـ

فيقتص له من بقية حقه لانه قد اجتهده وكذلك الأصبع يخطئ فيه بأتملة ولا يقاد مرتين وروى
أصبع عن ابن القاسم في الموازية والعينية ان علم بحضرة ذلك قبل أن يدمل ونبت اللحم أم ذلك
عليه وان فات ذلك فلا شيء له في تمام ذلك ولادية قال أصبع في الكتابين ليس هكذا ولكن اذا
قصر يسيرا فلا يعاد وان كان في موضعه قال في العينية قبل البر، وبعده قال في الكتابين وان
كان كبيرا فان كان بفوره اقتص له تمام حقه وان كان برد وأخذ الدواء فلا يرجع اليه برى أو لم يبرأ
أو يكون في الباقي عقل كان هوولى القصاص أو من جعله اليه السلطان

(فصل) وأجرة القصاص على الذي يقتص له قاله في الموازية والمجموعة ابن القاسم عن مالك وقال
ابن القاسم في العينية لانه يوكل من يطلب دينه ويقتضيه فيكون جعله على الطالب ص ^ح قال
مالك ولا يقاد من أحد حتى تبرأ جراح صاحبه فيقادمه فان جاء جرح المستقادم منه مثل جرح الأول
حين يصح فهو القود وان زاد جرح المستقادمه أو مات فليس على الجرح الأول المستقيد شي وان
برى جرح المستقادمه وشلل الجرح الأول أو برئت جراحه وبها عيب أو نقص أو عثل فال
المستقادمه لا يكسر الثانية ولا يقاد لجرحه قال ولكنه يعقل له بقدر ما نقص من يد الأول أو فسد
منها والجراح في الجسد على مثل ذلك ^ح وهذا على ما قل انه لا يستقادم منه من جرح حتى
يرأوبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي يستقادمه قبل البرء والدليل على ما نقوله انه قد يؤل جرح
الخنائة الى النفس فيعاد القود ثانية وذلك خروج عن المأثلة قال أشهب ولا يؤخذ بقصاص جرح
ونفس

(فصل) وقوله حتى يبرأ جرح صاحبه يريد المجنى عليه فيقادمه هذا لفظ الموطأ انه ينتظر به
البرء على كل حال قال ابن المواز وروى ذلك عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه وفي كتاب ابن
المواز قلت أين تنظر بالجرح قبل ان يحكم فيه بدية أو قصاص الى السنة أو الى البرء فان جاوز السنة
فقال قد ذكرنا الوجهين عن مالك قال عنه ابن القاسم وابن وهب في السن تصفر العين تدمع والشجة
والكسر كله والظفر ونحوه يؤخر ذلك سنة وقال أشهب ان مضت السنة والجرح بحاله عقل
مكانه وقال المغيرة لم أسمع في ذلك توقينا الا ان يقول أهل المعرفة انه قد برى فيقتص في العمد
ويعقل في الخطأ قال ابن المواز اما مثل العين تدمع وما أشبه ذلك من الجراح قد سدت على ذلك
وبرئت فتلك تعقل عند السنة وأما غير ذلك من جميع الجراح فلا عقل ولا قصاص الا بعد البرء وانما
معنى قول مالك يستأني به سنة انه عنده لا تأني عليه سنة الا وقد انتهت لانه قال مع ذكر السنة فان انتهت
الى ما يعرف عقل وجه اعتبار السنة أنها حد في معناه ما ورد الشرع بمعاناته كعانة المعترض عن
وجهه لان السنة تستوعب أنواع فصول المعانة ووجه اعتبار البرء ما قدمناه من خوف اتماع
القصاص في الاطراف والنفس ووجه تفريق ابن المواز بين العين تدمع وبين ما خلفها من
الجراح ان تلك مال البرء للعين الا انه برأ على فساد ولا يرجي لها غير ذلك كما لو برى الجرح على غلط
وفساد (فرع) فاذا قلنا بانتظار البرء وانقضاء السنة فان المجنى عليه ففيه القصاص بالقسامة

(فصل) وقوله فان جاء جرح المستقادم منه مثل جرح الأول حين يصح فهو القود فان زاد أو
مات فليس على المستقادم شي وهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة السراية من القصاص مضمونة
والدليل على ما نقوله ان كل قطع كان مضمونا في الابتداء كان ما يسرى اليه مضمونا كقطع اليد
الأولى وكل قطع كان غير مضمون في الابتداء فلا يضمن ما يسرى اليه كالقطع في السرقة ولذلك قال

قال مالك ولا يقاد من
أحد حتى تبرأ جراح
صاحبه فيقادمه فان
جاء جرح المستقادم منه
مثل جرح الأول حين
يصح فهو القود وان زاد
جرح المستقادمه أو مات
فليس على الجرح الأول
المستقيد شي وان برى
جرح المستقادم منه وشلل
الجرح الأول أو برئت
جراحه وبها عيب أو نقص
أو عثل فان المستقادمه لا
يكسر الثانية ولا يقاد
بجرحه قال ولكنه يعقل له
بقدر ما نقص من يد الأول
أو فسد منها والجراح في
الجسد على مثل ذلك

مالك ان يرى المستفاد منه وقتل بالجر وح أو برئت جراحته وبها عيب أو نقص أو عثل فان المستفاد منه لا يكسر ثانية ولكن يعقل بقدر ما نقص قال في المجموعة ابن الهاسم وابن وهب عن مالك من أصاب أكلة عمدا فأذيت أصبعاً أو أصبعين أو شلت يده ثم يرى انه يستفاد بالأكلة ويتربص بها فان بلغ ذلك من الجاني ما بلغ من الاول يرى الجاني وان نقص عن ذلك عقله ما بقي وانه لا امر مختلف فيه وهذا أحب ما فيه الى قال ابن المواز والفرق بين سرية الجرح الى النفس فيه تل به ولا يقتص وما سرى الى غير النفس فانه يقتص من الاول وله عقل السرية انه اذا لمغ الى النفس اقتص من النفس وسقط حكم الجرح واذا سرى الى عضو آخر لم يقتص نفساً (مسئلة) واذا شجبه موشحة عمدا فأذيت سمعه وعقله فاقتص له من الموشحة فان أذيت من الجاني مثل ذلك فلا شيء له ولا افدية السمع والعقل في ما الجاني قاله ابن القاسم وأشهب في المجموعة وفي الموازية عن أشهب دية السمع والعقل على العاقلة وكذلك لو سرت الى اذها يد أو رجل وجه القول الاول ما خرج به ابن المواز أنها جناية جرح العمد فلم تلزم العاقلة لأنها انما تلي بها عضو مثله من جسده لا يخاف منه التلف غالباً ووجه قول أشهب انها جناية لا يثبت فيها القصاص مع وجود محل كالتلف ص * قال مالك واذا عمدا رجل الى امرأته ففقا عينها أو كسر يدها أو قطع أصبعها أو شبه ذلك فانه متعمد لذلك فانه اتفاد منه وأما الرجل يضرب امرأته بالجل أو بالسوط فيصيبها من ضرب به المرد ولم يتعمد فانه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه ولا يقاد منه * وحدثنى يحيى عن مالك أنه بلغه أن أبا بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم أقاد من كسر الفخذ * ش قوله أن أبا بكر بن محمد أقاد من كسر الفخذ هو امر مختلف فيه وقد تقدم من رواية أشهب انه لا يقاد به لأنه متلف والغالب منه الهلاك والله أعلم وأحكم

* ما جاء في دية السائب وجناتيه *

ص * مالك عن أبي الزناد عن سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه بعض الحجاج فقتل ابن رجل من بني عائد فجاء العائدي أبو المقتول الى عمر بن الخطاب يطلب دية ابنه فقال عمر لاديه فقال العائدي أرايت لو قتله ابني فقال عمر اذا تخرجون ديتي فقال هو اذا كالأرقم ان يترك يلقم وان يقتل ينقم * ش قوله ان سائبة أعتقه بعض الحجاج عتق السائبة هو ان يترك يلقم وان يقتل ينقم * ابن القاسم في العتية والموازية أو يقول أنت سائب فبريد العتق قال أصبغ لا يعجبني قوله يريد العتق ولغظ التسيب لفظ الحرية وان لم يردّها الا ان يكون له قوله سبب غير الحرية وقد قال ابن القاسم في العتية كره عتق السائبة لأنه كهية الولاء قال أصبغ وسننون لا يعجبنا كراهيته لذلك وهو جائز كما يعتق عن غيره ولا كراهية فيه وفي الموازية قال مالك وقد ترك الناس عتق السوائب فان فعله أحد فالولاء للمسلمين ورأى عمر بن عبد العزيز ان ولاه لمعتقه قال سننون في كتاب ابنه وقاله ابن نافع وقد تقدم ذكر ذلك بأوعب من هذا ويروى عن عمر بن الخطاب انه قال السائبة ليومها يريد يوم القيامة وقال سننون في كتاب ابنه في التفسير وذلك مثل الرجل يعتق عبده سائبة ثم يموت المعتق ولا وارث له فليس للمعتق أن يأخذ من ميراثه شيئاً

(فصل) وقوله فقتل ابن رجل من بني عائد فطلب أبو المقتول دية ابنه يقتضي ان قتله كان خطأ ولذلك لم يجب فيه غير الدية ويحتمل ان يكون عمدا واختار الدية على رواية التفسير (فصل) وقول عمر لاديه له معناه والله أعلم انه لا عاقلة له تلزمها الدية لأداء الدية يلزم العاقلة وهذا

* قال مالك واذا عمدا رجل الى امرأته ففقا عينها أو كسر يدها أو قطع أصبعها أو شبه ذلك فانه متعمد لذلك فانه اتفاد منه وأما الرجل يضرب امرأته بالجل أو بالسوط فيصيبها من ضرب به المرد ولم يتعمد فانه يعقل ما أصاب منها على هذا الوجه ولا يقاد منه * وحدثنى يحيى عن مالك أنه بلغه أن أبا بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم أقاد من كسر الفخذ * ما جاء في دية السائب وجناتيه *

* وحدثنى يحيى عن مالك عن أبي الزناد عن سليمان بن يسار أن سائبة أعتقه بعض الحجاج فقتل ابن رجل من بني عائد فجاء العائدي أبو المقتول الى عمر بن الخطاب يطلب دية ابنه فقال عمر لاديه فقال العائدي أرايت لو قتله ابني فقال عمر اذا تخرجون ديتي فقال هو اذا كالأرقم ان يترك يلقم وان يقتل ينقم

لا عاقلة له ومذهب مالك رحمه الله أن من لا قوم له يعقل عنه المسلمون ويرثون عقله رواه ابن الموزان وغيره عنه وهذا إذا قلنا أن ولادة المسلمين وإذا قلنا بقول ابن نافع ولاؤه لمعتقه فقد قال ابن الماجشون عقل من أعتق من البربر على مواليه وهو قول ابن القاسم وغيره ويحتمل أن يكون هذا المعتق سائبة غير مسلم وقد التزم المقام بأرض المسلمين على أداء الجزية ولم يوجد من يعقل معه ولم يكن له مال وتداول المغيرة أن أهل الجزية أن وجدت لهم معاقلة يتعاقلون عليها جلا عليها والافذلك في مال الجاني ويكون معنى قول عمر لاديه له يريد ليس له الآن دية لعدم عاقلة الجاني وفقره وقال أشهب وسحنون يعقل معه أهل جزيته فلا يصح على هذا ما تقدم من التأويل ويحتمل أن يكون المعتق سائبة أن كان غير مسلم أدخل بأرض الحرب ثم يدخل مستأمناً فيقتل مسلماً خطأ فقد قال أشهب في العتية يحبس ويرسل إلى أهل موضعه وكورته التي ومنها فيجوز ما منع وما يلزمهم في حكمنا فإن أدوا عنه واللم يلزمه إلا ما كان يؤدى معهم وروى عنه سحنون أن الدية في مال الجاني دون غيره فعلى هذا يحتمل أن يقول عمر لاديه له أن لم يكن للجاني مال وروى أبو زيد عن ابن القاسم الدية على أهل دينه الحريريين

(فصل) وقول العائذي أ رأيت لو قتله ابني على معنى استعمال حكمه ولعله جوز لانه لاديه كما لاديه عليه فاعلمه رضى الله عنه أن عاقلة خطأ الدية إذا كان من له عاقلة فقال العائذي أن هذا كالأرقم يريد كالحية أن يترك يلغم برديعض وينهش وأن يقتل ينقم برديينقم من قاتله ضربه مثلاً لقاتل ابنه انه ينتصف من جنى عليه ولا ينتصف من جناية يجنيها

بسم الله الرحمن الرحيم
(كتاب الحدود)
ما جاء في الرجم

ص حدنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامراًة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا نفضحهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم أن فيها آية الرجم فأثواب التوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما تبليها وما بعد ها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفجا فقال عبد الله بن عمر فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجارة مالك يعنى يحنى يكب عليها حتى تقع الحجارة عليه ثم شق قوله جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامراًة زنيا يحتمل أن يريد به أ جبار اليهود ورهبانهم وقد روى عيسى عن ابن القاسم في المزنية انه اذا أتى أساقفة اليهود والنصارى إلى الحاكم المسلمين بمن زنى من أهل ملتهم ليحكم بينهم ليس له ذلك حتى رضى الزانيان بذلك فان رضى بذلك فالحاكم مخير أن شاء حكم بينهم ما وان شاء لم يحكم بينهم ما وأحب إلى أن لا ينظر إلخا كما بينهم ما فعلى هذا يحتمل أن يكون الزانيان قد رضى بذلك مع رضا الأساقفة وإنما اختار إلخا كما أن لا ينظر بينهم وقد نظر بينهم النبي صلى الله عليه وسلم لانه يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم إنما أنفذ عليهم ما حكم دينهم ولم يكن نزل بعد حد الزاني عليه وفي النوادر ونحوه في كتاب محمد إنما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اليهود فيما أظهر عليهم

بسم الله الرحمن الرحيم
(كتاب الحدود)

ما جاء في الرجم

حدنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال جاءت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكروا له أن رجلاً منهم وامراًة زنيا فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم فقالوا نفضحهم ويجلدون فقال عبد الله بن سلام كذبتم أن فيها آية الرجم فأثواب التوراة فنشروها فوضع أحدهم يده على آية الرجم ثم قرأ ما تبليها وما بعد ها فقال له عبد الله بن سلام ارفع يدك فرفع يده فاذا فيها آية الرجم فقالوا صدق يا محمد فيها آية الرجم فأمر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فرفجا فقال عبد الله بن عمر فرأيت الرجل يحنى على المرأة يقبها الحجارة مالك يعنى يحنى يكب عليها حتى تقع الحجارة عليه

في التوراة وهذا قبل نزول الحدود والحال كما من اليوم لا يحكم عليه بمحكم التوراة وانما يحكم على من يحكم بمحكم الاسلام وقال أشهب في الموازية واذا طلب أهل الذمة اقامة الرجم بينهم على من زنى منهم فان كان ذلك فيما بينهم فذلك لهم كانوا أهل صلاح أو غنوة الامن كان منهم رقيقا لمسلم من عبدا أو أمة فليس لهم فيه رجم ولا جلد ولا قتل ووجه ذلك ان حق السيد المسلم يتعلق بهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما تجدون في التوراة في شأن الرجم يحتمل أن يكون قد علم بالوحي ان حكم الرجم فيها ثابت على ما شرع لم يلحقه تغيير ولا تبديل وان كان قد لحق كثير من أحكامها تغييرا جازما وتبديلا لها وتحريفها بها ووجه ذلك ان يكون علم بذلك بخبر عبد الله بن سلام ومن أسلم من علماء اليهود على وجه حصل له به العلم بصحة ما نقلوه ويحتمل أن يستلهم عن ذلك ليعلم ما عندهم فيه ثم يستعلم صحة ذلك من قبل الله تعالى وهذا يقتضي انه قصد الحكم بينهم في التوراة لأحد وجهين اما لانهم انما حكموه ليحكم بينهم بالتوراة وأظهروا اليه انهم قصدوا بذلك انفاذه الحكم بينهم اذا كان الحكم مصر وفا اليه ومقصورا عليه وقدر روى عيسى عن ابن القاسم عن مالك لم يكونوا أهل ذمة ولكنهم حكموا النبي صلى الله عليه وسلم بحكم بينهم وقد تقدم من رواية ابن المواز انه انما حكم بينهم النبي صلى الله عليه وسلم بما أظهر عليهم في التوراة والوجه الثاني على قول مالك ان شريعة من قبلنا يلزمنا انفاذ ما ثبت عندنا منها بقرآن أو حديث عن نبينا صلى الله عليه وسلم صحيح حتى يثبت عندنا نسخها اما شرعية فقط واما شرعية تناقض شريعة من قبلنا ممن بيننا وبينه من الرسل وعلى هذا الوجه يجب أن يكون علم انه لم ينسخ هذا الحكم من التوراة بشرع موسى ولا شرع غيره من الرسل بعده عليهم الصلاة والسلام

(فصل) وقوله انهم يجدون في التوراة تنقضهم ويجلدون ظاهرها انهم قصدوا التبديل والتحريف والكتب على التوراة امارا جاء أن يحكم بغير ما أنزل الله واما لانهم قصدوا بتحكيمه صلى الله عليه وسلم التخفيف على الزانيين ورأوا ان ذلك يخرجهم عما أوجب عليهم من اقامة الرجم عليهم ما ولعلمهم قصدوا بذلك اختيار أمره اذا اعتقدوا ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر على الحكم بباطل فعصمه الله تعالى وأظهر أمرهما وأبطل كيدهم وهداه الى الحق والحكم بما أنزل الله وجعل سبب ذلك بان كذبهم عبد الله بن سلام وقال لهم ان في التوراة الرجم وأتوا بالتوراة وتناها في المكربان جعل قارئهم يده على آية الرجم وقرا ما قبلها وما بعدها ولم يقرأها ليرى ان التوراة لا تتضمن الرجم حتى أمر برفع يده عنها فاذا فيها آية الرجم وهذا يقتضي ان فصول التوراة تسمى آيات لما تضمنت من الهدى والحق الذي نزل على سبيل الهدى والحق ما لم ينسخ فاذا نسخ حكمها وتلاوتها امتنع ذلك فيها

(فصل) وقوله فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجا يحتمل أن يكون حكم الرجم قد لزموه ما لزم النبي صلى الله عليه وسلم انفاذ ذلك فيه ما يتكلمون به وقبوله ذلك ولم يكن لهم الرجوع عن تحكيمه ولذلك لم يذهبوا اليه مع تعلقهم في اسقاط الرجم فيما تقدم من ادعاء عدمه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمهم وهذا يقتضي ان الامام لا يباشر ذلك بنفسه فقال مالك في المزنية وقد أقامت الأئمة الحدود فلم نعلم أحدا منهم تولى ذلك بنفسه والازم ذلك البيضة وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة ان ثبت الزنا بالاعتراف كان على الامام أن يبدأ بالرجم ثم يتبعه سائر الناس وان كان ثبت بيضة بدأ بالشهود ثم الامام ثم سائر الناس والدليل على ما نقلوه ان هذا أحد من الحدود فلم يلزم الامام مباشرته كالجلد والقطع في السرقة

(فصل) وقوله فلم تقرره نفسه يريد أنه لم يقنع بقولها مخافة أن لا يجيبه مما اقترفه الاقامة الحد عليه والتطهير له فأبى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له مثل ذلك فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات حتى أكثر عليه بمحتمل أنه انما كان يعرض عنه لانه ظن فيه تغييرا في عقله وضعفا في ميزه وانه ممن لا يلزمه اقراره بين هذا ان يبعث الى أهله فقال أين تسكن أي أبعثه بين ذلك اعراضه

اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمٍ يَقَالُ لَهُ هَذَا يَأْخُذُ بِالْأَسْمَاءِ لَوْ سَرْتَهُ بِرَدَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ قَالَ يُحْيِي بِنَ سَعِيدٍ فَخَدَمْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مَجْلَسٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ بِنَ هَذَا الْأَسْمَاءِ فَقَالَ يَزِيدُ هَذَا جَدِي وَهَذَا الْحَدِيثُ حَقٌّ

عنه ومن يقول لا يلزمه الحبس اقراره مرة واحدة ولا يعتبر الاعراض وانما يعتبر المجالس وهذا مجلس واحد والذي ذهب اليه مالك والشافعي وجهور العلماء ان الحد يلزمه باقراره مرة واحدة وقال أبو حنيفة لا يلزمه ذلك حتى يقرأ أربع مرات في أربعة مجالس والدليل على ما نقوله ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من يبدى لنا صفحته نقيم عليه كتاب الله والمقر مرة فبدأ يبدى صفحته ودلينا من جهة القياس ان كل حد يثبت بالاقرار لم يفتقر الى التكرار كحد السرقة والقتل ولان كل ما أكد انكاره أكد اقراره كسائر الحقوق وفي الموازية قال مالك ما عرف هذا ان الامام يعرض عن المعترف حتى يعترف أربع مرات

(فصل) وقوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث الى أهله فقال أيشئكم أبيه الجنة يريد بذلك ان كان تازمه الحدود أو لا تازمه فلما أعده وانه صحيح العقل من تازمه الحدود قال بكر أم ثيب يحتمل أن يكون قال ذلك لما عزمنا أخبر بصحة عقله ولزوم اقراره وقد قال مالك يسئل الامام الزاني هل هو بكر أم ثيب ويقبل قوله انه بكر إلا أن تقوم بينة انه ثيب وقيل لا يسئله حتى يكشف عنه فان وجد من ذلك علما والسأله وقبل قوله دون عمن قال ابن المواز وهذا أحب إلينا فعلى هذا يحتمل أن يكون سأل غيره عن كونه بكرا أو ثيبا ليعلم أي الحد ينطبق به حد الثيب يريد المحصن أو حد البكر يريد الذي لم يحصن فلما علم بحاله أوجب عليه الرجم لانه حكم المحصن الزاني

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لم يزال يا هزال لو سترته بردائك لكان خيرا لك هزال هذا هو هزال بن رثاب بن زيد بن كليب الأسلمي ويريد بقوله لو سترته بردائك لكان خيرا لك يريد بما أظهرته من انطهار أمره واخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر به فكان ستره بان أمره بالتوبة وكان خطيئته وانما ذكر فيه ازدا على وجه المبالغة بمعنى انه لو لم يجد السبيل الى ستره الا بأن تستره بردائك من يشهد عليه لكان أفضل مما آناه وتسبب الى اقامة الحد عليه والله أعلم وأحكم ص * مالك عن ابن شهاب انه أخبره أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرج قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه * ش قوله أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا وشهد على نفسه أربع مرات على سبيل الاخبار بما جرى له من الاقرار على نفسه لاعلى ان عدد اقراره شرط في لزوم الحد وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم أمر به ففرج قبل أن يستوعب العدد المذكور ثم استوعبه بعد أمره ويحتمل أن يكون استوعب العدد من غير قصد وعدمه غير رجل واحد بل شهد على نفسه عند قوم ثم شهد على نفسه عند آخرين حتى أكمل أربع مرات ويحتمل أن يكون ذلك في مجلس وفي مجالس وكل ذلك ليس بشرط في لزوم الحد والله أعلم ولذلك قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه فعلق ما يؤخذ به بالاقرار المطلق دون العدد والله أعلم ص * مالك عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه زيد بن طلحة عن عبد الله بن أبي مليكة انه أخبره أن امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي فلما وضعت جاءته فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى ترضعي فلما أرضعته جاءته فقال اذهبي فاستودعيه فاستودعته ثم جاءت فأمر بها ففرجت * ش قوله ان امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل يحتمل أن يريد انها أخبرته عن نفسها بانها زنت حين حملها من غيره

* وحدثنى مالك عن ابن شهاب انه أخبره ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد على نفسه أربع مرات فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرج قال ابن شهاب فن أجل ذلك يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه * وحدثنى مالك

عن يعقوب بن زيد بن طلحة عن أبيه زيد بن طلحة عن عبد الله بن أبي مليكة انه أخبره أن امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته انها زنت وهي حامل فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى تضعي فلما وضعت جاءته فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبي حتى ترضعي فلما أرضعته جاءته فقال اذهبي فاستودعيه فاستودعته ثم جاءت فأمر بها ففرجت

ولعلمها بينت ان ذلك من غير زوج ولذلك لم يسئل عن احصان ولا غيره ويحتمل انها زنت وانها الآن حامل من ذلك أو غيره فأمر ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تذهب حتى تضع وهذا يقتضي أن حكم الاقرار قبل زناها ولو لم يلزمها لم يمنع الحمل من اقامة الحد عليها وانما كان يمنع من ذلك عدم تكرار اقرارها فكان يقول اذهبي حتى يتكرر اقرارك لكنه منع من اقامة الحد عليها الحمل لان ما في بطنها لا يجب عليه قتل سواء كان من زنى أو غيره وقبل قولها فيما ادعته من الحمل ان كان ظاهرا لظهوره وان كان غير ظاهري فليقتل أمرها وفي الموازية في المشهود عليه بزنى أو شرب خمر أو قذف أو قصاص يقول انها حامل لا يعجل عليها الامام حتى يتبين أمرها فان كانت حاملا تركت حتى تضع

(فصل) وقوله فلما وضعته جاءته قال لها اذهبي حتى ترضعيه يحتمل انه لم يكر له مال يسترضع منه ولو كان له مال ولم يقبل رضاع غيره فافعل هذا لترجم حتى تتم رضاعه وقال ابن مزين لان هذا قتل للولد وأما لو قبل رضاع غيرها وكان له مال يسترضع له منه في الموازية عن عيسى هذا العمل على حديث المرأة التي أقربت بالزنى وهي حامل فأمرها أن تذهب حتى تضع حملها أرى أن يصنع في ذلك كما صنع النبي صلى الله عليه وسلم لكنه سنة تسنها وقال ابن القاسم وأشهب في الموازية ان وجد لابنها ما تسترضع له به أو كان له من رضعه أقيم عليه الحد ولا تؤخر حتى تستقل من نفاسها قال محمد وعنه في القتل والرجم وحكى ابن مزين عن أصبغ عن ابن القاسم وكذلك كل حديث يكون فيه القتل فانه يستعجل بالمريض ولا ينتظر به فائتبه وقال أبو حنيفة انها ترجم ولا تنتظر بعد الولادة ودليلنا الحديث المنصوص

(فصل) وقوله فلما أرضعته جاءته فقال اذهبي فاستودعيه يحتمل أن يرده به وضعا اليه عند من يحضنه ويكفله لان طرحه سبب الى هلاكه ولعله كان له من أهله من قبل أبيه ان كان لرشدة أو من قبل أمه ان كان لغية من يقوم بذلك فلما أتت على ذلك كله أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجعت ص ١٠٠ مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني انهما أخبراه أن رجلين اختصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههم ما أجل يا رسول الله فافض بيننا بكتاب الله واثنتين في أن أتكم فقال تكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا فخرني يا امرأته فخرني ان ابني الرجم فافديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم اني سألت أهل العلم فافضوني ان ما على ابني جلد مائة وتغريب عام واخبروني انما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما والذي نفسي بيده لا قضين بيده لا قضين بينكما بكتاب الله ما غفلك وجاريتك فرد عليك وحيد ابنه مائة وغربه عاما وأمر انيسا الاسلمى أن يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجها فاعترفت فرجها * قال مالك والعسيف الأجير

* وحدثنى مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني انهما أخبراه أن رجلين اختصا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما يا رسول الله افض بيننا بكتاب الله وقال الآخر وهو أفقههم ما أجل يا رسول الله فافض بيننا بكتاب الله واثنتين في أن أتكم فقال تكلم قال ان ابني كان عسيفا على هذا فخرني يا امرأته فخرني ان ابني الرجم فافديت منه بمائة شاة وبجارية لي ثم اني سألت أهل العلم فافضوني ان ما على ابني جلد مائة وتغريب عام واخبروني انما الرجم على امرأته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اما والذي نفسي بيده لا قضين بيده لا قضين بينكما بكتاب الله ما غفلك وجاريتك فرد عليك وحيد ابنه مائة وغربه عاما وأمر انيسا الاسلمى أن يأتي امرأته الآخر فان اعترفت رجها فاعترفت فرجها * قال مالك والعسيف الأجير

(فصل) وقوله ان ابني كان عسيفا على هذا قال عيسى بن دينار العسيف الأجير وقوله فزني بأمر أنه اخبر عن ابنه وعن زوجته خصمه بالزنى وحكم هذا انهما ان صدقاه حدوا ولم يكن قاذفا وان كذبا فان قاما يطلبانه بعد القذف ففي كتاب ابن المواز من أقام بينة على قاذفه عند الامام ثم اكذب بينته وأكذب نفسه لم يقبل منه ويحد القاذف لانه كالعفور وروى ابن حبيب عن أصبغ واذاهم الامام بضرب القاذف فأقر المقذوف على نفسه بالزنى وصدقه فان ثبت اقراره حد المقذوف بالزنى ولم يحد القاذف وقال ابن الماجشون اذا رجع عن اقراره بتوريطك دري عن القاذف الحد اقراره قال ابن حبيب هذا أحب الى ما لم يبين أنه أراد باقراره اسقاط الحد عن القاذف فيبطل اقراره وأما الم يطل ذلك المقذوف ولم تقم له بينة فهو قاذف لها ولعل هذا قد علم من حالهما أنهما قد اقرا بذلك بحضرة بينة تشهد له بذلك أو ان له بينة بزناهما يثبت ذلك به عليهما ان احتاج الى ذلك بتكذيبهما أو تكذيب أحدهما والله أعلم

(فصل) وقوله فاخبروني ان علي ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة وجارية لي نص في أنه أعطاه الغنم والجارية ليسقط عن ابنه المطالبة بذلك فيحصل أنه أعطاه ذلك لما اعتقد أنه حق له يصح اسقاطه ويحتمل أن يكون أعطاه إياه ليستريح عليه ويترك قيامه به ولا يجوز أن يأخذ عوضا على ذلك بوجه لان الرجم حق لله تعالى فليس لأحد تركه بعوض ويبطل الصلح في ذلك من وجه آخر ان ما اعتقدناه يلزم ابنه من الرجم غير لازم له وكذلك أخبرنا عن العلم والد الزاني البكر أن ليس على ابنه الاجل بمائة ونفر يب عام وانما الرجم على امرأته فأخذ عوضا على اسقاط ما لم يجب

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لأقضي بينكما بكتاب الله يحتمل أن يريد به انه يقضي بينهما بالحق الذي ورد كتاب الله بالحكم به ويحتمل بأن يريد انه يحكم بينهما بما تضمنه كتاب الله من حكم مسئلته فيمنع في رد الجارية والغنم الى قوله تعالى ولأنا كلوا أموالكم بينكم بالباطل وفي الجلد الى قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وفي الرجم الى ما يروى عن عمر أنه نزل من القرآن من حكم الرجم على الثيب من الرجال والنساء

(فصل) وقوله انه صلى الله عليه وسلم جلد ابنه مائة وغربه عامان نص في تغريب الزاني وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا تغريب على الزاني ودليلنا من جهة المعنى ان كل معصية تتعلق بها قتل أو ما هو دونه من جلد أو قطع فان مع الأدون الحبس كالقتل والحراية (مسألة) اذا ثبت ذلك فان التغريب على الحر الذكروا المرأة ودون العبد خلا للشافعي لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت الأمة فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم يبعوها ولو بغير وهذا موضع تعلم فافتضى انه استوعب ما عليها ومن جهة المعنى ان المرأة عورة وفي تغريبها تعريض لها لزال وال السرعة والأمة حق السيد متعلق بمنافعها وانما تغريب الرجل عقوبة لينقطع عن منافعه وأضاف ان العقوبة اذا لم تبعض لم تلزم العبد بالزنى كالرجم (مسألة) اذا ثبت ان التغريب يتعلق بالحر الذكروا فانه يبعد قال مالك في الموازية بيني من مصر الى الحجاز والى مثل شعب وما والاها ومن المدينة الى مثل فداك وخير ذكركم مالك انه ينبغي عندهم كذلك نفى عمر بن عبد العزيز من مصر الى شعب وقال ابن القاسم وينبغي من مصر الى أسوان والى أدون منها وذلك بحيث يثبت له حكم الاغتراب ولا يبعد كل البعد بما ضاع وبعد عن أن يدركه منفعة ماله وأهله (مسألة) وكراؤه في سيره عليه في ماله في الزنى والمحارب قاله أصبغ وان لم يكن له مال في المسلمين (مسألة) ويكتب الى والى البلد الذي يغرب اليه أن يقبضه

ويسجنه سنة عندة قال ابن القاسم في الموازية قال ابن حبيب عن مطرف بن عوف يوم سجنه ومعنى ذلك أن يتوصل به إلى معرفة استيعابه العام

(فصل) وقوله وأمر أن يسأ الأسلى قيل أنه أنيس بن الضحاك الأسلى أن يأتي أمرأة الآخر فان اعترفت رجها ولم يذ كرجلها ولا جلد على الثيب وهو مذهب جمهور العلماء وروى عن داود يجلد الثيب ويرجم والدليل على ما نقله قوله صلى الله عليه وسلم واغديا أنيس على امرأة هنا فان اعترفت فارجها وهو وقت تعليم واستيفاء الحكم ولم يذ كرجلها فثبت أنه ليس من حكم الثيب الزاني ومن جهة المعنى أنه معنى يوجب القتل بحق الله تعالى فلم يجب فيه الجلد مع القتل كالردة وفي كتاب ابن المواز من جلد في الزنى ما نقله جلدته ثم ثبت أنه محسن فانه يبرجم ولا يجزئه الجلد وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بريدانه ان صح عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فانه محمول على هذا والله أعلم وأحكم

ص * مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو أتى وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى أتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم * مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحسن إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف * ش قول سعد فبين وجد مع امرأته رجلاً أمهله حتى أتى بأربعة شهداء اعظاماً لهذا واطهاراً لما في نفسه من الغيرة وما جبل عليه من الاسراع إلى قتله وغير ذلك مما يقتضي أن يقابل به قبل هذا عنده فأعلمه النبي صلى الله عليه وسلم بأنه ليس التسرع إليه بشئ من ذلك إلا ببينة ثبتت وحكم امام يستوفي الحقوق ويقيم الحدود وما أن يسرع إليه فلا

(فصل) وقول عمر بن الخطاب الرجم في كتاب الله عز وجل حق على من زنى إذا أحسن بريده ماروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انه مما أنزل في القرآن من آية الرجم وسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى وقوله إذا قامت البينة يريد بالزنى أو كان الحبل والاعتراف يريد أن يظهر بالمرأة حل لا يلحق بأحد ولا ينفي بلعان وأما ما لحق بزواج أو سيد أو نفي بلعان فلا يوجب حدا وهذا يقتضي أن من وطئ في غير الفرج ودخل من مائه في قبلها أنه لا يكون منه ولد ولو كان منه ولد لم يجب على من ظهر بها حل حد لجواز أن يكون المباشر لها وطئ في غير الفرج وذلك لا يوجب الحد وأما الاعتراف فسيأتي ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد الليثي أن عمر بن الخطاب أتاها رجل وهو بالشام فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث عمر بن الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسأها عن ذلك فأتاها وعندها نسوة حولها قد كرها الذي قال زوجها لعمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤاخذ بقوله وجعل يلقنها أشباه ذلك لتزعم فأتت أن تزعم وتمت على الاعتراف فأمر بها عمر فرجتها * ش قوله ان عمر رضي الله عنه أتاها رجل وهو بالشام يقتضي أن الامام حيث حل من عمله ينظر في الأحكام ولما ذكر له الرجل أنه وجد مع امرأته رجلاً أرسل أبا واقد الليثي يسأها عن ذلك لما يتعلق من الأحكام المختلفة بأقرارها وانكارها وأرسل أبا واقد الليثي نائباً عنه في توقيفها على ما ذكر عنها زوجها وثبت عنده أقرارها وانكارها وحكمها في ذلك حكم الحاكم ولذلك يجري فيه الحد

حدثني مالك عن سهيل بن

أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عباد

قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أرأيت لو أتى

وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى أتى بأربعة

شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم

* وحدثني مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن

عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس أنه

قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله

حق على من زنى من الرجال والنساء إذا أحسن

إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف * مالك

عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار عن أبي واقد

الليثي أن عمر بن الخطاب أتاها رجل وهو بالشام

فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً فبعث عمر بن

الخطاب أبا واقد الليثي إلى امرأته يسأها عن ذلك

فأتاها وعندها نسوة حولها قد كرها الذي قال

زوجها لعمر بن الخطاب وأخبرها أنها لا تؤاخذ

بقوله وجعل يلقنها أشباه ذلك لتزعم فأتت أن تزعم

وتمت على الاعتراف فأمر بها عمر فرجتها

بها عمر فرجتها

مالك عن يحيى بن سعيد

عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول لما صدر عمر ابن الخطاب من منى أنما بالابطح ثم كوم كومة بطحاء ثم طرح عليها رداءه واستلقى ثم مديده إلى السماء فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت رعيتي فاقبضني اليك غير مضيع ولا مفرط ثم قسم المدينة فخطب الناس فقال أيها الناس قدسنت لكم السن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواحظة الآن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً وضرب باحدى يديه على الأخرى ثم قال أيماكم أن تهلكوا عن آية الرجم يقول قائل لانجد حدين في كتاب الله فقدرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكتبها الشيخ والشيخة فارجوها البتة فانا قد قرأنا * قال مالك قال يحيى بن سعيد قال سعيد ابن المسيب فانا انسلخ ذوالحجة حتى قتل لجرم رحمة الله * قال يحيى سمعت مالك يقول في الشيخ والشيخة يعني الثيب والثيبة فارجوها البتة

(فصل) وقوله فأخبرها أبو واقد الليثي بما قال زوجها وأخبرها أنها لا تؤخذ بقوله وأشبهه ذلك لتزع على معنى التلقين لها لئلا يدركها من الأمر ما يهتها ويمنعها من النظر لنفسها والقيام بحجتها والمدافعة عنها فلما تبادت على الاعتراف أمر بها فرجت يريدها لارجع ذلك اليه أبو واقد أمر بها فرجت وهذا يقتضي أن النائب عن الحاكم بأمره يثبت عنده ما ثبت عند النائب بقوله ويحتمل أن يكون رفع ذلك اليه شاهداً أو شاهداً أو رفع ذلك إلى عمر غير الشهود عليها بالتمادي على الاعتراف والله أعلم وأحكم ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سمعه يقول لما صدر عمر بن الخطاب من منى أنما بالابطح ثم كوم كومة بطحاء ثم طرح عليها رداءه واستلقى ثم مديده إلى السماء فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي وانتشرت رعيتي فاقبضني اليك غير مضيع ولا مفرط ثم قسم المدينة فخطب الناس فقال أيها الناس قدسنت لكم السن وفرضت لكم الفرائض وتركتم على الواحظة الآن تضلوا بالناس يميناً وشمالاً وضرب باحدى يديه على الأخرى ثم قال أيماكم أن تهلكوا عن آية الرجم يقول قائل لانجد حدين في كتاب الله صلى الله عليه وسلم ورجنا والذي نفسي بيده لولا أن يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله تعالى لكتبها الشيخ والشيخة فارجوها البتة فانا قد قرأنا * قال مالك قال يحيى بن سعيد قال سعيد بن المسيب فانا انسلخ ذوالحجة حتى قتل عمر رحمة الله والشيخ والشيخة يعني الثيب والثيبة فارجوها البتة * ش قوله ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما صدر من منى يريد في آخر حجه الذي قتل بعد انصرافه منها فارجع من منى إلى مكة يوم الصدر أنما بالابطح وهو بأعلى مكة ما لا نراه رأى الحصيب مشرعاً ولا نزل به حتى يقضى ما عليه ويطوف للوداع ثم يقفل منه إلى المدينة فكوم كومة بطحاء يريد جمع كوما وهو الكدية من التراب ثم طرح على الكوم رداءه ليقية التراب ثم استلقى لعله يريد على ظهره ثم مديده إلى السماء يريد رفعه ما رغبنا إلى الله فقال اللهم كبرت سني وضعفت قوتي يريدها ضعف عما كان عليه من الاجتهاد في العبادة والنظر للمسلمين مع انتشار رعيتيه بعد الأقطار فاقبضني اليك غير مضيع ولا مفرط ويحتمل أن يريد بذلك أن يهبه من العون على ما كلفه ما يصعبه من التضييع والتفريط إلى أن يموت ويحتمل أن يدعو بتعجيل ميتة لما خشى أن يقع منه تضييع أو تغريط لضعف قوته وانتشار رعيتيه وليس هذا مما نهى عنه صلى الله عليه وسلم من أن يدعو أحد بالموت لضر زل به وانما دعاء عمر بالموت خوف التفريط وقد تقدم في الموطأ من دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وإذا أردت بقوم فتنة فاقبضني اليك غير مفتون وهذا أشبه بما روى عن سعيد بن المسيب أنه قال فانا انسلخ ذوالحجة حتى قتل عمر رحمة الله

(فصل) وقوله ثم قدم المدينة فخطب الناس لعله قد استشعر اجابة دعوته فخطب الناس معه اللهم بما خاف أشكاله من الأحكام ومذكرهم وواعظاً ومودعاً قال أيها الناس سننت لكم السن وفرضت لكم الفرائض يحتمل أن يريد بالسن طرق الشريعة وأحكامها والفرائض المقدرات قال وتركتم على الواحظة يريد على الطريقة الواحظة البينة التي لا يخاف على سالكيها ضلالاً الآن تضلوا بالناس ظاهراً أنه خاطب بذلك الصحابة رضى الله عنهم وأهل العلم محمداً لهم عن أن يضلوا بالناس فيعلمهم على غير الطريقة الواحظة على حسب ما يفعل الضال عن الطريق يأخذ عن يمينها وعن شمالها (فصل) وقوله ضرب باحدى يديه على الأخرى يحتمل أنه ضرب باحداهما على الأخرى على معنى

القطع لكلامه والاشارة الى أن ما قاله أمر قد فرغ منه لا اعتراض فيه ويحتمل أن يضرب باحداهما على الأخرى أو يزيلها عنها الى جانب على سبيل ان يضل العلماء بالناس يمينا وشمالا (فصل) وقوله وايا ثم ان تهلكوا عن آية الرجم يريد والله أعلم ان تهلكوا بالانكار لها والاعتراض عنها ويحتمل ان يريد بالانكار لنزولها فيها أنزل الله من القرآن ويحتمل أن يريد الانكار لبقاء حكمها وذلك بان يقول قائل لا نجد حديثا في كتاب الله تعالى ويحتمل ذلك وجهين أحدهما أن يعيب قول من قال لم تنزل آية الرجم بقرآن وانما ثبتت بسنة النبي صلى الله عليه وسلم وفعله والثاني ان يعيب قول من ينكر الرجم جملة ان كان أنكره أحد وزعم ان حد الزنى الجلد للمحصن وغير المحصن وانه هو الموجود في كتاب الله عز وجل دون الرجم ثم قال عمر رضي الله عنه فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجنا فظاهر هذا يقتضي اثبات الرجم خاصة والرد على منكره من التمثيل لمعاذ به ويحتمل أن يريد به فقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم امتثالاً لآية الرجم ورجنا على ذلك الوجه (فصل) وقوله والذي نفسى بيده لولا ان يقول الناس زاد عمر بن الخطاب في كتاب الله لكتبها يسدى يريد آية الرجم ويحتمل قوله ان يقول الناس زاد ابن الخطاب في كتاب الله ان قومًا قالوه في أن آية الرجم زلت فيما نزل من القرآن ولا يصح اثبات قرآن الاباجاع وخبر متواتر فيقول من يخالفه في انها من القرآن يقول زائد في القرآن ما ليس منه ومن يوافقه على انها زلت في القرآن أن يقول زاد في القرآن ما لا يجوز ان يثبت فيه لكونه مختلفا في اثباته ويحتمل وجه آخر وهو ان يكون جميع الناس وافقه على انها زلت في القرآن ولكن نسخت تلاوتها وبقي حكمها فلا يجوز ائتمانها في المصحف لأنه لا يثبت فيه الا ما ثبتت تلاوته ودون ما نسخت تلاوته واربى حكمه فيكون عمر رضي الله عنه انما توقف عن اثباتها بيده في المصحف مخافة ان يقول الناس زاد عمر في كتاب الله عز وجل بان كتب فيه ما لا يكتب فيه لأنه قد نسخ اثباته في المصحف كما نسخت تلاوته ثم ذكر الآية التي أشار إليها وهي الشيخ والشيخة فارجوهما البتة ولم يخالفه أحد في ذلك كره من أحكام هذه القضية ويقتضى ذلك اعتبار الناس من أجل عصره بأمر القرآن والمنع من ان يزداد فيه ما لم يثبت في المصحف أو ينقص شيء منه لأنه اذا منعت الزيادة فبان يمنع النقص أولى لأن الزيادة انما تمنع لئلا يضاف الى القرآن ما ليس منه ونقص بعض القرآن واطراحه أشد ولعل ما أضيف الى أبي وغيره من اثبات الفنون أو غيره في المصحف انما كان في أول زمن عمر رضي الله عنه ثم وقع الاجتماع بعد ذلك على المنع منه وانما بقي الى زمن عثمان رضي الله عنه ما ثبت على انه قرآن مما قرأه بعض الصحابة ما لأنه كان من القرآن ثم نسخ أوله ولم يبق فيه ولم يبق الاجماع عليه فنظر عثمان رضي الله عنه في ذلك وان زال عنه بعض تلك الألفاظ التي زعم بعض الناس انها ثبتت في مصحف ابن مسعود أو غيره وجميع الناس على المتواتر المتفق عليه فاستوعب المصحف الذي أثبت به جميع القرآن ونفى عنه ما ليس من القرآن والحمد لله رب العالمين

* وحدثنى مالك انه بلغه أن عثمان بن عفان أتى بأمرأة قد ولدت في ستة أشهر فأمر بها أن ترجم فقال له علي بن أبي طالب ليس ذلك عليها ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه

(فصل) وقول ابن المسيب في النسخ ذوالحجة حتى قتل عمر رحمه الله بين ان خطبته تلك كانت في آخر عمره وبين يدى منيته وقول مالك سمعت ان معنى قوله الشيخ والشيخة يعني الثيب والثيدة يريد بذلك المحصن والمحصنة لأن الثوبه في الغالب يكون بها الاحصان ويحتمل ان يخاطب بذلك الاحرار والحرائر والله أعلم ص مالك انه بلغه ان عثمان بن عفان أتى بأمرأة قد ولدت في ستة أشهر فأمر بها ان ترجم فقال له علي بن أبي طالب ليس ذلك عليها ان الله تبارك وتعالى يقول في كتابه

العزيز وحله وفصالة ثلاثون شهرا وقال والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فالجمل يكون ستة أشهر فلا رجم عليها فبعث عثمان بن عفان في أثرها فوجدتها ندرجت بحوش قوله ان عثمان بن عفان رضى الله عنه أنى بأمرأة قد ولدت في ستة أشهر يريد بعدان نكحت فأمر بها فرجت وهذا يقتضى انه اعتقد انه لا يكون حمل الا عن وطء يلتقي فيه اختانان واعتقد ان الحمل لا يكون من ستة أشهر ما لأنه اعتقد انه لا يكون الا على الوجه المعتاد من تسعة أشهر ونحوها فلذلك أمر برجها اذ يقتضى اعتقاد الامرين انه حمل من جماع متقدم على نكاحها ولم يكن ثم فراش يضاف اليه من نكاح متقدم عليه لموت يالحق فيها الولد وانما أتت به بعد النكاح الاول لمدة قد يالحق بالاول لان قضاء أكثر أمدا للحمل وقد تقدم ذكره فحكم بانه من زنى وكانت ثيبا لانه قد تقدم بناء الزوج الاول بها ولولم يكن ثم زوج أول لا يقتضى ذلك انها زنت في وقت بكارة فلم يكن حكمها الا الجلد وان أنعم عليها الحد بعد الاحسان لان الاعتبار بمحالحا حين وقوع الجماع دون وقت اقامة الحد والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول على بن أبي طالب رضى الله عنه ليس ذلك عليها يحتمل انه لم يحضر المجلس الذى أمر فيه برجها وانه أعلم بالامر فبادر انكاره واظهار ما عنده في ذلك كما يلزم الرجوع اليه واستدل على ذلك بقوله تعالى وحله وفصالة ثلاثون شهرا وهذا نص على امدى الحمل والرضاع ثم قال تعالى والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة فبين ان مدة الرضاعة عامان وذلك يقتضى ان مدة الحمل ستة أشهر ولا يجوز ان يكون ذلك أكثر أمدا للحمل فاننا نعلم ان مشاهدته ان مدة الحمل قد تكون أكثر من هذا فلم يبق الا ان تكون الستة أشهر أقل أمدا للحمل وعلى هذا جماعة الفقهاء وقد تقدم ذكره

(فصل) وقوله فبعث عثمان في أثرها فوجدتها ندرجت يعنى انه قد أراد الرجوع عما أمر به من رجمها لما ظهر اليه من الحق فوجدتها ندرجت فيها ما كان أمر به من رجمها وهذا يقتضى ان للحاكم أن يرجع عن حكم حكم به الى ما هو عنده أصوب وبه قال ابن القاسم وقد تقدم هذا ان كان رأى ان للحكم الاول وجهان متساويان من الاجتهاد ويحتمل أيضا أن يكون عثمان رأى انه كان خطأ فعاد الى المواب ولعله قد أدى دينها والله أعلم وأحكم ص ^١ مالا انه سأل ابن شهاب عن الذى يعمل عمل قوم لوط فقال ابن شهاب عليه الرجم أحسن أولم يحسن ^٢ ش قول ابن شهاب فى الذى يعمل عمل قوم لوط رجم أحسن أولم يحسن وهو قول مالك وهذا هو المشهور من المذهب وقال ابن حبيب وكتب أبو بكر الصديق ان يحرقوه بالنار ففعل وفعل ذلك ابن الزبير فى زمانه وعثمان بن عبد الملك فى زمانه والسدى بالعراق ومن أخذ بهذا لم يخطئ وقال الشافعى حكمه حكم الزانى برجم المحسن ويجلد غير المحسن مائة وقال أبو حنيفة ليس فيه حد وانما فيه التعزير والدليل على ما نقوله ما ذكره ابن المواز قال مالك قال النبي صلى الله عليه وسلم اقتلوا الناعل والمفعول به قال مالك ولم نزل نسمع من العلماء انه ما برحان أحسن أولم يحسننا قال مالك وربيعة الرجم هي العقوبة التى أنزل الله تعالى بقوم لوط ولأن هذا فرج لآدمى فتعلق الرجم بالايلاج فيه كالقبل ولأن هذا لا يسباح بوجه فلذلك تعلق به من التغليظ أشق ما تعلق بالقبل ولأنه ايلاج لا يسمى زنى فلم يبر فيه الا احسان كالايلاج فى البهية (فرع) فان كانا عبيدين فقد قيل برجان وقال أشهب يحد العبدان خمسين خمسين ويؤدب الكافران (مسألة) وأما المتساحقان من النساء فى العتية من رواية عيسى عن ابن القاسم

العزيز وحله وفصالة
ثلاثون شهرا وقال
والوالدات يرضعن
أولادهن حولين كاملين
لمن أراد أن يتم الرضاعة
فالجمل يكون ستة أشهر
فلا رجم عليها فبعث عثمان
ابن عفان في أثرها فوجدتها
قد رجت * وحدثنى
مالك أنه سأل ابن شهاب
عن الذى يعمل عمل قوم
لوط فقال ابن شهاب
عليه الرجم أحسن أولم
يحسن

﴿ما جاء فيمن اعترف في علي نفسه بالزنا﴾

مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى

بسوط جديد لم تقطع عمرته
فقال دون هذا فأتى بسوط
قمر كب به ولان فأمر به
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فجلد ثم قال أيها
الناس قد آن لكم أن
تنتهوا عن حدود الله من
أصاب من هذه القاذورات
شيئاً فليستر بستر الله فإنه
من يبد لنا صفحته نقم
عليه كتاب الله * وحدثني
مالك عن نافع ان صفية
بنت أبي عبيد أخبرته ان
أبا بكر الصديق أتي برجل
قد وقع على جارية بكر
فاجلها ثم اعترف على
نفسه بالزنا ولم يكن أحسن
فأمر به أبو بكر فجلد الحد

﴿ ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا ﴾

ص **ع** مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوط فأتى بسوط مكسور فقال فوق هذا فأتى بسوط جديد لم تقطع عمرته فقال دون هذا فأتى بسوط فدركب به ولان فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلده ثم قال أيها الناس قد أن لكم أن تنتهوا عن حدود الله من أصاب من هذه القاذورات شيئا فليست به ستر الله فانه من يبذلنا صفحته نقم عليه كتاب الله **ع** ش قوله ان رجلا اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذكر فيه انه أعرض عنه ولا تكررا قراره ولعله أن يكون ذلك لما ظهر من صحة اقراره وحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بجلده لما علم أنه غير محصن فدعا بسوط ليجلده به فأتى بسوط مكسور فقال فوق هذا يريد أن يجلده منه وأصلب فأتى بسوط جديد لم تقطع عمرته قال عيسى بن دينار في المزنية الثمرة الطرف يريد ان طرفه محد لم تنكسر حدته ولم يخلق بعد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دون هذا فأتى بسوط فدركب به ولان يريد قد انكسرت حدته ولم يخلق ولا بلغ من اللين مبلغا لا يألم من ضرب به فاقتضى ذلك انه انما يجلد بسوطين والضرب في الحدود كلها سواء وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة الضرب في الزنا أشد منه في القذف وشرب الخمر وأشدّها في التعزير والدليل على صحة ما نقوله انه ان جلدي في القذف جلدي حد فأشبه جلدا الزنا كشرب الخمر (مسئلة) ويضرب الرجل قاعدا ولا يقام خلافا له قال انه يقام والدليل على ما نقوله انه شخص وجب حده فلم يستحق عليه القيام كالمرأة (مسئلة) ويجرد الرجل في الحدود كلها ويترك على المرأة ما يسترها ولا يقبها الضرب وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجرد في حد القذف والدليل على ما نقوله قوله تعالى فاجلدوه ثم انين جلده وهذا يقتضي مباشرتهم بالضرب قاله القاضي أبو محمد ومن جهة المعنى أنه حد فوجب اعراء الرجل فيه كحد الزنا (مسئلة) والجلد انما يكون في الظهر ومما قر به خلافا لأبي حنيفة والشافعي في قولهما يضرب سائر الأعضاء ويتقى الوجه والفرج وزاد أبو حنيفة الرأس والدليل على ما نقوله انه ليس الغرض ائتلاف الأعضاء ومنها ما يخاف افساده بالضرب فيه والنظر أصل لذلك فكان محلاله ص **ع** مالك عن نافع أن عبيدا بنت أبي عبيد أخبرته ان أبا بكر الصديق أتى برجل قد وقع على جارية بكر فاجلها ثم اعترف على نفسه بالزنا ولم يكن أحسن فأمر به أبو بكر فجلده الحد

ثم نفي الى فذلك **ش** أمر أبو بكر رضي الله عنه بمن اعترف على نفسه بالزنا ولم يحصن أن يجلد ثم نفاه الى فذلك على ما تقدم من انه يجري أن ينفي الزنا الى فذلك ونحوها **ص** قال مالك في الذي يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك ويقول لم أفعل وانما كان ذلك مني على وجه كذا وكذا لشيء يذكره ان ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد وذلك ان الحد الذي هو لله لا يؤخذ الا بأحد وجهين اما بينة عادلة تثبت على صاحبها واما باعتراف يقيم عليه حتى يقام عليه الحد فان أقام على اعترافه أقيم عليه الحد قال مالك الذي أدركت عليه أهل العلم انه لا نفي على العبيد اذ زنا **ش** قوله في الذي يعترف بالزنا ثم يرجع ويقول انما قلته لوجه كذا المعنى يذكره ان ذلك يقبل منه ويقال وذلك ان الذي يعرف بالزنا لا ينتظر به شيء ولكن يقام عليه الحد فان تمادى على الاعتراف أنفذ عليه ذلك وان رجع عن الاقرار والاعتراف الى الانكار فلا يخلو أن ينزع الى وجه أو الى غير وجه فان رجع الى وجه قال محمد مثل أن يقول أصبت امرأى حائضا أو جاريتي وهي التي من الرضاة فظننت ان ذلك زنا فانه يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد قال ابن المواز لم يختلف في هذا أصحاب مالك وأما اذ رجع الى غير شبهة فقد قال القاضي أبو محمد في رايته ورواه ابن المواز عن مالك من رواية ابن وهب ومطرف انه يقال وبه قال ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وروى عن مالك لا يقبل منه الا بأمر يعذر به وبه قال أشهب وعبد الملك وهو قول أبي حنيفة والشافعي وجه القول الأول انه مروى عن أبي بكر وعمر وعلي وابن مسعود وأبي هريرة قال القاضي أبو محمد ولا يخالف لهم ولانه قتل هو حزن لله تعالى لزمه بقول فوجب أن يسقط اذ ارجع عنه كالقتل بالردة ووجه قوله لا يقبل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال فانه من يبدل ناصفة وجهه نقم عليه كتاب الله تعالى وما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال لا نيس فان اعترفت فارجمها ومن جهة المعنى ان الاقرار بمعنى يجب عليه بثبوت حد الزنا فلم يسقط با كذابه كالشهادة (مسئلة) وهذا اذ ارجع قبل ابتداء اقامة الحد عليه فان شرع في اقامة الحد عليه ثم رجع فقد روى ابن المواز عن ابن القاسم ان نزع بعد ان جلد أكثر الحد أقيل وان لم يرجع يعزر وقال أشهب وعبد الملك لا يقال إلا أن يورك فيقال ما لم يضرب أكثر الحد فيتم عليه وان يورك وجه القول الأول ما روى في حديث ما عرنا لما أزلفته الحجارة جرح فرماه بصلب جل فقتله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خلا تركته لعله يتوب فيتوب الله عليه وهذا احتج ابن عبد الحكم بمحتمل أن يرد به الرجوع عن الاقرار مع التوبة والله أعلم وأحكم (مسئلة) وهذا اذا كان الحد انما ثبت باقراره وأما اذا ثبت بالبينة لم يقبل انكاره لذلك أولا ولا آخر (فصل) وقوله وذلك ان الحد الذي هو لله تعالى لا يثبت الا بأحد وجهين اما بينة عادلة تثبت على صاحبها وفي المواز لا يجب حد الزنا الا بأحد هذه الوجوه اما باقرار لا رجوع فيه حتى يحد أو بأربعة شهداء عدول على الرؤية أو جل يظهر بامرأة غير طارئة لا يعرف لها نكاح ولا ملك هذا قول مالك وأصحابه قال مالك حتى يقولوا كالمروء في المسكحلة في البكر والثيب قال محمد وذلك اذا لم يكن في شهادتهم انه زنى وانما شهدوا على ما وصفوا (مسئلة) اذا كل عدد الشهود في الزنا أقيم الحد على من شهد عليه وان لم يكمل عددهم حد الشهود حد والقذف وبه قال أبو حنيفة وعنه أحد قول الشافعي وله قول آخر لا حد عليهم قال القاضي أبو محمد والدليل على ما نقوله ان ذلك اجماع الصحابة لان عمر جلدأبأ بكرة وصاحبه لما توقف زياد وروى مثل ذلك عن علي ودليلنا من جهة المعنى انهم أدخلوا المضرة عليه باضافة الزنى اليه بسبب لم يوجب الحد عليه فكانوا فاقدة كمن

ثم نفي الى فذلك **ش** قال مالك في الذي يعترف على نفسه بالزنا ثم يرجع عن ذلك ويقول لم أفعل وانما كان ذلك مني على وجه كذا وكذا لشيء يذكره ان ذلك يقبل منه ولا يقام عليه الحد وذلك ان الحد الذي هو لله لا يؤخذ الا بأحد وجهين اما بينة عادلة تثبت على صاحبها واما باعتراف يقيم عليه حتى يقام عليه الحد فان أقام على اعترافه أقيم عليه الحد قال مالك الذي أدركت عليه أهل العلم انه لا نفي على العبيد اذ زنا

(جامع ما جاء في حد

الزنا

* حدثني مالك عن ابن
 شهاب عن عبيد الله بن
 عبد الله بن عتبة بن مسعود
 عن أبي هريرة وزيره عن
 خالد الجهمي أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سئل
 عن الأمة إذا زنت ولم
 نحصن فقال إن زنت
 فأجلدوها ثم إن زنت
 فأجلدوها ثم إن زنت
 فأجلدوها ثم يبعوها ولو
 بضفير قال ابن شهاب
 لا أدري أبعد الثالثة
 أو الرابعة قال يحيى سمعت
 مالكا يقول والضفير
 الحبل

﴿ جامع ما جاء في حد الزنا ﴾

ص **ع** مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت ولم تحصن فقال إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم يبيعوها ولو بصغير قال ابن شهاب لأدري أبعد الثالثة أو الرابعة قال يحيى سمعت مالكاً يقول والضنير الحب **ع** ش قوله في الأمة إذا زنت ولم تحصن يحتمل أن يريد به ولم تعتق لأن الإحصان يكون بمعنى الحرية ويحتمل أن يريد أن تحصن الإحصان الذي يوجب الرجم وذلك يتضمن الحرية أيضاً مع أن آخر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وسلم ان زنت فاجلدوها وسواء كان العبد أو الأمة متزوجين أو غير متزوجين وحكى عن ابن عباس انهما ان لم يكونا تزوجا فلا حد عليهما والدليل على ما نقله قوله صلى الله عليه وسلم في الأمة اذا زنت ولم تحصن فاجلدوها (مسئلة) ويجلد من فيه رق أو بقية منه نصف جلد الحرق في الزنى حسين جلد خلافا لمن روى عنه خلاف ذلك والذكر والأنثى في ذلك سواء والأصل في ذلك قوله فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب والمحصنات الحرائر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ان زنت فاجلدوها يحتمل أن يكون خطا باللائمة ويحتمل أن يكون خطا باللسادات وذلك أن للسيد أن يقيم حد الزنى على عبده أو على أمته وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ليس ذلك له والدليل على ما نقله ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها وقال أبو حنيفة لا يقيم الحد الا لامام ودليلنا من جهة القياس ان كل من يملك تزويج شخص بغير قرابة ولا ولاية جازله أن يقيم الحد عليه كالامام (فرع) وهذا اذا ثبت زنى العبدية أو اقراره وأما اذا لم يكن ذلك الا بعلم السيد فهل يقيم عليه الحد قال الشيخ أبو القاسم فيه روايتان احدها مجاوز ذلك والأخرى منعه

(فصل) وقوله في الثالثة فان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير الضعير الحبل وسئل عيسى بن دينار هل تباع ببلدها ذلك أو تغرب فقال يبيعها بذلك البلد أو حيث شاء قال وكان يستحب بيعها بعد ثلاث ولا يوجبها قال ابن مزين ذلك تحضيض من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقضى به على أحد (مسئلة) ومن زنى بدمية فعليه حد الزنى من رجم وجلد وتزدهى الى أهل ذمتها ودينها ومن دخل دار الحرب بأمان فزنى بحرية أو غيرها فافر بذلك أو شهد عليه أربعة عدول قال ابن القاسم عليه الحد وقال أشهب لا يحد وذكر القاضي أبو محمد وغيره من شيوخنا العراقيين اذا دخل مسلم دار الحرب فزنى بحرية أو غيرها فعليه الحد قال أبو حنيفة لا حد عليه الا أن يكون على الجيش أمير مصر من الأمصار ودليلنا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ومن جهة المعنى انه مسلم زنى فوجب عليه الحد أصله اذا زنى في دار الاسلام ص * مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على رقيق الخمس وانه استكرهه جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر بن الخطاب ونفاه ولم يجلد الوليدة لانه استكرهها * ش وقوله ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جلد العبد الذي استكرهه جارية من الرقيق ونفاه يحتمل انه رأى في ذلك رأى من يرى النفي على العبيد بالزنى وهو أحد قولى لشافعي ويحتمل أن يكون نفاه لما اقر في من الزنى ومن الاستكرهه ولا تغريب على عبد عند مالك في شيء من ذلك ويحتمل أن يريد بنفاه أن يباع بغير أرضها وقد روى ابن المواز عن ربيعة في العبد يستكرهه الحره يحد ويبيع بغير أرضها التباعد عنها عمرته والدليل على ما نقله انه حد من حدود الزنى لم يستقص في حق العبد فلم يلزمه جميعه كالرجم

(فصل) وقوله ولم يجلد الوليدة لانه استكرهها يحتمل أن تقوم البينة بالاستكرهه لها أو تأتى متعلقة به تدمى وأما لو ظهر بها حمل ولا زوج لها ولا سيد يقر بوطئها فقالت استكرهت فانه لا يقبل قولها وتجلد (مسئلة) وأما نقص الأمة في رقبة العبد الذي استكرهها ويقبل اقرار العبد فيه ان كان بغير فورما فعل وجاءت متعلقة به تدمى وأما ما قبله فلا يقبل قوله في ما يتعلق برقبته وما كان في جسده من حديد عام عليه فانه يقبل فيه قوله ص * مالك عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قریش فجلدنا ولان

* مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على رقيق الخمس وانه استكرهه جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فجلده عمر بن الخطاب ونفاه ولم يجلد الوليدة لانه استكرهها * وحدثنى مالك عن يحيى بن سعيد أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي قال أمرني عمر بن الخطاب في فتية من قریش فجلدنا ولان

من ولائد الامارة حسين حسين

(١٤٦)

في الزنا ما جاء في المغتصبة * قال مالك

من ولائد الامارة حسين حسين في الزنى * ش قول عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه امرنى في فتية من قريش يجلدون ولائد الامارة حسين حسين في الزنا وفي المدينة سألت عن امره للجماعة أليسكونوا طائفة أم ليلوا ضربهم فقال بل هم الذين جلدوهم وكانوا أيضا مع ذلك طائفة وقد حكى القاضي أبو محمد يستحب للإمام احضار طائفة من المؤمنين لاقامة الحد والأصل في ذلك قوله وليس شهد عذابها طائفة من المؤمنين والطائفة المستحبة في ذلك أربعة فصاعدوا وحكى عن عطاء أو غيره ثلاثة وقيل اثنان والدليل على ما نقله ان للاربعة من الجماعة اختصاص بالزنى فكان ذلك أولى ما سن فيه وقال الشيخ أبو القاسم وينبغى للإمام أن يحضر أربعة فصاعدا من الأحرار العدول وكذلك في عبده وأمه (مسئلة) ويجعل أن يكون عبد الله بن عياش قد شهد اقرار الولائد بالزنى أو قيام البينة عليهن بذلك ويجعل أن يكون عمر رضى الله عنه أمرهم بذلك دون أن يعرفوا وجهه للعلمين وفي المدينة سألت فبين أمره امام يقتل رجل في حد أو يجلد فقال ان كان الامام عدلا ما نوالا يخاف عليه جور ولا جهل فليفعل ما أمر به وان كان يخاف عليه جهلا أو جورا فلا يمتثل أمره الا أن يعرف أن الذى أمر به الامام قد وجب عليه فليمتثل أمره (فصل) وقوله فجلدناهم حسين حسين يجعل أن يكون ذلك في أوقات مختلفة ويحتمل أن يكون في وقت اتفق فيه اجتماع اقرارهن أو بسبب باقرار واحدة منهن اقرار سائرهن والله أعلم وأحكم

ما جاء في المغتصبة *

ص * قال مالك الأمر عندنا في المرأة توجد حاملا ولا زوج لها فتقول استكرهت أو تزوجت ان ذلك لا يقبل منها وانما يقام عليها الحد الا أن يكون لها على ما دعت من النكاح بينة أو على أنها استكرهت أو جاءت تدعى ان كانت بكرا أو استغانت حتى أتيت وهي على ذلك أو ما أشبه هذان الأمر الذى تبلغ به فضيحة نفسها قال فان لم تأت بشئ من هذا أقيم عليها الحد ولم يقبل منها ما دعت من ذلك * ش قد تقدم الكلام في هذا كله ص * قال مالك والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرى نفسها ثلاث حيض قال فان ارتأت من حيضها فلا تنكح حتى تستبرى نفسها من تلك الرية * ش قوله والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرى نفسها ثلاث حيض يريد الحرة وكذلك المرأة بأسرها العدو فأما الأمة فان حيضة واحدة تبرئها الا أن ترتأب وقد تقدم ذكرها في رزمة النكاح وبالله التوفيق

ما جاء في القذف والنفي والتعريض *

ص * قال مالك عن أبي الزناد أنه قال جلد عمر بن عبد العزيز عبدًا في قرية ثمانين قال أبو الزناد فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء لهم جراحا رأيت أحدا جلد عبدًا في قرية أكثر من أربعين * ش قوله ان عمر بن عبد العزيز جلد عبدًا في قرية ثمانين القرية هي الرمي وحدها الحدية ثمانون جلدة قال الله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة فرأى عمر بن عبد العزيز أن حد العبد في ذلك كحد الحر وروى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء الى زمنه كانوا يجلدون العبد في القذف أربعين نصف الحر قاله مالك في العبد ومن فيه بقية رق من مدبر أو أم ولد أو غيرها والدليل على ذلك انه حديث بعض فكان حد العبد فيه نصف حد الحر

الأمر عندنا في المرأة توجد حاملا ولا زوج لها فتقول استكرهت أو تزوجت ان ذلك لا يقبل منها وانما يقام عليها الحد الا أن يكون لها على ما دعت من النكاح بينة أو على أنها استكرهت أو جاءت تدعى ان كانت بكرا أو استغانت حتى أتيت وهي على ذلك أو ما أشبه هذان الأمر الذى تبلغ به فضيحة نفسها قال فان لم تأت بشئ من هذا أقيم عليها الحد ولم يقبل منها ما دعت من ذلك * قال مالك والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرى نفسها ثلاث حيض قال فان ارتأت من حيضها فلا تنكح حتى تستبرى نفسها من تلك الرية * ش قوله والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرى نفسها ثلاث حيض يريد الحرة وكذلك المرأة بأسرها العدو فأما الأمة فان حيضة واحدة تبرئها الا أن ترتأب وقد تقدم ذكرها في رزمة النكاح وبالله التوفيق

* حدثني مالك عن أبي الزناد انه قال جلد عمر بن عبد العزيز عبدًا في قرية ثمانين قال أبو الزناد فسألت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن ذلك فقال أدركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والخلفاء لهم جراحا رأيت أحدا جلد عبدًا في قرية أكثر من أربعين

كحد الزنى ص **مالك** عن **زريق بن حكيم** أن رجلا يقال له مصباح استعان ابنه فكا أنه استبطأه فلما جاءه قال له يا زاني قال زريق فاستعداني عليه فلما أردت أن أجلبه قال ابنه والله لئن جلده لا يؤأن علي نفسي بالزنى فلما قال ذلك أشكل علي أمره فكتبت فيه إلى عمر بن عبد العزيز وهو الوالي يومئذ أذكر له ذلك فكتب إلي أن أجزعفوه قال زريق وكتبت إلى عمر بن عبد العزيز أيضا رأيت رجلا فترى عليه أو علي أبو به وقد هلكا أو أحدهما قال فكتب إلي عمر أن عفا فأجزعفوه في نفسه وإن افترى علي أبو به وقد هلكا أو أحدهما فكتب إليه بكتاب الله عز وجل الآن يريد سترنا * قال يحيى سمعت مالكا يقول وذلك أن يكون الرجل المفترى عليه يخاف أن كشف ذلك منه أن تقوم عليه بينة فإذا كان على ما وصفت فعفا جزعفوه ثم شق قول مصباح لابنه علي وجه السب يا زاني قدف له وكذلك من قال لعيره يا زاني فانه قاذف له يجب عليه من الحد ما يجب على القاذف فان قال أردت أنه زان في الجبل بمعنى أنه صاعد إليه يقال زنأت في الجبل إذا صعدت إليه قال أصبغ عليه الحد ولا يقبل قوله الآن يكونا كنافي تلك الحال وبين أنه الذي أراده ولم يقبله مشائمة قال ابن حبيب يريد أصبغ ويحلف (فصل) وقوله فاستعداني عليه فلما أردت أن أجلبه يقتضي أنه كان يرى أن الأب يجلد لقتل ابنه بما يخصه من القذف وبه قال مالك وأصحابه إلا مارواه ابن حبيب عن أصبغ أنه لا يجلد الأب له أصلا وبه قال أبو حنيفة والشافعي وجه قول مالك أن من يقتل به إذا أقر بأنه أراد قتله فانه يجلد لقتله إذا كان محصنا أصل ذلك الأجنبي ووجه قول أصبغ يحتمل أن يكون مبنيا على قول أشهب لا يقتل الأب بابنه (فرع) فإذا قلنا يجلد الأب لابنه فان ذلك يسقط عدالة الابن رواه ابن المواز قال لان الله تبارك وتعالى قال في كتابه ولا تقتل لها أفي ولا تنهرهما وخذوا بضربه (مسئلة) وإذا قال الأب لابنه في منازعة أشهدكم أنه ليس بولدي وطلبت الام أو ولدها من غيره الحد وقد كان فارقه فاعفوا ولده فقال مالك يحلف ما اراد قنفا وما قاله إلا بمعنى أنه لو كان ولدي لم يصنع ما صنع ثم لاشئ عليه وهذا يقتضي أن الحد عليه ثابت إن لم يحلف وأنه لا يستطع بعفو بعض الولد إذا قام ببعضهم والله أعلم واحكم (مسئلة) فأما الجدل والعم والخل في العتية من سماع ابن القاسم عن مالك يحدون له في الفرية أن طلب ذلك وجه ذلك أن الأب أعظم حقا منهم وهو يحد الابن فبان يحد هؤلاء أولى على قول أصبغ أن هؤلاء كلهم يقتل به فكذلك يحدون له وأما ان يشتموه ففي العتية لاشئ عليهم إذا كان على وجه الأدب وكأنه لم ير الأخ مثلهم إذا شتمه ووجه ذلك أن لم عليهم رتبة بالادلاء بالأبوين فكان لم تأديبه بالقول وتعليقه (فصل) وقول الابن لئن جلده لا يؤأن علي نفسي يريد العفو عن أبيه واسقاط حد القذف عنه وأنه إن لم يقبل ذلك منه متولى الحكم أقر بالزنى فأسقط عن أبيه بذلك حد القذف وهذا يقتضي أن زريق بن حكيم كان يرى أن عفو القذوف عن القاذف عند الامام غير جائز وهي إحدى الروايتين عن مالك إلا أن مالكا قال في الولد له العفو عن أبيه ولم يرد سترابه كتب عمر بن عبد العزيز إلى زريق إذا سأله عن ذلك (فرع) وأما عفو عن جده فقال ابن القاسم وأشهب يجوز عفو عن جده لأبيه وإن بلغ الامام ولا يجوز ذلك في جده لأمه ووجه ذلك أن الجد للأب مدلل بالأب ويوصف بالأبوة وأما الجد للام فلا يوصف بذلك فلم يكن له حكم الأب وقد قال ابن الماجشون عفو الأب عن ابنه جائز وإن لم يرد ستره ومعنى ذلك والله أعلم أن الاشفاق قد يحمل على إيقاع الحد به على أن يقر على نفسه بما قذفه به فيقع فيما هو أشد من القذف (فصل) وقد قال عمر بن عبد العزيز فبين افترى عليه أن عفا فأجزعفوه في نفسه يريد أن العفو بعد

وحدثني مالك عن زريق
ابن حكيم أن رجلا يقال له
مصباح استعان ابنه فكا
أنه استبطأه فلما جاءه
قال له يا زاني قال زريق
فاستعداني عليه فلما أردت
أن أجلبه قال ابنه والله
لئن جلده لا يؤأن علي
نفسى بالزنى فلما قال ذلك
أشكل علي أمره فكتبت
فيه إلى عمر بن عبد العزيز
وهو الوالي يومئذ أذكر
له ذلك فكتب إلي أن
أجزعفوه قال زريق
وكتبت إلى عمر بن عبد
العزيز أيضا رأيت رجلا
افترى عليه أو علي أبو به
وقد هلكا أو أحدهما قال
فكتب إلي عمر أن عفا
فأجزعفوه في نفسه وإن
افترى علي أبو به وقد هلكا
أو أحدهما فكتب إليه بكتاب
الله الآن يريد سترنا * قال
يحيى سمعت مالكا يقول
وذلك أن يكون الرجل
المفترى عليه يخاف أن
كشف ذلك منه أن تقوم
عليه بينة فإذا كان
على ما وصفت فعفا جزعفوه

بلوغ الامام جائز وقد اختلف قول مالك في غير الأب في المدونة عن ابن القاسم كان مالك يجيز العفو بعد أن يبلغ الامام كما روى عن عمر بن عبد العزيز وقال في كتاب ابن المواز وان لم يرد ستر قال ثم رجع مالك فلم يجزه عند الامام الآن يرد ستر وجه القول الأول انه حق من حقوق المقدوف يجوز له العفو عنه قبل بلوغ الامام فكان له العفو عنه بعد بلوغ الامام كالديون والقصاص ووجه القول الثاني أن الله فيه حقا وما يتعلق به حق لله تعالى لم يجز العفو عنه بعد بلوغ الامام كالقطع في السرقة (مسئلة) وأما العفو قبل بلوغ الامام فجائز عند مالك رواه عنه ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم وروى عنه أشهب ان ذلك ليس بلازم وله القيام به متى شاء الآن يرد به ستر وقاله ابن شهاب ووجه القول الأول انه حق لمخلوق لم يبلغ الامام فلازم العفو عنه لانه لم يتعلق به حق لله تعالى وانما يتعلق به بالقيام عند الامام ووجه القول الثاني انه حق لله يجوز القيام به ولا يلزم العفو فيه بعد بلوغ الامام فلم يكن قبل بلوغه كذا الرئي

(فصل) وقوله وان افترى على أبيه وقد هلك أو أحد هما فخذله بكتاب الله عز وجل يرد لا يجوز عفو اذ اوصل الى الامام لان المقدوف غيره وقد قال ابن المواز عن مالك انما يجوز العفو يرد على قول مالك اذا قذف في نفسه فاذا قذف أبيه أو أحدهما وقد مات المقدوف لم يجز العفو عنه بعد بلوغ الامام ومعنى ذلك انه قد يلزم الامام القيام بالحد والاحد للمقدوف به لان حد القذف مبني على انه لا يجوز عفو بعض القاتمين به بخلاف ولادة الدم لان هذا ليس بدلا من المال والدم بدل من المال فينتقل بعض من قام بالدم اليه اذا عفا بعضهم

(فصل) وقوله الآن يرد ستر قال مالك قد ضرب الحد خاف أن يظهر عليه ذلك الآن فاما ان عمل شيئا لم يفعله أحد غيره فلا يجوز عفو عند الامام في قذف ولا غيره الا في الدم وروى ابن حبيب عن أصبغ معنى قوله في عفو المقدوف في نفسه أو أبيه عند الامام ان قال أردت ستر لم يقبل منه ويكشف عن ذلك الامام فان خاف أن يثبت ذلك عليه أجاز عفو ولا لم يجزه ورواه ابن القاسم عن مالك وقال ابن الماجشون عن مالك معنى قوله الآن يرد ستر ان كان مثله يفعل ذلك جاز عفو ولا يكلف الآن يقول أردت ستر وأما العفيف الفاضل فلا يجوز عفو (مسئلة) وأما القاذف يعطى المقدوف دينارا على أن يعفو عنه في العتية من رواية أشهب عن مالك لا يجوز ذلك ويجلد الحد ووجه ذلك انه حق يتعلق به حق لله تعالى فلا يسقط بمال كالقطع في السرقة (مسئلة) والمقدوف أن يكتب به كتابا انه متى شاء قام به قاله مالك في الموازية قال مالك وانى لأكرهه ومعنى ذلك عندي قبل أن يبلغ الامام وأما اذا بلغ الامام فالامام يقيم الحد ولا يؤخره وقد رأيت لمالك نحوه هذا وقال هذا يشبه العفو (مسئلة) ومن أقام بينة على قاذفه عند الامام ثم أكذبهم وأكذب نفسه في الموازية لا يقبل قوله ويحد القاذف لانه اسقاط للحد كالعفو واذا صدق القاذف فافترى على نفسه بالزنى فقد روى ابن حبيب عن أصبغ ان ثبت على اقراره حد ولم يحد القاذف وقال ابن الماجشون ان رجع عن اقراره فقد درأ عنه الحد وروى عن القاذف الحد باقراره قال ابن حبيب وهذا أحب الى ما لم يثبت انه أراد باقراره اسقاط الحد عن القاذف فيبطل اقراره ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال في رجل قذف قوما جاعة ليس عليه الاحد واحد * قال مالك وان تفرقوا فليس عليه الاحد واحد * ش قوله في قاذف الجماعة ليس عليه الاحد واحد قاله مالك وأصحابه في غير ما كتاب سواء قذفهم مجتمعين أو مفترقين فحد لهم أو لواحد منهم فذلك لكل قذف

* وحدثنى مالك عن هشام بن عروة عن أبيه انه قال في رجل قذف قوما جاعة انه ليس عليه الاحد واحد * قال مالك وان تفرقوا فليس عليه الاحد واحد

قام طابوه أو لم يقوموا ووجه ذلك انه حدى من الحدود فتدخل كحد الزنى والقطع في السرقة وبهذا
 فارق حقوق الآدميين فانها لا تتدخل وقد روى عيسى عن ابن القاسم في العتية فمين قنق قوما
 وشرب خمر فانه يجرئه لذلك حد واحد قال عيسى يريد انه من حد القذف مستخرج ووجه ذلك
 عندى ان الحدين اذا تساوى فى القدر والصفة تدخل كالحدين سبهما واحد (مسئلة) ومن قذف
 فحد فى القذف فلم يكمل جلده حتى قذف رجلا آخر فقروى ابن حبيب عن ابن الماجشون ان
 كان مضى مثل السوط والأسواط اليسيرة قال أشهب والعشرة الاسواط يسيرة قال ابن
 الماجشون فانه ينادى ويجز به لهما قال ابن القاسم فى الموازية اذا جلد من الحد الاول شيئا ثم قذف
 ثانيا فانه يتنف من حين الثانية وبه قال ربيعة وان بقى مثل سوط أو أسواط أتم ثم ابتدأ حدانيا قال
 ابن المواز اذا لم يبق الايسر الحد مثل العشرة والخمسة عشر فليتيم الحد ثم يتنف قال أشهب وان
 ضرب نصف الحد أو أكثر أو أقل قليلا فليؤتف حينئذ قال ابن الماجشون ان مضى مثل الثلاثين
 والأربعين ونحوهما ابتدأ لهما فيصلى على قول أشهب انه على ثلاثة أقسام قسم اذا ذهب اليسر ثمادى
 وأجزأ الحد لهما وقسم ثان اذا مضى نصف الحد أو ما يقرب منه استؤنف لهما فكان من حد الاول ثم
 يتم للقذوف الثانى بقية حده من حين قذف وقسم ثالث أن لا يبقى الا اليسر من الحد الاول فانه يتم
 الحد الاول ثم يستأنف للثانى وعلى مذهب ابن القاسم على قسمين أحدهما انه متى مضى شئ من الحد
 الاول أنه لا يستأنف من حين القذف الثانى لهما ولا يحسب بما مضى من الحد الاول والقسم الثانى أن
 يبقى اليسر فيتم حد الاول ثم يستأنف الحد الثانى فلا يتدخل الحدان والله أعلم وأحكم (مسئلة)
 ومن قذف مجهولا فلا حد عليه قاله ابن المواز وروى فى رجل قال لجماعة أحكم زان وابن زانية فلا
 يحكم الا يعرف من أراد ان أقام به جميعهم فقد قيل لا حد عليه وان قام به أحدهم فادعى انه أراد له
 يتقبل منه الابالبيان انه أراد له ولو عرف من أراد له لم يكن للامام أن يحده الا بعد أن يقوم عليه ومعنى
 ذلك ان حد المذوف من شرط وجوبه أن يقوم به وليه فاذا لم يتعين المذوف لم يصح قيام أحده به ولا
 يتعلق به حق لله تعالى الا بعد أن يقوم به عنده من هو وليه وكذلك لو سمع الامام رجلا يقذف
 رجلا لم يكن عليه أن يعرفه فاذا قام به وثبت عنده تعلق به حق لله تعالى فلم يكن لولي القائم به العفو
 عنه (مسئلة) ومن قال لرجل يزوج الزانية وتحت امرأتان فعفت احدها وقامت الأخرى تطلبه
 فى العتية والواضحة عن ابن القاسم يحلف ما أراد الا التى عفت ويبرأ فان نكل حد ومعنى ذلك ان
 عفو المذوف قبل القيام لازم له وجائز عليه فلما عفت احدها عنه سقط حقها من ذلك ولو قامت
 الثانية وكان اللفظ محتملا انه أرادها حلف أنه ما أرادها فان لم يحلف حد التي قامت وان حلف ثبت
 قذفه للتي عفت فسقط عنه الحد (فرع) وقوله فى هذه المسئلة ان احدها ان قامت وقد عفت
 الاخرى حلف لهما والاحد قال ابن المواز فى القائل لجماعة أحكم زان ان قام به أحدهم فادعى انه
 أراد له لم يتقبل منه الابالبيان يريد انه أراد له وان قام جميعهم فقد قيل لا يحدهم بمقتضى ان الجماعة فى
 مسئلة ابن المواز خرجوا بكثرتهم عن حد التعيين وان الاثنين فى مسئلة العتية وما قرب من ذلك فى
 حيز المعين ويحتمل أن يكون اختلافا من القولين والله أعلم وأحكم ص مالك عن أبي الرجال
 محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان الانصارى ثم من بنى النجار عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن ان
 رجلين استبأ فى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال أحدهما للآخر والله ما أبى بزنا ولا أبى
 بزانية فاستشار فى ذلك عمر بن الخطاب فقال قائل مدح أباه وأمه وقال الآخر ون قد كان لأبيه

* حدثني مالك عن أبي
 الرجال محمد بن عبد الرحمن
 ابن حارثة بن النعمان
 الانصارى ثم من بنى
 النجار عن أمه عمرة بنت
 عبد الرحمن أن رجلين
 استبأ فى زمان عمر بن
 الخطاب فقال أحدهما
 للآخر والله ما أبى بزنا
 ولا أبى بزانية فاستشار فى
 ذلك عمر بن الخطاب فقال
 قائل مدح أباه وأمه وقال
 الآخر ون قد كان لأبيه

وأما مدح غير هذا نرى أن تجلده الحد فجلده عمر الحد ثمانين وقال مالك لا حد عندنا الا في نفي أو قذف أو تعريض يرى أن قائله إنما أراد بذلك نفيًا أو قذفًا فعلي من قال ذلك الحد ثمانين ش قوله إن أحد الرجلين اللذين استبافى زمن عمر بن الخطاب قال للآخر والله ما أرى زانية يقتضى أنه قال له ذلك على وجه المشامة والمفهوم في لسان العرب من هذا إضافة مثل هذا إلى أم المسبوب ونجزة عليه بسلامة أمه بذلك مع شاهد الحال من المشامة يقتضى أن أم المسبوب معيبة بذلك ولو استويا في السلامة لم يكن هذا وقت ذكرها لأنه لا يتضمن ذلك منزلة الساب على المسبوب ولما كان اللفظ فيه بعض احتمال ويحتاج في كونه قذفًا إلى نوع من الاستدلال أو التأويل أو العدول عن ظاهر هذا اللفظ استشار فيه عمر بن الخطاب علماء الصحابة فتعلق بعضهم بظاهر اللفظ وقال مدح أباه وتعلق بعضهم بالمفهوم منه مع شاهد الحال وقد كان لأمه مدح غير هذا يريد ليس هذا بما يقصده الإنسان مدح أمه وإنما مدحه بالصفات المحمودة في الغالب وإنما يقصد إلى وصفها بهذا البر في فضلها على من يوجد فيها هذه المعايير لا سيما مع ما يشهد لذلك من حال المشامة وقصد كل واحد منهما إلى ذم الآخر وذم أبيه وذلك يقتضى ذكر أبيه من الفضائل بما يوجد في أبي من شائمه ضد ذلك من المثالب ولذلك أخذ عمر بن الخطاب بقول من أوجب فيه حد القذف وبه قال مالك قال من السنتان لا يجلد أحد حد قذف الا في قذف مصرح أو تعريض أو حمل يظهر بامرأة غير طارئة وقد جلد عمر بن الخطاب في التعريض وقال حق الله لا ترى جوانبه وبه قال عمر بن عبد العزيز وقال أبو حنيفة والشافعي ليس في التعريض حد والدليل على صحة ما نقله ما استدلل به القاضي أبو محمد أنه لفظ يفهم منه القذف فوجب أن يكون قذفًا أصله التصريح قال فان منعوا أن يكون قذفًا قد أحالوا المسئلة لان الخلاف بيننا وبينهم إنما هو فيما يفهم بالتصريح فإذا لم يفهم ذلك فلا خلاف في أنه لا حد فيه وجواب ثان وهو أن عرف الخطاطب ينفي ما قالوا لان أهل اللغتين سمون التعريض بما فهم منه معنى التصريح ولذلك أخبر الله عن قوم شعيب عليه السلام أنهم قالوا أصواتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء انك لانت الحليم الرشيد وإنما أرادوا ضد ذلك ودليلنا من جهة المعنى أيضا ان العلم بمقاصد الخطاطب يعلم بالمشاهدة ضرورة كما يعلم ضرورة العلم بما يقع منه من خجل أو غضب أو جرح أو مرض أو استعمال (مسئلة) اذا قال رجل لرجل في مشامة أو لعفيف الفرج وما نابز في الموازنة عليه الحد وقال ابن الماجشون من قال لامرأة في مشامة أو لعفيف عليه الحد ولو قال لرجل عليه الحد الا ان يدعى أنه أراد به عفيف في المكسب والمطعم فيعطف ولا حد عليه وينسكل لأن المرأة لا تعرض لها بدكر العفاف في المكسب والرجل يعرض له بذلك قال عبد الملك ومن قال في مشامة انك لعفيف الفرج حد قال ابن القاسم ومن قال فعلت بفلانة في أعكائها أو بين نخديها حد وقال أشهب لا يحد ووجه قول ابن القاسم ان ما قال هو من التعريض بل هو أشد من التعريض ووجه قول أشهب أنه لا يفهم منه الجماع فلا يجب به الحد وإنما يجب الحد على من قذفها بما يوجب الحد (مسئلة) ومن قال لرجل يا ابن العفيفة فقد قال ابن وهب بلغني عن مالك يحلف ما أراد القذف ويعاقب وقال أصبغ ان قاله على وجه المشامة حد (فصل) ومن قال لآخر مالك أصل ولا فصل في العتية عن مالك لا حد عليه وقال أصبغ عليه الحد وقيل الا يكون من العرب ففيه الحد ووجه قول مالك أنه إنما في صفة أصله ويحتمل أن ينفي بذلك الشرف وأما أصله فحل نفيه لأنه ما من أحد الا له أصل ووجه قول أصبغ ان اللفظ يقتضى

وأما مدح غير هذا نرى
أن تجلده الحد فجلده عمر
الحد ثمانين قال مالك لا حد
عندنا الا في نفي أو قذف أو
تعريض يرى أن قائله
إنما أراد بذلك نفيًا أو قذفًا
فعلي من قال ذلك الحد ثمانين

نفي النسب وهو الأصل وذلك يوجب الحد ووجه قول من فرق بين العرب والعجم ان العرب هي التي تناسك بالأنساب وتحافظ عليها دون العجم (مسئلة) ومن قال يا ابن منزلة الركبان في الواضحة انه يحد وكذلك من قال يا ابن ذات الراية وذلك انه كان في الجاهلية المرأة البغي تنزل الركبان وتجعل على بابها راية وفي الموازية من قال لرجل أنا أفتري عليك وأنا أذفك فلا حد عليه ويحلف انه ما أراد الفاحشة (مسئلة) وهذا في الاجانب وأما الاب فقد قال مالك لا يحد في التعريض بابنه ويحفل ان يكون ذلك ان ما علم وجبل عليه الأب من هبة الولد والاشفاق عليه والحرص على الثناء عليه ودفع الذم عنه يمنع من ان يتناول في لفظ يحتمل انه أراد به القذف واصافة العيب اليه قال ابن حبيب عن ابن الماجشون عن مالك وهذا كما قلنا انه لا يقتل به على وجه لو قتل به الأجني لقتل ويحتمل ان يدبراً عنه على قول أصبغ فاذا قلنا بالوجه الأول فلا يجب أن يحد الابن بالتعريض للاب لان حرص الولد على اطراء الوالد ودفع المعاييب عنه أمر جليل عليه الأبناء كالأب في حق الابن وأكثر واذا قلنا بقول أصبغ فيحفل الوجهين والله أعلم صرح مالك بالأمر عندنا انه اذا نفي رجل رجلاً من أييه فان عليه الحد وان كانت أم الذي نفي مملوكة فان عليه الحد كمن شق قوله في الرجل ينفي الرجل من أييه ان عليه الحد وذلك انه اذا نفاه عن أييه فقد رمى أمه بالزنا وقطع نسبه وكلا الأمرين يوجب حد القذف وذلك يكون بان ينفيه عن أييه أو ينسبه الى غير أييه فاما نفيه عن أييه فبان يقول له لست ابن فلان ويسمى أباه المعروف فانه يحد وكذلك لو قال لست لأبيك وقال ابن القاسم وأشهب في القائل للسلم ليس أبوك فلان يعني جده ثم قال انما أردت ليس ابنه لصلبه ولم أر دفيه حد ولم يصدق قال أشهب الا أن يكون له وجه مثل أن يسمعه يقول أنا فلان بن فلان فيذكر جده فيقول ليس بأبيك (فرع) وهذا اذا كان غير مجهول فان كان مجهولاً لم يحد قال محمد وذلك ان المجهولين لا يثبت بينهم ما ادعوه من الانساب (فرع) ومن نفي رجلاً من جده فقال لست ابن فلان يريد جده وان كان الجدم مشركاً حدم مثل نفيه عن أييه العبد والمشرک رواه محمد عن أصبغ قال مالك ومن نفي نصرانياً عن أييه والنصراني ولد مسلم لم يحد حتى يقول للمسلم ليس أبوك فلان يعني الجسم الممكّن أبوه وجده مجهولاً ووجه ذلك انه اذا نفي النصراني عن أييه فاما يتناول نفيه قطع النصراني وذلك لا يوجب الحد كما لا يوجب قذفه وان نفي المسلم عن نفسه المعلوم وجب عليه الحد لانه حق للمسلم وقطع نسبه (مسئلة) واذا قال الرجل للرجل لأب لك في الموازية لاثني عليه الآن يريد به النفي وهذا مما يقوله الناس على الرضا وأما من قال على المشاة والغضب فذلك شديد ويحلف ما أراد نفيه ومعنى ذلك ان هذا اللفظ جرت عادة العرب باستعماله على وجه غير النفي فاذا اقترن بذلك من شاهد الحال ما يدل على ان المراد به غير النفي فهو محمول على المعتاد واذا اقترن به من المشاة والمناجزة ما يقوى شبهة القذف احلف انه ما أراد القذف لما احتمل الأمرين فان حلف برى (مسئلة) ومن قال لرجل ليس لك أصل ولا فصل في الموازية لا حد عليه وقال أصبغ فيه الحد وقيل الآن يكون من العرب ففيه الحد وروى ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه ان قاله في مشاة فان لم يكن من العرب ففيه الأدب الخفيف مع السجن وان قاله لعربي وان لم يكن يحلف حد ووجه القول الأول ان هذا اللفظ قد يستعمل على غير وجه القذف وقطع النسب وانما يراد به أن ينسب الى الضعة والخلول ونفي الشرف فلا يجب بذلك الحد وانما يجب به العقوبة ووجه قول أصبغ ان مقتضى اللفظ في موضوع اللغة نفي النسب ولا يكاد يستعمل

* قال مالك الأمر عندنا
انه اذا نفي رجل رجلاً
من أييه فان عليه الحد وان
كانت أم الذي نفي مملوكة
فان عليه الحد

الافى مشاتمة فحمل على ذلك ووجه الفرق بين العرب والعجم ان العرب هي التي تتعلق بالأنساب ويتواصل بها وتتفاخر بأنصافها وتندم بانتقاعها فاختص هذا الحكم بها (مسئلة) ومن نسب رجلا الى غير أبيه فقال أنت ابن فلان نسبه الى غير أبيه أو غير جده فقد قال ابن القاسم عليه الحدوان لم يقله على سباب ولا غضب الا أن يقوله على وجه الاخبار وقال أشهب لا يحد الا أن يقوله على وجه السباب لانه قد يقوله وهو يرى انه كذلك (فرع) ولو نسبه الى جده في مشاتمة لم يحد قاله ابن القاسم وقال أشهب يحد قال محمد قول ابن القاسم أحب الى الا أن يعرف انه أراد القذف مثل أن يتهم الجذباء ونحوه واللم يحد فقد نسب اليه لشبهه في خلق أو طبع (فرع) ومن نسب رجلا الى عم أو خال أو زوج أمه فعليه الحد عند ابن القاسم قال أشهب لا حد عليه الا أن يقوله في مشاتمة وقاله أصبغ ومحمد قال أصبغ وقد سمي الله عز وجل في كتابه الم أبأ فقال الهك وإله آبائك إبراهيم واسماعيل واسحق (مسئلة) ومن قال لرجل يا ابن البر يرى أو يا ابن النبطي فان كان قال ذلك لعربي حدوان كان قاله لمولى فقد قال ابن الماجشون ان قال له يا ابن البر يرى وأبوه فارسي فلا حد عليه في البياض كله وان كان أبوه أسود فلا شيء عليه في السواد كله اذا نسبه الى غير جنسه من السواد الا أن يكون أبيض فيكون ذلك نفيا ويحد مثل أن يقول لاسود يا ابن الفارسي فانه يحد وفي الموازية من قال لمولى يا ابن الاسود حد ومن قال له يا ابن الحبشي لم يحد لان من دعا مولى الى غير جنسه لم يحد وان دعا الى غير لونه وصفته حد كذلك من خرج به الى لون ليس في آباءه ذلك اللون حد مثل يا ابن الأزرق أو الأصهب أو الأبيض أو الأحمر أو الأعور أو الأقطع فيه الحد وإن قال لمولى الا أن يكون في آباءه من هو كذلك حد يرد في قوله يا ابن كذا قال مالك ومن قال لنوبي يا ابن الاسود فهذا قريب فاقضى ذلك انه ان كان من جنس الأبيض ينسبه الى غير جنسه أو وصفه بصفة ذلك الجنس فلا شيء عليه وان وصفه بصفة غير ذلك الجنس مثل أن يكون من السودان فيصفه بالبياض أو يصفه بصفة لا تختص بجنس لكنها معدومة في آباءه فهذا يتعلق به الحد (مسئلة) ومن قال لرجل مسلم يا ابن اليهودي أو يا ابن النصراني أو يا ابن عابدوثي فقد قال ابن القاسم الا أن يكون في آباءه من هو على ذلك فيشكل قال أشهب لا يحد اذا حلف انه لم يرد نفيا ولو قال له يا ابن الخياط أو الحداد أو يا ابن الحائك أو يا ابن الحمام فري ابن القاسم وابن وهب عن مالك ان كان عربيا حد الا أن يكون في آباءه من هو كذلك وقال همام ولا حد عليه ويحلف ما أراد نفيا وان لم تكن له بيعة وكأنه قال له أبوك الذي ولدك حجام أو حائك فلا حد فيه وان كان عربيا

(فصل) وقوله وان كانت أم الذي نفى مملوكة فان عليه الحد يرد ان الحد واجب عليه لقطع نسبه وفي الموازية فحين قال لرجل يا ولد الزنا أو أنت لزنأ أو ولد زنية أو فرخ زنا فلا حد في ذلك كله وان كانت أمه مملوكة أو مشركة وأبوه وحده كذلك لان القذف توجه الى المسلم المقذوف وذلك بخلاف قوله يا ابن الزانية وأمها مملوكة أو ذمية يرد فانه لا حد عليه ووجه ذلك ان القذف اختص بالأم وقد تكون زانية ويثبت ابنها من أبيه والله أعلم وأحكم

﴿مالا حد فيه﴾

ص ﴿قال مالك ان أحسن ما سمع في الأمة يقع بها الرجل وله فيها شرك انه لا يقيم عليه الحد وان يلهق به الولد وتقوم عليه الجارية حين جلت فيعطى شركاؤه حصصهم من الثمن وتكون الجارية له

﴿مالا حد فيه﴾

﴿قال مالك ان أحسن ما سمع في الأمة يقع بها الرجل وله فيها شرك انه لا يقيم عليه الحد وان يلهق به الولد وتقوم عليه الجارية حين جلت فيعطى شركاؤه حصصهم من الثمن وتكون الجارية له

قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا ش وهذا على ما قال ابن من وطئ أمة له فيها شرك يريد حصته من رقبته سواء كانت تلك الحصة قليلة أو كثيرة أو كان الباقي منها لواحد أو لجماعة فإنه لا حد عليه وذلك أن حصته التي يملك منها شبهة تسقط الحد عنه (مسئلة) ولو كان بعضها له وبعضها حر فوطئها في الموازية في رجل وطئ أمة نصفها له ونصفها حر لم يحد ووجه ذلك أن له فيها شرك كما يجب لها أحكام الرق كالتي نصفها رقيق لغيره (مسئلة) ومن تزوج بأمة فوطئها قبل البناء بزوجه فقد قال ابن القاسم لا حد عليه قال أصبغ وكذلك لو أصدقها دراهم فجهزت بخادم فزنى بالخاء ثم قبل البناء فهو سواء قال عبد الملك وأشهب عليه الحد والقول الأول مبنى على أن الزوجة إنما تملك بالعقد نصف الأمة وإنما تملك النصف الآخر بالبناء ولذلك قال ابن القاسم أن وطئها بعد أن بني فهو زان برجم والقول الثاني مبنى على أن الزوجة تملك جميعها بنفس العقد ولذلك قال أشهب لو أراد أن يتزوج أمة التي أصدق قبل أن يبني بامرأته كان له ذلك وقد اختلف قول مالك في هذا الأصل وقد تقدم ذكره في النكاح وأما قول أصبغ في الجارية التي تجهزت بها إليه واشترتها بالصدوق فبني أيضا على الأصل الذي اختاره ابن القاسم وعلى أصل آخر وهو أن ما اشترته الزوجة فأصدقته من الدراهم من أمة أو سورة مما يتجهز به النساء للزواج لازم للزوج وكذلك أن طلقها قبل البناء كان له نصفه ولم يكن له أن يرجع عليها بالدراهم ولم يكن له أن ينعم من ذلك وقال أصبغ إن الزوج لها كالشريك قبل أن يبني لأنه لو طلق وتماثلت الأمة كانت بينهما ولهما نكاحا والحد يدرأ بدون هذه الشبهة (فرع) إذا قلنا أنه لا يحد في وطء جارية له فيها شرك فقد قال مالك في الموازية يعاقب إن لم يعذر بجمل وروى مالك عن ابن عمر يعاقب ولا يحد قال أبو الزناد يعاقب بمائة جلدة والذي يقتضيه مذهب مالك أنه يعاقب بقدر ما يرى الإمام وإنما يعاقب لما ارتكب من المحظور

* قال مالك وعلى هذا الأمر عندنا

(١) بياض بالأصول جميعها

(فصل) وقوله ويلحق به الولد يربدها إن حملت فإن الولد لاحق به يربدها ويلحقه في النسب ويعتق عليه أمة على قولنا يلزمه بالوطء فلأنه مخلوق في ملكه وأما على قولنا يوم الحكم فلأن حصته منه تعتق عليه فيعتق الباقي بالسرية والاستيلاد ولذلك قال مالك في الموازية ويتبع الواطئ بنصف فية الولد والله أعلم وأحكم

(فصل) وتقام عليه الجارية حين حملت على ما قال ولا تخلو الجارية إذا وطئها من أن لا تحمل أو تحمل فإن لم تحمل ففي الموازية أن الشريك مخبر في قول مالك وأصحابه يريد بن تقويم حصته على الواطئ وبين أسامة سأكه بها وبقاتها على حكم الشركة قال مالك أن لم تحمل فبنت بينهما وجه القول الأول أنه (١) ووجه القول الثاني أن تصرف أحد الشرىكين في الأمة المشتركة تصرف لا ينقص قيمتها فلا يوجب تقويمها عليه كالأول استخدمها (فرع) قال لم يشأ الشريك أن يقومها فقد قال محمد عن ابن القاسم لاشئ عليه في نقصها قال محمد وان قبضها لأن الشريك أن يأخذ قيمتها فإذا ترك ذلك لم يكن له ما نقصها هذا أصل مالك وأصحابه كان الواطئ مايا أو معدما لأنه يقوم عليه حصته في عدمه ثم تباع عليه تلك الحصة في القيمة فإن وقت بالقيمة والاتبعه بما بقي في ذمته وهو أحق به من الغرماء إن كان عليه بن (مسئلة) وأما إن حملت وهي مسئلة الكتاب بدليل أنه قال وتقام عليه الجارية حين حملت فإنه لا بد من التقويم قال محمد شاء الشريك أو أبى في ملائه ووجه ذلك أنه يتعلق العتق بحصته لتعديبه فلزم أن تقوم عليه حصته شريكه كالأول أعتق حصته من أمة مشتركة (مسئلة) وأما إن كان المتعدي معدما ففي الموازية عن مالك تكون حصته الواطئ منها بحكم أم الولد والباقي رقيق لشريكه

وقد كان مالك يقول تقوم عليه في عدمه ويتبع بالقيمة واليه يرجع ابن القاسم ووجه القول الأول انه معنى يقتضى العتق فوجب التقويم مع الملاء فلم يلزم شريكه أن يقوم عليه في الاعسار كالعتق ووجه القول الثاني أن الاستيلاد قد سري في جميعها فكان أقوى من العتق لذي اختصاص بحصته منها (فرع) فاذا قلنا بالقول الأول فقد قال مالك يلحق الولد بأبيه وعلى أبيه نصف قيمته قال محمد مما نصها الوطء وأباه ابن القاسم قال لانه لو شاء لقومها عليه وجه القول الأول انه لم يقومها عليه للاعسار وكان حصته حصته من الولد ولحق بأبيه لشبهة حصته ودرى الحد عنه وعليه كان له بقدر حصته من قيمة الولد ووجه القول الثاني ان الجناية انما هي في فعله فعليه ما نقصت جنايته من قيمة الخادم وأما الولد فليس من جنايته وانما الجناية في الوطء أو الحمل ووجه قول ابن القاسم ما احتج به من أن المجنى عليه اذا كان له أن يطلب القيمة فاخترنا التمسك لم يكن له قيمة الجناية وانما له قيمة الجناية اذا لم يكن له تقويم العين المجنى عليها (فرع) فاذا قلنا تقوم عليه في الملاء وذكر في الموطأ القيمة حين الحمل وقال في الموازية وقد قيل يوم الحكم وقيل يوم الوطء قال محمد والصواب عندنا ان كان وطئ مرارا فالشريك بالخيار بين قيمتها يوم وطئت أو يوم حلت وجه القول الأول ان الحمل هو يوم تعلق بها ما يتضمّن العتق ويوجب التقويم ووجه القول الثاني ان يوم الحكم هو يوم تعلق القيمة بذمته فوجب أن يكون ذلك وقت اعتبار القيمة وهذا ان القولان مبنيان على ان التقويم لا يتعلق بالوطء ووجه القول الثالث انه معنى وجب به التقويم فوجب أن تعتبر القيمة بوقته كعتق الحصة وهو مبنى على أن الوطء يتعلق به التقويم ولذلك اختار ابن المواز تخيير الشريك بين القيمة يوم الوطء والقيمة يوم الحمل لان له أن يقوم بكل واحد منهما ولذلك قال فان لم يكن بها حمل فرضى بامساكها ثم ظهر بها حمل لم تقوم الا يوم الحمل وقاله مالك في الموطأ يريد قوله وتقام عليه الجارية حين حلت وليس فيه أنه رضى امساكها قبل ظهور الحمل فتأول محمد قول مالك حين حلت على ذلك حين اختار هو التخيير بين القيمة يوم الوطء والقيمة يوم الحمل

قال مالك في الرجل يعمل للرجل جاريته انه ان أصابها الذي أحلت له قومت عليه يوم أصابها حلت أو لم تحمل ودرى عنه الحد بذلك فان حلت ألحق به الولد

(فصل) وقوله ويعطى شريكه حصة من القيمة بقدر حصصهم من الجارية وتكون الجارية للواطن أم ولد والله أعلم وأحكم ص ع قال مالك في الرجل يعمل للرجل جاريته انه ان أصابها الذي أحلت له قومت عليه يوم أصابها حلت أو لم تعمل ودرى عنه الحد بذلك فان حلت ألحق به الولد ع ش وهذا على ما قال ان الرجل اذا أحل للرجل وطء جاريته يريد أن يطلقه ذلك وأذن له فيه مع تمسكه برقبته فان هذا يكون بمقتضى الاباحة كعقد النكاح وقد يكون بغير عقد فما اذا كان بعقد النكاح مثل أن يزوج الرجل أمة على أنها أمة ويسلمها اليه على ذلك ويوطئها الزوج وتعمل منه الأمة فانه مباح وما ولدت من هذا فهو رقيق لسيد الأمة ومن زوج أمة من رجل وقال له هي ابنتي فولدت من الزوج فلا حد على الزوج والولد حر وعليه قيمة الولد يوم الحكم من الموازية وكتاب صنعون ووجه انه وطء بشبهة ودخل على حرة ولده فلا يسترقون ولما كانت أمهم أمة كانت على الأب قيمتهم في النكاح كالتى غرت من نفسها والزواج أن يتمسك بنكاحها وعليه جميع المهر وما ولدته بعد معرفته فهو رقيق ولا يكون عليه من المهر الا ربع دينار (مسألة) ولو زوجه ابنته فأدخل عليه أمة على أنها ابنته فانها تكون ان حلت أم ولد وتكون عليه قيمتها يوم الوطء حلت أم لم تعمل ولا قيمة عليه في الولد بمنزلة من أحل أمة لرجل وابنته زوجته ولو علم الواطن أن التي وطئ غير زوجته فلا حد عليه (مسألة) وأما اذا أباح له

فقلت وطئ زوجي جاري ففأله فاعترف وقال باعتهامني فقال عمر أقم البينة والار جنتك فاعترفت
زوجته بالبيع فتركه فهذا يدل على فم من وطئ جارية وادعي شراءها وأقر سيدتها أنه لا حد عليه وان
تمادى على انكاره وحلف حد الواطئ فعلى قول ابن الماجشون لا حد عليه أقربت زوجته أو تمادت
على الانكار وعلى قول ابن القاسم لا حد عليه وان تمادت الزوجة على الانكار لانه جئز وعلى قول
أشهب لا حد عليه لان الزوجة قد رجعت الى الاقرار ولو تمادت على الانكار لحدوه وأشهب يقول
عمر وقدر وى ابن مزين عن عيسى بن دينار في الرجل الذي خرج في سفره بجارية امرأته فردها
قد حلت فأراد عمر رجعه حين رفعت ذلك اليه امرأته فلما أقربت المرأة انها وهبتها له أسقط عنه الحد
انه يؤخذ بذلك اليوم (مسئلة) ولو شهدت بيته انهم رأوا فرجه في فرج امرأته غابت عن الاندري
من هي فقال هو كانت أمتي وقديعها وهو معروف انه غير ذى أمة فقد قال ابن الماجشون يصدق
ولا يكف البينة ولو أخذته معها كلفته البينة ان لم يكن طارئا والله أعلم وقدر وى ابن مزين عن
عيسى في رجل وطئ أمة رجل فلما أخذ معها ورفعها الى الامام قال قد كانت وهبتها لى وصديقها صاحبها
ولا يعلم ذلك الا بقولها انه يدركه الحذور وى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله

(فصل) وقوله فأقربت انها وهبتها له قال ابن وهب في غير حديث مالك انها لما اعترفت حدها انظر
ما معنى ذلك وكيف تكون فاذقه وهو مقر بالوطء وكان مالك يقول لا حد عليها لأنها غير قاذفة وقد
روى عن علي بن أبي طالب البرضى الله عنه ان امرأته أذعت عنده ذلك على زوجها فقال ان صدقت
رجعناه وان كذبت جلدناك فقلت ردوني الى أهلى غيرى غيرى وقال على من أتى جارية امرأته رجعت
وقدر وى ابن مزين عن عيسى لا حد على المرأة ويحتمل أن يكون هبتها الجارية أن تكون
وهبتها وقتها وظنت انه لا يطؤها فلما وطئها غارت وأرادت انكار الهبة ثم ذهبت الى الاقرار امامتحرجا
من سفك دمه وأشفافا من رجعه ويحتمل ان تكون هبتها بالاحبة الوطء فلما حلت أرادت القيام في
حقها فلما سئلت عن الهبة أقربت بها والاول أظهر والله أعلم وأحكم

﴿ ما يجب فيه القطع ﴾
* حدثني مالك عن نافع
عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قطع في مجن ثمنه
ثلاثة دراهم

﴿ ما يجب فيه القطع ﴾

ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة
دراهم ﴾ ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم يريد قطع من سرق
مجن ثمنه ثلاثة دراهم والاصل في القطع في السرقة قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
جزاء بما كسبا نكالا من الله

(فصل) وقوله في مجن ثمنه ثلاثة دراهم يتضمن القطع في العروض وبه قال جماعة العلماء وان
اختلفوا في بعض أنواعها فقال مالك يقطع في جميع المنقولات التي يجوز بيعها وأخذ العوض
عليها كان أصلها مباحا كالماء والصيد والتراب والحشيش أو عظورا كالثياب والعقار وبه قال
الشافعي وقال أبو حنيفة ما كان أصله مباحا فلا قطع على من سرقه والدليل على ما نقله قوله
تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله ودليلنا من جهة المعنى
انه نوع مالية ول معتادا كالثياب والعبيد ويقطع من سرق المصنف خلافا لأبي حنيفة أيضا
ووجه ما تقدم (مسئلة) ومن سرق زينا وقع فيه فأرقت في الموازية عن أشهب يقطع اذا
كان يساوى لو يبيع على ثلثة دراهم ومن سرق جلد ميتة غير مدبوغ لم يقطع وأما المدبوغ

فقد قال أشهب يقطع وقيل إذا كان قيمة ما فيه من الصنعة ثلاثة دراهم قطع والالم يقطع وقال مالك لا قطع في الميتة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتفاع بعظمها (مسئلة) ومن سرق صليبا من خشبة أو من لآل من كنيسة أو غيرهما فإن كانت قيمته على أنه غير صليب ثلاثة دراهم قطع سرقه مسلم من ذى أو ذى من مسلم (مسئلة) ومن سرق كلبا نهى عن اتخاذه لم يقطع واختلف فيه إذا كان كلب صيد أو ماشية فقد قال أشهب يقطع وإن كنت أنهى عن بيعه وقال ابن القاسم لا قطع في كلب لصيد ولا غيره (مسئلة) ومن سرق لحم أخجية أو جلدًا فقد قال أشهب يقطع إذا كانت قيمته ثلاثة دراهم وروى ابن حبيب عن أصبغ أن سرقها قبل الذبح قطع وإن سرقها بعد الذبح لم يقطع لأنها لا تباع في فلس ولا تورث مالا إنما تورث لتؤكل وإن سرقها من نصدق بها عليه قطع لأن المعطى قد ملكها ووجه قول أشهب أن ما لا يجوز بيعه فلا قطع على من سرقه (مسئلة) ومن سرق من مزارع أو عودا أو دفا أو كبرا أو غير ذلك من الملاحى في العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم أن كانت قيمته بعد الكسر ربع دينار وكان فيها فضة زنة ثلاثة دراهم قال ابن حبيب علم بها السارق أو لم يعلم قطع سرقه من مسلم أو ذى لأن على الإمام كسرها عليهم إذا أظهرها وأما الدف والكبر فانه يراعى قيمته ما صححين لأنه أرخص في اللعب بهما (مسئلة) وقال في الموازية و يقطع في كل شئ حتى الماء إذا أحرز لوضوء أو شرب أو غيره وكذلك الحطب والعلف والتبن والورد والياسمين والرمال وما إذا كانت قيمته ثلاثة دراهم وسرق من حرزه (فصل) وقوله ثمنه ثلاثة دراهم يحتمل أن ذلك قيمته ويحتمل أنه يبيع بثلاثة دراهم وأن ذلك العدد قيمته ونسبته لقيمته دليل على أن القطع متعلق بقدر معلوم والأفلا فائدة لذكره وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب مالك إلى أن النصاب من الورق ثلاثة دراهم ومن الذهب ربع دينار وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة لا قطع في أقل من عشرة دراهم والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك الحديث المنصوص أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم وما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت ما طال على وما نسيت القطع في ربع دينار فصاعدا (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن للورق مدخلا في نصاب القطع خلافا للشافعى في قوله لا تعلق للنصاب بالورق والدليل على ما نقول به الحديث المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن ثمنه ثلاثة دراهم وهذا يفيد الاعتبار بالورق ودليلنا من جهة القياس أنه أصل مال من جنس أصول الأمان وقيم المتلفات فاعتبر بها في نصاب القطع كالذهب (فرع) وإذا ثبت ذلك فإن العروض تقوم بالدرهم دون الذهب فإن كانت قيمة ما سرق منها ثلاثة دراهم قطع سارقه وإن لم يبلغ قيمته من الذهب ربع دينار وإذا قصر عن ثلاثة دراهم لم يقطع وإن بلغ ربع دينار قال في الموازية سواء كان ذلك حيث يجري الذهب أو لم يكن هذا المشهور من المذهب وكان الشيخ أبو بكر يقول هذا إذا كان الغالب على نقد البلد الورق وإذا كان تعاملهم بالذهب فاتهاة تقوم بالذهب وجه القول الأول أن الدرهم هي التي جرى العرف بالتعامل بها في هذا القدر فكان الاعتبار بها في قيمته وأما الزكاة فإن نصابها ما حوت العادة أن يتعامل بها بالدينار في بلد الذهب ووجه القول الثاني أن الاعتبار في قيمة العروض بما تباع به غالبا في بلد التقويم كقيم المتلفات (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن ما اعتبر به النصاب من ذهب أو ورق فقد قال ابن المواز أنما ينظر إلى وزنها كان ذلك دينارا أو جسيما إنقرة كان أو تبرأ قال عيسى عن ابن القاسم في العتبية وإن لم يرجع بروج العين قال عيسى بن دينار أو حليا ولا ينظر إلى

فيمته بربدالى ما يزيد صناعة لان أحكام الشرع اذا تعلقت بالعين تتعلق بوزنه دون قيمته ودون
صناعته وانما تتعلق بصناعته دون حقوق الأدميين (مسألة) واذا كانت الدراهم تجرى عددا
فكانت قائمة الوزن تعلق القطع منها بثلاثة دراهم فان نقص كل درهم خروبة أو ثلاث حبات
وهى تجوز فلا قطع فيها حتى تكون قائمة الوزن قال محمد بن عيسى فأما مثل حبتين من كل
درهم فانه يقطع ووجه ذلك ان ما جرت مجرى الموازنة من غير نقص في العوض فيها يتعلق القطع
وما جرت بين الناس ولكنه ينقص عوضها لنقصها لحكمها حكم الانصاف والارباع قال أشهب اذا
كانت الدراهم مقطوعة لم يقطع في ثلاثة دراهم منها وقال محمد بن زيد اذا لم يكن معانقها وأما
الذهب ففي الموازنة ان بلغ الذهب في وزنها ستة دراهم وثلث ربع دينار حساب أربعة وعشرين
قيراطا في الدينار قطع سارقها وان سرق قيراطين أو ما دون ستة قيراطين من الذهب لم يقطع
(مسألة) ولو سرق ما لا قطع فيه فلم يعلم به حتى سرق ما يكون فيه مع الأول القطع في الموازنة
عن أشهب لا قطع عليه حتى يسرق في مرة واحدة ما فيه القطع قال ولو سرق قيراطين من بيت فكان
ينقل قليلا قليلا حتى اجتمع ما فيه القطع فعليه القطع وروى أبو يزيد عن ابن القاسم في السارق
يدخل البيت عشر مرار من ليله يخرج في كل مرة منه بقمعة درهم أو درهمين فانه لا يقطع حتى
يخرج في مرة ما فيه ثلاثة دراهم قال سحنون في موضع آخر واذا كان في فور واحد قطع وهذا كله
وجه التعميل والله أعلم وجه القول الأول قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وهذا
عام من جهة المعنى اذا قطع شرع للردع عن أموال الناس ولوعرا هذا عن القطع لتسبب الى أخذ
أموال الناس بهذا الوجه والله أعلم وأحكم وجه القول الثاني ان القطع انما يتعلق باخراج ربع دينار
من الخرز وهذا لم يوجد منه ذلك والله أعلم (مسألة) ومن سرق عصا وشبهها مما لا يقض والغصة
فيها بلاخرة وهو لا يرى الغصة فان رأى أنه لم يصر الغصة فوجد فيها من الغصة ثلاثة دراهم فلا قطع
عليه لانه لم يبر الغصة وانما أراد العسا الآن يكون ثمن العاصون الغصة ثلاثة دراهم فيقطع كالو
كانت الغصة داخلها فسرقة العاصي لا ونهارا فلا قطع عليه رواه ابن حبيب عن أصبغ
(فصل) وقوله في بخن ثمنه ثلاثة دراهم قال مالك ان كان الصر في حين قطع النبي صلى الله عليه
وسلم في المجرن اثني عشر درهما بدينار فلا ينظر الى ما زاد بعد ذلك أو نقص يريده ان يقرر الأمر على
ذلك فصار نصابا للورق للقومات في القطع ومعنى ذلك ان ما كان من باب الجنائيات فديناره باثني
عشر درهما كالدية والقطع في السرقة وما كان من باب الزكاة فديناره بعشرة دراهم وذلك ان
نصاب الورق مائتا درهم ونصاب الذهب عشرون دينارا فكان كل دينار بعشرة دراهم والله أعلم
وأحكم (مسألة) والاعتبار بقيمة السرقة حين اخراجها من الخرز خلافا لأبي حنيفة في قوله ان
الاعتبار يوم القطع والدليل على ما نقوله ان هذا نقص حادث بعد الاخراج من الخرز فلا يؤثر في
اسقاط القطع كنقص العين ص مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين المسكن ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة جبل فاذا آواه المراح أو الجرين
فلا قطع فيما يبلغ ثمن المجرن ش قوله صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر معلق يريده والله أعلم الثمر في
أشجارها اذا كان في الحوائط وشبهها وأما من سرق من ثمر نخلة في دار رجل قبل أن تجذف في
الموازية يقطع اذا بلغت قيمته على الرجاء والخوف ربع دينار قال ولو كان ذلك في الحوائط
والبساتين لم يقطع في ثمر معلق ووجه ذلك ان البستان ليس بمسكن ولا حرز للنخل ولما كان متصلا

* وحدثني عن مالك عن
عبد الله بن عبد الرحمن بن
أبي حسين المسكن أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا قطع في ثمر معلق
ولا في حريسة جبل فاذا
آواه المراح أو الجرين
فلا قطع فيما يبلغ ثمن المجرن

بها اتصال خلقه وفي العتبية من رواية أشم . عن مالك في الزرع القائم لا قطع فيه وإذا كانت النخلة في الدار فالدار مسكن وحزما كان فيها من شجرة أو غيرها المتصل بها (مسئلة) وأما إذا جد العنبر ووضع في وصل النخلة ففي العتبية من رواية أشم عن مالك يقطع وإن لم يكن عند حارس وكذلك الزرع يحصل فيه جمع في موضع من الحادث ليحمل إلى الجرين ففيه القطع وبه قال أشم بوابن نافع وروى عن مالك في زرع مصر يحصل ويترك في موضعه أياما ليس ليس هذا جرينا وما هو عندي بالبين أن يقطع فيه قال ابن المواز وهذا أحب إلينا وقال ابن القاسم لا يقطع ووجه القول الثاني أن ما كان له موضع بحر فيه فإن وضعه ليحمل إليه ليس بحر زله كالماشية في المرعى ليس المرعى حرزها لأنها تنقل منه إلى حرزها وهو المراح والمبيت (مسئلة) وفي العتبية من رواية أصبغ عن ابن القاسم لا قطع على من سرق من المقتاة حتى تجمع في الجرين وهو الموضع الذي تجمع فيه ليحمل إلى البيع لا قبل ذلك موضوع للنقل إلى الحرز وفي الموازية يقطع في البقل إذا لم يكن قائما إذا حصد وحرز لأنه لا ينقل إلى موضع يجمع فيه ولونقل إلى الموضع يجمع فيه للبيع لكان حكمه حكم المقتاة (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا في حرست جبل يريد والله أعلم بالماشية التي تحرس في الجبل راعية قال ابن القاسم في العتبية حرسة الجبل كل شيء يسرح للرعي من بعير أو بقرة أو شاة أو غير ذلك من الدواب لا قطع على من سرق منها وإن كان أصحابها عندها ووجه ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ولا في حرسة جبل ومن جهة المعنى أن ذلك ليس بحر زلها وإنما هو موضع مشهور عليها والموضع مشترك والله أعلم (مسئلة) وأما إذا أوى الماشية المراح ففيها القطع وإن كان في غير دور ولا تحظر ولا غلق وأهلها في مدنها قاله مالك وابن القاسم وفي العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم وابن وهب عن مالك في الراعي يبعده فنه فيدركه الليل في موضع لم يكن لها مراحا فيجمعها ثم يبيت فيسرق منها قال يقطع السارق وهو كراحتها ووجه ذلك أنه جعل ذلك الموضع حرزا لها ومستقرا في مبيتها (مسئلة) وإذا جمع الراعي غنمه فساها إلى المراح فسرقت منها في طريقها عليه القطع وروى ابن حبيب عن أصبغ في الذي يسرق غنمه من مراحها إلى سرحها فسرقت منها أحد قبل أن يخرج من بيوت القرية عليه القطع وكذلك إذا ردها من سرحها إلى مراحها فسرقت منها بعد أن دخلت القرية ففيها القطع وإن لم تدخل المراح ووجه ذلك أنه إذا لم يخرج من القرية ففيه بعد بمجموعة غير سارحة وإذا خرجت من بيوت القرية أخذت في السرح فكان لها حكم السارحة في الجبل ويحتمل أن يريد ابن القاسم بقوله فجعلها وساقها للمراح أنه أدخلها بيوت القرية لأنه حينئذ يجمعها غالباً والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فإذا أوى إلى المراح والجرين فالقطع يريد إذا أوى إلى المراح الماشية والجرين التمر فعلق بها القطع لأن ذلك حرز ومستقر لكل واحد منهم ما قوله فيما بلغ من المجن يحتمل أن يكون من قول الراوي والله أعلم ص . مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة بنت عبد الرحمن أن سارقا سرق في زمن عثمان بن عفان أترنجة فأمر بها عثمان أن تقوم فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً بدینار فقطع عثمان بن عفان يده * مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت ما طال علي وما نسيت القطع في ربيع دينار فصاعداً * ش . قوله أن سارقا سرق في زمن عثمان بن عفان أترنجة في المزينة من رواية ابن القاسم عن مالك كانت أترنجة تؤكل وروى ابن وهب عن ابن سمعان أنها كانت من ذهب كالحصاة

* وحدثنى عن مالك عن
عبد الله بن أبي بكر عن عمرة
بنت عبد الرحمن أن سارقا
سرق في زمان عثمان أترنجة
فأمر بها عثمان بن عفان
أن تقوم فقومت بثلاثة
دراهم من صرف اثني
عشر درهماً بدینار فقطع
عثمان يده * وحدثنى
عن مالك عن يحيى بن
سعيد عن عمرة بنت عبد
الرحمن عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
أنها قالت ما طال علي وما
نسيت القطع في ربيع
دينار فصاعداً

* وحديثي عن مالك عن

عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة ومعها مولاتان لها ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين يبرء مراحيل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فآخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدا أو فورة وخاط عليه فاما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك إلى أخله فلما فتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا البرد فكلما والمرأتين فكلما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأكبتا إليها واتهما العبد فسئل العبد عن ذلك فاعترف فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة انقطع في ربع دينار فصاعدا وقال مالك أحب ما يجب فيه القطع إلى ثلاثة دراهم وإن ارتفع الصرف أو اتضع وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم وإن عثمان بن عفان قطع في ارنجة قومت بثلاثة دراهم وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك

قال مالك والدليل على ذلك أنها قومت ولو كانت من ذهب لم تقوم لأن شأن الذهب والورق إذا سرقا أن لا يقوموا وإن كانا صوغين ووجه آخر وهو أن لفظ الأرنجة انما يطلق على الثمرة التي تؤكل كما ينطلق لفظ الثمر والعنب وسائر المطعومات على الماء كولدون التنايل وهذه تضي القطع في الفواكه وقد تقدم ذكره

(فصل) وقوله فأمر بها عثمان بن عفان أن تقوم فقومت قار في العتبية من رواية عيسى عن ابن القاسم لا يقوم السرقة رجل ولكن رجلان عدلان وكذلك كل ما يحتاج إلى تقويمه من عتق شقص وغيره ووجه ذلك أنها شهادة تؤدى عند الحاكم بما يعلمه كثير من الناس غالبا كسائر الشهادات (فرع) اذ ثبت ذلك فإن اجتمع عدلان على قيمة نفذ الحكم قاله مالك في العتبية قال ولا ينظر إلى من خالفهما وقال أيضا إذا اجتمع عند الحاكم أربعة ففسد رجلان على قيمة وشهد رجلان على قيمة فنظر القاضي إلى أقرب القيمين إلى السداد يحتمل أن يرد بالرواية الأولى أن يكون القاضي أمر بذلك رجلين فقوماهما بما يوجب القطع أنه نفذ الحكم ولم ينظر إلى خلاف من خلفهما والمسئلة الثانية سألت عنها أربعة فاختلفوا شهرا ثمانين إلى السداد يربى أعاد النظر في ذلك والنسؤال عنه أن يرد بقوله فنظر القاضي إلى أقرب القيمين إلى السداد يربى أعاد النظر في ذلك والنسؤال عنه وقدرى ابن المواز عن مالك أن اختلعا وأخذ بقول من قال ثمانين دراهم إن كانا عدلين (مسئلة) وينظر إلى قيمتهما يوم السرقة لا يوم القطع رواه ابن المواز عن مالك

(فصل) وقول عائشة رضي الله عنها ما طال على ولا نسيت تريد والله أعلم ما رأيت من حكم النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ولو لم ترد ذلك وإنما أرادت قول غيره لم تصف ذلك بأنه مانس لآب نظرهما اليوم مثل ذلك وقولها القطع في ربع دينار يربى في الذهب ولذلك لم يكن تقويمها وقد تقدم ذكر ذلك والله أعلم ص عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة ومعها مولاتان لها ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين يبرء مراحيل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فآخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدا أو فورة وخاط عليه فاما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك إلى أخله فلما افتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا البرد فكلما والمرأتين فكلما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأكبتا إليها واتهما العبد فسئل العبد عن ذلك فاعترف فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة انقطع في ربع دينار فصاعدا وقال مالك أحب ما يجب فيه القطع إلى ثلاثة دراهم وإن ارتفع الصرف أو اتضع وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم وإن عثمان بن عفان قطع في ارنجة قومت بثلاثة دراهم وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك وحديثي عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن خرم عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها قالت خرجت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم إلى مكة ومعها مولاتان لها ومعها غلام لبني عبد الله بن أبي بكر الصديق فبعثت مع المولاتين يبرء مراحيل قد خيط عليه خرقة خضراء قالت فآخذ الغلام البرد ففتق عنه فاستخرجه وجعل مكانه لبدا أو فورة وخاط عليه فاما قدمت المولاتان المدينة دفعتا ذلك إلى أخله فلما افتقوا عنه وجدوا فيه اللبد ولم يجدوا البرد فكلما والمرأتين فكلما عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأكبتا إليها واتهما العبد فسئل العبد عن ذلك فاعترف فأمرت به عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقطعت يده وقالت عائشة انقطع في ربع دينار فصاعدا وقال مالك أحب ما يجب فيه القطع إلى ثلاثة دراهم وإن ارتفع الصرف أو اتضع وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في بجن قيمته ثلاثة دراهم وإن عثمان بن عفان قطع في ارنجة قومت بثلاثة دراهم وهذا أحب ما سمعت إلى في ذلك

مشتراكا ولعائشة رضي الله عنهما أو للولاتين موضع منفرد لم ينزل فيه الغلام ولم يؤذن له بالدخول فيه فسرق منه فلذلك لم يمه القطع وقيل قال مالك في الموازية في الزوجين يسرق أحدهما من متاع صاحبه من بيت قد حجره عليه أنه لا قطع عليه إذا كانت الدار غير مشتركة فإن كان فيها ساكن غيرهما فعليه القطع وكذلك بمالكهما إذا أذن لهم في دخول الدار وهي مشتركة فلا يقطع فيها يسرق مما حجر عليه من بيوتها قال مالك ومن أضاف رجلا في داره وهي غير مشتركة فيسرق الضيف من بعض بيوتها مما حجر عنه فلا قطع عليه وكذلك لو دق خزانة في البيت الذي كان فيه أو تابوتا كبيرا فسرق منه فلا قطع عليه وروى أشهب عن مالك في العتية من أدخل رجلا منزله فسرق ما في كنهه فلا قطع عليه كالمسروق ذلك أجبره ولازوجه وفي النوادر عن سخون في الضيف يسرق من متاع البيت الذي قد أغلق عنه أو خزانة في البيت مغلقة أو تابوت كبير فانه يقطع إذا أخرج ذلك مما حجر عليه وإن وجد في الدار وكذلك لو سرق أحد الزوجين من صاحبه من بيت قد أغلق عنه وجه القول الأول أنه محجور عليه قد أذن له في الدخول فيه ففقه ما فيه كأخذه من موضع مستور أو وعاء مغطى أو خريطة مختومة أو احتمال للصندوق وذلك ينفى القطع عنه لانه أخذه من موضع مأذون له فيه وذلك من باب الخيانة لا من باب السرقة ووجه القول الثاني أنه أخذ السرقة وأخرجها من موضع منع منه ولم يؤذن له فيه كالمالك كانت الدار مشتركة (مسئلة) ولو دخل قوم إلى صنيع فيسرق بعضهم من بيتهم فيه أو يطرب بعضهم من كنه بعض أو يحمل من كنه أو يسرق رداءه أو نعله في الموازية عن أشهب وابن وهب عن مالك يعاقب ولا قطع عليه لأن الكم ليس بحرير يدان البيت قد أذن لهم في دخوله والكم ليس بحرير فلا يجب القطع بالأخراج منه (مسئلة) ومن أدخل رجلا داره لعمل يعمل له فيه من خياطة أو غيره فانه يقطع عليه ويسرق من ذلك البيت أو من خزانة فيه مغلقة أو تابوت فيه كبير فقد قال مالك يعاقب ولا قطع عليه وهي خيانتة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي أنه لا يوجب القطع عليه أن يكون في الدار معهما كنه غيرهما وإنما يجب عليه القطع إذا كان في الدار ساكنا معه إذا سرق من بيت في الدار مغلقة عليه لانه حينئذ إنما يختص الأذن بالبيت الذي صار فيه وإذا لم يكن معه ساكن فلا إذن متعلق بالدار كلها على ما تقدم (مسئلة) ومن دخل حائوت رجل يسوم فيه بزاز فسرق منه فقد روى أشهب عن مالك في العتية ما معناه أنه إن كان إنما دخل الموضع باذن فانه قد أذن له فلا يقطع وأما لو كان الموضع يدخله الناس من غير إذن فليس هذا على الائتمان فليقطع ووجه ذلك أن الموضع الذي يدخله جميع الناس بغير إذن ليس بحرير لما فيه وإنما حازر ما فيه موضعه فعلى من أخذه وأزاله عن موضعه القطع وأما إذا كان لا يدخل فيه إلا باذن فأذن للداخل فقد أذن منه وصار الموضع المأذون فيه هو الحرز فلا يقطع المؤمن ولا غيره حتى يخرج عنه جميع ذلك الموضع وروى عيسى عن ابن القاسم في الحوائث التي في السوق تدخل بغير إذن ليس على من سرق منها القطع

(فصل) وقوله فاستل العبد عن ذلك فاعترف يحتمل أن لما اعترف وجب عليه القطع وقامت اليقينة بان البرد لصاحبه وأقر به سيد الغلام وأما إذا لم تقم بينة بالبرد ولم يقر به سيد الغلام وإنما أقر به العبد فانه يقطع العبد ولا يقضى بالبرد لمن يدعيه ويقر له به العبد ويبقى للسيد بعد أن يحلف أنه ما يعرف لهذا الوجه فيه حقا ولو قال هو بيد عبدي ولا أدري لمن هو لعبدي أو لغيره فهو للعبد ابتداء ولا يقبل إقراره به قاله في الموازية قال مالك ولا يقبل من إقرار العبد إلا ما ينصرف إلى جسده

سرق ما يجب فيه القطع قطع
صفوان بن عبد الله بن صفوان
رداه فجاء سارق فأخبر داهية

وسلم أن تقطع يده فقال له صفوان أني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل قبل أن تأتيني به * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال لا حتى أبلغ به إلى السلطان فقال الزبير إذا بلغت به إلى السلطان فلعن الله الشافع والمشفع * ثم قوله أن صفوان ابن أمية قيل له أنه ان لم يهاجر هلك يحتمل أن يكون قال له ذلك من علم وجوب الهجرة قبل الفتح فاعتقد بقاء حكمه الممن أسلم بعد الفتح والهجرة من مكة إنما كانت قبل الفتح لأنها كانت دار كفر فكان المهاجر يهاجر من دار الكفر إلى دار الإسلام وكان يهاجر ليقوم بنصرة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لا يكون إلا بالمقام معه فلما افتتحت مكة وأسلم أهلها وكثرت ملة دار الإسلام فلم تلزم المهاجرة منها واستغنى النبي صلى الله عليه وسلم عن المسادين وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنصرتم فانصروا

(فصل) وقوله فقدم صفوان بن أمية يريد المدينة مؤديا لما اعتقد وجوبه عليه من فرض الهجرة فنام في المسجد فتوسد رداءه فأخذ سارق وذلك يقتضي مع ما روى من أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطعه أنه أخذه من حرزه فيحتمل أن يكون وجب فيه القطع لأن صاحبه كان معه وحارسا له فكان ذلك بمعنى الحرز له وقد قال ابن القاسم في العتية فبين سرقة من بسط المسجد التي تطرح فيه في رمضان كان عنده صاحبه قطع والأفلا وكذلك قال مالك في محارس الاسكندرية يعلق الناس فيها السيوف والمتاع فتسرق إن كان صاحبه معه قطع سارقه قال مالك لأن صفوان لم يقيم عن رداءه ولا تركه ويحتمل أن يكون السارق دخل ليلا من غير الباب فسرقة وقد قال مالك في محارس الاسكندرية يعلق الناس فيها السيوف والمتاع فينبغي سارق ولا يدخل من مدخل الناس فيسرق من ذلك أنه يقطع وإن لم يكن عنده حارس ويحتمل أيضا أن يكون في المسجد بيت نزل فيه صفوان بن أمية فقد قال مالك في المسجد يكون فيه بيت لحصره أو بيت زكاة النطرا وفيه غير ذلك فمن دخل فيه باذن لم يقطع إن سرق منه ومن دخله بغير إذن فسرقة منه مستتر إذا قطع إذا خرج به من البيت إلى المسجد (مسئلة) ومن سرق حصر المسجد قال عيسى عن ابن القاسم يقطع وإن لم يكن للمسجد باب ومن سرق الأبواب قطع قال أصبغ ويقطع سارق حصر المسجد وقناديله وبلاطه وقال محمد بن كمال وسرق باب مستترا أو خشبة من سقفه أو جوائزه وقال أشهب لا قطع في شيء من حصر المسجد وقناديله وبلاطه وجه القول الأول أن ذلك مستقره فكان حرز له ووجه قول أشهب أنه ثابت فيه وموضع الانتفاع به مع اباحة الوصول إليه فكان ذلك مأخوذا من غير حرز (فرع) فإذا قلنا أنه يقطع فقد روى عن ابن القاسم يقطع على الإطلاق وروى عنه أن سرق الحصر نهارا لم يقطع وإن سرقها ليلا قطع وقال سحنون إن سرق الحصر وقد خيط بعضها إلى بعض قطع والالم يقطع وقال ابن الماجشون يقطع من سرق حصر المسجد أو قناديله أو بلاطه ليلا أو نهارا وإن أخذ في المسجد وحرزها موضعها وكذلك الطنفسة يبسطها الرجل في المسجد لجلسه إذا كانت تترك فيه ليلا ونهارا وقاله مالك وأما طنفس تحمل وترد فرعها من صاحبها فتركها فلا يقطع في هذه وإن كان على المسجد غلق لأن الغلق لم يكن من أصلها (مسئلة) ومن سرق من الحمام إذا دخل من بابه لم يقطع إلا أن يكون عند الباب حارس يحرسه قال ابن حبيب عن أصبغ عن مالك وفي الموازية عن مالك إذا سرق من دخل الحمام من ثياب الناس فإن كان معها حارس أو كانت

وسلم أن تقطع يده فقال له صفوان أني لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل قبل أن تأتيني به * مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن الزبير بن العوام لقي رجلا قد أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان فشفع له الزبير ليرسله فقال لا حتى أبلغ به إلى السلطان فقال الزبير إذا بلغت به إلى السلطان فلعن الله الشافع والمشفع * ثم قوله أن صفوان ابن أمية قيل له أنه ان لم يهاجر هلك يحتمل أن يكون قال له ذلك من علم وجوب الهجرة قبل الفتح فاعتقد بقاء حكمه الممن أسلم بعد الفتح والهجرة من مكة إنما كانت قبل الفتح لأنها كانت دار كفر فكان المهاجر يهاجر من دار الكفر إلى دار الإسلام وكان يهاجر ليقوم بنصرة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك لا يكون إلا بالمقام معه فلما افتتحت مكة وأسلم أهلها وكثرت ملة دار الإسلام فلم تلزم المهاجرة منها واستغنى النبي صلى الله عليه وسلم عن المسادين وقدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنصرتم فانصروا

في بيت تمرز فيه بخلق فقها القطع وأماما موضع في بعض مجالس الحمام بغير حارس للحمام ولا غلق عليه فلا قطع فيه الآن يسرقه من لم يدخل من مدخل الناس وانما تقب واحتمال فانه يقطع قال ابن وهب وقاله الأوزاعي * قال مالك وليس ما في الحمام من متاع الناس لا حارس له قطع وليس هو مثل ما يوضع بالسواق من متاع ويذهب عنه به في هذا القطع (فرق) والفرق بينهما قال ابن القاسم عن مالك ان سارق الحمام لا يقطع لانه ربما أخطأ الرجل وربما غفل قال سحنون يريد انه قال ظننته ثوبى * وقال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وعندي أن الفرق بينهما أن المتاع يقصد وضعه في ذلك الموضع واحرازه فيه لنفسه فلذلك قصر القطع على من سرقه وان لم يكن معه أحد

(فصل) وقوله فتوسد رداءه فسرق وفي الموازية فمين سرق رداءه في المسجد ولم يكن تحت رأسه وكان قريبا منه يقطع ان كان منتها وكالتعين بين يديه وحيث يكونان منه فليل له فانه يقطع في رداء صفوان وهو نائم فقال ذلك كان تحت رأسه وقال عبد الملك في النعلين وفي ثوب النائم يسرق يريد من تحت رأسه يقطع ففرق بين النائم وغيره فيما لا يكون تحت رأسه وانما هو بين يديه وعلى حسب ما يكون ممن يحرسه ويقال انه بين يديه ومعه وأماما كان تحت رأسه فيقطع في النائم واليقظان والفرق بينهما ان ما كان تحت رأسه يحرسه غالبا النائم واليقظان لانه اذا أخذ من تحت رأسه يستيقظ به وأماما كان بين يديه فلا يحرسه الا اليقظان وللحارس تأثير في القطع والله أعلم

(فصل) وقوله فأخذ صفوان السارق يحتمل أن يكون أخذه في المسجد وروى ابن المواز عن ابن القاسم في زكاة الفطر التي توضع في المسجد من سرق منها لا يقطع الآن يكون معها حارس فيقطع وان لم يخرج من المسجد كقطع سارق رداء صفوان وقد أخذ في المسجد ولو كانت الفطرة في بيت المسجد لقطع اذا أخرجه من المسجد وروى محمد بن خالد عن ابن القاسم في العتية فمين جعل ثوبه قريبا منه ثم قام صلى فسرقة سارق انه يقطع اذا أخذ وقد قبضه قبل أن يتوجه به قال ولو قلت لا يقطع حتى يتوجه به لقلت لا يقطع حتى يخرج من المسجد وقد قال أصبغ في غير رواية ابن حبيب يقطع كان معه حارس أو لم يكن كقناديل المسجد وحصره وقال ابن حبيب ليس ذلك كقناديله وحصره لان ذلك موضعها ومن مصلحة المسجد وأما الفطرة فليس ذلك موضعها ولا جعلت فيه للمسجد

(فصل) وقول صفوان لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطعه لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة يريد انه لم يرد أن يبلغ به القطع وانه قد وهبه الثوب ليبين بذلك انه لم يرد به القطع ويحتمل أن يكون وهبه ذلك لما اعتد أن ذلك يسقط عنه القطع ويحتمل أن يكون اعتقد أن الحق من حقوقه فتصدق به عليه بمعنى انه أسقطه عنه وذلك كله لا يسقط القطع عن السارق بعد وجوبه عليه سواء وهبه اياه قبل الترافع أو بعده وقال أبو حنيفة يسقط ذلك القطع وفرق قوم بين قبل الترافع وبعده والدليل على ما نقوله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وحديث صفوان المتقدم ومن جهة القياس انه انتقال ملك بعد السرقة فلم يؤثر في اسقاط القطع كالأموال وهبه لاجنبي (مسألة) ولو سرق متاعا وقامت بذلك بينة فقال كنت أودعته عند صاحب المنزل فقدر عيسى عن ابن القاسم انه يقطع وان صدقه صاحب المتاع وقال عيسى أحب الى أن صدقه أن لا يقطع وجه القول الأول ان القطع قد وجب بسرقة ثبتت فلا يسقط بتملك السارق ما سرق أصل ذلك لو تصدق به عليه ووجه قول عيسى ان اقرار صاحب المتاع معني يثبت به تقديم ملكه فنع ذلك وجوب القطع

أصل ذلك لو قامت بينة بكون المتاع له قال أشهب في قيام البينة وكذلك لو مات صاحب المتاع وورثه السارق فلا يسطع عنه القطع قاله أشهب ورواه ابن مريم عن ابن القاسم قال أشهب وكذلك لو ادعى عليه وديعة أو غيرها فجدده فأخذها من بيته على وجه السرقة فانه يقطع الآن بيمينه انه أودعه ذلك وان لم يشهدوا بملكها وقد روى ابن حبيب عن أصبغ عن مالك في السارق يؤخذ في الليل فمأخذه متاعا من دار رجل فزعم انه أرسله فصدقه الرجل قال ان كان يشبه ما قال وله اليه القطع لم يقطع قال أصبغ فغنى قوله يشبه ما قال ان يدخله من مدخله غير مستستر به وفي وقت يجوز ان يرسله فيه فاما ان أخذه مستترا أو دخل من غير مدخل أو في حين لا يعرف فليقطع (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فهلا قبل أن تأتي به يقتضى تجوز ذلك قبل أن يرفع الى الامام وامتناعه بعد الايمان به اليه وان لوصوله الى الامام تأثيرا في المنع من الترك لاقامة الحد قال ابن مريم معناه فهلا تركته قبل يقول تتركوا الحدود فيما بينكم فاذا بلغت الى فقد وجب الحد وفي الموازية من رواية عيسى عن ابن القاسم عن مالك لا أحب أن يشفع لاحد وقع في حد من حدود الله تعالى بعد أن يصل الى الامام أو الحرس وهم الشرط وأما قبل أن يصل في أيدي دولاء الشفاعة حينئذ للرجل اذا كانت منه فلتة ولم يشهد وأخذه عند الحرس فأما من عرف شره وأذاه للناس قال مالك فأحب الى أن لا يشفع له

(فصل) وقوله ان الزبير رضى الله عنه لقي رجلا أخذ سارقا وهو يريد أن يذهب به الى السلطان فتشفع له على ما تقدم من جواز الشفاعة لمن وجب عليه الحد قبل أن يبلغ الامام الذي يقيم الحد بلان ظهور الحدود الى الامام بوجوب عليه اقامتها فلا تجوز الشفاعة حينئذ ويحتمل أن يكون السارق انما كان مع رجل أخذه دون حرس ولا شرط لأن الحرس والشروط نائبان عن الامام فلا تصح الشفاعة في حد ظهر اليهم وقول الزبير رضى الله عنه فاذا بلغ السلطان فلن الله الشافع والمشفع يقتضى أن ذلك محظور عنده يأثم من فعله من شافع أو مشفع له والله أعلم وأحكم

جامع القطع

ص مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ان رجلا من أهل اليمن أقطع اليد والرجل قدم على أبي بكر الصديق فشكا اليه ان عامل اليمن قد ظلمه فكان يصلي من الليل فيقول أبو بكر وأبيك ماليك بليل سارق ثم انهم فقدوا عقدا لأسماء بنت أبي عيسى امرأه أبي بكر الصديق فجعل الرجل يطوف معهم ويقول اللهم عليك بمن بيت أهل هذا البيت الصالح فوجدوا الخلى عند صائغ زعم ان الاقطع جاء به فاعترف به الاقطع أو شهد عليه به فأمر به أبو بكر الصديق فقطعت يده اليسرى وقال أبو بكر والله لعائوه على نفسه أشد عندي عليه من سرقته ش قوله ان الاقطع الذي ورد من اليمن نزل على أبي بكر الصديق رضى الله عنه يحتمل ان يريد به انه أنزله في موضع يسكنه ويكون فيه بأمره ويحتمل ان يكون أنزله في دار يسكنها أبو بكر في بيت فيها اما ان يكون البيت الذي يسكنه أبو بكر أو بيت آخر ويحتمل أن يكون أنزله تلك الدار لا يسكنها غير أبي بكر ويحتمل أن يكون يسكنها معه غيره وشكا الاقطع الى أبي بكر ان عامل اليمن قد ظلمه يحتمل ان يريد في قطعه يده فكان الاقطع يصلي من الليل فيقول أبو بكر لا يرى من صلاته بالليل وأبيك ماليك بليل سارق يريد ان ليل السارق انما هو للنوم المتصل أو للشيء والتسبب الى سرقة أموال الناس وأما الصلاة

جامع القطع

حدثني يحيى عن مالك

عن عبد الرحمن بن القاسم

عن أبيه ان رجلا من أهل

اليمن أقطع اليد والرجل

قدم على أبي بكر الصديق

فشكا اليه ان عامل اليمن

قد ظلمه فكان يصلي من

الليل فيقول أبو بكر

وأبيك ماليك بليل سارق

ثم انهم فقدوا عقدا لأسماء

بنت أبي عيسى امرأه أبي

بكر الصديق فجعل الرجل

يطوف معهم ويقول

اللهم عليك بمن بيت أهل

هذا البيت الصالح فوجدوا

الخلي عند صائغ زعم ان

الاقطع جاء به فاعترف

به الاقطع أو شهد عليه به

فأمر به أبو بكر الصديق

فقطعت يده اليسرى

وقال أبو بكر والله لعائوه

على نفسه أشد عندي عليه

من سرقته

بالليل فليست من أفعال السارق ويحتمل ان يكون أبو بكر يقول وأيسك على عادة العرب في تخاطبها وتراجعها دون ان يقصده القسم لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم

(فصل) وقوله انهم فقدوا عقدا لأسماز وج أبو بكر الصديق فأخذوا يطلبونه ويبحثون عنه وهو عيشي معهم في ذلك ويدعو على من سرقه فيقول اللهم عليك بمن يبت أهل هذا البيت الصالح يريد سرقهم ليلا أو صيرهم في ليالهم الى مثل ذلك الحال من التعب والمشقة ثم ان الحلي وجد عند جاثغ زعم أن الاقطع جاء به وهذا لا يوجب على الصائغ قطع الوأكر الا قطع لأنه من وجد عنده متاع وزعم انه له وأنه اشتراه أو وهب له فاستحقه منه مستحق زعم انه سرق له فانه لا يخلو ان يكون غيرهم أو منهما فان كان غيرهم فقد قال ابن القاسم فيمن توجده معه السرقة فيقول ابتغها من السوق ولا يعرف بأثعها وهي ذات بال أو لا بال لها أو ادعى المستحق انها أكثر مما وجد معه انها ترد الى من استحقها بالبينه بعد ان يحلف انه ما خرج عن ملكه فان كان من وجدت بيده من أهل الصحة خلى سبيله ولا يمين عليه وروى ابن حبيب عن أصبغ انه ان كان من أهل الصلاح والبراءة أدب المدعي وقال مالك لا يؤدب اذا كان ذلك منه طلبا لحقه وان قاله على وجه المشائمة نكل له وفي الموازية عن أشهب لا أدب على المدعي الا انه يتهم انه يريد عيبه وسبه وجه قول ابن القاسم انه قد أضاف اليه السرقة وهو منزه عنها فوجب عليه الادب كالأوقد شتمه ووجه القول الثاني انه محتاج الى ان يقوم بدعواه فكان له مخرج يصرف عنه الادب كالأقاذ في لزوجه (مسئلة) وأما ان كان مجهول الحال فظاهر ما في المدونة يقتضي انه لا أدب على المدعي عليه وعليه هو اليمين وفي الموازية ما يقتضي انه يخلى سبيله دون يمين وذلك انه قال ان كان متهما موصوفا بذلك عند وجهين وأحلف وان لم يكن كذلك لم يعرض له وان كان من أهل الصلاح أدب له المدعي والقولان مبنيان على ثبوت يمين التهمة أو نفيها وقد روى ابن حبيب عن مطرف من سرق له متاع فاتهم من جيرانه رجلا غير معروف وأتهم رجلا غربيا انه يسجن حتى يكشف عن حاله ولا يطاق حبسه لأن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا اتهمه المسروق منه بسرقة لغيره وقد صحبه في السفر قال ابن حبيب وقد قاله ابن الماجشون وابن عبد الحكم (مسئلة) واذا كان متهما في الموازية عن أشهب يتمن بالسجن والأدب ويحلف بالسوط مجردا قال أصبغ لا يعذب وظاهره نفي الضرب وأما الحبس فيحبس بقدر رأى الامام قال مالك ولا يسجن حتى يموت وكتب عمر بن عبد العزيز ان يسجن حتى يموت وبه قال الليث وقال مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ فيمن سرق له متاع فاتهم رجلا معروفا بذلك وجه القول الاول ان السجن تعزير فيجب ان يكون مصر وفا الى اجتهاد الامام ووجه القول الثاني ان السجن انما هو لقبض اذا ه من الناس اذا كان معروفا بذلك لتكرره منه مع اصراره على الانكار واتلاف أموال الناس فيجب ان يقبض عنهم بالسجن وليس بعض الاوقات بأولى بذلك من بعض مع تساوى حاله فيها (فرع) وهل عليه يمين مع ما تقدم ذكره من الادب والسجن روى ابن حبيب وابن المواز عن أصبغ انه يهدو يسجن ويحلف وروى ابن المواز عن أشهب لا يمين عليه وجه اثبات اليمين عليه ان اليمين تلزمه لما ادعى عليه من حق المال ووجه نفي اليمين ان الدعوى انما تعلقت بالسرقة وقد ثبت بسببها من العقوبة ما ينافي اليمين كما ينافي القطع في السرقة

(فصل) وقوله فأمر به أبو بكر فقطع يده اليسرى يحتمل ان يكون قطع يده اليسرى لما كانت

يده اليمنى قد عذمت بقطع عامل اليمن لها في سرقة أو غيرها لأن الشرع قرر أنه انما تقطع في السرقة اليمنى لمن كانت يدها سالمين فمن كانت يمينه ناقصة الاصابع أو أصابعه لم تقطع قاله في الموازية ابن القاسم وأشهب قال القاضي أبو محمد لأن نفاء أكثر الاصابع يبقى معه أكثر المنافع وبقاء الاكثر كبقاء الجميع وذهاب أكثرها يذهب معه أكثر المنافع فكان كذهاب الجميع (مسئلة) وان كانت يده اليمنى شلاء في الموازية ان كان الشال يميناً لا يقتص منها ولو أخطأ الذي قطعه فقطع يده اليسرى أو لا فقد قال مالك يجزى ذلك عنه فان سرق ثانية فقد قال ابن القاسم في المزنية تقطع رجله اليمنى وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع تقطع رجله اليسرى واحتج عيسى بقول ابن القاسم انه لما أجزأه قطع اليسرى أول مرة كان ذلك بمنزلة ان يكون القطع تعلق بها ولا وشرعت المخالفة في المرة الثانية فلزم أن تقطع رجله اليمنى واحتج ابن نافع بقوله بان قطع اليسرى أو لا انما كان على وجه الخطأ فلا ينبغي ان يعتمد موافقة الخطأ في القطع الثاني والله أعلم (مسئلة) واذا عذمت اليد اليمنى فان عذمت بقطعها في سرقة فان القطع يتقفل في سرقة ثانية لرجله اليسرى ثم في سرقة ثالثة يسهه اليسرى ثم في رابعة برجله اليمنى فان سرق بعد ذلك عوقب ولا يقتل هذا المشهور عن مالك وأصحابه إلا بمصعب قال فانه يقتل ووجه قول مالك قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله فجعل العقوبة على السرقة تختصة بقطع اليد فلا ينتقل عنه الا بدليل ووجه قول ابن مصعب ان هذه سرقة فتعلق بها قطع عضو كالأولى قال القاضي أبو محمد ولا خلاف انه أول ما يقطع يمينه ثم يسرى رجليه وانما الخلاف في الثالثة فعندنا وعند الشافعي ان الحكم في الثالثة والرابعة على ما تقدم وعند أبي حنيفة لا يقطع بعد الثانية ولكن يحبس ويعاقب والدليل على ما نقوله انها لا يقطع في القصاص فجاز أن تقطع في السرقة كاليمينى (مسئلة) وان عذمت يده اليسرى بشلل أو كان خاق بغير يمين فقد روى ابن وهب عن مالك ينقل القطع الى رجله اليسرى وبه قال ابن القاسم ثم قال مالك المحمها ثم قال تقطع يده اليسرى وبه قال ابن القاسم وأشهب وأصبخ وجه القول الأول ان هذا سرق ولا يمين له فوجب أن تقطع رجله اليسرى كما لو قطعت يده اليمنى في سرقة ووجه القول الثاني ان هذا قطع تعلق بالسارق أول مرة فوجب أن يتعلق بيده كما لو كانت له يمين (فرع) ولما غطت يمينه في قصاص فقد قال ابن القاسم ان كانت شلاء قطعت يده اليسرى وان قطعت في قصاص قطعت في السرقة رجله اليسرى وقال أصبخ تقطع يده اليسرى في الوجهين فيعتمد أن يكون أبو بكر رضى الله عنه انما قطع يده اليسرى لما لم يثبت عنده انه قطعت يده اليمنى في سرقة قرأى في ذلك رأى من قال من أصحابنا انها اذا قطعت في غير سرقة تعلق قطع السرقة بيسراه (مسئلة) ولو اتبع صاحب السرقة السارق فضرب يده بسيف فقطعها في الموازية ليس عليه ان أخذ غير ذلك - يدانه ليس من شرط القطع أن يأمر بذلك السلطان وان كان ذلك حكمه ومن تعدى عليه قبل ذلك بقطع يده أجزأه عن القطع وعوقب القاطع (مسئلة) ولو قطع السارق يمين رجل قبل أن يسرق أو بعد ذلك فان يمينه تقطع للسرقة ولا قصاص لليمنى عليه ولا دية قاله ابن المواز ومعنى ذلك انه محل الحقين لا محل لهما مع كونه على هذه الصورة غيره فلم يتعلق أحد منهما بغيره ولو قطع يده للسرقة ثم قطعت يمين رجله لكانت عليه الدية لانه يوم قطع يمين الرجل لم تكن له يمين بخلاف المسئلة الأولى (مسئلة) ولا يقطع السارق في شدة البرد مما يكون القطع فيه حتماً ويقطع في شدة الحر وليس يمتلئ وان كان فيه بعض الخوف رواه في الموازية أشهب عن مالك

وقال ابن القاسم أرى أن يؤخر في الحر إذا خيف فيه ما يخاف في شدة البرد وأما المرض المخوف فلا يقطع فيه ولا يجلد لحد ولا لنكال (مسئلة) وحد القطع في اليد الكوع وفي الرجل من مفصل الكعبين ذكره ابن عبد الحكم في مختصره عن مالك وجه ذلك قول الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالاً من الله ومفصل الكوع أول مفصل يقع على ما قطع منه اسم اليد وكذلك مفصل الكعبين هو أول مفصل يستوعب بقطعه ما يقع عليه اسم الرجل والقدم ولما تعلق بالقدم كما تعلق باليد تعلق بأول ما يقع عليه الاسم كاليد (مسئلة) وتقطع يد السارق ثم يحسم موضع القطع بالنار قاله ابن عبد الحكم في مختصره عن مالك ومعنى ذلك أن يحرق بالنار ليقطع جري الدم لئلا يتأذى جريه حتى يترقى فيوت فاذا أحرقت أفواه العروق رقاً ومنع ذلك جرى الدم ووجه ذلك أنه لا يجب عليه بالسرقه القتل وإنما يجب عليه القطع فيجب أن يدفع عنه ما يفضي إلى الزيادة على القطع من الموت أو ذهاب سائر أعضائه والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فاعترف به الأقطع أو شهد عليه ما اعترافه فيجتمل أن يكون ابتداءً ويجتمل أن يكون بعد تهديد أو تشدد عليه فاما من اعترف بها فقد قال مالك في الموازية من أقر على نفسه بالسرقه على وجه التوبة وهو حر أو عبد فانه يقطع قاله مالك في الموازية وعندهما بنى على أن التوبة لا تسقط الحدود (فرع) وهل له الرجوع بعد الاقرار روى الشيخ أبو القاسم أن رجعا إلى شبهة سقط عنه القطع ولزمه الغرم قال مالك في الموازية ما لم تأت من ذلك ما يشبه البينة من ظهور بعض المتاع وهو من أهل التهم فلا يقبل رجوعه روى ابن القاسم عن مالك في العتية من اعترف بسرقة من غير محنة ولا ترويع لم يقبل (فرع) فاذا قلنا أنه يقبل رجوعه إلى شبهة فقد قال الشيخ أبو القاسم أن رجعا إلى شبهة وكتب على نفسه ففيه إيتان أحدهما يسقط القطع والأخرى يلزم القطع وقد تقدم القول بمثل هذا في حد الزنا وإنما يجب عليه الغرم إذا سقط عنه القطع لأن الاقرار بالمال لازم ليس للفرار الرجوع عنه (مسئلة) وأما ما اعترف بمحنة فقد روى محمد بن خالد عن ابن القاسم في العتية إذا أقر بها على الضرب وعينها فلا يقطع إذا نزع قال عنه عيسى إذا اعترف به ضرب عشرة أسواط أو حبس ليلة لم يلزمه إقراره كان الوالي عدلاً أو غير عدل وروى بأخطأ العدل روى ابن وهب عن مالك في الموازية إذا أقر في محنته وأخرج المتاع قطع الآن يقول دفعه إلى فلان وإنما أقررت للضرب فلا يقطع يريد فباعين قال وأما إذا لم يعين فلا يقطع بحال وقال أشهب في الموازية إذا أخرج السرقة فاعترف أنها المسروقة فنهذا يقطع وإن أقر بعد سجن وقيد وعين وانزع لم يقبل قوله وقد روى عن ابن عمر أنه قال في المفرع عنه حاله أنه لا يقطع حتى تبرز السرقة وقاله يحيى ابن سعيد وربيعة بن أبي عبد الرحمن ص قال مالك الأمر عندنا في الذي يسرق مراراً ثم يستعدى عليه أنه ليس عليه إلا أن تقطع يده لجميع من سرق منه إذا لم يكن أقيم عليه الحد قبل ذلك ثم سرق ما يجب فيه القطع قطع أيضاً ش قوله في الذي يسرق مراراً ليس عليه إلا قطع يده لجميع من سرق منه معناه أنه لا يقطع له إلا يد واحدة وإن سرق مائة مرة واحدة أو لجماعة قبل أن يقطع فإن قطع يده يجزى عن ذلك كله دون زيادة عليه وإن قطعت يده لسرقة شيء واحد أو أشياء كثيرة ثم سرق بعد ذلك فانه يقطع أيضاً كسارب الخمر يشرب مائة مرة فلا يجلد عليه إلا جلد واحد كما لو شرب مرة واحدة ثم إن جلد لشرب مرة أو مراراً فانه يستأنف حده فيجلد كما جلد أول مرة والله أعلم وأحكم ولو سرق لجماعة فقام عليه واحد منهم فقطع ولا يعلم بغيرهم فقد روى ابن المواز عن

* قال يحيى قال مالك الأمر عندنا في الذي يسرق مراراً ثم يستعدى عليه أنه ليس عليه إلا أن تقطع يده لجميع من سرق منه إذا لم يكن أقيم عليه الحد قبل ذلك ثم سرق ما يجب فيه القطع قطع أيضاً

مالك ذلك لكل سرقة متقدمة قيم فيها أو لم يتم ص **ع** مالك أن أبا الزناد أخبره أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز أخذ ناساً في حراة ولم يقتلوا أحداً فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل فكتب إلى عمر بن عبد العزيز في ذلك فكتب إليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأيسر ذلك **ع** ش قوله أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز أخذ ناساً في حراة المحارب قال القاضي أبو محمد القاطع الطريق الخفيف السبيل الشاهر للسلاح لطلب المال فإن أعطى والقاتل عليه كان في مصر أو خارجاً عن مصر قال ابن القاسم وأشهب وقد يكون محارباً وإن خرج بغير سلاح وفعل فعل المحاربين من التلصص وأخذ المال مكابرة وقد يكون الواحد محارباً بغير سلاح وفي العتية والموازبة أن من خرج لقطع السبيل لغير مال فهو محارب مثل أن يقول لأدع هؤلاء يخرجون إلى الشام أو إلى مصر أو إلى مكة فهذا محارب وكذلك كل من حمل السلاح على الناس وأخافهم لغير عداوة ولا نازة فهو محارب قال ابن القاسم ووجه ذلك أنه قاطع السبيل مفسد في الأرض قال الله عز وجل إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا قال ابن القاسم وقتل الغيلة أيضاً من المحاربة أن يقتل رجلاً أو صبياً فيضدعه حتى يدخله موضعاً فيأخذ ماله فهو كالحرابة وكل من قتل أحداً على ماله قل أو أكثر فهو محارب فعل ذلك بجر أو عبد ومن ضرب رجلاً بعصا لئلا يخلصه مات فإنه يقتل وإن لم يرد قتله لأنه من الحرابة ولولم يكن ليأخذ ماله لكن لعداوة بينهم وشرف فيه القصص أو العفو وقاله كله مالك ومن العتية من سماع أشهب عن مالك فبين لقي رجلاً فأطعمهم السويق فأتى بعضهم وأبسط بالباقي فلم يفيقوا إلى مثلها فقال ما أردت قتلهم وإنما أردت أخذ مالههم وإنما أعطاني السويق رجل وقال يسكر فقال مالك يقتل قال في كتاب محمد ولو قال لم أرد قتلهم ولا أخذ أموالهم وإنما هو سويق لاشئ فيه إلا أنهم لما أتوا أخذت أموالهم قال لاشئ عليه غير رد المال قال مالك في الموازبة والمعلن والمستخفي من المحاربين سواء إذا أخذ الأموال والرجال والنساء والأحرار والعبيد والمسلمون وأهل الذمة في ذلك سواء (مسئلة) وإذا أخذ السارق المتاع ليلا فطلب رب المال المتاع منه فكأبره عليه بالسلاح أو بالسكين أو بالعصا حتى يخرج حتى كثر عليه الناس ففي كتاب ابن سحنون عن أبيه هو محارب وذلك يقتضي أنه لا يراعى في الحرابة إخراج المتاع من الحرز ولو أدركه رب المتاع فجاءه به أياه حتى أخذه فهو محارب وإن حاربته كناية عن المختلس فليس بمحارب (مسئلة) ولولقي رجل رجلاً ماله طعام فسأله طعاماً فأبى عليه فكتبه ونزع منه الطعام ونزع ثوبه فقال هذا يشبه المحارب يريد أنه مغالب على أخذ المال مكابرة وصفته صفة المحارب (مسئلة) والمحارب في مصر وغير مصر سواء قاله ابن القاسم وأشهب في كتاب ابن سحنون قال القاضي أبو محمد سواء في الحكم وقال أبو حنيفة لا يكون محارباً بالقطع في الصحراء والبرية النائية عن البلد وقال عبد الملك بن الماجشون لا يكونون محاربين في القرية إلا أن يريدوا بذلك القرية كلها فاما المختفي في القرية لا يؤذي إلا الواحد والمستضعف فليس في القرية محارباً والدليل على أنه محارب في القرية قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض وهذا عام في الحضر وغيره والدليل على ذلك من جهة المعنى أنه قد يوجد منه أخافة السبيل وقطع الطريق وقتله لأخذ المار فاستحق اسم المحارب وحكمه كما لو كان في الصحراء وإن كل فعل يوجب حداً في الصحراء فإنه يوجب مثله في الحضر كالسرقة وشرب الخمر والزنى (مسئلة) ويستحق المحارب بأخذ المال اليسير ما يستحقه

* وحدثني عن مالك أن
أبا الزناد أخبره أن عاملاً
لعمر بن عبد العزيز
أخذ ناساً في حراة ولم
يقتلوا أحداً فأراد أن
يقطع أيديهم أو يقتل
فكتب إلى عمر بن عبد
العزيز في ذلك فكتب
إليه عمر بن عبد العزيز
لو أخذت بأيسر ذلك

بأخذ الكبير (مسئلة) قال ابن المواز لم يختلف مالك وأصحابه في اجازة قتل المحاربين وان من قتل في ذلك خير قتيل قال مالك ويناشده الله ثلاثا فان عاجله قاتله وقال عبد الملك لا يدعوه وليادر الى قتله ووجه قول مالك انه يوعظ ويذكر فعسى أن يتوب وينصرف عما هو عليه فيكون ذلك أولى من معاجلته بالمقاتلة التي ربما أدت الى قتل أحدهما وربما غلب المحارب فاستأصل النفس والمال وجه قول عبد الملك انه قد استحق حكم الحراية بخروجه فالصواب اذا وثق بالظهور عليه أن يعاجل مدافسته والقتل له ما لم ينظر فيه قال محمد فان ظفريه فلا يل قتله وليدفعه الى الامام الا أن يخاف أن لا يقيم عليه الحكم قليل هو من ذلك ما كان يليه الامام (مسئلة) فان طلب اللص الشيء اليسير من المال كالاطعام والثوب وما خف قال مالك يعطاه ولا يقاتل وقال سحنون في العتبية وغيرها لا يعطى شيئا وان قل وليقاتل لانه أقطع لطمعهم وقال عبد الملك لا يعطى اللصوص شيئا طلبوه وان قل وهذا في العدد المتناصف لهم والراجي لقتلهم وأما من يتقن انه لا قوة له بهم ولا عدة ولا مناصفة فهو كالأسير وعسى أن يعتذر فيما يعطيهم ان شاء الله تعالى (مسئلة) ويقا تل اللصوص اذا أبوا الا القتال أو يطلبوا ما لا يجب أن يعطوه قال مالك وابن القاسم وأشهب جهادهم جهاد وقال عنه أشهب من أفضل الجهاد وأعظمه أجرا قال مالك في أعراب قطعوا الطريق جهادهم أحب الى من جهاد الروم وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد واذا قتل دون ماله ومال المسلمين فهو أعظم لأجره (مسئلة) ولا يجوز أن يؤمن المحارب اذا طلب الامن بخلاف المشرك اذا أمنت على حاله ويبيده أموال الناس ولا يجوز للامام أن يؤمن المحارب وينزله على ذلك ودأمان له على ذلك لانه في سلطانك وعلى دينك وانما امتنع لعزلة الدين ولا ملة ر واه ابن سحنون عن عبد الملك (مسئلة) واذا امتنع المحارب بنفسه حتى أعطى الأمان فأخذ على ذلك قال ابن المواز قد اختلف فيه فقيل يتم له ذلك وقيل له ليس ذلك ويؤخذ بحق الله تعالى وقاله أصبح سواء امتنع في حصن أو مركب أو فرس سواء أأمنه السلطان أو غيره قال لانه حتى لله تعالى لا يزال الا بالتوبة قبل أن يقدر عليه ووجه القول الأول بتجوز الأمان له انه فاسق ممتنع فاذا عاهد لزم الامان كالكافر والفرق بينهما على قول أصبح ماتقدم من قول عبد الملك (مسئلة) ولو ارتد المحارب ولحق بدار الحرب فماتلنا معهم فاسر استتابه الامام فان تاب سقط عنه القتل بالردة وأخذ بأحكام الحراية قبل الردة في حق الله وحقوق المسلمين ولا يزال عنه ذلك رده وان لم يتب قتل على الردة والحراية قاله سحنون عن عبد الملك ورواه عن ابن شهاب وربيعة وأبي الزناد ووجه ذلك أن اردة لا تسقط حقوق المسلمين الثابتة عليه قبل رده كما لو دأين أو غصب أموال الناس ثم ارتد لما سقط عنه برده شيء من ذلك فاما حقوق الله تعالى فاذا تعلقت بحقوق الأدميين لم تسقط بالردة وانما يسقط منها ما لا تعلو به بالأدميين كالصوم والصلاة والحج والله أعلم (مسئلة) ولو فر المحارب فدخل حصنا من حصون الروم فحاصره المسلمون فنزل أهل به بعد ونزل المحارب بالمان أمنه أمير السرية قال سحنون لأمان له ولا يزال حكم الحراية عنه جهل من أمنه وقد ظفر قبل التوبة ووجه ذلك ان حقوق الناس قد تعلقت به من قصاص واتلاف أموال الناس فلا يجوز أن يعاهد على اسقاطها ولو عاهد على ذلك لم يصح اسقاط الامام لها عنه أصل ذلك الناصب والقاتل بغير المحارب والله أعلم وأحكم (مسئلة) واذا فر اللصوص فقد روى أصبح عن ابن القاسم ان كان قتل أحدا فليتبع وان لم يكن قتل أحدا فليأحب أن يتبع ولا يقتل وقال سحنون يتبعون ولو بلغوا برك الغيا وروى عنه انه يتبع من هم ويقتلون

مقبلين ومدبرين ومنهزمين وليس هروهم نوبة وأما التدقيق على جريحهم فإن لم يستحق هزيمتهم وخيف كرتهم ذفف على جريحهم وإن استحققت الهزيمة فجر يجمعهم أسير والحكم فيه إلى الإمام وفي الموازية قال ابن القاسم لا يجهز على جريحهم ولم يره سحنون (مسئلة) وإذا أخذ الموص قبل التوبة لم يجهزوا القتل والصلب أو قطع اليد والرجل من خلاف والنفي والجس والأصل في ذلك قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض قال ابن المواز وابن سحنون عن مالك أن ذلك على التخيير وقال أبو حنيفة والشافعي حدم على الترتيب فلا يقتل من لم يقتل ولا يصلب ولا يقطع فإن قتل ولم يأخذ ما لا قتل فقط ولم يصلب ولم يقطع وإن أخذ المال ولم يقتل قطع وإن قتل وأخذ المال قال أبو حنيفة الإمام مخير إن شاء جمع القتل والقطع وإن شاء جمع القتل والصلب ثم قتل بعد الصلب وقال الشافعي يقتلهم حتى تأثم يصلبهم والدليل على ما نقوله قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ولفظة أو ظاهرها التخيير ولم يشترط أن يكونوا قتلوا (مسئلة) إذا ثبت أنه على التخيير فإنه تخيير متعلق بالاجتهاد الإمام ومصر وف إلى نظره ومشورة الفقهاء بما يراه أتم للصحة وأدب عن الفساد قاله مالك في الموازية وليس ذلك على هوى الإمام ولكن على الاجتهاد يريد بقدر ما خبره فإذا ثبت أنه على الاجتهاد فإن للإمام أن يقتل المحارب وإن لم يقتل ولا يأخذ ما لا ولا يخلو من أحد أمرين أما أن يكون طال أمره وأخاف السبيل أو أخذ بمحضرة خروجه فإن كان طال أمره وأخاف السبيل ولم يقتل ولا يأخذ ما لا فقد قال محمد هو مخير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف أو ضربه ونفيه وذلك بقدر ذنبه وروى ابن القاسم عن مالك هو مخير في ذلك إذا أخذ بمحضرة ذلك أو بعد طول زمان قال أشهب في الذي أخذ بمحضرة ذلك ولم يقتل ولم يأخذ المال فهذا الذي قال فيه مالك لو أخذ فيه بأيسر ذلك قال عنه ابن القاسم أحب إلى أن يجلد وينفي ويحبس حيث نفي إليه قال أشهب فإن رأى الإمام أن يقتله أو يقطعه من خلاف فذلك له على الاجتهاد فيه فيقتضى هذا أنه على التخيير بشرط الاجتهاد ومعنى ذلك أن يكون مصر وقال في نظر الإمام فأداه إليه اجتهاده كان له انفاذه وما قاله مالك من اختياره لكل جنانية نوعا من العقوبة على ما ذكرناه وبذكر بعدهنا فافهموا على وجهين وجه الاجتهاد والارشاد إلى الصواب فيه والله أعلم وأحكم والذي طال أمره وأخاف السبيل وشهر ذكراه أنه لم يقتل ولم يأخذ ما لا فقد تقدم فيه قول مالك ومحمد (مسئلة) وأما إن طال أمره وأخذ المال ولم يقتل فقد قال مالك وابن القاسم في الموازية يقتل ولا يختار الإمام فيه غير القتل قال أشهب هو مخير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف وروى ابن حبيب عن مالك إذا أخاف السبيل وأعظم الفساد وأخذ الأموال ولم يقتل أحدًا فليقتله الإمام إذا ظهر عليه قال وهو مخير بين القتل والصلب أو قطع الخلاف أو النفي

(فصل) وقوله إن عاملًا لعمر بن عبد العزيز أخذ ناسا في حراقة فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل فكتب إليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأيسر ذلك وهذا يقتضي أن العامل رأى قتلهم أو قطع أيديهم ولا يعلم ما بلغت حراقتهم وكتب إليه عمر بن عبد العزيز لو أخذت بأيسر ذلك على سبيل الخصى والندب لا على سبيل الانكار ويحتمل أن يكون عمر بن عبد العزيز قال لو أخذت بأيسر ذلك وقد علم أنهم أخذوا بالشرخ وجههم قبل أن يخيفوا سبيلا أو يقتلوا أحدا أو يأخذوا ما لا وقد روى ابن

المواز عن مالك انه قال فبين هذه صفته لو أخذ فيهم بالأيسر قال ابن القاسم وهو الجلد والنفي وقد تقدم من قول أشهب انه قال الامام مخير ويقضى من قول عمر أن للحاكم أن يحكم باجتهاده وان رأى خلاف رأى الامام اذا كان مما يسرع فيه الاجتهاد وقال به العلماء ولو كان ممن لا يجوز له ذلك ولزم العامل أن لا يتفد الارأى الامام لقدم عليه في ذلك اذا رآه الأفضل ويحتمل أن يكون العامل شاويرة في ذلك بعد ان ظهر له فيه اعتقاد صحته من قتل أو قطع وأعلم عمر بما ظهر اليه ليعلم بذلك موافقته له أوليظهر اليه عمر بن عبد العزيز في الحكم الذي يختاره دليل يري الرجوع اليه والعمل بمقتضاه وبه قال أصحابنا في مسألة الحكمين ان لهما أن يحكما بما إذا هما اجتهادهما اليه وان كان ذلك مخالفا لرأى من أرسلهما (مسئلة) اذا ثبت ذلك فالقتل الذي ذكره الله في الآية واختار مالك فبين طالت اخافته السبيل وأخذ المال ولم يقتل ولم يأخذ مالا أن يقتل فقط ولا يزداد على ذلك قال محمد ولا يجلبد السباط قبل القتل قال أشهب في كتاب ابن سحنون ولا تقطع يده ولا رجله مع القتل (مسئلة) وأما الصلب فهو الربط على الجذوع قال الله تعالى ولأصلبكم في جذوع النخل قال محمد قول الله تعالى أو يصلبوا أي يصلبه ثم يقتله مصلوبا بطعنه قاله ابن القاسم ورواه ابن حبيب عن مالك وقال أشهب انه يقتله ثم يصلبه وله أن يصلبه ثم يقتله مصلوبا وجه قول ابن القاسم وهو الظاهر من قول مالك وهو الذي يرويه العراقيون من أصحابنا خلافا للشافعي في قوله يقتل بالأرض ثم يصلب ان التغليظ بالقتل لا تأثير له في نفس المحارب ولا غيره وانما التغليظ بما يفعل به حين الموت من الصلب والتشنيع ووجه قول أشهب ان القتل في الحدود يمنع ما قبله من حقوق الله تعالى ولذلك لا يقطع ولا يضرب قبل القتل ثم يقتل فلما امتنع التغليظ بالضرب قبل القتل وورد به النص وجب أن يكون بعد القتل (فرع) ولو حبسه الامام ليصلبه فأتى في السجن فاته لا يصلب ولو قتله أحد في السجن أو قتله الامام فليصلبه ووجه ذلك انه اذا مات حتف أنفه فقد فأتى العقوبة فيه فلا معنى لصلبه لانما هو صفة من صفات القتل أو تشنيع للقتل بعد وقوعه فاذا فأتى القتل بالموت سبقت صفته وتوابعه وانما يصلب ليظهر قتله وليبقى فينظر اليه فيزدجر به واذا مات فلا معنى لصلبه ليبقى على هذه الحال لانها حل كل نفس وأما اذا قتل في السجن فقد وجب القتل فثبت توابعه (فرع) واختلف أصحابنا في بقاءه على الجذع فقال أصبغ لأبأس أن يحل لمن أراد من أهله أو غيرهم انزاله فيصلى عليه ويدفن وروى ابن سحنون عن أبيه اذا صلب وقتل نزل تلك الساعة يدفع الى وليه يدفنه ويصلى عليه وقال ابن الماجشون من رواية ابن حبيب عنه لا يمكن منه أهله ولا غيرهم حتى تقضى الخشبة وتأت كل الكلاب وجه القول الأول انه نبت على الاسلام قتل في عقوبة فثبت له حكم الصلاة عليه والدفن كسائر من قتل في حد ووجه قول ابن الماجشون انه انما صلب لتشنيع أمره ويبقى معنى الازدجار به وذلك بنا في انزاله (فرع) فاذا انزلنا ينزل فقد قال سحنون ينزل فيغسله أهله ويكفن ويصلى عليه ثم ان رأى اعادته الى الخشبة فعل وروى ابن سحنون أنه قال ذلك لمن سأله من الأندلس قال وأما الذي قال لي أنما فلا يعاد الى الخشبة ولا يترك عليها بعد القتل ولكن ينزل ويدفع الى أهله فعنى القول الأول انه يبقى على الخشبة ليبقى وجه الازدجار به وعلى القول الثاني انه يقتل بعد الصلب لتشنيع صفة قتله خاصة وليس الصلب لبقاء حاله (مسئلة) واذا رأى الامام قطعه فانه يقطع يده ورجله من خلاف والأصل في ذلك قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو

ينفوا من الأرض وذلك أن تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى ولو كان أقطع اليمنى أو كانت يده اليمنى
شلاء فقد قال أشهب تقطع يده اليسرى ورجله اليسرى وقال ابن القاسم تقطع يده اليسرى
ورجله اليمنى ووجه قول أشهب أن الماطع أول مرة متعلق بيده اليمنى والرجل اليسرى فإذا منع
من قطع اليد اليمنى مانع انتقل القطع إلى اليد اليسرى وبقي القطع في الرجل اليسرى على ما كان
فانه لم يمنع منه مانع ووجه قول ابن القاسم أن الخلاف مشروع في قطع اليد والرجل بنص القرآن
قال الله تعالى أو توطع أيديهم وأرجلهم من خلاف فإذا تعذر ذلك بقطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
وانتقل إلى اليسرى وجب أن ينتقل قطع الرجل إلى اليمنى وبذلك يوجد الخلاف قال محمد ولا يجلد
مع القطع من خلاف والله أعلم وأحكم (فرع) والقطع في اليدين من الكوع رواه أشهب عن
مالك في العتبية ولذلك يقول الله تعالى أو توطع أيديهم وأرجلهم من خلاف وقال في السرقة والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا سكرًا من الله فكان القطع في الحراة كالقطع في
السرقة إلا أن المحارب يقطع في يسير ما يأخذه وكثيره ولا يعتبر فيه نصاب والسرقة تعتبر فيها النصاب
لان آياتها مخصوصة بالسنة والله أعلم وقال أشهب لا يقطع في بادون النصاب ودليلنا من جهة المعنى
أن ما لا يعتبر فيه الحرز لا يعتبر فيه النصاب كاسقاط العدالة (مسألة) وأما النفي فقد قال ابن
القاسم في قول مالك يؤخذ بأيسر ذلك وهو الجلد والنفي قال القاضي أبو محمد النفي المراد به في آية
المحارب بين هو أخرجهم من البلد الذي كانوا فيه إلى غيره وحبسهم فيه وقال أشهب وإن جلدته مع النفي
لضعيف وإنما استحسنه لما خفف عنه من غيره ولو قاله قاتل لم أعبه قال ابن القاسم عن مالك النفي
ويحبس حيث ينفي إليه حتى تظهر توبته قال أصبغ يكتب إلى عامل البلد الذي نفي إليه بذلك قال
ابن القاسم عن مالك وليس لجلده حد إلا الاجتهاد الإمام فيه وقال مطرف عن مالك إذا استحق عنده
النفي فليضربه ويسجنه ببلده حتى تظهر توبته فذلك عند النفي وتغريبه به قال أبو حنيفة وقال ابن
الما حشون ليس عندنا النفي الذي ذكره الله عز وجل أن ينفي من قرية إلى قرية يسجن بها وإنما
يقول الله تعالى أو ينفوا من الأرض معناه أن يطلبوا فيخففون وأنتم تطلبونهم لتقام عليهم العقوبة
فإذا ظفر بهم فلا بد من إحدى ثلاث عقوبات القتل والصلب أو القطع هو في ذلك مخير قال وهكذا
قال مالك والمغيرة وابن دينار قال ابن حبيب وقاله أشهب وبه أقول قال القاضي أبو محمد وبه قال
الشافعي وجه القول الأول أنه نفي وجلد أقيم مقام القتل فكان نفيًا وتغريبًا إلى بلد آخر كتغريب
الزاني (فرع) إذا ثبت حكم النفي على قول ابن القاسم وغيره من العلماء فاعلم أن ذلك يختص بالأحرار
وأما العبيد قال ابن القاسم وأشهب في كتاب ابن معنون لالنفي على العبيد ووجه ذلك اعتبارا
بالزنى وقال ربيعة لا ينفي المسلم المحارب من بلد إلى أرض العدو ولكن يسجن في أرض الفرية
(فصل) إذا أخذ المحارب قبل أن يتوب فقد قال مالك أن لا عفوية لإمام ولا ولي قتيل ولا ربتنا
وهو حد لله تعالى لا شفاعته فيه (مسألة) وإذا رأى الماضي في محارب أب يسلمه إلى أولياء من قتل
فعفوا عنه فأما ابن القاسم فقال هو حكم فتنقب لا ينقض للاختلاف فيه وبه قال معنون وقال
أشهب ينقض ويقتل ولا خلاف أنه لا عفوية وبه قال ابن الماحشون قال الشيخ أبو محمد في النوادر
يريد أشهب أن الشاذ لا يعد خلافاً إذا قتل واحداً من اللصوص قتيلاً قال ابن القاسم قد استوجب
جميعهم القتل ولو كانوا مائة ألف وذكر القاضي أبو محمد هذه المسئلة فقال إذا قتل أحدهم وكان
سائرهم رداً وأعواناً لم يباشروا القتل فإن جميعهم يقتلون خلافاً للشافعي في قوله لا يقتل إلا القاتل

والدليل على ما نقوله أن من حضر الواقعة يشارك في الغنية وإن لم يباشر القتل فكذلك هذا
(مسئلة) لا يراعى في القتل بالخرابة تكافؤ الدماء فيقتل المسلم بالذمي والحر بالعبد وقال الشافعي
في أحد أقواله لا يقتل إلا من يكافئه والدليل على ما نقوله قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس
بالنفس ومن جهة المعنى أن هذا يقتل لا يسقط بالعفو فلم يسقط بعدم التكافؤ أصل ذلك القتل بالردة
قال القاضي أبو محمد ولا نه ليس يقتل قصاص وإنما هو حق لله تعالى وهذا يحتاج إلى تأمل لأن قتل
الخرابة للإمام تركه إذا رأى غيره أفضل ولا يجوز له ترك القتل إذا كان قد قتل وإنما معناه أنه حق
للأدمين تملط بحق الله تعالى لأنه قتل على وجه الخرابية فلم يجز لأحد العفو عنه والله أعلم وأحكم
(فصل) وإذا ناب المحارب قبل أن يقدر عليه قال ابن الماجشون الذي يستعبه مالك في توبة
المحارب ما رواه ابن وهب وابن عبد الحكم أن يأتي للسلطان وإن أظهر توبته عند جيرانه وأخلد إلى
المساجد حتى يعرف ذلك منه فجاءه أيضاً قال أصبغ وكذلك إن قعد في بيته وعرف أن ذلك منه
ترك معروف بن يربوع به وبالتوبة جازله ذلك وقال عبد الملك بن الماجشون إن لم تكن توبته إلا
إتيانه السلطان وقوله جئتكم تأييداً لم ينفعه ذلك حتى يظهر توبته قبل مجيئه لقول الله تعالى إلا الذين
تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم يريد أن هذا قد قدر عليه قبل أن تظهر توبته
ووجه قول مالك أن إتيانه السلطان على وجه التوبة والاستسلام والانقياد للحق هو نفس التوبة
لأن المراد من قوله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم إظهار التوبة واعتقادها بالقلب فلا
طريق لنا إلى معرفتها وإذا أتى المحارب السلطان على هذا الوجه فقد أظهر التوبة قبل أن يقدر
عليه والله أعلم وأحكم (مسئلة) إذا ثبت ذلك فإن توبة المحارب قبل أن يقدر عليه تسقط عنه ما كان
لله عز وجل من حد الخرابية ويتبع بحقوق الأدمين بحسب ما لو فعلها بغير حرابة فإن قتل في حرابة
قتل به قتل قصاص فاعتبرت المكافأة فلا يقتل الحر المسلم بعبد ولا بذمي وعليه دية النصراني وقيمة
العبد في ماله ويقتل بالحر المسلم إن شاء ذلك وأولياء المقتول ويجوز عفوهم وإذا سقط عنه القتل
لعدم مكافأة أوله فوضرب مائة سوط ويسجن سنة حكاه ابن المواز ووجه ذلك ما تقدمناه من أن
حقوق الباري قد سقطت عنه بالتوبة وبقيت حقوق الأدمين فاعتبر فيها ما يعتبر في حقوقهم
إذا تجردت وقدر في العتية عبد الملك بن الحسن عن أشهب إذا ناب المحارب وقد كان زني
أو سرق في حرابته لم يوضع ذلك عنه لأنه إذا سقط عنه حد الخرابية خاصة دون سائر الحدود والله
أعلم وأحكم (مسئلة) وإذا قتل أحد المصار بين في الموازية عن مالك وابن القاسم وأشهب إذا
ولى أحد المحاربين قتل رجل ممن قطعوا عليه ولم يماونه أحد من أصحابه قتلوا أجمعين ولا عفو فيهم
لأمام ولا لولي قال ابن القاسم ولونا بواكلهم فإن لولي قتلهم أجمعين ولم يقتل من شأوا والعفو عن
شأوا على دية أو دون دية وقال أشهب إن تابوا قبل القدرة عليهم سقط عنهم حد الخرابية ولم يقتل منهم
الأمين ولي القتل أو أعان عليه أو أسكه لمن يعلم أنه يريد قتله ولا يقتل الآخرون ويضرب كل واحد
منهم مائة ويسجن عاماً (مسئلة) وإذا أخذ المحاربون مالا فقدروا عليهم قبل التوبة فقد قال مالك
وابن القاسم وأشهب في الموازية إن أخذ المال أحدهم فقدروا عليه قبل التوبة وقبل القدرة على غيره
فانه يلزم غرم جميع ذلك المال أخذ من ذلك حصه أو لم يأخذ ولو ناب أحدهم وقد اقتسموا المال فإن
هذا التائب يغرم جميع المال لأن الذي أخذ المال إنما قوتى بهم وقال محمد بن عبد الحكم لا يري على كل
واحد منهم إلا ما أخذ فعلى هذا سلم أشهب في المال وفرق بينه وبين القتل وسوى بينهما ابن القاسم في

ان كل واحد منهم يؤخذ بما جنى أصحابه (مسألة) وإذا أقيم على المحارب حداً لخرابة فقتل أو قطع
أونفى لم يتبع بشئ مما جناه في عدمه وان أيسر بعد ذلك وإذا تاب قبل ان يقدر عليه اتبع في عدمه
بأموال الناس كالسارق ويقطع في السرقة قاله مالك وابن القاسم وأشهب والله أعلم وأحكم
(فصل) وتقبل شهادة الذين قطع عليهم الطريق على اللصوص أنهم قطعوا عليهم الطريق قاله في
الموازنة مالك وابن القاسم وأشهب قالوا لأنه حد من حدود الله تعالى وتقبل شهادة بعضهم على بعض
بما أخذهم ولا تقبل شهادته لنفسه ولأبنيه وتقبل شهادته ان هذا قتل ابنه لأنه يقتل بالخرابة
لا بالقصاص اذ لا عفو فيه ولو شهد عليه بذلك بعد ان تاب لم تقبل شهادته لأن الحق له في العفو
والقصاص قال سحنون لأن المحاربين انما يقطعون بالمفاوز حيث لا بينة الا من قطعوا عليه ويقضى
على المحارب بين برد ما أخذوا وان كانوا أملياء قال وذلك اذا كانوا عدولاً فان كانوا عبيداً أو نصارى أو
غير عدول لم يقبلوا ولكن اذا استفاض ذلك من الذكرو كثرة القول أدبهم الامام وينفهم (مسألة)
قال سحنون في كتاب ابنه اذ بلغ من شهرة المحارب باسمه ما تأكدوا اثره فأتى من يشهدان هذا فلان
وقالوا لم نشهد قطعه للطريق أو قطعه على الناس وأخذ أموالهم الا نأمنه فبعينه وقد استفاض عندنا
واشتهر قطعه للطريق أو قطعه للناس أو أخذ أموالهم وما شهر به من القتل وأخذ أموال الناس
والفساد قال فان الامام يقتله بهذه الشهرة وهذا أكثر من شاهدين على العيان أريت دبوطة
أحتاج الى من يشهد له انه عاينه يقطع ويقتل (مسألة) وما وجد بأيدى اللصوص فادعوا انه مال
لم فقد قال أشهب هو لهم وان كثر حتى يقيم مدعوه البينة وأما اذا أفروا انما أخذوه بالخرابة
فيقبل في ذلك شهادة الرفقة أهل بعضهم لبعض ولا يجوز لنفسه ومن ادعى شيئاً ولم تكن له بينة فقد
قال مالك في الموازية وكتاب ابن سحنون يدفع اليه بعد الاستيلاء وبعد ان يفشو ذلك ولا يطول جدا
بعد ان يحلف مدعوه ويضمنوا ذلك ولا يطلب منهم جلاء (مسألة) ولو ادعاه زجلان ولاينة لهما
حلفا وكان بينهما ما ومن كل منهما فمفهم ولصاحبه ان حلف فان نكالا لم يكن لواحد منهما قاله أشهب
في الموازية قال محمد وذلك ان اليمين ههنا لا بد منها للسلطان والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في الذي يسرق أمتعة الناس ﴾

﴿ ما جاء في الذي يسرق
أمتعة الناس ﴾
قال يحيى وسعدت مالكا
يقول الأمر عندنا في الذي
يسرق أمتعة الناس التي
تكون موضوعة
بالاسواق محرزة قد أحرزها
أهلها في أوعيتهم وضهوا
بعضها على بعض انه من
سرق من ذلك شيئاً من
حرزه تبلغ قيمته ما يجب
فيه القطع فان عليه القطع
سواء كان صاحب المتاع
عند متاعه أو لم يكن ليلاً
كان ذلك أو نهاراً

ص قال يحيى وسعدت مالكا يقول الأمر عندنا في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون
موضوعة بالاسواق ومحرزة قد أحرزها أهلها في أوعيتهم وضهوا ببعضها الى بعض انه من سرق من ذلك
شيئاً من حرزه تبلغ قيمته ما يجب فيه القطع فان عليه القطع سواء كان صاحب المتاع عند متاعه أو لم
يكن ليلاً كان ذلك أو نهاراً ﴿ ش قوله في الذي يسرق أمتعة الناس موضوعة بالاسواق محرزة انها
وضعت في السوق على وجه الاحراز لها على ما يفعله من يقصد السوق فينزل فيه من غير حائوت فيضع
متاعه في موضع يتخله لنفسه موضعاً وحزماً لمتاعه يضعه فيه للبيع وقد قال مالك في الموازية ما وضع
في السوق للبيع من متاع وان كان على قارعة الطريق من غير حائوت ولا تحصين فانه يقطع من
سرق منه ووجه ذلك ان هذا موضع أحرز فيه متاعه كالحائوت (مسألة) وكذلك الشاة توقف
بالسوق للبيع فانه يقطع من سرقها وان لم تكن مربوطة قاله مالك في الموازية قال ابن القاسم
وأشهب وكذلك البعير يعقله صاحبه في السوق ليعمل عليه قال مالك وكذلك الابل المناخبة بموضع
يرتاد فيه الكراء قد عرف لذلك ووجه ذلك ان موقف الشاة للتسويق حرز لها ولذلك وقفت به

وكذلك مناخ البعير حرز له فن أخرج عنه على وجه السرقة له حكم السارق (مسئلة) والغسل
يفسل الثياب فينشرها على الشجر فيسرق منها أو يسرق ما على جبال الصباغين من الثياب
المنشورة في الطريق روى في الموازية ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك لا قطع في شيء من ذلك
وروى عن مالك القطع فيها وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وأصبغ فيمن سرق
جبال الغسل أو سرق للغسل ثيابا يقطع وجه القول الاول ما احتج به من ذلك أنه موضع لا توضع
فيه على وجه الحفظ لها وإنما توضع فيه على وجه الاصلاح مع كونه مباحا في الاصل فكان بمنزلة
الماشية في المرقى لا قطع على من سرقها ويقطع من سرقها من حرزها ووجه القول الثاني انها
موضوعة فيه على وجه الحفظ وليس ما قصد من تخفيفها بما ع من ان يكون ذلك حرزا لها كالثياب
التي توضع في السوق للبيع فليس ذلك بمنع من أن يكون ذلك الموضع حرزا لها والله أعلم
(فصل) وقوله كان صاحب المتاع عنده أو لم يكن يقتضي ان ذلك حرز له بانفراده ومن الموضع
مالا يكون حرزا الا بشهادة صاحب المتاع أو قربه منه وقد تقدم بعض ذكر ذلك ومعنى ذلك ان
ما اتخذ صاحبه مستقراته يكون حرزا وان غاب صاحبه عنه وما لم يتخذ منزلا ولا قرارا وإنما توضع
فيه مائقل عليه من أسبابه لذهابها الى موضع أو محاولة أمر حتى تفرغ فيأخذه أو وضعه من يده الى
أن يقوم فيصمله فان هذا لا يكون حرزا الا مع كونه معه وحفظه هو أو غيره فان عدم ذلك لم يكن
حرزا وقد قال مالك في العتية والموازية في مطاير بالفلاة يحجز فيها الطعام وتعي حتى لا تعرف
فهذا لا يقطع من سرقة ولو كان المطر بيتا معروفا بحضرة أهله قطع من سرق منه ووجه ذلك
ان الذي أخفى مكانه لم يجعله حرزا ولا اعتمد على ذلك وإنما اعتمد على اخفائه وسره والذي ترك
ظاهرا وكان بقرب منزله إنما اعتمد في حفظه طعامه على موضعه مع قربه من مرعاته فثبت له حكم
الحرز (مسئلة) ومن طرح ثوبا بالصحراء وذهب لحاجته فسرق قال كان منزلا لا ينزله قطع سارقه
والا لم يقطع رواه ابن المواز عن ابن القاسم وقال أشهب ان طرحه بموضع ضيعة فلا قطع فيه وان
طرحه بقرب منه أو من خبائه أو من خباء أصحابه لقطع من سرقه من غير أهل الخباء ومعنى ذلك أنه
انما طرحه بالفلاة ولم يجعل ذلك منزلا له لم يعتمد على الموضع في حفظه ولا ثبت للموضع حكم الحرز
وان نزل بموضع اتخذ محللا ثبت له حكم الحرز لانه قد اعتمد فيه على حفظ أسبابه وكذلك ان وضعه
بقربه أو بقرب خبائه أو بقرب خباء غيره وقد اعتمد في حفظه على موضعه وجعله حرزا له لم يكن
من مرعاته ولمراعاة أهل الخباء به من سرقه من لا يشاركه في موضعه ثبت في حقه القطع (مسئلة)
ولو كان صبي على دابة عند باب المسجد فسرق رجل ركابا سرجها فقد روى أشهب عن مالك
في العتية والموازية ان لم يكن الصبي نائما وكان مستيقظا فعلى سائرهما القطع وان كان نائما فيشبهه أن
لا قطع عليه وقال أشهب ان كان نائما فلا قطع على السارق ومعنى ذلك ان الموضع لم ينزله صاحب
الدابة فليس يحجز بنفسه وإنما يكون حرزا بحيث يخطئ الصبي مادام يقظا فاذا نام مع كونه صبيزا زال عن
الموضع حكم الحرز وقال ابن حبيب عن أصبغ فحين نزل عن دابته وتركها ترى فسرق رجل
سرجها من عليها فلا قطع عليه كمن سرق شيئا كان مع صبي لا يدفع عن نفسه وروى ابن المواز عن
أصبغ عن ابن القاسم فحين سرق قرطمان اذن صبي أو سوارا عليه ومعه فاما الصغير الذي لا يعقل
ولا يحجز ما عليه فان كان معه أحد يحفظه قطع السارق وان لم يكن معه أحد يحفظه أو يصحبه فلا قطع
على السارق الا أن يكون الصبي في حرز فيقطع سارق ما عليه وان كان الصبي يعقل ويحجز

ما عليه قطع من سرق منه شيئاً وان لم يكن في حرز ولا معه حافظ وان أحسنه منه على خديعة بمعرفة من الصبي لم يقطع ووجه ذلك ان الصبي اذا لم يكن يعقل فلا يثبت بموضعه ولا له حكم الحرز فان كان معه من يحفظه كان له حكم الحرز وكذلك اذا كان هو يعقل لانه لم يتخذ ذلك الموضع الذي حل فيه منزلاً ولو اتخذ من كان معه منزلاً لثبت للموضع حكم الحرز وقطع سارق ما على الصبي وان لم يعقل ولم يكن معه حافظ قال ابن وهب عن مالك انما يراعى في ذلك أن يكون مثله بمن يحرز ما عليه فانه يقطع من سرق ما عليه وحكي الشيخ أبو القاسم في تفريعه فحين سرق خلخال صبي أو قرطه أو شيئاً من حليته فبيعه أو باع أو اهداهما عليه القطع اذا كان في دار أدله أو فنانهم والأخرى لا قطع عليه فأورد الروايتين على الإطلاق ولم يذكر في شيء من ذلك تفصيلاً غير انه يقتضي قوله اذا كان في دار أدله أو في فنانهم انه صغير لا يمنع بنفسه (مسئلة) ولو أن مسافرين ضربوا أقيمتهم وأناخوا ابلهم فقدر وى ابن القاسم عن مالك القطع على من سرق بعض متاعهم من الخباء أو خارجة أو سرق من تلك الابل معقولة كانت أو غير معقولة ان كانت قرب صاحبها معناه ان تناخ في منزلها الذي تأوى اليه بقرب خيائه وأما ان أناخها على أن ينقلها الى موضعه فليس ذلك بحرز لها بانفراده قال مالك وكذلك ما كان من ابلهم في المرعى (مسئلة) ومن سرق مركباً فقد قال محمد عليه القطع قال ابن القاسم وأشهر ان كانت في المرعى على وتدها أو بين السفن أو موضع هو لها حرز وكذلك ان كان معها أحد أو ما اذا لم يكن معها أحد أو كانت مخلاة أو اقلت ولا أحد معها فلا قطع على من سرقها وان كان بها مسافرون فأرسوا في مرسى وربطوها ونزلوا كلمهم وتركوها فيه قال ابن القاسم يقطع من سرقها وقال أشهر ان ربطوها في غير مرسى لم يقطع كالدابة وقال محمد بن كان بموضع يصاح أن يرعى بها فيه قطع وان كان في غير ذلك لم يقطع فالأقوال كلها متفقة انها ان كانت بموضع ينزل لها في حرزها وان كانت في غير منزل لها فليس بحرز بانفراده حتى ينضاف الى ذلك من يحرزها والله أعلم ص **قال** مالك في الذي يسرق ما يجب عليه فيه القطع ثم يوجد معه ما سرق فيرد على صاحبه انه تقطع يده قال مالك فان قائل كيف تقطع يده وقد أخذ المتاع منه ودفع الى صاحبه فاما هو بمنزلة الشارب يوجد منه ربح الشراب المسكر وليس به سكر فيجلد الحد قال وانما يجلد الحد في المسكر اذا شربه وان لم يسكره وذلك انه انما شربه ليسكره فكذلك تقطع يد السارق في السرقة التي أخذت منه ولم ينتفع بها ورجعت الى صاحبه وانما سرقها حين سرقها ليدخل بها **ش** وهذا على ما قال ان الذي يسرق ما يجب فيه القطع فيؤخذ منه ويرد الى صاحبه انه يقطع يده لانه وجد معه المتاع خارج الحرز قال أشهر فقد وجب عليه القطع باخراجه من الحرز فلا يسقط عنه برده الى صاحبه وكذلك لو رده الى الحرز بعد اخراجه منه لم يسقط عنه ما قد وجب عليه من القطع برد المتاع الى الحرز (فرع) وانما يجب القطع باخراج السرقة من الحرز على وجه الاستسرار والسرقة فاما من دخل ليسرق فانزله بازار ثم شربه فخذفان قلت والازار عليه فقدر وى عيسى بن دينار ومحمد بن خالد عن ابن القاسم في العتية لا قطع عليه علم أهل البيت ان الازار عليه أو لم يعلموا ووجه ذلك انه لم يخرج من الحرز على وجه السرقة وانما أخرجه منه على وجه الاختلاس (مسئلة) ولو رأى صاحب المتاع السرقة يسرق متاعه فتركه وأمر بشأه من فرأياه ورب المتاع يخرج بالسرقة في العتية والموازية لأصبع عن ابن القاسم زاد في كتاب محمد ولو أراد أن يمنع منعه فلا قطع عليه ونحن نقول انه قول مالك قال أصبغ عليه القطع وجه القول الاول انه خرج بالمتاع يعلم صاحبه فلم يكن سارقاً لان نسويفه ذلك

قال مالك في الذي يسرق ما يجب عليه فيه القطع ثم يوجد معه ما سرق فيرد على صاحبه انه تقطع يده قال مالك فان قائل كيف تقطع يده وقد أخذ المتاع منه ودفع الى صاحبه فاما هو بمنزلة الشارب يوجد منه ربح الشراب المسكر وليس به سكر فيجلد الحد قال وانما يجلد الحد في المسكر اذا شربه وان لم يسكره وذلك انه انما شربه ليسكره فكذلك تقطع يد السارق في السرقة التي أخذت منه ولم ينتفع بها ورجعت الى صاحبه وانما سرقها حين سرقها ليدخل بها

* قال مالك في القوم

يأتون الى البيت فيسرقون منه جميعا فيخرجون بالعدل يحملونه جميعا أو الصندوق أو الخشبة أو المسكتل أو ما أشبه ذلك مما يحمل القوم جميعا انهم اذا أخرجوا ذلك من حرزهم يحملونه جميعا فبلغ ثمن ما خرج جوابه من ذلك ما يجب فيه القطع وذلك ثلاثة دراهم فصاعدا فعليه القطع جميعا انهم اذا أخرجوا ذلك من حرزهم يحملونه جميعا فبلغ ثمن ما خرج جوابه من ذلك ما يجب فيه القطع وذلك ثلاثة دراهم فصاعدا فعليه القطع جميعا قال وان خرج كل واحد منهم بمناخ على حدة فمن خرج بما تبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فعليه القطع ومن لم يخرج منهم بما تبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فلا قطع عليه * قال يحيى قال مالك الأمر عندنا انه اذا كانت دار رجل مغلقة عليه ليس معه فيها غيره فانه لا يجب على من سرق منها شيئا القطع حتى يخرج به من الدار كلها وذلك أن الدار هي حرزها فان كان معه في الدار ساكن غيره وكان كل انسان منهم يعلق عليه بابه وكانت حرزا لهم جميعا فمن سرق من بيوت تلك الدار شيئا يجب فيه القطع فخرج به الى الدار فقد أخرجه من حرزه الى غير حرزه ووجب عليه فيه القطع

كلاذن له ووجه قول أصبغ انه خرج به مستسرا فكان سارقا لان اعتبار كونه سارقا انما هو راجع الى صفة فعله دون صفة فعل غيره ص * قال مالك في القوم يأتون الى البيت فيسرقون منه جميعا فيخرجون بالعدل يحملونه جميعا أو الصندوق أو الخشبة أو المسكتل أو ما أشبه ذلك مما يحمل القوم جميعا انهم اذا أخرجوا ذلك من حرزهم يحملونه جميعا فبلغ ثمن ما خرج جوابه من ذلك ما يجب فيه القطع وذلك ثلاثة دراهم فصاعدا فعليه القطع جميعا قال وان خرج كل واحد منهم بمناخ على حدة فمن خرج بما تبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فعليه القطع ومن لم يخرج منهم بما تبلغ قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا فلا قطع عليه * ش وهذا على ما قال ان الجماعة اذا اشتركو في اخراج السرقة من الحرز ومبلغها ثلاثة دراهم فعليه القطع وذلك على قسمين أحدهما ان لا يستطيعوا اخراجه الا بالتعاون عليه قاله ابن القاسم وابن الماجشون قال مالك في الموازية انما مثل الجماعة تسرق ما قيمته ثلاثة دراهم فيقطعون كالجماعة يقطعون بد الرجل خطأ فانه يلزم ذلك عوالمهم وان لم يصب كل عاقلة الا عشر الدينه وأما اذا كان اشتركوهم في اخراجه على غير وجه التعاون وهم مما يمكن أحدهم الانفراد باخراجه من غير تكاف مشقة كالنوب أو الصرة فقد قال ابن القاسم في الموازية انما يقطع من أخرج منهم بصا وقال ابن حبيب عن عبد الملك كانت السرقة اذا اقسمت عليهم أصاب كل واحد منهم نصيب فعليه القطع كانت خفيفة أو ثقيلة وان كانت قيمتها ثلاثة دراهم قال القاضي أبو محمد اذا كان مما يحتاج الى تعاون قطعوا اذا بلغت قيمته ربع دينار وان كان مما لا يحتاج الى التعاون ففيه خلاف بين أصحابنا وقال الشيخ أبو القاسم في تفريعه لا قطع على أحد منهم الا ان كان يصيب كل واحد منهم ربع دينار قال وقال بعض أصحابنا عليهم القطع سواء كانت سرقتهم يمكن الانفراد بها أولا يمكن ذلك فيها قال القاضي أبو محمد وقال أبو حنيفة والشافعي لا قطع على واحد منهم قال والدليل على ما نقوله قوله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبنا نكالا من الله وهذا عام الا ما خصه الدليل والدليل على ما نقوله انهم اشتركوهم لو انفرد به أحد منهم لوجب عليه الحبس فاذا اشتركوهم وجب على جميعهم الحد كالقتل والزنى وشرب الخمر قال القاضي أبو محمد ولأنهم سرقوا متاعا حملوه على دابة الى خارج الحرز فان القطع على جميعهم والفرق بين المستثنين على رأي من رأى الفرق بينهم ان أصحابنا انما نقل من المناع لا يستطيع أحد منهم أن يخرج به بانفراده وانما يخرجونه بجماعتهم فكان كل واحد منهم مخرجا له لانه لو لم يخرج به الآخر فلم ينفردوا أحد منهم باخراج شيء منه لانه لو لم يكن يقدر على اخراجه منه ولا جزء منه مع كونه على تلك الحال فكان اخراجه متعلقا بجميعهم لانه لا يخرجهم الا جميعهم واذا كان النوب الخفيف الذي يخرجهم أحد منهم دون تكاف فخرجوا جميعهم له انما هو بمنزلة القبض له والانفراد به فقد انفرد كل واحد منهم باخراج أقل من النصاب (مسئلة) وأما ان خرج أحد منهم بالسرقة ولم يخرج غيره شيئا فالقطع على من أخرج النصاب دون غيره وكذلك ان أخرج كل واحد منهم شيئا اعتبر بما أخرج دون ما أخرج غيره والله أعلم وأحكم ص * قال مالك الأمر عندنا انه اذا كانت دار رجل مغلقة عليه ليس معه فيها غيره فانه لا يجب على من سرق منها شيئا القطع حتى يخرج به من الدار كلها وذلك أن الدار هي حرزها فان كان معه في الدار ساكن غيره وكان كل انسان منهم يعلق عليه بابه وكانت حرزا لهم جميعا فمن سرق من بيوت تلك الدار شيئا يجب فيه القطع فخرج به الى الدار فقد أخرجه من حرزه الى غير حرزه ووجب عليه فيه القطع * ش معنى هذه المسئلة تحقيق معنى الحرز وذلك أن الحرز اذا كان

دارا فانه حرز لسا كنه دون مالكة فن استعار بيتا فاحرز فيه متاعه وأغلق عليه بابا فنقب عليه مالكة البيت البيت وسرق المتاع فانه يقطع خلافا للشافعي والدليل على ما نقوله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ومن جهة المعنى انه مكاف لسرق نصابا لاشبهة فيه من حرز مثله فلزمه القطع كالأجنبي لان كون الحرز ملكا له لا ينفى عنه القطع كالأجنبي فلو كانت داره فاكراها (مسئلة) اذا ثبت ذلك فنأجر متاعه في بيت من داره فلا يخلو أن تكون الدار غير مباحة أو مباحة فان كانت الدار غير مباحة فساكن الدار واحدا وسكنها جماعة سكنى مشاعا فان جميع الدار حرز واحد لا يقطع الا من أخرج السرقة عن جميعها وان كان سكن الدار جماعة كل واحد منهم ينفر بسكناه وبغلقه عن الآخر فان كل مسكن منها حرز قائم بنفسه فنسرق من مسكن منها فانه يقطع اذا أخرج السرقة منه وان وجد في الدار وعنده معنى قول مالك في الموازية وغيرها وان كانت الدار تدخل بغير اذن فلا يخلو أن ينفر دساكنها أو يسكنها جماعة فان سكنها واحد منفرد قد حجب على نفسه في بعضها في العتبية من رواية ابن القاسم عن مالك في الدار التي هذه صفتها ولا باب لها انه من سرق من بعض بيوتها فيوجد قد خرج به الى الموضع الذي يدخل منه بغير اذن انه لا يقطع حتى يخرج من الدار قال ابن القاسم في كتاب محمد وان كان معه ساكن آخر فليقطع وان لم يخرج من الدار وقال أبو محمد وأما الدار المباحة التي هي طرق للمارة المشتركة النافذة فهي عندى كالمقياس بالفسطاط ليس الحرز فيها الا من أحرز متاعه على حدة فنزل منها موصعا ووضع متاعه وتابوته فلا ينقلب به ليلا ونهارا وليست أبوابها حرزا لما فيها وهي كالدور تغلق بالليل وتبلى بالنهار فعلى من سرق من ذلك الحرز فيها القطع وان أخذ في الدار فاذا جعنا بين القولين فان الاذن العام في الدار لا يخرجها عن أن تكون دارا حتى تكون طريقا للمارة نافذة فلا يتعلق به حينئذ حكم الحرز وانما يكون كالر بض لا يكون الحرز فيه الا باتخاذ مستقرا فهذا حكم الدار التي ينفر بسكنها الساكن أو حكم مساكن الدار المشتركة وأما ساحتها فقد قال ابن القاسم في العتبية ولونشر في الدار بعض الساكنين ثوبا فسرقه أجنبي قطع ولا يقطع ان سرقه بعض أهل الدار (فرع) وهذا حكم ما يتعلق بالموضع ويتختلف حكم الحرز باختلاف ما يكون فيه وقد تقدم ما ذكرنا لأصحابنا في أمتعة البيوت فأما الدابة تكون في الدار المشتركة فيها البيوت يسكن كل واحد منهم بيته ويغلق عليهم ويربط بعضهم في الدار دابته ففي كتاب محمد من خلع بابها أو نحبها فأخذ من قاعته دابة فيؤخذ قبل أن يخرج بها من الدار فالقياس أن يقطع اذا حلها وبان بها عن مذودها بالأمر البين وان لم يخرجها من الباب وكذلك رزمة الثياب يكون ذلك موضعها مثل الأعكام والأعدال والشئ الثقيل قد جعل في موضعه فهو كاللابة على مذودها اذا أبرزه عن موضعه قطع وأما اذا لم يكن فيها الا ساكن واحد ولا ساكن فيها فلا يقطع حتى يخرج منها وذلك بمنزلة الخشب الملقاة والعمود وأما ما لا يشبه أن يكون ذلك موضعه وانما وضع ليحتمل الى مخزنه كالثوب والعبية ونحوه فلا يقطع فيه وان أخرجه من باب الدار اذا كانت مشتركة وان لم تكن مشتركة فاما يقطع اذا أخرجه من باب الدار بين ذلك ان ما كان موضعه حرزا لها فانه يقطع بنقله عنه في الدار المشتركة لان موضعه حرز له وان كانت الدار غير مشتركة فجميعها حرز له وأما ما وضع في غير حرزه المختص به لينقل الى حرزه فان كانت الدار مشتركة فلا يقطع فيه لانه ليس في حرزه وان كانت غير مشتركة فجميعها حرز له لانه لا ينقل عنها وانما ينقل فيها من موضع الى موضع فيتعلق القطع بأخرجه من جميعه دون نقله من موضعه والله أعلم وأحكم

بيته ثم دخل سراق سرق
 من متاع سيده ما يجب
 فيه القطع انه لا قطع عليه
 وكذلك الأمة اذا سرق
 من متاع سيدها لا قطع
 عليها * قال مالك والأمر
 عندنا في عبد الرجل
 يسرق من متاع سيده
 أن كان ليس من خدمه
 ولا من يؤمن على بيته ثم
 دخل سراق سرق من
 متاع سيده ما يجب فيه
 القطع فلا قطع عليه وقال
 مالك في العبد لا يكون
 من خدمه ولا من يؤمن على
 بيته فدخل سراق سرق
 من متاع امرأته سيدها ما
 يجب فيه القطع أنه لا قطع
 يده قال وكذلك أمة المرأة
 اذا كانت ليست بخادم
 لها ولا زوجها ولا من تأمن
 على بيتها ثم دخلت سرا
 فسرق من متاع سيدها
 ما يجب فيه القطع فلا قطع
 عليها * قال مالك وكذلك
 أمة المرأة التي لا تكون
 من خدمها ولا من تأمن
 على بيتها فدخلت سرا
 فسرق من متاع زوج
 سيدها ما يجب فيه القطع
 أنه لا قطع يدها * قال مالك
 وكذلك الرجل يسرق من
 متاع امرأته أو المرأة

ص **قال مالك والأمر عندنا في العبد يسرق من متاع سيده أنه وإن كان ليس من خدمه ولا يمن يؤمن على بيته ثم دخل سرافسرق من متاع سيده ما يجب فيه القطع أنه قطع عليه وكذلك الأمة إذا سرق من متاع سيده لا قطع عليها * قال مالك والأمر عندنا في عبد الرجل يسرق من متاع سيده أن كان ليس من خدمه ولا يمن يؤمن على بيته ثم دخل سرافسرق من متاع سيده ما يجب فيه القطع فلا قطع عليه وقال مالك في العبد لا يكون من خدمه ولا يمن يأمن على بيته فدخل سرافسرق من متاع امرأته سيده ما يجب فيه القطع أنه تقطع يده * قال وكذلك أمة المرأة إذا كانت ليست بخادم لها ولا لزوجه ولا يمن تأمن على بيتها ثم دخلت سرافسرق من متاع سيدها ما يجب فيه القطع فلا قطع عليها قال وكذلك أمة المرأة التي لا تكون من خدمها ولا يمن تؤمن على بيتها فدخلت سرافسرق من متاع زوجها سيدها ما يجب فيه القطع أنها تقطع يده * قال مالك وكذلك الرجل يسرق من متاع امرأته أو المرأة تسرق من متاع زوجها ما يجب فيه القطع أن كان الذي سرق كل واحد منهما من متاع صاحبه في بيت سوى البيت الذي يغلقان عليهما وكان في حرز سوى البيت الذي يسكنانه فإن سرق منهما من متاع صاحبه ما يجب فيه القطع فعليه القطع فيه * **ش** وهذا على ما قال وأصل ذلك أن العبد والاماء يقطعون في السرقة مسلمين كانوا أو كافرين من ملكهم مسلم أو كافرا إذا سرقوا من مال أجنبي ومن سرق منهم من متاع سيده فلا قطع عليه وإن لم يكن من خدمه ولا يمن يأمنه على بيته وإن سرق عبدك وديعة عندك لا جني في الموازنة لا قطع عليه ووجه ذلك أنه سرق من غير حرز عنه وقال ربيعة إذا سرق عبدك من مال لك فيه شرك من موضع محجور عليه قطع روي ابن وهب عن مالك أن سرق أكثر من نصيب سيده بردين ثلاثة دراهم قطع قال محمد وعنه إذا كان شريك سيده أحرزه من سيده فالجني لم يكن أحرزه عن سيده فلا قطع عليه كالمسروق وديعة عند سيده قد أحرزت عن العبد والاطلاق رواية ابن وهب عن مالك يقتضي قطع العبد في سرقة وديعة عند سيده أحرزت عنه وهو الظاهر من قول ربيعة وهو عندي قوا محتمل لأنه قد اجتمع فيه أنه مال لغير سيده وقد أحرز منه ولم يؤذن له في الدخول اليه وقد روي أبو زيد عن ابن القاسم في العتبية فيمن جع شيئا من زكاة ليقسمه بين المسامين فأدخله بيته وأغلق عليه فسرقة منه عبده فانه يقطع قال وبلغني ذلك عن مالك في البيت مال ما يملكه مولاه على دخوله ولو كان يأمنه على دخوله وقطعه لم يقطع (فرع) إذا سرق العبد يقطع في مال مشترك بين سيده وأجنبي فقد قال محمد اختلف قول مالك في هذا الأصل روي ابن وهب عن مالك أن من سرق أكثر من نصيب سيده بردين ثلاثة دراهم قطع قال محمد اختلف قول مالك في هذا الأصل وأحب إلى أن سرق ما قيمته ستة دراهم وجه القول الأول أن سرق من المال المشترك فانه يسقط عنه فيه القطع ما بينه وبين حصة سيده لأنه بذلك سارق لمال سيده فإذا سرق أكثر من ذلك بثلاثة دراهم فقد سرق نصابا لأجنبي ووجه القول الثاني أن المال مشترك وحتى سيده منه غير متعين فيحمل على قدر اشتراكه ما في المال فإذا سرق ما في حصة أجنبي منه أقل من ثلاثة دراهم فلا قطع عليه لأنه لم يسرق من مال الأجنبي وإذا كان ما في حصة أجنبي منه ثلاثة دراهم قطع لأنه سرق من مال الأجنبي نصابا ولا يحمل ما سرقه على أن جميعه حصة سيده لأنه ليس يتميز وكونه مشاعا يقتضي أنه سرق مالا لسيده وللأجنبي فيعتبر من ذلك بحصة**

تسرق من متاع زوجهما ما يجب فيه القطع ان كان الذي سرق كل واحد منهما من متاع صاحبه في بيت سوى البيت الذي يفلان
عليهما وكان في حرز سوى البيت الذي هما فيه فانه من سرق منهما من متاع صاحبه ما يجب فيه القطع فعليه القطع فيه

الأجنبي منه (مسئلة) وإذا سرق عبد الخس وعبد الفى من النىء فاتهم يقطعون ص
 ١٢٢ قال مالك فى الصبي الصغير والأعجمى الذى لا يفصح أنهم ماذا سرقا من حرزهما وغلقهما فليس على
 من سرقهما القطع قال وإنما هما بمنزلة حريسة الجبل والثر المعلق ١٢٣ ش وهذا على ما قال وأطلق
 فى الصبي أنه من سرقة من الحرز وجب عليه القطع وبه قال ابن شهاب وربيعة والليث خلافا لابي
 حنيفة والشافعى فى تولمها لا يقطع وحكى القاضى أبو محمد عن عبد الملك ودليلنا أنه سرق نفسا
 مضمونة فتعلق به القطع كالمهية وقال أشهب وذلك أن الصبي الحر لم يبلغ أن يعقل عن نفسه قال
 ابن القاسم وأشهب وإنما ذلك فى الصبي الذى لا يعقل فلا قطع فيه * قال القاضى أبو الوليد رضى
 الله عنه ومعنى ذلك عندى أن يكون بمنزلة هذا ويفهمه ويمنع منه قال أشهب ومن دعا الصبي
 نخرج اليه من حرزه فضى به قطع بخلاف الأعجمى يراطنه فيخرج اليه فيذهب به فلا قطع عليه
 والفرق بينهما أن خروج الأعجمى بقصد واختيار أما الصبي الصغير فلا تمده فقد قال مالك فيمن أشار
 إلى شاة بعلف نخرجت اليه لم يقطع كالأعجمى من أخرجهال قال أشهب فى الموازنة وكذلك لو أشار
 بلحم على بازا إلى صبي أو أعجمى حتى خرج لم يقطع وقال عبد الملك يقطع فى ذلك كله قال محمد ولا
 يعجبنا فقرة من هذا أنه على رأيين فى ذلك والفرق بين الصبي والأعجمى عائدا إلى ذلك والله
 أعلم وأحكم (مسئلة) ومعنى الحرز أن يكون فى دار أهله وإه ابن وهب عن مالك قال محمد وكذلك
 إذا كان معه من يخدمه أو يحفظه فان ذلك حرزه فمن سرقه من هذين الموضعين قطع (مسئلة) وأما
 الأعجمى الذى لا يفصح يقطع من سرقة فالخلاف فيه كالخلاف فى الصبي قال ابن القاسم هو مثل
 الأسود والصلقى الذى يؤتى به ولا يعرف شيئا وأما الأعجمى المستعرب يريد الذى قد عرف وميز فلا
 يقطع من سرقة وروى فى المدنية يحيى بن يحيى عن ابن نافع أنه كان يفتح ولا يفقه ما يقال له فمن سرقه
 من حرزه وجب عليه القطع ولو راطنه بلسانه نخرج اليه فذهب لم يقطع ص ١٢٤ قال مالك الأمر
 عندنا فى الذى ينش القبور أنه إذا بلغ ما أخرج من القبر ما يجب فيه القطع فعليه القطع قال وذلك
 أن القبر حرز لما فيه كما أن البيوت حرز لما فيها قال ولا يجب عليه قطع حتى يخرج به من القبر ١٢٥
 ش وهذا على ما قال أن النباش يقطع إذا أخرج من القبر ما يجب فيه القطع وبه قال ابن المسيب وعمر
 ابن عبد العزيز وعطاء وربيعة وهو قول الشافعى وقال أبو حنيفة لا يقطع والدليل على ما نقوله قوله
 تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله وهذا سارق ولذا روى
 عائشة رضى الله عنها أنها قالت سارق مواتا كسارق أحيانا فسمته سارقا فى اللغة وإذا وقع
 عليه اسم سارق فى لغة العرب تناوله عموم قوله تعالى والسارق والسارقة حتى يدل دليل على إخرجه
 من ذلك من جهة المعنى

(فصل) وقوله وذلك لأن القبر حرز لما فيه كما أن البيوت حرز لما فيها يردان من شرط القطع فى
 السرقة إخراج من الحرز والقبر حرز لما وضع فيه كما أن البيت حرز لما وضع فيه ومعنى الحرز
 ما يوضع فيه الشيء على وجه الحفظ له والمنع منه وذلك موجودا فى موضع من الكفن فى القبر

(فصل) وقوله ولا يجب عليه قطع حتى يخرج به من القبر يردان القطع أى يتعلق بإخراج السرقة
 من الحرز فإذا وجدوا السرقة بعد فى القبر لم يخرجها فلا قطع لأنه لم يخرج سرقة من حرز فلم تتم
 السرقة فيها ولا استحق بعد اسم سارق وروى ابن المواز عن مالك إلا أن يكون روى بالمنازع خارجا من
 القبر فإنه يقطع ومعنى ذلك أنه قد وجد منه إخراج السرقة من حرزها كما لو خرج وأخرجها لأنه لا فرق
 بين أن يرمى بها ثم يخرج فى أخذها وبين أن يخرجها فى معنى السرقة والله أعلم وأحكم

قال مالك فى الصبي الصغير
 والأعجمى الذى لا يفصح
 أنهم ماذا سرقا من حرزهما
 وغلقهما فليس على من
 سرقهما القطع قال وإنما هما
 بمنزلة حريسة الجبل والثر
 المعلق * قال مالك والأمر
 عندنا فى من ينش القبور أنه
 إذا بلغ ما أخرج من القبر
 ما يجب فيه القطع فعليه
 فيه القطع * وقال مالك
 وذلك أن القبر حرز لما فيه
 كما أن البيوت حرز لما فيها
 قال ولا يجب عليه القطع
 حتى يخرج به من القبر

﴿ مالا قطع فيه ﴾

ص ﴿ مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان أن عبدا سرق وديانم حائط رجل فغرسه في حائط سيده فخرج صاحب الودي يلمس وديه فوجده فاستعدى على العبد مروان بن الحكم فسجن مروان العبد وأراد قطع يده فانطلق صاحب العبد الى رافع بن خديج فسأله عن ذلك فأخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر والسكر الجار فقال الرجل فان مروان بن الحكم أخذ غلاما لي وهو يريد قطع يده وأنا أحب أن تمشي معي اليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فمشى معه رافع الى مروان بن الحكم فقال أخذت غلاما لهذا فقال نعم فقال ما أنت صانع به قال أردت قطع يده فقال له رافع سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا قطع في ثمر ولا كثر فأمر مروان بالعبد فأرسل ﴿ ش قوله ان عبدا سرق وديانم حائط رجل فغرسه في حائط سيده فأراد مروان قطع يده والودي هو الفسيل وهو صغار النخل وقدر وى ابن وهب عن مالك في الموازية لا يقطع من سرق نخلة صغيرة أو كبيرة قال القاضي أبو محمد ولا قطع في الجار والاصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع في ثمر ولا كثر والسكر الجار قال القاضي أبو محمد في الثمر المعلق لا قطع فيه لأنه لم يضعه عندك من يقصد احرازه ومعنى ذلك ان الثمر في الشجر ليس بموضوع على وجه الاحراز وكذلك النخلة والودي لو وضعها في منبت مال لا حراز وانما وضعت للنماء فلم يكن حرزا يؤثر في اثبات القطع (مسئلة) ولو اقتلع النخلة من موضعها وهي مقطوعة الرأس وخرج بها لم يقطع ولو كانت خشبة ملقاة تركت في الحائط لكان فيها القطع قال ابن القاسم عن مالك اذا قطعها بها ووضعها في الجنان قطع سارقها وكذلك جميع الشجر قال محمد وأظنه لا حراز لها الا حيث ألقيت فيه ولو وضعت فيه لتحمل الى حرزها لم يقطع حتى تضم اليه وهذا أحب الي وأحسب فيه اختلافا (مسئلة) ولا قطع في الثمر المعلق رواه القاضي أبو محمد وروى ابن المواز ان ذلك ما كان في الحوائط والبساتين فأما من سرق من ثمرة نخلة في دار رجل ومنزله فهذا يقطع اذا بلغت قيمتها على الرجاء والخوف ربع دينار فجعل للدار تأثيرا في حرز مثل هذا ويكون صاحب الدار سا كنامعها والله أعلم وأحكم (فرع) فاذا جدد الثمر أو وضع في أصل النخلة ففي العتية من رواية أشهب عن مالك فيه القطع وان لم يكن عنده حارس كالأبراعي في الحرز حارس ويقتضى منه ابن القاسم في مسئلة الزرع انه لا يقطع واحج أشهب بان بقاءه يطول هناك وجه قول ابن القاسم ان ذلك ليس بحرزا لأنه لا يبقى فيه وانما هو موضع ينتقل منه الى الجرين واذا آواه الجرين قطع سارقه رطباً كان أو يابساً وبهذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا يقطع في الاشياء الرطبة وما يسرع اليه الفساد والدليل على ما نقوله انه سرق نصاباً من مال لا شبهة فيه من حرز مثله فوجب عليه القطع كما لو سرق يابساً (مسئلة) وأما الزرع يحمده ويربط يابساً ويضم بعضه الى بعض ليعمل الى الجرين فيسرق من ذلك المكان في العتية والموازية يقطع سارقه وان لم يكن معه حارس وليس كالزراع القائم قال في العتية وموضعه له حرز وربما طال مقامه فيه وبه قال أشهب وابن نافع وروى ابن حبيب عن ابن القاسم لا يقطع الا ان يكون له حائط فيقطع من سرق منه وبه قال أصبغ ووجهه ما تقدم (مسئلة) ومن سرق من ثمر المقتاة فلا قطع عليه حتى يجمع في الجرين وهو في الموضع الذي يجمع فيه ليعمل الى البيع قاله ابن القاسم

﴿ مالا قطع فيه ﴾
 * وحدثني يحيى عن مالك
 عن يحيى بن سعيد عن
 محمد بن يحيى بن حبان
 أن عبدا سرق وديانم
 حائط رجل فغرسه في حائط
 سيده فخرج صاحب
 الودي يلمس وديه
 فوجده فاستعدى على
 العبد مروان بن الحكم
 فسجن مروان العبد
 وأراد قطع يده فانطلق
 صاحب العبد الى رافع بن
 خديج فسأله عن ذلك
 فأخبره انه سمع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا قطع في ثمر ولا كثر
 والسكر الجار فقال الرجل
 فان مروان بن الحكم
 أخذ غلاما لي وهو
 يريد قطع يده وأنا أحب
 أن تمشي معي اليه فتخبره
 بالذي سمعت من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فمشى معه رافع الى مروان
 بن الحكم فقال أخذت
 غلاما لهذا فقال نعم
 ما أنت صانع به قال
 أردت قطع يده فقال له
 رافع سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 لا قطع في ثمر ولا كثر
 فأمر مروان بالعبد فأرسل

في العتية والموازية ووجه ذلك ما قدمناه

(فصل) وقوله فخرج صاحب الودي يلهس وديه يريدانه وجهه مغر ومافي حائط سيد العبد فيتمل أن يكون وجهه به قبل أن يعلق أو بعد ما علق ويمكن إذا اقتلع أن يعلق أو بعد أن يفوت ذلك فيه وعلى الحالين الأولين صاحب الودي مخير بين (١) (مسئلة) ونقل الودي الى الموضع القريب الذي لا مشقة في رده ولا قيمة للجله لا يفت استرجاعه فان نقله الى بلد بعيد تلحق المشقة برده والجله قيمة كثيرة فقد روى عيسى عن ابن القاسم في العتية فيمن سرق طعاما فنقله الى بلد آخر فلقمه به فليس له به أخذه وانما له أخذه بمثله في بلد سرقه به الا ان يتراضيا على ما يجوز في السلف وفي الموازية عن مالك انما له مثله ببلد سرقه لا قيمته ولا أخذه حيث وجدته وقال أشهب هو مخير ووجه القول الاول انه لما ألزمه مثله في بلد سرقه لم يكن له أخذه حيث وجدته الا انه بمنزلة أن أسلفه اياه حيث وجدته ووجه قول أشهب انه متعبد بنقله وذلك لا يمنع المستحق من أخذه عين ماله كماله أحدث فيه عملا يغير عينه وهذا أبين لأنه لا يتغير عينه بالنقل (مسئلة) وأما تغيير السارق للمناع فلا يخلو ان يكون ذلك في الحرز أو خارجا من الحرز فان وجدته داخل الحرز كالشاة يذبحها أو الطيب يتطيب به أو الثوب يقطع فأن بلغ قيمته ما خرج به منه النصاب لزمه القطع وان لم يبلغ ذلك فلا قطع عليه لأنه لم يخرج من الحرز نصابا فلم يجب عليه القطع وما ألتفه في الحرز فليس له حكم السرقة وانما له حكم الاتلاف (مسئلة) ولو أكل طعاما في الحرز يبلغ النصاب لم يجب به القطع ولو ابتلع دنائير ثم خرج لزمه القطع لأن الدنائير لم تتلف بابتلاعها والطعام قد تلف بذلك والله أعلم وأحكم ولو غير ذلك بعد اخراجه من الحرز لم يسقط عنه القطع لأن القطع وجب عليه باخراجه من الحرز (فرع) اذا ثبت ذلك فان قطع السارق ووجد صاحب المتاع متاعه بعينه فله أخذه وان أتى السارق الشيء المسروق فلا يخلو ان يكون موسرا أو معسرا فان كان موسرا اتبع بقيمته وقال أبو حنيفة لا يجمع عليه الغرم والقطع وكان صاحب المتاع مخيرا ان شاء أغرمه ولم يقطع وان شاء أقطعه ولم يغرمه والدليل على ما نقوله قوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال القاضي أبو محمد ولأن الغرم والقطع لا يتنافيان لاختلاف سببهما لأن الموجب للغرم اتلاف المال والموجب للقطع حق الله تعالى في هتك الحرز واذا لم يتنافيا جاز ان يجتمعا كالعبد المملوك فيه الحد والقيمة لأنه غير معلق عليها حق الله تعالى في هتك الحرز واذا لم يتنافيا جاز ان يجتمعا كالمو غصب أمة فوطئها وهلكت عنده لزمه الغرم والحد (فرع) واذا كان معسرا قطع ولم يتبع بشئ خلافا للشافعي قال القاضي أبو محمد ولان اتلاف المال لا تجب فيه عقوبتان والاتباع بالغرم عقوبة فلما تعاقب بالقطع لم يجعل عليه عقوبة أخرى ومعنى ذلك عندى أن احدى المطالبتين متعلقة به والثانية منفصلة عنه متعلقة بماله فلذلك اجتمعنا (فرع) واذا ثبت ذلك فانه بما يسقط عنه بالقطع ما ألتفه خارج الحرز واذا ما ألتفه داخل الحرز فلا يسقط عنه بالقطع في يسره وعسره لان القطع انما يجب بما أخرج من الحرز وأما ما ألتفه داخل الحرز فلم يجب به قطع فزومه قيمته على كل حال

(فصل) وقوله فاستعدى على العبد يحتمل أن يكون صاحب الودي انما استعدى على العبد في أن يراد اليه وديه ويحتمل أن يكون استعداه بمعنى انه طلبه بأن يقطع يده فيكون معناه أعلمه منه بما يوجب القطع عليه وكان سببا لثبوت ذلك عنده اما لانه أقام عنده بذلك بينة أو لانه كان سببا لافرار

العبد على نفسه ولو بلغ ذلك مروان من غير جهة صاحب الودي لكان له قطعه لان القطع في السرقة لا يفتقر الى مطالبة المسروق منه فيقطع غاب أو حضر وقال أصحاب الشافعي يحبس الى أن يحضر ودليلنا قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء ودليلنا من جهة المعنى انه حد لله تعالى فلم يفتقر الى حضور من له حق متعلق به أصل ذلك الزاني

(فصل) وقوله وان مروان سجن العبد وأراد قطع يده يحتمل أن يكون سجنه لان الشهادة لم تتم عليه اذا كان منكرا بسجنه لتتم عليه الشهادة ويكون معنى أراد قطعه انه اعتقد ذلك ان تمت الشهادة عليه ويحتمل أن يكون قد ثبت ذلك عليه واعتقد هو وجوب القطع ولكنه سجنه الى أن يشاور في ذلك أهل العلم فيعلم موافقتهم له على ذلك ومخالفتهم فيه ولعله اعتقد ذلك من جهة عموم الآية أو من جهة نظري فوقف طلبا أو نظرا أو لطلب نص أو ظاهرا مخالفة نظره

(فصل) وقوله فذهب سيد العبد الى رافع بن خديج فسأله عن ذلك ليعلم ما يجب في ذلك فان وجب القطع استسلم لأمر الله تعالى ولما لم يجب القطع رفعه عن عبده باظهاره الى مروان وأولعه رجاء أن يجد فيه خلافا بين العلماء فيكون ذلك سببا للعدول عن القطع فأخبره رافع بانه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تطع في نمر ولا كثر والكثير الجار وهذا حص يخص بموضع الخلاف ولما علم ذلك سيد العبد سأله أن يبلغ معه الى مروان ويعلمه بما عنده في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وأعلمه بما يريد من قطع يده بما اعتقده من خلاف ما عند رافع في ذلك فذهب معه رافع الى مروان فيا ما بالحق واطهاره لاسيما في موضع يخاف أن ينفذ غيره خلافا له فلم ير مروان بما عنده في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجوع عن رأيه وما اعتقده من قطع يد العبد وأمره بأمر يريده الى صاحبه والله أعلم وأحكم ص مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أن عبدا لله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له الى عمر بن الخطاب فقال له افطع يد غلامي هذا فانه سرق فقال له عمر ماذا سرق فقال سرق مرآة مرآة مرآة فقال له عمر ماذا سرق فقال سرق مرآة لا مرآة أي ثمنها ستون درهما فقال عمر ارسله فليس عليه قطع خادمك سرق متاعك ثم قال قول عبد الله بن عمرو واقطع يد غلامي يقتضي انه اعتقد انه لا يجوز له قطع يده وانما ذلك الى الامام والحاكم بخلاف الجدل في الزنى والخرفان للسيد اقامته على عبده وأما ما فيه قطع عضو أو تل فان ذلك ليس لأحد اقامته الا الامام فأخبر عبد الله بن عمر وسبب ما دعاه اليه من قطع يده هو انه سرق ولم يبين معنى السرقة لما لم يختلف ذلك عنده ولما اختلف ذلك عند ابن عمر سأله عما سرق ويحتمل أن يكون سأله لتقدير النصاب ويحتمل أن يكون سأله ليتوصل بذلك الى ما توصل اليه من معرفة المالك لما سرق من معرفة صفة الحر الذي منه سرق فاجابه عن النصاب بأن قيمته ستون درهما وهي أمثال النصاب وأعلمه ان ما سرق هو مرآة والمرآة مما يقطع سارقها وكذلك كل مفقود كان أصله مباحا أو غير مباح قال في كتاب ابن المواز حتى الماء اذا أحرز لوضوء أو شرب أو غيره اذا سرق منه ما قيمته ثلاثة دراهم فانه يقطع سارقها وأعلمه ان المرآة كانت لا مرآة فبنى عمر أن لا تطع عليه في ذلك وقال خادمك سرق متاعك وذلك انه فهم منه والله أعلم ان هذا الغلام كان يخدمهم ويدخل الى الموضع الذي فيه متاع امرأته ويكوي فيه مثل هذا مما يحتاج أن تستعلمه له في كثير من أوقاتها وقد روى ابن المواز عن مالك أن العبد اذا سرق من متاع زوجته سيده من بيت أذن له في دخوله فلا قطع عليه وان سرقة من بيت لم يؤذن له في دخوله فانه يقطع وكذلك عبيد الزوجة يسرق من مال الزوجية (مسألة) ويقطع كل واحد من الزوجين بسرقة مال الآخر اذا سرقه من موضع لم يؤذن له فيه

* وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن السائب بن زيد أن عبدا لله بن عمرو بن الحضرمي جاء بغلام له الى عمر بن الخطاب فقال له افطع يد غلامي هذا فانه سرق فقال له عمر ماذا سرق فقال سرق مرآة مرآة مرآة فقال له عمر ماذا سرق فقال سرق مرآة لا مرآة أي ثمنها ستون درهما فقال عمر ارسله فليس عليه قطع خادمك سرق متاعك

خلافا لأبي حنيفة وأحمد قولي الشافعي في قولهما لا قطع في ذلك والدليل على ما نقوله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ودليلنا من جهة المعنى انه مكاف لسرق ما لا شبهة له فيه من حرز مثله كالأجنبي (مسئلة) ولا يقطع الأب بسرقة مال ابنه واختلف في الجد في الموازية عن ابن القاسم لا يقطع وقال أشهب يقطع ويقطع من سواهم من القربان ووجه قول ابن القاسم انه مدل بأبيه كالأب ووجه قول أشهب انه لا يقضى له بالنفقة عليه فقطع لسرقته ماله كالأجنبي ويقطع الاب بسرقة مال أبيه خلافا للشافعي لما ذكرناه لان الاب لا شبهة له في مال الأب بدليل انه لو زنى بامته حر فهو كالأخ والأجنبي واذا سرق العبد من مال ابن سيده قطع قاله ابن القاسم في العتية يريد والله أعلم لانه سرق ما لا شبهة فيه ولا نفقة له منه وليس بمال لسيده فوجب عليه الفطع كما لو سرق مال الأجنبي (فصل) وتول عمر خادمكم سرق متاعكم يقتضي أن اخادم لو سرق مال من هو خادم له فلا يقطع عليه وهذا اذا كان جميعه ملكا له فان كان العبد مشتركا فسرقت مال بعض من له فيه حصة ففي الموازية لا قطع عليه ولو سرق عبدك أو مكاتبك أو مدبرك من مال سيدك أو مكاتبك أو مدبرك بما جبر عنه لم يقطع ص * مالك عن ابن شهاب ابن مروان بن الحكم أي بالناس قد اختلس متاعا فأراد قطع يده فأرسل الى زيد بن ثابت فقال زيد بن ثابت ليس في الخلسة قطع * ش قوله ان مروان أي بسارق قد اختلس متاعا فأراد قطع يده يحتمل أن يكون ساء سارقا لسرقته تقدمت له قبل هذا الاختلاس من حكم السرقة. ولذلك أراد أن يقطع يده ومعنى ذلك انه ظهر ذلك اليه من حكمه لكنه أراد الاستظهار على ما ظهر اليه من ذلك أو بتحقيقه كان لم يتحققه بسؤال أهل العلم زيد بن ثابت وغيره فقال زيد بن ثابت وغيره ليس في الخلسة قطع والخلسة أن يأخذ الشيء مسارعا ويبادر بأخذه منه على غير وجه الاستمرار والسرقة انما هي أخذه على وجه الاستمرار من غير اختلاس ولا مبادرة وقال عطاء تقطع اليد المختفية ولا تقطع المختلسة ص * مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه أخذ نبطيا قد سرق خواتم من حديد فحبسه ليقطع يده فأرسلت اليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاة لها يقال لها أمية قال أبو بكر فجاءتني وأنا بين ظهراي الناس فقالت تقول لك خالتك عمرة يا ابن أخي أخذت نبطيا في شيء يسير ذكري فأردت قطع يده فقلت نعم قالت فان عمرة تقول لك لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا قال أبو بكر فأرسلت النبطي * ش قوله انه أي نبطي قد سرق خواتم حديد النبطي يحتمل أن يكون من أهل الذمة ويحتمل أن يكون قد أسلم وعلى كلا الحالتين يقطع في السرقة وكذلك المعاهد المستعان والشافعي قولان ودليله قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وهذا عام ودليلنا من جهة القياس ان حق الله تعالى يتعلق به حولا أي فوجب أن يقام على أهل الذمة والعهد كحد القذف (فصل) وقوله يحبس ليقطع يده يحتمل ما قلناه من انه اعتقد وجوب القطع فأراد أن يستظهر بفتوى العلماء فسجنه الى ان يتفرغ لذلك ويحتمل أن يكون سجنه ليأتي من يستوفي ذلك منه ويحتمل أن يكون سجنه لسد وقت خاف منه عليه فسجنه الى أن يزول المانع من شدة برد أو مرض أو غير ذلك والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله أخذ نبطيا في شيء يسير يقتضي اعتبار النصاب وان قيمة الخواتم تقصر عن ذلك ولا يشب النصاب بقولها وذلك ربع دينار وقد تقدم ذكره (فرع) وارسله النبطي عند ما انتهى اليه من قولها دليل على صحة فتوى النساء وصحة الأخذ بأقوالهن اذا كن من أهل العلم وان

* وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب أن مروان ابن الحكم أتى بالناس قد اختلس متاعا فأراد قطع يده فأرسل الى زيد بن ثابت فقال زيد بن ثابت ليس في الخلسة قطع * وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني أبو بكر بن محمد ابن عمرو بن حزم أنه أخذ نبطيا قد سرق خواتم من حديد فحبسه ليقطع يده فأرسلت اليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاة لها يقال لها أمية قال أبو بكر فجاءتني وأنا بين ظهراي الناس فقالت تقول لك خالتك عمرة يا ابن أخي أخذت نبطيا في شيء يسير ذكري فأردت قطع يده فقلت نعم قالت فان عمرة تقول لك لا قطع الا في ربع دينار فصاعدا قال أبو بكر فأرسلت النبطي

قال مالك والأمر المجتمع عليه عندنا في اعتراف (١٨٦) العبيدانه من اعترف منهم على نفسه بشئ يقع الخديفه

الواحدة تجزى في ذلك على ظاهر الأمر لانه من باب الخبر والله أعلم وأحكم ص قال مالك والأمر المجتمع عليه عندنا في اعتراف العبيدانه من اعترف منهم على نفسه بشئ يقع الخديفه والعقوبة فيه في جسده فان اعترافه جائز عليه ولا ينهم على أن يقع عليه نفسه هذا قال مالك وأما من اعترف منهم بأمر يكون غراما على سيده فان اعترافه غير جائز على سيده ش وهذا على ما قال ان من اعترف من العبيد بشئ يوجب عقوبة في جسده كالقتل والعطع في السرقة وغير ذلك من الحدود فان اقراره نافذ عليه وأما ما كان يوجب اقراره فنقل رقبته الى غير سيده مثل أن يقر بجناية خطأ أو يقر بما يوجب غراما على سيده أو ديناً في ذمته أو متعلفا برقبته فانه لا يقتل ذلك بقوله إلا أن يصدق سيده قاله الشيخ أبو القاسم فانه ينهم في ذلك ولا ينفذ شئ من ذلك على سيده وقد تقدم ذكر هذا والله التوفيق قال الشيخ أبو القاسم اذا أقر العبد بالسرقه وأنكر سيده قطعت يد العبد والمال للسيد دون المقر له ص قال مالك ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم بخدماهم ان سرقاهم قطع لان حالهما ليست بحال السارق وانما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع ش وهذا على ما قال ان الأجير والخادم المؤتمن على الدحول والخروج لا قطع عليهم لان أخذ هؤلاء ليس على وجه السرقة وانما هو على وجه الخيانة والخائن لا قطع عليه لان صاحب المتاع قد اتهمهم على الوصول الى ما سرقوه فأشبه المودع بجدو يخون لان القطع في السرقة من شروطها الحرز ومن أبيع له الوصول الى موضع فليس ذلك في حقه حرزا ص قال مالك في الذي يستعير العارية فيجدها أنه ليس عليه قطع وانما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فجده ذلك فليس عليه فيها جده قطع ش وهذا على ما قال ان المستعير لا قطع عليه في جده العارية خلافاً لأحد بن حنبل في قوله عليه القطع والدليل على ما نهوله ان هذا مؤتمن فلم يجز عليه القطع بجده ما اتهم عليه كالمودع ص قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به انه ليس عليه قطع وانما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خرا ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد ومثل ذلك رجل جلس من امرأة مجلسا وهو يريد أن يصيبها حراما فلم يفعل ولم يبلغ ذلك منها فليس عليه أيضا في ذلك حد قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا انه ليس في الخلسة قطع بلغ منها ما يقطع فيه أو لم يبلغ ش وهذا على ما قال ان السارق اذا دخل الحرز فوجد المتاع فأخذ قبل أن يخرج به فلا قطع عليه لان سرقة لم تتم بعد اخراج المتاع من الحرز ونقله عنه ولو قرب المتاع الى باب الحرز فنزله آخر خارجا من الحرز قطع الذي دخل بها وعوقب المقرب للمناع رواه ابن وهب عن مالك وقاله ابن القاسم وروى القاضي أبو محمد في الذي يقرب المتاع الى النقب يتركه فيه دخل صاحبه من خارج الحرز يده فإخذ ان القطع على الذي أخذه وحكى عن الشيخ أبي القاسم انه قال يقطع ويحتمل أن يقال لا يقطع وقال أبو حنيفة لا يقطع واحد منهما وقال القاضي أبو محمد ودليلنا ان القطع يجب بهتك حرمة الحرز واخراج السرقة منه وقد وجد ذلك من الخارج فوجب أن يلزمه القطع وقال أشهب اذا أدخل يده الخارج الى الحرز فنزله الداخل قطعاً جميعاً وإن أخذه الداخل في الحرز قبل حروجه وقال ابن القاسم لو اجتمعت أيديهما في البيت في المناولة قطعاً جميعاً فيصم قول ابن القاسم الوفاق لقول أشهب وانه اذا قرب به الى النقب ولم يناوله فلا قطع عليه فان تناوله فعليه القطع وقد قال ابن القاسم في الداخل يربط المتاع ليخرجه الخارج فالحق انهما

أو العقوبة فيه في جسده فان اعترافه جائز عليه ولا ينهم على أن يقع عليه نفسه هذا قال مالك وأما من اعترف منهم بأمر يكون غراما على سيده فان اعترافه غير جائز على سيده قال مالك ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم بخدماهم ان سرقاهم قطع لان حالهما ليست بحال السارق وانما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع * قال مالك في الذي يستعير العارية فيجدها انه ليس عليه قطع وانما مثل ذلك مثل رجل كان له على رجل دين فجده ذلك فليس عليه فإجده قطع قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في السارق يوجد في البيت قد جمع المتاع ولم يخرج به انه ليس عليه قطع وانما مثل ذلك كمثل رجل وضع بين يديه خرا ليشربها فلم يفعل فليس عليه حد ومثل ذلك رجل جلس من امرأة مجلسا وهو يريد أن يصيبها حراما فلم يفعل ولم يبلغ ذلك منها فليس عليه أيضا في ذلك

حد * قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا انه ليس في الخلسة قطع بلغ نخله ما يقطع فيه أو لم يبلغ

يقطعان جميعا وحكاها القاضي أبو محمد من المذهب خلافا للشافعي في قوله القطع على المخرج وحده
ودليلنا على وجوب القطع عليهما ان كل واحد منهما سارق قد هتك الحرز باخراج المتاع منه فالذي
ربطه بمنزلة ماله جعله على ظهر دابة فخرجت به فانه يلزمه القطع (مسئلة) ولورى أحدهما
بالمناخ من الحرز الى خارجه ثم يؤخذ هو قبل أن يخرج من الحرز فانه يقطع قاله ابن القاسم ورأه عن
مالك أشهب وابن عبد الحكم وروى ابن القاسم عنه يقطع لأن القطع في خروج المتاع لا في خروج
السارق (مسئلة) ولو كان أحد السارقين على ظهر البيت والآخر أسفله فقد قال ابن القاسم ان
أدلى له جلا فربط به الأسفل المتاع وروى به اليه وقال في موضع آخر ورفع الأعلى فانه يقطع
قال محمد وهذا أحب اليّ لتعاونهما على اخراجه مع حاجتهما الى التعاون وكالذي يعمل على الآخر
ما يخرج به وبهذا أخذ أشهب ورأه ابن القاسم وأشهب عن مالك ولوناول الذي أسفل البيت
والذي على ظهر البيت دون الذي في الطريق وقاله ربيعة وعبد الملك وقال الشيخ أبو القاسم القطع
على من أخرجه من الحرز الى الطريق أو أخرجه الذي على ظهر البيت بمنزلة الذي أسفله دون الذي
يناوله من أسفل الدار قال وأحسب ان في الأسفل رايته عن مالك ووجهه ان الذي على ظهر
البيت بمنزلة الذي أسفله وانما الاخراج من الحرز بطرحه في الطريق وما دام على ظهر البيت فلم
يخرج بعد عن الحرز ووجه راية ابن القاسم بنى القطع عن المناول من أسفل الدار انه لم يخرج
شيئا من الحرز وانما ناوله لمن كان معه في الحرز فالقطع على من أخرجه من الحرز وقال ابن وهب عن
مالك لو أخرج الذي داخل الحرز يده بالسرقه ففتناولها منه أحد خارج الحرز فالقطع على الداخل
لأنه هو المخرج لها من الحرز والله أعلم وأحكم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب الجامع)

﴿ الدعاء للمدينة وأهلها ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

(كتاب الجامع)

﴿ الدعاء للمدينة وأهلها ﴾

﴿ حدثني يحيى بن يحيى ﴾

قال حدثني مالك بن أنس

عن اسحاق بن عبد الله

ابن أبي طلحة الانصاري

عن أنس بن مالك أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اللهم بارك لهم

في مكيالهم وبارك لهم في

صاعهم ومدهم يعني أهل

المدينة ﴿ وحدثني يحيى

عن مالك عن سهيل بن أبي

صالح عن أبيه عن أبي

هريرة أنه قال كان الناس

إذا رأوا أول الثمر جاؤا به

الى رسول الله صلى الله

عليه وسلم فإذا أخذ

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال اللهم بارك لنا

في ثمرنا وبارك لنا في

مدينتنا وبارك لنا في

ص ﴿ مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الانصاري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اللهم بارك لهم في مكيالهم وبارك لهم في صاعهم ومدهم يعني أهل المدينة ﴿ ش
دعاه صلى الله عليه وسلم ان يبارك لأهل المدينة في مكيالهم وصاعهم ومدهم يقتضى تفضيله لها
وحرصا على الرفق بمن يسكنها لما افترض على الناس في زمن الهجرة من سكنها ثم زال حكم الفرض
وبقي الندب ويحتمل ان يريد بالمكيال الصاع والمد فقد كرهها أولا باللفظ العام ثم أكدها باللفظ الخاص
ويحتمل ان يريد به غير ذلك من المكيال ما هو أعظم من الاوسق وغيرها وما هو أصغر منها كنصف
المسوغ غيره ويحتمل ان يريد بالبركة أن يبارك بركة دنيا وآخرة في الدنيا أن يكون الطعام الذي
يكتال بهذا الكيل لاختصاصه بأهل المدينة تكثير بركته بان يجزى منه العدم لا يجزى ما كيل
بغيره أو يبارك في التصرف به على وجه التجارة بمعنى الارباح أو يريد به المكيل فيكون ذلك دعاء
في كثرة ثمارهم وغلاتهم وتجاراتهم وأما البركة الدينية فانه هنا الكيل يتعلق بكثير من العبادات
من أداها زكاة الجبوب وزكاة الفطر والكفارات ص ﴿ مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة أنه قال كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاؤا به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا
أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا وبارك لنا في مدينتنا وبارك لنا في

صاعنا وبارك لنا في مدنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونيبك واني عبدك ونيبك وأنه دعا لمكة واني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ومثله معه ثم يدعوا أصغر وليد رآه فيعطيه ذلك الثمر ثم يش قوله رضي الله عنه كان الناس اذا رأوا أول الثمر يريد أول الثمر لانه هو مقصود ثمارهم أتوا به للنبي صلى الله عليه وسلم تبركا بدعائه واعلامه يبدو صلاح الثمار ما لما كان يتعلق به من ارسال الخراف الى ثمارهم ليستصلوا أكلها وبيعها والتصرف فيها واماليه لموه جواز بيع ثمارهم انبيى صلى الله عليه وسلم عن بيعها قبل بدو صلاحها

(فصل) وقوله فاذا أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اللهم بارك لنا في ثمرنا يريد أخذها لينظر اليه ويدعوه فيهم ثم دعا لهم مع ذلك في مدينة ثم يريد والله أعلم في غير ذلك من مرافقها ومنافعها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونيبك واني عبدك ونيبك يريد اظهار وسيلة الى الله تعالى وذكر نعمته عليه كما أنعم على ابراهيم ثم قال وان ابراهيم دعا لمكة يريد صلى الله عليه وسلم قوله عز وجل رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات وقوله صلى الله عليه وسلم واني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ومثله معه قال القاضي أبو محمد في دنادليل على فضل المدينة على مكة قال لأن تضعيف الدعاء لها انما هو لفضلها على ما قصر عنها * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي ان وجه الدليل من ذلك ان ابراهيم عليه السلام دعا لأهل مكة بما يختص بدينهم فقال وارزق أهله من الثمرات وقال واجعل أفئدة من الناس تهوى اليهم وارزقهم من الثمرات وان النبي صلى الله عليه وسلم دعا لأهل المدينة بمثل ذلك ومثله معه فيحتمل ان يريد به وبدعاء آخر معه وهو لا مر آخرهم فتكون الحسنة تضاعف للمدينة بمثل ما تضاعف بمكة وانما معنى فضيلة إحدى البقتين على الأخرى في تضعيف الحسنة وغفران السيئات ويحتمل أن يريد أن ابراهيم أيضا دعا لأهل مكة بأمر آخر ثم وعلم هو صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ومثله معه فيعود الى مثل ما قد مناد كره ويحتمل ان يريد ان ابراهيم صلى الله عليه وسلم دعا لأهل مكة في ثمراتهم ببركة قد أجاب الله دعاءه فيه وأنه صلى الله عليه وسلم دعا لأهل المدينة في ثمراتهم أيضا بمثل ذلك ومثله معه فلا يكون هذا دليلا على فضل المدينة على مكة في أمر الآخرة وانما يدل ذلك على ان البركة في ثمارهم مثل البركة في ثمار مكة اما القرب تناولها أو لكثرتها أو لفضلها أو للبركة في الاقيبات بها أو ليوصل من يفتات بها من المدينة الى مثلي ما يتوصل به من يفتات في مكة بثارها والله أعلم

(فصل) وقوله ثم يدعوا أصغر وليد رآه فيعطيه ذلك الثمر يحتمل أن يريد بذلك عظم الاجر في ادخال المسرة على من لا ذنب له لصغره فان سرور ذلك به أعظم من سرور الكبير والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها ﴾

ص ماله عن فطن بن وهب بن عبد بن الاجدع ان يحسن مولى الزبير بن العوام أخبره انه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة فأتته مولاه تسلم عليه فقالت اني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله بن عمر اعدى لكع اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لأوائها وشدةها أحد الا كنت له شفيعا وشهيدا يوم القيامة ثم قول المرأة لعبد الله بن عمر رضي الله عنه اني أردت الخروج تريد من المدينة وقولها اشتد عليها الزمان تريد والله أعلم لقلة أنفوات ولضيق التصرف بها من أجل الفتنة ولعله قد اقترن بذلك من منع

صاعنا وبارك لنا في مدنا اللهم ان ابراهيم عبدك وخليفك ونيبك واني عبدك ونيبك وأنه دعا لمكة واني أدعوك للمدينة بمثل ما دعاك به لمكة ومثله معه ثم يدعوا أصغر وليد رآه فيعطيه ذلك الثمر ثم يش قوله رضي الله عنه كان الناس اذا رأوا أول الثمر يريد أول الثمر لانه هو مقصود ثمارهم أتوا به للنبي صلى الله عليه وسلم تبركا بدعائه واعلامه يبدو صلاح الثمار ما لما كان يتعلق به من ارسال الخراف الى ثمارهم ليستصلوا أكلها وبيعها والتصرف فيها واماليه لموه جواز بيع ثمارهم انبيى صلى الله عليه وسلم عن بيعها قبل بدو صلاحها

﴿ ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها ﴾
ص ماله عن فطن بن وهب بن عبد بن الاجدع ان يحسن مولى الزبير بن العوام أخبره انه كان جالسا عند عبد الله بن عمر في الفتنة فأتته مولاه تسلم عليه فقالت اني أردت الخروج يا أبا عبد الرحمن اشتد علينا الزمان فقال لها عبد الله بن عمر اعدى لكع اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يصبر على لأوائها وشدةها أحد الا كنت له شفيعا وشهيدا يوم القيامة

(فصل) وقول ابن عمر أفعدى لكع على وجه الانكار عليها والتبسط بالسب على وجه النصيحة لها والأشفاق عليها الخطأ فيما تريد من الانتقال عن المدينة مع ما في ملازمتها والصبر على شدتها من الأجر

الخزير

(فصل) وقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يصبر على لواؤها وشدةها أحد الا دواء قال عيسى بن دينار
هو الجوع وتعذر التكسب والسدة يحتمل أن يدها الداء ويحتمل أن يدها كل ما يشتد به
سكانها وتعظم مضرته وقوله صلى الله عليه وسلم الا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة يحتمل أن
يكون شكاً من ابن عمر ويحتمل أن يكون شكاً من الراوى عنه قال عيسى بن دينار هو شك من
المحدث وقاله محمد بن عيسى الأعشى والشفاعة على قسمين عند كثير من أهل السنة وهي شفاعة
في زيادة الدرجات لمن دخل الجنة وشفاعة في الخروج من النار خاصة وقد تظاهرت الأخبار عن
النبي صلى الله عليه وسلم بشفاعته للنبي أمته وخروجهم من النار بشفاعته ولم يختلف في هذه
الشفاعة أهل السنة فان كان لفظ الحديث كنت له شفيعا فانه يحتمل أن يدها الشفاعة لمنهم
في الخروج من النار والشفاعة لمحسنهم في زيادة الدرجات فيكون معناه الا كنت له شفيعا من
النار ان امتنع بها أو شفيعا في زيادة درجاته في الجنة ان سلم منها ويحتمل أن يدها الا كنت له شفيعا
في الخروج من النار ان احتاج ذلك فقتضت شفاعته على هذا التأويل بالمؤمنين والأول أعم والله أعلم
بما أراد وقوله أو شهيدا يحتمل أن يدها شهيداً بالمقام الذي فيه الأجر ويقتضى ذلك ان لشهادته
فضلا في الأجر واحباط اللوزر فانه لا شك ان سكانه في المدينة يشبهون بوجدها ثباتا في جلة حسناته الا ان
لشهادة النبي صلى الله عليه وسلم زيادة أجر ومزية ولذلك قال صلى الله عليه وسلم في قتلى احدى هؤلاء انا
شهيد عليهم والله أعلم وهذا الحديث يقتضى ان فضيلة استيطان المدينة والبقاء بها باقية بعد النبي صلى
الله عليه وسلم ص **باب** مالك عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله ان اعرابيا بايع رسول
الله صلى الله عليه وسلم على الاسلام فأصاب الاعرابي وعك بالمدينة فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اقلني بيعتي فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاءه فقال اقلني بيعتي فأتى
فقال اقلني بيعتي فأتى فخرج الاعرابي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة كالكبريت في خبثها
وينصع طيبها **باب** قوله رضي الله عنه ان اعرابيا بايع النبي صلى الله عليه وسلم على الاسلام ثم
طلب أن يقيله بيعته لما وعك يحتمل انه كان من حكم الاسلام حينئذ الهجرة الى المدينة الى المقام بها
مع النبي صلى الله عليه وسلم وان ذلك تضمنه بيعته للنبي صلى الله عليه وسلم ولذلك كان سأل أن يقيله
بيعته يؤيدها التأويل انه نقض ذلك بالخروج وهو الذي نقل الينان حاله ويحتمل انه كان بعد
انقضاء أمده فرض الهجرة وانما بايعه صلى الله عليه وسلم على الاسلام ثم جاءه سأل أن يقيله في ذلك لما
استجاز الكفر ولم يستجر نقض العهد واعتقاده تسويع اقالته فيه فلم يلقه النبي صلى الله عليه وسلم لان
اقالته تتضمن اباحة الكفر والله عز وجل يعصم نبيه من ذلك ولعله سببه ذلك انه استوخم المدينة
لما وعك بها كما فعل العربيون الذين اجتووا المدينة فاذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يكونوا مع
نعمه فيشربوا من ألبانها وأبوا لها فقتلوا راعي النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا النعم مرتدين عن
الاسلام فبعث النبي صلى الله عليه وسلم في طلبهم فأتى بهم فقط أيديهم وأرجلهم وسمل أعينهم
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لما خرج الاعرابي انما المدينة كالكبريت في خبثها وينصع طيبها

* وحديثي يحيى عن مالك
 عن محمد بن المنكدر
 عن جابر بن عبد الله أن
 اعرابيا بايع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على
 الاسلام فأصاب الاعرابي
 وعك بالمدينة فأثر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يا رسول الله أفلني
 بيعتي فأبى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ثم
 جاءه فقال أفلني بيعتي فأبى
 ثم جاءه فقال أفلني بيعتي
 فأبى فخرج الاعرابي
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم المدينة كالكبر
 تنفي خبيثها وينفع طيبها

يقتضى أنه خرج نافذا العهد والمدينة لا يبقى على شدتها الا من أخلص إيمانه وأمان من خبثت سريرة
فانها تنفيه كإبنى الكبر خبث الحديد وهو ما يخلص به الحداد حديد فالمدينة تنفى من لم يخلص
إيمانه ويبقى من خلس إيمانه ومعنى ينصع طيبها يخلص وفي كتاب أبي القاسم الجوهري ينصع طيبها
أى يبقى ويظهر ويحتمل أن يريدانه يخلص للبقاء بالمدينة أهل الايمان وأهل الفضل وقد روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم أبو هريرة أنه قال تنفى الناس كإبنى الكبر خبث الحديد يريد الله أعلم تنفى
أهل الخبث من الناس والخبث الردى من كل شئ وما يفسده وكذلك روى عن عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه أنه خرج من المدينة فالتفت الى مزاحم مولاة فقال يا مزاحم أنخشى أن نكون ممن
نفته المدينة ص * مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت أبا الحباب سعيد بن يسار يقول سمعت
أبا هريرة يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أمرت بقرية تسمى كل القرى يقولون
يثرب وهي المدينة تنفى الناس كإبنى الكبر خبث الحديد * ش قوله صلى الله عليه وسلم أمرت
بقرية تسمى كل القرى قال عيسى بن دينار معناه أمرت بالخروج اليها وروى ابن القاسم عن مالك في
العتبة معناه في رأي تنفى القرى قال وأزل الله تعالى بالمدينة يأبىها الذين آمنوا فالتوا الذين يلونكم
من الكفار ولجدا وافيكم غلظة قال الذين يلون المدينة * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه
ومعنى أكلها القرى على هذا الوجه أنه منها يغلب على سائر القرى ويفتح جميعها ويأخذ أهل المدينة
أكثر أموالها وينقل حكمهم الى أمير ساكن المدينة وتعود طاعته
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يقولون يثرب وهي المدينة قال ابن مزين معناه اخى الناس يسمونها
يثرب وأنا أسميها المدينة قال عيسى بن دينار ويقال ان من سبها يثرب كسب عليه خطيئة وانما
سبها الله تعالى في القرآن يثرب فقال انما القرآن على ما يعرف الناس * قال القاضي أبو الوليد رضي
الله عنه وعندي انه يشير الى قوله تعالى واذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم فارجعوا وهذا
والله أعلم اخبار عن المنافقين لان قبل هذه الآية واذا يقول المنافقون والذين في قلوبهم مرض
ما وعدنا الله ورسوله الا غرورا ثم قال سبحانه وتعالى واذا قالت طائفة منهم يا أهل يثرب لا مقام لكم
فارجعوا وهذا والله أعلم قول المنافقين يدل على ذلك أنه قال بعد ذلك فارجعوا فاما هو قول من كان
يريد رد أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن نصرته والمقام معه فهو لاء انما كانوا يسهونها يثرب على
حسب ما كانت تسمى عليه قبل الاسلام فأما بعد الاسلام فان اسمها طيبة وطابة ص * مالك
عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها
الا أبدلها الله خيرا منه * ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج أحد من المدينة رغبة عنها يحتمل أن
يريد صلى الله عليه وسلم رغبة عن ثواب السالكين فيها وأمان من خروج لضرورة شدة زمان أو فتنة فليس
بمن يخرج رغبة عنها * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والظاهر عندي انه إنما أراد به الخروج
عن استيطانها الى استيطان غيرها وأمان من مستوطنتها غير هافقدم عليها طالبا للقرية باتيانها أو
مسافرا فخرج عنها راجعا الى وطنه أو غيره من أسفاره فليس بخارج منها رغبة عنها وقوله صلى الله
عليه وسلم الا أبدلها الله خيرا منه يحتمل أن يريد به أبدلها الله مستوطنتها خيرا منه اما بمنقل ينقل
اليها من غيرها أو مولود يولد فيها ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير
عن سفيان بن أبي زهير أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يفتح اليمين فيأتى قوم
يسسون فيتحملون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويفتح الشام فيأتى قوم

* وحدثني مالك عن يحيى
ابن سعيد أنه قال سمعت
أبا الحباب سعيد بن يسار
يقول سمعت أبا هريرة
يقول سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول
أمرت بقرية تسمى كل
القرى يقولون يثرب
وهي المدينة تنفى الناس
كما ينفى الكبر خبث
الحديد * وحدثني مالك
عن هشام بن عروة
عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا يخرج أحد من المدينة
رغبة عنها الا أبدلها الله
خيرا منه * وحدثني
مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه عن عبد الله بن
الزبير عن سفيان بن أبي
زهير أنه قال سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول
يفتح اليمين فيأتى قوم
يسسون فيتحملون بأهلهم
ومن أطاعهم والمدينة خير
لهم لو كانوا يعلمون ويفتح
الشام فيأتى قوم

يسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ويفتح العراق فيأتى قوم يسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون * ش قوله صلى الله عليه وسلم يفتح اليمن فيأتى قوم يسون فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم معنى يسون يقال فى زجر الدابة اذا سبقت بس بس وهو من كلام العرب يقال بسست وأبستت قال ذلك أبو عبيدة ويحتمل أن يكون معنى يسون يسوقون وقد قيل فى قول الله عز وجل وبست الجبال بسا أى سبقت وقال محمد بن عيسى الأعشى يسون يسبرون عناسيرا أفواجا وقرأ قول الله عز وجل وبست الجبال بسا قال سيرت الجبال سيرا قال عيسى بن ديثار وقوله يسون معناه يؤلفون أهل المدينة الى غيرها ويزينون لهم الخروج منها وقاله ابن وهب وروى ابن القاسم عن مالك يسون يدعون

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيتعلمون بأهلهم ومن أطاعهم يريد من يختص بهم من الاهل الذين يرحلون برحيله ومن أطاعه من لا يرحل برحيله وقوله صلى الله عليه وسلم والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون يريد والله أعلم ان ما يفوتهم من الأجر بالانتقال عنها أعظم وأفضل مما ينالونه من الخصب وسعة العيش حيث ينتقلون اليه من اليمن والشام والعراق والله أعلم ص * مالك عن ابن حاس عن عمه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لتتركن المدينة على أحسن ما كانت حتى يدخل الكلب أو الذئب فيعدى على بعض سوارى المسجد أو على المنبر فقالوا يا رسول الله فلن تكون الثمار ذلك الزمان قال للعوافى الطير والسباع * ش قوله صلى الله عليه وسلم لتتركن المدينة على أحسن ما كانت يحتمل أن يريد به فى وقت تكون فيه أحسن ما كانت عليه فى أمر دين أو دنيا أو فيها * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه والإظهار عندي أن يريد حسن ثمارها ونماءها ولذلك قالوا له فلن تكون الثمار يومئذ ويحتمل أن يريد به على ما تقدم من حسناتها وقت صلاحها وعمارة المسلمين لها فيكون أحسن بمعنى الحسن كما قالوا فى قول الله عز وجل وهو أعون عليه معناه وهو هين عليه والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لتتركن المدينة ظاهره ترك سكناها فيحتمل أن يكون ذلك لما منع منع سكناها من فتنه أو شدة حال ويحتمل أن يكون ذلك لئلا يثارهم غيرها عليها لخصب أو معنى من المعانى والله أعلم وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يدخل الكلب أو الذئب فيعدى على بعض سوارى المسجد يقتضى اخلاءها جلة حتى لا يكون بها من سكانها من لا يمنع هذا والله أعلم ومعنى يعدى على سوارى المسجد قال ابن بكير معناه يبول وعندى أن حقيقة هذه اللفظة انه يقطع بوله دفعة دفعة يقال عدا بوله اذا دفعه دفعة وقار أبو عبيد ومنه عدا العرق وغيره يعدى ومنه قيل البعير يعدو بوله اذا رى به متقطعا

(فصل) وقوله فمن تكون الثمار فى ذلك الزمان سؤال يحتمل أن يريد بابه الاستفهام عن انقطاع الناس عنها جلة وهل يكونون منها على حال من شأنها فى وقت الثمار فقال صلى الله عليه وسلم تكون للعوافى الطير والسباع وقال أبو عبيد الهروى العوافى من الوحش والسباع والطير مأخوذ من قولك عفوت فلانا اذا عفوه اذا أتيتهم نطلب معروفه ويقال فلان كثير الغاشية والغاية أى يشاء السؤال والطالبون فاقتضى ذلك انقطاع أهلها عنها وترك ثمارها حتى لا تكون الا للطير والسباع والله أعلم وضافتها اليها يحتمل أن يريد به انها تعيش منها ويحتمل أن يريد به انها تنفرد بها دون أربابها والله أعلم وأحكم ص * مالك انه بلغه أن عمر بن عبد العزيز حين خرج من المدينة التفت

يسون فيتعلمون بأهلهم
ومن أطاعهم والمدينة خير
لهم لو كانوا يعلمون ويفتح
العراق فيأتى قوم يسون
فيتعلمون بأهلهم ومن
أطاعهم والمدينة خير لهم
لو كانوا يعلمون * وحديثى
يحيى عن مالك عن ابن
حاس عن عمه عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لتتركن المدينة على أحسن
ما كانت حتى يدخل
الكلب أو الذئب فيعدى
على بعض سوارى
المسجد أو على المنبر فقالوا
يا رسول الله فلن تكون
الثمار ذلك الزمان قال
للعوافى الطير والسباع
* وحديثى مالك انه بلغه
أن عمر بن عبد العزيز
حين خرج من المدينة
التفت

اليها فبكي ثم قال يا مزارح أم أنخشي أن نكون ممن نفت المدينة ﴿ شريد عمر بن عبد العزيز والله أعلم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنها تنفي خبيثا فخاف أن يكون ممن نفته المدينة لكونه من الخبيث لمخالفة سنة أو ضلال عن هدى ومثله من أهل الفضل والدين يخاف على نفسه وقال ابن أبي مليكة أدركت ثلاثين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم يخاف النفاق على نفسه وقال الحسن ما خافه المؤمن ولا آمنه إلا منافق وقال إبراهيم التيمي ما عرضت قولي على علي إلا خشيت أن أكون مكذبا فعلى هذا أهل الدين والعلم والفضل من الخوف على أنفسهم والالتزام لها والله أعلم

﴿ ماجاء في تحريم المدينة ﴾

ص ﴿ مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم ان ابراهيم حرم مكة واني أحرم ما بين لابتيها ﴿ شريد قول أنس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد قال عيسى بن دينار معناه بدله فقال صلى الله عليه وسلم هذا جبل يحبنا ونحبه قال معناه يحبنا أهله ونحبهم ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندى أن يكون معناه انتفاعنا به انتفاعا بمن يحبنا في الحماية وغير ذلك من وجوه المنافع ويحتمل أن يريد به ان محبتنا له محبتنا لمن يعتقد فيه انه يحبنا فهو كدلالة الله أعلم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ان ابراهيم حرم مكة وروى يحيى بن مزين عن مطرف عن مسلم بن خالد الزنجي حرم مكة مما يلي المدينة نحو من أربعة أميال أودنا شيئا نحو التنعيم ومما يلي طريق العراق على ثمانية أميال ومما يلي طريق نجد سبعة أميال ومما يلي طريق اليمن سبعة أميال بموضع يقال له أضواء ومما يلي جدة عشرة أميال بالحديثة ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الذي ذكره فيه نظروا والذي عندى ان بين مكة وعرفة نحو ثمانية عشر ميلا ونحو ما بين مكة والحديثة وبين مكة والجعرانة وبين مكة وحنين هذه مسافات متقاربة ولو كان بين مكة والحديثة تسعة أميال لم يكن بين مكة وجدة ما تقصر فيه الصلاة وقد قال مالك ان بينهما ثمانية وأربعين ميلا وتقتصر فيها الصلاة وانما يقع الوهم مع اختلاف الناس في الحرز في قدر الميل والذي حكى ابن حبيب ألف باع كل باع من ذراعين وأهل الحساب وكثير من الناس معتمدون على أن كل باع أربعة أذرع فتفاوت الأمر والله أعلم وأحكم وأما التنعيم فاني أفت بمكة مدية وسبعة أكرات الناس يذكرون انها خمسة أميال ولم أسمع في ذلك خلافا مدية مقامى بها ولو كان بين مكة والتنعيم أربعة أميال أودون لوجب أن يكون بين مكة والحديثة على هذا التقرير قريب من خمسة عشر ميلا فانها أزيد من ثلاثة أمثالها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم حرم مكة وقدر روى ابن شريح العدوى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان مكة حرمها الله وحرمها الناس ووجه ذلك عندى أن قوله ان ابراهيم حرم مكة يحتمل أن يكون معناه انه دعا في محرمها وان البارئ تعالى أجاب دعاءه وحرمها ويحتمل أن يريد به ان ابراهيم كلف أن يحكم باجتهاده وانما اداه اجتهاده الى تحريمها فأضيف ذلك الى تحريم الله عز وجل لانه بأمره حرمها ويضاف تحريمها الى ابراهيم عليه السلام لانه الذي حكم بذلك ويكون المعنى ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس انه لم يحرمها أحد من الناس ممن لا يلزم تحريمه ولا يثبت حكمه لانه لو لم يؤمر بذلك بالاجتهاد في ذلك ولم يسوغ له التحريم فلا يلزم الناس امتثال أمره واجتناب ما نهى عنه وحرمه

اليها فبكي ثم قال يا مزارح أم أنخشي أن نكون ممن نفت المدينة

﴿ ماجاء في تحريم المدينة ﴾
 ﴿ حدثني يحيى عن مالك عن عمرو مولى المطلب عن أنس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه اللهم ان ابراهيم حرم مكة واني أحرم ما بين لابتيها

* وحدثنى مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة (١٩٣) انه كان يقول لورأيت الطلابة بالمدينة تزعم

ماذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لايتها حرته واللاية الحرة قاله ابن نافع قال الخمرتان احدهما التي ينزل بها الحاج والاخرى تقابلها من ناحية شرف المدينة وهو ايضا في أقصى العمران خارجة عنه قال وسرتان أخرى انما من ناحية الالة والجوف من المدينة وهما ايضا في طرف العمران من جانبي المدينة جميعا على مثل الآخرين قال ابن نافع ما بين هذه الحرات في الدور كله محرم أن يصاد فيه صيد ومن عصى فاستحل فقد استحل ما قد نهى عنه وليس عليه فيه جزاء وحرمة قطع الشجر منها على ريد من كل شق حولها كلها قال القاضي أبو محمد ان مقتضى تفضيل مالك للمدينة على مكة ان عليه الجزاء فيما اصاب من الصيد في حرم المدينة وهو مذهب ابن أبي ذئب والله أعلم من

ماذعرتها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لايتها حرام * ش قول أبي هريرة رضي الله عنه لورأيت الطلابة تزعم بالمدينة ماذعرتها ريد ما نهى عنها وقد روى عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة لا يحتل خلاها ولا يعرض شجرها ولا ينفر صيدها قال عكرمة معنى ينفر صيدها أن ينصبه من الظل فيقيل مكانه فهذا معنى الذعر الذي ذكر أبو هريرة وقول أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لايتها حرام يقتضى أن ذعر الصيد مما يتناوله تحريم النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن وهب عن ابن أبي نجيح ما بين لايتها ما بين حرمتها وهو قول مالك وقال الأصمعي الحرة هي الأرض التي تملأ حجارة سوداء ص مالك عن يونس بن يوسف عن عطاء بن يسار عن أبي أيوب الأنصاري انه وجد غلاما نادى الجوائع لعلها الى زاوية فطردهم عنه * قال مالك لا أعلم الا أنه قال في حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يمنع هذا * مالك عن رجل قال دخل على زيد بن ثابت وأبانا بالاسواق وقد اصطدت نهسا فأخذته من يدي فأرسله * ش قول أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه للذين الجوائع لعلها الى زاوية في حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يمنع هذا يقتضى أن هذا استباحة لحرمه صلى الله عليه وسلم وينكر على من فعله ولذلك طردهم عنه والنس الذي اصطاد الرجل قال عيسى بن دينار هو طائر يقال له النس ويجب أن تكون الأسوان على هذا موضع بعض أطراف المدينة بين الحرتين والله أعلم

ما جاء في وباء المدينة * وحدثنى عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر وبلال قال فدخلت عليهما فقلت يا أبت كيف تجدك ويا بلال كيف تجدك قالت فكان أبو بكر اذا أخذته الحى يقول كل امرئ مصبح في أهله * والموت أدنى من شر الئله وكان بلال اذا ألقه عنه يرفع عقبرته فيقول أليت شعري هل آيتن ليلة * بواد وحولى اذخر وجيل وهل أزدن يوما مياه مجنة * وهل يدون لى شامة وطفيل قالت عائشة فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو

(٢٥ - منقى - سابع) أليت شعري هل آيتن ليلة * بواد وحولى اذخر وجيل وهل أزدن يوما مياه مجنة * وهل يدون لى شامة وطفيل قالت عائشة فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو

ما جاء في وباء المدينة *

ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين انها قالت لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر وبلال قال فدخلت عليهما فقلت يا أبت كيف تجدك ويا بلال كيف تجدك قالت فكان أبو بكر اذا أخذته الحى يقول

كل امرئ مصبح في أهله * والموت أدنى من شر الئله

وكان بلال اذا ألقه عنه يرفع عقبرته فيقول

أليت شعري هل آيتن ليلة * بواد وحولى اذخر وجيل

وهل أزدن يوما مياه مجنة * وهل يدون لى شامة وطفيل

قالت عائشة فحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو

أشد وصحها وبارك لنا في مدحها وصاعها وانقل حياها فاجعلها بالجحفة * قال مالك عن يحيى بن سعيد
ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت وكان عامر بن فهيرة يقول

قد رأيت الموت قبل ذوقه * ان الجبان حقه من فوقه

* مالك عن نعيم بن عبد الله المجر عن أبي هريرة أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنقاب
المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال * ثم قولها رضى الله عنها لما قدم رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدينة وعك أبو بكر الوعك ازعاج الحمى المريض وتحرى بها إياه يقال وعكته وعكا
ودخول عائشة رضى الله عنها على أبيها وبلال على وجه العيادة لها وهي من القرب وقدرى البراء
ابن عازب أمر نال النبي صلى الله عليه وسلم ان تتبع الجنائز وتعود المرضى ونفسي السلام ولان ذلك
كان قبل أن ينزل الحجاب وقولها وكان بلال اذا ألق عنه قال عيسى بن دينار يريد تذهب عنه الحمى
فأفاق وقولها رضى الله عنها يرفع عقيرته قال ابن نافع وعيسى بن دينار تريد صوته قال محمد بن عيسى
الأعشى والأذخر والجليل شجرتان طيبتان تكونان بأودية مكة وأراه يريد العناب فان الأذخر
والجليل انما هما نبت وليسابشجر قال محمد بن عيسى وشامة وطفييل جبلان من جبال مكة

(فصل) ومعنى انشاد بلال اليتيمين المذكورين على معنى التنى لمكة ونواحيها والتأسف لما فاتها
مما ألف منها والتوجع بالمقام بالمدينة التي لم يبعد حالها ولا ألف هواها وقدرى أنس بن مالك ان
اناسا من عكل أو عرينة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا يا نبي الله انا كنا أهل ضرع
ولم نسكن أهل ريف واستوخوا المدينة فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بدودو براع وأمرهم
أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألبانها وأبوها

(فصل) وقول عائشة رضى الله عنها فبخت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك تريد بقول
أبي بكر وبلال فقال اللهم حبب إلينا المدينة كحبنا مكة أو أشد دعاء من النبي صلى الله عليه وسلم أن
يذهب من أنفسهم الاشفاق عن مفارقة مكة وسكنى المدينة والدعاء في ان يحبب الله اليهم المدينة كحبهم
مكة فيكرهون الانتقال عنها كما كرهوا الانتقال من مكة

(فصل) ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم انشاد الشعر على أبي بكر وبلال وذلك دليل على
جوازه وقد أنشده حسان وكعب بن زهير ومدحه الأعشى وكعب بن مالك وجماعة من شعراء الجاهلية
والاسلام وانما الهمز كلام فحسنة تحسن الكلام وقيحه كقبيح الكلام وما روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال لأن يمتلى جوف أحدكم قبيحا حتى يريه خير له من أن يمتلى شعرا فقد قال قوم معناه
من الشعر الذي هجى به النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ليس بشئ لان ذلك لا يحل أن يحفظ بيت
واحد منه ولا انشاده ولا اصفاؤه اليه الا لمن يريد الرد على قائله والانتصار منه والانتصار من غلب
عليه ومنعه من التحفظ على الشريعة وغير ذلك مما يحتاج اليه وفي العتية ان مالك الكاسل عن انشاد
الشعر فقال ما يخف منه ولا يكثر ومن عيبه ان الله عز وجل يقول وما علمناه الشعر وما ينبغي له قال
مالك وبلغني ان عمر بن الخطاب كتب الى أبي موسى الأشعري أن اجمع الشعراء واسألهم عن الشعر
وهل بقيت معهم معرفته وأحضر ليسد ذلك قال فجمعهم وسألهم فقالوا اننا نعرفه ونقوله وقال لبيد
ما قلت بيت شعر منذ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ قول ما أنزل الله الم ذلك الكتاب
لا ريب فيه هدى للتيقين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وصحها وانقل حياها الى الجحفة يريد أن يذهب عنها الوخامة التي

أشد وصحها وبارك
لنا في مدحها وصاعها
وانقل حياها فاجعلها
بالجحفة * قال مالك
وحديثي يحيى بن سعيد
أن عائشة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم قالت وكان
عامر بن فهيرة يقول
قد رأيت الموت قبل ذوقه
ان الجبان حقه من فوقه
* وحديثي عن مالك عن
نعيم بن عبد الله المجر عن
أبي هريرة أنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على أنقاب المدينة
ملائكة لا يدخلها
الطاعون ولا الدجال

﴿ ما جاء في اجلاء اليهود من المدينة ﴾ وحدثني عن مالك (١٩٥) عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز

يقول قال من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخفوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب وحدثني عن مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع دينان بجزيرة العرب

قال مالك قال ابن شهاب ففحص عن ذلك عمر ابن الخطاب حتى أنه التلج واليقين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع دينان في جزيرة العرب فأحلى هود خير * قال مالك وقد أحلى عمر ابن الخطاب هود نجران وقدك فأما هود خير من النمر ولا من الأرض شيء وأما هود قدك فكان لهم نصف الثمر ونصف الأرض لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الأرض فأقام لهم عمر نصف الثمر ونصف الأرض قيمة من ذهب وورق وابل وحبال وأقارب ثم أعطاهم القيمة وأجلهم منها * ش قوله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود والنصارى يريد الله أعلم لغتهم الله (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد اظهارا للقبج ما صنعوه وعظم ما ابتدعوه مما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان بأرض العرب يريد الله أعلم بالأرض التي كانت مختصة بسكنى العرب وتقبلهم عليها في الجاهلية وقال في حديث ابن شهاب لا يجمع دينان في جزيرة العرب قال عيسى بن دينار وروى عن مالك جزيرة العرب مكة والمدينة واليمن وروى ابن حبيب جزيرة العرب من أقصى عدن أبين وما والاها من أرض اليمن كلها إلى ريف العراق في الطول وأما العرض فمن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطوار الشام ومصر في الغرب وفي الشرق ما بين يثرب إلى منقطع السماوة وقال مالك جزيرة العرب منبث العرب قيل لها جزيرة العرب لإحاطة البحر والانهار بها (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان بأرض العرب يريد الله أعلم لا يبق فيها غير دين الاسلام وان يخرج منها كل من يتدين بغير دين الاسلام قال مالك يخرج من هذه البلدان كل يهودي ونصراني أو ذمي كان على غير ملة الاسلام ولا منع ذلك من دخولهم اياها مسافرين فقد كان في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يجلب النصارى من الشام إلى المدينة الحنطة والزيت والامعة

أصرت بهم والحي التي وغكوا بها وينقل ذلك إلى الجحفة وقال بعض أهل العلم ان الجحفة وهي مبيعة كانوا في ذلك الوقت على غير الاسلام فدعا عليهم بذلك والله أعلم ومن دعوة النبي صلى الله عليه وسلم صارت الجحفة وبثقة قل من يشرب من عينها ويقال له حم الاحم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم على انقاب المدينة ملائكة قال ابن نافع ومحمد بن عيسى هي الفجاج التي حولها خارجها وقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخلها الطاعون ولا الدجال يقتضى منع الملائكة الدجال من دخولها ويحتمل أن يكونوا أيضا قد وكلوا بمنع الطاعون من دخولها وقد روى أبو سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما حدثنا به عن الدجال قال يأتي الدجال وهو محرم عليه أن يدخل أنقاب المدينة بعض السباخ التي تلى المدينة فيخرج إليه يومئذ رجل هو خير الناس أو من خيار الناس فيقول أشهد أنك الدجال الذي حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثه

﴿ ما جاء في اجلاء اليهود من المدينة ﴾

ص مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم انه سمع عمر بن عبد العزيز يقول كان من آخر ما تكلم به رسول الله عليه صلى الله وسلم ان قال قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب * مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع دينان بجزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أنه التلج واليقين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع دينان في جزيرة العرب فأحلى هود خير قال مالك وقد أحلى عمر ابن الخطاب هود نجران وقدك فأما هود خير من النمر ولا من الأرض شيء وأما هود قدك فكان لهم نصف الثمر ونصف الأرض لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الأرض فأقام لهم عمر نصف الثمر ونصف الأرض قيمة من ذهب وورق وابل وحبال وأقارب ثم أعطاهم القيمة وأجلهم منها * ش قوله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود والنصارى يريد الله أعلم لغتهم الله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد اظهارا للقبج ما صنعوه وعظم ما ابتدعوه مما اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان بأرض العرب يريد الله أعلم بالأرض التي كانت مختصة بسكنى العرب وتقبلهم عليها في الجاهلية وقال في حديث ابن شهاب لا يجمع دينان في جزيرة العرب قال عيسى بن دينار وروى عن مالك جزيرة العرب مكة والمدينة واليمن وروى ابن حبيب جزيرة العرب من أقصى عدن أبين وما والاها من أرض اليمن كلها إلى ريف العراق في الطول وأما العرض فمن جدة وما والاها من ساحل البحر إلى أطوار الشام ومصر في الغرب وفي الشرق ما بين يثرب إلى منقطع السماوة وقال مالك جزيرة العرب منبث العرب قيل لها جزيرة العرب لإحاطة البحر والانهار بها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يبقين دينان بأرض العرب يريد الله أعلم لا يبق فيها غير دين الاسلام وان يخرج منها كل من يتدين بغير دين الاسلام قال مالك يخرج من هذه البلدان كل يهودي ونصراني أو ذمي كان على غير ملة الاسلام ولا منع ذلك من دخولهم اياها مسافرين فقد كان في زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه يجلب النصارى من الشام إلى المدينة الحنطة والزيت والامعة

جامع ماجا في أمر

المدينة

* وحدثنى مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه * وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد الرحمن بن القاسم أن أسلم مولى عمر بن الخطاب أخبره أنه زار عبد الله بن عياش الخزومي فرأى عنده نبيذا وهو بطريق مكة فقال له أسلم ان هذا لشراب يحبه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله بن عياش قدحاً عظيماً فجاء به إلى عمر بن الخطاب فوضعه في يديه فقر به عمر إلى فيه ثم رفع رأسه فقال عمر ان هذا لشراب طيب فشرب منه ثم ناوله رجلاً عن يمينه فلما أدبر عبد الله ناداه عمر بن الخطاب فقال أنت القائل لمكة خير من المدينة فقال عبد الله فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال عمر لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئاً ثم قال عمر أنت القائل لمكة خير من المدينة قال فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال عمر لا أقول في حرم الله ولا في حرمه شيئاً ثم انصرف

فأخذ منهم عمر بن الخطاب العشر ونصف العشر قال مالك في اليهود والنصارى والمجوس إذا قدموا المدينة أضرِب لهم أجل قال نعم يضرب لهم أجل ثلاث ليال يستقون وينظرون في حوائجهم وقد ضرب لهم ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه (فصل) وقول ابن شهاب ففحص عمر بن الخطاب عن ذلك قال مالك معناه كشف عن هذا القول هل يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم حين جاء الثلج قال معناه اليقين الذي لا شك فيه يريد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك فأجلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بهود خير (مسئله) وهذا الاجلاء انما هم من جزيرة العرب سواء وجد منهم غدر أو لم يوجد وأما ان وجد منهم غدر فغير جزيرة العرب ففي العتبية من سماع ابن القاسم عن مالك سئل عن أهل فارس وظهرت لهم عهود كثيرة من معاوية وعبد الملك وسليمان ترى ان يجاؤا منها ان عرف منهم غدر قال نعم اذا تبين ذلك فعلى هذا لا يكون الاجلاء في غير جزيرة العرب الا لغدره قال القاضي أبو الوليد وعندي انه يجاؤون اذا خيف منهم الميل إلى أهل ملتهم لمجاورتهم أهل الحرب فينقلون إلى حيث يؤمن ذلك منهم والله أعلم (فصل) وقوله فأجلى عمر بن الخطاب بهود نجران وفدك قال أشهب عن مالك في العتبية فأما يهود نجران فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الأرض شيء وأما يهود فدك فكان لهم نصف الأرض ونصف الثمر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان صالحهم على نصف النخل ونصف الأرض فأقام لهم عمر نصف ذلك بالذهب والورق والابل والخيال والاقتاب فأعطاهم ذلك وأجلاهم منها

جامع ماجا في أمر المدينة

ص * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلع له أحد فقال هذا جبل يحبنا ونحبه * مالك عن يحيى بن سعيد بن عبد الرحمن بن القاسم أن أسلم مولى عمر بن الخطاب أخبره أنه زار عبد الله بن عياش الخزومي فرأى عنده نبيذا وهو بطريق مكة فقال له أسلم ان هذا لشراب يحبه عمر بن الخطاب فحمل عبد الله بن عياش قدحاً عظيماً فجاء به إلى عمر بن الخطاب فوضعه في يديه فقر به عمر إلى فيه ثم رفع رأسه فقال عمر ان هذا لشراب طيب فشرب منه ثم ناوله رجلاً عن يمينه فلما أدبر عبد الله ناداه عمر بن الخطاب فقال أنت القائل لمكة خير من المدينة فقال عبد الله فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال عمر لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئاً فقال عمر أنت القائل لمكة خير من المدينة قال فقلت هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فقال عمر لا أقول في حرم الله ولا في حرمه شيئاً ثم انصرف * ش قول أسلم في النبيذا ان هذا لشراب يحبه عمر بن عياش على ان يجعل اليه منه وتنبه على ذلك لما كان بينهما من القرابة فان عبد الله بن عياش من أخوال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكان ممن يقبل هديته قبل الولاية وبعدها ويحتمل أن يكون استجاز ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ما أتاك من هذا المال من غير مسئلة فخذ مع ان عمر بن الخطاب ما كان يهدي اليه فأتا ما كان كشي يهدي إلى جماعة المسلمين لأنه كان يتناول منه اليسير ويتناول الباقي جلساءه ولذلك قال ان عبد الله وضعه في يد عمر وقر به إلى فيه لعنه يريد على وجه الاختبار له ومعرفة حاله برأئته ثم رفع رأسه وقال ان هذا لشراب طيب يحتمل أن يريد به حلالاً ويحتمل أن يريد به حلالاً فشر به يريد شراب منه ثم ناوله رجلاً عن يمينه وهو المشروع بان يتناول الامام بعده من عن يمينه وسيأتي ذكره ان شاء الله تعالى

(فصل) وقوله فلما أذرب عبد الله بن عباس ناداه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال أنت القائل لمكة خير من المدينة قال عيسى بن دينار كأنه كره تفضيله مكة على المدينة دار الهجرة قال محمد بن عيسى ولو أقره بذلك لضربه يردلأدبه على تفضيله مكة وهذا من عمر رضي الله عنه بحقل أن يريد به انكار تفضيل مكة على المدينة لا اعتقاده تفضيل المدينة على مكة أو هو يرى ترك الأخذ في تفضيل أحدهما على الأخرى إلا أن الوجه الأول أظهر لما شهر من أخذ الصحابة في ذلك دون تكبير ومعنى أفضل ان لسا كها العامل فيها بالطاعة من الثواب أكثر مما لسا كن والعامل بذلك في الأخرى ولا خلاف انه كان السكني بمكة وغيرهما ممنوعا والانتقال الى المدينة مفترضا قبل الفتح وقد اختلف العلماء في ذلك بعد الفتح في حق من تقدمت هجرته قبل الفتح فقال الجمهور ان ذلك بقي في حقهم وقال جماعة ان لمن هاجر قبل الفتح أن يرجع الى مكة بعد الفتح الا انه لا خلاف ان المقام بالمدينة كان أفضل ولذلك أقام بها النبي صلى الله عليه وسلم والمهاجرون وقد انتقل جماعة من المدينة الى العراق والشام ولم يرجع منهم مشهور بالفضل الى سكني مكة وانما يرجع اليها من صغر سنه عن أن يكون له حكم الهجرة كعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس والجمهور على خلاف ذلك فلا خلاف ان المدينة أفضل له في حق هؤلاء وأما من لم تكن له هجرة فلا خلاف في انه يجوز له سكني مكة وسكني المدينة وذهب مالك ان سكني المدينة أفضل وقال أبو حنيفة والشافعي سكني مكة أفضل واستدل القاضي أبو محمد على ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الايمان لثأر الى المدينة كما ثأر الى الحية الى جحرها قال يخص بذلك المدينة وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أمرت بقريئة تأكل القرى قال فلامعني لقوله تأكل القرى الاعلى زجيج فضله على غيرها وزيدتها عليها وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم حبب الينا المدينة كحبنا مكة أو أشد ولا يدعوصلى الله عليه وسلم في أن يحبب الينا سكني المدينة وسكني غيرها أفضل ووجهه من جهة المعنى أن النبي صلى الله عليه وسلم اختار سكناها بعد الفتح فان كان ذلك قد افترض عليه فلا يفترض عليه السكني الا في أفضل البقاع وان لم يكن ذلك مفترضا عليه واختاره فلا يختار لاستيطانه واستيطان الامامة وفضلاء الصحابة الا أفضل البقاع وفي العتبية مثل مالك عن مكة وبكة فقال بكة موضع البيت ومكة غير ذلك يريد القرية

(فصل) وقول عبد الله بن عباس هي حرم الله وأمنه وفيها بيته فلم يزد على اظهار ما عنده من فضيلة مكة قال محمد بن عيسى ولو أقره بذلك لضربه يردلأدبه على تفضيله مكة وانما أقره بفضل مكة وهذا لا خلاف في صحته على الوجه الذي ذكره ولذلك قال له عمر رضي الله عنه لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا معناه والله أعلم اني لا أنكر فضيلته ولكن أنت القائل لمكة خير من المدينة ما معناه اني لا أنكر ذلك عليك وانما أنكر عليك ما بلغني عنك من تفضيلها على المدينة فهل كان ذلك منك فعاد عبد الله بن عباس الى قوله الأول لم يزد عليه ولا أظهر اليه ما سأله عنه ثم انصرف ومعنى ذلك والله أعلم انه رأى عمر اقراره على هذا القول اذا أمسك عما سواه غير ممنوع

﴿ ماجاء في الطاعون ﴾

ص مالك عن ابن شهاب عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب خرج الى الشام حتى اذا كان بصرى لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه فأخبروه أن الوباء قد وقع بالشام قال ابن

﴿ ماجاء في الطاعون ﴾
 * وحدثنى مالك عن
 ابن شهاب عن عبد الحميد
 ابن عبد الرحمن بن زيد
 ابن الخطاب عن عبد الله
 ابن عبد الله بن الحارث
 ابن نوفل عن عبد الله
 ابن عباس أن عمر بن
 الخطاب خرج الى الشام
 حتى اذا كان بصرى لقيه
 أمراء الأجناد أبو عبيدة
 ابن الجراح وأصحابه
 فأخبروه أن الوباء قد
 وقع بالشام قال ابن

عباس فقال عمر بن الخطاب ادع الى المهاجرين الأولين (١٩٨) فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم ان الوباء قد وقع

عباس فقال عمر بن الخطاب ادع الى المهاجرين الأولين فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم ان الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لأمر ولا ترى أن ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ترى أن تقدمهم على هذا الوباء فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى الأنصار فدعاهم فاستشارهم فسلكو اسبيل المهاجرين واختلفوا كماختلفوا فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعاهم فلم يختلف عليه منهم رجلان فقالوا ترى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فننادى عمر في الناس اتي مصبح على ظهر فأصبحوا عليه فقال أبو عبيدة أنفرا من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أرايت لو كان لك ابل فهبطت واديا له عدوتان احدهما غصبة والاخرى جدبة أليس ان رعيت المحصنة رعيتا بقدر الله وان رعيت الجدبة رعيتا بقدر الله فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان غائباً في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا علم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه قال فحمد الله عزهم ثم انصرف ثم شق قوله أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج الى الشام يحتمل أن يقصدها ليطالع أحوالها فانها كانت تغمر المسلمين وعلى الامام اذا بعد عهده بالثغور أن يتطلعها بالشهادة ان علمه يحتاج الى ذلك وقوله حتى اذا كان بمرغ قال ابن حبيب سرغ قرية بوادي تبوك في طريق الشام وقيل سرغ من أدنى الشام الى الحجاز لقيه أمراء الانجاد يريد جند الشام اما لانهم كانوا مقبلين الى جهة فلقوه هناك أو لانهم خرجوا من الوباء واعتقدوا أن ذلك يجوز لهم أو لانهم خرجوا ليتلقوه من قرب منهم من طريقه بموضعه ذلك

(فصل) وقوله فأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام الوباء هو الطاعون وهو مرض يعم الكثير من الناس في جهة من الجهات دون غيرها بخلاف المعتاد من أحوال الناس وأمراضهم ويكون مرضهم غالباً مرضاً واحداً بخلاف سائر الأوقات فان أمراض الناس مختلفة

(فصل) وقول عمر رضى الله عنه ادع الى المهاجرين الأولين وروى عن سعيد بن المسيب ان المهاجرين الأولين من صلى الى القبلتين ومن لم يسلم الا بعد تحويل القبلة الى الكعبة فليس من المهاجرين الأولين فدعاهم فاستشارهم عمر في ذلك فاختلفوا عليه فقال بعضهم قد خرجت لأمر يريدون لمطالبة الثغور والنظر فيها لا ترى ان ترجع عنه يريدون توكلا على الله عز وجل وتيقناً انه لا يصيبهم الا ما كتب الله لهم وقال بعضهم معك بقية الناس يريدون فضلاء الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرون بذلك اظهار فضلهم ليصوه بذلك على الاشفاق عليهم ويعظم حال التعرير بهم واقدامهم على الوباء الذي يخاف استئصاله لهم فلما اختلفوا عليه أمرهم بأن يرتفعوا عنه ثم دعا الأنصار فاستشارهم كما استشار المهاجرين فاختلفوا كماختلفوا فأمروهم أيضاً أن يرتفعوا ثم قال ادعوا الى من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح يريد من هاجر بقرب الفتح فثبت له حكم الهجرة أو هاجر بعد الفتح فثبت له امم الهجرة دون حكمها فشاوهم فلم يختلفوا وقالوا ترى أن ترجع بالناس فرأى عمر رأيهم وقال اتي مصبح على ظهر يريد السفر وصفه بذلك لان المسافرين ومتاعيمير على ظهر الخيل والابل والدواب ويحتمل أن يريد به على ظهر طريق ولا بد أن يكون قرن بذلك ما يقتضى الرجوع عن

بالشام فاختلفوا فقال بعضهم قد خرجت لأمر ولا ترى أن ترجع عنه وقال بعضهم معك بقية الناس وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ترى أن تقدمهم على هذا الوباء فقال ارتفعوا عني ثم قال ادع الى الأنصار فدعاهم فاستشارهم فسلكو اسبيل المهاجرين واختلفوا كماختلفوا فقال ارتفعوا عني ثم قال ادعوا الى من كان ههنا من مشيخة قريش من مهاجرة الفتح فدعاهم فلم يختلف عليه منهم رجلان فقالوا ترى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء فننادى عمر في الناس اتي مصبح على ظهر فأصبحوا عليه فقال أبو عبيدة أنفرا من قدر الله فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله أرايت لو كان لك ابل فهبطت واديا له عدوتان احدهما غصبة والاخرى جدبة أليس ان رعيت المحصنة رعيتا بقدر الله وان رعيت الجدبة رعيتا بقدر الله فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان غائباً في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا علم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه قال فحمد الله عزهم ثم انصرف

ابن عوف وكان غائباً في بعض حاجته فقال ان عندي من هذا علم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه قال فحمد الله عزهم ثم انصرف

* وحدثنى عن مالك عن
 محمد بن المنكدر وعن
 سالم بن أبي النضر مولى
 عمر بن عبيد الله عن
 عامر بن سعد بن أبي
 وقاص عن أبيه أنه سمعه
 يسأل أسامة بن زيد ما
 سمعت من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في
 الطاعون فقال أسامة
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الطاعون رجز
 أرسل على طائفة من بني
 إسرائيل أو على من كان
 قبلكم فإذا سمعتم به بأرض
 فلا تدخلوا عليه وإذا وقع
 بأرض وأنتم بها فلا
 تخرجوا فرارا منه
 وحديثي عن مالك عن
 ابن شهاب عن عبد الله
 ابن عامر بن ربيعة أن
 عمر بن الخطاب خرج
 إلى الشام فلما جاء سرغ
 بلغه أن الوباء قد وقع
 بالشام فأخبره عبد الرحمن
 ابن عوف أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال
 إذا سمعتم به بأرض فلا
 تقدموا عليه وإذا وقع
 بأرض وأنتم بها فلا
 تخرجوا فرارا منه فرجع
 عمر بن الخطاب من سرغ
 * وحدثنى عن مالك
 عن ابن شهاب عن سالم
 ابن عبد الله

الشام أو يكون ذلك موضع أقامته بالشام والأول أظهر لأنه لم يكن بلغ بعد موضع الوباء فلو كان
 موضعه يريد أن يقيم به ولا وباء به لما احتاج إلى الرجوع والله أعلم
 (فصل) وقول أبي عبيدة رضي الله عنه إقرار من قدر الله على معنى الإنكار لأنصرافه يريد أنه
 ينبو بذلك وينجي الصحابة من الوباء الذي لا يصيب إلا من قدر الله عز وجل أن يصيبه وأنه لا ينبو منه
 من قدره أن لا يصيبه فقال عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قال محمد بن عيسى وكان عمر يحب موافقة
 في جميع أموره ويكره مخالفته ويحتمل أن يكون ذلك لما تحقق من فضله وأمانته فقد سماه النبي
 صلى الله عليه وسلم أمين هذه الأمة

(فصل) وقوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قال محمد بن عيسى الأعشى يريد عمر رضي الله عنه بذلك
 لنكته نعم نفر من قدر الله إلى قدر الله يريد أنه لا يعتد به بالفرار ينبو مما قدر عليه وإنما يعتد به
 يرجع عما يخاف أن يكون فقد قدر عليه من الوباء أن وصل إلى ما يرجو أن يكون فقد قدره من السلامة
 أن يرجع ولذلك يجوز للإنسان أن يتخذ الدرع والمجن ويغير من العدو الذي يجوز الفرار منه لكثرة
 ويحتمل الفرار والمخاوف ولا يكون ذلك فرارا من قدر الله ولا يجوز أن ينبو به بما قدر الله تعالى بل
 أكثره مأمور به وقد مثل ذلك عمر بن الخطاب تمثيلا لصحبا بما سلمه أبو عبيدة وهو أن كانت له أبل
 يريد حفظها وحسن القيام عليها فبسط بها وأدياله عدوتان أحدهما خصبة والأخرى جذبة أليس أن
 رعى الخصبة رعاها بقدر الله عز وجل وان رعى الجذبة رعاها بقدر الله يريد أنه مثل أمره أن انصرف
 بهم إلى موضع يأمن به الوباء انصرف بقدر الله عز وجل وان أقدمهم على ما يخافه عليهم من الوباء
 أقدمهم عليه بقدر الله فكما يلزم صاحب الأبل أن ينزل بها الخائب الخصب ولا يعتد بذلك أنه فار من
 قدر الله بل مصيبا محبنا تمثيلا لما أمر الله سبحانه ومسلما لقدره وأرجا خبره فكذلك الإمام
 بالمسلمين إذا انصرف بهم عن بلاد الوباء إلى بلاد الصحة والسلامة وبالله التوفيق

(فصل) وقوله فجاء عبد الرحمن بن عوف فقال ان عندى من هذا عما يقتضى ان ما عنده من العلم
 في ذلك مقدم على ما كان عند غيره من الرأى فان كان موافقا له صححه وان كان مخالفا له وجب تنقيحه
 عليه إلا أنه قد وقع الاجماع من جميعهم على صحة القول بالرأى والقياس لأن كل واحد منهم قال في ذلك
 برأيه ولم يكن عند أحد منهم أثر ولم ينكر عليهم ذلك عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ولا غيره مع أن
 القضية شاعت وانتشرت في جميع بلاد الاسلام وقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا سمعتم به بأرض
 فلا تقدموا عليه يريد لما فيه من التعذر وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه استسلاما
 للقدار فمد الله عمر إذا وافق رأيه الذي اختاره ما صح عنه من أمر النبي صلى الله عليه وسلم
 والله أعلم * مالك عن محمد بن المنكدر وعن سالم بن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن
 عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أنه سمعه يسأل أسامة بن زيد ما سمعت من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الطاعون فقال أسامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الطاعون رجز أرسل على
 طائفة من بني إسرائيل أو على من كان قبلكم فإذا سمعتم به بأرض فلا تدخلوا عليه وإذا وقع بأرض
 وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه * مالك عن ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر بن
 الخطاب خرج إلى الشام فلما جاء سرغ بلغه أن الوباء قد وقع بالشام فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا
 تخرجوا فرارا منه فرجع عمر بن الخطاب من سرغ * مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله

أن عمر بن الخطاب انما رجع بالناس من سرغ عن حديث عبد الرحمن بن عوف * ش قوله صلى الله عليه وسلم رجعنا رسل على طائفة من بني اسرائيل أو على من كان قبلكم يحتمل وجهين أحدهما أن يريد أنه أول ما نزل إلى الأرض وحدث بالناس حديثهم على هذا الوجه والوجه الثاني أن يكون نزل في بلد على أنه غريب وأنه تكرر بعد ذلك في ذلك البلد وقد روى أنه كان عذابا لأولئك ورجة للؤمنين لمن ظهر ببلده أو قام صابرا محتسبا فأصيب به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الطاعون شهادة لكل مسلم وروى عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال كان عذابا يبعثه الله على من يشاء فجعله رجة للؤمنين فليس من عبيد يمنع الطاعون فيبكت في بلده صابرا يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له إلا كان له مثل أجر الشهيد

(فصل) وقوله فلا تخرجوا فرارا منه خص بالمنع الخروج على هذا الوجه فجوز لمن أراد الخروج منه فغير ذلك الوجه من حاجة تنزل به إلى السفر منه أو الانتقال عنه ويجوز لمن استوخم أرضا أن يخرج منها إلى بلد يوافق جمعه لما روى عن أنس بن مالك أن ناسا من عكل أو عرينة قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلموا بالاسلام فقالوا يا نبي الله انا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف واستوخوا المدينة فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بدود وبراع وأمرهم أن يخرجوا فيه

(فصل) وقول سالم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انما رجع بالناس عن حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه يحتمل أن يكون لم يبلغه ما نادى به عمر في الناس أنه يصبح على ظهره وما راجعه به أبو عبيدة من انكار الرجوع عليه قبل أن يأتي عبد الرحمن بن عوف ويحتمل أن يكون بلغه ذلك فتأول في قوله أنه أصبح على ظهره أي على سفرهم ولم يعينه وإنما بقي الاستخارة فيه ومعاودة المشاورة إلى العدو أن معنى قول أبي عبيدة فرارا من قدر الله معناه أنه أنكر عليه الارتياح في مثل هذا والتوقف عن الاقدام عليه والله أعلم * قال مالك أنه قال بلغني أن عمر بن الخطاب قال لبيت بركة أحب إلى من عشرة آيات بالشام * قال مالك يريد لطول الأعمار والبقاء ولشدة الوباء بالشام * ش قوله لبيت بركة أحب إلى من عشرة آيات بالشام قال محمد بن عيسى ركة هي أرض بني عامر وهي ما بين مكة والعراق وقال ابن قتيبة ركة من أرض الطائف في أرض مصحة وقال محمد بن عيسى وهي أرض صحراوية فأراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ساكنها أطول أعمارا وأصح أبدانا من الوباء والمرض ممن سكن الشام وغيرهما من البلدان * قال عيسى ولم يرد هذا أن سكني الأرض يزيد في أعمارهم ولكن لما قدر الله عز وجل أعمارهم طويلا أسكنهم تلك البلدة قال عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك يريد صحرة ركة ووباء الشام * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي أن الله عز وجل قد أجرى العادة بصحة من سكن ركة وطول أعمارهم وأمرض من سكن الموضع الذي أراد من الشام وقصر أعمارهم ولعله أراد ركة وما قاربها كما جرت العادة بأن من تناول نوعا من الطعام والشراب أصبح جسمه ومن تناول نوعا آخر كثرت أمراضه وإن كانت الأمراض معلقة بالمدرة تعلق الموت والله أعلم وأحكم

بالناس من سرغ عن حديث
أن عمر بن الخطاب انما رجع
عبد الرحمن بن عوف
* وحدثني عن مالك أنه
قال بلغني أن عمر بن
الخطاب قال لبيت بركة
أحب إلى من عشرة
آيات بالشام قال مالك
يريد لطول الأعمار والبقاء
ولشدة الوباء بالشام

(٢٦ - منتقى - سابع)
 الناري يعملون فقال رجل يا رسول الله فقيم الغنم قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اذا خلق العبد للجنة

استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار ثم روي مسلم بن يسار الجهني سئل عن عمر بن الخطاب عن هذه الآية وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم الآية دليل على أن الصحابة كانت تتكلم في هذه المعاني من الاعتقادات وتبحث عن حقائقها وتعتني بذلك حتى تظهره وتسل عنه الأئمة والخلفاء لتقف على الصواب منه وتنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك ما حفظته عنه وإن قول من قال من علماء التابعين كانوا يكرهون الكلام فيما ليس تحت عمل النعمان يصر في أحد أمرين إما أن يتوجه المنع في ذلك إلى من ليس من أهل العلم ممن يخاف أن تزل قدمه ويتعلق قلبه بشبهة لا يقدر على التخلص منها قال مالك رحمه الله كان يقال لا تمكن زائغ القلب من أذنك فأنك لا تدري ما يلقك من ذلك ولقد سمع رجلاً من الأنصار من أهل المدينة سياً من بعض أهل القدر فعلق قلبه فكارياً أي أخوانه الذين يستصحبهم فإذا نهروا قال فكيف بما علق قلبه لو علمت أن الله رضاء أن ألقى نفسي من فوق هذه المنارة ففعلت والوجه الثاني أن يتوجه المنع في ذلك إلى أن يتكلم في ذلك بمذهب أهل البدع ومخالفي السنة

(فصل) وقول النبي صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه يفتى أن البارئ تعالى موصوف بأنه يميناً قال الله تبارك وتعالى والسموات مطويات بيمينه وروى أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يدا الله ملائكة لا تغيبها نفقة ورواه معمر بن هشام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يمين الله ملائكة لا يغيبها شيء بصاء الليل والنهار أرايتهم ما أنفق من خلق السموات والأرض فإنه لم ينقص مما في يده وعرشه على الماء ويده الأخرى القبض أو الفيض ورفع ويخفض وروى مالك عن صفعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الذي يقرأ قل هو الله أحد والذي نفسي بيده أنها لتعدل ثلث القرآن وقال الله عز وجل بل يده مبسوطتان ينفق كيف يشاء وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أول شيء خلقه الله عز وجل القلم خلقه فأخذ به يمينه وكلنا يده يمين وأجمع أهل السنة على أن يده صفة وليست بجوارح كجوارح المخلوقين لأنه سبحانه ليس كمثل شيء وهو السميع البصير وروى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه جاء جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد إن الله يضع السموات على أصبع والأرضين على أصبع والجبال على أصبع والشجر على أصبع والأنهار على أصبع وسائر الخلق على أصبع ثم يقول بيده أنا الملك أين ملوك الأرض فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم تعجباً منه وتصديقاً له ثم قال صلى الله عليه وسلم وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه وقال جماعة من أهل العلم الأصبع النعمة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاستخرج منه ذرية فقال هؤلاء الجنة وعمل أهل الجنة يعملون ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال هؤلاء النار وعمل أهل النار يعملون يفتى والله أعلم أنم خلق هؤلاء ليدخلهم الجنة وخلق هؤلاء ليدخلهم النار وخلق هؤلاء ليعملوا بعمل أهل الجنة وخلق هؤلاء ليعملوا بعمل أهل النار وروى عبد الله بن مسعود حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق أن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً أو أربعين ليلة ثم يكون علقته مثله ثم يكون مضغته مثله ثم يبعث الله إليه الملك فيؤذن بأربع كلمات فيكسبر رقبته وأجله وعمله

استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار

وشقي أو سعيد ثم ينفخ فيه الروح فان أحدكم لم يعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل النار فيدخل النار وان أحدكم لم يعمل بعمل أهل النار حتى لا يكون بينه وبين النار إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها وهذا يقتضي انه سبق الكتاب بما يعمل وبما يصير اليه وأنه قد سبق الكتاب بان يعمل في أول عمره عملاً صالحاً ثم في آخره عملاً سيئاً ثم يموت عليه وينقلب اليه وقد سبق الكتاب بان يعمل في أول عمره عملاً سيئاً وفي آخره عملاً صالحاً ثم يموت عليه فيصير اليه

(فصل) وقوله فقال رجل يا رسول الله فقيم العمل معناه فإذا كان قد سبق الكتاب بمكان أحدنا من الجنة أو النار وأنه لا يحيد عنه ولا بد منه فلم تنكف العمل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ان الله تعالى اذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة واذا خلقه للنار استعمله بعمل أهل النار يريد صلى الله عليه وسلم والله أعلم أنه قد سبق الكتاب بما يعمل من خير أو شر كما قد سبق الكتاب بما يصير اليه من الجنة أو النار وقد روى أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كذا في جنازة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من نفس منفوسة الا كتب مكانها من الجنة والنار والا قد كتبت شقية أو سعيدة فقال رجال يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل قال اما أهل السعادة فييسرون لعمل السعادة واما أهل الشقاوة فييسرون لعمل الشقاوة ثم قرأ فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى الآية

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله ربه الجنة وفي أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله ربه النار يقتضي ان آخر الانسان أحق به وعليه يجازى وقد تقدم ذلك في حديث ابن مسعود ووجهه انه اذا كان أول عمله سيئاً وآخره حسناً فقد تاب من السيئ وحكمه حكم التائبين ومن انتقل من العمل الصالح الى السيئ فحكمه حكم المرتد والمنتقل الى الفسوق على ذلك يكون جزاؤه والله أعلم ص م مالك انه بلغه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسك بهما كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم م ش قوله صلى الله عليه وسلم تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسك بهما على سبيل الخوض على تعلمها أو التمسك بهما والافتداء بما فيها وبين صلى الله عليه وسلم الأمرين فقال كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم يريد والله أعلم ما سنه وشرعه وأنبأنا عن تحليله وتحريمه وغير ذلك من سننه وهذا بما كان فيه كتاب أو سنة وما لم يكن فيه كتاب ولا سنة فحرموا ما ومعتبر بهما وقد روى ابن وهب عن مالك في المجموعة الحكم على وجهين فالذي يحكم بالقرآن والسنة فذلك الصواب والذي يجهد العالم نفسه فيه فيما لم يأت فيه شيء فلعله يوفق وثالث متكلف بما لا يعلم فما أشبه أن لا يوفق مقتضى هذا والله أعلم ان الحكم بالكتاب والسنة مقدم فيهما في كتاب أو سنة وما عدم ذلك فيه اجتهاد العالم فيه بازاء القياس والرد الى ما ثبت بالكتاب والسنة وأما الجاهل فلا يتعرض لذلك فانه متكلف بما لا يعلم وبما لم يكلفه ويوشك أن لا يوفق ص م مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس الجاني انه قال أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر قال طاوس وسعدت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز م ش قول طاوس أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون على وجه التصريح لما حكاه لفضل القائلين له وعلمهم ودينهم وانهم

* وحدثني عن مالك انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسك بهما كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم * وحدثني يحيى عن مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن مسلم عن طاوس الجاني انه قال أدركت ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون كل شيء بقدر قال طاوس وسعدت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز

الذين يحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلموا ما جاء به وتكرروا أخذهم وسماهم لما قاله وفهمهم المراد وسؤالهم النبي صلى الله عليه وسلم عما أشكل عليهم واتفاقهم على صحة النقل عنه فسمعهم يقولون كل شيء بقدر وقد قال الله عز وجل أنا كل شيء خلقناه بقدر ويحتمل من جهة مقتضى لسان العرب معاني أحدها أن يكون معناه خلقنا منه شيئا مقدرًا لا يزداد عليه ولا ينقص منه الثاني أن يكون معناه خلقناه على قدر ما لا يزداد فيه ولا ينقص منه قال الله سبحانه وتعالى قد جعل الله لكل شيء قدرًا والثالث أن يكون معناه نقدره عليه قال جل ذكره بلى قادرين على أن نسوي بنانه الرابع أن يريد به بقدر أن نخلق في وقته فقدر له عز وجل وقتنا خلقه فيه وقال الحسن الخواص أملى على علي بن المديني سألت عبد الرحمن بن مهدي عن القدر فقال كل شيء بالقدر والطاعة والمعصية بقدر وقد أعظم القرية من قال أن المعاصي ليست بقدر وقال العلم والقدر والكتاب سواء وعرضت كلام عبد الرحمن بن مهدي بن سعيد فقال لم يبق بعدهما قليل ولا كثير وهذا الذي قاله عبد الرحمن بن مهدي في الجملية هو مذهب أهل السنة وهو موافق لمعنى الحديث غير أن العلم والقدر والكتاب كل واحد منها راجع إلى معنى مختص به غير أنها معان متقاربة وقد تستعمل من طريق تقاربها بمعنى واحد قال مالك وقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز قال إن في كتاب الله تبارك وتعالى لعلمًا بينا علمه من علمه وجهله من جهله يقول الله عز وجل فانكم ماتعون ما أنتم عليه بفاتنين إلا من هو صال الجحيم وقال نوح رب لا تدعني على الأرض من الكافرين ديارًا إنك أنذرهم بضوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجرا كفارا وأخبر نوح عن لم يكن بانه فاجر كفار بما سبق لهم من الله تبارك وتعالى وقدرته عليهم قال مالك وما رأيت أهله من الناس إلا أهل مضاقة عقول وخفة وطيش وقد اعتدت في هذا الباب على إيراد أقوال الفقهاء والحديث لما في أقوال غيرهم من الغموض وما في احتجاجهم مع المخالف من التطويل وقد بلغ القاضي أبو بكر بن الطيب المالكي في كتبه من هذا الباب ما لا مزيد عليه ولا حاجة بالطالب إلا السير منه وكان الشيخ أبو ذر محمد بن أحمد الهروي مالكيًا وكان على مذهبه ومن أخذ عنه وكان الشيخ أبو عمران موسى بن حاج القاسي قد رحل إليه وأخذ عنه وتبعه وكان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد والشيخ أبو الحسن علي بن محمد القاسبي يتبعان مذهبهم وقرأ عليه القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر وهو ممن أخذ عنه واتبعه وعلى ذلك أدركت علماء شيو خنا بالشرق وأهل هذه المقالة هم الذين يشار إليهم بأنهم أهل السنة

(فصل) وقوله سمعت عبد الله بن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل شيء بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز على وجه الشك من الراوى ومعناه والله أعلم أن كل شيء بقدر وإن العاجز قد قدر عجزه والكيس قد قدر كيسه ولعله أراد بذلك العجز عن الطاعة والكيس فيها ويحتمل أن يريد به في أمر الدين والدنيا والله أعلم ص مالك عن زياد بن سعد عن عمرو بن دينار أنه قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته أن الله هو الهادي والقاتن في قوله رضي الله عنه في خطبته أن الله هو الهادي والقاتن يريد الراوى أن ذلك كان فاشيا عند الصدر الأول متفقًا عليه متداولًا النطق والحض على الأخذ به والاعتقاده والاشاعة للفظه ومعناه ولذلك كان عبد الله بن الزبير يعلن في خطبته وفي المحافل ومجمع الناس والله أعلم قال الله جل ذكره اخبارا عن كايه موسى عليه السلام في مناجاته له أن هي الاقتتكت فضل بهامن تشاء وتهدى من تشاء والهداية تكون على معنيين أحدهما بمعنى الايضاح والارشاد يقال أهديت فلانا الطريق أي أرشدته إليه

وحدثني عن زياد بن سعد عن عمرو بن دينار أنه قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول في خطبته أن الله هو الهادي والقاتن

والآخر بمعنى التوفيق قال الله عز وجل انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء معناه والله أعلم لا توفق من أحببت ولكن الله يوفق من يشاء ولا يجوز أن يريد به هاهنا الارشاد والايضاح لانه لا خلاف بين المسلمين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أُرشدوا بين وأوضح وبلغ من بحب ومن لا يجب وأما الفتنة فعناها في كلام العرب الاختبار ألا أنها مستعملة في عرف التغاطب بمعنى الخذلان يقال فتن فلان اذا خذل وضل وفلان مفتون ويدل على صحة هذا التأويل انه قال الهادي بمعنى الموفق فعناها والله أعلم انه الموفق بفضل له والخاذل لمن شاء بعينه لاله الا هو الفعال لما يريد ص **ع** مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك أنه قال كنت أسير مع عمر بن عبدالعزيز فقال ما رأيك في هؤلاء القدرية قال فقلت رأيي أن تستيتهم فان قبلوا والاعرضتهم على السيف فقال عمر بن عبدالعزيز وذلك رأيي * قال مالك وذلك رأيي **ع** ش قول عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه ما رأيك في هؤلاء القدرية * اختلف أهل العلم فيما سموه به قدرية فقال قوم من أهل العلم سموه بذلك لانهم نفوا القدر كما سمى داود بن علي الأصماني القياسى لانه في القياس وقال قوم سموه بذلك لانهم ادعوا أن لهم قدرة على خلق أفعالهم ونفوا قدرة الباري سبحانه عليها قال عبد الملك بن الماجشون ويدعي القدرى ان الأمر اليه وانه ما شاء فعل وانه يريد أن يعصى وان الله تعالى يريد أن يطيع فيكون ما أراد هو ولا يكون ما أراد الله عز وجل * وأما المعتزلة فهم طائفة من القدرية واختلف العلماء في تسميتهم بذلك فقال طائفة سميت بذلك لان عمرو بن عبيد كان يلزم مجلس الحسن البصري ثم انه قال بالقدر ومعان خالف فيها الحسن ثم اعزل هو ومن تبعه مجلس الحسن فسموا بذلك معتزلة وقيل ان الصحابة رضي الله عنهم كان جميعهم على مذهب أهل السنة يقولون ان المذنبين من المؤمنين في المشيئة ثم حدثت الخوارج فكفروا بالذنوب ثم حدثت المعتزلة فاعتزلوا الطائفتين بان قالوا ان المرتكب للكبائر ليس بمؤمن ولا كافر واتخذوا فاسق لكنه غلغل في النار * وأما المرجئة قال ابن حبيب هم الذين يدعون أن الايمان قول بلا عمل يريدون أن بنفس الايمان وهو التصديق يستحق النجاة من النار ودخول الجنة وانما مذهب أهل السنة ان الايمان قول وعمل يريدون أن الايمان الذي يستحق به النجاة من النار ودخول الجنة فسموا الأعمال ايمانا وهي في الحقيقة شرائع الايمان التي تنجي من النار بامتنال ما أمر الله تعالى به منها والايمان في الحقيقة هو التصديق لكنه من وجد منه الايمان دون شرائع فلا يقطع بانه ينجو من النار واتما يقطع بانه يدخل الجنة إماماً بأن يفر الله له ابتداء فيدخله الجنة أو يعاقبه على ترك العمل ثم يدخله الجنة بفضل رحته قال الله عز وجل ان الله لا يفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فهذا معنى قول أهل السنة ان الايمان قول وعمل

(فصل) وقوله وأرى أن تستيتهم فان تابوا واقتلوا قال ابن المواز قال مالك وأصحابه في القدرية أرى أن يستتابوا فان تابوا واقتلوا وهو قول عمر بن عبدالعزيز قال ابن القاسم عن مالك في الأباضية والحروب بة وأهل الأهواء كلهم يستتابون فان تابوا واقتلوا اذا كان الامام عدلاً ومذهب ابن حبيب الى انهم من الخوارج وقال ابن حبيب يستتاب سائر الخوارج والأباضية والصفرية والقدرية والمعتزلة ويستتاب المرتجة الذين يقولون ان الايمان قول بلا عمل * وأما الشيعة منهم من أحب منهم علياً ولم يغفل فهذا ديننا ومن غلا الى بغض عثمان والبراءة منه أدب أدباً شديداً ومن زاد غلوه الى بغض أبي بكر وعمر مع عثمان وشتمهم فالعقوبة عليه أشد ويكرر ضربه ويطول سجنه حتى يموت ولا يبلغ به القتل الا في سب النبي صلى الله عليه وسلم أو غيره من الأنبياء وأما من تجاوز منهم

وحدثني مالك عن عمه أبي
سهيل بن مالك انه قال
كنت أسير مع عمر بن
عبد العزيز فقال ما رأيك
في هؤلاء القدرية قال
فقلت رأيي أن تستيتهم
فان قبلوا والاعرضتهم
على السيف فقال عمر بن
عبد العزيز وذلك رأيي
* قال مالك وذلك رأيي

الى الاحاد فرغم أن عليا رفع ولم يمت وسينزل الى الأرض وانه دابة الأرض ومنهم من قال كان
الوحى يأتيه وبعده ذريته مفترضة طاعتهم ونحوه من الاحاد فهذا كفر يستتاب قائله ويقتل ان لم
يتب وذكر أن قوما بالغرب اتخذوا نبيا سموه صالحا أظهر لهم كتابا بلسان البربر وقال محمد بن
العرب فأكلوا رمضان وصاموا رجب واستحلوا تزويج نسوة وشبهه هؤلاء من تدون يقتلون
وان لم يتوبوا ويجاهدون ولا نسبي ذرارهم كالمتردين وميراثهم للسلالة وروى ابن المواز عن ابن
الماجنون في الحروري اذ لم يخرج على الامام العدل فیدعوا الي بدعته أو يقتل أحدا لم يقتله
فأما ان قتل أحدا على دينه ذلك وأخرج على الامام العدل فليستب فان تاب قبل منه والاقتل
وكذلك الجماعة منهم وقال سحنون في كتاب ابنه أمان كان بين أظهرنا وفي جماعتنا فلا يقتل
وليضرب مرة بعد مرة ويحبس وينهى عن مجالسته والسلام عليه تأديبا له وقد ضرب عمر رضى
الله عنه ضيعا ونهى عن كلامه حتى حسنت توبته فأمان بان منهم عن الجماعة ودعوا الي بدعتهم
ومنعوا فريضة من الفرائض فليدعهم الامام العدل الى السنة والرجوع الى الجماعة فان أبوا قاتلهم
كما فعل أبو بكر الصديق رضى الله عنه بمنع الزكاة وكما فعل على بن أبي طالب رضى الله عنه
بالحرورية فقاروه وشهدوا عليه بالكفر فلم يهجم حتى خرجوا وزلوا بالنهر وان فأقاموا شهرا فلم
يهجم حتى سفكوا الدماء وقطعوا الطريق فقاتلهم وقال عمر بن عبد العزيز يستتابون فان لم
يتوبوا على وجه النهي فعنى قول عمر رضى الله عنه هذا ومعنى قول مالك رحمه الله انما هو من خرج
وبان بداره وخرج عن سلطان الامام فأمان هو في سلطانه من المعتزلة بمن يتبرأ من على وعثمان أو
من أحد هما رضى الله عنهما أو يظهر بدعة القدران الأمر اليه وانه يريد أن يعصى الله والله يريد
أن يطيعه فيكون ما أراد هو دون ما أراد الله فاستتب فان تاب فأوجعه ضربا فقام مضى وكذلك من
كفر عليا أو عثمان أو أحدا من الصحابة رضى الله عنهم فأوجعه ضربا وروى عن سحنون من كبر
الخلفاء الأربعة يقتل ويؤدب في غيرهم قال أبو القاسم الجوهري روى معن بن عيسى سمعت
مالك بن أنس يقول ليس لمن سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا التي حق قد قدم
الله عز وجل التي فقال للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم الآية وقال عز وجل
والذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم الآية وقال تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا
ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وانما التي هؤلاء الثلاثة الأصناف وقال هشام بن عمار سمعت
مالك بن أنس يقول من سب أبا بكر وعمر جلد ومن سب عائشة قتل قيل له ولم يقتل في عائشة قال لان
الله عز وجل يقول يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبدا ان كنتم مؤمنين فمن رماها فقد خالف القرآن
ومن خالف القرآن قتل (مسئلة) وروى ابن المواز في الخوارج انهم ليسوا بكفار ومن لم يرب
منهم فقتل بغسل ويكفن ويصلى عليه غير الامام ويرثه وورثته وتنفذ وصيته وكذلك قال سحنون
كتاب ابنه في جميع أهل الاهواء لا يخرجون من الايمان ببدعتهم * وقال مالك رحمه الله في أدل
القدر من قتل منهم فيراثه لو رثته أسر ذلك أو أعلنه ولا يصلى على القدرية ولا الاباضية فان قتلوا بذلك
أحرى قال سحنون يعنى أدبالم فان ضاعوا فليصل عليهم وفي العتبية قال ابن داود عن
كانة قال أهل الاهواء أهل بدع وضلالة وليس ذلك بالذى يخرجهم عندنا من الاسلام وتأويل
سحنون صحيح لانهم لم يكونوا عند مالك مؤمنين لم يرثهم وورثهم قال ابن القاسم ولا تعاد الصبة
خلف أهل البدع في وقت ولا غير وهو قول جميع أصحاب مالك وأشبهت والمغيرة وابن كنانة وغيرهم

جامع ماجاء في أهل
القدر *

* وحدثنى عن مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تسأل المرأة طلاق
أختها لتستفرغ صحتها
ولتنكح فان لها ما قدر
* وحدثنى عن مالك عن
يزيد بن زياد عن محمد
ابن كعب القرظي قال
قال معاوية بن أبي سفيان
وهو على المنبر أيها الناس
انه لا مانع لما أعطى الله
ولا معطى لما منع الله ولا

ينفع ذا الجدمه الجدمه من
يرد الله به خيرا يفقهه في
الدين ثم قال سمعت هؤلاء
الكلمات من رسول الله
صلى الله عليه وسلم على هذه
الأعواد * وحدثنى يحيى
عن مالك انه بلغه أنه كان
يقال الحمد لله الذي خلق كل
شيء كما ينبغي الذي لا يعجل
شيء اناء وقدره حسبي الله
وكفى سمع الله لمن دعا ليس
وراء الله مرمى * وحدثنى
عن مالك انه بلغه أنه كان
يقال ان أحدا لن يموت
حتى يستكمل رزقه
فأجلوا الطلب

وليس بكافر وليس يخرج منه ذنبه من الايمان ومن كفرهم ركب قول الحرورية في التكفير بالذنوب
وذهب ابن حبيب الى أن الخوارج الذين كفروا الناس بالذنوب كفار وانه يستتاب من ظهر عليه
منهم أيلما ويسجن خرجوا لذلك ولم يخرجوا اذا أظهروا ذلك فن لم يتب قتل ومن تاب ترك ومن
ردهنا من كتاب الله معاند كافر ولا يجعل سبي ذرارهم وكذلك سائر الخوارج من الأباضية
والصغرية وكذلك القدرية والمعتزلة وكذلك تستتاب المرجئة الذين يزعمون أن الايمان قول بلا عمل
وأما الشيعة فلا يبلغهم القتل الآن يرقى الى سب نبي وأما من قرن بذلك شيئا من الاتحاد فقد كفر
وقد روى أبو مسهر قال قلت لمالك بن أنس خطيب الى رجل من القدرية أفأزوجه فقال لا قال الله
عز وجل ولعبد مؤمن خير من مشرك وقال ابراهيم بن المنذر عن محمد بن الفضال قال قال مالك
لا أرى أن يصلي وراء القدرى ومن صلى وراءه رأيت أن يعبد (مسئلة) * قال مالك في العتبية
لا يسلم على أهل القدر قال ابن القاسم وكان رأيت يرى ذلك في أهل الأهواء كلهم قال ابن القاسم
وهو رأي لا يسلم عليهم وروى أشهب عن مالك لا تجالس القدرى ولا تكلمه الا أن تجلس اليه بلفظ
عليه يقول الله عز وجل لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله فلا
توادهم (فرع) وتوبة القدرى فيما قال مالك تركه ما هو عليه ومن لم يتب قتل وان كانوا جماعة فقد
قال مالك ان خرجوا على الامام العدل يقتل منهم ويجهز على جريحهم ومن أسر منهم فلا امام
قتله ما لم ينقطع الحرب فان كان الامام قد ظهر عليهم بنفس فلا يقتل ويستتاب فان تاب قبل منه
وان لم يتب ولم يرجع قال عبد الملك لا يقتل وليؤدب ان لم يتب

جامع ماجاء في أهل القدر *

ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل
المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحتها ولتنكح فان لها ما قدر * مالك عن يزيد بن زياد عن محمد بن
كعب القرظي قال قال معاوية بن أبي سفيان وهو على المنبر أيها الناس انه لا مانع لما أعطى الله ولا
معطى لما منع الله ولا ينفع ذا الجدمه الجدمه من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ثم قال سمعت هؤلاء
الكلمات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الأعواد * مالك انه بلغه أنه كان يقال الحمد لله
الذى خلق كل شيء كما ينبغي الذى لا يعجل شيئا وانه وقدره حسبي الله وكفى سمع الله لمن دعا ليس وراء
الله مرمى * مالك انه بلغه أنه كان يقال ان أحدا لن يموت حتى يستكمل رزقه فأجلوا الطلب * ش
قوله صلى الله عليه وسلم لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ذلك لما فيه من البنى والأذى والنظم التي تشترط طلاقها ويحتمل أن يريد به صلى الله عليه وسلم
ما يشترط النساء عند عقد النكاح من أن كل امرأة معها طالق وأن لا يتزوج عليها ولا يتسرى معها
ولا يتخذ أم ولد وبين هذا التأويل قوله بمس ذلك ولتنكح يريد والله أعلم ولتنكح ولا تسأل طلاق
غيرها ويحتمل أن يريد بذلك النهى عن أن تفعله المرأة ابتداء اذا علمت ان الزوج لها ان تسأله
طلاق صاحبها أو قال أختها وانما أراد أختها في الدين ووصفها بذلك ليدكر ما بينهما من الحرمة التي
توجب اشفاقها عليها وترك مضارها بأن تسأل طلاقها وقوله صلى الله عليه وسلم لتستفرغ اناءها
يحتمل والله أعلم ان يريد بذلك أن تنفرد بنفقة الزوج وماله ولا تنشر كهاب ذلك
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولتنكح فان لها ما قدر لها يريد اناءه ما قدر لها أن تناله من خير

الزوج ونفقت لا بد أن تصل اليه ولا سبيل الى الزيادة على ذلك بفراقه الزوجة ولا النقص منه
بما سلكه لها ويقتضى ذلك ان الرزق مقدر والاجال في الطلب مشروع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا مانع لما أعطى الله ولا معطى لما منع الله يريد والله أعلم ان
ما أعطى الله من خير دين أو دنيا فلا مانع له وما منع من ذلك فلا معطى له وهو نحو قوله عز وجل وان
يمسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يردك بخير فلا راد لفضله يصيب به من يشاء من عباده

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا ينفع ذا الجدم منه الجد قال أبو عبيد معناه لا ينفع ذا الغنى منه
غناه انما تنفعه طاعتك والعمل بما يقرب به منك يقال جد الرجل يجده اذا صار له جد وقد قال بعض
الناس لا ينفع ذا الجدم منك الجد بكسر الجيم وهو خطأ لان الجد الانكماش يريد الاجتهاد ومحال أن
لا ينفع الناس الاجتهاد في طاعة الله وهذا الذي قاله أبو عبيد فيه نظر ويجوز أن يقال ولا ينفع
ذا الجدم منك الجد بمعنى أنه لا ينفع ذلك الاجتهاد منك اجتهاده في اجتلاب منفعة أو دفع مضرة فانه
لا بد أن يصل اليه ما قدر له اجتهاداً ولم يجتهد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين يريد والله أعلم ان الفقه في الدين
يقتضى ارادة الله سبحانه وتعالى الخير لعبيده وان من أراد الله به الخير فقهه في دينه والخير والله أعلم
دخول الجنة والسلامة من النار قال الله عز وجل فن زرع عن النار وأدخل الجنة فقد فاز

(فصل) وقوله سمعت هؤلاء الكهات من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذه الاعواد يريد
بذلك بيان صحة هذه الكهات وخص أمة محمد صلى الله عليه وسلم على المنبر لانها مما قاله نبيهم عليه
السلام على المنبر وبلغه الى الامة تبليغاً شائعاً

(فصل) وقول مالك رحمه الله كان يقال يفترض انه من قول أئمة الشرع لان مالكاً أدخله في كتابه
ليعتق بصحته ويحمد الله به وقوله الحمد لله الذي خلق كل شيء كين يبغي يريد انه أحسنه وأتى به على
أفضل ما يكون عليه فيكون معناه قوله الذي أحسن كل شيء خلقه على تأويل من قال خلقه حسناً
ويحتمل أن يريد به خلقه على ما ينبغي من قدرته عليه وادته له وعلمه به وبما فيه من المصالح خلقه

(فصل) وقوله الذي لا يعجل شيء اناءه وقدره ومعناه لا يسبق وقته الذي وقته قال الأخفش انا
الشيء وقت بلوغه وقال غيره الاناء التأخير والانتظار قال الشاعر

وأنيب العشاء الى سهيل * أو الشعرى فطال بي الاناء

يريد والله أعلم لا يسبق وقته الذي قدر له قال الله عز وجل فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
يستقدمون

(فصل) وقوله حسبى الله وكفى وقوله سمع الله لمن دعاه معناه استجاب الله لمن دعاه فيجمل أن يريد
به الخبر ويحتمل أن يريد به الدعاء وقوله ليس وراء الله مرمى يريد ليس وراء الله غاية يرى اليها أي
يقصد بدعاء أو أمل أو رجاء يقال هذه الغاية التي يرى اليها أي يقصد شتت بغاية السهام التي ترمى
ويقصد بها

﴿ ما جاء في حسن الخلق ﴾

ص ﴿ مالك ان معاذ بن جبل قال آخر ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم حين وضعت
رجلي في الغرزان قال أحسن خلقك للناس معاذ بن جبل ﴾ ش قول معاذ رضي الله عنه آخر

﴿ ما جاء في حسن الخلق ﴾
* وحديثي مالك ان
معاذ بن جبل قال آخر
ما أوصاني به رسول الله
صلى الله عليه وسلم حين
وضعت رجلي في الغرزان
ان قال أحسن خلقك
للناس معاذ بن جبل

ما أوصاني به رسول الله صلى الله عليه وسلم تنبيهه على تأكيدهما أوصاء به واهتباله صلى الله عليه وسلم بولائه ولا بهتبل في ذلك من الوصية من يودع المسافر الأبا وكدهما يوصيه به وقوله حين وضعت رجلي في الغرز الغرز للراحلة بمنزلة الركب الدابة وأشار بذلك إلى تأخير الحال التي أوصاء عليها وانها حين مفارقتها له وبعد نوديعه إياه وذلك كله دليل على تأكيدهما أوصاء به وبالفقه في وصيته

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أحسن خلقك للناس معاذين جبل تحسين خلقه أن يظهر منه لمن يجالسهم أو ورد عليه البشر والحلم والاشفاق والصبر على التعليم والتودد إلى الصغير والكبير وقد قال مالك والغلبة مكرهه لقول الله عز وجل ولو كنتم فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم للناس وإن كان لفظه عاما إلا أنه يريد بذلك من يستحق تحسين الخلق له فأما أهل الكفر والاصرار على الكبائر والتمادي على ظلم الناس فلا يؤمر بتحسين خلقه لهم بل يؤمر بأن يغلظ عليهم قال الله عز وجل يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وقال سبحانه وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بآياته واليوم الآخر وليشهد عندهما ما طائف من المؤمنين وفي العتية من سماع أشهب عن مالك سئلت عائشة رضي الله عنها عن خلق النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان خلقه وأمره القرآن واتباعه ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنهم قالت ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم في أمرين قط إلا أخذ أسيرهما ما لم يكن اثما كان أثمانا كان أبعد الناس منه وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم الله بها ش قول عائشة رضي الله عنها ما خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما يحتمل أن يريد بذلك ما خيره الله عز وجل بين أمرين من الأعمال مما يكفه أمته الاختار أيسرهما وأرفقهما بأمنته ويحتمل أن يريد ما خيره الله تعالى بين عقوبتين ينزلها بمن عصاه وخالفه الاختار أيسرهما ويحتمل أن يريد بذلك ما خيره أحد من أمته ممن لم يدخل في طاعته ولا آمن به بين أمرين كال في أحد هاتين موادعه ومسألة وفي الآخر محاربة أو مشاققة الاختار ما فيه الموادعة وذلك قبل أن يؤمر بالمجاهدة ومنع الموادعة ويحتمل أن يريد به جميع أوقاته وذلك بان يخيره بين الحرب وأداء الجزية فإنه كان يأخذ باليسر فقبل منهم الجزية ويحتمل أن يريد به أن أمته المؤمنين لم يخيره وبين التزام الشدة في العبادة وبين الأخذ بما يجب عليهم من ذلك الاختار لم أيسرهما فقامهم ونظرهم وحوالهم يكتب عليهم أشق ما فيعجزوا عنها

(فصل) وقوله ما لم يكن اثما كان المحذور والله تعالى فإنه استثناء منقطع لأن الباري تعالى لا يخير بين الأثم والطاعة وإن كان المخير له الكفار والمنافقون ممن بعث إليهم فيكون استثناء متصلا ويكون معناه الآن يكون أيسر الأمرين للذين خيروهم ما لاثما فإنه يكون أبعد الناس منه ولا يختاره ولا يختار الأيسر إذا خيره بين جائزتين مشروعتين وإن كان المخير له المؤمنون من أمته فالظاهر أنه استثناء منقطع لأنهم أيضا لا يخيره وبين التزام فعل طاعة والتزام فعل معصية ويجوز على بعد أن يكون استثناء متصلا بمعنى أن يخيره وبين التزام ما يجوز والتزام ما لا يجوز وهم يعتمدونه مما يجوز فيكون أبعد الناس من أن يبيع لهم ما لا يجوز بل يبين لهم المنع منه ويحذرهم من اتيانه ويعمل بهم إلى الجائز وإن شق ذلك عليهم

(فصل) وقوله رضي الله عنها وما انتقم رسول الله صلى الله عليه وسلم لنفسه يريد والله أعلم أنه

• وحدثنى عمر مالك عن
ابن شهاب عن عروة بن
الزبير عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
انها قالت ما خير رسول الله
صلى الله عليه وسلم في
أمرين قط إلا أخذ
أسيرهما ما لم يكن اثما
فإن كان اثما كان أبعد
الناس منه وما انتقم
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لنفسه إلا أن تنتهك
حرمة الله فينتقم الله بها

لا يصل اليه أذى من مخالفه ارادته به فيما يخصه فينتقم بذلك لنفسه قال مالك بلغني ان يوسف عليه السلام قال ما انتقم لنفسي من شيء فذلك اليوم زادي من الدنيا وان علي قد لحق بعمل آبائي فألحقوا قبري بقبورهم وروى ابن حبيب قال مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعفو عن شتمه

(فصل) وقوله رضى الله عنها الآن تنتهك حرمة الله فينتقم الله بهاريد والله أعلم أن يؤذى أذى فيه غضاضة على الدين فان في ذلك انتها كالحرمات الله عز وجل فينتقم الله بذلك اعظاما لحق الله تعالى وقد قال بعض العلماء انه لا يجوز أن يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بفعل مباح ولا غيره واما غيره من الناس فيجوز أن يؤذى بمباح وليس له المنع منه ولا يأنم فاعل المباح وان وصل بذلك أذى الى غيره قال ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا أراد علي بن أبي طالب رضى الله عنه أن يتزوج ابنة أبي جهل انما فاطمة بضعة مني واني والله لأأحرما حل الله ولكن والله لا يجتمع ابنة رسول الله وابنة عدو الله عند رجل أبدا فجعل حكمها في ذلك حكمه انه لا يجوز أن يؤذى بمباح واحتج على ذلك بقوله عز وجل ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذابا مهينا والذي يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا وإثما مبينا فشرط في المؤمنين ان يؤذوا بغير ما اكتسبوا وأطلق الأذى في حصة النبي صلى الله عليه وسلم من غير شرط فحمل على اطلاقه (مسئلة) ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يخالو أن يسبه كافر أو مسلم فان سبه مسلم قتل ولم يستتب قاله عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك في العتية وقال ابن القاسم وكذلك ان عابه أو تنقصه فانه يقتل كالزنديق لا يؤمن توته وقد افترض الله تعزيره وتوقيره قال الله عز وجل فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه وهم شتمه فهو بمنزلة من أدركه فلم يعزروه ولم ينصره (مسئلة) ومن لم ينصره لم يؤمن به ومن سب نبيا من الأنبياء قتل قال سحنون وأصبخ ان انتقصه قتل ولم يستتب كن شتم نبينا صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل لا تفرق بين أحد منهم قال الشيخ أبو محمد في نوادره وكذلك من سب ملكا من الملائكة (فرع) ومن شتم نبينا صلى الله عليه وسلم من أهل الكتاب فلا يخالو أن يكون حريبا أو دميافان كان حريبا فحكمه اذا ظفر به حكم سائر الكفار والامام يلزمه أن يقتل المسرف في ذلك الذي قد شهر به كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في ابن خطل وفي مقيس ابن صبابه وفي القينتين اللتين كانتا تغنيان بسبه صلى الله عليه وسلم فان سبق ونادى بالاسلام لم يقتل كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (فرع) وان كان ذميا وذلك اذا شتم اليهودي أو النصراني بغير الوجه الذي كفر به قال سحنون وفرنا بين من سب النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين وبين من سبه من أهل الكتاب لان المسلم لم ينتقل من ديننا الى غيره فمن فعل شيئا فقهه عندنا القتل ولا عفو فيه لأحد كالزنديق الذي لا تقبل توبته اذا لم ينتقل من ظاهر الى ظاهر والكتاب الذي كان على الكفر لما انتقل الى الاسلام بعد ان سب النبي صلى الله عليه وسلم غفر له ما قد سب فلم يقتل قال الله عز وجل قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف كسائر الحدود التي لله عز وجل اذا ثبت في حق المسلم لم يسقط عنه واذا ثبت في حق الذي سقط عنه بالاسلام قال سحنون فان قيل فلم قتل الذي بذلك ومن دينه سب النبي صلى الله عليه وسلم وتكذيبه قيل لاننا لم نعظم العهد على ذلك ولا على قتلنا وأخذ أموالنا فلو قتل واحدنا لقتلناه وان كان من دينه استعمال دماءنا فكذلك سب النبي صلى الله عليه وسلم اذا أظهره قال وكذلك لو بذل لنا أهل الحرب الجزية على ان نقرهم على اظهار سب النبي صلى

الله عليه وسلم لم يجز لنا ذلك فثبت ان العهد ينتقض بيننا وبينه بسبه النبي صلى الله عليه وسلم ويجعل
لنادمه فان قيل لو سب النبي صلى الله عليه وسلم ثم أسلم لسقط عنه القتل ولو قتل مسلماً ثم أسلم ثبت
عليه القتل قيل القصاص من حقوق الأديين فلا يسقط بالاسلام وهذا من حقوق الله تعالى فيسقط
بالتوبة من دينه الى ديننا فظاهر لفظ سحنون يقتضي انه غير كافر وانه يقتل حدا وظاهر ما في العتية
يقتضي انه يقتل كفر ولا يستتاب منه (فرع) فاذا قال المجوسي ان محمدا النبي لم يرسل الينا
وانما أرسل اليكم وانما نبينا موسى أو عيسى أو نوحا فقدر وى عيسى عن ابن القاسم لاثني عليهم
لأن الله سبحانه وتعالى أقرهم على مثل ذلك على أخذ الجزية وأما ان سبه فقال ليس بنبي ولم يرسل أولم
ينزل عليه قرآن وانما هو نبي بقوله ونحوه فهذا يقتل ووجه ذلك انه اذا قال انه نبي انما أرسل الى قومه
فلم يكذبه وانما يكذب الناقل عنه للرسل العامة لأنه قد أقره بالنبوة وهذا يقتضي تجوز الكذب
واذا نفي عنه النبوة فقد كذبه وذلك وجه شديد من السب (فرع) ولو قال نصراني لمسلم ديننا
خبر من دينكم وانما دينكم الحمر ونحو ذلك من القول أو يقول للزود اذا قال أشهد أن محمدا
رسول الله صلى الله عليه وسلم كذبت لعنكم الله فقد روى عيسى بن دينار عن ابن القاسم دنا فيه
الادب الوجيع والسجن الطويل (فرع) ومن تقاضى دينه من رجل فأغضبه فقال له صل
على النبي فقال لا أتحل صلى الله على من صلى عليه قال سحنون في العتية اذا كان على ما ذكرت
من وجه الغضب والضيق فليس هو كمن شتم النبي صلى الله عليه وسلم وقال أبو اسحق البرقي
وأصبع لا يقتل لأنه انما شتم الناس يريد انه شتم ذلك الرجل الذي صلى عليه خاصة لأنه هو الذي
أغضبه وذهب الحارث وغيره في مثل هذا الى القتل ووجه ذلك انه حمله على ان لعنه توجه الى كل من
صلى على النبي صلى الله عليه وسلم والملائكة من جلتهم (فرع) ولو قال بنطي مسكين محمد يخبركم
انكم في الجنة فهو الآن في الجنة فخاله لم ينعن عن نفسه حيث كانت الكلاب تأكل ساقه روى ابن
القاسم في الموازية وغيرها أني ان يضرب عنقه (فرع) ومن تعجب من شيء فقال صلى الله على
النبي قال سحنون ذلك مكر وه ولا ينبغي أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم الاعلى وجه الاحتساب
ورجاء الثواب (مسألة) ومن شتم أحدا من الصحابة فقال عيسى بن دينار من شتم أحدا منهم أبا
بكر أو عمر أو عثمان أو معاوية أو عمرو بن العاصي فان قال انهم كانوا على ضلال وكفر فانه يقتل ولو
شتمهم بغير ذلك من مشاتم الناس فليس كل نكالا شديدا وقال سحنون في كتاب ابنه من كفر عليا
أو عثمان أو غيره من الصحابة فأوجعه جلد اقال الشيخ أبو محمد رأيت في مسائل رويت عن سحنون
من كتاب موسى ان قال في أبي بكر وعمر وعثمان وعلى انهم كانوا على ضلالة كفر فانه يقتل ومن شتم
غير هؤلاء من الصحابة بمثل هذا فعليه النكال الشديد ص مالك عن ابن شهاب عن علي بن
حسين بن علي بن أبي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حسن اسلام المرء تركه مالا
يعنيه ش قوله صلى الله عليه وسلم من حسن اسلام المرء تركه مالا يعنيه الاسلام هو الاسلام
من قولهم أسلم فلان لله اذا اتقاه والايمن هو التصديق قال الله تعالى قالت الأعراب آمننا ولم
تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الايمان في قلوبكم فكل إيمان اسلام وليس كل اسلام إيمانا
لأن المؤمن قد استسلم لله واتقاه بإيمانه وهو قوله تعالى ومن يسلم وجهه الى الله وهو محسن فقد
استسلم بالعمرة الوثقى فالاسلام يؤتى به على أحسن وجوهه بما يتقرب به الى الطاعات واجتناب
المنكرات وقد يكون على ذلك اذا عر من الاجتناب بالطاعات ومن حسنه ان يترك الاكسان مالا

• وحدثنى عن مالك
عن ابن شهاب عن علي
ابن حسين بن علي بن أبي
طالب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
حسن اسلام المرء تركه
مالا يعنيه

• وحدثني عن مالك أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت استأذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة وأنا معه في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئس ابن العشرة ثم أذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فلم أنشب أن سمعت ضحك النبي صلى الله عليه وسلم معه فلما خرج الرجل قلت يا رسول الله قلت فيه ما قلت ثم لم تنسب أن ضحكك معه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شر الناس من اتقاء الناس لشره • وحدثني عن مالك عن عمار بن سويل عن أبيه عن كعب الأحمري أنه قال إذا أحببت أن تعلموا ما لعل عند ربهم فأنظروا ماذا يتبعه من حسن الثناء • وحدثني سعيد أنه قال بلغني أن المرء ليدرك بحسن خلقه درجة القائم بالليل الظامي بالهواجر •

يعني فيشتغل به ورعاً مثله عما يعنيه أو أدام إلى ما يلزمه اجتنابه والله أعلم وأحكم وتقال حزة الكنافي هذا الحديث ثلث الاسلام والثلث الآخر انما الاعمال بالنيات والثلث الثالث الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات فمن ترك ما يشابه كان أبرأ لدينه وعرضه وفي العتية من سماع ابن القاسم عن مالك في رجل دخل على عبد الله بن عمرو وهو يخفض نعليه فقال يا أبا عبد الرحمن لو ألقى هذا النعل وأخذت أخرجه ليدفع الله نعليه لعلني جئت بك ههنا أبل على حاجتك ص • مالك أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت استأذن رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة وأنا معه في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئس ابن العشرة ثم أذن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت عائشة فلم أنشب أن سمعت ضحك النبي صلى الله عليه وسلم معه فلما خرج الرجل قلت يا رسول الله قلت فيه ما قلت ثم لم تنسب أن ضحكك معه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من شر الناس من اتقاء الناس لشره • قول رسول الله صلى الله عليه وسلم للستاذر بئس ابن العشرة قال ابن مزين قال ابن حبيب ان هذا الرجل هو عينة بن حصن الفزاري وكان يقال له الاحق المطاع فقال صلى الله عليه وسلم فيه بئس ابن العشرة يريد عشيرة وتصف العرب الرجل بأنه ابن العشرة بمعنى انه ابن منها أو وصفه النبي صلى الله عليه وسلم بذلك ليعلم بحاله وليس ذلك من باب الغيبة لأنه ما مور بان يعلم بحاله ليعذر أمره والله أعلم وأحكم (فصل) وما روى عن عائشة أنه لما دخل ضحك معه النبي صلى الله عليه وسلم على سبيل الاستتلاف له ودفع مضرته ص • مالك عن عمار بن سويل عن أبيه عن كعب الأحمري أنه قال إذا أحببت أن تعلموا ما لعل عند ربهم فأنظروا ماذا يتبعه من حسن الثناء • مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال بلغني أن المرء ليدرك بحسن خلقه درجة القائم بالليل الظامي بالهواجر • ش قوله إذا أردتم أن تعلموا ما لعل عند ربهم فأنظروا ماذا يتبعه من حسن الثناء • قال ابن مزين يريد في الحياة وفي بعد الموت وقاله محمد بن عيسى الأعمش يريد ما يجري على السنة الناس من ذكره فان ألقى الله تعالى له على السنة الناس الثناء الجليل فذلك دليل على صلاح ما يصير اليه وان ألقى الله تعالى على السنة الناس الذك القبيح فذلك دليل على شديده ما يصير اليه وهذا انما يريد به الذك الشائع عنه من جمهور الناس وأهل الدين والخير وأما ما ينفرده الواحد وأهل الضلال والفسق فلا اعتبار به لانه قد يكون للانسان العدو فيتبعه بالذك القبيح وأما أهل الضلال فلا يدركون أهل الدين والصلاح الا بالشر وانما الأمر على ما قدمته والله أعلم (فصل) وقوله ان الرجل ليدرك بحسن خلقه درجة القائم بالليل الظامي بالهواجر يريد والله أعلم انه يدرك بحسن خلقه درجة المتفضل بالصوم والصلاة لصبره على الأذى وكفه عن أذى غيره والمعارضة عليه مع سلامة صدره من الغل (مسئلة) ومن حسن الخلق مجاملة الزوجة والأهل ومعاشرتهم والتوسعة عليهم • قال مالك ينبغي للرجل أن يحسن إلى أهل داره حتى يكون أحب الناس اليهم قال في المختصر وهو في سعة من أن يأكل كل من طعام لا يأكل منه عياله ويلبس ثيابا لا يكسوم مثلها ولكن يكسوم ويطعمهم قاروا كره ان يسئل الرجل عما دخل داره من الطعام ولا ينبغي أن يفاحش المرأة ولا يكثر من اجعتها ولا تردادها والأصل في ذلك ما روى مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المرأة كالضبع ان أفتها كسرتها وان أسهتعت بها استمعت بها وبها عوج وروى أبو حازم عن أبي هريرة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال استوصوا بالنساء خير فانهن خلقن من ضلع وان أعوج ثني في الضلع أعلاه فان ذهبت تقبه كسرته وان تركته لم يزل أعوج فاستوصوا بالنساء خيرا ص **✽** مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول ألا أخبركم بخبر من كثير من الصلاة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين واياكم والبغضة فانها هي الخالقة **✽** ش قول سعيد اصلاح ذات البين يريد والله أعلم اصلاح الحال الذي بين الناس فذكر أنها خير من كثير من الصلاة والصدقة يحتمل أن يريد به النوافل فيكون معناه أنها خير من كثير من جنس الصلاة والصدقة ويحتمل أن يريد بها أنها خير من كثرة الصلاة والصدقة وهو أيضا راجع الى النافلة ويحتمل أن يريد بها أنها خير وأكثر ثوابا مما يسديه بعضهم الى بعض معناه اصلاح ذات البين من حسن المعاشرة والمناجحة والتعاون ويحتمل أن يريد أن كثرة الثواب تكون باحتساب الأذى

(فصل) وقوله واياكم والبغضة فانها هي الخالقة قال الأحنف أصل الخالقة من خلق الشعر واذا وقع الفساد بين قوم من حرب أو تباغض حلقتهم عن البلاد أي أجلتهم وفرقتهم حتى يخلوها ويحتمل عندي أن يريد أنها لا تبقى شيئا من الحسنات حتى يذهب بها كما يذهب الخلق بالشعر من الرأس حتى يتركه عاريا ص **✽** مالك انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعثت لأتم حسن الأخلاق **✽** ش يحتمل أن يريد به بعثت بالاسلام لأتم ثرائمه وحسن حديده وزيه وسعته حسن الأخلاق لان العرب وان كانت أحسن الناس أخلاقا ما بقي عندهم مما تقدم من الشرائع قبلهم فقد كانوا أضلوا بالكفر عن كثير منها ومنها ما خص به نبينا صلى الله عليه وسلم فتم بالأمرين محاسن الأخلاق وقال تعالى وانك لعلی خلق عظیم وقالت عائشة كان خلقه القرآن ومن تخلق بأوامر القرآن أو نواهيه كان أحسن الناس خلقا وقد قال تعالى خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلین فتضمنت هذه الآية من حسن الأخلاق ما لا يستطيع امتثاله الا من وفقه الله عز وجل فكيف ساثر ما تضمنه القرآن وسنة النبي عليه السلام

✽ ما جاء في الحياء ✽

ص **✽** مالك عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرق عن زيد بن طلحة بن ركانة يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق وخلق الاسلام الحياء **✽** مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه فان الحياء من الايمان **✽** ش قوله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق يريد سجية نزعته فيه وخص أهل ذلك الدين بها وكانت من جملة أعمالهم التي يتأبون عليها ويحتمل أن يريد سجية تشبه أهل ذلك الدين أو أكثرهم أو تشبه أهل الصلاح منهم وتزيد بزيادة الصلاح وتقل بقلته وان خلق الاسلام الحياء والحياء يختص بأهل الاسلام على أحد وجهين أو علمها والمراد به والله أعلم الحياء في شئ من الحياء فيه فاما حياء يؤدى الى ترك تعلم العلم فليس بمشروع قالت عائشة رضي الله عنها نعم النساء الأنصار لم يمنعن الحياء ان يتفقهن في الدين وقالت أم سلمة يا رسول الله ان الله لا ينهي من الحق هل على المرأة من غسل اذا احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وقال الحسن بن أبي الحسن البصري لا يتعلم مستحي ولا متكبر وكذلك لم يرد شرع بالحياء المانع من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بالحق والقيام به وأداء الشهادات

✽ وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال سمعت سعيد بن المسيب يقول ألا أخبركم بخبر من كثير من الصلاة والصدقة قالوا بلى قال اصلاح ذات البين واياكم والبغضة فانها هي الخالقة **✽** وحدثنى عن مالك انه قد بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بعثت لأتم حسن الأخلاق

✽ ما جاء في الحياء ✽

✽ وحدثنى عن مالك عن سلمة بن صفوان بن سلمة الزرق عن زيد بن طلحة بن ركانة يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكل دين خلق وخلق الاسلام الحياء **✽** وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعه فان الحياء من الايمان

من الايمان

على وجهها والجهاد في سبيل الله عز وجل

(فصل) وقوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر على رجل وهو يعظ أخاه في الحياء يريد لامة على كثرة الحياء يقول له انك لتسبحني حتى قد أضرتك بك ومنعك من بلوغ حاجتك وقوله صلى الله عليه وسلم دع بر يد الامساك عن وعظه في ذلك فان الحياء من الايمان يريد والله أعلم من ثرائع الايمان ولذلك روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أشد حياء من العذراء في خدرها ويحتمل أن يريد به انه مرافق للايمان كما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كما قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أنت مني

﴿ ما جاء في الغضب ﴾

ص م مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن رجلا أتى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله علمني كلمات أعيش بهن ولا تكثر علي فأنسى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغضب م مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب م ش قول السائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم علمني كلمات أعيش بهن ويحتمل أن يريد به أن تغضب بها مدة عيشي ويحتمل أن يريد به والله أعلم أستعين بها على عيشي ولا تكثر علي فأنسى ولعله عرف من نفسه قلة الحفظ فأراد الاختصار الذي يحفظه ولا ينساه فجمع له النبي صلى الله عليه وسلم الخير في لفظ واحد فقال له لا تغضب ومعنى ذلك والله أعلم ان الغضب يفسد كثيرا من الدين لانه يؤدي إلى أن يؤذى ويؤذى وإن يأتي في وقت غضبه من القول والفعل ما يأم به ويؤثم غيره ويؤدي الغضب إلى البغضة التي قلنا انها الحالقة والغضب أيضا يمنعه كثيرا من منافع دنياه ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تغضب يريد والله أعلم لا تمض ما يبعثك عليه غضبك وامتنع منه وكف عنه وأمان نفسك الغضب فلا يملك الانسان دفعه وانما يدفع ما يدعه اليه وقد روى عن الأحنف بن قيس انه قال لست بحليم ولكني أتحالم (فرع) وانما أراد النبي صلى الله عليه وسلم امتناعه من الغضب في معاني دنياه ومعاملته وأما فيما عدا ذلك القيام بالحق فالغضب فيه قد يكون واجبا وهو الغضب على الكفار والمبالغة فيهم بالجهاد وكذلك الغضب على أهل الباطل وانكاره عليهم بما يجوز وقد يكون مندوبا اليه وهو الغضب على المخطئ اذا علمت ان في ابداء غضبك عليه ردع له وباعثا على الحق وقد روى زيد بن خالد الجهني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سأله رجل عن ضالة الابل غضب حتى اجرت وجنتاه وأوجر وجهه وقال مالك ولها وغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شكك اليه رجل معاذ بن جبل انه يطول بهم في الصلاة ويحتمل أن يكون هذا الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تغضب قد علم النبي صلى الله عليه وسلم انه كان كثيرا الغضب قليل الملك لنفسه عنه وان كان ما كان يدخل عليه نفص في دينه وحاله من جهة الغضب فخصم بالنبي عن ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ليس الشديد بالصرعة الذي يصرع الناس ويكثر منه ذلك كما يقال للذي يكثر منه الضحك ضحكة والذي يكثر منه النوم نومة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليس الشديد بالصرعة لم يردني الشدة عن الصرعة فانه يعمل بالصرورة شدة وانما أراد صلى الله عليه وسلم والله أعلم أحدا من ين يحتمل انه أراد انه ليس بالنهاية في الشدة وأشد منه الذي يملك نفسه

﴿ ما جاء في الغضب ﴾

م وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن رجلا أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله علمني كلمات أعيش بهن ولا تكثر علي فأنسى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تغضب م وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس الشديد بالصرعة إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب

عند الغضب ويحتمل أن يريد به أنها شدة ليس لها كثير منفعة وإنما الشدة التي ينتفع بها الشدة التي يملك بها نفسه عند الغضب ولهذا يقال لا كريم الا يوسف ولم يرد به في الكرم عن غيره وإنما يريد به اثبات مزية له في الكرم وكذلك قولهم لا سيف الا ذو الفقار ولا شجاع الا علي وما جرى مجرى ذلك والله أعلم فندب بهذا الى ملك الرجل نفسه عند الغضب عن امضاء ما يقتضيه الغضب من اذى من يملك اذاه ومانزعة من ينازعه وقد قال الله عز وجل والذين اذا ما غضبوا هم يغفرون وقال تعالى والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين

﴿ ما جاء في المهاجرة ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحمل مسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخبرهما الذي يبدأ بالسلام ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل مسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال نص في المنع مما زاد على ثلاث ليال وأما الثلاث ليال فمن قال بدليل الخطاب اقتضى ذلك عنده إباحة الهجرة فيها ومن منع دليل الخطاب احتتمل ذلك الإباحة من غير دليل الخطاب وهو أنه قصد الى تقدير المنع وأما ما قصر عنه في حكم المباح اذ لا يخلو الناس من يسير المهاجرة وقت الغضب ويحتمل أن يريد به والله أعلم أن ما زاد على الثلاث نص على منعه ونفي الباقي يطالب دليل حكمه في الشرع والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا يريد والله أعلم أن كل واحد منهما يعرض عن صاحبه مهاجرة له فلا يسلم عليه ولا يكلمه فهنا المقدار الذي نهى عنه من المهاجرة وأما الأذى فلا يحمل قليله ولا كثيره (مسألة) وأما إذا سلم فقدر وي ابن وهب عن مالك إذا سلم عليه ولا يكلمه بهذا المقدار الذي نهى عنه من المهاجرة فقد قطع الهجرة وقد قال ابن القاسم في المزية في الذي يسلم على أخيه ولا يكلمه به بذلك بل يجتنب كلامه أن كان غير مؤذله فقد برئ من الشصاء وان كان مؤذيا له فلا يتبرأ منه وهذا قول أحد بن حنبل وجه القول الاول الحديث وفيه خبرهما الذي يبدأ بالسلام فلو لا أن السلام يقطع الهجرة لما كان أفضل ما الذي يبدأ بالسلام ووجه القول الثاني انه ان كان لا يؤذيه فقد برئ من الهجرة لأنه قد أتى من المواصله بما لا أذى فيه وان كان يؤذيه فلم يبرأ من المهاجرة لأن الأذى أشد من المهاجرة وقد روى ابن مزين عن محمد بن عيسى عن ابن كنانة عن مالك الهجرة من الغل قال ابن القاسم وإذا اعتزل كلامه لم تقبل شهادته عليه وان كان غير مؤذله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وخبرهما الذي يبدأ بالسلام يريد والله أعلم أن كثر ما بالأن الذي يبدأ بالمواصله المأمور بها وترك المهاجرة المنهى عنها مع أن الابتداء بها أشد من المساعدة عليها ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخوانا ولا يحمل مسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال قال مالك لأحب التدابر الا الاعراض عن أخيك المسلم فتدبر عنه بوجهك ﴾ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تبأغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخوانا ﴿ ش قوله لا تبأغضوا على ما تقدم من نهيه صلى الله عليه وسلم عن البغضة وهو أن يبغض بعض المسلمين

﴿ ما جاء في المهاجرة ﴾ ﴿ وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن زيد الليثي عن أبي أيوب الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحمل مسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخبرهما الذي يبدأ بالسلام ﴾ وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخوانا ولا يحمل مسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال قال مالك لأحب التدابر الا الاعراض عن أخيك المسلم فتدبر عنه بوجهك ﴾ وحدثنى عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تحسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا ولا تبأغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله اخوانا

بعض الغير معنى موجب لذلك من جهة الشرع وفي المزية لعيسى بن دينار معنى لا تباغضوا ولا يبغض بعضكم بعضا ولا يبغض بعضكم بعضا الى بعض

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تحاسدوا يريدوا الله أعلم لا يحسد أحدكم أخاه على نعمة خوله الله اياها وأمرنا الله عز وجل أن نقول نعوذ بالله من شر الحاسد فقال عز اسمه ومن شر حاسد اذا حسد وقد قال الله تعالى ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض وذلك من وجه التحاسد وهذا يكون على وجهين أحدهما أن تعني لنفسك مثل ما عند أخيك من أمر دين أو عمل صالح ولا تريد أن يزول ما عنده من ذلك فهذا غير مذموم وفاعله غير مذموم والوجه الثاني أن تعني زوال نعمة عند أخيك المسلم سواء أردت انتقامها اليك أو لم ترد فهذا الحسد المذموم وفي العتية عن مالك بلغني أن أول معصية كانت الحسد والكبر والشح حسد ابليس وتكبر على آدم وشح آدم فقيل له كل من شجر الجنة كلها الا التي نهى عنها فشح فأكل منها وفي المزية معنى قوله صلى الله عليه وسلم ولا تحاسدوا ان تنافس أحاك في الشيء حتى تحسده عليه فيجر ذلك الى الطعن والعداوة فذلك الحسد

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تداربوا قال في المزية يقول لا تعرض بوجهك عن أخيك قوله برك استمالا له وبغضا بل اقبل عليه وابسط له وجهك ما استطعت قاله عيسى بن دينار ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اياكم والظن فان الظن أكل كذب الحديث قال عيسى بن دينار في المزية يريد ظن السوء ومعناه ان تعادى أهلك وصديقك على ظن تظنه به دون تحقيق أو تحدث بأمر على ما تظنه فتنتقله على انك قد علمته ويحتمل ان يريد به والله أعلم ان يحكم في دين الله بمجرد الظن دون أعمال نظرو ولا استدلال بدليل وقد قال عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وقد قال تعالى ان بعض الظن اثم ولهذا يقتضى ان منه ما ليس بآثم وهو ما يوصل الى الحكم فيه بالنظر والاجتهاد من كان من أهل النظر والاجتهاد والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تجسسوا روى عيسى بن دينار عن ابن وهب ولا تجسسوا لا يل أحدكم استماع ما يقول فيه أخوه أو يقال في أخيه ولا تجسسوا أي لا ترسل من يستل لك عما يقال في أخيك من الشر وما يقال فيك وقال في المزية محمد بن عيسى مثله وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع انه قال هي كلمة متصرفه يريد بها أن لا تجسس الانسان على أمور أخيه التي يخاف ان يعيبه ويسبها ولا يكثر السؤال عما يكره أخوه ان يطلع عليه من حاله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وكونوا عباد الله اخوانا يحتمل ان يريدوا كونوا عبيدا لله اخوانا يريدوا الله أعلم متواخين متوادرين ص بمالك عن عطاء بن عبد الله الخراساني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصافحوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء ش ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال تصافحوا يذهب الغل يحتمل ان يريدوا الله أعلم المصافحة بالأيدي وقد قال عاقمة والاسود من تمام التحية المصافحة ودخل عليه سفيان بن عيينة فصافحه مالك وقال لولا أنها برعة لعانقتك فقال سفيان عاذق من هو خير مني ومنك النبي صلى الله عليه وسلم لجعفر حين قدم من أرض الحبشة قال مالك ذلك خاص قال سفيان بل هو عام ما يخص جعفرنا وما يعمله معنا اذا كنا صالحين وروى ابن وهب عن مالك انه كره المصافحة والمعانقة فعلى هذه الرواية يحتمل

* وحدثنى عن مالك عن عطاء بن عبد الله الخراساني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصافحوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء

* وحدثني عن مالك عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين
ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئا إلا رجلا كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال أنظروا هذين يصطلحا أنظروا هذين حتى يصطلحا * وحدثني عن مالك عن مسلم بن أبي مرزوم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه قال تعرض أعمال الناس كل جمعة مرتين يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مؤمن إلا عبدا كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال أنزكوا هذين حتى يفشا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فقال أنظروا هذين حتى يصطاحا يعني والله أعلم أخرخوا الغفران
لها حتى يصطاحا وقال في الحديث الآخر اتركوا هذين حتى يفيتا أى يرجعا الى الملح أو اتركوا
هذين بحيث مل أى يكون تبيينا من الراوى ومعنى اتركوا أخرخوا يقال تركت الشئ أخرته وتركت
في الأمر أخرت قاله صاحب الأفعال

﴿ ماجاء في لبس الثياب للجمال بها ﴾ * وحدثنى (٢١٨) عن مالك عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه

﴿ ماجاء في لبس الثياب للجمال بها ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أنمار قال جابر فبينما أنا نازل تحت شجرة إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل فقلت يا رسول الله ألم إلى الظل قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فالتفت في شياً فوجدت فيها جرحاً فكسرتة ثم قربته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أين لكم هذا قال فقلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة قال جابر وعندنا صاحب لنا تجهزه يذهب برعى قال فجهزته ثم أدبر يذهب في الظهر وعليه بردان له قد خلقا قال فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فقال ألماله ثوبان غير هذين فقلت بلى يا رسول الله ثوبان في العيبة كسوته إياهما قال فادعهم فله فلبسهما قال فدعوته فلبسهما ثم ولي يذهب قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألماله ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً له قال فسمعته الرجل فقال يا رسول الله في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيل الله قال فقتل الرجل في سبيل الله فحوش قول جابر رضي الله عنه فقلت إلى غرارة لنا فالتفت فيها شياً فوجدت فيها جرحاً فكسرتة ثم قربته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أين لكم هذا قال فقلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة قال جابر وعندنا صاحب لنا تجهزه يذهب برعى قال فجهزته ثم أدبر يذهب في الظهر وعليه بردان قد خلقا قال فنظر رسول الله

قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني أنمار قال جابر فبينما أنا نازل تحت شجرة إذا رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل فقلت يا رسول الله ألم إلى الظل قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فالتفت في شياً فوجدت فيها جرحاً فكسرتة ثم قربته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أين لكم هذا قال فقلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة قال جابر وعندنا صاحب لنا تجهزه يذهب برعى قال فجهزته ثم أدبر يذهب في الظهر وعليه بردان قد خلقا قال فنظر رسول الله

(فصل) وقوله رضي الله عنه ثم أدبر وعليه بردان له قد خلقا يريد والله أعلم أنهما قد بلغا من ذلك مبلغاً من العين ويخرج عن عادة لباس الناس مع ما قد علم النبي صلى الله عليه وسلم من سعة أحوال الناس في ذلك الوقت وأنه لا يتعذر على من كان في مثل حالة الناس ما جرت به عادة مثله ويحتمل أنه كره ذلك لما يخاف أن يعتقد ذلك شرعاً أو بما جمع القدرة على اللباس المعتاد وكره النبي صلى الله عليه وسلم لباس غير المعتاد وما يشتهر به لابس من دون اللبس كما كره ما يشتهر به صاحبه في رفعته ويحتمل أنه لما كان في غزو ولعله كان بقرب المشركين ولم يأمر أن يكون لهم على أحسابهم عيون فيرون عليهم مثل هذا اللبس فيعتقدون فيهم من ضعف الحال ما يقوى نفوسهم ويؤكدهم طمعهم في الظهور عليهم فيكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأراد اظهار القوة وصلاح الحال لتضع نفوسهم ويقل طمعهم وروى عن سلمة بن الأكوع

صلى الله عليه وسلم إليه فقال ألماله ثوبان غير هذين فقلت بلى يا رسول الله ثوبان في العيبة كسوته إياهما قال فادعهم فله فلبسهما قال فدعوته فلبسهما ثم ولي يذهب قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألماله ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً له قال فسمعته الرجل فقال يا رسول الله في سبيل الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيل الله قال فقتل الرجل في سبيل الله فحوش قول جابر رضي الله عنه فقلت إلى غرارة لنا فالتفت فيها شياً فوجدت فيها جرحاً فكسرتة ثم قربته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أين لكم هذا قال فقلت خرجنا به يا رسول الله من المدينة قال جابر وعندنا صاحب لنا تجهزه يذهب برعى قال فجهزته ثم أدبر يذهب في الظهر وعليه بردان قد خلقا قال فنظر رسول الله

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ألماله ثوبان غير هذين يحتمل أن يريد والله أعلم بذلك يعرف حاله ليعلم هل فعل ذلك لضرورة عدم فيعذره أو يعينه أو يعلم أنه فعل ذلك مع القدرة على اللبس الصالح فينكر عليه ويأمر بما هو أفضل له فاعلم جابر أن له ثوبين في العيبة وذلك يدل على حضورهما ولعل سؤاله إنما توجه إلى ما يحضره من الثياب فأمره صلى الله عليه وسلم فلبسهما امتثالاً لأمره وأخذاً بهديه فالأولى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألماله ضرب الله عنقه أليس هذا خيراً له وعذرة كلمة

تقولها العرب عند انكار امر ولا يريدون بذلك الدعاء على من يقال له ذلك فله اسمع ذلك الرجل
وعلم أن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم غالباً يستجاب اعتقاد أن يستجاب له أو خاف أن يكون من
موجدته عليه لما أتاه قد أخرجت هذه اللفظة منه على وجه الدعاء إذا علم من حاله أن ما يقوله يكون
على حسب ما يقوله فقال للرجل يا رسول الله في سبيل الله فقال قول من تبين ونوع ما قاله صلى الله
عليه وسلم وهذا لا يكون الا ما علم من تكرار ذلك منه حتى لا يقع منه خلافه وهذا من عظيم الآيات مع
قوله عز وجل قل لا أملك لنفسي نفعا ولا ضرا الا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من
الخير وما سبني السوء وقوله تعالى قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ان اتبع
الا ما يوحى الى فأراد الرجل أنه اذا اعتقد انه سيقول أن يكون قتله في سبيل الله فقال النبي صلى
الله عليه وسلم على معنى توجيه قوله أو دعائه الى ما اختاره الرجل من الشهادة لما أراد النبي صلى الله
عليه وسلم من الخير له وكان صلى الله عليه وسلم بالمؤمنين رجلاً

(فصل) وهذا على سبيل المبالغة في الخوض على التجميل في الملبس والزجر عن تركه وذلك يكون
على وجهين أحدهما في لون الملبس وحسنه وسياً في ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى والثاني
في الملبس نفسه وذلك ان أفضل زى ما لبس في الرأس العمامة وهي تيجان العرب قال مالك العمة
والاحتباء والاتعال من عمل العرب وكانت العمة في أول الاسلام ثم نزل حتى كان هؤلاء القوم
يريدون لا تبني هاشم فتركنا خوفاً من خلافهم لانهم لم يلبسوها ولم أدرك أحد من أهل الفضل
الا وهم يتعممون كنت أرى في حلقة ربيعة أحد أولادنا رجلاً متعمماً وأنهم وكان ربيعة
لا يدعها حتى تطلع الثريا قال ربيعة واني لأجدها تزيد في العقل (مسألة) اذا ثبت ذلك فان
الاعتباط منهي عنه وهو ان يتعمم ولا يجعل تحت ذقنه مناشياً وقد ذكره مالك رحمه الله وقد ذكر أبو
عبيد في غريب الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاعتباط وفسره بما ذكرناه قال
مالك الآن يفعل ذلك الرجل في بيته وعند اغتساله وفي مرضه لأبأس به (مسألة) وهل يرخص
بين كتفيه الذؤابة أو يرسلها بين يديه قال مالك لم أدرك أحد الا يرسل بين كتفيه الا ما كان من
عامر بن عبد الله بن الزبير فانه كان يرخص بين يديه وكان ربيعة وابن هريرة يسدلانها بين أيديهما
ولست أكرهه ارضاء من خلفه لانه حرام ولكن هذا أجل * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه
وهذا عندي يدل على جواز الامر به وان كان العمل باحدهما أكثر فيجب أن يكون العمل به أظهر
فان موافقة الجمهور أولى وأصوب (مسألة) وفي العتبية سئل مالك عن القلائس هل كانت
قديمه فقال كانت في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبل ذلك فيما أرى وكانت خالدين الوليد
قلنسوة ص * عن مالك عن أيوب بن أبي تميمة عن ابن سيرين قال قال عمر بن الخطاب اذا أوسع
الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم جمع رجل عليه ثيابه * مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب قال اني
لأحب أن أنظر الى القاري أبيض الثياب * ش قوله رضي الله عنه اني لأحب أن أنظر الى
القاري أبيض الثياب يحتمل أن يرصد قاري القرآن المعروف بذلك والمشهور به وهم كانوا أهل
العلم والدين في زمنه فكان رضي الله عنه يرغب أن تكون هذه صفتهم ويكون هذا رأيهم وذلك على
وجهين أحدهما أن يكون يستحب لهم لبس البياض دون لبس المصبغات من المعصرات المشبع وغيره
وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال خير ثيابكم البياض والوجه الثاني أن يرصد ثيابه
وسلامته من الوضوء وأن لا تدنس الوان الثياب ويفسر بياضها لان نقاء الثوب من حسن الزى

* وحدثنى مالك عن
أيوب بن أبي تميمة عن ابن
سيرين قال قال عمر بن
الخطاب اذا أوسع الله عليكم
فأوسعوا على أنفسكم جمع
رجل عليه ثيابه * وحدثنى
عن مالك انه بلغه أن عمر
ابن الخطاب قال اني
لأحب أن أنظر الى
القاري أبيض الثياب

ودليل على توقي لابس والمحافظة على طهارته ويحتمل أن يريد والله أعلم بالقارىء العابد ومنه قوله
من لم يحسن يتقن لم يحسن يقرأ يريد ولم يتعبد وهذا يقتضى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم
يستحسن للعباد الخروج عن حسن الزى الى الملبس المستحسن لان ذلك خروج عن العادة
ومدخل فيما يشوه وتما قال ابراهيم بن ادهم لرجل تنسك فلبس الصوف رأته تنسك نكاً عجيباً فاعاب
ذلك عليه فخرج من عادة مثله وسئل مالك عن لباس الصوف الغليظ فقال لا خير في الشهرة ولو
كان يلبسه تارة ويتركه تارة لرجوت ولا أحب المواظبة عليه حتى يشتهروا من غليظ القطن ما هو بمثل
ثمنه واحتج على ذلك قال وقت قال النبي صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل فلبس عليك مالك وكان عمر يكسو
الحلل وقال عمر أحب أن أرى القارىء أبيض الثياب قال مالك وهذا لمن وجد غيره فأمّا من لم يجد
غيره فلا كره له واستحسن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لاهل العلم والصالح حسن الزى
والتجمل بالثياب المباحة لان ذلك مشروع وقدرى عن عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ان الله جميل يحب الجمال وسئل مالك عن قول الله تعالى ولا تنس نصيبك من الدنيا
وأحسن كما أحسن الله اليك فقال ان يعيش وياً كل ويشرب غير مضيق عليه في رأى وقد شرع في
الصلاة التجميل وحسن الزى والهيئة ومنع الاحتزام ونشه به الكمين وما جرى مجرى ذلك مما ينافى
زى الوفاق وكذلك شرع في أيام الجمع التجميل باللبس والتطيب لاجتماع الناس فالعالم من يجتمع اليه
الناس ويردون عليه فشرع له التجميل باللبس دون أن يخرج عن عادة مثله والله أعلم
(فصل) وقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه اذا أوسع الله عليكم فأوسعوا يريد والله أعلم اذا أوسع
الله على الرجل في ماله فليوسع على نفسه في ملبسه فيجمل نفسه على عادة مثله ولا يخل بحاله حتى يكره
النظر اليه والى زيه ويشع بذلك ذكره وقوله جمع رجل عليه ثياب يريد والله أعلم في الصلاة وهذا
اللفظ وان كان بلفظ الخبر فعناه الأمر ومعنى جمع رجل عليه ثياب به صلى في ثوبين ولم يقتصر على ثوب
واحد وقد فسر ذلك أيوب في روايته عن محمد بن أبي هريرة عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال
جمع رجل عليه ثياب به صلى رجل في ازار ورداء أو في ازار وقيص في ازار وقباء في سراويل ورداء في
سراويل وقيص في سراويل وقباء في ثياب وقيص وأحسبه قال في ثياب ورداء فالثوبين
في الصلاة على الثوب الواحد لانه أجل في اللباس وأشبه بزى الوفاق والله أعلم

ما جاء في لبس الثياب
المصبغة والذهب
وحدثني عن مالك عن
نافع أن عبد الله بن عمر
كان يلبس الثوب المصبوغ
بالمشق والثوب المصبوغ
بالزعفران

ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب

ص مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق والثوب المصبوغ
بالزعفران ثم قال ان عبد الله بن عمر كان يلبس المصبوغ بالمشق وهو المغمى والمصبوغ بالزعفران
يقتضى استحباب ذلك فأما المصبوغ بالمشق فمقتضى عليه وأما المصبوغ بالزعفران فذهب عبد الله
ابن عمر رضى الله عنه الى اباحه ذلك وبه قال مالك وأكثر فقهاء المدينة وكره ذلك قوم من التابعين
والدليل على ما نقوله حديث عبد الله بن عمر المتقدم في كتاب الصلاة فأما الصفرة فأتى رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بالصفرة وهذا عام في الزعفران وغيره الا ما خصه الدليل ومن
جهة القياس أن الزعفران ان طيب لا يحرم على النساء فلم يحرم على الرجال كالمسك وما روى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يزفر الرجل يحتمل أن يريد به المحرم ولما روى ان عمر بن الخطاب
رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزر أو زعفران

ويحتمل ان يريد بالتزعر استعماله في جسده بما فيه من التشبه بالنساء وانما يستعمل هذا اللفظ غالباً فيما يعود الى ذات الانسان كالتعاطف والتعاطر والتزين فيحمل على ظاهر اطلاقه والله أعلم وأحكم وقد قال مالك في العتبية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً فيه أثر صفرة فطعنه بدهج كان معه وقد قال مالك وبلغني ان عطاء بن يسار كان يلبس الثوبين الرداء والازار بالزعفران وانى لابسها واستحسنه وأراه حسناً وللأشياء وجوه وأما السرف فلا حبه قال مالك ورأيت ابن المنكر يلبس الملابس بالزعفران ورأيت ابن هرم بن يلبس الثوبين بالزعفران ص قال يحيى وسمعت مالكا يقول وأنا أكره أن يلبس الغلمان شيئاً من الذهب لأنه بلغني ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تحتم الذهب فأنا أكرهه للرجال للكبر منهم والصغير ش قول مالك رحمه الله انه يكره أن يلبس الغلمان شيئاً من الذهب يريد خاتماً وغيره وعلق المنع في ذلك بالكراهة دون التحريم وذلك يحتمل وجهين احدهما ان يكره ذلك لانه يلبسهم اياه أو يترك منهم منه ممن له ذلك لانه من جنس من يحرم عليه ذلك ولم يبلغ به حد التحريم لانهم ليسوا بمكلفين والوجه الثاني أن يكره ذلك لهم لانهم مأمورون على وجه الندب ومنهون على وجه الكراهية ولذلك يعاقبون على كثير من الأفعال وبذلك قال وأنا أكره ذلك للكبير منهم والصغير فأشار الى ان الكراهة تتعلق بهم دون أوليائهم واستدل مالك رحمه الله على ذلك بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن تحتم الذهب ويحتمل ان يريد والله أعلم ان نهيه يتوجه الى العموم على قول من قال به في المضمر والمقدر فكأنه قال نهى الناس عن تحتم الذهب فتوجه الى المكلفين على وجه التحريم وتوجه الى غير المكلفين على وجه الكراهة ثم خص من أبيح له ذلك من النساء ببقى الباقي على أصله ويحتمل أن يريد به ان نهيه توجه الى المكلفين من الرجال خاصة فذكره ذلك للصبيان لما كانوا من جنسهم لئلا يعتادوا ذلك عند التكليف كما يؤخرون بالصوم والصلاة ويضربون على ترك الصلاة لئلا يعتادوا تركها عند التكليف والله أعلم ص قال يحيى وسمعت مالكا يقول في الملاحف المعصرة في البيوت للرجال وفي الأقبية قال لا أعلم من ذلك شيئاً حراماً وغير ذلك من اللباس أحب اليّ ش قوله في الملاحف المعصرة في البيوت والاقبية للرجال لا أعلم من ذلك شيئاً حراماً قال ابن القاسم في العتبية سمعت مالكا يقول دخل عباد البصري على ابن هرم في بيته فرأى فيها اسرة ثلاثة عليها ثلاثة فرش ومساند ومجالس معصرة فقال له يا أبا بكر ما هذا فقال له ابن هرم زيارت هذا وليس الذي يقول شيء أدركت الناس على هذا

﴿ ما جاء في لبس الخنزير ﴾

ص مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خنز كانت عائشة تلبسه ش قوله رضي الله عنه ان عائشة رضي الله عنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خنز يقتضي انها اعطته اياه ليلبسه ولو لم ترد أن يلبسه لقال اعطته أو هبته فاللفظ كست فاما يقتضي وجه اللباس وذلك يقتضي انها تعتقد ان ذلك مباح له والخنزير يتخذ منه الثياب قال ابن حبيب لم يختلفوا في اجازة لبسه وقد بلغني عن خمسة عشر من الصحابة منهم عثمان بن عفان وسعيد بن زيد وعبد الله بن عباس وخمسة عشر تابعياً وكان عبد الله بن عمر يكسونه الخنزير وأما كل ثوب سدا حرير ولحمة وبر أو قطن أو كتان أو صوف فيكره ولا يعمرم وقد ذهب الى

* قال يحيى وسمعت مالكا يقول وأنا أكره أن يلبس الغلمان شيئاً من الذهب لأنه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تحتم الذهب فأنا أكرهه للرجال الكبير منهم والصغير * قال يحيى وسمعت مالكا يقول في الملاحف المعصرة في البيوت للرجال وفي الأقبية قال لا أعلم من ذلك شيئاً حراماً وغير ذلك من اللباس أحب اليّ * ما جاء في لبس الخنزير * وحدثنى مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خنز كانت عائشة تلبسه

اباحته للرجال عبد الله بن عباس وروى عبد الله بن عمر كراهيته وبه قال مالك قال ابن القاسم انما
كرهه لسدى الحرير فيه وقد اتفقوا على الامتناع من تحريره وذلك لوجهين أحدهما ان الحرير رقيق
أجزائه والوجه الثاني انه مستهلك على وجه لا يمكن تخليصه للانتفاع وبما رجة الحرير لغیره من
الكتان أو الصوف أو القطن على وجهين أحدهما ما ذكرناه والثاني العلم ونحوه أن يخاط الثوب
بالحرير فقد روى ابن حبيب عن مالك لا بأس به وقال ابن حبيب لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب وان
عظم لم يختلف في الرخصة فيه والصلاة به وروى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصبع الى
أربع وفي العتية من رواية ابن القاسم عن مالك كره مالك لباس الملاحف فيها أصبع أو أصبعان
أو ثلاثة من حرير قال ابن القاسم في المجموعة ولم يجز مالك من علم الحرير في الثوب الا الخيط الرقيق
وجه قول ابن حبيب ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
لبس الحرير الا هكذا وأشار بأصبعه اللتين يلبسان الابهام قال أبو عثمان النهدي وذلك فيما علمنا انه
يعني بها الاعلام وروى سويد بن غفلة عن عمر الاموضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة وجه قول
مالك قول النبي صلى الله عليه وسلم انما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلقه وروى أبو بكر عن
أبي مصعب عن مالك لا بأس أن يحرم الرجل في ثوب فيه قدر أصبع من حرير يحتمل أن يريد اباحته
الأصبع فادونه والمنع مما زاد عليه ويحتمل أن يكون رواية عنه في اباحته العلم على ما ورد به
حديث عمر رضي الله عنه ويحتمل أن يكون المنع منه على الكراهية واباحته على معنى نفى التعريم
والله أعلم وأحكم وفي العتية من رواية ابن القاسم عن مالك رأيت ربيعة يلبس القنسوة وظهارتها
وبطانتها خز وكان اماما يريد والله أعلم انها كانت من الخز المحض أو سدها قطن أو كتان أو ان ربيعة
كان ممن يراه مباحا وانه كان اماما يقضى به (مسئلة) وأما ما كان محضاً من الحرير فلا يجوز
منه قليل ولا كثير قال ابن حبيب ولا يجعل من الحرير جيب لافي فرو ولا ثوب قال أبو زيد عن
ابن القاسم في العتية ولا يصلي بقلنسوة حرير قال مالك قوم يكرهون لباس الخز ويلبسون قلانس
الخز تعجباً من اختلاف رأيهم وأما ما أخرجه مسلم من رواية عبد الله مولى أساء أخرجه الى
اسماء جنة طيبا لسيه كسر واني قرأت لها لينة ديباج وفرجها مكفوفين بالديباج فقالت هذه كانت
عند عائشة رضي الله عنها حتى قبضت وكان النبي صلى الله عليه وسلم يلبسها فحسن نفسها للرضي
تستشفي بها فان الحديث اسناده ليس بذلك لان عبد الله مولى أساء غير معروف ومثله لا يحتمل
الانفراد بمثل هذا الحديث وهو مما يخالف أحاديث الأئمة ولو ثبت الحديث فاما يحتمل أن يكون ذلك
صنع به بعد لبس النبي صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته والله أعلم وأحكم (مسئلة) اذا ثبت ان الحرير
قليله وكثيره حرام فلا يجوز للرجال لبسه ما روى حذيفة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لا تلبسوا الحرير والديباج فانه لم في الدنيا وهو لكم في الآخرة وروى عمر بن الخطاب رضي الله
عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما يلبس الحرير في الدنيا من لاخلقه في الآخرة فالمعاني
تتقضى منع اللبس للحرير فلا يلبس ثوب مخيط منه وقال ابن حبيب ولا يلصق به ولا يفرش ولا يصلي
عليه ولا يتكأ عليه ولا يتنقب به وكذلك ما بطن بحرير أو حشى به مثل الصوف أو رقبه به يريد والله
أعلم أن يكون الحرير فيه كثيرا (مسئلة) قال عبد الملك بن الماجشون في العتية أما ما بسط من
الحرير فلا بأس به قد فعله الناس وأما ما يلبس فنهى عنه واللعاف من اللباس والظاهر من مذهب
مالك المنع مما يبسط وقد روى حذيفة بن اليمان رضي الله عنه نهانا النبي صلى الله عليه وسلم عن

أن تلبس الحرير والديباج وأن تجلس عليه (مسألة) ولا بأس بلبس الحرير لما روى البراء بن عازب أنه صلى الله عليه وسلم ثوب حرير فجعلنا نلمسه ونعجب منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم أتعجبون من هذا قلنا نعم قال للمناديل سعد بن معاذ في الجنة خير من هذا ووجه ذلك من جهة المعنى أن هذا من الانتفاع المعتاد ولذلك جاز لبس الذهب والفضة وإن لم يجز لبسهما والله أعلم وأحكم (مسألة) وأما ستر الحرير فلا بأس به أن يعلق قاله ابن حبيب والأصل في ذلك ما روى جابر بن عبد الله قال لما تزوجت قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذي ثيابا قلت واني لنا ثياب فقال أما إنها ستكون قال جابر وعند امرأتى ثياب فأتانا أقول نحمه عنى وتقول قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ستكون فيحتمل أن يريد جابر والله أعلم ثيابا تعلق بمعنى الستور وأما اللحاف يرتدى فيه قال في العتية ولم ير ابن القاسم بأساً أن يتخذ منه راية في أرض العدو ووجه ذلك أن هذا ليس بلباس معتاد (فصل) إذا ثبت ذلك فهذا في حال السلم فأما لباسه في الجهاد والصلاة به فقد روى عن ابن حبيب عن ابن الماجشون أنه استحب ذلك وقال لما فيه من الأرهاب على العدو والمباهاة وقد روى ذلك عن عائشة أم المؤمنين وأنس بن مالك وغيرهما من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وقال الشيخ أبو محمد ليس هذا مذهب مالك ومآله الشيخ أبو محمد صحيح وإن مذهب مالك المنع منه والدليل على ذلك عموم قوله صلى الله عليه وسلم إنما يلبس هذا من لأخلاقه فيعمل على عمومها إلا ما خصه الدليل (فصل) وأما لبسه للحكة والجرب فقد قال ابن حبيب وأرخص النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن ابن عوف وللزبير رضي الله عنهما في الحرير لحكة كانت بهما وهذا أخرجه البخاري من حديث شعبة عن قتادة عن أنس أرخص النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف والزبير في لبس الحرير لحكة بهما ورواه همام عن قتادة أنهم اشكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم القمل فرخص لهما في قص الحرير في غزاة لهما ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أرخص لهما في قص الحرير في السفر من حكة كانت بهما أو وجع كان بهما فاختلفوا في علته إلا باحتموا زاد همام ما يقتضي أن الرخصة تعلمت بتلك الغزاة والذي روى عن مالك رحمه الله في مختصر أبي محمد لا يلبس الحرير في غزو ولا غيره ولا علمت أن أحدا يقتدى به في لبسه في الغزو ويحتمل ذلك أنه لم يبلغه حديث قتادة عن أنس ويحتمل أن يكون بلغه لكنه أخذ بحديث حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير والديباج فإنه لم في الدنيا ولكم في الآخرة لأن هذا الحديث لم يحتضر وأنه فيه وحديث قتادة عن أنس قد اختلفت رواه فيه عن قتادة على ما قدمناه ويحتمل أن يأخذ به على قول من يقول أن الألف واللام للحصر لا سيما مع ما في ذلك من تخصيص كل طائفة بمدة وذلك ينفى مشاركتهم الغيرهما في مدتهما ويحتمل أن يفول بالحديثين فيعمل حديث حذيفة على المنع منه في مدة الدنيا ويعمل حديث أنس على الرخصة في تلك الغزوة خاصة وأنه لم يبلغه عن أحد ممن يقتدى به أنه لبس لبسا مستهرا في غزو وغيره ولعله قد كان لبسه عبد الرحمن بن عوف والزبير على سبيل التداوى على قول من رأى التداوى بالحرم ويحتمل أن يكونا لبسا في تلك الغزوة لعدم غيره مما يوازيه فأرخص لهما في لبسه لذلك وهذا مباح باجتماع وحكى القاضي أبو محمد أن دعوتهم ضرورة إلى لبس الحرير جاز

﴿ ما يكره للنساء لبسه من الثياب ﴾
* وحدثنى عن مالك عن
علقمة بن أبي علقمة عن
أمه أنها قالت دخلت
حفصة بنت عبد الرحمن
على

﴿ ما يكره للنساء لبسه من الثياب ﴾

ص * مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه أنها قالت دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى حفصة خمار رقيق فشقتة عائشة وكستها خمارا كثيفا * مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ربيحها وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام * مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل فنظر في أفق السماء فقار ماذا فتح الليلة من الخزان وماذا وقع من الفتن كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أيقظوا صواحب الحجر * ش قوله ما دخلت حفصة على عائشة وعلى حفصة خمار رقيق يحتمل والله أعلم وأحكم أن يكون مع رفته من الخفة ما يصف ماتحته من الشعر ويحتمل أنه كان رقيقا لا يستر الأعضاء وإن كان صفيقا لشدة رفته واصوفه بالأعضاء والأول أظهر في الحار فكرهت لها عائشة رضي الله عنها ذلك وشقته لثمنها الاختار به في المستقبل وأعطتها ما تحتمل به خارا كثيفا تخد في المستقبل مثله وزياها الجنس الذي شرع لها الاختار به ويحتمل أن تريد والله أعلم بذلك تعويضها بما شقته من خارا حاططيا بالنفسها ورفقا بها

(فصل) وما ذكر عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال نساء كاسيات عاريات الحديث وقد أسنده جرير بن حازم عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عيسى بن دينار تفسير قوله كاسيات عاريات قال يلبسن ثيابا رقا فافهن كالكاسيات يلبسن تلك الثياب وهن عاريات لأن تلك الثياب لا توارى منهن ما ينبغي لهن أن يسترنه من أجسادهن وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله وقاله محمد بن عيسى الأعشى وفي العتبية عن ابن القاسم عاريات تلبسن الرقيق ويحتمل عندي والله أعلم أن يكون ذلك للمعنيين أحدهما الخفة فيشف عما تحته فيدرك البصر ماتحته من المحاسن ويحتمل أن يريد به الثوب الرقيق الذي لا يستر الأعضاء بل يبدو حجمها (فرع) قال مالك رحمه الله بلغني أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى النساء أن يلبسن القباطي قال وإن كانت لا تنشف فانهن نصف قال مالك معني نصف أي تلصق بالجلد وسئل مالك عن الوصائف يلبسن الأقمشة فقال ما يعجبني ذلك وإذا شدتها عليها ظهر عجزها ومعني ذلك أنه لصيفة يصف أعضاءها بعجزها وغيرها مما شرع ستره والله أعلم وأحكم (فرع) وهذا في النساء وأما الرجال ففي العتبية عن ابن القاسم الساتر كله يصير إلى الأزار فإن كان الأزار رقيقا والقميص رقيقا فلا خير فيه وإن كان أحدهما كثيفا فلا بأس به ما لم يكن سرفا

(فصل) وقوله مائلات مميلات قال في المزية عيسى بن دينار عن ابن القاسم معناه مائلات عن الحق مميلات عنه وقاله مالك في العتبية ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع زادي العتبية ابن القاسم لمن اطاعهن من الأزواج وقال ابن حبيب معناه يتأيلن في مشيهم ويتخترن حتى يفتن من يمرن به وقول ابن القاسم وابن نافع أظهر لأن التأيل في المشي إنما يقال فيه مائلات وقوله لا يدخلن الجنة يريد والله أعلم لا يدخلن الجنة بأعمالهن وتركهن ما نهين عنه وإن دخلنها بفضل الله عز وجل وعفوه والله أعلم ويحتمل أن يريد به لا يدخلن الجنة ابتداء وقت دخول من نجا من النار وإن دخلن الجنة بما وافين من الإيمان بعد الخروج من النار إن عاقبن الله عز وجل بما اكتسبن من ذلك

(فصل) وقوله ولا يجدن ربيحها يريد والله أعلم أنهن يمنن الراحة بوجود ربيح الجنة لأن ذلك فيه راحة وتتم وهن ممنوعات من ذلك وإن كان ربيح الجنة يوجد من مسيرة خمسمائة سنة يقتضي أن ربيح الجنة يتفتح به قبل دخول الجنة من تفضل الله جل ذكره عليه بذلك وأنه يبعد عنه من حرمه من أهل

عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وعلى حفصة خمار رقيق فشقتة عائشة وكستها خمارا كثيفا * وحدثنى عن مالك عن مسلم بن أبي مريم عن أبي صالح عن أبي هريرة أنه قال نساء كاسيات عاريات مائلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ربيحها وريحها يوجد من مسيرة خمسمائة عام * وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل فنظر في أفق السماء فقال ماذا فتح الليلة من الخزان وماذا وقع من الفتن كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة أيقظوا صواحب الحجر

الكفر والمعاصي اما بعد المسافة فلا يصل أحد منهم الى الموضوع الذي يوجد منه ريبها ويحتمل أن
يريدانه يمنع ادراكه فلا يجده بان كان في الموضوع الذي ينال فيه من كان من أهل السعادة والأول
أظهر من جهة اللفظ والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من الليل يحتمل والله أعلم أن يريد به في حين
قيامه للتهجد ويحتمل أن يريد به قام بمعنى رآه أو أوحى اليه فنظر في أفق السماء اعتبارا انما رآه لعله
امتثل قول الله عز وجل ان في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لاولى الألباب
وقوله تعالى أفلا ينظرون الى الابل كيف خلقت والى السماء كيف رفعت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ماذا فتح الليلة من الخزائن يحتمل أن يريد به والله أعلم انه فتح
من خزائنها من تلك الليلة ما قدر الله أن لا ينزل الى الأرض شيئا منها الا بعد فتح تلك الخزائن ويحتمل
أن يريد به انه فتح من خزائن زهرة الدنيا ما هو بسبب الفتن ويحتمل أن يريد به انه فتح من خزائن
الفتن فوق بعض ما كان فيها بمعنى انه قد وجد أو وصل الى موضع لم يصل اليه قبل ذلك والله أعلم
والفتن في هذا يحتمل أن يريد به ما يفتن به من هذه الدنيا ويحتمل أن يريد الفتن التي حدثت من
سفل السماء وانتهاك الحرم والأموال وفساد أحوال المسلمين والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة يحتمل أن يريد به والله أعلم كم
من كانت في الدنيا مكسية ذات حال صالحة ودنيا واسعة وثى في الآخرة عارية من ذلك كله اذا كسى
غيرها من أهل الصلاح ويحتمل أن يريد بها كاسية في الدنيا بلباس ما قد نهيت عنه فهي تعرى من
أجله في الآخرة اذا كسى غيرهما من أهل الصلاح

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أيقظوا صواحب الحجر قال في المزنية عن عيسى بن دينار أمر
بإيقاظ نساءه للصلاة وقال سنعون في العتية معناه أيقظوا نسائي يسمن ربه ما ظهر اليه من
وقوع الفتن ويحتمل رهن من ذلك فيفزع عن الصلاة والدعاء وغير ذلك من أعمال البر مما رجع الى
يدفع الله به عنهن الفتن وعنده سنة في أن يفزع الانسان الى الصلاة والدعاء عند ما يطرأ من الآيات
والأمور المخوفة قال الله عز وجل وما ترسل بالآيات الا تخوفنا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في
الكسوف فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة

﴿ ما جاء في اسباب ارجل نوبه ﴾

﴿ ما جاء في اسباب الرجل
نوبه ﴾

• وحدثنى عن مالك عن
عبد الله بن دينار
عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال الذي يجبر نوبه
خيلاء لا ينظر الله اليه
يوم القيامة • وحدثنى
عن مالك عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا ينظر الله تبارك وتعالى
يوم القيامة الى من يجبر
ازاره بطرا • وحدثنى
عن مالك عن نافع وعبد
الله بن دينار وزيد بن
أسلم كلهم يخبره عن عبد
الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
لا ينظر الله يوم القيامة
الى من يجبر نوبه خيلاء

ص • مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي
يجبر نوبه خيلاء لا ينظر الله اليه يوم القيامة • مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ينظر الله تبارك وتعالى يوم القيامة الى من يجبر ازاره بطرا •
مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم كلهم يخبره عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا ينظر الله يوم القيامة الى من يجبر نوبه خيلاء • ثم قوله صلى الله عليه وسلم الذي
يجبر نوبه خيلاء يريد كبرا وقال عيسى بن دينار عن ابن القاسم الخيلاء الذي يتبختر في مشيه ويحتال
فيه ويطيل ثيابه بطرا من غير حاجة الى أن يطيلها ولو اقتصد في ثيابه ومشيئه لكان أفضل له قال الله
عز وجل والله لا يحب كل مختال فخور وقبروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أرخص في الخيلاء
في الحرب وقال انها المشية يفضها الله الا في هذا الموضوع ومعنى ذلك والله أعلم لمافيه من التعاطف على

أهل الكفر والاستحقاق لهم والتصغير لشأنهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الذي يجزئ به خيلاء يقتضى تعلق هذا الحكم بمن جره خيلاء أما من جره لطول ثوب لا يجزئ غيره أو عذر من الأعذار فإنه لا يتناول الوعيد وقدر وى إن أبا بكر الصديق رضى الله عنه لما سمع هذا الحديث قال يا رسول الله إن أحدثنى أزارى يسترخى الآن أنعاهد ذلك منه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لست بمن يصنع خيلاء وروى الحسن بن أبى الحسن البصرى عن أبى بكره خسفت الشمس ونحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقام يجزئ به مستعجلاً حتى أتى المسجد

(فصل) وقوله لا ينظر الله تعالى يوم القيامة إليه معنى ذلك لا يرحمه قال الله عز وجل إن الذين يشترور بعد الله وأيمانهم ثمناً ليسلاً ولئلا لا يخلق لهم فى الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم ص ﴿ مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه أنه قال سألت أبا سعيد الخدرى عن الأزار فقال أنا أخبرك بعلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أزرة المؤمن إلى انصاف ساقه لا جناح عليه فيأينيه وبين الكعبين ما أسفل من ذلك فى النار لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرازاره بطراً ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم أزرة المؤمن إلى انصاف ساقه يحتمل أن يريد به والله أعلم أن هذه صفة لباسه الأزار لأنه لا يلبس لبس المتواضع المقتصد المتقصر على بعض المباح ويحتمل أن يريد به أن هذا القدر المشرع له وبين هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم لا جناح عليه فيأينيه وبين الكعبين يريد والله أعلم أن هذا الوهم يقتصر على المستعجب مباح لا اثم عليه فيه وإن كان قد ترك الأفضل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما أسفل من ذلك فى النار يريد والله أعلم أنه لباس يوصل إلى النار وروى أصبغ أن نافع مولى عبد الله بن عمر شغل عن قوله صلى الله عليه وسلم ما أسفل من ذلك فى النار أذلك من الأزار فقال بل من الرجلين قال أصبغ قال بعضهم ما ذنب الأزار وقار عيسى ابن دينار معناه ما غطى تحت الكعبين من ساقه بالأزار يخشى عليه أن تصيبه النار لأنه من الخيلاء وقار يحيى ومحمد بن عيسى الأعشى وأصبغ مثله فاقضى ذلك أن لهذا اللباس ثلاثة أحوار والمستعجب أن يكون إلى نصف الساق والمباح أن يكون إلى الكعبين والمحذور ما زاد على الكعبين والله أعلم (مسألة) وفى الجملة أن يكره قصر الثوب على المعتاد من الطول والسعة بما لا منفعه فيه قال مالك أكره للرجل سعة الثوب فى نفسه وأكره طوله عليه يريد والله أعلم الزائد على الطول المباح والزائد على السعة التى يحتاج إليها الثوب لبقاء الثوب وحفظه لأن الصغير يسرع تخرقه والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء فى أسباب المرأة ثوبها ﴾

ص ﴿ مالك عن أبى بكر بن نافع مولى ابن عمر عن صفية بنت أبى عبيد أنها أخبرته عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت حين ذكر الأزار قال رسول الله قال ترخيه شبرا قال أم سلمة إذا ينكشف عنها قال فتراها لا تزيده عليه ﴾ ش قوله أم سلمة رضى الله عنها حين ذكر الأزار يعنى ما أسفل من ذلك فى النار والمرأة يا رسول الله يعنى أن المرأة تحتاج إلى أن ترخى أزارها أسفل من الكعبين لتستر بذلك نفسها وأسفل ساقها لأن ذلك عورة منها فقال ترخيه شبرا يريد ترخيه على الأرض شبرا ليستر قدمها وما فوق ذلك من ساقها وهذا يقتضى أن نساء العرب لم يكن من

﴿ وحدثنى عن مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه أنه قال سألت أبا سعيد الخدرى عن الأزار فقال أنا أخبرك بعلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أزرة المؤمن إلى انصاف ساقه لا جناح عليه فيأينيه وبين الكعبين ما أسفل من ذلك فى النار لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرازاره بطراً ﴾ ما جاء فى أسباب المرأة ثوبها ﴿

﴿ وحدثنى عن مالك عن أبى بكر بن نافع مولى ابن عمر عن صفية بنت أبى عبيد أنها أخبرته عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت حين ذكر الأزار قال رسول الله قال ترخيه شبرا قال أم سلمة إذا ينكشف عنها قال فتراها لا تزيده عليه

﴿ ما جاء في الاعتقال ﴾
 * وحديثي عن مالك عن
 أبي الزناد عن الأعرج
 عن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا يمين أحكم في نعل
 واحدة لينعلم ما جيعا أو
 ليغف ما جيعا * وحديثي
 عن مالك عن أبي الزناد
 عن الأعرج عن أبي
 هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال إذا
 انتعل أحدكم فليبدأ باليمين
 وإذا نزع فليبدأ بالشمال
 ولتكن اليمنى أولها تنتعل
 وآخرها تنزع * وحديثي
 عن مالك عن عمه أبي
 سهيل بن مالك عن أبيه
 عن كعب الأحرار أن
 رجلا نزع نعليه فقال لم
 خلعت نعليك لعلك
 تأولت هذه الآية فاخلع
 نعليك انك بالوادي
 المقدس طوى قال ثم قال
 كعب للرجل أنتدري ما
 كانت نعلاموسى قال
 مالك لا أدري ما أجابه
 الرجل فقال كعب كأنها
 من جلد حمار ميت

(ما جاء في الاعتعال)

ص **ع** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمسن أحدكم في نعل واحدة لينعلها جميعاً أو لينعلها جميعاً **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يمسن أحدكم في نعل واحدة نص في المنع من ذلك وبه قال مالك وعليه جماعة الفقهاء لما في ذلك من المشقة والمفارقة للوقار ومشاكلة زي الشيطان كالأكل بالثياب وهذا مع الاختيار فأما مع الضرورة فذلك مباح ومن انقطع شفع إحدى نعليه فقد روى ابن القاسم عن مالك في العتية لا يمسن في النعل الواحدة حتى ينعلها جميعاً أو لينعلها جميعاً وبين ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لينعلها جميعاً أو لينعلها جميعاً ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما نعلم أنه مشى في نعل واحدة حتى أصح الأخرى ولا يثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تمشي في خف واحدة ولو ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم عنها لجل على ضرورة دعته إلى ذلك وقد قال القاضي أبو محمد إنه يجوز أن يمسن في النعل الواحدة المشى الخفيف إذا كان هناك عذر وهو أن يمسن في أحدهما متساهلاً بالأصالح الأخرى وإن كان الاختيار أن يقف إلى الفراغ منها لأنه لا ينسب حينئذ إلى شيء مما ينكر وإنما يتناول العجلة والأسراع إلى ما يؤمن فوته فيكون عذراً له وفي العتية لأصبع عن ابن القاسم الحديث أنما جاء في النهي عن المشي فلا بأس أن يقف حتى يصلح الأخرى وقال أصبغ ذلك إذا لم يطل فإن طاب كان بمنزلة المشي عندي والله أعلم **ص** **ع** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا نزع فليبدأ بالشمال ولتكن اليمنى أو لهما تتنزع وأخرهما تنزع **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا انتزع فليبدأ بالشمال معناه أن التيامن مشروع في ابتداء الأعمال واللباس وإن التياسر مشروع في خلع الملابس وترك العمل وكان صلى الله عليه وسلم يحب التيامن ما استطاع في طهوره وتغسله وترجله وشأنه كله وقوله صلى الله عليه وسلم ولتكن اليمنى أو لهما تتنزع وأخرهما تنزع على معنى إظهار اليمنى باللبس فتكون أو لهما تتنزع **ص** **ع** مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن كعب الأحبار أن رجلاً نزع نعليه فقال لم خلعت نعليك لعلك تأولت هذه الآية فاخلع نعليك أنك بالوادي المقدس طوى قال نعم قال كعب الرجل أتدري ما كانت نعلاموسى * قال مالك لا أدري ما أجابه الرجل فقال كعب كانتا من جلد حار ميت **ع** ش قوله أن رجلاً نزع نعليه فقال له كعب الأحبار لم خلعت نعليك على معنى الانسكار لفعله أو توقع أن يفعله على وجه ممنوع ويحتمل أن يكون إنما أنكر عليه خلع نعليه لصلاة أو ما أشبهها من دخول مسجد أو دخول حرم

ولذلك قال له لعلك تأولت هذه الآية اخلع نعليك انك بالواوى المقدس طوى ويحتمل انه أنكر عليه خلع نعليه حال الجلوس اشارة للبسم ما على كل الأحوال الآن يمنع من ذلك مانع فأما دخول الحرم والمسجد الحرام بالنعلين فباح لانه لاوطاء عليهما وانما فيهما تراب أو حصباء وكذلك مسجد المدينة وسئل مالك رحمه الله عن الطواف في النعلين

(فمل) وقول الله عز وجل اخلع نعليك انك بالواد المقدس طوى يقول طأ الأرض بقدميك حافيا قاله مجاهد قد ذهب كعب الأخبار الى انه أمر بخلع نعليه لما كانتا من جلد حار ميت فأمر أن لا يطأ الأرض المقدسة بهما لنجاستهما وبذلك قال قتادة وعكرمة قال الحسن بن أبي الحسن البصرى ومجاهد لم تكونا من جلد حار ميت وانما أراد الله تبارك وتعالى منه أن يباشر بقدميه بركة الأرض المقدسة وهى الطاهرة وقيل المباركة وقال الحسن كانتا من جلود البقر وقدرى عن كعب الأخبار أيضا أمر موسى صلى الله عليه وسلم أن يخلع نعليه لانهما كانتا من جلد حار ميت وليباشر القدس بقدميه فجمع بين المعنيين والله أعلم

﴿ ماجاء في لبس الثياب ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين وعن بيعتین عن الملازمة وعن المنازمة وعن أن يحتبى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وعن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه ﴾ ش نهى صلى الله عليه وسلم عن لبستين وأن يحتبى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء الاحتباء هو أن يحرم بالثوب على حقويه ووركبيه وفرجه باد وهو من عادة العرب ترتفق في جلوسها والاحتباء بازدا لمن كان عليه أزار وانما منع منه لمن احتبى بثوب ولم يكن على فرجه شيء لما في ذلك من ابداء عورته وهو مأثور بسترها وأما الاشتغال فاشتغال الصماء فى العتية من رواية ابن القاسم عن مالك هو أن يشتمل الرجل بالثوب على منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحته وليس عليه مئزر واشتغال الصماء عند العرب ما ذكره أولا فاما اخراج اليد من الثوب فهو الذى يتقى منه فيه من اشتغال الصماء لما فيه من كشف العورة ويحتمل أن يريد به اللفظ فقد سمعنا فى الحديث اشتغالا وقال أبو عبيد اشتغال الصماء أن يشتمل الرجل بثوب فيجل به جسده كله ولا يرفع منه جانباً يخرج منه يده قال ور بما اضطجع فيه على هذه الحال كأنه يذهب الى انه لا يدري غسل يصيبه شيء يرد الاحتباس منه والاتقاء بيديه فلا يقدر لانها تحت ثوبه فهذا كلام العرب والذى عندي ان هذا التأويل يقتضى ان المنع لا يختص بحال الصلاة بل يتناول جميع الأحوال والاضطباع أن يدخل الثوب تحت يده اليمنى فيلقيه على منكبه الأيسر قال ابن القاسم وهو من ناحية الصماء ومعنى ذلك انه اذا أخرج يده اليسرى بدت عورته وفى العتية وهذا لمن لم يكن عليه مئزر فأما من كان عليه مئزر فأجازته مالك ثم كرهه قال ابن القاسم تركه أحب الى وليس بضيق ووجه ذلك انه يمنع التصرف على ما تقدم ذكره ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرا تباع عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة وللوفاء اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لا خلاق له فى الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله أ كسوتها وقد قلت فى حلة عطار د ما قلت فقال رسول الله

﴿ ماجاء في لبس الثياب ﴾

﴿ وحديثي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبستين وعن بيعتین عن الملازمة وعن المنازمة وعن أن يحتبى الرجل في ثوب واحد ليس على فرجه منه شيء وعن أن يشتمل الرجل بالثوب الواحد على أحد شقيه ﴾ وحديثي عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى حلة سيرا تباع عند باب المسجد فقال يا رسول الله لو اشتريت هذه الحلة فلبستها يوم الجمعة وللوفاء اذا قدموا عليك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يلبس هذه من لا خلاق له فى الآخرة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطى عمر بن الخطاب منها حلة فقال عمر يا رسول الله أ كسوتها وقد قلت فى حلة عطار د ما قلت فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لم أكسها لتلبسها فكساها عمر أخاه مشركاً بمكة ثم شق قوله رضى الله عنه ان عمر بن الخطاب رأى حلة سيرة عند باب المسجد الحلة ثوبان رداء وازار والسيرة قال أبو علي هو ثوب مسير فيه خطوط تعمل من القز وقال الخليل السيرة المظلع بالحرير ومعنى ذلك كثرة الحرير فيه لانه اذا كان جميع سده حريرا وبعض لحته حريرا كان ذلك أكثر من وزن ثلثه فهذا الذى يقتضى تحريمه على أن الصحيح ان السيرة معنى يعود على اختلاف ألوانه وهيئتها وان الحلة كانت من حرير ولذلك روى سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر في هذا الحديث حلة استرق وهو غليظ الحرير وروى نافع حلة حرير وروى عن مالك انه قال هو وثى من حرير وقد تقدم ذكر تحريم الحرير على الرجال وبالله التوفيق

(فصل) وقوله رضى الله عنه فلبستها يوم الجمعة يقتضى أن يوم الجمعة شرع فيه التجميل وقوله والوفد اذا قدموا عليك يقتضى أيضا انه قد شرع التجميل للواردين والوافدين في المحافل التى تكون لغبر آية مخوفة كالزلازل والكسوف وعند الحاجة إلى التضرع والرغبة كالاستسقاء ويدل على هذا التأويل أن النبي صلى الله عليه وسلم أقره على ما دعا إليه من التجميل في هذين الوطنين وانما أنكر عليه لبس هذا النوع فثبت أن التجميل انما شرع بالجليل من المباح والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم انما لباس هذه من لا خلاق له في الآخرة واضح في تحريمه والوعيد الشديد على لباسه وتول عمر رضى الله عنه لما أرسل اليه حلة منها كسوتها وقد نلت في حلة عطار دما قلت اشفاقا ان يكون لحفه الوعيد باللبس والوصف بان لا خلاق له في الآخرة ومثل عمر على فضله ودينه يشفق ولعله رجا ان يكون التحريم قد نسخ وهذا النسخ يقتضى انه اعتقد انه أعدى اليه بهاء لتلبسها فأخبره النبي صلى الله عليه وسلم انه لم يكسه اياها ليكسها وهذا يقتضى ان معنى كساه اذا أعطاه كسوة وان كان مما يعلم انه لا يلبسها وذلك انه لما كانت ثياب الحرير مما يجوز للنساء لبسها حاز اتحادا للباس النساء وحاز بيعها وشراؤها والتجارة فيها والله أعلم

(فصل) وقوله فكساها عمر أخاه مشركاً بمكة قيل انه كان أخاه لأمه وانه كان مشركاً وندأح النبي صلى الله عليه وسلم لأسما أن تصل أمها وقد قدمت عليها مشركاً راغبة فقال لها صلى أمك قال ابن عيينة وأزله الله عز وجل لأنها كم الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين الآية ص مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه قال قال أنس بن مالك رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة وثم رقع بين كتفيه برقع ثلاث لبد بعضها فوق بعض ثم شق قوله وهو يومئذ أمير المدينة يريد الحالة التى تحسن فيها ملابس الناس ويخرج عن العادة في جمال اللبس فرأى في تلك الحال على عمر بن الخطاب رضى الله عنه ثوبا رقع في أظهر مواضعه وهو بين كتفيه برقع كثيرة قد لبد بعضها فوق بعض وذلك يقتضى ان رقع الثوب ثم تحرق ذلك الترقع فأعاد عليه آخر وهو معنى تلبيد ازقاع بعضها على بعض ويحتمل ان يكون عمر رضى الله عنه يفعل مثل هذا بينه وبينه ما هو أفضل منه بين الناس لقوله اذا وسع الله عليكم فاعلموا على أنفسكم ويحتمل ان يكون ذلك كان فاشيا في أول ذلك الزمان فلا يشتهر به من لبسه ويحتمل ان يفعل ذلك لأنه كان لا يتسع ماله أكثر من هذا وكان يحب أن يقلل ما يأخذ من بيت المال ويؤيد ما أنه أوصى الى ابنه عبد الله ان عليه ديناً كثيراً لا يفي به ماله وليستعين على أدائه بينى عدى وهم رهطه فان تأدي بذلك والافقر يش ولا يعدوم الى غيرهم ويحتمل ان يأخذ في نفسه بهذا لأن حاله قد شهرت بالخلافة والتقدم في الدين

صلى الله عليه وسلم لم أكسها
لتلبسها فكساها عمر
أخاه مشركاً بمكة وحدثني
عن مالك عن اسحاق
ابن عبد الله بن أبي طلحة
انه قال قال أنس بن مالك
رأيت عمر بن الخطاب
وهو يومئذ أمير المدينة
وقد رقع بين كتفيه برقع
ثلاث لبد بعضها فوق بعض

واخبار النبي صلى الله عليه وسلم بأنه من أهل الجنة فترتفع عن مثله السمعة وانما يكره مثل هذا لمن لم يعلم حاله مخافة الشهرة عليه

﴿ ماجاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص ﴿ مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك أنه سمعه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ولا بالأبيض الأمهق ولا بالأدم ولا بالجعد القلط ولا بالسبط بعثه الله على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله عز وجل على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عثرون وشعره بيضاء صلى الله عليه وسلم وعليه السلام ورحمة الله وبركاته ﴿ ش قوله ليس بالطويل البائن الطويل البائن هو الذي يضطرب من طوله وهو عيب في الرجال والنساء هذا الذي قاله الأخفش ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي ان يراد به وصفه بغير الطول فقال انه لم يكن بمن يبين بالطول حتى يوصف به ولكنه كان له من طول القامة ما لا يبين به ولم يكن أيضا ممن يوصف بالقصر والأمهق الشديد البياض الذي لا يخالطه حرة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشوياً بحمرة وقال عيسى بن دينار الأمهق الأبيض بياضاً ليس مشوياً بحمرة يخالطه الناظر اليه برصاً والأدم فوق الأسمر يعاوه سواد قليل فوصف النبي صلى الله عليه وسلم بأنه بين الأمرين وقوله ليس بالجعد القلط وهو الذي صار لشدة الجعودة كالمترق كسعر السودان يقال رجل جعد وامرأة جعدة وقوله ليس بالسبط وهو المسترسل الشعر الذي ليس فيه تكسر ينفي عنه في الأحوال كلها ان يكون في أحد الوصفين فاقضى ذلك ان يكون ما بين الأمرين وهو الصفة الحسنة وروى قتادة عن أنس بن مالك انه كان رجل الشعر ليس بالجعد ولا بالسبط والرجل الذي كأنه رجل بالمشط يدل على ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت كنت أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض يعني تمسكه (مسئلة) وروى البراء بن عازب ما رأيت أحسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة حمراء قال ان جنة لتضرب قريشاً من منكبيه قال شعبة تبلغ شعبة أذنيه وروى قتادة عن أنس بن مالك كان شعره يضرب منكبيه وروى جرير بن حازم عن قتادة عن أنس بن مالك كان النبي صلى الله عليه وسلم ضخم القدمين ضخم الرأس واليد حسن الوجه لم أر قبله ولا بعده مثله وكان سبط الكفين وروى هل كان وجهه صلى الله عليه وسلم مثل السيف فقال مثل القمر

(فصل) وقوله بعثه الله على رأس أربعين سنة وأوقفه على ذلك عبد الله بن عباس وأبو هريرة وعروة بن الزبير وجماعة وروى ابن عباس بعث على رأس ثلاث وأربعين سنة قال سعيد بن المسيب واختلف في مقامه بمكة فقال أنس بن مالك في هذا الحديث أقام بمكة عشر سنين وروى عن عائشة وابن عباس وهو قول عروة بن الزبير وابن شهاب وروى عن ابن عباس انه أقام بمكة ثلاث عشرة سنة وهو قول سعيد بن المسيب ولم يختلف أهل السير انه ولد عام الفيل وروى الزبير بن عدى عن أنس ابن مالك توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثلاث وستين سنة وتوفي أبو بكر وهو ابن ثلاث وستين سنة وتوفي عمر بن الخطاب وهو ابن ثلاث وستين سنة قال البخاري وهذا أصح من رواية ربيعة عن أنس بن مالك انه توفي ابن ستين سنة وروى قتادة عن أنس انه توفي ابن خمس وستين سنة (فصل) وقوله وتوفي صلى الله عليه وسلم وليس في رأسه ولحيته عثرون وشعره بيضاء يريد بذلك

﴿ ماجاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم ﴾
* وحدثنى عن مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن أنس بن مالك انه سمعه يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ولا بالأبيض الأمهق ولا بالأدم ولا بالجعد القلط ولا بالسبط بعثه الله على رأس أربعين سنة فأقام بمكة عشر سنين وبالمدينة عشر سنين وتوفاه الله عز وجل على رأس ستين سنة وليس في رأسه ولحيته عثرون وشعره بيضاء صلى الله عليه وسلم وعليه السلام ورحمة الله وبركاته

تقليل شبيه وقال ابن سيرين سئل أنس بن مالك عن خطاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال انه لم يبلغ ما يخضب لو شئت ان أعدهم طاته في لحية وروى عن عبد الله بن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فلم يؤمر فيه بشئ وكان أهل الكتاب يسدلون اشعارهم وكان المشركون يفرقون رؤسهم فسدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم سدل بعد ذلك

﴿ ماجاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجل ﴾

ص ﴿ مالک عن نافع عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيتني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنت راء من آدم الرجل له لمة كأحسن ما أنت راء من اللهم قدر جلها فهي تقطر ماء متكئا على رجلين أو على عواتق رجلين يطوف بالكعبة فسألت من هذا قيل هذا المسيح بن مريم ثم اذا أنا برجل جعد قبط أعور العين اليمنى كأنها عنبه طافية فسألت من هذا فقيل لي هذا المسيح الدجل ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم أراي الليلة عند الكعبة يريدني مناه والله أعلم فرأيت رجلا آدم يريد الى السمرة كأحسن ما أنت راء من الرجل يريد كأحسن ما أنت ترى ممن هذه صفته لمة وهي الشعرة تلم بالمشكبين كأحسن ما أنت راء من اللهم قدر جلها يريد والله أعلم انه رجلها بالماء فلذلك كانت تقطر الماء ولعله قد نبه بذلك على انه مشر وع لطواف القدوم والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فسألت من هذا فقيل هذا المسيح بن مريم قال عيسى بن دينار سمى عيسى بن مريم مسيحا لسياحته في الأرض لم يكن له قرار كان يمسح كل موضع وقيل انه مسح بالبركة ونيل لحسن وجهه ومن قولهم على وجه فلان مسحة جال وسمى الدجال مسيحا لانه ممسوح العين وقال أبو القاسم الجوهري سمى ابن مريم مسيحا لانه مسح بالبركة حين ولد وسمى الدجال مسيحا بالتخفيف من سياحته وبالتثقل لانه ممسوح العين وفي العتبية عن مالك قال بينا الناس تلك اديسعون الاقامة يريد الصلاة فتغشاه غمامة فاداعيسى بن مريم فدنزل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم اذا برجل جعد بطن أعور العين اليمنى هذا هو المسيح وقد روى الحسن بن أبي الحسن البصري عن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الدجال أعور العين اليسرى وقد اختلعت في سماع الحسن عن سمرة وأحاديثه عنه في بعضها نظر وان كان راويها تادة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كأنها عنبه طافية قال عيسى بن دينار شبهها بجبة عنب قد فضخت فذهب ماؤها فصارت طافية وقال أبو القاسم الجوهري طافية أي مملئة تكاد تنعأ وكذلك عينه طافية قد ظهرت كما يظهر الشيء فوق الماء وهو عندي أشبه والله أعلم وأحكم ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل ان يكون معنى الطافية انها بارزة مثل العنب التي قد طفت على الماء واسم العنب تنقع على المملئة فيكون معنى الطافية انها علب على ما يجاورها من الجسم والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في السنة في الفطرة ﴾

ص ﴿ مالک عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال خمس من الفطرة تقليم الأنفار وقص الشارب وتنف الابط وحلق العانة والاختتان ﴿ ش قوله خمس من الفطرة يريد

﴿ ماجاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجل ﴾

﴿ وحدثنى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيتني الليلة عند الكعبة فرأيت رجلا آدم كأحسن ما أنت راء من آدم الرجل له لمة كأحسن ما أنت راء من اللهم قدر جلها فهي تقطر ماء متكئا على رجلين أو على عواتق رجلين يطوف بالكعبة فسألت من هذا قيل هذا المسيح بن مريم ثم اذا أنا برجل جعد قبط أعور العين اليمنى كأنها عنبه طافية فسألت من هذا فقيل لي هذا المسيح الدجال ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم أراي الليلة عند الكعبة يريدني مناه والله أعلم فرأيت رجلا آدم يريد الى السمرة كأحسن ما أنت راء من الرجل يريد كأحسن ما أنت ترى ممن هذه صفته لمة وهي الشعرة تلم بالمشكبين كأحسن ما أنت راء من اللهم قدر جلها يريد والله أعلم انه رجلها بالماء فلذلك كانت تقطر الماء ولعله قد نبه بذلك على انه مشر وع لطواف القدوم والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في السنة في الفطرة ﴾

﴿ وحدثنى عن مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة قال خمس من الفطرة تقليم الأنفار وقص الشارب وتنف الابط وحلق العانة والاختتان

والله أعلم من سنة الدين الذي يوصف بأنه الفطرة قال الله عز وجل فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم يريد والله أعلم الدين الذي ولدوا عليه وخلقوا عليه ومنه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه (فصل) وقوله وقص الشارب قال مالك يؤخذ منه حتى يبدو طرف الشفة وقال ابن القاسم عنه وقوله وتنف الابط يريد الشعر الذي تحت الابط وحلق العانة يريد شعر السرة وهو الاستعداد وليس لقص الاظفار وأخذ الشارب وحلق العانة حداذا انتن اليه أعاده ولكن اذا طال ذلك وكذلك شعر الرأس ولا أعلم فيه حدا

(فصل) وقوله والاختتان الاختتان وهو عند مالك وأبي حنيفة من السنن كقص الاظفار وحلق العانة وقال الشافعي هو واجب وهو من مقتضى قول سحنون واستدل القاضي أبو محمد - لي نفي وجوبه بأنه قرنه النبي صلى الله عليه وسلم بقص الشارب وتنف الابط ولا خلاف ان هذه ليست بواجبة وهذا استدلال بالقرائن وأكثر أصحابنا على المنع منه ودليلنا من جهة القياس ان هذا قطع جزء من الجسد ابتداء فلم يكن واجبا بالشرع كقص الاظفار والحديث في الموطأ موقوف وأسند ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد خولف فيه ابراهيم بن سعد (فرع) واختلف في الشيخ الكبير يسلم فيخاف على نفسه من الاختتان فقال محمد بن الحكم تركه وبه قال الحسن بن أبي الحسن البصري وقال سحنون لا يتركه وان خاف على نفسه كالذي يجب عليه القطع في السرقة انه لا يترك قطعه من أجل انه يخاف على نفسه وعذامن سحنون يقتضي كونه واجبا متأكدا للوجوب والله أعلم وروى ابن حبيب عن مالك من تركه من غير عذر ولا علة لم تجز امامته ولا شهادته ووجه ذلك عندي ان ترك المروءة مؤثر في رد الشهادة ومن ترك الاختتان من غير عذر فقد ترك المروءة فلم تقبل شهادته (مسئلة) اذا ثبت ذلك فان وقت الاختتان الصبا على ما احتاره مالك وقت الاثغار وتيل عن مالك من سبع سنين الى العشرة قال ولا بأس أن يعجل قبل الاثغار أو يؤخره وكل ما عجل بعد الاثغار فهو أحب الى وكره أن يختن الصبي ابن سبعة أيام وقال هذا من فعل اليهود وكان لا يرى بأسا أن يفعل لعله يخاف على الصبي والأصل في ذلك ما روى ابن عباس ومن جهة المعنى ان هذا وقت يفهم ويكن منه امتثال الأمر والنهي وهو أول ما يؤخذ بالشرائع ولذلك يؤمر بالصلاة (مسئلة) وأما الخفاس فقد قال مالك أحب للنساء قص الاظفار وحلق العانة والاختتان مثل ما دعوا الى الرجال قال ومن ابتاع أمة فليخففها ان أراد حبسها وان كانت للبيع فليس ذلك عليه قال مالك والنساء يخففن الجوارى قال غيره وينبغي أن لا يبالغ في قطع المرأة وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأمة عطية وكانت تخفف اخفضى ولا تهكي فانه أسرى للوجه وأعطى عند الزوج قال الشيخ أبو محمد في مختصره أكثر لما للوجه ودمه وأحسن في جمعها والله أعلم وأحكم ص مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال كان ابراهيم أول الناس ضيف الضيف وأول الناس اختن وأول الناس قص الشارب وأول الناس رأى الشيب فقال يارب ما هذا فقال الله تبارك وتعالى وقار يا ابراهيم فقال يارب زدني وقارا قال يحيى وسمعت مالك يقول يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة وهو الاطار ولا يجزئه فيمثل بنفسه

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال كان ابراهيم أول الناس ضيف الضيف وأول الناس اختن وأول الناس قص الشارب وأول الناس رأى الشيب فقال يارب ما هذا فقال الله تبارك وتعالى وقار يا ابراهيم فقال يارب زدني وقارا قال يحيى وسمعت مالك يقول يؤخذ من الشارب حتى يبدو طرف الشفة وهو الاطار ولا يجزئه فيمثل بنفسه

القدوم بالتخفيف وهي القدوم المعروفة وقيل ان اختناقه من السكبات التي ابتلاه الله عز وجل بها وقيل غير ذلك والله أعلم وأحكم

(فصل) وتوله وأول الناس رأى الشيب فقال يارب ما هذا يحتمل أن يريه الله أعلم انه لم يكن قبله شيب حتى رآه ابراهيم عليه السلام أول من رآه ويحتمل أن يكون الشيب معناه على حسب ما عو اليوم ولسكن كان ابراهيم أول من قال هذا القول عند رؤيته والاول أظهر لانه لو كان الشيب معنادا قدر آه ابراهيم لجميع الناس قبله ما أنكره وقال يارب ما هذا ولوسأل عن وقوعه به مع معرفته بمعناه كبر آه لغيره لم يفسره له بأنه وقار ولم يمل له هو الشيب الذي رأيته لمن بلغ بسنك ولكن هو قد علم أن معناه الوقار ولم يحتج أن يدعوا الله تبارك وتعالى أن يزيده من الوقار حين علم معناه وأما قول الله عز وجل الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا وشيبة فيحتمل والله أعلم أن يخاطب به هذه الأمة أو من شاب من زمن ابراهيم عليه السلام إلى يوم القيامة ويحتمل انه خو طوب به جميع الخلق من شاب ومن لم يشب الا انه جمع مع الضعف الأخير الشيب لان من الخلق من لم يشب ولم يرد أن جميعهم يشيب كما أنه لم يرد أن جميعهم يضعف بل منهم من يموت في الضعف الاول ومنهم من يموت حال القوة قبل الضعف الثاني والله أعلم وأحكم

(فصل) وتوله رضى الله عنه قال الله عز وجل وقار يا ابراهيم أخبر ما رآه منه معناه الوقار فسأله عليه السلام الزيادة منه اذ قد علم ان الوقار محمود مأثور به من هدى الصالحين ولعله أراد أن يزيده من الشيب الذي هو الوقار والله أعلم

عن النبي عن الأكل بالشمال

عن النبي عن الأكل

بالشمال

وحدثني عن مالك عن أبي

الزبير عن جابر بن عبد الله

السلمي أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم نهى أن

يأكل الرجل بشماله أو

يمشى في نعل واحدة وأن

يشمل الصفاء وأن يجتبي

في ثوب واحد كاشفا عن

فرجه * وحدثني عن

مالك عن ابن شهاب عن

أبي بكر بن عبيد الله بن

عمر عن عبد الله بن عمر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال إذا أكل أحدكم

فليأكل بيمينه ويشرب

بيمينه فإن الشيطان

يأكل بشماله ويشرب بشماله

ما جاء في المساكين *

وحدثني عن مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

ليس المسكين بهذا

الطواف الذي يطوف

على الناس فترده الائمة

واللقمتان والتمره والتمران

قالوا

ما جاء في المساكين

ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس المسكين بهذا الطواف الذي يطوف على الناس فترده اللقمة واللقمتان والتمره والتمران قالوا

فما المسكين يا رسول الله قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن الناس له فيصدق عليه ولا يقوم
(٢٣٤) يغنيه ولا يفطن الناس له فيصدق عليه ولا يقوم

فما المسكين يا رسول الله قال الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن الناس له فيصدق عليه ولا يقوم فيسأل
الناس ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ليس المسكين بالطواف الذي ترونه اللقمة واللقمة لم يردني
هذا عنه وإنما أراد أن غيره أشد حالاً منه والذي لا يجد غنى يغنيه ولا يفطن له فيصدق عليه ولا يسأل
الناس فترده اللقمة واللقمة فيقيم بهذا رفقته والذي لا يسأل الناس مع ما تقدم من حاله لا حياة له
وقال يحيى بن يحيى فاما المسكين وتابعه عليه جماعة وقال غيرهم فاما المسكين وهو أظهر في لغة العرب
ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن أبي بصير الأنصاري ثم الحارثي عن جدته أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ردوا المسكين ولو بظلف محرق ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ردوا المسكين ولو
بظلف محرق الظلف بالكسر هو ظفر كل ما جتر فحضر بذلك صلى الله عليه وسلم على أن يعطى
المسكين شيئاً ولا يرد غائباً وإن كان ما يعطاه ظلفاً محرقاً وهو أقل ما يمكن أن يعطى ولا يكاد أن يقبله
المسكين ولا ينتقم به إلا في وقت الجماعة والشدة والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في معنى الكافر ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل
المسلم في معنى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء ﴿ مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف كافر فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة
فحلبت فشرب حلابها ثم أخرى فشربه ثم أخرى فشربه حتى شرب حلاب سبع شياه ثم أنه أصبح
فأسلم فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بشاة فحلبت فشرب حلابها ثم أمر له بأخرى فلم يستتمها
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمن يشرب في معنى واحد والكافر يشرب في سبعة أمعاء ﴿ ش
قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف كافر روى ابن اسحق أنه قال ثمانية بن ائال الخنفي
وقال غيره كان جحاد الغناري وهذا يقتضي جواز نصف الكافر وهل يؤكل كل أم لا قال مالك
في العتية تركوا كلمة النصراني في بناء واحد حب إلى ولا أراه حراماً ولا نصادق نصرانياً فنهى عن
مواكلته لما في ذلك من معنى المصادفة وأما نصفه فيحتمل أن يكون ذلك المعنى الاستئلاف له ورجاء
اسلامه ويحتمل أن يكون لما يخاف عليه من الضياع إذا كان ممن له حق عهد أو غيره

(فصل) وقوله شرب لبن سبع شياه ثم أنه أصبح فأسلم فشرب حلاب شاة واحدة ثم أمر له
بأخرى فلم يستتم حلابها فقال النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك المؤمن يشرب في معنى واحد
والكافر يشرب في سبعة أمعاء فيل أن المؤمن يقتصر على البلغة من الموت ويقنع باليسير منه
ويؤثر ببعث قوته والكافر على خلاف ذلك لأنه يأكل كل النهم الحريص على الاستكثار
من الأكل فعلى هذا يكون الرجل الواحد يوصف بذلك في الحالين فإن كان كثيراً كل كان أكله
حال الكفر أكثر من أكله حين إيمانه وإن كان قليلاً الأكل فعلى ذلك وقد ذم الله عز وجل الكفار
بأكلهم فقال تعالى والذين كفروا يمتعون ويأكلون كلاً من الأنعام والنار مشوى لهم يريد والله
أعلم أنهم لا يمسون عن الأكل مع القدرة عليه ويحتمل أن يكون المتضيف للنبي صلى الله عليه وسلم
أكل حال كفره على هذا الوجه من النعمة والحرص على الاستكثار فبلغ سبع شياه ثم لما سلم
وتأدب بأدب الاسلام ومارأى من فعل النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر على ما يقيم أوده فلم يستتم الا
حلاب شاة واحدة ولم يستتم لذلك الثانية وقد يحتمل أيضاً أن المؤمن يأكل في معنى واحد لأنه يذكّر

فيسأل الناس ﴿ وحدثنى
عن مالك عن زيد بن أسلم
عن أبي بصير الأنصاري ثم
الحارثي عن جدته أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ردوا المسكين
ولو بظلف محرق

﴿ ما جاء في معنى الكافر ﴾
﴿ وحدثنى عن مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم

يا كل المسلم في معنى واحد
والكافر يأكل في سبعة
أمعاء ﴿ وحدثنى عن
مالك عن سهيل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ضافه ضيف
كافر فأمر له رسول الله
صلى الله عليه وسلم بشاة
فحلبت فشرب حلابها ثم
أخرى فشربه ثم أخرى
فشربه حتى شرب
حلاب سبع شياه ثم أنه
أصبح فأسلم فأمر له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بشاة فحلبت فشرب
حلابها ثم أمر له بأخرى فلم
يستتمها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم المؤمن
يشرب في معنى واحد
والكافر يشرب في سبعة
أمعاء

اسم الله عز وجل على أول طعامه ويحميه على آخره فلا يصل الشيطان الى كل طعامه ولا الى شرب شرابه فانما يصير طعامه الى أمعائه خاصة والكافر لا يذكر اسم الله عز وجل على أول طعامه فبأكل معه الشيطان فلا يبارك الله في طعامه ويصير طعامه الى امعاء جنة ولهذا تكون سبعة أمعاء بمعنى لم نعلمه وروى عن أبي عبيد بعض هذا ولعل ذلك قد وصل طعامه الى سبعة أمعاء في ذلك الوقت وأعلم النبي صلى الله عليه وسلم بذلك بما شاء الله تعالى وقدر وى ان عبد الله بن عمر حمله على كثرة الأكل وأنه من أخلاق الكفار وما يجب أن يجتنب فاعلمه فروى ابن عمر عن نافع كان عبد الله بن عمر لا يأكل كل وحده حتى يلقى اليه بمسكين يأكل معه فاحلجرت جلاداً كل معه فأكل كثيراً فقال يا نافع لا تدخل على هذا سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء فاقتضى هذا الحديث أنه امتنع من استدامة مؤاكلته لكثرة أكله لما كانت عنده من صفات الكافر وقدر وى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه كان يأكل الصاع من التمر حتى يأكل حشفه فيستمل أن يكون هذا مقداراً كله غير أنه كان لا يبلغه اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في ترك الشبع ويحتمل أنه كان يبلغه غير أنه وإن كان فيه فقد كان فيه من الأحوال التي يعلم بها إيمانه ما معنى الفاروق وإنما كان يحذر عبد الله بن عمر من علم هذا من حله ولم يعلم من شياً من الأحوال الحسنة التي تشهد له بالفضل ولعل هذا الرجل قد ترك التسمية في أول أكله وترك الحمد في آخره وترك كثيراً من سنة الاسلام في الأكل وغيره وقدر وى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال كان أبو نهيك رجلاً كولا فقال له عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الكافر يأكل في سبعة أمعاء قال فأنأ ومن بالله ورسوله فذبح أبو نهيك أن تكون كثرة الأكل تنافي الايمان وان كان خلقاً من أهل الكفر كالخيل والجن والفجر واعتقدان هذا إنما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل بعينه وقدر وى أبو حازم عن أبي هريرة ان رجلاً كان يأكل أكل كثيراً فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان المؤمن يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء وذكر أبو هريرة ان الأمر تكرر من هذا الرجل في الحالين ولا يكاد أن يوجه هذا في غيره ولذلك أنكر الصحابة مثل هذا لما كان المعتاد عندهم خلافه حين ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم سؤالا عن سببه ولا يمنع أن يكون الله تبارك وتعالى قد جعل هذا شأناً في كل كافر آمن وأظهره في واحد منهم أو في بعضهم دون بعض والله أعلم وقد قال الشيخ أبو محمد ان هذا تمثيل لكثرة الأكل وقلته قال وقيل انه في رجل واحد مخصوص وقيل بل الكافر القليل الأكل لو أسلم لكان أكله أقل لبركة التسمية وقد تقدم ما يحتمل عندي من التأويل

عن النبي عن الشرب في آنية الفضة والنفع في الشراب

عن النبي عن الشرب في آنية الفضة والنفع في الشراب
* وحدثنى عن مالك عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يشرب في آنية الفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم

ص * مالك عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الذي يشرب في آنية الفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم * ثم قوله انما يجرجر الجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف ومعنى ذلك والله أعلم انه يعاقب عليه في جهنم وربما كان ذلك بان يشرب منها ما يسمى مهلاً وجاز شرابها الذي يوصف بانه نار والعرب تسمى الشيء باسم ما يؤكل منه فيسمى العبر خرا اذا اريد به الخمر وتسمى السدة موتاً لما كان نول اليه وهذا يقتضى تحريم استعمال آنية الفضة في

الشرب وقدرى هذا الحديث على بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه الذي يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب ولم يذكر الأكل في هذا الحديث غير ابن مسهر ووجه تحريمه من جهة المعنى ما فيه من السرف والقشبة بالأعاجم وأما مجرد الشرب فلا يحرم كالبلور الذي له الثمن الكثير وروى ابن أبي ليلى نرجنا مع حذيفة وذكر النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها ما فاتها لم في الدنيا ولكم في الآخرة وهذا يقتضي تحريم اتخاذها وكذلك استعمال آنيتهما أو آنية أحدهما في أكل أو شرب أو غير ذلك والله أعلم وأحكم (مسئله) وأما استعمال آنية فيها نصيب ذهب أو فضة فإنه أيضا ممنوع قال مالك في العتية لا يعجنى أن يشرب فيه إذا كانت فيه حلقة فضة أو نصيب شعبته بها وكذلك المرأة تكون فيها الحلقة من الفضة لا يعجنى أن ينظر فيها الوجه وقدرى عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم في آنية الذهب والفضة أو آنية فيها شيء منها وليس بثابت وروى عاصم الأحول رأيت قدح النبي صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك وكان قد انصدع فسلسله بفضة قال أنس لقد سقيت فيه النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من كذا وكذا وقال ابن سيرين كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال له أبو طلحة لا تغير شيئا صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه فلا حجة فيه لأنه يحتمل أن يكون أنس سلسله بفضة بعد زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد وفاة أبي طلحة الذي منعه من ذلك والله أعلم من مالك عن أيوب السخيتاني عن سعد بن أبي وقاص عن أبي المنى الجهني أنه قال كنت عند مروان ابن الحكم فدخل عليه أبو سعيد الخدري فقال له مروان أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن النخ في الشراب فقال له أبو سعيد نعم فقال له رجل يار رسول الله اني لأأرؤى من نفس واحد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأب القدح عن فبك ثم تنفس فقال له أرى القذاة فيه قال فاعرقها ثم نهى صلى الله عليه وسلم عن النخ في الشراب جلالته على مكارم الاخلاق لان النافع في آنية الماء يجوز أن يقع من ريقه فيها شيء مع النخ فيتنفسه الناظر ويفسده عليه وقول الرجل يار رسول الله اني لأأرؤى من نفس واحد يقتضي ان التنفس في الاناء من معنى النخ وقد قال الشيخ أبو القاسم لا ينفخ أحد في طعامه ولا شرابه ولا يتنفس أحد في اناء يشرب فيه

(فصل) وقول الرجل لأأرؤى من نفس واحد يريد أنه لا يكفيه ما يشرب من الماء الا بعد أن يعيد التنفس فسمي ما بين التنفسين نفسا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأب القدح عن فبك ثم تنفس ولم ينكر عليه الشرب من نفس واحد بل أقره عليه فاقضى ذلك بإحتماله وأما أمره به صلى الله عليه وسلم أن يبين القدح عن فيه ثم يتنفس ذليلا فرجعا إلى القدح مع تنفسه شيء من ريقه أو من بقية ما فيه من الماء أو غيره فيتنفسه من يشرب بعده وادأ لم يندجوز مالك رحمه الله الشرب في نفس واحد وبه قال سعيد بن المسيب وطائفة من أبي رباح وعمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم وقدرى عن عبد الله بن عباس وكريمة كراهية ذلك وقالوا هو شرب الشيطان وما اختاره مالك أظهر للحديث المتفق والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فاني أرى القذاة فيه يريد في الاناء على وجه السؤال عن المعاني التي تدعو إلى النخ في الشراب لانه من رأى في شرابه قذاة يدفعه عن موضع شرابه بالنخ فيه فاعاده النبي صلى الله عليه وسلم بما يصل به إلى إزالة ودفع ضرره مع ترك النخ فيه ودواراة بعض ما فيه من الماء

* وحدثنى عن مالك عن أيوب السخيتاني عن سعد بن أبي وقاص عن أبي المنى الجهني أنه قال كنت عند مروان ابن الحكم فدخل عليه أبو سعيد الخدري فقال له مروان أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن النخ في الشراب فقال له أبو سعيد نعم فقال له رجل يار رسول الله اني لأأرؤى من نفس واحد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فأب القدح عن فبك ثم تنفس فقال له أرى القذاة فيه قال فاعرقها

لكثرة وجوده وقلة الحاجة الى ذلك القدر الذي يرق منه قال مالك في قوله فاهر في معنى آخر الاناء عن شقيق ثم أهرقها وقال غيره القداة عود أو شيء يغم فيه يتأذى به الشارب (مسئلة) وأما إذا كان في الاناء لبن أو شراب فإنه يتوسل الى ازالته بما يمكنه قال مالك في العتية ويكره النفخ في الطعام كما يكره النفخ في الشراب ومعنى ذلك ندى أنه يتوقع أن يسرع اليه من ريق النافخ من غير اختياره ما يتقدر به ذلك الطعام كما يتقدر الشراب

﴿ ما جاء في شرب الرجل وهو قائم ﴾

﴿ ما جاء في شرب الرجل وهو قائم ﴾

وهو قائم

• وحدثنى عن مالك أنه

بلغه أن عمر بن الخطاب

وعلى بن أبي طالب وعثمان

ابن عفان كانوا يشربون

قيامًا • وحدثنى عن مالك

عن ابن شهاب أن عائشة

أم المؤمنين وسعد بن أبي

وقاص كانوا لا يران بشرب

الانسان وهو قائم بأه

• وحدثنى عن مالك عن

عامر بن عبد الله بن

الزبير عن أبيه أنه كان

يشرب قائمًا

﴿ السنة في الشرب ﴾

ومناولته عن اليمين

• وحدثنى عن مالك

عن ابن شهاب عن أنس

ابن مالك أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أتى بلبن

قد شرب

ص • مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب ولى بن أبي طالب وثمان بن عفان كانوا يشربون قيامًا • مالك عن ابن شهاب أن عائشة أم المؤمنين وسعد بن أبي وقاص كانوا لا يران بشرب الانسان وهو قائم بأه • مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أنه كان يشرب قائمًا • ش وعلى هذا جماعة الفقهاء في جواز الشرب قائمًا وقد كرهه قوم لأحاديث وردت فيه فيانظر وأن كان مسلم قد أخرجهما في صحيحه ولم يخرجهما البخاري منها حديث رواه ابن أبي عمرو بن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يشرب من أجل قائمًا قال قتادة فلهذا قل قال ذلك أنس وأجبت وتابعه هشام الدستوائي عن قتادة وليس فيه ذكر الاكل وخالفه شعبة فرواه عن قتادة عن أبي عيسى الاسواري عن أبي سعيد الخدري وتابعه همام عن قتادة وهذا الحديث فيه من الاضطراب على قتادة ما لا تحمله هذه المسئلة لخالفه أئمة الصحابة والأحاديث المتفق على صحتها معارضة لها وليس في حديث قتادة عن أنس حدثنا وكان شعبة يتقى من حديثه مما لا يصح فيه بعدتنا وأبو عيسى الاسواري غير مشهور وأخرجه مسلم أيضا من حديث عمر بن حنظلة عن أبي غطفان المروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشرب أحد منكم قائمًا من نسي فليستقي وهذا الحديث أيضا رواه عمر بن حنظلة ولا يحتج به مثل هذا وحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه أصح اسنادا وكذلك حديث عبد الله بن عباس رواه أبو عوانة عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباس سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمزم فشرب وهو قائم وعاصم حافظ متقن رواه عنه ابن سفيان وشيخ وشعبة وتابعه عليه المغيرة مع عمل الائمة قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي يظهر لي ان الصحيح من حديث أبي هريرة إنما هو موقف عليه ولا خلاف فيه أنه لا يجب الاستقاء الى من شرب قائمًا ناسيا ولو صح الحديث لجاز ان يحمل على أنه نهى عن اناء شرابه ولا يحجبه ان يبدأ بشربه قائمًا بل ان يجلس ولو أسهم فيه ويكون آخرهم شربا كان ساقهم وروى الزال بن سبرة ان عليا شرب قائمًا وقال أنس يكرهون هذا واني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب قائمًا وحديث الزال بن سبرة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه صحيح أخرجه البخاري ومن جهة المعنى انه تناول غذاء كالأكل ولا خلاف في جواز أكل القائم وروى جواز ذلك عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وموقول العلماء قال مالك ولا بأس بالشرب قائمًا وقال النخعي إنما كره الشرب قائمًا لا يأخذ البطن والله أعلم

﴿ السنة في الشرب ومناولته عن اليمين ﴾

ص • مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلبن قد شرب

بماء وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن فالأيمن * وحدثني عن مالك عن أبي حازم ابن دينار عن سهل بن سعد الأنصاري (٢٣٨) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشراب فشرب، منه وعن

بماء وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن فالأيمن * مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بشراب فشرب منه وعن يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء الأشياخ فقال لا والله يا رسول الله لا أؤثر بنصيبك منك أحدًا قال فتله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده * ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بلبن قد شيب بماء يقتضى جواز ذلك للشرب ولا يجوز ان يشاب للبيع لما فيه من الغش والجهل بحال المبيع وقدر ما فيه من الماء (فصل) وقوله رضى الله عنه وعن يمينه اعرابي وعن يساره أبو بكر الصديق رضى الله عنه لا يدري أيهما كان نزل قبل صاحبه فقد ينزل الاعرابي قبل أبي بكر ثم يأتي أبو بكر رضى الله عنه فلم يقمه النبي صلى الله عليه وسلم لأبي بكر الصديق رضى الله عنه وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقم أحدكم أخاه من مجلس ثم يجلس فيه

(فصل) قوله فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الأيمن فالأيمن وهذا يقتضى ان التيامن مشروع في مناوله الشراب والطعام وما جرى مجراهما قال الشيخ أبو القاسم من أتى بشراب ومعه غيره فليعطه ان شرب الأيمن فالأيمن وقال في حديث سهل بن سعد انه كان عن يمينه غلام يعنى عبد الله بن عباس وعن يساره الأشياخ قيل انه كان عن يساره خالد بن الوليد وقد روى عمر بن حوالة عن ابن عباس مفسرا فقال أتأذن لي أن أعطى الأشياخ وهذا يقتضى انه من حقوق ابن عباس ولولم يكن من حقوقه أن يعطيه اياه ما استأذنه فيه وهذا يقتضى ان حكم التيامن في المناولة آكد من حكم السن لان عبد الله بن عباس رضى الله عنه لم يبلغ حينئذ الحلم واستحق ذلك التيامن من دون الأشياخ وما روى في حديث سهل بن سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال كبر كبر فأتى ذلك مع تساوى الأحوال والله أعلم وأحكم وفي العتية عن أشهب يستحب في مكارم الأخلاق ان يبدأ بالأيمن فالأيمن في الكتاب بالشهادات في المجلس والوضوء وما أشبه ذلك والله أعلم

جامع ما جاء في الطعام والشراب *

ص * مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لأم سليم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فقالت نعم فأخرجت أقراسا من شعير ثم أخذت خارا لها ثم لفت الخبز ببعضه ثم رمت تحت يدي ورددت ببعضه ثم أرسلتني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في المسجد ومعه الناس فقممت عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلك أبو طلحة قال فقلت نعم قال لطعام فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه قوموا قال فانطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت بأطلحة فأخبرته فقال أبو طلحة يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس عندنا من الطعام مانطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو طلحة معه حتى دخلا فقال

يمينه غلام وعن يساره الأشياخ فقال للغلام أتأذن لي أن أعطى هؤلاء الأشياخ فقال يا رسول الله لا أؤثر بنصيبك منك أحدًا قال فتله رسول الله صلى الله عليه وسلم في يده * جامع ما جاء في الطعام والشراب *

* وحدثني عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة انه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة لأم سليم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا أعرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فقالت نعم فأخرجت أقراسا من شعير ثم أخذت خارا لها فلقت الخبز ببعضه ثم دسته تحت يدي ورددت ببعضه ثم أرسلتني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا في المسجد ومعه الناس فقممت عليهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلك أبو طلحة قال فقلت نعم قال لطعام

فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه قوموا قال فانطلق وانطلقت بين أيديهم حتى جئت بأطلحة فأخبرته فقال أبو طلحة يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس عندنا من الطعام مانطعمهم فقالت الله ورسوله أعلم قال فانطلق أبو طلحة حتى لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو طلحة معه حتى دخلا فقال

[illegible]

(فصل) و قول أبي طلحة فهل عندك من شيء على وجه اهتمام ما يهديه الى النبي صلى الله عليه وسلم لم يسلك به رفقاً ويقلل من ضعفه وهذا يدل على ثلثة ماعند أبي طلحة من ذلك ولو كان عنده كثير من القوت لاحتاج أن يسألهما هل عندهما شيء أم لا هذا على انه كان أكثر الأنصار مالا وتغلا ويقتضي ذلك أنها كانت سنة شدة خاملة فعمالة أم سليم نعم وأخرجت أعراساً من شعير وذلك أفضل ما كان ندعاً يستدل على ذلك بانها كانت لا ترسل الى النبي صلى الله عليه وسلم الا أفضل ما عندها ولا للعرب كانت تتفاخر بحسن الفرى وسعته وأرسلت بهذا الى المسجد حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم وبحضرة الناس فلم يكن يرسل الا بما يدح به دون ما يذم به وقد تناولت ذلك بافضل ما مكنها بأن لغت أعراس الشعير بخمار - اوردت انساب بعضه لا كل مهيحجب أن يحمل هديته ويحسنها ويلبسها أفضل ما يقدر عليه وان كان ذلك رد اليه وبقال عيسى بن دينار في المزيه - أراه كان من صواب أو كتمان ولم يكن من حرير واهدا لم

(فصل) وقوله فوجبت رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً في المسجد ومعه الناس يقتضى أنها خصته بهذه الهدية دون أن ترسلها إلى دار من دور نساؤه ويحتمل أن يكون ذلك لما علمت من شعور الجماعة للجميع أن واجه فوصل ذلك إليه ليصرف ما فضل عنه من ذلك حيث شاء من المواساة أو إيتار من رأى إيتاره فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم قيام أنس عليهم على تلك الحال فوهم ما أتى به فسأل عنه تحفظاً له فلما أخبره به قال لمن معه من الناس قوموا وإن كان قد علم أن ما يحمله أنس نعت يده من الخبز لا يكفي العدد اليسير منهم مع الجماعة وشدة الحال فكيف بان يفضل عن جميعهم ولا يمكن أن ينتقل عن المعلوم المعتاد في ذلك إلا بوجوه يعلم به أنه سيكتفي ذلك اليسير جميعهم ولو جرى فيه على

المعهود وفسمه بينهم لما أصاب كل واحد منهم الا قد ريسير لا يكاد ينتفع به الا بالمنفعة اليسيرة التي لا تذهب جوعا ولا ترنجع قوة وقد روى هذا الحديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن أنس فقال فيه فقام أبو طلحة على الباب حتى أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انما كان شيء يسير قال نعمه قال الله سبحانه في البركة (مسألة) وانما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل القوم الى طعام أبي طلحة وان كان لم يأذله في ذلك وقد دعاه أبو شعيب خامس خمسة لطعام فقبههم رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا تبعافان شئت أدنت له وان شئت تركته فقال أبو شعيب قد أدنت له وقد قال بعض الناس ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك في قصة أبي طلحة لما علم من أبي طلحة انه يسره ذلك وذا وان كان محتملا فغيره أظهر منه لانه ان كان قد لم ان أباطلحة يسره أن يحمل اليه سبعين أو ثمانين رجلا فقد كان أبو شعيب من أهل الدين والفضل وكان يعلم منه انه يسره زيادة واحد كما فعل لكنه جرى في ذلك على ما سئل لانه بعد ما كانت له تشاركهم فيها وأما قصة أبي طلحة فقصته وجهاين أحدهما البركة في الطعام التي بها كفى العدد الكثير لم تكن من قبل أبي طلحة وانما كانت من عند الله عز وجل وانما أجرى الله تعالى على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم البركة فكان أحق الناس بها وما كان لأبي طلحة فيها الا أن يحتص بذلك بمنزله لما كان سببها وهذه بركة تخص بها يعلم ان كل مؤمن يرغب فيها ويحرص عليها اذا تفضل الله بها وقد دعا أهل الخندق وهم ألف في رواية سعيد بن جبيرة عن جابر الى صاع مير وبهمة صنعها جابر بن عبد الله رضي الله عنه وقال له تعالى أنت ونفر معك وأعهه بقدر ما صنع ولم يستأذ في ذلك جابر لما كان الذي يكفي أهل الخندق ليس من عند جابر وانما هي بركة تفضل الله بها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكرمه الله بها وخص بها منزل جابر لما كان سببها من عنده ويحتمل ان تكون قصة أبي طلحة من الاقراص التي دعا اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤمنين قد كانت أهديت له ولمسكها بالقبول فاعاد صلى الله عليه وسلم أصحابه الى طعام قد ملكه لا يحتاج فيه الى اذن أبي طلحة ولا غيره على انه قد روى سفيان ابن أبي ربيعة عن أنس بن مالك ان أم سليم جشت مدين من شعير وجعلت منه فطيفة وعصرت عليه عكة ثم بعثتني الى النبي صلى الله عليه وسلم فدعوت له قال ومن معي فجئت فقلت انه يقول ومن معي فخرج أبو طلحة فقال يا رسول الله انما هو شيء صنعته أم سليم وقد ذكر عبد الرحمن بن أبي ليلى في روايته هذا الحديث عن أنس بن مالك فأكلوا حتى فضل ذلك الثمانين رجلا ثم أكل النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك وأهل البيت وركوا سوراف في رواية سعد بن سعيد عن أنس حتى اذا لم يبق منهم أحد الا دخل فأكل حتى شبع ثم هياها فاذا هي مثلها حين أكلوا منها

(فصل) وقول أبي طلحة يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس عندنا من الطعام ما نطعمهم يقتضي اشفاقه من قلة طعامه مع كثرة من أتى مع النبي صلى الله عليه وسلم وكان مما يشق عليهم ان يقل طعامهم عن أكله فقالت أم سليم لله ورسوله أعلم عنه انه قد رأى قدر الطعام ورأى قدر من يأتي معه من الناس وليس ذلك الا لعني برجوه من عند الله تبارك وتعالى وتلقى أهل طلحة النبي صلى الله عليه وسلم من حسن الأخلاق والبر بالضيف القادم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يا أم سليم علمي ما عندك يحتمل ان يريد به الاقراص التي دعاها أنس ويحتمل ان يريد ملء عندها من ادام تأدمه به الا ان قول أنس فأتيت بذلك الخبر ظاهره ان الحوال كان عنه فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ففتت يحتمل ان يقصد بذلك بركة التريده وانه

• وحدثنى عن مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
طعام الاثنين كافي الثلاثة
وطعام لثلاثة كافي الأربعة
• وحدثنى عن مالك عن
أبي الزبير المسكي عن جابر
ابن عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
أغلقوا الباب وأكوا
السقاء وأكثوا الأناء وأطفوا
المصباح فان الشيطان
لا يفتح غلقا ولا يعمل وكاء
ولا يكسب أناء وان
الفويسقة تضرم على
الناس بينهم

(فصل) وقوله واطفئوا المصباح فان الشيطان لا يفتح غلاما ولا يجعل وكاء ولا يكشف اناه يريد ان
للسيطان مضرة ومشاركة فما يحتزن ويكون في الوعاء وان الاحتراز منه يكون بما قدمناه مما اخبر

به النبي صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم وان الفويسقة قال عيسى بن دينار في المزنية
 يريد الفارة تصرم على الناس بينهم وقال في حديث جابر وان الفويسقة ر بمجرت الفتيلة فأحرق
 أهل البيت وروى عن ابن عباس جاءت فارة فجرت الفتيلة فألقنها بين يدي النبي صلى الله عليه
 وسلم على الخمر التي كان قاعدا عليها فأحرق منها مثل موضع درهم فقال صلى الله عليه وسلم اذا نمت
 فأطفئوا سرجكم فان الشيطان يدل هذه ومثلها على هذا فحرقكم وروى هذا الحديث عطاء عن جابر
 ابن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اطفئ مصباحك واذا كرام الله عز وجل وخبرناك ولو
 يعود تعرضه عليه واذا كرام الله عز وجل واو كئ سقاءك واذا كرام الله عز وجل فزاد فيه
 التسمية وعرض العود على الاناء والله أعلم وأحكم وقمرى أبو موسى الأشعري اجترق بيت بالمدينة
 على أهله من الليل فحدث بشأنهم النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذه النار انما هي عدو لكم فاذا نمت
 فاطفئوها عنكم ص مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح الكعبي ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت ومن كان يؤمن بالله
 واليوم الآخر فليكرم جاره ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يوما وليلة وضيافته
 ثلاثة أيام فا كان بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له أن يشوي عنده حتى يخرج منه ش قوله صلى الله
 عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت يريد والله أعلم ان هذا حكم من كان
 يؤمن بالله تعالى وعلم انه يجازي في الآخرة وبما يلزمه أن يقول خيرا أو ليصمت عن شر
 يعاتب عليه وأما الصمت عن الخير وذكر الله عز وجل وأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فليس
 بما مور به بل هو منهي عنه نهى تحريم أو نهى كرامة وانما معناه أن يقول خيرا أو يسكت عن شر
 ويحتمل أن يكون أو ههنا بمعنى الواو فيكون المعنى يقول خيرا ويصمت عن شر وتذيل ذلك في
 قول الله تبارك وتعالى وأرسلنا الى مائة ألف أو يزيدون والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره هكذا في رواية
 ابن شريح الكعبي وفي رواية أبي هريرة فلا يؤذجه والمعنيان غير متناقضين حض النبي صلى الله
 عليه وسلم على اكرام الجار وحسن مجاورته وأعلم ان ذلك من شرائع الايمان وان كل مؤمن بالله
 وبالثواب والعقاب في الآخرة يتعين عليه أن يلتزم هذا ويعمل به فن الله عز وجل قال واعبدوا الله
 ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار
 الجنب وروى عائشة رضي الله عنها عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما زال جبريل يوصيني
 بالجار حتى ظننت انه سيورثه وروى طلحة عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ان لي جارين
 فالي أيهما أهدى قال الى أقر بهما منك بابا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه على ما تقدم من
 أن هذا من آداب الاسلام وشرائعه وأحكامه والضيافة من سنن المرسلين وأول من ضيف الضيف
 إبراهيم عليه السلام قال الله تبارك وتعالى هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين فوصفهم بأنهم
 أكرم مواهي واجبة عند البيت بن سعد يوم ليلة وغالعه في ذلك جميع الفقهاء على الاطلاق وبدل
 على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم وصف ذلك بالكرامة فقال فليكرم ضيفه ولم ينل فليقتضه
 والا كرام ليس بواجب وقد يتعين وجوبها في مواضع اللجأت الذي ليس عنده ما يبلغه ويخاف
 الهلاك ان لم يضيف وتكون واجبة على أهل الذمة العامرين لأرض العنوة ان شرط ذلك عليهم وقد

وحدثني عن مالك عن
 سعيد بن أبي سعيد المقبري
 عن أبي شريح الكعبي أن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من كان يؤمن
 بالله واليوم الآخر فليقل
 خيرا أو ليصمت ومن كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر
 فليكرم جاره ومن كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر
 فليكرم ضيفه جائزته يوما
 وليلة وضيافته ثلاثة أيام
 فا كان بعد ذلك فهو
 صدقة ولا يحل له أن يشوي
 عنده حتى يخرج منه

روى عقبه بن عامر قلنا يارسول الله انك تبغتنا فنمر بقوم لا يقرؤنا فاذا ترى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امر والكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي يحتمل والله أعلم ان يكون هذا في أول الاسلام لمن كان يجتاز غازيا على أهل عهدين لم يكن يقدر على استصحاب الزاد الى رأس مغزاته ولا يصل الى الغزو والجهاد الذي تعين فرضه وجوبه الا بالقرى في الطريق ويحتمل ان يكون ذلك بعد ان افتتحت خيبر وغيرها من بلاد العنوة ان كان شرط ذلك على أهلها وأما أهل الحضر فقوله قال مالك رحمه الله ليس على أهل الحضر ضيافة وقال معنون الضيافة على أهل القرى وأما أهل الحضر فان المسافر اذا قدم الحضر وجد منزلا وهو الفندق وأما أراد بذلك أنه يتأكل الدب اليه ولا يتعين على أهل الحضر يعينه على أهل القرى لمعان أحدهما ان ذلك يتكرر على أهل الحضر فلما التزم أهل الحضر الضيافة لما اخلوا منها وأهل القرى ينذر ذلك عندهم ويقل فلا تلحقهم بذلك مشقة والوجه الآخر ان المسافر يجهد في الحضر من المسكن والطعام وغير ذلك ما يحتاج اليه فلا تلحقه المشقة لعدم الضيافة وأما في القرى الصغار فلا يجهد ما يحتاج اليه فهو كالضطر الى من يضيفه وحكم القرى الكبار التي توجد فيها الفنادق والمطاعم للشراء ويكثر زراد الناس عليها حكم الحضر والله أعلم وأحكم وهذا فيمن لا يعرفه الانسان وأما من يعرفه معرفة مودة أو بينه وبينه قرابة أو بينه وبينه معنى يقتضي المواصله والمكارمة فحكمه في الحضر وغيره سواء والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم جائزته يوم وليلة يحتمل أن يرده الله أعلم منحه وعطيته لان الجائزة العطية ويحتمل عندى أن يرده بما يجوز ويمضى به عنه الى غيره يوم وليلة وهو قوته في بيته عنده وغداؤه في غده قال عيسى بن دينار في المزنية معنى جائزته يوما وليلة يخففه ويكرمه ويفعل به أفضل ما يستطيع ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع فاذا كان هذا معناه فعنى قوله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك والضيافة ثلاثة أيام يرديطعمه فيها ما يستطيع عليه وعلى التأويل الأول فانه حصص الضيافة لمن أراد المقام بثلاثة أيام ومن أراد الجواز فيوم وليلة

• وحدثنى عن مالك عن
سمي مولى أبي بكر عن
أبي صالح السمان عن أبي
هريرة أن رسول الله صلى

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فبا كان بعد ذلك فهو صدقة يرده الله أعلم انه ليس له حكم الجائزة المتأكل حكما للجهاد لا حكم الضيافة المشر وعه للضيف وانما هي صدقة محتصة بالاعتراض والمقيم عليها طالب صدقة الا انها صدقة نفل وصدقة النفل تحل للغنى والفقير وانما الذي يحرم من الصدقة على الغنى صدقة وجبت للفقراء وقد كان عبد الله بن عمر يقبل الضيافة ثلاثة أيام ثم يقول للنافع انفق فاننا لا نأكل الصدقة ويقول احبسوا عنا صدقتكم • قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه ومعناه عندى انه لا يقبل ذلك ولا يرضاه لنفسه ولا يلزم أحدا أن يقبل صدقة تصدق بها عليه مع السلامة ولو قبلها حلت له ويحتمل والله أعلم أن يرده لان قبل صدقة هؤلاء القوم الذين زلنا عندهم ولو زل على غيرهم لقبيل ضيافتهم شهرا لانه لا خلاف انه لو زل على أبيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه أو على ابنه سالم أو على أخيه عاصم لم يرد طعامهم بعد ثلاثة أيام

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يجعل له أن ينوى عنده حتى يخرج به يرده لا يجعل له أن يقيم عنده حتى يخرج به قال عيسى بن دينار يرديضيقي عليه ويشقله من الحرج وهو الضيق ويحتمل أن يرده حتى يؤتم وهو أن يضرب بمقامه عنده حتى يقول قولاً أو يفعل فعلاً يأم به مع ان ما يعطيه بعد ان يرم بطول مقامه عنده لا تطيب به نفسه ومثل هذا لا يجعل للقيم عنده على هذه الحالة والله أعلم وأحكم ص • مالك عن سمي مولى أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال بينا رجل يمشي بطريق اذ (٢٤٤) اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث

الله عليه وسلم قال بينا رجل يمشي بطريق اذ اشتد عليه العطش فوجد بئرا فنزل فيها فشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني فنزل البئر ففلاخفه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له فقالوا يا رسول الله فان لنا في البهائم لأجر فقال في كل ذي كبد رطبة أجر * وحدثني عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعنا قبل الساحل فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة قال وأنافهم دل فخرجنا حتى اذا كنا ببعض الطريق فني الزاد فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزوى ثم قال فكان يقوته كل يوم قليلا قليلا حتى فني ولم تصبنا منه الا ثمرة فقلت وما تفتي ثمرة فقال لقد وجدنا فقدنا حيث فنيت قال ثم انتهينا الى البئر فاذا حوت مثل الظرب فأكل منه ذلك الجيش ثمان عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلعه فنصبنا ثم أمر برحلة فرحلت ثم مرت تحتها ولم تصبها * قال مالك الظرب الجليل * ثم قوله رضي الله عنه بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعنا قبل الساحل يريد جيشا غارين وهم تصدين لعابر السبيل من المحاربين وكانوا ثلاثمائة وأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه ليعود أمرهم وتصرفهم الى حكمه لان رأى الجماعة اذا لم يعد الى واحد كثر فيه الاختلاف المؤدى الى الفساد ولما فني زادهم ببعض الطريق وأمر أبو عبيدة بأزواد الجيش فجمعته فيصمت والله أعلم أن يفعل ذلك أبو عبيدة لرأى رآه وموافقة أهل الجيش أجمع له على ذلك ورضاهم به وان كان يجوز أن يكون بعضهم أكثر زادا من بعض ويكون فهم من فني زاده جله الا أنهم أراءوا التواصي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الأشعرين اذا أرموا جعوا زادهم فتواصوا فيه فهم بنى وأناسهم ويحتمل أن يكون أبو عبيدة حكم بذلك بينهم حين رأى ان منهم من قد فني زاده وخاف عليه سرعة الهلاك ومنهم من له زاد يكتفيه وليس بموضع ابتياع ولا تسبب فالزادهم أبو عبيدة التساوى فيما عندهم من الزاد ولم يذكروا في الحديث ثمانا وظاهر هذا انه كان على وجه التراضي والله أعلم فكان أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه يتيقنهم منه كل يوم يسيرا يسيرا استدامة للزاد وتسوية بين الناس حتى لم يصبهم الا ثمرة ثمرة وفنيت بعد ذلك ففقدوا

يأكل الثرى من العطش فقال الرجل لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغ مني فنزل البئر ففلاخفه ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له فقالوا يا رسول الله وان لنا في البهائم لأجر فقال في كل ذي كبد رطبة أجر * وحدثني عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله أنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعنا قبل الساحل فأمر عليهم أبا عبيدة بن الجراح وهم ثلاثمائة قال وأنافهم دل فخرجنا حتى اذا كنا ببعض الطريق فني الزاد فأمر أبو عبيدة بأزواد ذلك الجيش فجمع ذلك كله فكان مزوى ثم قال فكان يقوته كل يوم قليلا قليلا حتى فني ولم تصبنا منه الا ثمرة فقلت وما تفتي ثمرة فقال لقد وجدنا فقدنا حيث فنيت قال ثم انتهينا الى البئر فاذا حوت مثل الظرب فأكل منه ذلك الجيش ثمان عشرة ليلة ثم أمر أبو عبيدة بضلعين من أضلعه فنصبنا ثم أمر برحلة فرحلت ثم مرت تحتها ولم تصبها * قال مالك الظرب الجليل

الانتفاع بها ولعلمهم كانوا يضيفون الى ذلك ما يمكن من حشيش وورق شجر حتى انتهوا الى البحر وهذا يدل على اليسر فاذا حوت بمثل الطرب قال عيسى بن دينار الطرب الجيسل وقال صاحب العين الطرب ماتت من الحجارة والجمع طراب وحكى أبو عبيد الهروي الطرب صغرا الجبل فأكل الجيش منه ويحتمل ان يكون هذا الحوت لفظه البحر حيوانات أو لفظه ميتا بعد ان مات بحرا أو بردا وقتل أو غيره من الحيوان له ويحتمل ان يلفظه ميتا وسمات بغير سبب وانما اختلف العلماء في جواز أكل مامات بغير سبب وأما مامات بسبب من الأسباب التي ذكرناها أو غيرها فلم يختلف في جواز أكله وقد تقدم الكلام فيه (مسئلة) وأما جواز أكل الصيد اذ اتى فعليه جماعة العلماء وانما منع منه من لم يتابع عليه وقد انقطع الخلاف فيه وما روى عن أبي ثعلبة الخشني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كلوا الصيد وان وجدتموه بعد ثلاث مالم يمتن فان معناه مالم يتغير تغيرا يمنع أكله فاستثنى ذلك على سبيل الكراهة والمنع مما لم يستضر به

(فصل) وقوله فأكل الجيش منه ثمان عشرة ليلة يقتضى عظمه وأمر أبو عبيدة بطلعين من أضلاعه فنصبهما ثم أمر براحله فرحلت ثم مرت تحتها ولم تصب ما يريد أعلاهما ويحتمل ان يكون أبو عبيدة فعل ذلك اعتبارا بعظم ما خلق الله تبارك وتعالى اذ لم يرم من حيوان البحر مثله قبل ذلك وليتمكن من الاخبار عنه من لم يحضره فيعتبر به وعلى هذا يجوز للانسان ان ينظر فيما عظم خلقه من المخلوقات مالم يره قبل ذلك وسعى الى ذلك ليعتبر به ويعجب غيره منه فيعتبر والله أعلم ص

عن مالك عن زيد بن أسلم عن عروة بن سعد بن معاذ عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يانساء المؤمنات لا تحقرن جارة لجارتها ولو كراخ شاة محرقا

عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه

عن مالك عن زيد بن أسلم عن عروة بن سعد بن معاذ عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يانساء المؤمنات لا تحقرن جارة لجارتها ولو كراخ شاة محرقا

عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه

عن مالك عن زيد بن أسلم عن عروة بن سعد بن معاذ عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يانساء المؤمنات لا تحقرن جارة لجارتها ولو كراخ شاة محرقا

عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحقرن احدا كن لجارتها ولو كراخ شاة محرقا أمر بحسن الأدب وكريم الأخلاق ويحتمل وجهين أحدهما ان من عندنا فضل فلا تحقرن أن تهدي لجارتها وان كان يسيرا ويحتمل أن يريد ان من أهدى اليها مثل ذلك فلا تحقره ولا تصغره من معروف جارتها والأول أظهر والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولو كراخ شاة محرقا والكرع مؤنثة عند سيبويه وكان حكمه على هذا أن تكون محرقة الا ان الرواية هكذا وردت في الموطآت وغيرها وقال ابن الانباري بعض العرب يذكرونها فيحتمل أن يكون هذا على تلك اللغة والله أعلم وأحكم

عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه

عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه

عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه

عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه

وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن عروة بن سعد بن معاذ عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يانساء المؤمنات لا تحقرن جارة لجارتها ولو كراخ شاة محرقا

عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه

عن مالك عن زيد بن أسلم عن عروة بن سعد بن معاذ عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يانساء المؤمنات لا تحقرن جارة لجارتها ولو كراخ شاة محرقا

عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه

عن مالك عن زيد بن أسلم عن عروة بن سعد بن معاذ عن جدته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يانساء المؤمنات لا تحقرن جارة لجارتها ولو كراخ شاة محرقا

عن عبد الله بن أبي بكر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل اليهود نهوا عن أكل الشحم فباعوه فأكلوا منه

• وحديثي عن مالك أنه

المريض

(فصل) ثم ذكر صلى الله عليه وسلم فعلهم الذي عوقبوا عليه بذلك فقال نهوا عن أكل الشحم

فباعوه فأكلوا منه والنهي عن أكل الشحم لا يتناول النهي عن أكل ثمنه إلا من جهة القياس والرأى

وان ما لا يجوز ان كله لمعظم منفعة الا كل لا يجوز ان كل ثمنه فلا يجوز ان كل ثمن الخمر ولا ثمن

الخزير ولا الميتة وما جرى مجرى ذلك وأما ماله منفعة فإنه يجوز أن كل غنمه وان لم يجزأ كله كالعبيد

والاماء والله اعلم واحكم ص **م** مالک ابہ بلغه ان عیسی بن مریم علیہ السلام کان یقول یابنی

اسرائيل عليهم السلام بالقراخ والبعل البري وخبر السعير وايا
ثم وخبر البرهانكم ان تقوموا

سَمِعْنَا قَوْلَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلِيمٌ بِمَا فِي الْقُرْآنِ وَهُوَ الْخَاصُّ

الذي ميّار جهنم في البرية الذي لم يقدم عليه ملك ولا حدفه مباح ٥٠٠ الا هار و فوله وخبر

السفير يرشدكم وأبناكم وأختكم إلى ما يجب أن تفعلوه في هذه الأوقات التي نعيش فيها من السعي في

الزحف فإذ ادعاه هذه الأقوات فنبهنا وإن كان قد عايننا ولا سيما لا يقومون كالأهوال التي

لكنه حضر على أفا ما عك: منه وحتبا والله أعلم أن نصحه في هذه الحالة لا

والسلام فانك لن تقوما بشكره الى البر ومجتهدا أن ينصه فإلى الماء البقا والشمع فكم:

معناه ما تقدم والله أعلم وليس هذا الخالشر بعثنا فان من الناس من يصلحه هذا فينبى الله ومنه

من نصلحه غير هذا فإخذه والله أعلم وأحكم ص

دخل المسجد فوجد فيه أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب فسألهما فقالا أنه جئنا لحو ع فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم وأنا أخرجني الجوع فذهبوا الى أي الهثم بن التهان الأنصاري فأمر لهم بشعر

عنده يعمل وقام يذبح لهم شاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نكح عن ذات الدر فذبح لهم شاة

واستعذب لهم ماء فعلق في نخلة ثم أتوا بذلك الطعام فأكلوا منه وشربوا من ذلك الماء فقال رسول

اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِنَسْتَلْ عَنْ نَعِيمِ هَذَا الْيَوْمِ ﴿ ش سَأَلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَيِّ بَكْرٍ الصِّدِّيقِ

رضى الله عنه وعمر رضي الله عنهما معناه والله أعلم ما أخرجكم و يقتضى أن يكون ذلك خروجاً أنكره

لأنه لم يكن في وقت خروج معتاد أو كان في وقت تخوف عليهم فيه ما أخبر به عن أنفسهم ما من إن الذي

أخرجهما الجوع وأخبرهما هو عن نفسه بذلك وهذا يقتضي جواز الأخبار عما يليق بالإنسان من

سده ألم الجوع أو المرض لا سببا إذا أخبر بذلك من يعلم شفاقة عليه أو يرجو منفعة من عنده من

دعاء، وغيره، ومن يريد اعلامه بحاله، ليأخذ ذلك أهبة، وقد قالت عائشة رضي الله عنها: وإن أساء فقول

النبي صلى الله عليه وسلم بل أنا وأرأساه وقال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود اني أوعك كما يوعك

رجلان، منهم فقال عبد الله بن مسعود ذلك بان لك الاجرمين وانما يكره من ذلك ما كان على

ووجه التمسك والجرجع وقوله ارضي عن الله عز وجل فيما قصي به والله اعلم واحكم

(صل) وثوبه فذهبوا الى ابي هبم بن البهان الانصاري وابو الهيثم هومالك ويقتضي انهم ذهبوا

يُصَدِّقُهُمْ مَا يَشَاءُ مِنْهُمْ قَدْ دَلَّ عَلَى جَوَارِحِ الْمُؤْمِنِ إِلَى صَدِيقِهِ الَّذِي يَعْلَمُ سِرَّهُ

به وبمبادرته الى مشاركته عند الحاجة الى ذلك وليس فيه انهم ذكروا له جوعهم فكان ذلك من التعريض لمعروف يجر به الله على يده وقد قال أبو هريرة أنه كان يستقرى أبا بكر الصديق وعمر ابن الخطاب رضي الله عنهما الآية يحفظها ليطعمه أحدهما عند شدة جوعه وكان يمسك عن سؤالهما وإنما هذا بمنزلة أن يقصد الرجل صديقه ليضيفه فيكرمه ويطعمه

(فصل) وقوله فأمرهم بشعير يعمل وقام قد يج شاة يريد أنه هيا ذلك لطعامهم وجعله فري لهم فاستعذب لهم ماء يريد اجتلبه عذبا وعلق في نخلة ليبرد ودنا كله بدل على جواز اصلاح الطعام والشراب والمبالغة في تطيبه بالتحاف الضيف والصديق بافضل ما يجده منه وقد أخبر الله تعالى عن نبيه إبراهيم عليه السلام وأنه راغ الى أهله فجاء بعجل سمين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نكسب عن ذات الدر بر يد ذات اللبن والدر اللبن وهذا على سبيل النصيحة والتوقير له مع ان غيرها مما لا منفعة فيها تقوم مقامها في صلاح تطيب طعامهم وتبقى منفعة هذه لقوته وصدقته والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لما كلو من ذلك الطعام وشربوا من ذلك الماء لتسئلن عن نعم هذا اليوم قيل والله أعلم أنه سؤال امتنان لا سؤال حساب ويحتمل أن يريد به سؤال حساب دون مناقشة وهو ان يسألهم وهو أعلم بماذا تناولوا اليه بوجه مباح أو بما مور به أو بمحظور أو على أي وجه تناولوه وعن قدر ما تناولوه منه ثم ينسبهم الله عز وجل على ما أتوا في ذلك من حسن العمل والنية والله أعلم (مسألة) وصفة تناوله أن يسمى الله عز وجل في أوله ويحمده في آخره على ما يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى وكره مالك غسل يده قبل الطعام ورواه من فعل العجم قال ويغسل يده بعد الطعام ويضمض بماله دسم لاروى عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه شرب لبنا ثم تمضمض وقال ان له دسما ولا من ذلك نوع من النظافة مشروعة كالسواك

(مسألة) اذا ثبت انه يغسل يده بعد الطعام فقد سئل مالك رحمه الله ان يغسل يده بالديق فقال غيره انه يحب الى منه ولو فعله لم أر به بأسا وروى ابن وهب في الجلبان والنول وشبه ذلك لا بأس أن يتوضأ به ويتدلك به في الحمام وقد ينهن جسده بالتين والزيت من الشقاق وروى أشهب انه سئل عن الوضوء بالديق والخالة والقول قال لا علم لي به ولم يتوضأ به ان أعياه شيء فليتوضأ بالتراب فقد

قال عمر اياكم والتنعم وأمر الأعاجم (مسألة) وبأكل جلسا ولا يأكل متكئا لاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أما أنا فلا آكل متكئا ومن جهة المعنى ما فيه من الكبر والتعظيم والتشبه بالأعاجم قيل لما لك رحمه الله أفيا كل ويده يضعها في الأرض فقال أما اتقيته وما سمعت فيه بشئ

ص مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يأكل خبز ابنه من فداء جلا من أهل الذمة فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصلحة فقال له عمر كأنك مقفر فقال والله ما أكلت سمنا ولا لكت أكل به منذ كنا وكنا فقال عمر لا آكل السمن حتى يحيا الناس من أول ما يحيون

قوله ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يأكل خبز ابنه من فداء جلا من أهل البادية تواضعا بمواكلة أهل البادية ولعله قصد تعليمه آداب الأكل كما علم النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن أبي سامة عند موته كنه فقال له سم الله وكل مما يليك ولعله قصد أيضاً أن يتعرف حاله بما يظهر اليه من أكله فجعل الرجل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصلحة وهو ما يتعلق بالصلحة من دسم الطعام والودك قاله عيسى بن دينار وهذا يدل على قلة السمن الذي كان يأكله

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب كان يأكل خبزا بسمه فداء جلا من أهل الذمة فجعل يأكل ويتبع باللقمة وضر الصلحة فقال له عمر كأنك مقفر فقال والله ما أكلت سمنا ولا لكت أكل به منذ كنا وكنا فقال عمر لا آكل السمن حتى يحيا الناس من أول ما يحيون

فتمس عمر رضي الله عنه فيه بذلك الحاجة وقال له كأنك مقفر أي ان هذا الفعل من فعل من هو مقفر وهو الذي لا ادم عنده قاله عيسى بن دينار وسمعت العرب تقول أكلت خبزاً قفراً يريدون غير مأدوم ويقال ما قفريت فيه خل أي لا يعدمون ادا ما

(فصل) وقول الرجل ما أكلت سهواً ولا لكت أكل به منذ كذا وكذا يريدانه لم يأكله وان عدم ذلك عام شامل للناس ولذلك لم ير أكل به المدة التي ذكرها وقال عمر لا آكل السمن حتى يحيا الناس من أول ما يحيون يريد مساواة المساكين في ضيق عيشهم لينذر بذلك أحوالهم ولا يغفل النظر لهم وقدر روى ان يوسف عليه السلام قيل له أتجوع ويسدك خزائن الأرض فقال أخاف أن أشبع فأنسى الجوع وروى عن أنس بن مالك ان عمر بن الخطاب لما أكل الزيت ولم يكن الفه بطنه فكان يقرقر على المنبر فيقول لتمررت على كل الزيت مادام السمن يباع بالأواق وكتب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه الى أبي موسى الأشعري أما بعد فان أسعد الرعاة من سعدت به رعيتته وان أشقى الرعاة من شقيت به رعيتته فايك أن تزيغ ويزيغ عمالك ويكون مثلك مثل البهية نظرت الى خضرة من الأرض فرعت فيها تفتي بذلك السمن وانما سمنها في حفتها والسلام وانما فعل هذا كله عمر رضي الله عنه لقول النبي صلى الله عليه وسلم من استرعاه الله رعية فلم يحطها بالنصيحة وحسن الرعاية لم يرح رائحة الجنة

(فصل) وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه حتى يحيا الناس من أول ما يحيون يريد والله أعلم بمطرون والحياة المطر فقال حي الناس يحيون وانما كان ذلك في عام الرمادة قال مالك كان الرمادة ستة أعوام يصح مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة يطرح له صاع من تمر فبأ كل حشفه ثم شق قوله رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة يريد اذا استخلفه أبو بكر ولم يكن أميراً الى المؤمنين قبلها يطرح له صاع من التمر فبأ كل حشفه يقتضي تكرره هذا الفعل منه ولو كان مرة واحدة لقال رأيت طرح له صاع تمر فبأ كل وليس في كثرة أكله ما ينقص من حله فقد أكل مع النبي صلى الله عليه وسلم مراراً فأنكر أكله وما كان ليخالف أمر اقد أنكره عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا يظهر عليه بعده وكان ذلك غاية قوته الذي لا ية قوم جسمه الاب والاخلاف في اياحة ذلك عند العلماء وقد تقدم في ذلك من تفسير عبد الله بن عمر ما ينفي عن اعادته والحسن في الطعام انما هو في جنسه ومن انتصر على التمر في طعامه لم يأكل في الاقتصاد لاسيما في المدينة على ساكنها السلام مع انه قد كان يأكل ذلك في وقت ويأكل الشعير في وقت ويأكل البر واللحم في وقت وان لم يبلغ من التأنيق فيه مبلغ المتنعين ولكنه قد كان يبلغ من قدره الى المبلغ الذي يرحو أن يبقى قوته للاسلمين به وأيضا فانه ليس كل الزاهد زهده في قلة الأكل بل قد يكون في قلة المكسب وفي طيبه وفي الاستكثار منه والتوسط مع الاقبال على العادة ويكون في الاتفاق وقلة الاحتكار وفي العتية عن مالك بلغني أن رجلاً دخل على رجل كان له قدر وعويأ كل فلم يعرض عليه أن يأكل معه فعاب ذلك عليه فقال ان الفتى يستطاب في أمور كثيرة وقد يكون في العالم أمر يعاب به ص مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال سئل عمر بن الخطاب عن الجراد فقال وددت أن عندى قفعة نأكل منه ثم شق قوله سئل عمر بن الخطاب عن الجراد يريد ان السائل سأله أحلال أكله والفقهاء على اباحة أكله وانما اختلفوا في ذكاته هل هي شرط في جواز أكله وقد

وحدثني عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أنه قال رأيت عمر بن الخطاب وهو يومئذ أمير المدينة يطرح له الصاع من تمر فبأ كل حشفه * وحدثني عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر انه قال سئل عمر ابن الخطاب عن الجراد فقال وددت ان عندى قفعة نأكل منه

تقدم ذكره وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وددت ان عندنا منه قففة نأكل منه يقتضي انه مباح عنده لانه لا يمتنى أكل ماليس بمباح والقففة قال عيسى بن دينار شيء شبيه بالمكثل نقي بها عمر مملوءة جرادا وقال محمد بن عيسى الأعشى هي قففة أكبر من المكثل قال وأهل العراق يسمونها جلة قال ابن مزين وأهل مصر يسمونها زنبلا ص ^ع مالك عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن حميد بن مالك بن خثم أنه قال كنت جالسا مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق فأناؤه قوم من أهل المدينة على دواب فتزلوا عنده قال حميد فقال أبو هريرة أذهب إلى أمي فقل ان ابنك يقرئك السلام ويقول اطعمينا شيئا قال فوضعت له ثلاثة أقراص في صحفة وشيا من زيت وملح ثم وضعتها على رأسي وجلتها بهم فلما وضعنها بين أيديهم كبر أبو هريرة وقال الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا الا الأسودين الماء وانتم فلم يصب القوم من الطعام شيئا فلما انصرفوا قال يا ابن أخي أحسن إلى غفلك وامسح الرغام عنها وأطب مراحها وصل في ناحيتها فانها من دواب الجنة والذي نفسي بيده ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون الثلة من الغنم أحب إلى صاحبها من دار مروان ^ع ش قوله كنت جالسا مع أبي هريرة بالعقيق فأناؤه قوم من أهل المدينة على دواب فتزلوا عنده فظاهره الزيادة ويحتمل انهم قصدوه للتعلم منه والأخذ عنه وما أحضرهم أبو هريرة رضي الله عنه من الطعام على معنى اكرام الزائر والضيف وتقديم ما حضر اليه ولذلك قدم اليهم ثلاثة أقراص وزيتا وملحا وكبر أبو هريرة على معنى الذكركر لله عز وجل وتعظيم نعمه والشكر له على ما نالهم الله عز وجل من حال القلة والمجاعة إلى الخصب والكثرة حتى يوجد عنده شيء من الخبز والادام دون استعداد ولا تأهب فيطعمه من زوره دون أن يصرفه في قوت بعدان كان طعامه الأسودين النمر والماء وصفه ما بذلك لان الماء يوصف بالخضرة وهي من ألوان السواد وانتمركتير والكثير منه مائل إلى السواد ويحتمل أن يوصف بذلك اتباعا كما قالوا القهرمان والعمران ولم يصب القوم من الطعام شيئا ويحتمل أن يكونوا صيا ماع انهم بالخيار وان كل الاولي لحسن الأدب الاصابة منه فذلك أطيب لنفس المزور والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول أبي هريرة لما انصرفوا يا ابن أخي أحسن إلى غفلك وامسح الرغام عنها وهو ما يجري من انوفها قال عيسى بن دينار في المزنية هو المخاط الذي يجتمع في مناخرها وقوله وأطب مراحها يعني تنظيف المكان الذي زوح اليه لان ذلك مما يصلحها وينظفها وهذا يقتضي أرلها حقاق مراعاة منافعتها ويجري ذلك فيأذ كرهه وما كان مثله وقد قال صلى الله عليه وسلم في كل ذي كبد رطبة أجر وفي العتبية شغل مالك عن وسم الغنم في الآذان فقال انه ليكره أن يوسم في الوجه قال ابن القاسم وقتال لنا قبل ذلك لأباس به في الآذان قصا إلى أن قول مالك الآخرة يقتضي المنع من ذلك (مسألة) وأما وسم الابل والبغال والخيول في العتبية لأباس به في غير الوجه فأما في الوجه فانما نكرهه وقوله وصل في ناحيتها يدل على طهارة بعرها وبولها وكذلك كل ما يؤكل له الا أن يأكل أو يشرب نجسا وقد تقدم ذكر ذلك وقوله فانها من دواب الجنة يحتمل أن يريد به من دواب أهل الجنة لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال السكينة والوقار في أهل الغنم

(فصل) وقوله ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون الثلة فيه من الغنم وهي الملية من الغنم قاله عيسى بن دينار وقال محمد بن عيسى الأعشى المائة ونحوها وقوله خبر من دار مروان بن الحكم للفتنة الواقعة بالمدينة وتفرق الناس عنها إلى التبري بالمسائية والغنم اعتزلا لأهل الفتنة

• وحدثنى عن مالك عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن حميد بن مالك بن خثم أنه قال كنت جالسا مع أبي هريرة بأرضه بالعقيق فأناؤه قوم من أهل المدينة على دواب فتزلوا عنده قال حميد فقال أبو هريرة أذهب إلى أمي فقل ان ابنك يقرئك السلام ويقول اطعمينا شيئا قال فوضعت له ثلاثة أقراص في صحفة وشيا من زيت وملح ثم وضعتها على رأسي وجلتها بهم فلما وضعنها بين أيديهم كبر أبو هريرة وقال الحمد لله الذي أشبعنا من الخبز بعد أن لم يكن طعامنا الا الأسودين الماء وانتم فلم يصب القوم من الطعام شيئا فلما انصرفوا قال يا ابن أخي أحسن إلى غفلك وامسح الرغام عنها وأطب مراحها وصل في ناحيتها فانها من دواب الجنة والذي نفسي بيده ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون الثلة من الغنم أحب إلى صاحبها من دار مروان

والله أعلم وأحكم ص **ع** مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيعه عمر بن أبي سامة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم سم الله وكل مما يليك **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم سم الله عز وجل يقتضي ان التسمية مشروعة عند ابتداء الطعام قال الشيخ أبو القاسم يستحب للمرء أن يسمي الله على طعامه وشرا به يريه عند ابتداءه ويحمد الله عند تمامه (فصل) وقوله وكل مما يليك يريه من الطعام على سبيل التعليم له والارشاد الى حسن الأدب قال الشيخ أبو القاسم ينبغى للد^٢ كل يريه مع غيره أن يأكل مما يليه ان كان طعاما متساويا فان كان مختلفا فلا بأس أن يدير يده فيه ويتقسم ذكره في آخر النكاح وقال مالك وسئل عن الرجل يأكل في بيته مع أهله ولده ف يأكل مما يليهم ويتناول مما بين أيديهم قال لا بأس بذلك وقيل روى عن أنس بن مالك انه أكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خياط فقدم قديد اودبها فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتبع الدباء حول القصة (مسئلة) وروى عن مالك في العتية وقد سئل عن القوم يأكلون فيتناول بعضهم من يد بعض وبعضهم متوسع لبعض قال لا خير في ذلك وليس هذا من أخلاق الناس التي تعرف عندنا (مسئلة) ومرسنة الأكل أن يكون جالسا على الأرض على هيئة يطمئن عليها ولا يأكل مضطجعا على بطنه ولا متكئا على جنبه لما في ذلك من البعد عن التواضع والمبالغة في التشبه بالأعاجم ووقت الأكل وقت تواضع وشكر لله تعالى على نعمه وقيل روى جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما أنافلا آكل متكئا (فرع) وسئل مالك عن الرجل يأكل وهو واضع يده اليسرى على الأرض فقال لا ياتقيه وأكرهه وما سمعت فيه شيئا ووجه ذلك أنه كرهه لما فيه من معنى الاتكاء وان كان لم يسمع في ذلك بنهي يخصه وان كان قد سمع في الاتكاء ما تقدم وانه أعلم ص **ع** مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول جاء رجل الى عبد الله بن عباس فقال له ان لي بيتا وله ابل أفأشرب من لبن ابله فقال له ابن عباس ان كنت تبغى ضالة ابله ونهناجر باعرا وتليط حوضها ونسقيها يوم وردها فاشرب غير مضر ببسل ولا ناهك في الخلب **ع** ش قول عبد الله بن عباس رضى الله عنه ان كنت تبغى ضالة ابله أى تطلب ما ضل منها وتفتنى أثره وتنشده يريه على حسب ما تفعل بضالة ابله لانه هو الابتغاء المعتاد وقوله ونهناجر باعرا يريه تليط الجربة منها بالهناجر وهو القطران وقوله وتليط حوضها يريه ترم حوضها الذي تشرب منه وتكسسه ونسقيها يوم وردها يريه يوم شربها قاله عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الأعشى وابن نافع وقال صاحب العين لطلح الحوض لو طاطيته

(فصل) وقوله فاشرب غير مضر ببسل على معنى اباحه له لشرب من لبنها على حين الشرطين أحدهما أن لا يضر بأولادها وقوله ولا ناهك في الخلب يريه مستأصل اللبن قاله عيسى بن دينار وابن نافع ومحمد بن عيسى الأعشى والخلب بفتح اللام اللبن ويتسكين اللام الفعل وقال ابن القاسم عن مالك لا أعلم انه يجوز لولى اليتيم أن يصيب من مال اليتيم شيئا الا من اللبن ان كان بموضع لا تمن له وقد قال الله تبارك وتعالى وتأكلوها سراوا فادارا أن يكبر واومن كان غنيا فليستغفف ومن كان فقيرا فليأكل كل بالمعروف واختلف الناس في تأويل هذه الآية فذهب عمر الى أنه ان كان فقيرا أكل بالمعروف ثم قضى رواء حارثة بن مصرف قال سمعت عمر بن الخطاب يقول أنزلت مال الله منى بمنزلة والى اليتيم ان استغنى استغنى واستغنى وان افتقرت أكلت ثم قضيت ورواه عكرمة عن ابن عباس وقاله مجاهد وسعيد بن جبير وروى مقسم عن ابن عباس معناه فليقتوت على نفسه من ماله ولا يصيب من

* وحدثني عن مالك عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام ومعه ربيعه عمر بن أبي سامة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم سم الله وكل مما يليك * وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد انه قال سمعت القاسم بن محمد يقول جاء رجل الى عبد الله بن عباس فقال له ان لي بيتا وله ابل أفأشرب من لبن ابله فقال له ابن عباس ان كنت تبغى ضالة ابله ونهناجر باعرا وتليط حوضها ونسقيها يوم وردها فاشرب غير مضر ببسل ولا ناهك في الخلب

مال اليتيم شيئاً وقال الحسن بن أبي الحسن البصري معناه يأكل من الصامت وغيره ولا يقضى وقال
عطائاً كل معهم بقدر خدمته ولا قضاء عليه ونحوه روى عروة بن الزبير وقال الشعبي انما ذلك
في الرسل والخمرة دون صلب المال وفي العتية من رواية أشهب عن مالك أما كل الفا كهة وشرب
الدين فخييف ولا ينتفع بظهوره قال يحيى بن سعيد الانصاري وريبعة بن أبي عبد الرحمن معناه
في اليتيم اذا كان فقيراً أنفق عليه بقدر فقره وان كان غنياً أنفق عليه بقدر غناه وقال القاضي أبو
اسحق وليس قول من قال يقضى ما كل بالبين واحتجوا في ذلك قول الله عز وجل فاذا دفعتم اليهم
أموالهم فاشهدوا عليهم ولا حجة فيه وانما المعنى أن يشهد عليهم بما دفع اليهم مما بيني والأظهر عندي
قول عبد الله بن عباس أن يأكل الناظر منه اليسير الذي لا مضرة على اليتيم فيه فلا قضاء عليه ولو
استعف لكان خبره لكن ان احتاج الناظر له الى أن يأكل من ماله فمحتاجه فاما يكون ذلك
على وجه الاقتراض فيكون عليه القضا ولا يفعل ذلك الا لضرورة وحاجة لا لترفه ولا لتكسب
وليس له أن يأخذ منه بقدر عمله ونظره لانه لم يلزم النظر له على ذلك وانما التزمه على وجه التطوع
دون عوض فليس له أن يأخذ على ذلك عوضاً وبالذات التوفيق (مسئلة) وفي العتية سئل مالك
عن اليتيم يكون عند الرجل فيأخذ نفقته فيبدأن يخلطها بنفقته ويكون طعامهم واحداً فقال مالك
ان كان يعلم انه على وجه التفضل على اليتيم فلا بأس به وان كان لا ينال اليتيم من ذلك أكثر من حقه
فلا يعجبني وهذا من مالك رحمه الله على وجه التنافي في التحرز لكثرة ما حدث في هذا الباب من
التحامل وعندى انه اذا كل اليتيم بقدر حقه انه لا بأس بذلك وفي افراده بقوته مشقة عليه وعلى
الناظر له في الغالب وبالذات التوفيق ص مالك عن هشلم بن عروة عن أبيه انه كان لا يؤتى
أبداً بطعام ولا شراب حتى الدواء فيطعمه أو يشربه حتى يقول الحمد لله الذي هدانا لهذا وأطعمنا وسقانا
ونعمنا الله أكبر اللهم ألفتنا نعمتك بكل شرفاً صبحنا منها وأسينا بكل خير فسألك تمامها وشكرها
لا خير الاخيرك ولا إله غيرك إله الصالحين ورب العالمين الحمد لله ولا إله الا الله ما شاء الله ولا قوة الا بالله
اللهم بارك لنا فيما رزقنا وقنا عذاب النار ش قوله ان عروة بن الزبير كان لا يؤتى بطعام ولا
شراب حتى الدواء فيطعمه أو يشربه يقتضى ان ما تناول من دواءه فانه يقع عليه اسم الطعام أو
الشراب فأراد ما كان من طعام أو شراب معتاد أو غير معتاد فكان عروة بن الزبير رضي الله عنه
يقول عند تناوله الحمد لله الذي هدانا لهذا وأطعمنا وسقانا ونعمنا الى آخره لانه كان
يقول عند ذلك قبل تناوله ويحتمل والله أعلم أن يرد به كان يقوله بعد تناوله فيكون معنى اللفظ
فيطعمه أو يشربه الا قال كذا يقال لا تبس من فلا حتى ترج معناه الآن ترج لان الرج لا يكون
ولا يثبت الا بعد تمام البيع والأول أظهر من جهة اللفظ والثاني أظهر من جهة المعنى لان الحمد
م شروع في آخر الطعام والتسمية مشروعة في أول الطعام وقال النبی صلى الله عليه وسلم لعمر بن
أبي سلمة سم الله عز وجل وكل مما يليك ويجزى من التسمية تبسم الله الرحمن الرحيم ويجزى من الحمد
الحمد لله رب العالمين ومن زاد على ذلك فحسن فانه ذكر الله عز وجل وروى أبو ابراهيم عليه السلام
لما قرب العجل لللائكة وهو يعتقدهم أضيافاً من الانس قال ألا تأكلون قالوا لا تأكل طعاماً الا
بشئ قال لهم فان لهذا الطعام ثمناً قالوا وما ثمنه قال تسهون الله في أوله وتحمده في آخره فنظر بعضهم
الى بعض وقالوا حق لهذا أن يتخذ الله خليلاً ص قال يحيى سئل مالك هل تأكل المرأة مع غير
ذی محرم أو مع غلامها فقال مالك ليس بذلك بأس اذا كان ذلك على وجه ما يعرف للمرأة أن تأكل معه

* وحدثنى عن مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
انه كان لا يؤتى أبداً بطعام
ولا شراب حتى الدواء
فيطعمه أو يشربه حتى
يقول الحمد لله الذي هدانا
وأطعمنا وسقانا ونعمنا الله
أكبر اللهم ألفتنا نعمتك
بكل شرفاً صبحنا منها
وأسينا بكل خير فسألك
تمامها وشكرها لا خير
الاخيرك ولا إله غيرك
إله الصالحين ورب العالمين
الحمد لله ولا إله الا الله ما شاء
الله ولا قوة الا بالله اللهم
بارك لنا فيما رزقنا وقنا
عذاب النار * قال يحيى
سئل مالك هل تأكل
المرأة مع غير ذی محرم
أو مع غلامها فقال مالك
ليس بذلك بأس اذا كان
ذلك على وجه ما يعرف
للرأة أن تأكل معه

من الرجال قال وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع غيره ممن تؤولا كله أو مع أخيه على مثل ذلك ويكره للمرأة أن تخلو مع الرجل ليس بينه وبينها حرمة **ش** قول مالك رحمه الله لا بأس أن تأكل المرأة مع ذي محرم يرده من تأكل معها عليه كالأب والابن والأخ والعم والخال لأنه ليس في مؤاكلتها أكثر من النظر إلى وجهها وكفها ويجوز لذي محرم أن ينظر منها إلى ما ليس بعورة قال الله عز وجل ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبناءهن أو أبناء بعولتهن أو أخوانهن أو بنى أخوانهن أو بنى أخواتهن قال إبراهيم النخعي معناه ما فوق النحر

(فصل) وقوله ومع غلامها يردها وذلكت لما قلناه من أن الأكل ليس فيه إلا النظر إلى الوجه والكفين وذلك مباح للعبد وأما نظره إلى شعرها فاختلف فيه العلماء فقال الشعبي لا بأس أن تضع المرأة ثوبها عند مملوكها وكان يكره أن يرى شعرها وبه قال مجاهد وعطاء وقال عبد الله بن عباس لا بأس أن ينظر المملوك إلى شعر مولاه وقال القاضي أبو اسحق يجوز أن يرى العبد من سيده ما يراه من المحارم كالأب والأخ وجه القول الأول أن تحرمة ليس بمؤبد كالأجنبي له أربع زوجات أو كالأجنبي يكون زوج أختها ووجه القول الثاني قول الله تبارك وتعالى ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن الآية وقال سعيد بن المسيب لا تفرنكم هذه الآية أو ما ملكت أيمانهم أنما على بها الإماء ولم يعن بها العبيد * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وليس ما قاله بظاهر لأن قوله جل وعز أو ما ملكت أيمانهم عام والإماء قد دخلن في قوله تعالى أو نساكن واستدل القاضي أبو اسحق في ذلك من جهة المعنى بأن هذا لا يجعل له أن يترى وجهها فجازله النظر إلى شعرها كذوي المحارم والمشهور عن مالك أنه لا ينظر إلى شعرها من عبيدها إلا الوغد وهو الذي لا منظر له وأما العبد الحسن المنظر فلا يرى شعرها ووجه ذلك عندي إذا لم يكن منظرا كان ممن لا يرب له فيها وهو ممن لا يجوز له أن يترى وجهها وأما الذي له منظر فهو ممن له فيه أرب وله في النساء أرب وتحرمة غير متأبد وقد قال القاضي أبو محمد ليس عبيدها من ذوى محارمها الذي يجوز لها أن تسافر معه لأن حرمة منها لا تدوم لأنه يمكن أن تعتقه في سفرها فيصل له تزويجها وقد قال الله تبارك وتعالى ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم والذين لم يبلغوا الحلم منكم فأجرام مجرى من لم يبلغ الحلم من الأجانب

(فصل) وقوله وتنتأكل المرأة مع زوجها ومع غيره ممن تؤولا كله أو مع أخيه على مثل ذلك يقتضي أن ينظر الرجل إلى وجه المرأة وكفها مباح لأن ذلك يبدو منها عند مؤاكلتها وقد اختلف الناس في ذلك والأصل فيه قول الله تبارك وتعالى ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها قال عبد الله بن مسعود الزينة زينتان زينة ظاهرة وهي الثياب وزينة باطنة لا يراها إلا الزوج وهي الحنك والسوار والختام وقال النخعي ما ظهر منها ما فوق الدرع وقال أبو اسحق ألا ترى أنه تعالى قال خذوا زينتهن عند كل مسجد يعني الثياب وروى سعيد بن جبيرة عن عبد الله بن عباس أن ما ظهر منها الوجه والكفان وبه قال عطاء وذكر ابن بكير أنه قول مالك وغيره * قال القاضي أبو اسحق والظاهر والله أعلم يدل على أنه الوجه والكفان لأن المرأة يجب عليها أن تستر في الصلاة كل موضع منها إلا وجهها وكفها وفي ذلك دليل على أن الوجه والكفين يجوز للفرى أن يرويه من المرأة والله أعلم وأحكم قال الشيخ أبو بكر الأبهري إنما قال مالك رحمه الله أنها تأكل المرأة مع من تأمن الفتنة في الأكل معها قال الله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وعندهى أن ذلك يقتضى أن يغض عن بعض المراتبات

من الرجال قال وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع غيره ممن تؤولا كله أو مع أخيه على مثل ذلك ويكره للمرأة أن تخلو مع الرجل ليس بينه وبينها حرمة

(فصل) وقوله يكره للمرأة أن تخلو مع الرجل من ليس بينها وبينه حرمة والأصل في ذلك ما روى أبو الخير عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إياكم والدخول على النساء فقال رجل من الأنصار يا رسول الله أفرايت الجو قال الجو الموت قال الليث بن سعد الجو أخوال زوج وما أشبهه من أقارب الزوج ابن العم ونحوه

لم يأتني أكل اللحم
 وحدثني مالك عن يحيى
 ابن سعيد أن عمر بن
 الخطاب قال يا أيكم واللحم
 فإن له ضراوة كضراوة
 الخمر وحدثني مالك عن
 يحيى بن سعيد أن عمر بن
 الخطاب أدرك جابر بن
 عبد الله ومعه جال لحم
 فقال ما هذا فقال يا أبا
 المؤمنين قرنا إلى اللحم
 فاشتريت بدرهم لحفا فقال
 عراما يريد أحذكم أن
 يطوى بطنه عن جاره
 أو ابن عمه أين تذهب
 عنكم هذه الآية أذهبت
 طيباتكم في حياتكم
 الدنيا واستمتعتم بها

(فصل) وقوله أدرك جابر بن عبد الله ومعه جال اللحم فقال ما هذا فقال قمرنا إلى اللحم فاشتريت بدرهم لما فقال عمر ما يريد أن يطوى أحدكم بطنه عن جاره وابن عمه فيصقل والله أعلم أن يكون في وقت شدة عمت الناس فكره له التمس بأكل اللحم في مثل ذلك الوقت وأرادوا منع من ذلك كما امتنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أكل السمن حتى يم الناس الخصب ويعود بفضل قوته على جيرانه وبنى عمه ومعنى قوله ما يريد أحدكم أن يطوى بطنه عن جاره وابن عمه على وجه الانكار لذلك فكانه قال أليس ما يريد أحدكم أن يطوى بطنه عن جاره وابن عمه قال عيسى بن دينار معناه أن ينقص من شعبه * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى عن جاره عندي من أجل جاره وابن عمه فيشاركه في قوته ليعود علمه بفضل

(فصل) وقوله رضى الله عنه أين تذهب عنكم هذه الآية يريد أين تذهب عنكم فلا تعتبرون بها ولا تمنعوا عما عابه الله عز وجل على من قبلكم وهو قوله تعالى أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها فاعابهم الله عز وجل ووجهه على ذلك ومعنى الآية والله أعلم أنكم استوفيت طيباتكم واستوعبتموها ولم تتركوا شيئاً منها لله تعالى بل استمتعتم بها وقطعتم بها أعماركم دون أن تقطعوها بطاعة الله عز وجل وأشغلتكم بها أنفسكم عن العمل لله عز وجل فذكره عمر بن الخطاب من جابر بن عبد الله وإن كان إنما اشترى اللحم بعد أن فرم هو وأهله إليه اتباع شهوته وإثارة على مواساة الجار وابن العمير روى عن عمر أنه قال لو شئت لكنت من أليينكم طعاماً وأرفكم عيشاً وإنى والله ما أجهل كذا وكذا وأسفه وصلا وصلاو يؤدنا بلأما لكنت سمعت الله عز وجل عير قوم بأمر فعلموه فقال أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا واستمتعتم بها

﴿ ماجاء في لبس الخاتم ﴾

ص ﴿ مالک عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبذه وقال لا ألبسه أبدا قال فنبذ الناس بخواتيمهم ﴾ مالک عن صدقة بن يسار أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم فقال ألبسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك ﴿ ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب يقتضي إباحة ذلك حين لبسه ثم ورد نسخ إباحته بتعريمه فنبذه وقال لا ألبسه أبدا فنبذ الناس خواتيمهم الذهب التي كانوا اتخذوها حال الإباحة وأما التعميم بالفضة فهو الذي قال فيه سعيد ابن المسيب لصدقة بن يسار ألبسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك وهو ما روى عن بعض أهل الشام أنه منع من ذلك لغير السلطان لحديث روى عن أبي ربحانة أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عشر خصال عن الوشم والوسم والتعميم لغير ذي السلطان وهو حديث ضعيف وقد أجمع الناس بعد هذا القائل على جواز التعميم وروى ابن شهاب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ورق ثم نبذه ونبذ الناس وهذا وهم والله أعلم والذي رواه أصحاب أنس ثابت وقتادة وعبد العزيز بن صهيب عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من الذهب ثم نبذه واتخذ خاتماً من ورق ونقش فيه محمد رسول الله فكان في يده ثم سقط من يد عثمان بن بثر أريس وقد روى زياد بن سعد عن الزهري عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتماً من ذهب ثم نبذه (مسألة) قال عيسى بن دينار في المزنبة ولا يجعل الخاتم الفضة فص من ذهب ولا يذهب وكره مالک في العتية أن يجعل الرجل في فص خاتمه من الذهب قدراً لثلاثاً الفضة (مسألة) وأجمع أهل السنة على التعميم في الشام وهو قول مالک وأكره التعميم في اليمن وقال أنما يأكل ويشرب ويعمل بميمنه فكيف يبدأ أن يأخذ الخاتم يساره ثم يجعله في يمينه قال ولا بأس أن يجعل الخاتم في يمينه للحاجة يتذكرها أو يربط خيطاً في أصبعه

(فصل) ولا بأس أن ينقش في الخاتم اسم الله وبه قال سعيد بن المسيب ومالك وكرهه ابن سيرين والدليل على ما ذهب إليه الجمهور من ذلك ما روى قتادة عن أنس بن مالك اتخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتماً من ورق نقشه محمد رسول الله ومن جهة المعنى أن كتب العلم والأدب وسائر العلوم لا بد فيها من اسم الله تعالى وذكره ومع ذلك فلا يمنع من ذلك فيها ولا بد من استعماله وحملها على كل حال وقال الشيخ أبو محمد ويقال كان نقش خاتم مالک رحمه الله حسبي الله ونعم الوكيل (فرع) ومن لبسه في يساره فقال سعيد بن المسيب له أن يستنجي به قال مالک لا بأس بذلك وأرجو أن يكون خفيفاً وقال ابن القاسم وقد روى أبو علي الحنفى عن ابن جريج عن الزهري عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الخلاء وضع خاتمه قال أبو داود وهذا حديث منكر والمعروف عن ابن جريج عن زياد بن سعد عن الزهري الحديث المتقدم والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في نزع المعاليق والجرس من العين ﴾

ص ﴿ مالک عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم أن أبابشيراً الأنصاري أخبره أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره قال فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا فقال

﴿ ماجاء في لبس الخاتم ﴾

﴿ وحدثنى عن مالک عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يلبس خاتماً من ذهب ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبذه وقال لا ألبسه أبدا قال فنبذ الناس بخواتيمهم ﴾ وحدثنى عن مالک عن صدقة بن يسار أنه قال سألت سعيد بن المسيب عن لبس الخاتم قال ألبسه وأخبر الناس أني أفتيتك بذلك

﴿ ماجاء في نزع المعاليق

والجرس من العين ﴾

﴿ وحدثنى عن مالک عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم أن أبابشيراً الأنصاري أخبره أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره قال فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم رسولا فقال

عبد الله بن أبي بكر حسبت انه قال والناس في مقيلهم لاتبين في رقبته بعير فلادة من وتر أو فلادة لا قطع قال يحيى سمعت مالكا يقول أرى ذلك من العين ^ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يتبين في رقبته بعير فلادة من وتر أو فلادة على الشئ من الراوى أن يكون خص أو عم الا قطعت والذي ذهب اليه مالك ان المنوع منها الأوتار وقال في العتية ما سمعت بكرا هبة الا في الوتر قال ابن القاسم لا بأس به من غير الوتر ولعله كان يصنع كبرا على وجه محظور فتعلق المنع بها والله أعلم قال أبو القاسم الجوهري وقيل ان الجاهلية كانوا يقلدون العين فهو اعن ذلك وأما اللجاء فلا بأس به

(فصل) وقول مالك أرى ذلك من العين على وجه التأويل للحديث والعدول بعن عمومته بنظره واجتهاده لانه لا خلاف انه لا يجوز أن يجعل في عنقه الخطام وغيره مما يشده الرجل ويزين ذلك بما شاء ومعنى قول مالك رحمه الله انه نهى عن ذلك لان صاحبها يظن ان تلك القلائد تمنع أن نصيب الابل العين أو ترد القدر وقد ذهب قوم الى انه لا يجوز أن يعلق على الصبيح من بني آدم والبهايم شئ من العلائق خوفا من نزول العين وان جوزوا تعلق ذلك على السقيم ورجاء لبرء الصبيح من قول العلماء جواز ذلك في الوجهين وهو قول مالك والفقهاء وقد يجوز للانسان أن يفصد ويحتجم خوفا من التأذي بالدم كما يجوز له أن يفعل ذلك بعد التأذي به لانه ضرره وكما يجوز له ذلك قبل العين وبعد اذا كان فيها حرزا ودعا وقد قال عيسى بن دينار في المزنية لا بأس أن يعلق الرجل على فرسه للجاء القلادة الملوثة فيها خرزواتما كره الوتر وما اتخذ العين وقاله محمد بن عيسى وقال مالك ما سمعت بكرا هبة في القلادة في الوتر وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلدوا الخيل ولا تقلدوها الأوتار ولا أعرفه من وجه صحيح وقال غيره معناه ولا تركبوها في الفتن من ركب فرسا من يشب ان يعلق به وتر يطلب به وروى ابن القاسم عن مالك ما كره من القلائد في أعناق الابل هو مثل الجرس فقال الجرس أشد قال وانما كره الجرس فيما يقع بقلي لصوته (مسألة) ولا بأس أن يعلق العوذة فيها القرآن وذكر الله عز وجل على الانسل اذا خرز عليها جلد ولا خير في أن يعقد في الخيط الذي يربط به ولا في أن يكتب في ذلك حاتم سليمان قاله كله مالك قال لا بأس أن يعلق الحرز من الحجر ولا بأس بالنشرة والاسعار والادهان وبلغني ان عائشة رضى الله عنها سحرت فقبل لها في منامها خدي ماء من ثلثه آبار تجرني بعضها الى بعض فاعتسلي به فعملت فذهب عنها ما كانت تجده وفي العتية سئل مالك عما يعلق من الكتب وما كان من ذلك فيه كلام الله فلا بأس به

(فصل) ذكر في الترجمة نزع المعاليق والجرس من العين ولاد كره لها في الحديث الا بمعنى انها تعلق في عنق البعير لا بقلادة فاقضى الأمر بنزع القلائد أن لا ينزعها الا ان هذا انما يكون اذا حمل الأمر بنزع القلائد على عمومته وفي العتية عن مالك في كراهية القلائد في أعناق الابل الجرس أشده وما أراء كره الجرس الا لصوته قال ابن القاسم سألت مالكا عن الأكرهات يجعلون الأجراس في الحبر والابل التي تحمل القرط وغيره قال ما جاء فيه الحديث الواحد وتركه أحب الى من غير تحريمه قال مالك ان سالما مر على غير أهل الشام وفيها جرس فقال لهم سالم ان هذا ينهى عنه قالوا له نحن أعلم بهذا منك انما يكبره الجبل الكبير فاما مثل هذا الصغير فلا بأس به فسكت سالم وفي العتية عن مالك عن نافع مولى ابن عمر عن سالم بن عبد الله عن أبي الجراح مولى أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن أم حبيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال العير التي فيها جرس لا تصحبها الملائكة

عبد الله بن أبي بكر
حسبت انه قال والناس
في مقيلهم لاتبين في رقبته
بعير فلادة من وتر أو
فلادة الا قطعت قال يحيى
سمعت مالكا يقول
أرى ذلك من العين

﴿ الوضوء من العين ﴾ * وحدثنى يحيى عن مالك (٢٥٦) عن محمد بن أبي أسامة بن سهل بن حنيف أنه سمع أباه يقول

﴿ الوضوء من العين ﴾

ص * مالك عن محمد بن أبي أسامة بن سهل بن حنيف أنه سمع أباه يقول اغتسل أبي سهل بن حنيف بالحرار فترع جبة كانت عليه وعمار بن ربيعة ينظر قال وكان سهل رجلاً أبيض حسن الجلد قال له عمار بن ربيعة ما رأيت كالיום ولا جلد عذرا قال فوعك سهل مكانه واشتد وعكه فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر أن سهلاً وعك وأنه غير رائج معك يا رسول الله فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره سهلاً بالذي كان من أمر عمار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت ان العين حق توضاً له فتوضأ له عمار فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأس * مالك عن ابن شهاب عن أبي أسامة بن سهل بن حنيف أنه قال رأى عمار ابن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رأيت كالיום ولا جلد مخبئة فلبط سهل فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقليل يا رسول الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما يرفع رأسه فقال هل تهمون له أحد قالوا انتهم عمار بن ربيعة قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عمار فتنظير عليه وقال علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت اغتسل له فغسل عمار وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله وداخله أزاره في قرح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به بأس * ش قوله اغتسل سهل بن حنيف بالحرار قال عيسى بن دينار عوماء بالمدينة وقيل موضع بالمدينة وقيل واد من أوديتها فقال عمار بن ربيعة ما رأيت كالיום ولا جلد مخبئة قال عيسى بن دينار معناه المغيبة المخدرة التي لا تظهر قال فلبط سهل بن حنيف قال حبيب عن مالك معناه وعك وقال عيسى بن دينار وابن نافع معناه حم فوق صريعا كالمريض المثبت المنقل وهو معنى قوله وعك سهل يريدهم غير أن لفظ لبط عند العرب بمعنى صرع وسقط بالأرض من خبل أو سكر أو أعياء أو غير ذلك على معنى المبالغة في جأه أنها بلغت به هذا

(فصل) . وقوله صلى الله عليه وسلم هل تهمون له أحد اريد أن يكون أحد أصابه بالعين ولعله كان بلغه ذلك فأراد أن يتحققه ولما أخبر بما كان من عمار بن ربيعة وتنظير عليه وأقر المتهم له بذلك على تصحيحه له وتعيينه إياه وذلك بان قال العين حق وقد ذكر الناس في أمر العين وجوهاً أحدها أن يكون الله قد أجرى العادة عند تعجب ذلك من أمر الله ونطقه به دون أن يبرك أن يمرض المتعجب منه أو يتلف أو يفسد أو يتغير أو يكون ذلك عند وجود معنى في نفس العائن لا يوجد في نفس غيره من حسد مخصوص أو معنى من المعاني إلا أن العائن إذا برك وهو أن يقول بارك الله فيه بطل المعنى الذي يخاف من العين ولم يكن له تأثير فان لم يبرك وقع ما أجرى الله تعالى به العادة عند ذلك وتديناه في ذلك بعد وقوعه بما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من الوضوء على ما قال في حديث محمد بن أبي أمامة وفي حديث الزهري اغتسل له إلا أنه فسر الغسل بفعل الوضوء والوضوء غسل الأعضاء المخصوصة به وروى عن يحيى بن يحيى عن ابن نافع في معنى الوضوء الذي أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يغسل الذي يهتم للرجل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه ورجليه وداخله أزاره قال عيسى بن دينار إنما يغسل يديه ومرفقيه ولا يغسل ما بين اليد والمرفق وروى عن الزهري أنه قال الغسل

اغتسل أبي سهل بن حنيف بالحرار فترع جبة كانت عليه وعمار بن ربيعة ينظر قال وكان سهل رجلاً أبيض حسن الجلد قال فقار له عمار بن ربيعة ما رأيت كالיום ولا جلد عذرا قال فوعك سهل مكانه واشتد وعكه فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر أن سهلاً وعك وأنه غير رائج معك يا رسول الله فأتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره سهلاً بالذي كان من أمر عمار فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت ان العين حق توضاً له فتوضأ له عمار فراح سهل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس به بأس * وحدثنى مالك عن ابن شهاب عن أبي أسامة بن سهل بن حنيف أنه قال رأى عمار بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال ما رأيت كالיום ولا جلد مخبئة فلبط سهل فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقليل يا رسول الله هل لك في سهل بن حنيف والله ما يرفع رأسه فقال هل تهمون له أحد

قالوا انتهم عمار بن ربيعة قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم عمار فتنظير عليه وقال علام يقتل أحدكم أخاه الأبركت اغتسل له فغسل عمار وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه وأطراف رجله وداخله أزاره في قرح ثم صب عليه فراح سهل مع الناس ليس به بأس

الذي أدركنا علماءنا يصفونه أن يؤتى العائن بقدر فيه ماء فيمسك من تفعا من الأرض فيدخل فيه كفه فيضمض ثم يمجحه في القدر ثم يغسل وجهه في القدر صبة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على كفه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصب بها على ظهر كفه اليسرى صبة واحدة ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على مرفقه الأيمن ثم يدخل يده اليمنى فيصب على مرفقه الأيسر ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على قدمه اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصب بها على قدمه الأيسر ثم يدخل يده اليسرى فيصب بها على ركبته اليمنى ثم يدخل يده اليمنى فيصب بها على ركبته اليسرى كل ذلك في قدر ثم يدخل داخله أزاره في القدر ولا يوضع القدر في الأرض فيصب على رأس المعين من خلفه صبة واحدة وقيل يغتفل ويصب عليه ثم يكفأ القدر على ظهر الأرض وراءه وأما داخله أزاره فهو الطرف المتدلى الذي يفضى من مثره إلى جلده كأنه اعماير بالطرف الأيمن على الأيسر حتى يشده بذلك الطرف المتدلى الذي يكون من داخل قال يحيى بن يحيى عن ابن نافع لا يغسل موضع الحجرة من داخل الأزار وإنما يغسل الطرف المتدلى

(فصل) وقوله فراح سهل مع الناس كأن لم يكن به بأس يريد أنه يرى مما أصابته عين عامر بن ربيعة حين امتثل في أمره ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسال عامر له واغتسال سهل بن حنيف بذلك الماء والله أعلم وليس في هذا الحديث ما يدل على أن سهلا دخل ماء للغسل ولعله إنما كان يغتسل بما يغتره بيديه ويصبه عليه ولا في ما يدل على أنه اغتسل بغير أزار لأن حسن جلده يظهر بكشف معظم جسده مع بقاء أزاره عليه والله أعلم * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ودخول الماء بغير مثر حيث لا يكون أحدي نظر إليه مباح عند العلماء الأمازيغي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى أنه منع من ذلك قال لا للساء سكانا واحتج النسائي في جواز ذلك في حديث موسى عليه السلام حين اغتسل بغير مثر فجري الحجر بثيابه واتبعه موسى عليه السلام حتى رأيته بنوا إسرائيل فقالوا ما بموسى من بأس وهذا قول من قال شريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم يطرأ نسخ والله أعلم وأحكم

✽ الرقية من العين ✽

ص * مالك عن حميد بن قيس المكي أنه قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بابني جعفر ابن أبي طالب فقال لحاضنتهما مالي أراها ضارعتين فقالت حاضنتهما يا رسول الله انه تسرع اليهما العين ولم يمنعنا أن نسترق فيهما إلا أنا لا ندرى ما يوافقك من ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استرقوا لها فانه لو سبق شيء القدر لسبقته العين * مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن عروة بن الزبير حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وفي البيت صبي يبكي فذكروا أن به العين قال عروة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استرقوا له من العين * ش قوله صلى الله عليه وسلم في ابني جعفر مالي أراها ضارعتين قال عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الأعشى معناه ناحلت أجسامهما فقالت حاضنتهما ولعله يريد أمهما وهي أسماء بنت عميس كانت تحت جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه فولدت له عبد الله ومحمدا وعوناً ثم خلف عليها أبو بكر الصديق رضي الله عنه فولدت له محمد ثم خلف عليها علي بن أبي طالب رضي الله عنه فولدت له يحيى

✽ الرقية من العين ✽
* وحدثنى عن مالك
عن حميد بن قيس المكي
انه قال دخل على رسول
الله صلى الله عليه وسلم بابني
جعفر بن أبي طالب فقال
لحاضنتهما مالي أراها
ضارعتين فقالت حاضنتهما
يا رسول الله انه تسرع
اليهما العين ولم يمنعنا
أن نسترق فيهما إلا أنا لا
ندري ما يوافقك من
ذلك فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
استرقوا لها فانه لو سبق
شيء القدر لسبقته العين
* وحدثنى عن مالك عن
يحيى بن سعيد عن سليمان
بن يسار أن عروة بن
الزبير حدثه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
دخل بيت أم سلمة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم وفي البيت صبي
يبكي فذكروا أن به العين
قال عروة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
الاسترقون له من العين

(فصل) وقول الخاصة يارسول الله انه تسرع اليهما العين على ما قدمناه مما يحمد الله عز وجل
عند معاينة العائن للعين وقوله ما يقول من الاستحسان له أو التعجب منه دون أن يترك كما يحدث
الله عز وجل المرح عند تناول الانسان من الأغذية وقد أجرى الله تبارك وتعالى العادة بأن يبرأ من
ذلك بالاسترقاء كما أجرى العادة بأن يبرأ من الأدواء المخصوصة بأدوية مخصوصة وقال صلى الله عليه
وسلم في هذا الحديث استرقوا لها ولم يأمروا بالاعتسال لان الاعتسال إنما يكون اذا كان العائن
معرّفاً وأما اذا كان مجهولاً فلا يسئل الى أن يخص أحد بالاعتسال وإنما يذهب أذاه بالرقية والله
أعلم (مسألة) ولا خلاف في جواز ذلك بأسماء الله تعالى وكتابه وذكره وبدل على صحة ذلك
هذا الحديث وقدرى أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الرقي حين قدم المدينة فلدغ رجل من
أصحابه فقالوا يارسول الله قد كان آل حزم يرقون من أجرة فلما نهيت عن الرقي تركوها فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ادعوا لي عمارة فقال اعرض على رقيتك فعرضها عليه فلم يبرها بأسا
وأذن لهم فيها فيحتمل أن تكون ممنوعة ثم نسخ المنع بالإباحة ويحتمل أن يكون انما منع منها
ما كان فيه شيء من أقوال أهل الكفر والله أعلم وأحكم وقدرى عن علي بن أبي طالب وعبد الله
ابن مسعود رضي الله عنهم ما أن الرقي والتائم والتولة شرك فيحتمل قولها انه على ما تقدم من النهي
ولم يعرف النسخ ويحتمل انهما أرادا بذلك الرقي بقول يتضمن الكفر وقدرى عن عوف بن مالك
الأشجعي كثر الرقي في الجاهلية فقلنا يارسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على رقاكم فلا بأس
بارقي ما لم يكن فيه شرك وسئل مالك عن الرجل يرقى وينشرف قال لا بأس بذلك بالكلام الطيب
(مسألة) وأما رقية أهل الكتاب فكرهها مالك رحمه الله وقال ابن وهب لا أكره رقية أهل
الكتاب وأخذ بحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه اذ قال لليهودية ارقها بكتاب الله عز وجل
ولم يأخذ بكراهية مالك في ذلك وكره مالك أن يرقى ارقى ويبدء الحديدة أو الملح والعقد في الخيط
أعظم كراهية عنده وروى عنه انه كره الحديدة والملح والعقد في الخيط أشد كراهية ووجه ذلك
عندي انه لم يعرف وجه منفعته فانه يكره استعماله لما يضاف اليه والله أعلم قال مالك في العتبية وأما
الشيء ينجم فيجعل عليه حديدة أرجو أن يكون خفيفاً وانه ليقع في قلبي ان التجميم لطول الليل
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لو سبق القدر شيء لسبقته العين يقتضي انه لا يسبق القدر شيء
وأنه مما قدره الله عز وجل الا أن يكون على ما قدره الله تبارك وتعالى لكن لما كان تأثير العين تأثيراً
متوالياً بينا قال فيه صلى الله عليه وسلم هذا القول على معنى المبالغة فيه والله أعلم

﴿ ما جاء في أجر المريض ﴾
* وحدثنى عن مالك عن
زيد بن أسلم عن عطاء بن
يسار أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال اذا
مرض العبد بعث الله
تبارك وتعالى اليه ملكين
فقال انظرا ماذا يقول
لعواده فان هو اذا جاؤه
حمد الله وأثنى عليه رفعا
ذلك الى الله عز وجل
وهو أعلم فيقول لعبدي
على ان توفيته ان ادخله
الجنة وان أنا شفيعته ان
أبدل له لما خيرا من له
ودما خيرا من دمه وان
أكفر عنه سيئاته

﴿ ما جاء في أجر المريض ﴾

ص * مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مرض
العبد بعث الله تبارك وتعالى اليه ملكين فقال انظرا ماذا يقول لعواده فان هو اذا جاؤه حمد الله
وأثنى عليه رفعا ذلك الى الله عز وجل وهو أعلم فيقول لعبدي على ان توفيته أن ادخله الجنة وان أنا
شفيعته أن أبدل له لما خيرا من له ودما خيرا من دمه وأن أكفر عنه سيئاته * ش قوله صلى الله
عليه وسلم اذا مرض العبد معناه عندي والله أعلم العبد المؤمن لقول الله عز وجل عينا يشرب بها
عباد الله يفجر منها ماء فجر يريده والله أعلم المؤمنين ثم قال بعث الله تبارك وتعالى اليه ملكين ظاهر
هذا أنهم ما كان لا يكونان معه في غير حين المرض لانهما مخصوصان بحفظ ما يقول للعواد لان

وحدثني عن مالك عن يزيد بن خصيفة عن عروة بن الزبير

(٢٥٩)

أنه قال سمعت عائشة زوج النبي صلى

الله عليه وسلم تقول قال

رسول الله صلى الله عليه

وسلم لا يصيب المؤمن من

مصيبة حتى الشوكة إلا

قص بها أو كفر بها من

خطايا لا يدري يزيد

أيهما قال عروة وحدثني

مالك عن محمد بن عبد الله

ابن أبي صعصعة أنه قال

سمعت أبا الجبابر سعيد

ابن يسار يقول سمعت أبا

هريرة يقول قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم من

يرد الله به خيرا يصيب منه

وحدثني عن مالك عن

يحيى بن سعيد أن رجلا

جاءه الموت في زمان

رسول الله صلى الله عليه

وسلم فقال رجل هنيئله

مات ولم يبتل بمرض

فقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم وبحك

وما يدريك لو أن الله

ابتلاه بمرض يكفر به

عنه من سيئاته

التعوذ والرقية من

المرض

وحدثني عن مالك عن

يزيد بن خصيفة أن عمرو

ابن عبد الله بن كعب

السلمي أخبره أن نافع

ابن جبير أخبره عن عثمان

ابن أبي العاصي أنه أتى

رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال فقال له رسول الله صلى

الله عليه وسلم أسعج بك سبع مرات

وقل أعوذ بفرقة الله وقرنته من

شر ما أجد قال ففعلت ذلك فأذهب الله تبارك وتعالى ما كان في فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم

الملائكة الحفظة الملائكة في الصحة يكتبون كل شيء فان جد الله تعالى المريض وأثنى عليه بما هو أهله رفعا ذلك إلى الله عز وجل على حسب ما يستعمله الناس رفع فلان إلى الرئيس كذا وكذا بمعنى أنها إليه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيقول الله تعالى لعبدى على أن نوفيته يريد والله أعلم من ذلك المرض أن أدخله الجنة وأن شفيته أن أعيدته إلى صحة أفضل من صحته بأن أبدله لهما خيرا من لهما ودما خيرا من دمه ويحتمل والله أعلم أن يريد به خيرا في صحته ونوته وسلامته من الأسقام ويجعل أمره به أنه خير لما يريد الله تعالى من استعماله بالطاعة وثابته من عوضه إياه وقوله وإن كفر عنه سيئاته أتمام نعمته عليه بما عوضه من صحته والله أعلم ص مالك عن يزيد بن أبي خصيفة عن عروة بن الزبير أنه قال سمعت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة إلا تصيبها أو كفر بها من خطايا لا يدري يزيد أيهما قال عروة مالك عن محمد بن عبد الله بن أبي صعصعة أنه قال سمعت أبا الجبابر سعيد بن يسار يقول سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رد الله به خيرا يصيب منه ش قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن من مصيبة حتى الشوكة يريد والله أعلم وإن صغرت الأنص به أو كفر بها من خطاياها والقص والتكفير راجعان إلى معنى واحد فاعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم إن ذلك كله يكفر به من خطاياها ومعنى ذلك والله أعلم إذا صبر واحتسب

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من رد الله به خيرا يصيب منه يريد والله أعلم يصيب منه بالمرض المؤثر في صحته وأخذ المال المؤثر في غناه والحزن المؤثر في سروره والشدة المؤثر في صلاح حاله فإذا صبر واحتسب كان ذلك سببا لما أراد الله تبارك وتعالى به من الخير وروى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصيب المؤمن من نصب ولا وصب ولا دم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياها ص مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلا جاءه الموت في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رجل هنيئله مات ولم يبتل بمرض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وبحك وما يدريك لو أن الله ابتلاه بمرض يكفر به عنه من سيئاته ش قول الرجل في الذي مات هنيئله مات ولم يبتل بمرض يغبطه بحاله في سلامته من المرض وإنما ذلك غبطة في الدنيا خاصة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم وبحك على معنى الإنكار عليه والاغلاط له وما يدريك يريد وما علمك لو أن الله عز وجل ابتلاه بمرض يكفر به من سيئاته يريد والله أعلم ما يدريك أن هذا أفضل وإن ما يكفر عنه من سيئاته أفضل من سلامته من الأمراض مع بقاء سيئاته

التعوذ والرقية من المرض

ص مالك عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبد الله بن كعب السلمي أخبره أن نافع بن جبير أخبره عن عثمان بن أبي العاصي أنه أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان وى وجع قد كاد يهلكنى قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعج بك سبع مرات وقول أعوذ بفرقة الله وقرنته من شر ما أجد قال ففعلت ذلك فأذهب الله تبارك وتعالى ما كان في فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عثمان وى وجع قد كاد يهلكنى قال فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أسعج بك سبع مرات وقول أعوذ بفرقة الله وقرنته من شر ما أجد قال ففعلت ذلك فأذهب الله تبارك وتعالى ما كان في فلم أزل أمر بها أهلي وغيرهم

قول عثمان بن أبي العاصي وبي وجع قد كاد يهلكني دليل على ان العليل ان يصف ما به من الألم لاستدعاء الدواء أو الرقية أو الشفاء بأي وجه أمكن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم وقال له عبد الله بن مسعود انك لتوعك وعكاشديدا قال أجل كأي وعك رجلان منكم وهذا مما لم يرد به التشكي وقلة الصبر كما روى عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على رجل يعود فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس طهوران شاء الله تعالى قال كلا بل هي حتى تغور على شيخ كبير نزيه القبور فقال النبي صلى الله عليه وسلم فنسم اذا وقوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعه بيمينك يري والله أعلم على معنى التبرك بالتيامن سبع مرات وقد خص النبي صلى الله عليه وسلم هذا العدد في غير ما موضع فقال في مرضه بعدما دخل بيت عائشة رضي الله عنها واشتد مرضه هريقوا علي من سبع قرب لم تحلل أو كبتين لعلي أهدأ إلى الناس وقد روى ابن شهاب دلما الحديث عن نافع بن جبير بن مطعم عن عثمان بن أبي العاصي الثقفي فقال فيه ضع يدك على الذي يألم من جسدك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجدوا حاذر

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وقل أعوذ بجزرة الله وقدرته من شر ما أجد نص على التعوذ فيها نزل به من شدة المرض بجزرة الله وقدرته وهذا يدل على جواز الاسترقاء والدعاء لذهاب المرض وفي معناه التداوي بذلك ويحتمل والله أعلم ان يريده انه يقول ذلك مع كل مسحة وهو الأظهر عندي وقول عثمان بن أبي العاصي فأذهب الله عني ما كان بي يريده والله أعلم لما فعل ذلك ولذلك كان يأمر به أهله وغيرهم لما جرحه من منفعته واذهب الادواء بها والله أعلم ص مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث قالت فلما اشتد وجعه كنت أنا أقرأ عليه وأمسح عليه بيمينه رجاء بركتها ش قوله رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اشتكى ألما يريده اذا مرض يقال اشتكى فلان اذا أصابه شكوى مرض فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على نفسه بالمعوذات وقراءة المريض على نفسه تكون على وحوه أن يقرأ ويشير بقرائه إلى جسده ووربما كانت اشارته بأمراه يده على موضع الألم أو إلى أعضائه ان كان جميع جسده ألما ويكون بان يجمع يديه فيقرأ فيهما ثم يمسح بهما على موضع الألم

(فصل) وقولها وينفث سنة في نفث الراقي قال عيسى بن دينار النفث شبه البراق ولا يليق شيئا وروى محمد بن عيسى الأعشى عن أبي عيينة عن زفر عن عائشة أم المؤمنين انها سئلت عن نفث النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان ينفث كما ينفث آكل الزبيب وهذا يقتضي أنه كان يليق اليسير من الريق فأما التفل فانه يكون معه القاء الريق روى أبو سعيد الخدري أن ناسا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مروا بماء لدغ سيداه فراقه رجل من الصحابة فكان يقرأ بأبام القرآن ويجمع بزاقه ويتفل فبرا (مسئلة) وصفة النفث ما تقدم ذكره قال محمد بن عيسى الأعشى أخبرني بعض أصحاب مالك عن مالك رحمه الله انه رأى نفث الرقية على بعض يديه أو أصابعه وقال معمر سألت الزهري كيف ينفث فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينفث على يديه ثم يمسح بهما وجهه وقدر واه يونس مستندا كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا أوى إلى فراشه نفث في كفيه بقل هو الله أحد والمعوذتين جميعا ثم مسح بهما وجهه ومالغته يده من جسده

(فصل) وقولها رضي الله عنها فلما اشتد وجعه تر يدضعف عن القراءة أو عن القراءة في يديه قالت

* وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اشتكى يقرأ على نفسه بالمعوذات وينفث قالت فلما اشتد وجعه كنت أنا أقرأ عليه وأمسح عليه بيمينه رجاء بركتها

عائشة فكنيت أنا فأقرأ عليه وروى معمر عن ابن شهاب فلما أنقل كنت أنفت عليه بهن وفي رواية يونس فلما اشتكى أمرني أن أفعل ذلك به قالت وكنيت أسح بعينيه رجا بركتها إشارة إلى أنها كانت تتناول ذلك منه لضعفه عن الانفراد بذلك والله أعلم وأحكم ص **✽** مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر الصديق دخل على عائشة وهي تشتكي ويهودية رقبها فقال أبو بكر أرقها بكتاب الله تعالى **✽** ش قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه لليهودية أرقها بكتاب الله عز وجل طاعره أنه أراد التوراة لأن اليهودية في الغالب لا تقرأ القرآن ويحتمل والله أعلم أن يريد بذكر الله عزاءه أو رقية موافقة لما في كتاب الله تعالى ويعلم صحة ذلك بأن تظهر رقبها فإن كانت موافقة لكتاب الله عز وجل أمرها بما ومالم يكن على هذا الوجه في المستخرجة عن مالك لأحب رقى أهل الكتاب وكرهه وذلك والله أعلم إذا لم تكن رقبته موافقة لما في كتاب الله تعالى وإنما كانت من جنس السحر وما فيه كفر منافي للشرع وروى ابن وهب عنه عن المرأة التي رقى بالحديد والملاح وعن الذي يكتب الحرز ويعقد فيعلقه به عقدا والذي يكتب حرز سليمان أنه كره ذلك كله وكان العبد عنده في ذلك أشد كراهية لما في ذلك من مشابهة السحر ولعله تأول قول الله تعالى ومن شر النفاثات في العقد والله أعلم

(فصل) وكانت عائشة رضي الله عنها كثيرة الاسترقاء قال مالك في العتية بلغني أنها كانت ترى البثرة الصغيرة في يدها فتلع عليها بالتعويذ فيقال لها إنها صغيرة فتقول إن الله عز وجل يعظم ما يشاء من صغير ويصغر ما يشاء من عظيم

✽ علاج المريض ✽

ص **✽** مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابه جرح فاحتقن الجرح الدم وأن الرجل دعا رجلين من بني أنمار فنظرا إليه فرعما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما أيكما أطب فقالا أو في الطب خير يا رسول الله فرعم زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنزل الدواء الذي أنزل الادواء **✽** ش قوله أن رجلا أصابه جرح فاحتقن الجرح الدم يريد والله أعلم فاضر ذلك به وخيف عليه منه وأن الجرح دعا رجلين من بني أنمار لمعالجته فروا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما أيكما أطب فيحتمل أن يريد صلى الله عليه وسلم البصع عن حالهما وعرفتهما بالطب لأنه لا يصلح أن يعالج إلا بعلاج من له علم بالطب قال مالك أرى للامام أن ينهى عن حالهما وعرفتهما بالطب لأنه لا يصلح أن يعالج من هؤلاء الأطباء عن الدماء الاطبيب معروف وقد قال لي ربيعة ولا تشرب من دوائهم الا شيئا تعرفه قال واني بذلك لمستوص وفي هذا دليل على أن الطب معنى صحيح ولذلك سألها النبي صلى الله عليه وسلم عن أفضلها فيه فقال الرجلان أو في الطب خير يا رسول الله فيحصل والله أعلم أن يكونا طبيبين في حال كفرهما فلما أسلما مسكاعن ذلك شكافي أمره ويحتمل أن يريد التحقيق ما اعتقداه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أنزل الدواء الذي أنزل الادواء تفويض لله تبارك وتعالى في ذلك كله وأنه الخالق له وإنما أنزله إلى الناس بمعنى أعلمهم إياه وأذن لهم فيه كما أعلمهم التغذي بالطعام والشراب وأباح لهم وهذا ظاهر في جواز التداوي لما في ذلك من المنافع وروى عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أنزل الله داء الا أنزل له شفاء (مسئله) ومن

✽ وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر الصديق دخل على عائشة وهي تشتكي ويهودية رقبها فقال أبو بكر أرقها بكتاب الله

✽ علاج المريض ✽
✽ وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم أن رجلا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم أصابه جرح فاحتقن الجرح الدم وأن الرجل دعا رجلين من بني أنمار فنظرا إليه فرعما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما أيكما أطب فقالا أو في الطب خير يا رسول الله فرعم زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنزل الدواء الذي أنزل الادواء

المعالجة الجائزة حية المريض قال الشيخ أبو محمد جى عمر بن الخطاب مريضاً فقال حيا حتى كنت
أمن النوى من الجوع والله أعلم وأحكم ص * مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغنى أن سعد بن
زرارة كوى في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذبحة فأتى * مالك عن نافع أن
عبد الله بن عمر كوى من اللقوة ورقى من العقرب * ش قوله أن سعد بن زرارة كوى
في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم من الذبحة وهو لمكانه وحاله لا يشك أن النبي صلى الله عليه
وسلم قد علم به فلم ينكره وقد روى أبو قلابة عن أنس بن مالك كويت من ذات الجنب ورسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى وشهدنى أبو طلحة وأنس بن النضر وزيد بن ثابت وأبو طلحة كوانى يريد
بذلك شهرة الأمر وأنه لم يخف على النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره وذلك يدل على إباحته وما روى
عن جابر بن جبير عن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال الشفاء في ثلاثة
في شرطة محجم أو شربة عسل أو كية بنار وأنا أنهى أمتى عن السكى فأنما هذا نهى كراهية وحض
على الأخذ بما هو أفضل منه من التوكل على الله تبارك وتعالى لما روى عبد الله بن عباس عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه قال يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب ثم قال هم الذين لا يتطبرون ولا
يسرقون ولا يكتون وعلى ربهم يتوكلون فهى على هذا الوجه عن الاسترقاء وقد أمر به في غير ما
حديث وقد رقى نفسه بقل هو الله أحد والمعوذات ولم يكن استرقاء النبي صلى الله عليه وسلم ولا مداوانه
بماء سبع قرب لم تحلل أو كيتهن تركا للتوكل وإنما كان يأخذ في نفسه بأفضل الأحوال ولكنه
يحتمل أن يؤمر بذلك ويعلم أنه سيقوى بذلك على ما أمر به من عبادة أو طاعة وإنما كان التوكل
أفضل من التعانى بأمر لا يتيقن به البره ويكون ذلك الذى رجلا لعبادة أمر بها وقد روى أبو سعيد
الخدري جابر جل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إن أخى استطلق بطنه فقال اسقه عسلاً فسقاه
فقال أنى شقيقته فلم يزد إلا استطلاقا فقال صلى الله عليه وسلم صدق الله وكذب بطن أخيك ومعنى
ذلك أنه أعلم أنه قد جعل شفاؤه في شرب العسل فكان عليه أن يكرر ذلك حتى يبرأ فانه لم يعين له برأه
في أول شربه فيحتمل أن يكون معناه وصدق الله فيما أمر به من أن يسقى عسلاً فبرأ وكذب بطن
أخيك بمعنى أن هذا الذى يذكره عنه ليس بصحيح ولا صدق إذا كان بمعنى الخبر فروى أنه سقاه
فبرأ والله أعلم (مسئلة) ويغسل القرحة بالبول والجر إذا غسل بعد ذلك بالماء وفي رواية ابن
القاسم أنه كره التعالج بالجر وأن يغسله بالماء قال مالك أنى لأكره الجر في الدواء وغيره وبلغنى
أنه إنما يدخل هذه الأشياء من يريد الطعن في الدين والبول عندى أخف قال مالك ولا يشرب بول
الإنسان ليتداوى به ولا بأس بشرب أبوال الانعام الثمانية التى ذكرها الله سبحانه قيل أكل ما يتوكل
لحه قال لم أقل إلا أبوال الانعام الثمانية بل ولا خير فى أبوال الآدى

(فصل) وما روى أن عبد الله بن عمر كوى من اللقوة يقتضى إباحة ذلك عنده وكذلك استرقاؤه
من العقرب ولعله أثر ذلك بمعنى رجاء من عمل صالح كان عنده أفضل من ترك الاسترقاء فيكون
النهى عن الاكتواء عنده متوجها إلى من يفعل ذلك لا يثار الصحة خاصة وصلاح الحياة لا يتوصل
بذلك إلى عبادة وعمل صالح وبقال مالك في العتية لا بأس بالاكتواء من اللقوة والله أعلم وأحكم

✽ الغسل بالماء من الحمى ✽

ص ✽ مالك عن هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر أن أسماء بنت أبي بكر كانت إذا أتيت

* وحدثنى عن مالك عن
يحيى بن سعيد قال بلغنى
أن سعد بن زرارة كوى
في زمان رسول الله صلى
الله عليه وسلم من الذبحة
فات * وحدثنى عن
مالك عن نافع أن عبد الله
ابن عمر كوى من
اللقوة ورقى من العقرب
✽ الغسل بالماء من الحمى ✽
* وحدثنى عن مالك عن
هشام بن عروة عن فاطمة
بنت المنذر أن أسماء بنت
أبي بكر كانت إذا أتيت

بالمرأة وقد حجت تدعو لها أخذت الماء فصبت بينها وبين جيبها وقالت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا ان نبردوها بالماء * مالك عن هشام بن عروة عن أبيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الحمى من فيح جهنم فأبردوها بالماء * ش قوله ان أساء كانت اذا أتيت بالمرأة وقد حجت تدعو لها دليل ان ذلك كان يتكرر منها تبركا من الناس بها ورغبة في دعائها كانت تضيف الى ذلك ان تصب الماء بين المرأة المحجومة وجيبها تبردا لها وقال عيسى بن دينار تأخذ الماء فتصبه فيا بين طوقها وجسدها حتى يصل الماء الى جسدها ترجو بذلك بركة قول النبي صلى الله عليه وسلم فأبردوها بالماء * ويحتمل والله أعلم ان يكون ذلك من حمى كانت متكررة بالمدينة ذلك الوقت شديدة الحر فكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر ان يستنشق منها بالاراد ولذلك قال ان الحمى من فيح جهنم والفيح سطوع الحر فأبردوها بالماء الذي أجرى الله العادة ان يشفي برده من آذاه الحر مرة بالتبريد به ومرة بشربه وهذا كله بجري العادة وكذلك سائر الأدوية انما هي أدوية بمعنى ان الله أجرى العادة بان يشفي هو تبارك وتعالى من تناولها على وجه مخصوص وكذلك الأعذية والله أعلم وأحكم

﴿ عيادة المريض والطيرة ﴾

ص * مالك أنه بلغه عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا عاد ارجل المريض خاض الرحة حتى اذا قعد عنده قرت فيه أو نحو هذا * ش قوله صلى الله عليه وسلم اذا عاد ارجل المريض خاض الرحة يريد والله أعلم عظم أجر العيادة للمريض وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعبادة المريض واتباع الجنائز وتولاه صلى الله عليه وسلم حتى اذا قعد عنده بر بعند المريض قرت فيه فغنى ذلك والله أعلم انه اذا ثبت له من رحمة الله عز وجل وهي ثوابه الجزيل وتجاوزته عن الذنوب ويتعلق به منها ما ثبت للخائض في الماء فاذا قعد عنده تعلق به منها ما يتعلق بالمستقر الثابت وذلك أكثر مما يتعلق بالخائض في الماء وقوله صلى الله عليه وسلم قرت فيه أو نحو هذا ان كان هذا اللفظ فانه يحتمل أن يريد به قرت له كما يقول فيه رفيق بكذا وفيه طلاقة أي له طلاقه رفقه ويحتمل أن يكون من المقلوب فيكون معناه قرفها أي ثبت فيما غمره منها والله أعلم وأحكم ص * مالك أنه بلغه عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن عطية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى ولا دام ولا صفر ولا يحمل المريض على المصح وليلعل المصح حيث شاء فقالوا يا رسول الله وما ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أذى * ش قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى قال عيسى بن دينار معناه لا يعدي شيء شيء أي لا يتحول شيء من المرض الى غير الذي هو به قال وسمعت من ابن وهب ومعنى ذلك عندي ان العرب كانت تعتقد ان المصح اذا جاور المريض أعده مرضه أي تعلق به أو انتقل اليه قال الشاعر * تعدي المصح مبارك الجرب * فمكذب ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وبين ان ذلك كله من عند الله تبارك وتعالى ونبروي الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن اعرابيا قال يا رسول الله فبال الابل تكون في الرمل لكأنها الظباء فيضاطها البعير الأجر بفير بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هن أعدى الأول وهذا من أبين طرق الحجاج والارشاد الى الصواب وايضا وجه الحق لان الاعراب دخلت عليه الشبهة بان الابل تكون في الرمل وهو موضع صالح ليس فيه ما يعرضها فتكون فيه كالظباء حسنا وسلامة من الجرب وغيره فيأتي بغير أجر بفير بها الجرب فاعتقد الاعراب

بالمرأة وقد حجت تدعو لها
أخذت الماء فصبت بينها
وبين جيبها وقالت ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يأمرنا ان نبردوها
بالماء * وحدثني عن
مالك عن هشام بن عروة
عن أبيه أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ان
الحمى من فيح جهنم
فأبردوها بالماء

﴿ عيادة المريض والطيرة ﴾

* وحدثني عن مالك انه
بلغه عن جابر بن عبد الله
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اذا عاد
الرجل المريض خاض
الرحة حتى اذا قعد عنده
قرت فيه أو نحو هذا
* وحدثني عن مالك انه
بلغه عن بكير بن عبد الله
ابن الأشج عن ابن عطية
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا عدوى ولا
هام ولا صفر ولا يحمل
المريض على المصح وليلعل
المصح حيث شاء فقالوا
يا رسول الله وما ذلك فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه أذى

ان ذلك البعير قد أعداها جرب به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لو كان الجرب بالعدوى لامتنع أن يكون الأول جربا بالبدن أن يكون الأول جرب هذه الابل بغير جرب ابتداء من غير أن يعد به غيره أما ان ذلك دخل البعير الذي دخل بينهما أو غيره قبله وإذا جاز أن يكون هذا الداء لحق الأول من غير عدوى وانما هو من فعل الله فانه لا يمتنع أن يكون ماشه الابل أيضا من الجرب من فعل الله فلا معنى لاعتقاد العدوى فالواجب أن يعتقد ان ذلك كله من عند الله تبارك وتعالى لا خالق سواه وان جاز أن يفعله في بعض الأشخاص ابتداء وفي بعضها عند مجاورة الجرب والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا هام قال عيسى بن دينار معناه لا يتطير بالهام قاله مالك رحمه الله وقال محمد بن عيسى الأعشى كان أهل الجاهلية يقولون إذا وقعت هامة على بيت خرج منه ميت فعلى هذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم ولا هام انتهى أن يتطير بذلك أحد وقيل ان معنى ذلك ان العرب كانت في الجاهلية تقول إذا قتل قتيل خرج من رأسه طائر فلا يزال يقول اسقوني اسقوني حتى يقتل قاتله قال الشاعر في مثل هذا

يا عمرو لا تدع شقي ومنعتي * أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

فعلى هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا هام تكذيب لأخبارهم بذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا صفر * قال مالك وغيره معناه ان العرب كانت في الجاهلية تحرم صفر عاما وتؤخر اليه المحرم وكانت تحله عاما آخر وتقدم المحرم الى وقته فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقال ابن وهب كل أهل الجاهلية يقولون ان الصفر التي في الجوف تقتل صاحبها وهي التي عدت عليه إذا مات فرد ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكذبهم فيه وقال لا يموت أحد الا بأجله والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يجعل الممرض على المصح الممرض ذوالماشية المريضة والمصح ذوالماشية الصحيحة قال عيسى بن دينار معناه النهي عن أن يأتي الرجل بالبله أو غفقه الجر به فيعمل بها على ماشية صحيحة فيؤذيه بذلك قال ولكنه عندي منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الذي قاله عيسى بن دينار فيه نظر لان قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى ان كان بمعنى الخبر والتكذيب بقول من يعتقد العدوى فلا يكون ناسخا وان كان بمعنى النهي بربد لا تكرهوا دخول البعير الجرب بين ابلكم غير الجر به ولا تمنعوا ذلك ولا تمنعوا منه فاننا نعلم أيهما قال أولا وان تعلقنا بالظاهر فقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى ورد في أول الحديث فمحال أن يكون ناسخا لما ورد بعده أولا لا يدرى ورد قبله أو بعده لان الناسخ انما يكون ناسخا لحكم قد ثبت قبله وقال يحيى بن يحيى في المزنية سمعت ان تفسيره في الرجل يكون به الجذام فلا ينبغي أن يجعل عمله الصحيح معه ولا ينزل عليه يؤذيه لانه وان كان لا يعدى فالنفس تنفر منه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أذى فهذا تنبيهه انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك للادى لا للعدوى وأما الصحيح فلينزل عمله المريض ان صبر على ذلك واحتملته نفسه قيل له ولم يرد هذا أن يأتي الرجل بالبله أو غفقه الجر به فيعمل بها الموردة على الصحيح الماشية قال لعنه قد قيل ذلك وما سمعته واني لا كرهه أن يؤذيه ان كان يجذغني عن ذلك الموردة وكذلك الرجل يكون به المرض لا ينبغي أن يجعل موردة الاصحاء الا أن يكون لا يجذغني عنها فيردها وقد روى بونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى ويحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال لا يورد ممرض على مصح قال أبو سلمة ثم صحت أبو هريرة بعد ذلك عن قوله لا عدوى وأقام على أن
يورد ممرض على مصح فقال الحارث بن أبي رثاب وهو ابن عم أبي هريرة قد كنت أسمعك تحدثنا مع
هذا الحديث حديثاً آخر تقول لا عدوى فأبى أبو هريرة أن يعرف في ذلك بما رواه الحارث في ذلك
حتى غضب أبو هريرة فرطن له بالحبشية فقال للحارث أنت ترى ماذا قلت قال أبو هريرة قلت أنت قال
أبو سلمة ولم يردى لقد كان أبو هريرة يتحدثنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا عدوى فلا أدري
أنسى أبو هريرة أو نسيت أحد القولين الآخر قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا الذي قاله
أبو سلمة يقتضي أن قوله صلى الله عليه وسلم لا يورد ممرض على مصح ناسخ لقوله صلى الله عليه وسلم
لا عدوى وهذا على قول من قال أن قوله صلى الله عليه وسلم على وجه النهي ويصح على هذا التأويل
أن يكون أبو هريرة قد عرف الأول منهما قال القاضي أبو الوليد والذي عندي في معنى ذلك
أن قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى أمانني به أن يكون لمجاورة المريض تأثير في مرض
الصحيح وأن ذلك من فعل الله عز وجل ابتداء كما فعله في الأول ابتداءً وإن قوله صلى الله عليه وسلم
لا يورد ممرض على مصح ليس من هذا المعنى والله أعلم لكنه يحتمل معنيين أحدهما المنع من ذلك
لما فيه من الأذى على ظاهر الحديث وهذا الذي ذهب إليه يحيى بن يحيى والثاني أن يكون
البارئ تبارك وتعالى قد أجرى العادة بذلك وإن كان البارئ عز وجل هو الخالق للمرض والصحة
ففي بقوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى اعتقاد من يعتقد أن ذلك ليس من فعل الله عز وجل وأنه
متولد من مجاورة المريض الصحيح وليس هذا بواضح لأننا لا نجد ذلك جارياً على عادة قديمي الجوار
المريض الصحيح فلا يمرض وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وفر من المجدوم فراراً من الأسد
وظاهر هذا يقتضي أنه يستضر به استضرار غير التكره لمجاورته لأنه إذا قدر على الصبر على مجاورته
فلا معنى لنهيهم صلى الله عليه وسلم إلا أن يريد بذلك النبي صلى الله عليه وسلم أنك إذا استضررت
برائحتهم وكرهت مجاورته فإنه مباح لك أن تفر منه فراراً من الأسد والله أعلم وقد قال يحيى بن يحيى
في القوم يكونون في قريتهم شركاء في أرضها ومائها وجميع أمرها فيجند بعضهم فيردون المستقي
بأيتهم فيتأذى بهم أهل القرية ويردون منهم من ذلك أن كانوا يجندون عن ذلك الماء غنى من
غير ضرر بهم أو يقوون على استنباط بئراً وأجراً عين من غير ضرر بهم ولا فح بهم فأرى أن يؤمروا
بذلك ولا ينصروا وأن كانوا لا يجندون عن ذلك غنى إلا بما يضرهم أو يفسد بهم قيل لمن يتأذى بهم
ويشكي ذلك منهم استنبط لهم بئراً وأجر لهم عيناً أو أقم من يستقي لهم من البئر أن كانوا لا يقوون على
استنباط بئراً وأجراً عين ويكفون عن الورد عليك والافكل امرئ أحق بماله والضرر من أراد
أن يمنع امرئاً من ماله ولا يقيم له عوضاً منه (مسئلة) وإذا جند الرجل فرق بينه وبين امرئ أنه أن
شاء ذلك وقال ابن القاسم يحال بينه وبين وطء رفيقه أن كان في ذلك ضرر وقال سحنون لا يحال
بينه وبين وطء أمانته ولم يختلفوا في الزوجة وجه قول ابن القاسم أنها امرأة يلحقها الضرر بوطء
المجدوم فوجب أن يحال بينه وبينها كالزوجة وقال ابن القاسم إنما يحال بينه وبين الزوجة إذا حدث
ذلك به لأجل الضرر وجه قول سحنون أن الجندام في الحر لم يمنع الزوجة ونقضها منع الوطء
المستحق بها ولما لم يمنع ملك اليمين لم يمنع الوطء المستحق به ووجه ثان أن هذا عقد يستباح به الوطء
فوجب أن يكون تأثير الجندام في وطئه كتأثيره في عقده كعقد النكاح والله أعلم وأحكم (مسئلة) وهل
يخرج الممرض من القرى والخواضر قال مطرف وابن الماجشون في الواخضة لا يخرجون إن كانوا

يسراوان كثيرا أن يتخذوا أنفسهم موضعا كما صنع مرضى مكة عند التنعيم منزلهم وبه جاعتهم ولا أرى أن يمنعوا من الأسواق لتجارهم والتطرق للسئلة إذا لم يكن امام عدل يجري عليهم الرزق وقال أصبغ ليس على مرضى الخواضر أن يخرجوا منها الى ناحية بقضاء يحكم به عليهم ولكن أن أجرى عليهم الامام من الرزق ما يكفيهم منعوا من مخالطة الناس بلزوم بيوتهم أو بالسجن ان شاء وقال ابن حبيب وابن عبد الحكم يحكم عليهم بالسجن اذا كثروا وأخب الى وهذا الذي عليه الناس (مسئلة) ويمنع المجذوم من المسجد ولا يمنع من الجمعة ولا يمنع من غيرها قاله مطرف وابن الماجشون

﴿ السنة في الشعر ﴾

ص ﴿ مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر باحفاء الشوارب واعفاء اللحي ﴾ ش قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر باحفاء الشوارب يقال أحفى الرجل شاربه اذا قصه وروى ابن القاسم عن مالك أن تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم في احفاء الشوارب انما هو أن يبدو له طار وهو ما حتر من طرف الشفة والاطار جوانب الفم المحذقة به وحكى الشيخ أبو محمد في المختصر عن مالك انما الاحفاء المذكور في الحديث قص الاطار وهو طرف الشعر وأشار الى الاطار من الشعر والأول أظهر والله أعلم وأحكم (فصل) واحفاء الشوارب قصها على ما تقدم ذكره وروى ابن عبد الحكم عن مالك ليس احفاء الشارب حلقه وأرى أن يؤدب من حلق شاربه وروى أشهب عن مالك خلقه من البدع وقال أبو حنيفة والشافعي حلق الشارب واستئصاله أفضل من قصه وتقصيره والدليل على ما نقوله قول النبي صلى الله عليه وسلم احفوا الشوارب قال صاحب الأفعال معناه قصوها قال مالك رحمه الله وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان اذا أحرته أمر فقل شاربه ولو كان محلوها ما كان فيه ما يقتل والدليل على ذلك أيضا ما روى سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خمس من الفطرة تقليم الانظار وقص الشارب واحتبوا بما روى نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انهكوا الشوارب ولا حجة فيه لان انهالك الشيء لا يقتضى ازاله جميعه وانما يقتضى ازاله بعضه قال صاحب الأفعال نهكته الحكي نهكا أثرت فيه وكذلك العبادة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اعفوا اللحي قال أبو عبيد معناه وفروا اللحي لتكثر يقال منه عفا بنو فلان اذا كثروا ﴿ قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ويحتمل عندي أن يريد أن تعفى اللحي من الاحفاء لان كثرتها أيضا ليس بأمور بتركه وقدر روى ابن القاسم عن مالك لا بأس أن يؤخذ من اطبار من اللحية وشذ قيل لمالك فاذا طال التجدا قال أرى أن يؤخذ منها وتقص وروى عن عبد الله بن عمر وأبي هريرة انهما كانا يأخذان من اللحية ما فضل عن القبضة والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن جند بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وتناول فصة من شعر كانت بيد حرسى يقول يا أهل المدينة أين علمواكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول انما هلك بنو اسرائيل حين اتخذ هذه نسائهم ﴾ ش قوله ان معاوية بن أبي سفيان قال عام حج يقتضى انه كان مستوطنا غير المدينة فرآه وتناول فصة من شعر والقصة هي الجملة من الشعر تجعلها لمرأة على شعرها ترى انها من

﴿ السنة في الشعر ﴾

• وحدثنى عن مالك عن أبي بكر بن نافع عن أبيه نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر باحفاء الشوارب واعفاء اللحي • وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن جند بن عبد الرحمن بن عوف انه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر وتناول فصة من شعر كانت في يدي حرسى يقول يا أهل المدينة أين علمواكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول انما هلك بنو اسرائيل حين اتخذ هذه نسائهم

شعرها فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل ما فيه من تغيير الخلقة والتدليس وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة وهو في معنى اتخاذ قصة الشعر وقال فيه المنعرات خلق الله

(فصل) وقوله يا أهل المدينة أين علماءكم على معنى الاستعانة بهم على موافقتهم لقوله إن كانوا لم يعرفوا من اتخذ ذلك أو الانكار عليهم إن كانوا لم ينكروا ذلك فيقول كيف فعل هذا عندكم مع بقاء علماءكم قال مالك ولا ينبغي أن تصل المرأة شعرها بشعر ولا غيره وقال الليث بن سعد يجوز أن تصله بالمصوف وإنما كره الشعر والدليل على ما نقلوه ما روى عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة وهذا عام ومن جهة المعنى أنه صلة للشعر بمغيرة للخلق كالصلة بالشعر قال مالك ولا خير في أن تضع الجعة على رأسها قال مالك ولا بأس بالخرق تجعلها المرأة في قفاها وتربط للوقاية وما من علاج من أخف منه والله أعلم (مسألة) ونهى عن القزع وهو أن يحلق بعض الرأس ويبقى مواضع والأصل في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن القزع ومن ذلك القصة والقفا وهو أن يحلق رأس الصبي فيترك منه مقدمة وشعر القفا قال مالك لا يعجبني ذلك في الجوارى ولا الغلمان ووجه ذلك أنه من ناحية القزع وقال مالك وليخلقوا جميعه أو يتركوا جميعه وسئل عن القصة وحدها فقال لا يعجبني ذلك ووجهه ما تقدم ومن هذا الباب الوشم وهو ممنوع والوشم النقش في اليد والذراع والصدر والدليل على ذلك ما روى عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشعة والمستوشة وقال ابن نافع الوشم في اللثة ومعنى ذلك أن هذا معنى باق كالخلقة ومن ذلك التفلج وروى علقمة عن عبد الله بن مسعود أنه قال لعن الله الواشيات والمستوشيات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله ما لا لعن من لعن النبي صلى الله عليه وسلم (مسألة) وهذا فيما يكون باقيا وأما ما كان لا يبقى وإنما هو موضع للجمال يسرع إليه التغيير كالسحل فقد قال مالك رحمه الله لا بأس بالسحل للمرأة إلا بعد غيره لما ذكرناه من قبل وأما الرجل فقد قال مالك رحمه الله أكره السحل بالليل والنهار للرجل إلا لمن به علة وما أدركت من يكحل نهارا إلا من ضرورة وفي رواية ابن نافع ليس السحل بالاعتد من عمل الناس ولا سمعت فيه نهى يريد ما قدمناه من استحسان زى من مضى من علماء أهل المدينة والأخذ بهديهم وأدبهم لأنه الذي اختاره النبي صلى الله عليه وسلم (مسألة) وأما الخناء فقد قال مالك لا بأس أن تزين المرأة يديها بالخناء أو تطرفها بغير خضاب وأنكر ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما أن تخضب يديها كلها أو تدع ص عن مالك عن زياد بن سعد عن ابن شهاب أنه سمعه يقول سدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ما شاء الله ثم فرق بعد ذلك ش قوله سدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم فرق به ذلك قال عيسى بن دينار اسدل القصة يريد أن يتخذ منه قعة في مقدم الرأس فعل ذلك والله أعلم لمناصرة أهل الكتاب لأنهم كانوا يسدلون شعورهم وكان يحب متابعتهم فيما لم يؤمر فيه بمخالفة وذلك يحتمل والله أعلم أنه كان يعلم أن ذلك مما لم يغيره ومن شريعة أنبيائهم أما لو حى أو بغير متواتر وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقتدى بهم فكان يتبع أهل الكتاب في ذلك فإذا طرأ التسخع دان بمخالفتهم وعدل إلى ما أمر به فلذلك فرق النبي صلى الله عليه وسلم بعد أن سدل قال ابن عباس كان أهل الكتاب يسدلون شعورهم وكان المشركون يفرقون وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم

• وحديثي عن مالك
عن زياد بن سعد عن ابن
شهاب أنه سمعه يقول سدل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ناصيته ما شاء الله
ثم فرق بعد ذلك

قال مالك ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته (٢٦٨) أو شعر أم امرأته بأس * وحدثني عن مالك عن

يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر فيه بمخالفة فسدل ناصيته ثم فرق بعد ذلك قال مالك ورايت عامر بن عبد الله وربيعة وهشام بن عروة يفرقون شعورهم قال ابن القاسم قال مالك فرق الرأس للرجال أحب الى (مسئلة) وأما الذؤابة للصبي فقد روى ابن القاسم عن مالك انه كره الذؤابة للصبي قال عيسى بن دينار وأنا لا أرى بها بأساً وجه قول مالك ما فيه من مشابة القرع وهو ان يخلق مواضع من الرأس وبدع مواضع وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرع ووجه قول عيسى بن دينار انه ليس من معنى القرع لأن الشعر غير متفرق في الرأس وانما هو في موضع واحد كالشعر يكون في جميع الرأس والله أعلم وأحكم ص * قال مالك ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته أو شعر أم امرأته بأس * ش قول مالك رحمه الله ليس على الرجل ينظر الى شعر امرأته أو شعر أم امرأته بأس والله أعلم على الوجه المباح من نظره الى ذوات محارمه كأمه وأخته وابنته ولا خلاف في ذلك كما انه لا خلاف في منعه على وجه الالتذاذ والاستمتاع به والله أعلم ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاخضاء ويقول فيه تمام الخلق * ش يريد والله أعلم ما لم يكن في اخصائه منفعة وقد كره مالك رحمه الله اخضاء الخيل وقال لا بأس باخصائها اذا أكلت واخضاء بني آدم محرم كقطع أعضائهم وقد كره مالك شراء الخصى من الصقالبة وقال لو لم يشتر وامنهم لم يخصوه وروى عن عبد الله بن عباس في قوله تعالى فليغيرن خلق الله قال هو الاخضاء وقاله أنس بن مالك وقال عبد الله بن مسعود هو الوشم وقال مجاهد والغنى فليغيرن خلق الله دين الله (مسئلة) وأما اخضاء الفسمن وما ينتفع باخصائه لطيب لحه فلا بأس بذلك والله أعلم ص * مالك عن صفوان بن سليم انه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا وكافل اليتيم له أولغيره في الجنة كهاتين اذا اتقى وأشار بأصبعيه الوسطى والتي تلى الإبهام * ش كافل اليتيم هو الذي يكفله ويقوم بأمره وينظر له وقوله صلى الله عليه وسلم له أولغيره يحتمل والله أعلم ان يكون الكافل امرأة فكفل اليتيم وهو ابنتها ويحتمل أن يردها الرجل يكفل يتيماً من أقالبه لان اليتيم في بني آدم بموت الأب دون موت الأم وقوله صلى الله عليه وسلم أولغيره يريد أن لا يكون من عشيرته والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم كهاتين وأشار بأصبعيه الوسطى والتي تلى الإبهام يريد السبابة قال عيسى بن دينار يقول لأفضله في الجنة لا بقدر فضل الوسطى على التي تلى الإبهام

اصلاح الشعر

ص * مالك عن يحيى بن سعيد ان أباقادة الأنصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جة أفأرجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها فكان أبوقادة رجماً دهنها في اليوم مرتين لما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها * مالك عن زيد بن أسلم ان عطاء بن يسار أخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل نازراً الرأس واللحية فإشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ان اخرج كأنه يعني اصلاح شعر رأسه ولحيته ففعل الرجل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم نازراً رأساً كأنه شيطان * ش قول أبي قتادة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جة أفأرجلها يريد أخطأها فقال له رسول الله صلى

نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يكره الاخضاء ويقول فيه تمام الخلق * وحدثني عن مالك عن نافع عن صفوان بن سليم انه بلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا وكافل اليتيم له أولغيره في الجنة كهاتين اذا اتقى وأشار بأصبعيه الوسطى والتي تلى الإبهام

اصلاح الشعر

* وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد ان أباقادة الأنصاري قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان لي جة أفأرجلها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها فكان أبوقادة رجماً دهنها في اليوم مرتين لما قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم وأكرمها * مالك عن زيد بن أسلم ان عطاء بن يسار أخبره قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فدخل رجل نازراً الرأس واللحية فإشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ان اخرج كأنه يعني اصلاح شعر رأسه ولحيته ففعل الرجل ثم رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم نازراً رأساً كأنه شيطان

رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم نازراً رأساً كأنه شيطان

الله عليه وسلم ذمها كرمها يريد والله أعلم اصلاحها وتجميلها بالدهن وما جرى مجراه مما يحسن به الشعر فيكون ذلك كرامته وصيانتة من الشعث والتراب والوسخ ولذلك كان أبو قتادة يوالي دهنها واصلاحها حتى ربما فعل ذلك في اليوم مرتين وقال ابن القاسم ما أحبنته وأكره أن يقرض من أصله وهو عندي شبه النتن .

(فصل) وقوله فدخل رجل المسجد وهو نازل الرأس واللحية يريد والله أعلم قائم الشعر نازله فأمره وقوله فأشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن اخرج يعني اصلاح الشعر وذلك يقتضي أن اخرج من المسجد لاصلاح الشعر ما موربه لأن اصلاحه في المسجد منهي عنه لما فيه من تشييت المسجد بما يقع فيه من الشعر وربما كان مع ذلك ما يؤذي أهل المسجد من القمل لمن لا يتعاهد رأسه من الترجيل والتنظيف وحكم اللحية في ذلك حكم الشعر بل أكد لأن الرأس قد يغطي واللحية بادية

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أليس هذا خيرا من أن يأتي أحدكم نازل الرأس كأنه شيطان شبه ذلك بالشيطان لقمح منظره وقبح منظر النازل الرأس والترجيل والتنظيف وحسن الزي والتطيب والتدهن من شرائع الاسلام وقدر وي عن الحسن البصري عن عبد الله بن مغفل نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الترجيل الاغبا وهذا الحديث وان كان رواه ثقات الا انه لا يثبت وأحاديث الحسن عن عبد الله بن مغفل فيها نظر ولو ثبت لاحتمل أن يكون معناه لمن يتأذى بامان ذلك لمرض أو شدة برد فنهاه أن يتكلف من ذلك ما يضر به ويحتمل أن يريد به نهي من يعتقد أن ما كان يفعله أبو قتادة من دهنه في اليوم مرتين أمر الا زما فنهي عن ذلك وأعلمه أن السنة اللازمة من ذلك الاغباب به لا سيما لمنعه ذلك من تصرفه وشغله وعمله وان ما زاد على ذلك ليس بلازم وانما يجب أن يعتقده انه مباح مطلق من شاء فعله ومن شاء تركه والله أعلم وأحكم (مسألة) وفي الجملة ان التجميل والتنظيف مشروع كقص الشارب والسواك وما لم يكن فيه تيسير للخلق من غسل أو غيره فانه مشروع ولذلك استحب الغسل في الجمعة والعيدين وقال ابن القاسم في الحمام ان كنت تدخله خاليا أو مع قوم يسترون فلا بأس وان كانوا لا يحفظون لم أمان أن تدخله وان كنت أنت تحفظ وكان ابن وهب يدخله مع العامة ثم ترك فكان يدخله خاليا وهذا حكم الرجل وأما المرأة فأكره لها دخول الحمام وان كانت مريضة الا أن تكون مفردة (فرع) قال في المختصر وليس للثمر الذي يدخل به الحمام حد * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه والذي عندي ان قدره مع ستر العورة التي يلزم سترها ان يسترها في حال المشي والقيام والجلوس فكل ما سترها في هذه الأحوال أجزأ والله أعلم

﴿ ما جاء في صبغ الشعر ﴾

﴿ ما جاء في صبغ الشعر ﴾

وحدثني عن مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث قال وكان جليسا لهم وكان أبيض اللحية والرأس قال ففدا عليهم ذات يوم وقد حرمها قال فقال له القوم هذا أحسن فقال ان أمي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت الي البارحة جارتها نخيلة فأصبغت علي لأصبغن وأخبرتني أن أبا بكر الصديق كان يصبغ * قال يحيى سمعت مالكا يقول في صبغ الشعر بالسواد لم أسمع في ذلك شيئا معلوما وغير ذلك من المصبغ أحب الي قال وترك المصبغ كله واسع ان شاء الله ليس على الناس

عن مالك عن يحيى بن سعيد قال أخبرني محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ان عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث قال وكان جليسا لهم وكان أبيض اللحية والرأس قال ففدا عليهم ذات يوم وقد حرمها قال فقال له القوم هذا أحسن فقال ان أمي عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت الي البارحة جارتها نخيلة فأصبغت علي لأصبغن وأخبرتني أن أبا بكر الصديق كان يصبغ * قال يحيى سمعت مالكا يقول في صبغ الشعر بالسواد لم أسمع في ذلك شيئا معلوما وغير ذلك من المصبغ أحب الي * قال مالك وترك المصبغ كله واسع ان شاء الله ليس على الناس

في ذلك ضيق * قال وسمعت مالكا يقول في هذا الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لأرسلت بذلك عائشة إلى عبد الرحمن بن الأسود * ثم قوله أن عبد الرحمن بن الأسود كان أبيض الرأس واللحية يريد من الشيب وقوله فقد اعلمهم وقد حرم ما يريد خضبه ما بالجرة فاستحسن القوم ذلك منه وفضلوه على البياض فأعلمهم عبد الرحمن أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أقسمت عليه ليصبغن وأخبرته أن أبا بكر الصديق كان يصبغ وذلك أنه روى عن أبي بكر أنه خضب بالحناء والكم وكذلك روى عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك وجاعة وهذا يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخضب ولو خضب كان تعلقها بفعله أبين وأوضح من تعلقها بفعل أيها رضى الله عنها وإنما ذكرته عائشة في ذلك أفضل ما علمته وندبته إلى اتباعه وقد قال مالك رحمه الله في غير الموطأ لم يصبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عمر بن الخطاب ولا علي بن أبي طالب ولا أبي بن كعب ولا السائب بن زيد ولا سعيد بن المسيب ولا ابن شهاب وقال عثمان بن موهب رأيت شعر النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه إلى أم سلمة مخضوبا بالحناء والكم وقيل لمحمد بن علي أكان على يخضب قال قد خضب من هو خير منه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحتمل والله أعلم أن يزيد بهذه الآثار أنه كان يجعل من ذلك في شعره بما يحسنه ويلينه دون أن يكون شعره يحتاج إلى ذلك لبياض ومعنى الآثار التي نفت الخضب أنه لم يكن شعره أبيض يغيره الخضب فلم يكن يجعل من ذلك ما يجعله على وجه الخضب الذي يغير البياض وقد قال عبد الله بن همام قلت لأبي الدرداء أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخضب فقال يا ابن أخي ما بلغ منه الشيب بالخضب ولكنه كان منه هنا شعرات بيض وكان يغسلها بالحناء والسدر

(فصل) وقول مالك رحمه الله في صبغ الشعر بالسواد لم أسمع فيه شيئا معلوما وروى عنه أشهب في العتبية ما علمت أن فيه النهي وغير ذلك من الصبغ أحب إلى يرد أنه صبغ لم يستعمله النبي صلى الله عليه وسلم في شعره وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في أبي جحافة غير وه وجنبوه السواد والحديث ليس بثابت رواه ليث بن أبي سليم وقد خضب بالسواد من الصحابة عقبه بن عامر والحسن والحسين وخضب به محمد بن علي بن أبي طالب وجاعة من التابعين والأول أكثر والله أعلم

(فصل) وقول مالك وترك الصبغ كله واسع يرد أن الصبغ ليس بأمر لازم وقد ترك الصبغ جاعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعلي بن أبي طالب * قال القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وذلك عندى بنصرى إلى وجهين أحدهما أن يكون أمر المعتاد بلبس الإنسان فيسوغ له ذلك فإن الخروج عن الأمر المعتاد يهر ويستقبح والثاني أن من الناس من يجعل شبيه فيكون ذلك أليق به من الصبغ ومن الناس من لا يجعل شبيه ويستشنع منظره فكان الصبغ أجلب به والله أعلم وسئل مالك عن تنف الشيب فقال ما علمته حرام وتركه أحب إلى وقال ابن القاسم ما أحب تنفه وأكره أن يقرض من أصله وهو يشبه عندى التنف

ما يؤمر به من التعوذ *

ص * مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن خالد بن الوليد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنى أروع في منأى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه

في ذلك ضيق قال وسمعت مالكا يقول في هذا الحديث بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصبغ ولو صبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم لأرسلت بذلك عائشة إلى عبد الرحمن بن الأسود

* ما يؤمر به من التعوذ * وحدثنى عن مالك عن يحيى بن سعيد قال بلغني أن خالد بن الوليد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنى أروع في منأى فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكلمات الله التامة من غضبه وعقابه

وشر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون * مالك عن يحيى بن سعيد انه قال أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفر يتا من الجن يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال له جبريل أفلا أعلمك كلمات تقولن اذا قلتن طفت شعلته وخر لفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل فقل أعوذ بوجه الله الكريم وبكلمات الله التامات اللاتي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الا طارق يطرق بخير يارحمن * قوله صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بكلمات الله التامة ووصفها بالتمام على الاطلاق يحتمل والله أعلم ان يريد به انه لا يدخلها نقص وان كان كلمات غيره يدخلها النقص يحتمل ان يريد بذلك الفاضلة يقال فلان تام وكامل أى فاضل ويحتمل ان يريد به الثابت حكمها قال الله عز وجل وتمت كلمه ربك الحسنى على بنى اسرائيل بما صبروا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من غصبه قال القاضي أبو بكر غضب البارى تعالى ارادته عقوبة من غصب عليه وقوله صلى الله عليه وسلم وعقابه راجع الى معنى واحد وقوله صلى الله عليه وسلم وشر عباده يحتمل أن يريد به ان شر عذابه ما كان في الآخرة على وجه الانتقام والغضب وما كان في الدنيا من الأمراض والآلام على سبيل التكفير لا يوصف بذلك ويحتمل أن يريد به أن عذابه كله مما يوصف بالشر وان ما كان في الدنيا من الأمراض والآلام مما يكفر به الخطايا لا يوصف بأنه عذاب (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ومن همزات الشياطين وأن يحضرون قال قوم معناه أن تصيبني بشر وقوله صلى الله عليه وسلم وأن يحضرون من قولهم موضع محتضر يصاب الناس فيه ويحتمل أن يريد وأن يحضرون أن يكونوا مع دعائى في ابعادهم عنه ويحتمل أن يكون معناه ممنوع أى به من ممنوع ويضر بمن يكون فيه وسئل مالك عن به لم يقل له ان شئت أن تقتل صاحبك فقال لا أعلم لى بهذا وهذا من الطب قال وكان معدن لا يزال يصاب فيه انسان من قبل الجن فشكوا ذلك الى زيد ابن أسلم فأمرهم بالأذان يؤذن كل انسان ويرفعون أصواتهم ففعلوا فانقطع ذلك عنهم

(فصل) وقوله للنبي صلى الله عليه وسلم قل أعوذ بوجه الله الكريم قال العاضى أبو بكر معنى ذلك صفة من صفات البارى تعالى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتعوذ بها وقال أبو الحسن المحاربي أعوذ بوجه الله أعوذ بالله وقوله الكريم يحتمل والله أعلم أن يكون صفة للوجه ويحتمل أن يكون صفة لله تعالى من جهة اللفظ وأما من جهة المعنى فعلى ما تقدم ذكره والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر يحتمل أن يريد والله أعلم لا يجاوزها في التمام أى لا يزيد عليها ويحتمل أن يريد به انه لا ينتهى علم أحد الى ما يزيد عليها والبر من كل ذرأ بر من الانس وغيرهم والعاجر من كان ذا فجور والله أعلم

(فصل) وقوله من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها يحتمل والله أعلم من كل شيء ينزل من السماء فيصيب أهل الأرض أو يخرج بها إليها يريد عرج بسببه فيعاقب أهل الأرض أو بعضهم من أجله بالشر وقوله وشر ما ذرأ من الأرض يريد والله أعلم ما خلقه على ظهر الأرض وشر ما يخرج منها مما خلقه في باطنها ثم يخرج منها ليصيب به من يشاء من عباده وقوله ومن فتن الليل والنهار يحتمل أن يريد به التي تصيب في الليل والنهار أو تخلق في الليل والنهار ويحتمل أن يريد به الفتن التي سبها الليل والنهار مما يستعين أهل الفتن عليها بالليل فيسترون بها ويتوصلون فيها إليها وكذلك النهار وقوله ومن طوارق الليل والنهار الطارق ما جاءك ليلا ووصف ما يأتي بالنهار طارقا على سبيل الاتباع

وشر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضرون * وحديثى عن مالك عن يحيى بن سعيد انه قال أسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى عفر يتا من الجن يطلبه بشعلة من نار كلما التفت رسول الله صلى الله عليه وسلم رآه فقال له جبريل أفلا أعلمك كلمات تقولن اذا قلتن طفت شعلته وخر لفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بلى فقال جبريل فقل أعوذ بكلمات الله التامات اللاتي لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما ينزل من السماء وشر ما يخرج فيها وشر ما ذرأ في الأرض وشر ما يخرج منها ومن فتن الليل والنهار ومن طوارق الليل والنهار الا طارق يطرق بخير يارحمن

* وحديثي مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رجلا من أسلم قال ماتت هذه الليلة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي شيء فقال لدغتنى عقرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما انك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك * وحديثي عن مالك عن سمى مولى أبي بكر عن

(٢٧٢)

ولما كان الطارق يأتي بالشر ويأتي بالخير استثنى الطارق الذي يأتي بالخير فانه رغب في اتباعه ولم يستعذ منه (مسألة) وفي العتية عن مالك وسئل عن هذا الحديث في التعوذ يقال ذلك ثلاثا فقال ما سمعت الا كذا وثلاث أفضل ص * مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رجلا من أسلم قال ماتت هذه الليلة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي شيء فقال لدغتنى عقرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أما انك لو قلت حين أمسيت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك * مالك عن سمى مولى أبي بكر عن القعقاع بن حكيم أن كعب الأخبار قال لولا كلمات أقولهن لجعلتنى يهود حارا فقيلا له وما هن فقال أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس شيء أعظم منه وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر وبأسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق وذرا وبرأ * ثم قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة لو قلت أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك يحتمل والله أعلم انه اختصر اللفظ وجع المعنى لما اعتقد انه ربما لم يضبط ذلك اذا بسطه وبسط جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم القول حين علمه ذلك الدعاء على أوعب ألفاظه لما كان عليه من الخف من استعمال أكثر ذلك وأفضله فان ما زاد فيه انما هو ذكر الله تعالى وتكرير الدعاء وكل ذلك حسن مرغ فيه

(فصل) وقول كعب الأخبار لولا كلمات أقولهن لجعلتنى يهود حارا فقيلا يحتمل أن يريد به والله أعلم لبلدتنى وأضلتنى عن رشدي حتى أكون كالحمار الذي لا يفقه شيئا ولا يفهمه وبه يضرب المثل في البلادة وقلة المعرفة وقوله وبأسماء الله الحسنى يحتمل أن يشير الى قوله تبارك وتعالى ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها وقوله ما علمت منها وما لم أعلم هذا انما ورد في قول كعب الأخبار فيحتمل أن يعتقد أن من أسماء الله عز وجل ما لا يعرفه هو وان عرفه غيره من الناس ويحتمل أن يريد به ان فيها ما لا يعرفه أحد وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان لله تسعة وتسعين اسما مائة الا واحدا من أحصاها دخل الجنة وهذا يقتضي انها مما يمكن أن يحصى ويعلم وهو الأظهر والله أعلم وأحكم

✽ ما جاء في المتحابين في الله تعالى ✽

ص * مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي الجباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول يوم القيامة أين المتحابون لجلالي اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي * مالك عن خبيب بن عبد الرحمن الأنصاري عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد الخدري أو عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ورجل دعته ذات حسب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها

القعقاع بن حكيم أن كعب الأخبار قال لولا كلمات أقولهن لجعلتنى يهود حارا فقيلا له وما هن فقال أعوذ بوجه الله العظيم الذي ليس شيء أعظم منه وبكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر وبأسماء الله الحسنى كلها ما علمت منها وما لم أعلم من شر ما خلق وذرا وبرأ.

✽ ما جاء في المتحابين

في الله تعالى ✽

* وحديثي عن مالك عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن أبي الجباب سعيد بن يسار عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول يوم القيامة أين المتحابون لجلالي اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي * وحديثي عن مالك عن خبيب بن عبد الرحمن الأنصاري عن حفص بن عاصم عن أبي سعيد

الخدري أو عن أبي هريرة انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله امام عادل وشاب نشأ في عبادة الله عز وجل ورجل قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه ورجلان تحابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه ورجل دعته ذات حسب وجمال فقال اني أخاف الله ورجل تصدق بصدقة فأخفاها

حتى لا تعلم شماله ماتنفيق يمينه ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم يقول الله تبارك وتعالى ابن المتعابون
لجلالي يريد والله أعلم لعظمته وعلو شأنه وتعظيمهم بذلك انما هو أن يحب كل واحد منهم الآخر لاطاعة الله
عز وجل وإيمانه به وامثاله أو امره وانتهائه عما نهاه عنه فهذا ان هما المتعابان في الله تبارك وتعالى
(فصل) وقوله عز وجل اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل الا ظلي يحتمل أن يريد والله أعلم أن الناس
يضعون يوم القيامة وتدنو الشمس منهم فيستند عليهم الحر ولا ظل ذلك اليوم الا ظله عز وجل فمن
أظله الله في ظله ذلك اليوم فقد رحمه الله وفاز وقال عيسى بن دينار يقول أكنه من المسكاره كلها
وأكنفه في كنفى وأكرمه ولم يرد بهذا شيأ من الظل ولا الشمس والله أعلم وأحكم

(فصل) وقول النبي صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله على ما تقدم امام
عادل وظاهره انه أراد به امام المسلمين ومن جرى مجراه من أئمة العدل والحاكين بالعدل وقوله صلى
الله عليه وسلم وشاب نشأ في عبادة الله تعالى يحتمل والله أعلم أن يريد به انه أقل ذنوباً وأكثر حسنات
من نشأ في غير عبادة الله عز وجل ثم عبده في آخر عمره وعند شيخه وقوله صلى الله عليه وسلم ورجل
قلبه معلق بالمسجد اذا خرج منه حتى يعود اليه معناه والله أعلم بنوى الرجوع اليه ويرتقب وقت
توجهه نحوه فهذا مما يستديم الحسنات لان من نوى حسنة فلم يعملها كتبت له حسنة وان عملها
كتبت له عشرها وقوله صلى الله عليه وسلم ورجلان تجابا في الله اجتمعا على ذلك وتفرقا على ما تقدم
قال مالك الحب في الله والبغض في الله من الفرائض واجتماعهما على معنى انهما يجتمعان بسبب
تحابهما في الله ويفترقان على ذلك يحتمل والله أعلم أن يريد به ثبوت محبتهما حين الاجتماع والافتراق
ويحتمل أن يريد به انهما يفترقان من أجل ذلك لينفرد كل واحد منهما بعمل صالح يكون الانفراد
به أفضل والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه خص النبي صلى الله عليه
وسلم الخالي بذلك فانه أبعد من الرياء والسمعة وطالب الذكراً فما كان في حال الخلوة من ذكر الله
عز وجل واستشعار خشية حتى تفيض عيناه فانه خالص لله تعالى لا يشوبه غيره

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ورجل دعت ذات حسب وجمال يريد والله أعلم دعت الى نفسها
ويحتمل أن يريد على وجه النكاح ويعرف انه لا يقوم بما يجب لها ويحتمل أن تدعو الى غير ذلك
مما لا يحل فيمتنع منه وخص صلى الله عليه وسلم ذات الشرف والجمال لان الناس فيمن اجتمعت
لها اذان الصفات أرغب وعليها أحرص فاذا قال اني أخاف الله كان امتناعه لخافة الله عز وجل
وايثار الما عند الله تعالى ويحتمل أن يريد بقوله صلى الله عليه وسلم قال اني أخاف الله انه قال له ذلك
وراجعها به وأظهر لها وجه امتناعه عليها ويحتمل أن يريد به انه قال ذلك في نفسه فتمنع نفسه بذلك
عمادته اليه والله أعلم ص ﴿ مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أحب الله العبد قال جبريل قد أحببت فلانا فاجبه فيجبه جبريل ثم
ينادي في أهل السماء ان الله قد أحب فلانا فاجبه فيجبه أهل السماء ثم يوضع له القبول في الأرض
واذا أبغض الله العبد قال مالك لا أجسبه الا انه قال في البغض مثل ذلك ﴿ ش قوله صلى الله عليه
وسلم اذا أحب الله العبد قال القاضي أبو بكر محبة الله تعالى للعبد معناها أن يريد ان يباينها
عليه السلام قد أحببت فلانا فاجبه يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك على معنى أن يكونان متحابين
في الله فان جبريل يحبه الله وذلك الرجل يحب الملائكة وأهل الطاعة أجمعين وأهل الكفر يعادون

حتى لا تعلم شماله ماتنفيق
يمينه ﴿ وحدثنى عن مالك
عن سهيل بن أبي صالح عن
أبيه عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال اذا أحب الله
العبد قال جبريل قد
أحببت فلانا فاجبه فيجبه
جبريل ثم ينادي في
أهل السماء ان الله قد
أحب فلانا فاجبه فيجبه
أهل السماء ثم يوضع له
القبول في الأرض واذا
أبغض الله العبد ﴿ قال
مالك لا أجسبه الا انه قال
في البغض مثل ذلك

جبریل علیہ السلام قال اللہ تعالیٰ من کان عدواً للہ وملائکته ورسوله وجبریل ومیکال فان اللہ
عدو للكافرين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم ينادى في أهل السماء يحتمل أن يريد أن جبريل ينادى في أهل السماء ويحتمل أن يريد أن الله تبارك وتعالى يقول ذلك لأهل السماء كما يقوله جبريل أو يأمر من ينادى فيهم بذلك فيصعب أهل السماء لذلك كما يحبه جبريل فيصير بذلك العبد مع أهل السماء من المتعاضدين لله عز وجل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم يوضع له القبول في الأرض يريد المحبة في الناس يقال فلان منح من فلان قبولاً أى رزق منه محبة وقد قيل في قول الله عز وجل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن وداً وروى عن عبد الله بن عباس أنه قال يحبهم ويحبهم للناس ويعق ذلك ان الود المحبة لكن ابن عباس فسر تلك المحبة بمحبة الله عز وجل ومحبة العباد لانها المحبة التي ينتفع بها ويمكن أن يمتن البارئ تعالى لى عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات بها

(فصل) وقوله واذا أبغض الله العبد قال مالك لا أحسبه إلا أنه قال في البغض مثل ذلك قال القاضي أبو بكر معنى بغض الله تعالى للعبد أنه أراد عقوبته ووطن مالك أنه قال في البغض على حسب ما تقدم من أنه يقول تعالى لجبريل عليه السلام اني أبغضت فلاناً فأبغضه فبغضه جبريل ثم ينادى في أهل السماء ان الله يبغض فلاناً فأبغضوه ثم يوضع له في الأرض الكراهية والاجتناب في نفوس الناس ولم يتحققه مالك رحمه الله تحقيقه لما تقدم فلذلك أخبر بما علم وتوقف فيما سواه فاقتضى الحديث ان اتفاق أهل الأرض على محبة الرجل دليل على فضل ماله عند الله تعالى وبغضهم له على حسب ذلك والله أعلم وانما يراد بأهل الأرض من عرفه منهم دون من لم يعرفه ولم يسمع به ص مالك عن أبي حازم بن دينار عن أبي ادريس الخولاني أنه قال دخلت مسجد دمشق فاذا فتى شاب براق الثنايا واذا الناس معه اذا اختلفوا في شيء أسندوا اليه وصدر واعن قوله فسألت عنه فقلت هذا معاذ بن جبل فلما كان الغد هجرت فوجدته قد سبقني بالنهجر ووجدته يعلى قال فانتظرت حتى قضى صلاته ثم جئته من قبل وجهه فسامت عليه ثم قلت والله اني لاحبك لله فقال آ لله فقلت آ لله فقال آ لله فقلت آ لله فقال آ لله قال فاخذ بحجوة ردائي فجذبني اليه وقال أبشرفاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله تبارك وتعالى وجبت محبتي للتحابين في والمتحابين في والمتزاورين في والمتبازلين في ثم قول أبي ادريس الخولاني فاذا فتى شاب براق الثنايا قال عيسى بن دينار يريد أبيض الشعر حسنه وقيل معناه كثير التبسيم طلق الوجه والأول أظهر وقوله واذا الناس معه اذا اختلفوا في شيء أسندوا اليه يريد والله أعلم ردوا اليه النظر فيه والتكليم له في تصحيحه ما رآه من أقوالهم ورد ما يرى رده فيصرون عن قوله يريد يصرون عن ذلك الاختلاف الى الاتفاق على اتباع قوله

(فصل) وقوله فسألت عنه فقيل هذا معاذ بن جبل قال أحد بن خالد وهم أبو حازم في هذا القول وإنما هو عبادة بن الصامت رواه شعبة عن يعلى بن عطاء سمعت الوليد بن عبد الرحمن يحدث عن أبي إدريس الخولاني لقيت عبادة بن الصامت وذكر الحديث الذي ذكره أبو حازم عن أبي إدريس عن معاذ بن جبل ويبدل على نسخة هذا ما رواه ابن عيينة عن الزهري عن أبي إدريس الخولاني أن كنت عبادة بن الصامت وأبا الدرداء وشداد بن أوس وفاتني معاذ بن جبل وتقال الوليد

* وحدثنى عن مالك عن
 أبي حازم بن دينار عن
 أبي إدريس الخولاني أنه
 قال دخلت مسجد دمشق
 فاذا فتى شاب براق الثياب
 وإذا الناس معه اذا
 اختلفوا في شيء أسندوا
 اليه وصدروا عن قوله
 فسألت عنه ف قيل هذا
 معاذ بن جبل فلما كان
 الغد هجرت فوجدته قد
 سبقني بالتهجير ووجدته
 يملأ قال فانتظرت حتى
 قضى صلاته ثم جئته من
 قبل وجهه فسأمت عليه
 ثم قلت والله اني لأجك
 لله فقال آ لله فقلت آ لله
 فقال آ لله فقلت آ لله
 فقال آ لله فقلت آ لله
 قال فأخذ بحجوة ردائي
 فحبسني اليه وقال ابشر
 فاني سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول
 قال الله تبارك وتعالى
 وجبت محبتي للتهايين
 في المتجالسين في
 والمتزاويرين في المتبازلين
 في

ابن مسلم أدرك أبودريس معاذ بن جبل وهو ابن عشرين سنين وقال جماعة من أهل هذا الشأن ولد أبودريس عام حنين وتوفي معاذ بن جبل في طاعون عمواس وكان سنة ثمان عشرة فعلى هذا يحتمل أن يكون سمع منه هذا الحديث خاصة ومعنى قوله في رواية الزهري فأتني معاذ بن جبل فأتته صحبته وإن يأخذ عنه الكثير كما يحب وأخذ الكثير عن عبادة بن الصامت وأبي الدرداء وشداد بن أوس والله أعلم وأحكم.

(فصل) وقوله فهاجرت إلى المسجد فوجدته قد سبقني بالتهجير ووجدته يصلي يقتضي أن ذلك الوقت كان مما يصلون فيه النوافل ويقصدونه بذلك وقد قال مالك ومعنى ذلك أنه وقت يبعد عن صلاة فرض قبله ووقت نوم الناس غالباً كما المسجد وأيضاً فإنه وقت ليس بين الصلاة التي قبله والصلاة التي بعده اشتراك في الوقت فاستحب فيه التنفل

(فصل) وقوله فقلت والله إنى لأحبك الله قال آله فقلت آله دليل على أن الإيمان كانت تجري على ألسنتهم على معنى تحقيق الخبر ويؤكد تكرارها واستعانتها كيدها والله أعلم وقوله فأخذ بحبوة ردائي يريد بما يحبتي به من الرداء وهو طرفاه وحبذني إلى نفسه على معنى التقريب له والتأنيس وإظهار القبول لما أخبر به وتبشيره بما قاله النبي صلى الله عليه وسلم لمن فعل ذلك ففاز له أبشيره يريد بما أنت عليه فأتني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال الله عز وجل على معنى إضافة ما يبشره به إلى خبر النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصدوق عز به تبارك وتعالى وهو أصدق القائلين ليحقق أبودريس ما أخبر به وتثق نفسه به فتأكد بصيرته ومذهبه في ذلك

(فصل) وقوله عز وجل وجبت محبتي يريد ثبتت إرادتي لهم الثواب الجزيل للتحابين والمجالسين في يريد أن يكون جلوسهم في ذات الله عز وجل من التعاون على ذكر الله تعالى وإقامة حدوده والوفاء بعهده والقيام بأمره وبحفظ شرائعه واتباع أوامره واجتناب محاربه وقوله تبارك وتعالى والمتزاورين في يريد والله أعلم أن يكون زيارة بعضهم لبعض من أجله وفي ذاته وابتغاء مرضاته من محبة لوجهه أو تعاون على طاعته وقوله تبارك وتعالى والمتبازلين في يريد يبدلون أنفسهم في مرضاته من الاتفاق على جهاد عدوه وغير ذلك مما أمر وأبه ويعطيه ماله إن احتاج إليه والله أعلم وأحكم ص مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول القصد والتؤدة وحسن السميت جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة ش قوله رضي الله عنه القصد يريد الاقتصاد في الأمر وترك الغلو والسرف فيه وقال عيسى بن دينار يريد القصد في النفقة والكسوة وجميع شأنه وفي العناية قال ابن القاسم سمعت مالكاً يذكر القصد وفضله قال وإياك من القصد ما يجب أن يرتفع به قبله لم قال تعجب وتعجب الناس وقوله والتؤدة يريد الرفق والتأني وقال عيسى بن دينار حتى يحكم أموره ثم يدخل فيها بطاعة الله عز وجل وقوله وحسن السميت يريد الطريقة والدين وأصل السميت الطريق وقوله جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة يريد أن هذه من أحوال الأنبياء وصفاتهم التي طبعوا عليها وأمرها وجعلوا على التزامها ويعتقدان هذه التجربة على ما قاله عبد الله بن عباس ولا يدري وجه ذلك والله أعلم وقال عيسى بن دينار من كان على هذا قول كلامه إلا بما يعنيه كان فيه جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة

* وحدثنى عن مالك أنه بلغه عن عبد الله بن عباس أنه كان يقول القصد والتؤدة وحسن السميت جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة

﴿ ما جاء في الرؤيا ﴾

ص ﴿ مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة ﴾ مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الحسنة يحتمل والله أعلم أن يريد به الصادقة ويحتمل أن يريد به البشارة وقوله صلى الله عليه وسلم من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وصفها بأنها جزء من النبوة لما كان فيها من الانباء بما يكون في المستقبل على وجه يصح ويكون من عند الله عز وجل وقد قال جماعة من أهل العلم أن للرؤيا ملكاً وكل بها يرى الرائي من ذلك ما فيه تنبيه على ما يكون وقوله صلى الله عليه وسلم من ستة وأربعين جزءاً من النبوة قيل معنى هذه التجرئة أن مدة نبينا صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثة وعشرين سنة منها ستة أشهر كانت نبوته بالرؤيا ولذلك روى عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت أول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصادقة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح وستة أشهر من ثلاث وعشرين سنة جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وقيل إنها جزء من النبوة على وجه لم يطلع عليه وقدر روى عن أبي سعيد الخدري الرؤيا الصالحة جزء من خمسة وأربعين جزءاً من النبوة وروى عبيد الله بن عمر عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الصالحة جزء من سبعين جزءاً من النبوة ومثل روى عن عكرمة عن عبد الله بن عباس فيحتمل أن يكون ذلك اختلافاً من الرواة وحديث أنس وأبي هريرة أثبت من سائر الأحاديث ويحتمل أن يجمع بينهما فيجعل قوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة وأربعين جزءاً على الرؤيا الجليلة ويحتمل قوله صلى الله عليه وسلم جزء من سبعين جزءاً على الرؤيا الخفية وقال محمد بن جرير الطبري قوله صلى الله عليه وسلم جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة يحتمل أن يريد به صلى الله عليه وسلم رؤيا المؤمن وقوله صلى الله عليه وسلم جزء من سبعين جزءاً من النبوة يحتمل أن يريد به رؤيا الفاسق ويشهد لهذا التأويل قوله في حديث أنس وحديث أبي هريرة قوله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة يخص بذلك رؤيا الرجل الصالح والله أعلم ويحتمل والله أعلم أن يريد أن الجزء من الستة والأربعين جزءاً من النبوة هي الرؤيا المبشرة على ما روى في حديث عطاء بعد هذا لكثرة تكررها هذا الصنف من الرؤيا الصادقة وأما ما كان من ذلك على سبيل الانذار والجزر أو غير ذلك من الأنواع يكون جزءاً من سبعين جزءاً من النبوة لقلته تكرره ولما يكون من جنسه من قبل الشيطان تحزيناً وتخويفاً والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن زفر بن صعصعة بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأى أحد منكم الليلة رؤيا ويقول ليس ببق بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة

﴿ ما جاء في الرؤيا ﴾
 * وحديثي عن مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة * وحديثي عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك * وحديثي عن مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن زفر بن صعصعة بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا انصرف من صلاة الغداة يقول هل رأى أحد منكم الليلة رؤيا ويقول ليس ببق بعدى من النبوة الا الرؤيا الصالحة

*** وحدثنی عن مالک عن**

زيد بن أسلم عن عطاء بن

سار أن رسول الله صلى

اللّٰهُ عَلَّمَهُ وَسَلَّمَ قَالَ لَمْ يَسْقِ

بعد من النوبة

إلا المشات فقهاء وما

المشكلات بالرسول الله

تَالِ الْيُسُفَا الْحَمْدُ يَا

قال الروي الصالح براء

الرجل الصالح اوری کہ

جبراً من سه واربعين

جرائم النبوه * وحدني

عن مالك عن يحيى بن

سعيد عن أبي ساعدة بن عبد

الرجن انه قال سمعت ابا

قتادة بن ربيع يقول

سمعت رسول الله صلى

اللّٰهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ

الرؤيا الصالحة من الله

والحلم من الشيطان فإذا

رَأَى أَحَدُكُمْ الشَّيْءَ بَيْنَكُمْ ۖ

فلسطين بعد: يسار و ثلاث

• انت اذلا لى بقفا

عمران ادا اسلیف

وليمعود بالله من سرها

فاتھا لن نصرہ ان سا،

اللَّهُ فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: كُنْتُ

لا یری الرویا علی آثقل

على من الجيل فلما سمعت

هذا الحديث فما كنت

أبَالهَا * وَحَدَّثَنِي عَنْ

مالك عن هشام بن عروة

عن أبيه أنه كان يقول

فَهِذِهِ الْآيَةُ لَهُمُ الْبَشَرَى

في الحياة الدنيا والآخرة

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنِيبِ

هال می‌ارویا الصاحبه

يراها الرجل الصالح أو

توی له

النسبة يدخل عليهم بها مسرة ويحضمهم على مصلحة ويرجهم بها عن معصيته (مسئلة) ولا يعبر
 الرؤيا الا من يحسنها وأما من لا يعلم ذلك ولا يحسنها فليترك وسئل مالك عن رجل يعبر الرؤيا والكل
 أحدا قال بالنسبة يلعب قيل له أفعبرها على الخير وهي عنده على الشر لقول من قال ان الرؤيا على
 ما أولت فقال لان الرؤيا جزء من أجزاء النبوة أفتلعب بأمر من أمور النبوة وقد قال أبو بكر
 الصديق رضي الله عنه في رؤيا عائشة لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا واحد من أقمارك وهو
 خيرهم وكره أن يتكلم أولًا وعما ينبغي للعابر أن رأى خيرا أن يذكره وأن رأى مكرا وعما قال خيرا
 أو صحت وقال جماعة من أهل العلم معنى قوله خيرا ان يقول خيرا لنا وشرا لعدونا ص ﴿مالك﴾
 عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لن يبق بعدى من النبوة الا
 المبشرات فقالوا وما المبشرات يا رسول الله قال الرؤيا الصالحة براءا الرجل الصالح أو ترى له جزء من
 ستة وأربعين جزءا من النبوة ﴿ش﴾ قوله صلى الله عليه وسلم لن يبق بعدى من النبوة يريد والله
 أعلم ان النبوة السكاملة قد ختمت به فاذا قبض قبض جميعها وان بقي منها جزء من ستة وأربعين جزءا
 وهي المبشرات وذلك الرؤيا الصالحة ويحتمل ان يريد بها انها ما يبشر به الرجل الصالح بما يراه هو
 لنفسه أو براء غيره له من صلاح بال ويخلص من شدة فيحتمل أن تكون هذه جزءا من ستة وأربعين
 جزءا من النبوة وان كان غيرهما من الرؤيا الصادقة تتميز أعلى غير هذا التجزى والله أعلم ص ﴿مالك﴾
 عن يحيى بن سعيد عن أبي سعدة بن عبد الرحمن أنه قال سمعت أبا قتادة بن ربعي يقول سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فاذا رأى أحدكم الشيء يكرهه
 فلينبث عن يساره ثلاث مرات اذا استيقظ وليتعوذ بالله من شرها فانها لن تضره ان شاء الله فقال
 أبو سلمة ان كنت لأرى الرؤيا هي أثقل على من الجبل فلما سمعت هذا الحديث فما كنت أباليها ﴿ش﴾
 قوله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الصالحة يحتمل والله أعلم أن يريد به المبشرة ويحتمل أن يريد به
 الصادقة من الله تعالى والحلم يحتمل أن يريد به ما يحزن ويحتمل أن يريد به الكاذبة من الشيطان
 معناه انه يخجل بها ليغتر أو ليحزن فالرؤيا من الله تعالى والحلم من الشيطان قال عيسى بن دينار الرؤيا
 هي رؤبة ما يتأول على الخير والأمر الذي يسر به والحلم هو الأمر القاطع المجهول يريد به الشيطان
 للؤمن ليحزنه وليس كسر عرشه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأى أحدكم الشيء يكرهه يحتمل أن يريد به بخصيفه ويمخره
فلينفث عن يساره وليتعوذ بالله من شرها فانها لن تضرك ان شاء الله تعالى جعل هذا ما يدفع به
مضرة الشيطان وحزنه وذلك يكون لان المؤمن الواثق بفضل الله عز وجل اذا فعل هذا زال عنه
شغل البال به او رجع الى التوكل على الله عز وجل ويحتمل أن يريد بذلك ان الله جل ذكره قد يقدر
انه اذا فعل هذا وتعوذ بالله انه لا يصيبه شيء مما رآه في منامه وان ان ترك ذلك ولها عنه أصابه ما رآه في
منامه كما قدر ان الداعي اذا دعاه في عينه البلاء وانه لو لم يدع لثزل به ذلك البلاء قال عيسى بن دينار
في العتبية عن ابن وهب ان من رأى ذلك نفث عن يساره ثلاثا ثم يقول أعوذ بمن استعادت به
ملائكته ورسله من شر ما رأيت في منامي هذا أن يصيبني منه شيء أكرهه ثم يقول الى جانبه الآخر
ص **ع** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول في هذه الآية لم البشرى في الحياة الدنيا
وفي الآخرة قال هي الرؤيا الصالحة يراها الرجل الصالح أو ترى له **ع** ش قوله في معنى هذه الآية لم
البشرى في الحياة الدنيا انه ما يراه الرجل الصالح أو يرى له من المقام العالج يريد بالمبشر له فهذا عنده

معنى البشرى في الحياة الدنيا لمن عدم النبوة أو من مقتضى البشرى وأما في الآخرة فاستلزامهم به الملائكة عند شدائد القيامة من التأنيس لهم والبشارة قال الله عز وجل وتلقاهم الملائكة هذا يومكم الذى كنتم توعدون

﴿ ما جاء في الرد ﴾

ص ﴿ مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم من لعب بالنرد النرد نوع من اللعب مثله شاعل وقوله صلى الله عليه وسلم فقد عصى الله أخبر أن من لعب بها عاص لله عز وجل وذلك يقتضى النهى عن اللعب وهذا عام في اللعب بها على أى وجه كان من قمار أو غيره ولا يجوز عند مالك اللعب بالنرد ولا بالشطرنج حكاه القاضى أبو محمد زاد الشيخ أبو محمد كره مالك كل ما يلعب به من النرد والأربعة عشر وكره الشطرنج وقال هو الهاء وشتر لان ذلك مما يلهى عن ذكر الله تعالى غالبا ولانه نوع من الميسر يقصده المبالغة في المبالغة في المنفعة فيها من عمل دين ولا دنيا وقد علق البارى تعالى تحريم الخمر على هذا المعنى فقال عز وجل انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون وماروى عن عبد الله بن مغفل والشعبى وعكرمة أنهم كانوا يلعبون بالنرد وأن الشعبى كان يلعب بالشطرنج غير ثابت ولو ثبت لجل على أنهم لم يعلموا النهى وأغفلوا النظر وأخطوا فيه وروى عن سعيد بن المسيب وابن شهاب اجازة اللعب بالنرد وذلك كله غير ثابت عن تقدم ذكره وانما هى اخبار تتعلق بها أهل البطالة حرصا على تخفيف ما هم عليه من الباطل والله المستعان ص ﴿ مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه بلغها أن أهل بيت في دارها كانوا ساكنان فيها عندهم نرد فأرسلت اليهم لئن لم تخرجوها لأخرجنكم من دارى وأنكرت ذلك عليهم ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان اذا وجد أحدا من أهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها ﴾ ش فولها أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت لسكان دارها لئن لم تخرجوا النرد لأخرجنكم من دارى على معنى المباحة للاعب بها وتطهير دارها عن باطلها وحكى القاضى أبو بكر أنه كره أن يجلس مع اللاعب بها وينظر إليها قال لأن الجلوس اليهم والنظر يدعو الى المشاركة فيها وفى العقبة سئل أيسلم على اللاعب بها فقال نعم قال القاضى أبو محمد لأن ذلك ليس من الذنب الذى يمنع السلام قال مالك هم أهل السلام واذا بولغ في هذا ذهب كل مذهب

(فصل) وقوله كان عبد الله بن عمر يكرهها ويضرب من وجد من أهله يلعب بها وأما كسرها فعلى وجه المنع من اتخاذها لأنه لا منفعة فيها وابتغاؤها اداع الى معاودتها وأما من ضرب من كان يلعب بها من أهله فعلى سبيل التأديب والزجر لم عنها ويخص أهله بذلك لأنهم هم الذين عليهم التبسط من التأديب كايؤدب الرجل ولده ويمنعه لذلك من مساوى الاخلاق والاعمال السيئة وان لم تبلغ مبلغا يجب فيها حد ولا تعزير يستوفيهما كم ص ﴿ قال يحيى سمعت مالكا يقول لا خير في الشطرنج وكرهها وسمعت يكره اللعب بها ويعدّها من الباطل ويتلو هذه الآية فاذا بعد الحق الا الضلال وأما كراهية اللعب بها جلة فلا خلاف عند مالك في ذلك قليلا كان أو كثيرا لقمار كان أو لغير قمار قال القاضى أبو محمد لأن اللعب بها يؤدى الى القمار والحلف كاذبا وزك الصلاة ولا يعتبر بقول من قال أن

﴿ ما جاء في الرد ﴾
 ﴿ وحدثنى عن مالك عن موسى بن ميسرة عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله ﴾
 ﴿ وحدثنى عن مالك عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه بلغها أن أهل بيت في دارها كانوا ساكنين فيها عندهم نرد فأرسلت اليهم لئن لم تخرجوها لأخرجنكم من دارى وأنكرت ذلك عليهم ﴾
 ﴿ وحدثنى عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان اذا وجد أحدا من أهله يلعب بالنرد ضربه وكسرها قال يحيى وسمعت مالكا يقول لا خير في الشطرنج وكسرها وسمعت يكره اللعب بها ويعدّها من الباطل ويتلو هذه الآية فاذا بعد الحق الا الضلال

الاكثر منها يؤدى الى ذلك لأن قليلها يؤدى غالباً الى كثيرها فيجب حسم الباب (فرع) فان لعب بها قاراً مرة واحدة لم تقبل شهادته وبه قال الشافعى وقال أبو حنيفة ان كانت محاسنه أكثر من مساويه ولم تظهر منه كبيرة قبلت شهادته والدليل على ما نقوله ان هذا قار محرم وعمل باطل فوجب أن يسقط الشهادة كاليسر (فرع) فان لعب بها على غير القمار سقطت شهادته عند مالك ان آدم فيها لأنه ادمان للبطل وما لا يخلو المدين عليه من الأيمان الخائفة والاستتغال عن ذكر الله تعالى وعن الصلاة بل هو كاتخاذ الأغاني والقيان فأما من لعب به في النادر فبئس ما صنع ويستحب له ترك ذلك ولا تسقط عدالته وقد تقدم من هذه المسئلة في الشهادات ما هو أعجب من هذا وبالله التوفيق

﴿ العمل في السلام ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بسم الرأكب على المائى وإذا سلم من القوم أحداً جزأ عنهم ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم بسم الرأكب على المائى معناه يبدؤه بالسلام ثم يجيبه الآخر فيرد عليه السلام قال القاضى أبو محمد ابتداء السلام سنة وردة واجب فأما ابتداءه فاروى معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء بن عازب أمرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسبع بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشهيت العاطس ونصر الضعيف وعون المظلوم وإفشاء السلام وإبرار القسم (مسئلة) وأما الرد فقول الله عز وجل وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها * قال القاضى أبو الوليد رضى الله عنه قيل ان ذلك في السلام ومن جهة المعنى انه قد تعين حق المسلم على المسلم عليه بما بدأ به من السلام (مسئلة) وصفة السلام أن يقول المسلم السلام عليكم ويقول الراد عليكم السلام أو يقول السلام عليكم كما قيل له قال القاضى أبو محمد وكره مالك أن يقول اراد سلام الله عليكم والأصل في ذلك ما روى معمر عن هشام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً فلما خلقه قال اذهب فسلم لى أولئك لنفر من الملائكة جلوس فاسمع ما يمحونك به فانها تحيتك وتحية ذريتك فقال السلام عليكم فقالوا السلام عليكم ورحمة الله وهذا الذى ورد به الشرع قال الله عز وجل وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم بسم الرأكب على المائى يريدانه شرعاً في حقه أن يبدأ بالسلام وذلك يكون من وجهين أحدهما ان الرجلين اذا تساوى في المرور سلم الرأكب على المائى لانه أرفع حالاً منه في أمر الدنيا فتركه السلام على من فضل عليه في الدنيا من باب الكبر وإذا كان أحدهما جالساً والآخر ماراً سلم المار على الجالس وإذا استويا في المرور والالتقاء بدأ بالسلام من كان حقاً قل على من كان حقه أفضل لانه حق من باب الدين والفضل روى ثابت مولى عبد الرحمن بن زيد عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم الصغير على الكبير ويسلم الرأكب على المائى والمائى على القاعد والليل على الكثير

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وإذا سلم من القوم واحداً جزأ عنهم قال القاضى أبو محمد لا خلاف ان ابتداء السلام سنة أو فرض على الكفاية اذا قام به بعضهم سقط عن بعض وان رد السلام فرض على الكفاية فان سلم واحد من الجماعة أجرأ عنهم وان رد واحد من الجماعة أجرأ عنهم وحكى عن أبي يوسف أنه يلزم جميعهم الرد والدليل على ما نقوله الحديث وإذا سلم واحد من الجماعة أجرأ

﴿ العمل في السلام ﴾
* وحشنى عن مالك عن
زيد بن أسلم أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال
بسم الرأكب على المائى
وإذا سلم من القوم أحد
أجزأ عنهم

عنهم ومن جهة المعنى ان هذا اسلام هو شعار الشرع فتاب فيه الواحد عن الجماعة كسلام المبتدئ به
 ص عن مالك عن وهب بن كيسان عن محمد بن عمرو بن عطاء أنه قال كنت جالساً عند عبد الله
 ابن عباس فدخل عليه رجل من أهل اليمن فقال السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم زاد شيئاً مع ذلك
 أيضاً قال ابن عباس وهو يومئذ قد ذهب بصره من هذا قالوا هذا اليماني الذي يغشاك فعرفوه اياه
 قال فقال ابن عباس ان السلام انتهى الى البركة ❦ ش قول عبد الله بن عباس رضي الله عنه ان
 السلام انتهى الى البركة يريدانه لا يزيد على ذلك فيه وانما هي ثلاثة ألفاظ السلام عليكم ورحمة الله
 وبركاته فمن اقتصر على بعضها أجزأه ومن استوعبها فقد بلغ الغاية منه فليس له أن يزيد عليها ونقدال
 القاضي أبو محمد أكثر ما انتهى السلام الى البركة يريد أن لا يزيد على ذلك ويقتضي ذلك أن لا يغير اللفظ
 وهذا في ما يتعلق بابتداء السلام أو رده وأما الدعاء فلا غاية له الا المعتاد الذي يليق بكل طائفة من الناس
 وبالله التوفيق (مسئلة) وأما المصافحة باليد فقد حكى الشيخ أبو محمدان المصافحة حسنة وقال في
 المختصر سئل مالك عن ذلك فقال ان الناس ليسفعلون ذلك وأما أنا فما أفعله ويحتمل أن يتعلق في
 المنع بما روى ان للسلام انتهى الى البركة فالزيادة من قوله أو فعل ممنوعة كالمعاينة وأجازها أنس
 ابن مالك وقدرى قتادة قلت لأنس أكانت المصافحة في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم
 وقد تقدم ذكر من كره المعانة ومن أجازها من قبل بما يغني عن تكراره ههنا وبالله التوفيق ص
 قال يحيى سئل مالك هل يسلم على المرأة فقال أما المجالة فلا أكره ذلك وأما الشابة فلا أحب ذلك ❦
 ش معنى ذلك والله أعلم ان المجالة الهرمة لا تقتنى كلامها ولا يتسبب به الى محذور بخلاف الشابة
 فان في مكالمتها فتنة ويتسبب به الى المحذور والسلام عليها يقتضي ردها وذلك من باب المكالمات وأصل
 هذا ان السلام شعار الاسلام شرع افشاءه عند لقاء كل مسلم ممن عرفت ومن لم تعرف الا أن يمنع
 منه ما يخاف من الفتنة والتعريض للفسوق كما يمنع من الروبة بمثل ذلك وأمر بالحجاب وقدرى
 أبو الخير عن عبد الله بن عمران رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أى الاسلام خير قال تطعم
 الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف (مسئلة) ولا بأس أن تجلس المجالة عند
 الصانع لبعض حوائجها ولا ينبغي ذلك للشابة قال مالك وينمهن من ذلك ويضربهن عليه

❦ ما جاء في السلام على اليهودى والنصراني ❦

ص عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان اليهود اذا سلم عليكم أحدهم فاعلموا قول السام عليكم فقل عليكم ❦ ش قوله ان اليهود اذا سلم
 عليكم أحدهم الحديث يقتضى انه انما يريد عليهم اذا سلموا ولا يبدؤا بالسلام قاله الشيخ أبو القاسم
 والناضى أبو محمد وغيرهما وهو مقتضى الحديث لانه بين حكم من سلم عليه أهل الكتاب في الرد ولم
 يذكر حكم ابتداءهم بالسلام فدل ذلك لى أنه غير مشروع وقدرى سهيل بن أبي صالح عن أبيه
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام
 (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاعلموا قول السام عليكم يريد أنهم يعرفون الكلم عن مواضعه
 كما وصفهم الله سبحانه فيقولون مكان السلام عليكم السام وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم والسام
 الموت فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول لهم الراد عليهم عليكم فيرد مادعوا به من الشر عليهم
 قال عيسى بن دينار وعليه العمل وروى ابن وهب عن مالك انه قال لا يرد على اليهود والنصارى

❦ وحدثنى عن مالك
 عن وهب بن كيسان عن
 محمد بن عمرو بن عطاء انه
 قال كنت جالساً عند عبد
 الله بن عباس فدخل عليه
 رجل من أهل اليمن فقال
 السلام عليكم ورحمة الله
 وبركاته ثم زاد شيئاً مع
 ذلك أيضاً قال ابن عباس
 وهو يومئذ قد ذهب
 بصره من هذا قالوا هذا
 اليماني الذي يغشاك
 فعرفوه اياه قال فقال ابن
 عباس ان السلام انتهى
 الى البركة قال يحيى سئل
 مالك هل يسلم على المرأة
 فقال أما المجالة فلا أكره
 ذلك وأما الشابة فلا
 أحب ذلك
 ❦ ما جاء في السلام على
 اليهودى والنصراني ❦
 ❦ وحدثنى عن مالك عن
 عبد الله بن دينار عن
 عبد الله بن عمر أنه قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان اليهود اذا
 سلم عليكم أحدهم فاعلموا
 يقول السام عليكم فقل
 عليكم

* قال يحيى وسئل مالك
عن سلم على اليهودي
أو النصراني هل يستقبله
ذلك فقال لا

﴿ جامع السلام ﴾

* وحدثني عن مالك عن
اسحق بن عبد الله بن أبي
طلحة عن أبي مرة مولى
عقيل بن أبي طالب عن
أبي واقد الليثي أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
بينما هو جالس في المسجد
والناس معه إذ أقبل نفر
ثلاثة فأقبل اثنان إلى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وذهب واحد فلما
وقف على رسول الله صلى
الله عليه وسلم سألما فأما
أحدهما فرأى فرجة
في الحائط فجلس فيها وأما
الآخر فجلس خلفهم وأما
الثالث فأدبر ذاهبا فلما
فرغ رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ألا أخبركم
عن النفر الثلاثة أما
أحدهم فأوى إلى الله
فآواه الله وأما الآخر
فاستخيا فاستخيا الله منه
وأما الآخر فأعرض
فأعرض الله عنه

فإن رددت فقل عليك وهذا قول عيسى بن دينار لأنه منع أن يرد عليهم بغير هذا اللفظ وإنما ينبغي
الرد عليهم في رواية ابن وهب وأشهب عن مالك أن يرد عليهم السلام وذلك غير مشروع بل هو ممنوع
والمشروع من ذلك أن يرد عليه قوله وقد قال الشيخ أبو القاسم من سلم عليه دى فلا يرد عليه
وليقبل عليك فاقضى هذا إن ارد هو رد السلام وأل قوله وعليك ليس برد السلام يريدونما هو رد
لقوله وقد اختلف الناس في تأويل قول الله عز وجل وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها
فقال عطاء الآية في أهل الاسلام خاصة وهذا مقتضى قول مالك فإنه منع أن يرد على اليهود بأحسن
مما حيوا به وهو معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبد الله بن عباس هي عامة فإذا سلم
عليك فقال سلام عليك قلت عليك السلام ورحمة الله فهذا أحسن مما قال وان أردت أن تردّها
قلت عليك وروى عن الشعبي أنه قال لليهودي عليك السلام ورحمة الله فقبل له تقول لليهودي
ورحمة الله فقال أليس في رحمة الله يعيش وقد قال بعض الناس يقول الراد عليك السلام بكسر
السين وهي الحجاره قال القاضي أبو محمد والسنة وردت بماتقدم وهو أولى والأصل في ذلك ما
روى أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم ص ﴿ قال
يحيى سئل مالك عن سلم على اليهودي أو النصراني هل يستقبله ذلك فقال لا ﴾ ش وهذا على ما قال
أن من سلم على من ليس بأهل السلام فلا يستقبله لأنه لا فائدة في هذه الأقالة ولا معنى لها لأن السلام
عليه إن كان حسنة فلا يجب الرجوع عنها وإن كان سيئة فليس يبدل اليهودي تكفيرها لأنها
ليست من حقوقه وإنما هي من حقوق الله عز وجل وما روى عن عبد الله بن عمر أنه استقاله فإنه
يحتمل أن يعامه أنه أخطأ ولم يعرف حين سلم عليه على وجه الصغار له ولك لا يعتد ذلك هو أو غيره إن
عبد الله يعتقد قصده بابتداء السلام والله أعلم وأحكم (مسئلة) و يمنع الكفر ابتداء السلام على
ما قاله القاضي أبو محمد ومنع البدعة من السلام وقال سحنون يمنع من مجالسة أهل الأهواء والسلام
عليهم تأديبا لهم

﴿ جامع السلام ﴾

ص ﴿ مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب عن أبي
واقد الليثي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما هو جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل نفر ثلاثة
فأقبل اثنان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب واحد فلما وقف على رسول الله صلى الله عليه
وسلم سألما فأما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الثالث فأدبر
ذهابا فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ألا أخبركم عن النفر الثلاثة أما أحدهم فأوى إلى
الله فآواه الله وأما الآخر فاستخيا فاستخيا الله منه وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه ﴿ ش
قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينما هو جالس في المسجد إذ أقبل نفر ثلاثة يحتمل والله أعلم
أن يكونوا أقبلوا من ناحية من نواحي المسجد غير الناحية التي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يجلس فيها ويحتمل أن يكون ذلك قبل أن تشرع اركعتان لمن دخل المسجد ويحتمل أن يكون
ذلك بعد أن شرع ذلك وركعوا وتركوا ذلك ويحتمل أنهم لم يركعوا وشرع لهم ذلك
النبي صلى الله عليه وسلم لتجوز أن يكونوا على غير طهارة أوليين أن ذلك ليس بواجب والله
أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فأقبل اثنان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقيا ما يقتضي ان الوارد على القوم يبتوهم كلبس الماشي على القاعد وقوله فاما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها يحتمل ان يراها في موضع يتخطى اليه ويحتمل ان يراها في موضع لا يتخطى اليه فجلس أحد الرجلين فيها جوسا على القرب من النبي صلى الله عليه وسلم في الأخذ عنه وجلس الآخر خلف القوم حياء وأدبر الثالث ذاهبا زاهدا في الخير

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ألا أخبركم عن النفر الثلاثة يريدوا الله أعلم أن يخبرهم عن مقاصدكم التي خفيت عليهم فاما ظاهر فعلهم فقد رآه من حضر ويحتمل أن يقصدوا الاخبار عما لهم عند الله تعالى حزاء على فعلهم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم اما أحدكم فأوى الى الله تعالى فأواه الله تعالى به آوى فلان الى فلان لجأ اليه وقوله صلى الله عليه وسلم فأواه الله بالمعناه قبله وأجابته الى ذلك قال الله عز وجل اذا وى الفتية الى الكهف يريد لجؤا اليه وقال سبحانه ألم يجدك يتيما فأوى أى ضمك الى كنفه وفضله وقوله صلى الله عليه وسلم وأما الآخر فاستحيا أى ترك المراجعة حياء فاستحيا الله منه أى ترك عقوبته على ذنوبه وزاده مما سأل من الخير والثواب قال عيسى بن دينار في المزية الذي آوى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس عنده فقد آوى الى الله تبارك وتعالى فقبله الله تعالى وآواه وأما الذي استحيا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس دون المجلس فذلك الذي استحيا الله تعالى منه وغفر له والذي ذهب اعراضا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي أعرض الله سبحانه وسخط عليه حين أعرض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رغبة عنه وقال محمد بن عيسى الأعشى مثله ص **ع** مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك انه سمع عمر بن الخطاب وسلم عليه رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر الرجل كيف أنت فقال أحد اليك الله فقال عمر ذلك الذي أردت منك **ع** ش سؤال عمر بن الخطاب رضي الله عنه الرجل عن حاله على سبيل التأنيس وحسن العشرة لمن عرفه الانسان أريستل عن حاله فقال ازرجل أحد الله اليك على ما يحب أن يفعل كل مسؤل عن حاله فان المنعم بصلاح الأحوال وتوالى النعم هو الله تعالى ولأحدوان اشتد بلاؤه الا والله عليه نعم لا يحصها قال الله سبحانه وتعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ولا يبين من نفسه المتردد فانه من نعم الله عز وجل ولا يقدر أحد عليه غيره تعالى وقدر روى عن بعض الزهاد انه عدد أنفاسه في يوم فوجدها أربعة عشر ألف نفس وهذه نعم لا تحصى وأين تردد أنفاسه مع سائر النعم عليه مع المرض والفقر فكيف مع الصحة والغنى ومن صح يقينه لأنه أن يحمد الله عز وجل على السراء والضراء فانه لا يحمد على المكروه غيره جل وعز فانه قد صرف أكثر منه وهو يثيب عليه ويكفر الذنوب به ص **ع** مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ان الطفيل بن أبي بن كعب أخبره انه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدو معه الى السوق قال فاذا غدونا الى السوق لم يمر عبد الله بن عمر على سقاط ولا صاحب بيعة ولا مسكين ولا عبد الا طفيل فجلت عبد الله بن عمر يوما فاستبغنى الى السوق فقلت له وما تصنع في السوق وأنت لا تقب على البيع ولا تسأل عن السلع ولا تسوم بها ولا تجلس في مجالس السوق قال وأقول اجلس بنا ها هنا نتحدث قال فقال لي عبد الله بن عمر يا أبا بطن وكان الطفيل ذا بطن انما تغدو من أجل السلام نسلم على من لقينا

* وحدثني عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك انه سمع عمر بن الخطاب وسلم عليه رجل فرد عليه السلام ثم سأل عمر الرجل كيف أنت فقال أحد الله اليك فقال عمر ذلك الذي أردت منك * وحدثني عن مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة ان الطفيل بن أبي بن كعب أخبره انه كان يأتي عبد الله بن عمر فيغدو معه الى السوق قال فاذا غدونا الى السوق لم يمر عبد الله بن عمر على سقاط ولا صاحب بيعة ولا مسكين ولا عبد الا طفيل فجلت عبد الله بن عمر يوما فاستبغنى الى السوق فقلت له وما تصنع في السوق وأنت لا تقب على البيع ولا تسأل عن السلع ولا تسوم بها ولا تجلس في مجالس السوق قال وأقول اجلس بنا ها هنا نتحدث قال فقال لي عبد الله بن عمر يا أبا بطن وكان الطفيل ذا بطن انما تغدو من أجل السلام نسلم على من لقينا

منه ما يجرى له و يقتدى به في مشيه وسلامه وسائر تصرفه وما روى أن عبد الله بن عمر كان لا يمر على سقاط ولا بيع ولا مسكين الا سلم عليه دليل على أنه كان يعتقد في ذلك قرب به ولعله قد بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله خبر أن نطم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنه يتوخى في السوق كثرة الناس ليكثر سلامه وهذا في زمن الحق والتمكن من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأما في زمن يتعذر ذلك فيه فلازمة البيوت فيه أفضل وقد روى عن الزبير بن العوام رضي الله عنه أنه قال لا يقبل الرجل حتى يلزم بيته ولعله قال ذلك في وقت فتنة تعذر عليه فيها بعض ما أراد من ذلك ويحتمل أن يكون عبد الله بن عمر قد نبأ له من ذلك ما لم ينبأ للزبير بن العوام فليس كل الناس يمكنه ذلك وإنما أبواب الخير أرقا فرب انسان يرزق منها بابا وينتفع بابا قدر زقه غيره

(فصل) وقوله يا بابطين إنما نعذون من أجل السلام على معنى الزجر والانتباه له حين لم يفهم مقصده في خروجه الى السوق وقد يجوز العلم أن يفعل هذا مع تهذيبه ويحتمل أن يكون الطفيل لا يشق عليه مثل هذا بل قد عرف بهذا ودعي به كما قيل لخرياق ذا اليدين والله أعلم وأحكم ص م مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلا سلم على عبد الله بن عمر فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته والغاديات والرائحات فقال له عبد الله بن عمر وعليك ألف ثم كأنه كره ذلك م وحذني مالك أنه بلغه إذا دخل البيت غير المسكون يقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين م وحذني مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل رجل فقال يا رسول الله استأذن على أمي فقال نعم قال الرجل اني معها في البيت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها

• وحذني عن مالك عن يحيى بن سعيد أن رجلا سلم على عبد الله بن عمر فقال السلام عليك ورحمة الله وبركاته والغاديات والرائحات فقال له عبد الله بن عمر وعليك ألف ثم كأنه كره ذلك • وحذني مالك أنه بلغه إذا دخل البيت غير المسكون يقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

• باب الاستئذان •
مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل رجل فقال يا رسول الله استأذن على أمي فقال نعم قال الرجل اني معها في البيت فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها

• باب الاستئذان •

ص م مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل رجل فقال يا رسول الله استأذن على أمي فقال نعم قال الرجل اني معها في البيت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها فقال الرجل اني خادمها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن عليها أنتعب أن تراها عريانة قال لا قال فاستأذن عليها م قول الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم استأذن على أمي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم نعم على معنى الدعاء الى ذلك والأمر به قال القاضي أبو محمد الاستئذان واجب لا تدخل بيتا فيه أحد حتى تستأذن ثلاثا فان أذن لك والارجعت والأصل في ذلك قول الله عز وجل لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأذوا وتسألوا على أهلها الى قوله فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أركب لكم قال مالك رحمه الله في

وحدثني مالك عن الثقة عنده عن بكير (٢٨٤) ابن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري عن

الاستئذان ثلاث هو معنى قوله عز وجل حتى تستأذنا فإجازي واليه أعلم وأحكم وروى أبو موسى وأبو سعيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استأذن أحدكم ثلاثاً لم يؤذن له فليرجع قال الشيخ أبو القاسم ولا يزيد على الثلاث إلا أن يعلم أن الاستئذان لم يسمع فلا بأس أن يزيد (مسألة) ويستأذن الرجل على أمه وذوات محارمه وكل من لا يحل له النظر إلى عورتها ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم للنبي سألته عن الاستئذان على أمه أحب أن تراها عرياناً قال لا قال فاستأذن عليها ومعناه والله أعلم أنه إذا لم يستأذن عليها فقف بجوها فبإزارها عرياناً فأما الزوجة والأمة التي يحل له النظر إلى عورتها فله الدخول عليها دون الاستئذان

(فصل) وقوله أني معها في البيت أي خادمها لم ير النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً من ذلك يؤثر في ترك الاستئذان لأنه لا يؤمر معه أن يفجأها فيرى منها ما لا يحل له النظر إليه ص مالك عن الثقة عنده عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري عن أبي موسى الأشعري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم أن أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر ابن الخطاب فاستأذن ثلاثاً ثم رجع فأرسل عمر ابن الخطاب في أثره فقال مالك لم تدخل فقال أبو موسى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر ومن يعلم هذا لئن لم تأتني بم يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا فخرج أبو موسى حتى جاء مجلساً في المسجد يقال له مجلس الأنصار فقال أني أخبرتك عمر بن الخطاب أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال لئن لم تأتني بم يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا فان كان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي فقالوا لأبي سعيد الخدري قم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى أما اني لم أسمعك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ش قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي موسى مالك لم تدخل معنا والله أعلم ما يمنعك أن توالي الاستئذان حتى يؤذن لك فتدخل فانه روى ان عمر بن الخطاب سمع استئذان أبي موسى الأشعري فشغل عن أن يأذن له ثم تذكر أمره فأرسل في أثره وقال له مالك لم تدخل معنا ما قد مناذ كره ولذلك لم يجبه أبو موسى بأنه لم يؤذن لي وإنما جابه بأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع وهذا يمنع الزيادة على الثلاث وهذا إذا علم أنه سمع قال عيسى بن دينار في المنزلة فان لم يجبه أحد وطمأنهم لم يسمعوه فلا بأس أن يزيد على الثلاث وقال يحيى بن يحيى عن ابن نافع لا أحب أن يسلم أكثر من ثلاث وان ظن أنهم لم يسمعوه اتباعاً للحديث وأخذ به قال ولا بأس ان عرفت أحداً أن تدعوه ليخرج اليك أن تنادي به ما بدالك (مسألة) وصفة الاستئذان أن يقول سلام عليكم أأدخل أو السلام عليكم لا يزيد عليه رواه يحيى عن ابن نافع وروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم أن الاستئذان أن تسلم ثلاثاً فان أذن لك والا فانسرف فان أذن لك عند باب الدار فلا تستأذن عند باب البيت وقد أذن لك مرة وإذا استأذن الرجل بالسلام فليله من هذا فليس نفسه باسمه أو بغيره يعرف به ولا يقول أنا كذا روى ابن المنكر عن جابر بن عبد الله استأذنت

أبي موسى الأشعري أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع • وحدثني مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد من علماءهم أن أبا موسى الأشعري جاء يستأذن على عمر ابن الخطاب فاستأذن ثلاثاً ثم رجع فأرسل عمر ابن الخطاب في أثره فقال مالك لم تدخل فقال أبو موسى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال عمر ومن يعلم هذا لئن لم تأتني بم يعلم ذلك لأفعلن بك كذا وكذا فخرج أبو موسى حتى جاء مجلساً في المسجد يقال له مجلس الأنصار فقال أني أخبرتك عمر بن الخطاب أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الاستئذان ثلاث فإن أذن لك فادخل والا فارجع فقال لئن لم تأتني بم يعلم هذا لأفعلن بك كذا وكذا فان كان سمع ذلك أحد منكم فليقم معي فقالوا لأبي سعيد الخدري قم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى أما اني لم أسمعك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم

معني فقالوا لأبي سعيد الخدري قم معه وكان أبو سعيد أصغرهم فقام معه فأخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال عمر بن الخطاب لأبي موسى أما اني لم أسمعك ولكن خشيت أن يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم

على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من هذا فقلت أنا فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنا أنا على
معنى الانكار لذلك وإن سمى نفسه أولافى الاستئذان فحسن وقد روى طلحة بن عمر عن أبي
بردة عن أبي موسى قال جاءه أبو موسى إلى عمر بن الخطاب فقال السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس
فلم يأذن له فقال السلام عليكم هذا الأشعري ثم انصرف فقال ردوه على فردوه فقال له ما ردك كنا
في شغل

(فصل) وقوله ومن يعرف هذا لن لم تأتني بن يعرف هذا الفعل بك كنا وكذا على معنى الزجر
والوعيد عن التسامح في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وقد كان يقول أقولوا الحديث عن النبي صلى
الله عليه وسلم وأنا نثر بكم قيل معناه وأنا نثر بكم في الأجر قال مالك معناه وأنا نثر بكم في
التقليل وقوله رضى الله عنه بعد ذلك أما إن لم أتممك ولكني خشيت أن يتقول الناس على رسول
الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أن يكون الوعيد والزجر لغيره إذا كان هو عنده غير منهم ويحتمل أن
يكون الوعيد له حين أظهر إلى الإمام أمر ابنهم فيه غيره و يمنع منه ولا يمكن أن يفصل فيه بين المنهم
وغيره فكان الحكم فيه منع الجميع كالمنع من الذرائع وقد روى عمرو بن الحارث عن بكير بن
الأشج أن عمر بن الخطاب قال له لأوجعن ظهرك وبطنك أولتا تني بن يشهدك على هذا

(فصل) وقوله فقام معه أبو سعيد الخدري فأخبر عمر بن الخطاب بمثل ذلك وروى طلحة بن
عمر عن أبي بردة عن أبي موسى أن أبي بن كعب شهده بذلك وقال يا ابن الخطاب لا تكون عذابا
على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر رضى الله عنه سبحان الله انما سمعت نبياً
فأحبت أن أثبت ويحتمل أن يكون أبي أرسل معه أبا سعيد ثم لقيه بعد وقت فأخبره أيضاً بذلك
وليس في هذا ما يدل على أنه لا يقبل خبر الواحد العدل لأنه لو اعتد بذلك لم يتوعداً بموسى الأشعري
إذا لم يجد من يشهده بل كان يرد قوله خاصة كالشاهد الواحد لأن عمر بن الخطاب لم يعط ذلك مانه
مفرد وما لعلة بأنه يخاف التقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا يقتضى قبول خبر الواحد
والإفلام يكن يخاف ذلك من خبر الواحد لأنه قول مردود

✧ التسميت في العطاس ✧
مالك عن عبد الله بن أبي
بكر عن أبيه أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال إن عطس فتسمته
ثم إن عطس فتسمته ثم إن
عطس فتسمته ثم إن عطس
فقل إنك مضنوك فقال
عبد الله بن أبي بكر لا
أدرى أبعد الثالثة أو
الرابعة

✧ التسميت في العطاس ✧

ص ✧ مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن عطس فتسمته
ثم إن عطس فتسمته ثم إن عطس فتسمته ثم إن عطس فتسمته ثم إن عطس فتسمته ثم إن عطس فتسمته
لا أدرى أبعد الثالثة أو الرابعة ✧ ش هكنا الرواية وقال الخليل تسمته وتسمته وقال ثعلب التسميت
أبعد الشبهة عنه والتسميت اثبات السمت الحسن له وقوله صلى الله عليه وسلم إن عطس فتسمته
يريد والله أعلم أن هذا الحق انما ثبت لمن حمد الله قال مالك في العتية في العطاس إذا لم يحمد الله أو لم
يسمعه فلا يشمته حتى يسمعه إلا أن يكون في حلقه كبيرة فإذا رأيت الذين يلونه يشمتونه فتسمته
وروى سليمان التيمي عن أنس بن مالك قال عطس رجلان عند النبي صلى الله عليه وسلم فتسمت
أحدهما ولم يشمت الآخر فقيل له قال هذا حمد الله وهذا لم يحمد قال الشيخ أبو القاسم بن بغي له أن
يسمع من يليه ذلك قال مالك لا يشمت العطاس حتى يسمعه يسمعه يحمد الله تعالى وإن بعد منك وسمعت من
يليه يشمته فتسمته يريد لأنه يعتد بان من قرب منه لا يشمته إلا بعد أن حمد الله تعالى (مسألة) ومن
عطس في الصلاة فلا يحمد الله إلا في نفسه قال سحنون ولا في نفسه وهذا يقتضى عندى أنه لا يشمت

لأنه بصلاته مشغول عن الذكر والتشهيته وروى أبو زرعة عن ابن القاسم في العتية سئل مالك عن عطس أو رأى شيئاً يعجبه فحمد الله أوصلى على النبي صلى الله عليه وسلم قال لا أنهاء أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم أذن أقول له لا تذكر الله تعالى (مسئلة) وإذا عطس رجل وحمد الله بمحضرة جماعة فقد قال القاضي أبو محمد يعزى في ذلك الواحد كره السلام وقال ابن مزين في المختصر أنه بخلاف رد السلام يريد أنه يلزم كل واحد من الجماعة التشهيته وجه القول الأول ما خرج به القاضي أبو محمد من أنه كره السلام ووجه ما قاله ابن مزين ما رواه سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا عطس فحمد الله فحق على كل مسلم سماعه أن يشعته ومن جهة المعنى أن السلام اظهار شعيرة الاسلام فإذا أظهره أحدهم وأقره الباقيون على ذلك فهو اظهار من جميعهم له وتأنيس لمن سلم عليه والتشهيته انما هو دعاء للشمت وقضاء لحق وجب له على الجماعة فعلى كل واحد منهم أن يقضيه اياه (مسئلة) واختلف العلماء في التشهيته هل هو واجب أو مندوب اليه وظاهر مذهب مالك أنه واجب على الكفاية كره السلام وقال القاضي أبو محمد هو مندوب اليه كابتداء السلام وجه القول الأول قوله صلى الله عليه وسلم إن عطس فشمت وهذا أمر وظاهره الوجوب وروى يونس عن ابن شهاب عن سعيد بن شهاب عن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس تجب للسلم على أخيه رد السلام وتشهيته العاطس واجابة الدعوة وعيادة المريض واتباع الجنائز

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ثم إن عطس فقل انك مضنوك قال عيسى بن دينار المضنوك هو المزكوم وقد ورد تفسيره في الحديث بذلك وقول عبد الله بن أبي بكر لا أدري أبعده الثالثة أو الرابعة قال عيسى بن دينار الذي يأخذ به مالك أن يبلغ بالتشهيته ثلاثاً فإن زاد على ذلك فلا يشعته وذلك أنه لما ورد الحديث بالشك ذهب إلى الاحتياط وقال الشيخ أبو القاسم وإذا عطس مراراً متوالية سقط عن سمعته تشهيته ص * مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا عطس فقل له يرحمك الله قال يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا ولكم * ش قوله أن عبد الله بن عمر كان إذا عطس يريد فحمد الله واستغنى عن ذكر الله لعلم السامع به فقل له يرحمك الله قال يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا ولكم وقد روى عبد الله بن صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فإذا قيل له يرحمك الله فليقل يهديكم الله ويصلح بالكم والأمران جائزان وروى عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا عطس أحدكم فليحمد الله وليقل له من عنده يرحمك الله وليرد عليه بيغفر الله لنا ولكم قال مالك لا بأس أن يقول العاطس لمن يشعته يهديكم الله ويصلح بالكم وإن شاء قال يغفر الله لنا ولكم وهو مذهب السافعي ومنع أبو حنيفة أن يقول له يهديكم الله ويصلح بالكم وقال النخعي إن الخوارج كانت تقول ولا يستغفرون للناس وروى عن أصحاب أبي حنيفة منع ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يقوله لليهود قال القاضي أبو محمد إنما استحسنه على قولنا يغفر الله لنا ولكم لأن الهداية أفضل من المغفرة

* ما جاء في الصور والتماثيل *

ص * مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن رافع بن اسحق مولى الشفاء أخبره قال دخلت أنا وعبد الله بن أبي طلحة على أبي سعيد الخدري نعوذ فقال لنا أبو سعيد أخبرنا رسول الله صلى الله

* وحدثني مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا عطس فقل له يرحمك الله قال يرحمنا الله وإياكم ويغفر لنا ولكم * ما جاء في الصور والتماثيل *

* وحدثني مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أن رافع بن اسحق مولى الشفاء أخبره قال دخلت أنا وعبد الله بن أبي طلحة على أبي سعيد الخدري نعوذ فقال لنا أبو سعيد أخبرنا رسول الله صلى الله

عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تماثيل أو تصاوير شرك اسحق لا يرى أيتها ما قال أبو سعيد الخدري * وحديثي مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعود له قال فوجد عنده سهل بن حنيف فدعا أبو طلحة انسا فزعه نمطا من تحته فقال سهل بن حنيف لم تنزع قال لأن فيه تصاوير وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما قد علمت فقال سهل ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٨٧) عليه وسلم إلا ما كان رقا في ثوب قال بلى

ولكنه أطيب للنفس
* مالك عن نافع عن القاسم
ابن محمد عن عائشة زوج
النبي صلى الله عليه وسلم
انها اشترت غمرة فيها
تصاوير فلما رآها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قام على الباب فلم يدخل
فعرفت في وجهه
الكراهية وقالت يا رسول
الله أتوب إلى الله وإلى
رسوله فإذا أذنت فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فإياك هذه الغمرة
قالت اشتريتها لك تغد
عليها ونوسدها فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
إن أصحاب هذه الصور
يعذبون يوم القيامة يقال
لهم أحيوا ما خلقتم ثم قال
إن البيت الذي فيه
الصور لا تدخله الملائكة
* ما جاء في كل الضب *
مالك عن عبد الرحمن بن
عبد الله بن عبد الرحمن بن
أبي صعصعة عن سليمان بن
يسار أنه قال دخل رسول
الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيها تماثيل أو تصاوير شرك اسحق لا يرى أيتها ما قال أبو سعيد الخدري * ش قوله صلى الله عليه وسلم أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تماثيل أو تصاوير بحيث لا يكون ذلك على الشرك من الراوى لا التماثيل هي التصاوير فيشكل في اللفظ ويحتمل أيضا أن تكون التماثيل ما قام بنفسه من الصور والصور واقع على مقام بنفسه وعلى ما كان رقا أو زويقا في غيره ويحتمل أن تكون أو بمعنى الواو في معنى النبي بها والله أعلم ص * مالك عن أبي النضر عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعود له قال فوجد عنده سهل بن حنيف فدعا أبو طلحة انسا فزعه نمطا من تحته فقال سهل بن حنيف لم تنزع قال لأن فيه تصاوير وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما قد علمت فقال سهل ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما كان رقا في ثوب قال بلى ولكنه أطيب للنفس * ش أمر أبي طلحة رضى الله عنه باله الخ لاجل التصاوير دليل على كراهيته له وقوله وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما قد علمت يحتمل أنه قاله في جلة التصاوير على وجه الكراهية ويحتمل أنه قاله على وجه التحريم واستثنى منه الرق في الثوب ص * مالك عن نافع عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها اشترت غمرة فيها تصاوير فراهها رسول الله صلى الله عليه وسلم قام على الباب فلم يدخل فعرفت في وجهه الكراهية وقالت يا رسول الله أتوب إلى الله وإلى رسوله فإذا أذنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإياك هذه الغمرة قالت اشتريتها لك تغد عليها ونوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم ثم قال إن البيت الذي فيه الصور لا تدخله الملائكة *

* ما جاء في كل الضب *

ص * مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن سليمان بن يسار أنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة بنت الحارث فاذا ضباب فيها بيض ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد فقال من أين لكم هذا فقالت أهدته لى أختي هزيلة بنت الحارث فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالا أولا تأكل يا رسول الله فقال انى تحضرني من الله حاضرة قالت ميمونة أنسقيك يا رسول الله من لبن عندنا فقال نعم فلما شرب قال من أين لكم هذا فقالت أهدته لى أختي هزيلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايتك جاريته التي كنت استأمرتني في عتقها اعطيا أختك وصلى بها رجك ترى عليها فانه خير لك * ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بيت ميمونة بنت الحارث ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد لانهما

بيت ميمونة بنت الحارث فاذا ضباب فيها بيض ومعه عبد الله بن عباس وخالد بن الوليد فقال من أين لكم هذا فقالت أهدته لى أختي هزيلة بنت الحارث فقال لعبد الله بن عباس وخالد بن الوليد كلا فقالا أولا تأكل يا رسول الله فقال انى تحضرني من الله حاضرة قالت ميمونة أنسقيك يا رسول الله من لبن عندنا فقال نعم فلما شرب قال من أين لكم هذا فقالت أهدته لى أختي هزيلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايتك جاريته التي كنت استأمرتني في عتقها اعطيا أختك وصلى بها رجك ترى عليها فانه خير لك

خالهما فاذا اضباب فيها بيض وهي مما يستطيبه العرب منها فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم من أين لكم هذا يعلم هل هذا من جهة الهدية أو من جهة الصدقة أو مما قد صار له ملكاً أولن يكون من جهته أو هو معرض بعد البيع أو لغير ذلك فقالت ميمونة رضي الله عنها أهدته لى أختي هزيلة بنت الحارث وهي أم حيدفة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرايتك جارية التي كنت استأمرتني في عتقها بمئة درهم أن تكون ميمونة لم تعلم أذلك أفضل لها أم غير ذلك ويحتمل أن تكون استأمرت لما كانت جميع مالها حين الاستئثار أو أكثر من ثلث مالها واعتقدت أنه لا يجوز لها أن تبذل أكثر من ثلث مالها إلا بأذنه لكونه زوجاً صلى الله عليه وسلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أعطيها أختك وصلى بهار جرك تري عليها فإنه خير لك ويحتمل والله أعلم أنه يريد بذلك المكافأة على ما بدت بد من هديتها وإن ذلك من مكارم الأخلاق لمن ورد عليه من أهله زائر حتى قدم بخفة أن يكافئه على مواسلته بما يكون أفضل من ذلك ويحتمل أن يكون اختار ذلك ابتداء ورأه أفضل من عتقها لأن الصلة أعظم أجراً من العتاق ولأنه كان في وقت شدة بالمدينة وكان العتق ضراراً باعته فيجعل ذلك خيراً لها بمعنى أنه أعظم أجراً وأوصل للرحم والله أعلم وأحكم ص مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بضرب مخنوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في البيت ميمونة أخبر وارسل الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل منه فقيل هو ضربه يارسول الله فرفع يده فقلت أحرام هو يارسول الله فقال لا ولكنه لم يكر بأرض قومي فأجذني أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بضرب مخنوذ معناه مشوى فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يريد مديده إليه ليتناوله ورأى بعض النسوة اللاتي في البيت أنه لم ينظر منه نظراً يعلم به ما يأكل ولعله كان عند أهل المدينة ذلك ممنوع مما يعافونه فلما قيل له هو ضرب رفع يده فسأله خالد بن الوليد عن امتناعه منه أنه أكرهه فقال لا نفيًا لحرمة ولكن يعافه لأنه لم يكن بأرض قومه يريد والله أعلم بمكة والحجاز فأكله خالد بن الوليد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه فدل ذلك على إباحته وعلى إباحته أكثر العلماء وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة هو مكره وهذا الحديث هو حجة عليه لأنه لو كان مكروهاً لنهاه عنه ومنعه منه ص مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رجلاً نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله ماترى في الضرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لست بأكله ولا بمحرمة ش قوله صلى الله عليه وسلم لست بأكله ولا بمحرمة على ما تقدم من أنه كان يعافه لأنه لم يعتدأ كلاً وليس كل ما يعافه الإنسان يحرم فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبره الخضر التي لها روائح وقديعاف كثير من الناس الألبان والسمن وغير ذلك من الأطعمة ثم بين صلى الله عليه وسلم أن امتناعه منه ليس لحرمة والله أعلم (مسئلة) وحشرات الأرض كلها مكروهة عند القاضي أبي محمد وقال أبو حنيفة والشافعي هي محرمة والدليل على ما نقوله أن هذا حيوان لم ينص على تحريمه فلم يكن حراماً كالضبع

* مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد بن المغيرة أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بضرب مخنوذ فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة اللاتي في البيت ميمونة أخبر وارسل الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل منه فقيل هو ضربه يارسول الله فرفع يده فقلت أحرام هو يارسول الله فقال لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجذني أعافه قال خالد فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بضرب مخنوذ معناه مشوى فأهوى إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده يريد مديده إليه ليتناوله ورأى بعض النسوة اللاتي في البيت أنه لم ينظر منه نظراً يعلم به ما يأكل ولعله كان عند أهل المدينة ذلك ممنوع مما يعافونه فلما قيل له هو ضرب رفع يده فسأله خالد بن الوليد عن امتناعه منه أنه أكرهه فقال لا نفيًا لحرمة ولكن يعافه لأنه لم يكن بأرض قومه يريد والله أعلم بمكة والحجاز فأكله خالد بن الوليد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر إليه فدل ذلك على إباحته وعلى إباحته أكثر العلماء وبه قال مالك والشافعي وقال أبو حنيفة هو مكره وهذا الحديث هو حجة عليه لأنه لو كان مكروهاً لنهاه عنه ومنعه منه ص مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رجلاً نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يارسول الله ماترى في الضرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لست بأكله ولا بمحرمة ش قوله صلى الله عليه وسلم لست بأكله ولا بمحرمة على ما تقدم من أنه كان يعافه لأنه لم يعتدأ كلاً وليس كل ما يعافه الإنسان يحرم فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبره الخضر التي لها روائح وقديعاف كثير من الناس الألبان والسمن وغير ذلك من الأطعمة ثم بين صلى الله عليه وسلم أن امتناعه منه ليس لحرمة والله أعلم (مسئلة) وحشرات الأرض كلها مكروهة عند القاضي أبي محمد وقال أبو حنيفة والشافعي هي محرمة والدليل على ما نقوله أن هذا حيوان لم ينص على تحريمه فلم يكن حراماً كالضبع

﴿ ما جاء في أمر الكلاب ﴾ * حدثني يحيى عن مالك (٢٨٩) عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره

أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من

شيوخه من أصحاب

رسول الله صلى الله عليه

وسلم وهو يحدث ناسا

معه عند باب المسجد قال

سمعت رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول من

اقتنى كلبا لا يفني عنه زراعا

ولا ضراعا نقص من عمله

كل يوم فإطاط قال أنت

سمعت هذا من رسول

الله صلى الله عليه وسلم

فقال أي ورب هذا

المسجد * مالك عن

نافع عن عبد الله بن عمر

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم قال من اقتنى

كلبا إلا كلبا ضاريا أو

كلب ماشية نقص من عمله

كل يوم فإطاط * وحدثني

مالك عن نافع عن عبد

الله بن عمر أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم أمر

بقتل الكلاب

﴿ ما جاء في أمر الغنم ﴾

* حدثني مالك عن

أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

رأس الكفر نحو المشرق

والفخر والخيل في أهل

الخيل والابل والقداد في

أهل الوبر والسكنة في

﴿ ما جاء في أمر الكلاب ﴾

ص * مالك عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن أبي زهير وهو رجل من شيوخه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يحدث ناسا معه عند باب المسجد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اقتنى كلبا لا يفني عنه زراعا ولا ضراعا نقص من عمله كل يوم فإطاط قال أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أي ورب هذا المسجد * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا ضاريا أو كلب ماشية نقص من عمله كل يوم فإطاط * ش قوله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا معناه اتخذته قال مالك إنما ذلك بغير شراء قال ابن كنانة وغيره لا بأس أن يشتري لما يجب اتخاذه له (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يفني عنه زراعا ولا ضراعا يريد يحفظه قال مالك رحمه الله لا بأس باتخاذ الكلاب للمواشي كلها قبل له فالخاصون الذين يرتعون دوابهم فيختنون الكلاب قال هي

من المواشي

(فصل) قال مالك وأرى الحديث لزراع أو صرع لما يكون من المواشي في الصحارى وأما جعل في الدور فلا يعجبني ولا يعجبني أن يتخذ خوف اللصوص الذين يفتحون الأبواب ويخرجون الدواب إلا أن يكون يسرح معها في المرمى قال مالك ولا يعجبني أن يتخذ المسافر كلبا يحرسه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نقص من عمله كل يوم فإطاط والقيراط قد مر ما يعلمه إلا الله عز وجل ومعناه عندى نقص من عمله وإن كان عمله على ما كان عليه ويحتمل والله أعلم أن يريد أن عمله بالبر ينقص فلا يبلغ منه ما كان يبلغه عقوبة له على عصيانه باتخاذ كلب لا يفني عنه ما ذكره ويحتمل أن يكون ذلك لما فيها من أذى الناس ورتوعهم والضرع معناه الماشية لا هذا ذات ضرع ويجرى أباحه اتخاذها للصيد مجرى ما تقدم من اتخاذها للزرع والضرع والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبد الله بن عمر لا كلبا ضاريا يحتمل أن يريد بالكلب المعلم للصيد وقدره وسالمه بن عبد الله بن عمر هذا الحديث عن أبيه فقال فيه لا كلب ضار للصيد وقال فيه نقص من عمله فإطاط فيحتمل أن يكون القيراط في موضع ما كالموضع الذي يقل الاستضرار به والقيراطان في مثل المدينة والامصار لكثرة الاستضرار بها ويحتمل أن يكون القيراط في كلب بعينه وصنف من الكلاب يقل الاستضرار بها والقيراطان في صنف من الكلاب يكثر الاستضرار بها والله أعلم وأحكم ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب * ش قوله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب قال عيسى بن دينار يريد كل كلب اتخذ لغير صيد أو ماشية قال مالك تقتل الكلاب ما يؤذى منها وما يكون في موضع لا ينبغي أن يكون فيها كالفسطاط وليس ذلك مما يمنع الاحسان البهائم حياتها وأن يحسن قتلها ولا تتخذ غرضا ولا تقتل جوعا ولا عطشا

﴿ ما جاء في أمر الغنم ﴾

ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأس الكفر نحو المشرق والفخر والخيل في أهل الخيل والابل والقداد في أهل الوبر والسكنة في

أهل الغنم ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم رأس الكفر يريد والله أعلم معظمه وشدة
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم نحو المشرق يحتمل أن يريد والله أعلم فارس على ما تقدم ويحتمل
أن يريد به أهل نجد فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم ويؤيد هذا التأويل قوله صلى الله عليه وسلم
والفخر والخيلاء في أهل الخيل والابل والفدادين أهل الوبر وهؤلاء كانوا أهل نجد وأما الفدادون
فروى عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك أنه قال هم أهل الجفاء قال مالك وقد سألت عن ذلك
ف قيل لي هم أهل الجفاء وقال أبو عبد الله الفداد ذو المال الكثير ووصف أهل الخيل والابل باسم أهل
الفخر والخيلاء يحتمل أن يكون ذلك مما يعرف به أهل الخيلاء والفخر ويحتمل والله أعلم أن يكون
ذلك سبب فخرهم وخيلائهم للفتى المظني وفوة أموالهم وكونها عوناً لهم على من نالواهم وحاربهم
والله أعلم
(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم والسكينة في أهل الغنم يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك على وجه
التعريف بهم ويحتمل أن يكون ذلك سبب سكينةهم لضعفها وتله استعانة أهلها بها في محاربة عدو
ومناوأة فرغبوا في المسألة وتخلقوا بالسكينة والوقار والكف عن الأذى ص ﴿ مالك عن
عبد الرحمن عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوشك أن يكون خير مال المسلم غنما يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر
يفر بدينه من الفتن ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم يوشك أن يكون خير مال المسلم غنما يتبع بها شعف
الجبال ومواقع القطر يفر بدينه من الفتن يريد والله أعلم أن يقرب ذلك ووصفه بالاسلام لما كان
المسلمون محتضين بخير الآخرة وقوله صلى الله عليه وسلم يتبع بها شعف الجبال يريد أعاليها ومواقع
القطر يريد حيث الكلاء والماء لما شئت قاله عيسى بن دينار وقوله صلى الله عليه وسلم يفر بدينه
من الفتن يريد التي بدحل فيها غيره وخص الغنم بذلك لأنه أعلم أن هذا إنما يكون في صاحب غنم
وأما صاحب الابل والخيول أو غيرهما من أنواع الأموال فلا يتأتى ذلك فيها ويحتمل أن يكون خصهم
بذلك لأن الكاف عن الفتنة والمعتزل لأهلها مقتصر على هذا النوع من المال لأنه لا مدخل له في
الفتنة ولا عون منه عليها وما يكاد أن يقتصر عليها الامتثل من الدنيا فار عن الفتنة مقتصر على
ما يبعده عنها أو يضعفه عن التشوف إليها وهذا الحديث يقتضي جواز الاعتزال عند الفتنة لأن من
كان مع ماشيته يرعاها ويتبع بها مواقع القطر لم يمكنه غير الاعتزال والبعده عن الحواضر والقرى
قال بكير بن الأشج أما إن رجلاً من أهل بدر لم يوافقهم بعد قتل عثمان بن عفان فلم يخرجوا إلا إلى
قبورهم وقال الزبير بن العوام لا ينبل الرجل حتى يلتزم بيته وقال أبو الدرداء نعم صومعة الرجل
يتنكب بصره ونفسه وإياكم ومجالس الأسواق فانهاتكم وتلغى وقال سفيان الثوري والذي لا إله
إلا هو لقد حلت العزلة ص ﴿ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يحتلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه أحب أحدكم أن توثى مشربته فتكسر خزانته فينتقل طعامه
وانما تخزن لهم ضرورع مواشيهم أطعماتهم فلا يحتلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه ﴿ ش قوله صلى الله
عليه وسلم لا يحتلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه على وجه المنع من مال غيره إلا بإذنه وطيب
نفسه وقد روى ابن وهب عن مالك في الرجل يدخل الحائط فيجد الثمر ساقطاً قال لا يأكل منه الآن
يعلم أن صاحبه طيب النفس به أو يكون محتاجاً إلى ذلك فأرجو أن لا يكون به بأس يريد أن يعلم من
حاله أن ذلك لا يشق عليه لقلته بل ربما كان ذلك مما يسره ويسوؤه لا يفعل له ما فيه من إظهار طيب

أهل الغنم * وحدثنى
مالك عن عبد الرحمن بن
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن أبي صعصعة عن أبيه
عن أبي سعيد الخدري أنه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم يوشك أن
يكون خير مال المسلم غنما
يتبع بها شعف الجبال
ومواقع القطر يفر بدينه
من الفتن * وحدثنى مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا يحتلبن أحد
ماشية أحد بغير إذنه أحب
أحدكم أن توثى مشربته
فتكسر خزانته فينتقل
طعامه وانما تخزن لهم
ضرورع مواشيهم أطعماتهم
فلا يحتلبن أحد ماشية
أحد إلا بإذنه

نفسه عليه وثقته بمروءته وقال أشهد - خرجنا الى الاسكندرية مرابطين ففر رنا بجنان الليث بن سعد فدخلناه فأكلنا من التمر فله ارجعت دعتنى نفسى الى أن استخله فقال لى يا ابن أخى لقد نسكت نسكاً عجيباً ما سمعت الله عز وجل يقول أو صديقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعاً وأشتاناً فلا بأس أن يأكل الرجل من مال أخيه الشيء التافه يسره بذلك (مسئلة) وهذا يكون على وجهين أحدهما ما قدمناه مما يعتقد من طيب نفس الصديق والثانى لضرورة معه حتى الشيخ أبو القاسم من وجد ميتة وما لاغيره كل من مال غيره وضمنه وقيل لاضمان عليه ولا يأكل الميتة الا أن يخاف القطع فيجوز له أكلها وهذا لا يكون الا فى ألبان المواشى السارحة فكذلك أوى من أكل الميتة (مسئلة) وأما ما كان من أموال أهل الذمة فقدر روى عن أنس بن مالك وأبي بردة وعبد الرحمن بن سمره أنهم كانوا فى سفر فكانوا يصيبون من الثمار قال الحسن بن أبي الحسن البصرى يأكل ولا يفسد ولا يحمل ومعنى ذلك عندى ان لم يكن بمعنى أكل الصديق أو أكل المضطر فان معناه ان الحائط لذى لمافى ماله من حق الضيافة وقد قال مالك فى المسافرين ينزل بالمذمى لا يأخذ من ماله شيئاً الا بأذنه قيل لمالك أفرأيت الضيافة التى جعلت عليهم ثلاثة أيام فقال كان يومئذ خفف عنهم ذلك وروى عن عمر بن الخطاب لا بأس بأكل المسافر مما يمر به من الثمار من أموال أهل الذمة وغيرهم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أحب أحمك أن توفى مشربته قال عيسى بن دينار المشربة العرة التى يخزن فيها الرجل طعامه وقوته قال يحيى بن يحيى المشربة هو العسكر وما شتهر من جميع ما يطل من الحيطان مثل الخشبة فى أى أحد الى تلك المشربة فيتعلق بها فيصعد عليها ثم يأتى خزانته من ناحية العرة فيكسرها ويذهب بما فيها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فيكسر خزانه فينتقل طعامه محض القياس وتمثيل ما فى ضرع الماشية من اللبن بما فى الخزانه من الطعام فنه على ان قياس الفرع على الأصل انما يكون لعلة جامعة بينهما وهو الاختزان ص ما لك انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من نبي الا وقد رعى غنما قيل وأنت يارسول الله قال وأنا ش قوله صلى الله عليه وسلم ما من نبي الا وقد رعى غنما قيل له وأنت يارسول الله قال وأنا جاء هذا الاستفهام وان كان اللفظ عاماً لما يحتمل من التخصيص وان كان ظاهره العموم فبين هو صلى الله عليه وسلم قصد العموم ومقتضى اللفظ وقد قال بعض الناس ان رعاية الانبياء الغنم انما كان على سبيل التعليم والتدبير فى رعاية أمهم والله أعلم ويحتمل ان يكون ذلك لىأخذوا بحظ من التواضع والله أعلم ولعل هذا من الوجوه التى جعلت لأهل الغنم السكنى ولذلك خص الانبياء برعيها دون رعى سائر المواشى والله أعلم

﴿ ما جاء فى الفأرة تقع فى السمن والبدء بالكل قبل الصلاة ﴾

ص ما لك عن نافع ان ابن عمر كان يقرب اليه عشاؤه فيسمع قراءة الامام وهو فى بيته فلا يعجل عن طعامه حتى يقضى حاجته منه ﴿ ش قوله ان عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال لا يعجل عن عشاؤه مع سماعه قراءة الامام لما روى عن النسي صلى الله عليه وسلم اذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدؤا بالعشاء وذلك لوجهين أحدهما ان يغلو بالله لصلاته فلا يعجله عنها ولا يشغله فيها حاجته الى الطعام والوجه الثانى ان يكون له أصحاب قد وضعوا عشاءهم فيشتغل عنهم بصلاته فيضر ذلك بهم وربما كان من الطعام الذى يذهب طيبه ويتغير اذا برد كالزبد ونحوه وقد قال مالك وروى عن النبي

* حدثني مالك انه بلغه
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ما من نبي
الا قدرى غنما قيل وأنت
يارسول الله قال وأنا
﴿ ما جاء فى الفأرة تقع
فى السمن والبدء بالكل
قبل الصلاة ﴾
* ما لك عن نافع ان ابن عمر
كان يقرب اليه عشاؤه
فيسمع قراءة الامام وهو
فى بيته فلا يعجل عن
طعامه حتى يقضى حاجته
منه

صلى الله عليه وسلم كان يحتر من كثرة شاة فندى الى الصلاة فألقاها ثم صلى ولم يتوضأ فيه قبل ان يكون
 هذا أنه كان آكل وحده وأمن أن يشغله ذلك في صلاته وهذا يدل على سعة وقت صلاة المغرب على
 ما قدمناه من قبل والله أعلم وأحكم **عن** مالك **عن** ابن شهاب **عن** عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن
 مسعود **عن** عبد الله بن عباس **عن** ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال انزعوها وما حولها فاطرحوه **عن** شق قوله صلى الله عليه
 وسلم انزعوها وما حولها فاطرحوه يقتضى انه سئل عن سمن جامد ولو كان ذائبا لم يميز ما حولها
 من غيره ولكنه لما كان جامدا نجس ما جاورها بنجاستها وبقي الباقي على ما كان عليه من الطهارة
 قال ابن حبيب ويكون سائر ذلك حلالا طيبا وأما ان كان ذائبا كالزيت فانه لا يجلأ كله وان أمن ان
 يكون سال منها فيه شيء لأن مونها فيه نجسها وقال مالك في الموازية اذا أخرجت الفأرة من الزيت
 حين ماتت فيه لم أعلم انه لم يخرج منها شيء فيه ولكنى أخاف فلا أحب أن آكله وهذا الذى قاله ابن
 حبيب وهو مذعوب ابن الماجشون يرى ان لموت الحيوان في الزيت وسائر المائعات مزية في تنجيسه
 ومارواه ابن المواز عن مالك انه حكم بنجاسته لما خاف ان يخرج منه في الزيت والتولان فيهما نظر
 وذلك ان الموت عرض لا يؤثر في طهارة ولا نجاسة ولا يوصف بها وكذلك أيضا يخرج من الحيوان
 عند موته أو بعد ذلك لا يكون أشد نجاسة من الميتة وقد يحسن الزيت بمجاورته وهذا المشهور من
 مذعوب مالك وأصحابه وقد روى هذا الحديث معمر عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي
 هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد فيه وان كان مائعا فلا تقر به وقال فيه عبد الواحدين زياد
 عن معمر بهذا الاسناد وان كان مائعا فانتفعوا به واشتصوا فان ثبتت هذه الزيادة فلا يجزئ أن
 يكون هذا الدهن كثيرا أو قليلا فان كان كثيرا في كتاب السبر لابن سحنون رواية عن ابن نافع في
 الجباب التي بالشام للزيت تموت فيه الفأرة ان ذلك لا يضر الزيت وليس الزيت كالماء في هذا
 وكذلك سمعت وقال أبو يزيد الاندلسي في ثمانيته عن عبد الملك اذا وقعت الفأرة أو الدجاجة
 في البئر وهي ميتة فاعلم انظر الى الماء الى ما سقطت فيه زيتا كان أو سمناء وشربا فاذا كان
 كثيرا ولم يتغير لونه ولا طعمه ولا ريحه أزيل عنه ما في الميتة ثم كان سائرته حلالا طيبا هذا ان وقعت
 فيه ميتة ولو ماتت فيه لكان نجسا وان كثر وسئل مالك عن جباب الزيت تقع فيه الفأرة فكره
 ذلك الزيت وان كان كثيرا وهو المشهور من قول مالك وأصحابه وبه قال أبو حنيفة والشافعي في
 المائعات كلها غير الماء ولو كانت المائعات تحتل النجاسة ولا تنجس الا بالتغير لوجب أن تطهر
 بها النجاسة كالماء لما حمل النجاسة ولم ينجس الا بالتغير طهرت النجاسة من الجسد أو الثوب
 (فوع) فاذا قلنا بنجاسته لقلته أو مع كثرته على قول مالك فهل يطهر بالغسل وروى أصبغ عن
 ابن القاسم عن مالك في العتيبة والواخجة فان طبخ ثم ظهرت فيه فأوة قد تفسخت وهي من ماء
 البئر الذى طبخ بمائها فأمر مالك أن يغلى ويتم طبخه بماء طاهر مرتين أو ثلاثة ثم أجاز بيعه والادهان
 به واستحسنه أصبغ في الكثير ورأى ان في السبر لا ضرر فيه أن يطرح ويوقد به وقال يعقوب
 ابن عمر انما خففه مالك لاختلاف الناس في ماء البئر تموت فيه الفأرة ولا تغيره وعند عبد الملك
 لا يجوز مثل هذا في زيت تموت فيه الفأرة لان الفأرة لم تمت في البئر انما ماتت في ماء البئر وقال
 أصبغ عن ابن القاسم فممن فرغ عشر جرار من في زقاق ثم وجد في جرة منها فأرة يابسة ولا يدري
 من أي الزقاق فرغها انه يحرم أكل جميع الزقاق ويبيعها فالظاهر ان هذا قول آخر يمنع غسله فاما

عن مالك **عن** ابن شهاب
عن عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عتبة بن مسعود **عن**
عبد الله بن عباس **عن**
ميمونة زوج النبي صلى
الله عليه وسلم **أن رسول**
الله صلى الله عليه وسلم
سئل عن الفأرة تقع
في السمن فقال انزعوها
وما حولها فاطرحوه

اعتبار ابن الماجشون موتها في الماء دون ألبان فنيه نظر لانه يجب أن ينحس الماء الموت الفأرة فيه على تسليم هذا له ثم تنحس الالبان بمخالطتهاياه فاذا جاز غسله بعد ذلك ونظيره بالطبخ بالماء فكذلك الزيت الذي ماتت فيه الفأرة وجه قول مالك بغسله انه يميز من الماء فجاز غسله كالشوب ووجه المنع من ذلك انه مائع فلا يصح غسله من النجاسة كالغسل والخل (فرع) فاذا قلت يطهر بالغسل فقد قال مالك يجوز بيعه والادهان به وهذا يقتضي انه يجوز أكله وان قلنا انه لا يطهر بالغسل أو كان غير مغسول فقد قال ابن حبيب في جواب الزيت اذا وقعت به مية لم يختلف العلماء في تحريم أكله وانما اختلفوا في الانتفاع به ولعله أراد على قول من لا يرى غسله ونقل مالك في الزيت النجس يجوز الاستصباح به في غير المساجد للحفاظ من نجاسته ويعمل منه الصابون وبه قال الشافعي وهو قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وروى عن عبد الله بن عمر وكان عبد الملك بن الماجشون لا ينتفع به في شيء ولو طرحه في الكبرياء بريد الانتفاع به لكرهت له وبه قال ابن حبيب وأحمد بن صالح وقال أبو حنيفة يجوز بيعه وجه القول الأول ما احتج به ابن حبيب من ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في جلد الميتة لا تنتفع به وقال ابن حارم أكلها فأباح الانتفاع ومنع من الأكل مع النجاسة ووجه قول ابن الماجشون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الفأرة تقع في الدهن انزعوها واحولها فاطرحوه فأمر بطرح ما نجس من الدهن وكذلك يمنع الانتفاع به وقال في رواية معمر وان كان مائعا فلا تقر به وقال ابن المواز خفف مالك ان يدهن به النعال قال ابن القاسم وتغسل بعد ذلك وعندى ان هذا على رواية من يرى أن غسل الزيت يطهره لانه انما يدهن النعال بالزيت لتبقى فيها رطوبة واذا كان الزيت نجسا لم تطهر النعال مادام بقي فيها بقية من الزيت النجس الآن تكون تلك البقية قد طهرت بالغسل وقال أبو بكر روى ابن رشد عن ابن نافع عن مالك في الزيت اذا أصابته النجاسة تغسل وكان أبو بكر يعنى بذلك ويحتج بقول مالك في الألبان وقد قال سحنون في فأرة وجدت يابسة في زيتان ذلك خفيف ويسها يدل على انهم صبروا عليها الزيت وهي يابسة لم تمت فيه (فرع) ولا يجوز بيعه عند مالك حال نجاسته من مسلم ولا نصراي قال ابن حبيب وعلى ذلك أصحاب مالك الا ابن وهب فانه أجاز بيعه اذا بين ورواه عن ابن القاسم وسالم وبه قال أبو حنيفة ووجه قول مالك في منع بيع ما ينحس من ذلك ما روى ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الخمران الذي حرم ثم بهارم بيعها ومن جهة المعنى ان ما كان من جنس المطعوم حرم ثم بهانه يحرم بيعه كخنجر فاذا قلنا لا يجوز بيعه فانه اذا وقع رد ولو فات الزيت لزم رد الثمن على كل حال

﴿ ما يتقى من الشؤم ﴾

﴿ ما يتقى من الشؤم ﴾
 * مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في الفرس والمرأة والمسكن يعني الشؤم * حدثني مالك عن ابن شهاب عن حنزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم في الدار والمرأة والفرس * حدثني مالك عن يحيى بن سعيد انه قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله دارسكنها والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة

ص * مالك عن أبي حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في الفرس والمرأة والمسكن يعني الشؤم * مالك عن ابن شهاب عن حنزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم في الدار والمرأة والفرس * مالك عن يحيى بن سعيد انه قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله دارسكنها والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة * ش قوله صلى الله عليه وسلم ان كان في الفرس والمرأة والمسكن وقوله

صلى الله عليه وسلم معنى الشؤم ذكر بعض العلماء أن معنى ذلك أن كان الناس يعتقدون الشؤم فأنما يعتقدونه في الفرس والمرأة والمسكن وقوله صلى الله عليه وسلم في الدار والمرأة والفرس يريد أن ما يعتقدونه من ذلك فأنما يعتقدونه في هذه الثلاث وقيل إن معناه أن كان للشؤم حكم ثابت فأنما هو في هذه الثلاث فورد هذا الحديث على التجويز وورد الحديث الثاني على القطع به والاثبات له في الدار والمرأة والفرس ولا يمتنع أن يكون الباري عز وجل يجري العادة في دار أن من سكنها مات وقيل ماله وتوالت عليه الرزيات والمصائب وأجرى العادة أيضاً في دار أخرى بخلاف ذلك دون أن يكون للدار في ذلك صنع أو تأثير وكذلك المرأة ولا يمتنع أن يجري الله تعالى العادة بأن من تزوجها تقرب وفاته ويقل ماله وتكثر حوائجه وأجرى الله العادة أيضاً في امرأة أخرى بخلاف ذلك وكذلك الفرس فذكر مثل هذا وتوالت لكونه يحتمل أمرين إما أن يكون ذلك على وجه اعتقاد الناس لذلك وروى عن عائشة أنها قالت إنما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث عن أقوال الجاهلية أو على أن الباري تعالى جعله عادة جارية كما أجرى العادة بأن من شرب السم مات ومن قطع رأسه مات ولو لم يكن ذلك لم يدرك ما يكون من حاله والله أعلم وأحكم وقد شغل عن ذلك مالك فقال تفسيره فيما أرى والله أعلم كم من دار قد سكنها ناس فهل كوا ثم سكنها آخرون فهل كوا

(فصل) وقول المرأة دار سكنها والعدد كثير والمال وافر فقل العدد وذهب المال على سبيل التوجه من أمر الدار ومأبث في نفوسهم منها واعتقدوه من حالها والسؤال عما يجوز من اجتنابها اذ هو أمر جرت العادة به في مثلها ويحتمل أن يكون قل ماله بها لجدها وقلة خصها أو وخامتها وقلة نساء ماشيتهم بها وقل عددهم لقلة ماله أو لوخامة البلد وقوله صلى الله عليه وسلم دعوها ذميمة معناه والله أعلم أرحلوها وأتركوها مذمومة ويحتمل أيضاً أن يريد بذلك مذمومة لما وصفوها به من التشاؤم فاقضى ذلك بإحترجيلهم عنها لأجل ما جرى لهم فيها وذمهم لها بذلك مع اعتقادهم أن الأمر كله لله تبارك وتعالى وأن ما قدره نافذ لعله قد قدر بانتقالهم عنها خيراً أجالهم وبقاء أمهاتهم كما يجوز للفار من الأسد أن يفر عنه وإن كان لا منجاة من القدر ولكن لعل الله عز وجل قد قدر السلامة في الفرار منه وقيل روى عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في الطاعون إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإن كان لا ينجو أحد من القدر ولا يجاوز الأجل ولكنه يعتقد أن الله عز وجل قد قدر السلامة في التوقف عنه ومنع المقيم ببلد الطاعون أن يفر عنه وقد روى الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طيرة وخيرها الفأل قال وما الفأل يا رسول الله قال الكلمة الصالحة يسهلها أحدكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم لما وية بن الحكم حين قال له كنا تطير قال إنما ذلك شيء مجبىء أحدكم في نفسه فلا يصدنكم فنع من التطير بما يراه الإنسان من طائر أو سائح أو بارح وقد روى عكوبة كتب عند عبد الله بن عباس فطائر يصيح فقال رجل من القوم خير خير فقال ابن عباس ما عند هذا خير ولا شر وقد كان كثير من أهل الجاهلية يتزهون عن التطير ويعيبونه قال المرقش

ولقد غدوت وكنت لا * أغدو على واق وحائم

فاذا الاشائم كالآيا * من والايمان كالاشائم

فعلى هذا ما يجري من هذا المعنى على ثلاثة أضرب ضرب منها أمر ثابت في عين من الأعيان فاذا

﴿ مَا يَكْرَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ ﴾

ص مالك عن يحيى بن سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للقمحة تحلب من يحلب هذه
فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سمك فقال له ارجل مرة فقال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم اجلس ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سمك
فقال حرب فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اجلس ثم قال من يحلب هذه فقام رجل فقال له
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما سمك فقال يعيس فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم احلب
قوله صلى الله عليه وسلم الذى أراد حلب الناقة ما سمك يحتمل والله أعلم انه قصد ان يعرف اسمه
ليدعوه به اذا أراد ان يأمره أو ينهيه ويحتمل انه قصد بذلك التناول فلما قيل له حرب كره رسول
الله صلى الله عليه وسلم هذا الاسم وكان يكره من الأسماء ما قبح منها وقدر روى عبد الله بن عمران النبي
صلى الله عليه وسلم غير اسم ابنة لغمر بن الخطاب كان اسمها عاصية فسمها جيلة وروى الزهري
عن سعيد بن المسيب عن أبيه ان أباه جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له ما سمك قال حزن قال له
أنت سهل قال لا غير اسماسمانيه أبى قال سعيد بن المسيب رضى الله عنه فإزال الت الحزونة فينا بعد
والفرق بين هذا وبين الطيرة الممنوعة ان الطيرة ليس في لفظها ولا في منظرها شيء مكروه ولا
مستبشع وانما يعتقدان عند بلقائها على وجه مخصوص يكون الشؤم ويتمنع المراد وليس كذلك
هذه الأسماء فاتها أسماء مكروهة فيبشع ذكرها وسماعها ويذكر بما يحذر من معانيها فاسم
حرب يذكر بما يحذر من الحرب وكذلك مرة فتكرهه النفوس لذلك وكان النبي صلى الله عليه
وسلم يحب الفأل الحسن وقدر روى عنه انه قال أحب الفأل قيل له وما الفأل قال الكلمة الحسنة
وهي التي تذكر بما يرجوه من الخير فتسربه النفس وربما كان بمعنى الإشارة بما قدره الله
عز وجل من الخير ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية وقد طلع سهيل بن عمرو وقد
سهل لكم من أمركم فكان كما قال صلى الله عليه وسلم (مسئلة) والمنع يتعلق بالأسماء على ثلاثة
أوجه أحدها ما تقدم من فيبيع الأسماء كحرب وحزن ومرة والثاني ما فيه تركية من باب الدين
والأصل في ذلك ما رواه ابن نافع عن أبي هريرة ان زينب كان اسمها مرة فقيس تركى نفسها فيبها
رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب وقالت زينب بنت أبي سامة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهاني عن هذا الاسم وسهيت به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزكوا أنفسكم والله أعلم بأهل
 البر منكم قال مالك ولا ينبغي أن يتسمى الرجل بياسين ولا بمهدي ولا بجبريل قيل له فالهادي قال
 هذا أقرب لأن الهادي هادي الطريق وروى عن كريب عن ابن عباس قال كانت جويرية
 اسمها به فحول رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمها جويرية وكان يكره أن يقال خرج من عند
 به فتعلق المنع لوجهين أحدهما لما فيه من زكيتها نفسها بما سمعت به والوجه الثاني لهجنة اللفظ
 في قولهم عنه خرج من عند به وقدرى عن سمرة بن جندب نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أن نسمى رقيقنا بأربعة أسماء أفلاح ورباح وبسار ونافع وروى عنه ولا نجعلها مكان نافع وقال فانك
 تقول أثم هو فلا يكون ثم فيقول لا فأشار إلى معنى التفاضل بأن يقول ليس هنا بسار وليس هنا
 أفلاح أو ليس هنا رباح وقدرى جابر بن عبد الله أنه أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينهى أن يسمى
 بمقبل وبيركة وأفلاح وبسار ونافع وبهو ذلك ثم رأيت سكت بعد عنها فلم يقل شيئا ثم قبض ولم ينه
 عن ذلك ثم أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن ينهى عن ذلك ثم تركه وقدرى سمرة بن جندب
 النهي وإنما هو نهى على الكراهية للفظ ويحتمل والله أعلم أن يكون حديث سمرة في كراهية
 التسمية بذلك في المستقبل وحديث جابر بن عبد الله في أنه أراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينهى عن التسمية بالاسم من
 كان سمي به بعد ذلك فأتى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يغير شيئا من ذلك وإنما غير من الأسماء من أراد
 الأخذ فيه بالأفضل دون من أراد حمله على الجائز ولذلك أقر حزنا على ما أراد من الاستمسك باسمه
 ورضيه وكره تغييره ولو كان ذلك محرما لم يقره على ذلك ولذلك أقر حر باو مرة على أسمائها ولم
 يأمرهما بتغييرهما مع كراهيته والله أعلم وأحكم (مسئلة) وقد منع التسمية مع تحريم لمافيها من التعظيم
 وما ينبغي أن يوصف به غير الله سبحانه وتعالى والأصل فيه ما رواه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أشنع الأسماء عند الله رجل تسمى ملك الأملك لا ملك إلا الله عز
 وجل قال سفيان تفسيره شاهان شاه (مسئلة) وقد منع في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أن
 يكنى أحد بكنية وروى سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فأتانا القاسم أقسم بينكم وروى جابر بن عبد الله قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فنهى عن أن يدعو أحدا أحدا بأبي
 القاسم ونهى أن يكنى أحدها والأصل في ذلك ما روى حميد عن أنس قال نادى رجل رجلا
 بالبيع يا أبا القاسم فالتفت إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني لم أعنك إنما
 دعوت فلانا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي وهذا المعنى قد عدم
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك يكنى الناس النبي صلى الله عليه وسلم بهذه الكنية فمحمد بن أبي
 بكر الصديق ومحمد بن علي بن أبي طالب ومحمد بن طلحة بن عبد الله ومحمد بن الأشعث بن قيس كل
 واحد منهم يكنى أبا القاسم وكذلك جماعة معهم قال مالك رحمه الله وما علمت بأبى أن يسمى محمد ويكنى
 بأبي القاسم قال وأهل مكة يتعدون ما من بيت فيه اسم محمد إلا رأوا خيرا ورزقا
 (فصل) وقوله فقام رجل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اسمك فقال يعيش فقال له رسول
 الله صلى الله عليه وسلم احلب فهذا على معنى التفاضل بحسن الاسم وقدرى عنه صلى الله عليه وسلم
 أنه قال يوم الحديبية لما ورد عليه سهيل بن عمرو قال قد سهل لكم من أمركم ولا يجري هذا مجرى
 الطبيعة لأن الفال إنما ولا استحسان اسم يتضمن نجاسا أو مسرة أو تسهلا فتطيب النفس لذلك

ويقوى العزم على ما قد عزم عليه وانما ذلك فيما يفجأ من الكلام دون ما يتربس به ويقدّم من أجله على ما فعل أو يرجع من أجله عن أمر لأن ذلك من الاستقسام بالأزلام وذلك ممنوع لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله وان تستقسموا بالأزلام والأزلام قد أحكمت في الجاهلية اتخذها في أحدها فاعل وفي الثاني لا تفعل فاذا أرادت فعل شيء استقسمت بها وذلك بان تجعلها ثم تلقى بها فان خرج السهم الذي فيه فاعل أقدمت على الفعل وان خرج السهم الذي فيه لا تفعل امتنع منه على حسب ما روى عن سراق بن مالك انه قال اذا أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر في سفر هجرتهما الى المدينة قال فرفعتا يعني فرسه حتى دنوت منهما وعثرت بي فرسي فخررت عنها ففقت فأهويت بيدي الى كنانتي فاستخرجت منه الأزلام فاستقسمت بها أضرمهم أم لا فخرج الذي أكره فركبت فرسي وعصيت الأزلام حتى اذا سمعت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم ساخت يد فرسي في الأرض حتى بلغت الركبتين فخررت عنها ثم جرتها واستقسمت بالأزلام فخرج الذي أكره فناديتهم بالأمان (فرع) ومن هذا الباب وقاع يكتب فيها مثل ذلك وتطوى ثم يؤخذ منها واحدة ويقرأ ما فيها وقد كان يجب بحال فاذا وقع على صفة ما اقتضى الأمر بالفعل واذا وقع على صفة أخرى اقتضى النهي عن الفعل وقد يكون بالخط وقد يكون بكتف يؤخذ من شاء فينظر فيه وقد يكون بقرة وأتواها كثيرة وقد يكون بالنظر في النجوم وقد تقدم ذكره وقد يكون بزجر الطير وقد يكون بالعطاس غير أن زجر الطير والعطاس قد يقع العمل به من غير ترقبه لكن العزم على العمل به يقوم مقام الترقب له وهذا كله ممنوع بالشرع وانما أباح الشرع عبارة الرّواي على ما يأتي بعد هذا وأما الخط فروى عن ابن عباس انه قال في قوله تعالى أو أنارة من علم قال هو الخط وروى انه بعث نبي بالخط وهذه كلها أمور ضاعف لا يصح منها شيء ولا يصح فيها أثر عن ابن عباس ولا غيره وابن عباس أعلم بكتاب الله وبكلام العرب من أن يقول مثل هذا وأما ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صرف من أسد مرة وحرب عن حلب الشاة وأمضى حلبها لمن اسمه يعيش فليس من هذا الباب وانما هو بمعنى كراهية اسم واستحسان اسم ولم يتشبه بذلك الى علم ما يكون في المستقبل ولا الى قوة العزم عليه ولا للاضرار عنه وانما اختار حسن اسم كما يختار جمال المرأة على امرأة قبيحة ويختار نظيف الثياب على قبيحها ويختار حسن الزى وطيب الرائحة في الجمعة والأعياد فاعلم بذلك ان الاسلام لا ينافي التجميل والتجمل مشروع فيه ومنسوب اليه في الأسماء وغيرها والله أعلم وأحكم (مسئلة) ومن أفضل الأسماء ما فيه العبودية لله عز وجل وروى عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان أحب أسمائكم الى الله عبد الله وعبد الرحمن وقد سمى النبي صلى الله عليه وسلم بغيرها فسمى حسنا وحسينا وقال انه سماهما بأسماء ابني هارون النبي صلى الله عليه وسلم شبر وشبير وفي العينية عن مالك سمعت أعلى مكة يقولون ما من أهل بيت فيه اسم محمد الا رزقوا رزق خير ص * مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال لرجل ما اسمك قال جرة قال ابن من قال ابن شهاب قال من قال من الحرقه قال ابن مسكنك قال بحرة النار قال بأبها قال بذات لظي فقال عمر أدرك أهلك فقد احترقوا قال فكان كما قال عمر بن الخطاب * ش قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجرة بن شهاب لما قال له انه من الحرقه وان مسكنه بحرة النار وبذات لظي منها أدرك أهلك فقد احترقوا فكان كما قال * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه على معنى التنازل لسماءه وقد كانت هذه حال هذا

* وحديثي مالك عن يحيى
ابن سعيد أن عمر بن
الخطاب قال لرجل ما اسمك
قال جرة قال ابن من
قال ابن شهاب قال من
قال من الحرقه قال ابن
مسكنك قال بحرة النار
قال بأبها قال بذات لظي
قال عمر أدرك أهلك
فقد احترقوا قال فكان
كما قال عمر بن الخطاب
رضي الله عنه

الرجل قبل ذلك مما احترق أهله ولكنه شئ بليق الله عز وجل في قلبه المتفائل عند سماع القول من السرور بالشئ وقوة رجائه فيه أو التوجع من الشئ وشدة حذره منه يظن ذلك ويلقيه الله سبحانه على لسانه وقد وافق ذلك ما قدر الله تعالى ويكون بعض الناس في ذلك أكثر موافقة من بعض وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يكون محدثون من غير أن يوحى إليهم فإن يكن في أمي منهم فعمرو

﴿ ما جاء في الحجامة وإجارة الحجام ﴾

ص ﴿ مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم حجمة أبو طيبة فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه ﴾ ش قوله احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على جواز الاحتجام وقوله حجمة أبو طيبة واسمه نافع وقيل دينار وقيل يسيرة مولى حجمة وقوله فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر على معنى الإجارة وقال عبد الله بن عباس احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطى الحجام أجره ولو كان حراما لم يعطه إياه (مسئلة) فهل يحلق موضع المحاجم من القفا ووسط الرأس فقال أني لأكرهه ومأراه حراما وما يمنع أن يجعل الخطمي ويحتجم وفي كتاب الحج قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وعندي أن هذه الكراهية إنما تنصرف إلى حلق القفا وكان مالك رحمه الله يكرهه لأنه لم يكن من زى الناس وكان مالك يعتقد في الزى والهيئة على ما أدرك علماء أهل المدينة لأنهم أخذوا ذلك عن سلفهم من الصحابة الذين كانوا يفتدون بالنبي صلى الله عليه وسلم وفي البلد الذي كان فيه وفيه توفي النبي صلى الله عليه وسلم فلم يدخل عليهم داخله في الزى واللباس فهم الذين كانوا في البلاد الذين افتكحوها فربما يعلقوا ببعض زيهم وربما أخرج إلى ذلك اختلاف هواه في البلاد والله أعلم وأحكم ص ﴿ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن كان دواء يبلغ الداء فإن الحجامة تبلغه ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم إن كان دواء يبلغ الداء فإن الحجامة تبلغه على معنى التحقيق للتداوى بها وذلك في داء مخصوص يكون سببه كثرة الدم وتروى عكرمة عن عبد الله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم في رأسه من شقيقة كانت به وقد روى جابر بن عبد الله سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إن كان في شئ من أدويتكم خير ففي شربة غسل أو شربة محجم أو لدغة من نار وما أحب أن أكتوى ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن ابن حجمة الأنصاري أحد بني حارثة أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام فنأه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال اعلفه نضاحك يعني رقيقك ﴾ ش ما روى أنه استأذن ابن حجمة رسول الله صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام فنأه عنها يحتمل والله أعلم أن يكون منسوخا للاجتماع على إباحته وفي المبسوط من رواية ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه أخبرني الثقة أن قريشا كانت تسكرم في الجاهلية عن كسب الحجام فيحتمل أن النبي صلى الله عليه وسلم أمضى تلك الكراهية ثم نسخ بعد سؤال حجمة أو غير ذلك ويحتمل أن يكون منع منه لمعنى كان فيه وكان ذلك المنع متعلقا بشئ مخصوص وإن كان طعاما لعله لم يكن متيقن الطهارة لأن معظم ما كانوا يعطون ذلك الوقت في الأجرة طعاما ووربما ناله نجاسة أو شك في نجاسته بما يحاوله من الدم فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه من أجل ذلك وأرتاب السيد في سلامته من ذلك فنأه النبي صلى الله عليه وسلم من أجل ذلك فلما أجرة الحجام فباح أكلها قال الليث بن سعد سألت ربيعة عن كسب الحجام فقال

﴿ ما جاء في الحجامة وإجارة الحجام ﴾

حدثني مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أنه قال احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم حجمة أبو طيبة فأمر له رسول الله صلى الله عليه وسلم بصاع من تمر وأمر أهله أن يخففوا عنه من خراجه وحدثني مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن كان دواء يبلغ الداء فإن الحجامة تبلغه مالك عن ابن شهاب عن ابن حجمة الأنصاري أحد بني حارثة أنه استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في إجارة الحجام فنأه عنها فلم يزل يسأله ويستأذنه حتى قال اعلفه نضاحك يعني رقيقك

لابأس به وكان للحجج من سوق بالمدينة على عهد عمر رضي الله عنه ولو لا أن يأتى رجل لأخبرتكم
بآبائهم كانوا حجاجين قال الليث وسألت يحيى بن سعيد فقال رأيت الناس فيما مضى يأكلونه بكل
أرض ولو كان حرامتهم الأئمة قال ابن المواز لم يكرهه مالك وأصحابه وأما عافه من تنزه على وجه
التكرم وكانت قریش تنزه عنه ويحتمل أن يكون محيطة إنما كرر عنه السؤال عنه اتقاء
هذا المعنى مع حاجته إليه أن يلحقه بذلك وصحة أو معنى تلمس رونه وقد قال مالك ليس العمل
على كراهية أجرة الحجاج ولا يرى به بأس واحتج على ذلك بأن ما يحمل للعبد كله فانه يجعل للاحرار
كأجرة سائر الأعمال ويحتمل أيضا أن يكون جميع كسبه أو بعضه ثمن الدم وبأن يبيع دم ما يفضده
من الابل والبقر وسائر الحيوان كالعبيد يبيعان كان كافرا يستحل ذلك وسيده مسلم فنهى عن
كسبه إذا لم يتيقن سلامة ما يأخذه منه من ذلك ولذلك روى في بعض الروايات نهى عن ثمن الدم
وأجرة الحجاج ليست بثمن للدم على الحقيقة وقد قال بعض الناس إن ذلك مكروه لأنه لا يشترط
أجرة معلومة قبل العمل وإنما يعمل غالباً بجر مجهول وهذا أيضاً لا يتعلق فيه الابلاروى عن ابن
حبيب أنه قال لا ينبغي أن يستعمل المانع إلا بأجر معلوم مسمى ولعله أراد به ما في الموازية وغيرها
أنه سئل عن العمل بالقيمة فقال لا أحبه ولا يصلح في جعل ولا اجارة بغير تسهية يريدان يعقدينها
بذلك عقد اجارة أو جعل فأما إذا وقع ذلك بغير عقد فلا بأس به وفي الغيبة من سماع ابن القاسم في
اختياط المخالط لا يكاد يخالفنى أستحيطه الثوب فإذا فرغ راضيته على أجرة لا بأس به وقد قال
مالك لا بأس بمشارطة الحجاج على الحجامة والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله فلم يزل يستله ويستأذنه يريدان محيطة كرسوالة واستأذنه له بمعنى أنه لا يأخذ
ما يأخذ منه إلا ما كانت هذه صفته لأنه لا يأخذ ثم لا يتيقن توقيفه فهو لا يعلم سلامته فأذن له النبي صلى
الله عليه وسلم أن يعلقه ناخحه وقال الخليل الناضح الجبل الذي يسقى الماء وقال ابن القاسم الناضح
الرفيق ويكون في الابل وحله مالك على الرفيق ولذلك قال ما جاز للعبيد كله جاز للاحرار كله
وبالله التوفيق

﴿ ما جاء في المشرق ﴾

ص (مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يشير إلى المشرق يقول ها هنا الفتنة ها هنا الفتنة من حيث يطلع قرن الشيطان ﴿ ش قوله
صلى الله عليه وسلم وهو يشير إلى المشرق ها هنا الفتنة ههنا بريد والله أعلم أن هناك يكون معظمها
وابتدأوها أو يشير إلى فتنة مخصوصة يحذر منها في المستقبل

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من حيث يطلع قرن الشيطان يحتمل والله أعلم أن يردحزبه
وأهل وقته وزمنه والقرن من الناس أهل زمان ويحتمل أن يريده قوته وسلاحه وعونه على
الفتنة والله أعلم وأحكم ص (مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب أراد الخروج إلى العراق فقال
له كعب الأحبار لا تخرج إليها يا أمير المؤمنين فإن بها تسعة أعشار السمر وبها فسقة الجن وبها
الداء العضال ﴿ ش قوله أن في العراق تسعة أعشار السمر يحتمل والله أعلم أن يريده أن السمر
كان معظمه ببابل وهي من أرض العراق فأخبر أن معظمه هناك وقوله وبها فسقة الجن يحتمل
أنه وجد ذلك في بعض الكتب التي قرأها فان مثل هذا لا يعلم إلا بتوفيق وقوله وبها الداء العضال

﴿ ما جاء في المشرق ﴾
• مالك عن عبد الله بن
دينار عن عبد الله بن عمر
أنه قال رأيت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يشير إلى
المشرق ويقول ها هنا
الفتنة ها هنا ان الفتنة
من حيث يطلع قرن
الشيطان • مالك أنه
بلغه أن عمر بن الخطاب
أراد أن يخرج إلى العراق
فقال له كعب الأحبار
لا تخرج إليها يا أمير
المؤمنين فإن بها تسعة
أعشار السمر وبها فسقة
الجن وبها الداء العضال

يريد الذي يعي الأطباء أمره وهذا أصله ثم استعمل في كل أمر يتعذر محاولته من أمر دين أو دنيا
وروى ابن القاسم ومطرف وغيرهما عن مالك الداء العضال الهلاك في الدين وقال محمد بن عيسى
الأعشى وغيره من أهل العلم يقول هي البدع في الاسلام ومعنى هذا ان صح في وقت دون وقت وقد
سكن الكوفة أفاضل الصحابة ومن العشرة كعلي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن
مسعود وجماعة من البدرين وغيرهم رضي الله عنهم أجمعين ولو كان هذا على ظاهره ومنع كعب
لعمري بن الخطاب من التوجه الى العراق لأخلاقها عمر من المسلمين ولا شفق على تغير أديانهم ولكن
عمر رضي الله عنه ان كان صح قول كعب له فقد تأوله على وجهه أو رد عليه قوله وقد روى
عبد الملك بن حبيب أخبرني مطرف انهم سألو مالكا عن تفسير الداء العضال في هذا الحديث فقال
أبو حنيفة وأصحابه وذلك انه ضلل الناس بوجهين بالارجاء وبنقض السنن بالرأى وقال أبو جعفر
الداودي هذا الذي ذكره ابن حبيب ان كان سلم من الغلط وثبت فقديكون ذلك من مالك في
وقت خرج اضطره لشيء ذكره عنه مما أنكره فضايق به صدره فقال ذلك والعالم قد يحضره ضيق
صدره فيقول ما يستغفر الله عنه بعد وقت اذا زال غضبه * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه
وعندي ان هذه الرواية غير صحيحة عن مالك لان مالكا رضي الله عنه على ما يعرف من عقله وعلمه
وفضله ودينه وامساكه عن القول في الناس الا بما يصح عنده وثبت لم يكن ليطلق على أحد من
المسلمين ما لم يتحققه ومن أصحاب أبي حنيفة عبد الله بن المبارك وقد شيرا كرام مالكا وتفضيله
ايامه وقد علم ان مالكا ذكر أبا حنيفة بالعلم بالمسائل وأخذ أبو حنيفة عنه أحاديث وأخذ عنه محمد بن
الحسن الموطأ وهو مما أرويه عن أبي ذر عبد بن أحمد رضي الله عنه وقد شهرتها هي أبي حنيفة
في العبادة وزهده في الدنيا وقدامته وضرب بالسوط على أن يلي القضاء فامتنع وما كان مالك
ليتكلم في مثله الا بما يليق بفضلته ولانعلم ان مالكا تكلم في أحد من أهل الرأي وانما تكلم في قوم
من أصحاب الحديث من جهة النقل وقد روى عنه انه قال أدركت بالمدينة قوما لم تكن لهم عيوب
فبحثوا عن عيوب الناس فذكر الناس لهم عيوباً وأدركت بها قوما كانت لهم عيوب سكتوا عن
عيوب الناس فسكت الناس عن عيوبهم فآل ذلك رحمه الله بزهة الناس عن العيوب ومن أين يهت
عن عيوب الناس وكيف يذكر الأئمة بما يليق بفضلته وقد ذكرت في كتاب فرق الفقهاء ما نقل
عنه من ذلك وبينت وجوهه والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في قتل الحيات
وما يقال في ذلك ﴾
* حدثني يحيى عن مالك
عن نافع عن أبي لبابة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم نهى عن قتل الجنان
التي في البيوت * وحدثني
مالك عن نافع عن سائبة
مولاة لعائشة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن قتل الجنان التي
في البيوت الا اذا الطفيتين
والأبتر فانهما يخطفان
البصر ويطران ما في
بطون النساء

﴿ ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك ﴾

ص * مالك عن نافع عن أبي لبابة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل الجنان التي
في البيوت * مالك عن نافع عن سائبة مولاة لعائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل
الجنان التي في البيوت الا اذا الطفيتين والأبتر فانهما يخطفان البصر ويطران ما في بطون
النساء * ثم نهى صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيات التي في البيوت حكم يختص بحيات البيوت
دون غيرها قال مالك لا تنذر في الصحارى ولا تنذر الا في البيوت قال عيسى بن دينار وحكم حيات
الجدر حكم حيات البيوت قال مالك وأحب الى أن يؤخذ بذلك في بيوت المدينة وغيرها وذلك ان
لفظة البيوت من الناس من جعلها على استغراق الجنس فيكون عام في جميع البيوت بالمدينة
وغيرها ومن الناس من جعله على العهد ولا خلاف ان كانت الألف واللام للعهد ان المراد بها بيوت

* حدثني مالك عن صفى مولى بنى أفلح عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة (٣٠١) أنه قال دخلت على أبي سعيد الخدري

فوجدته يصلي فجلست
أنتظره حتى قضى صلاته
فسمعت تحريكاً تحت
سريري في بيته فاذا حية ففقت
لأقنلتها فأشار أبو سعيد
أن اجلس فلما انصرف
أشار إلى بيت في الدار
فقال أترى هذا البيت
فقلت نعم قال انه قد كان
فيه فتى حديث عهد
بمعرس فخرج مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلى
الخنديق فينالهوه إذا ناله
الفتى يستأذنه فقال
يا رسول الله أئذن لي
أحدث بأهلي عهداً فأذن
له رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال خذ عليك
سلاحك فاني أخشى
عليك بني قريظة فانطلق
الفتى إلى أهله فوجد
امرأته فائمة بين البابين
فأهوى إليها بالرمح
ليطعنها وأدركته غيرة
فقال لا تعجل حتى
تدخل وتنظر ما في بيتك
فدخل فإذا زوجة
منطوية على فراشه فركز
فيها رمحه ثم خرج بها فغصب
في الدار فاضطربت الحية
في رأس الرمح ونحوه إلى
ميتا فابدرى أيهما كان
أسرع موتا الفتى أم
الحية فذكر ذلك لرسول

المدينة لكن مالكا رحمه الله عليه على جميع البيوت لان اللفظ عنده لاستغراق الجنس وقوله
وذلك في بيوت المدينة أوجب الاتفاق عليه وقال ابن نافع لا تنذر الحيات إلا بالمدينة خاصة على ظاهر
الحديث فاقضى ذلك من قوله انها عنده للعهد حتى يدل الدليل على استغراق الجنس وعلى القولين
فاللفظ عام في الحيات لا ضابطها إلى البيوت فهو عام في حيات تلك البيوت على الخصوص والعموم
الإما خصه الدليل وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث عائشة إذا ذا الطفتين والأبتر وذو الطفتين
هو ما كان على ظهره خطان مثل الطفتين وهو الخوصتان رواه عيسى بن دينار وابن وهب وأما
الأبتر فقال ابن وهب هو الأفي وقال النضر بن شميل الأبتر من الحيات صنف أزرق مقطوع
الذنب لا تنظر إليه حامل الألف ما في بطنها فيحتمل أن يكون معنى حديث أبي لبابة وحديث عائشة
انه نهى عن قتل حيات البيوت دون الأندار إذا الطفتين والأبتر فانهما يقتلان في البيوت دون
الأندار كما يقتل حيات الصحارى دون الأندار ويحتمل أن يكون خص بذلك ذا الطفتين والأبتر
لان من كان من مؤمن الجن لا يتصور وفي صورته لأذهن بنفس الرؤية لهن وانما يتصور مؤمنو
الجن في صورة من لا ينظر رؤيته

(فصل) وقوله في حديث عائشة نهى عن قتل جنات البيوت فانها تثل في صورة حية قال عيسى
يريد عمار البيوت وقال نبطويه الجنان الحيات وروى عن عبد الله بن عباس انه قال الجنان مسخ
الجن كما مسخت بنو اسرائيل فردة (مسئلة) وأما قتل النمل فقد قال مالك في الدود والنمل
لا يعجبني ذلك للحلال وسئل عن النمل يؤذى في السفة فقال ان دبرتم أن تمسكوا عنها فافعلوا
وان أضرت بكم ولم تقدر واعي تركها فارجو أن يكون من فتلها في سعة (مسئلة) وأما قتل
الضفادع فقد مضى الكلام فيها (مسئلة) وأما قتل الوزغ فكذلك (مسئلة) وأما قتل
القمل والبراغيث بالنار فقد قال مالك كره ذلك قال وعنده مثله والأصل في ذلك ما روى أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يعذب بالنار الأرب النار ص مالك عن صفى مولى بنى
أفلح عن أبي السائب مولى هشام بن زهرة أنه قال دخلت على أبي سعيد الخدري فوجدته يصلي
فجلست أنتظره حتى قضى صلاته فسمعت تحريكاً تحت سريري في بيته فاذا حية ففقت لأقنلتها
فأشار إلى أبو سعيد أن اجلس فلما انصرف أشار إلى بيت في الدار فقال أترى هذا البيت فقلت نعم
قال انه قد كان فيه فتى حديث عهد بمعرس فخرج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخندق فينالهوه
به إذا ناله الفتى يستأذنه فقال يا رسول الله أئذن لي أحدث بأهلي عهداً فأذن له رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقال خذ عليك سلاحك فاني أخشى عليك بني قريظة فانطلق الفتى إلى أهله فوجد
امرأته فائمة بين البابين فأهوى إليها بالرمح ليطعنها وأدركته غيرة فقلت لا تعجل حتى
تدخل وتنظر ما في بيتك فدخل فإذا زوجة منطوية على فراشه فركز فيها رمحه ثم خرج بها فغصب
في الدار فاضطربت الحية في رأس الرمح وخر الفتى ميتا فابدرى أيهما كان أسرع موتا الفتى أم الحية
فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان بالمدينة جنا فداً سموها فإذا رأيتم منهم شيئاً فاذا ذنوه
ثلاثة أيام فان بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان ش قول الفتى يا رسول الله أئذن لي
أحدث بأهلي عهداً يحتمل والله أعلم أن يكون امتثالاً لقول الله عز وجل وإذا كانوا معاً على أمر
جامع لم يذهبوا حتى يستأذنه وأراد الفتى أن يحدث بأهله عهداً ليطلبهم أمره مما يحتاج إليه من

الله صلى الله عليه وسلم فقال ان بالمدينة جنا فداً سموها فإذا رأيتم منهم شيئاً فاذا ذنوه ثلاثة أيام فان بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان

نظر في معيشة وفي اصلاح ضيعة وغير ذلك فأذن له النبي صلى الله عليه وسلم وحذره من يهود قريظة وأمره أن يأخذ على نفسه سلاحه لثلاثين لوه في طريقه

(فصل) وقوله فوجد امرأته بين البابين وأهوى إليها بالرمح ليطعنها وأدركته غيرة يحتمل والله أعلم أن يكون ذلك بعد الحجاب ويحتمل أن يكون قبل الحجاب ولكنه وجدها من ذلك على حال لم تجر به عادته والعادة جارية بان أشد ما يكون الانسان غيرة حال شبابه باثر عرسه وقد روى عن عبد الله بن عمر أنه قال اذا كبر الرجل ذهب حسامه

(فصل) وقول المرأة لا تعجل حتى تدخل وتنظر ما في بيتك على معنى اظهار عذرها فيما آتته فدخل الفتى فوجد الحية فركز فيها رمحه ثم نصبه في الدار فاضطربت الحية وخرا الفتى ميتا فجو زنا أن يكون مقتولا من أجل الحية وقوى هذا التجويز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ان بالمدينة جنا قد أسلموا فظاهر هذا تجويزه أن تكون تلك الحية منهم وخص أهل المدينة بذلك على قول مالك اما لان المخاطبين من أهل المدينة هم الذين كانوا أسلموا من بني آدم فأعلمهم بحكمهم مع جن قد أسلموا وانه اذا أسلم بنو آدم من سائر المواضع فيكون حكمهم مع مسلمي الجن مثل ذلك ووجه ثان انه لعله لم يكن أسلم ذلك الوقت من الجن غير جن أهل المدينة وأما اذا أسلم جن سائر البلاد فيكون حكم المسلمين معهم هذا الحكم وأما على قول ابن نافع فانما خص المدينة بذلك لان هذا الحكم مقصور عليها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فاذا رأيتم منهم شيئا فآذوه ثلاثة أيام يقتضى انهم يرون في صور الحيات فيلزم أن يؤذوا ثلاثة أيام قال عيسى بن دينار أرى أن ينذر وأثلاثة أيام كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينظر الى ظهورها وان ظهرت في اليوم مرارا يريد أن ينذر وفي ثلاثة أيام ولا تعزى بأنذارهم ثلاث مرار في يوم واحد حتى يكون ذلك في ثلاثة أيام قال مالك يجزى من الانذار أن يقول اخرج عليك بالله واليوم الآخر ان تبدوا لنا أولادنا

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ان بالمدينة جنا قد أسلموا يقتضى ان هذا حكم المدينة في البيوت وغيرها غير انه يحتمل أن يخص بحديث أبي لبابة على قول القاضي أبي بكر في المطلق والمقيد وقد روى ابن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في الحيات ما سألناهن منذ عاديناهن ومن يتركن خوف شرهن فليس منا وقال أحمد بن صالح معنى ذلك العداوة حين أخرج آدم من الجنة قال الله عز وجل اهبطوا منها جميعا بعضهم لبعض عدو ويحتمل أن يريد بذلك الحيات التي ليست بمتصورة من الجن ويحتمل أن يريد المتصورة من الجن بما لم يؤمن أو من هو من الشياطين فقد قال بعض الناس ان الشياطين جنس من الجن وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم فان بالك بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان يحتمل والله أعلم أن يريد أنه ممن لا حرج عليكم في قتله ولم يجعل الله سبيلا الى الانتصار منكم

﴿ما يؤمر به من الكلام﴾

في السفر ﴿

حدثني مالك انه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الغرز وهو يريد السفر يقول باسم الله اللهم أنت المصاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم ازلنا الأرض وهون علينا السفر اللهم اني أعوذ بك من وعاء السفر ومن كآبة المنقلب ومن سوء المنظر في المال

﴿ما يؤمر به من الكلام في السفر﴾

ص ﴿مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا وضع رجله في الغرز وهو يريد السفر يقول بسم الله اللهم أنت المصاحب في السفر والخليفة في الأهل اللهم ازلنا الأرض وهون علينا السفر اللهم اني أعوذ بك من وعاء السفر ومن كآبة المنقلب ومن سوء المنظر في المال

والأهل * مالك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص عن خولة بنت حكيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نزل منزلاً فليقل أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل * ش قد تقدم أن الغر من الرحل بمنزلة الركاب من السرج وقوله صلى الله عليه وسلم بسم الله ابتداء في دعائه بذكر الله عز وجل ويستفتح ذلك بالتسمية ولعله أراد بذلك استفتاح السفر فليستفتح الأعمال بالتسمية كالأكل والشرب وقوله صلى الله عليه وسلم أتت صاحب في السفر والخليفة في الأهل بمعنى أنه لا يخلو مكان من أمره وحكمه فيصحب المسافر في سفره بأن يسلمه ويرزقه ويعينه ويوفقه ويخلفه في أهله بأن يرزقهم سعة فلا يحكم لأحد في الأرض ولا في السماء غيره عز وجل قال الله تعالى وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير فقدم النبي صلى الله عليه وسلم بين يدي دعائه أن هذا مما يعتقده ويدعوه لجميعه وبأن نزول في الأرض يريد والله أعلم بقضائها وجمعها فتقرب عليه مسافة ما يريد قطعه منها وذلك بعونه عليها وقوله صلى الله عليه وسلم وقرب لنا البعد من هذا المعنى وسهل علينا الودع بمعنى أن يعينه عليه حتى يسهل عليه قطعه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أنا نعوذ بك من وعناء السفر قال عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى هو النصب وقوله ومن كآبة المنقلب يريد أن ينقلب إلى ما يقتضي كآبة من فوات ما يريد أو وقوع ما يحزنه والساكنة ظهور الحزن وقوله صلى الله عليه وسلم وسوء المنظر في الأهل والمال يحتمل والله أعلم أن يريد الاستعاذة من أن يكون في أهله وماله ما يسوءه النظر إليه يقال منظر حسن ومنظر قبيح (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم من نزل منزلاً فليقل أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق على ما تقدم من التفسير غير أنه صلى الله عليه وسلم أمر بذلك عند نزول المنزل فعوذ من شر ما خلق فيه وشر ما فيه والتعود مشرووع عند استفتاح المعاني من نزول في موضع من ليل أو نهار وفي أول الليل وأول النهار قال صلى الله عليه وسلم فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل يريد والله أعلم أن تعوده إنما يتناول مدة مقامه فيه والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء ﴾

ص * مالك عن عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الركبان شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب * قال مالك عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيطان بهم بالواحد والاثنتين فإذا كانوا ثلاثة لم بهم بهم * ش قوله صلى الله عليه وسلم أراك شيطان يريد والله أعلم حكمه حكم الشيطان وفعله فعل الشيطان في انفراده عن الناس وتركه الناس بهم وبعده عن الارتفاق بمجاورهم ومرافقتهم وتركه الجماعة المأمور بها وكذلك الاثنان حكمهما ذلك وأما الثلاثة فركب وجمع قد خرجوا عن حكم الشياطين إلى حكم الاجتماع بالناس والارتفاق بمرافقتهم ويحتمل أن يريد به أن الواحد والاثنتين يفرون من الناس ويستترون منهم ويخافون لقتلهم وأن الثلاثة ركب يأمنون ويأمنون بالناس ويؤنس بهم وهذا عام وقد أنقذ النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية عتبة الخراعى وحده وأرسل الزبير بن العوام وحده فيجب أن يكون ذلك في شيء مخصوص أو على وجه مخصوص وقدره بن القاسم عن مالك في المزنية أن ذلك في سفر القصر

والأهل * مالك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن سعد بن أبي وقاص عن خولة بنت حكيم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نزل منزلاً فليقل أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق فإنه لن يضره شيء حتى يرتحل

﴿ ماجاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء ﴾ * حدثني مالك عن عبد الرحمن بن حرملة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الركبان شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب

* حدثني مالك عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيطان بهم بالواحد والاثنتين فإذا كانوا ثلاثة لم بهم بهم

فأما ما قصر عن ذلك فلا بأس أن ينفرد الواحد فيه والله أعلم وأحكم وهذا إذا جئنا قوله صلى الله عليه وسلم الركب والراكب على الجنس وإن جئنا ذلك على العهد جاز أن يرده أنه أشار إلى واحد وإلى اثنين وصفهم بصفة الشياطين وأشار إلى جماعة نفى عنهم هذه الصفة وصفهم بصفة الانس

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم الشيطان يهمل بالواحد والاثنين يحتمل والله أعلم أن يريد به أنه يهمل باغتيالهما والتسلط عليهما ويحتمل أن يريد به أنه يهمل بالظهور اليهما والترجيع لهما ويحتمل أن يريد به أنه يهمل بفتنتهم وصر فهم عن الحق واغوائهم بالباطل ويحتمل أن يريد بالواحد والاثنين المنفرد قال الشيخ أبو محمد يريد في السفر ويحتمل أن يريد به المنفرد بارأى والمذهب وإن الجماعة أبعد من الخطأ من الواحد والاثنين والله أعلم وأحكم ص ^ع مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها ^ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر بمعنى التغليظ يريد أن مخالفة هذا ليست من أفعال من يؤمن بالله ويحاف عقوبته في الآخرة وقوله صلى الله عليه وسلم إن تسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم يريد والله أعلم لأن المرأة فتنة وانفرادها سبب للخطور لأن الشيطان يجد السبل بانفرادها فيغري بها ويدعو إليها ويحتمل قوله صلى الله عليه وسلم لا تسافر إلا مع ذي محرم معنيين أحدهما أن لا تسافر هذه المسافة مع انسان واحد إلا أن يكون ذا محرم منها لأنه مأمون عليها والمعنى الثاني أن لا تنفرد في مثل هذا السفر دون ذي محرم منها لأنه يحفظها ويجري إلى صيانتها لما ركب في طباع أكثر الناس من الغيرة على ذوى محارمهم والحماية لهم وقد أرخص مالك لها أن تسافر في الرفقة العظيمة يكون فيها النساء والرجال إلى الحج قال مالك في المرأة المتجالة تخرج إلى مكة مع غير ولي إن كانت في جماعة وناس مأمونين لا تخافهم على نفسها قال الشيخ أبو محمد يريد أنما النهى عنه سفرها في غير الفريضة مع غير ذي محرم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم مسيرة يوم وليلة وقدرى عبد الله بن مسير ثلاثمائة يوم وروى مسيرة يومين وقد تعلق بهذا وجعل حدا في سفر القصر ولا يمنع أن يمنع من ذلك في ثلاثة أيام ثم في يومين ثم في يوم وليس بين الأحاديث على هذا اختلاف ولو بدأ منع من ذلك في يوم وليلة لاقتضى ذلك منعه في يومين وفي ثلاثة فإذا ورد بعد ذلك منعه في يومين وفي ثلاثة فليس بخلاف لما تقدم بل هي تأكيده والله التوفيق

﴿ مَا يُؤْمِرُ بِهِ مِنْ الْعَمَلِ فِي السَّفَرِ ﴾

ص. ١٠٠ ماله عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك، عن خالد بن معدان يرفعه قال ان الله تبارك وتعالى رفيق يحب الرفق ويرضى به ويعين عليه ما لا يعين على العنف فاذا ركبت هذه الدواب العجم فازلوها بمنازلها فان كانت الأرض جذبة فانجوا عليها بنقها وعليكم بسير الليل فان الأرض تطوى بالليل ما لا تطوى بالنهار واياكم والتعريس على الطريق فانها طرق الدواب ومأوى الحيات **م** ثم قوله ان الله سبحانه رفيق يحب الرفق يريد والله أعلم فيما يحاوله الانسان من امر دينه ودنياه فان الرفق عون على المراد ولا يبلغ حد العجز فانه ايضا مانع من المراد وخير الأشياء أوسطها وهو معنى قوله ويعين عليه ما لا يعين على العنف وهو الافراط وقد روى شر السيرة الحقيقة ان المنبت لم الأرض قطع ولا نظرها أي بقى قال مالك ولا بأس بسيرة السير في الحج على الدابة وأكبر المهاميز ولا يصلح

وحدثني مالك عن
سعيد بن أبي سعيد
المقبري عن أبي هريرة
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يحمل
لأمرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر تسافر مسيرة يوم
وليلة إلا مع ذي محرم منها
ما يؤمر به من العمل
في السفر

حدثني مالك عن أبي
عبيد مولى سليمان بن
عبد الملك عن خالد بن
سعدان رفعه قال ان الله
تبارك وتعالى رفيق يحب
الرفق ويرضى به ويعين
عليه الملامين على العنف
فاذا ركبتم هذه الدواب
العجم فانزلوها منازلها
فان كانت الارض جديبة
فانجروا عليها بنقها وعليكم
بسير الليل فان الارض
تطوى بالليل ما لا تطوى
بالنهار واياكم والتعريس
على الطريق فانها طرق
الدواب وماوى الحيات

الفساد واداء أكثر من ذلك خرقها وقد قال لأبأس أن ينحسها حتى يدميها وقوله فاذا ركبتم هذه الدواب العجم قال مالك يعني بالدواب التي تركب مثل الابل والخيول والبغال والحمير ألا ترى إلى قوله صلى الله عليه وسلم جرح العجماء جبار قال أبو عبيد المرورى العجماء البهيمة سميت بذلك لأنها لا تتكلم وكل ما لا يقدر على الكلام فهو أعجم مستعجم

(فصل) وقوله فاذا ركبتم هذه الدواب العجم فازلوا منازلهما يريدان جرحها وعلى ما فيه صلاحها من غير عنف عليها ولا تقصر عن حاجتكم يقال أزلت فلان منزله أى عاملته بما يجب في أمره ويليق بحاله غير مقصر به ولا مبلغ له ما لا يستأذله وقوله فان كانت الأرض جديرة بدلا خصب فيها فأتجوا عليها بنقيا قال أبو عبيد فأتجوا عليها بنقيا أى اسرعوا السير ويقال تجوت أتجوت نجاء إذا أسرعت ويحتمل عندى أن يكون معنى فأتجوا عليها أى اسرعوا عليها مادامت بنقيا قال مالك هو شعثها وقوتها يقال نجافلان ينجوا إذا سلم فيكون معناه والله أعلم أنجوا عليها من أرض الجذب فانكم ان أبطأتم بها في أرض الجذب ضعفتم وهزلت فلم تجوا عن أرض الجذب فجعل ذلك معنى يبيح الاسراع ويجرى ذلك مجرى المخافة وانما شرع الرفق مع الخصب والأمان وعدم الأسباب الموجبة للتعجيل والاسراع والله أعلم وأحكم ص * مالك عن سمى مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه فاذا قضى أحدكم نهمته من وجهته فليعجل إلى أهله * ش قوله صلى الله عليه وسلم السفر قطعة من العذاب يريد والله أعلم بعبه ومشقته والتألم فيه لشدة الحر والبرد والمطر قال الله عز وجل ان كان بك من أذى من مطر ومنع وما يمنع من النوم والطعام والشراب على الوجه المعتاد وهذا يقتضى ان استجدته واصلاحه كيس بمحظور لأن ذلك هو الذى يمنع منه السفر وأما وجوده فلا يمنعه السفر لانه لا بد منه والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فان قضى أحدكم نهمته من وجهته يريد بلغ منها مراده وما يتكفيه وما كان محتاجا إليه فليعجل إلى أهله فيحتمل أن يريد به التعجيل عند السير من ترك التألم وذلك نص ويحتمل ان يريد به التعجيل في السير إلى الأهل لحاجتهم إلى تقويته وقيامه بأمرهم وجعل ذلك مما يبيح التعجيل في السير والله أعلم وأحكم

✽ الأمر بارفوق للملوك ✽

ص * مالك انه بلغه ان أباهريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل الا ما يطيق * مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب كان يذهب إلى العوالي كل يوم سبت فاذا وجد عبد في عمل لا يطيقه وضع عنه منه * ش قوله صلى الله عليه وسلم للملوك طعامه وكسوته بالمعروف يريد والله أعلم على مالكة وقوله صلى الله عليه وسلم بالمعروف يريد بما يليق بمثله في حاله وتصرفه ونفاذه في التجارة والعمل وقد روى أبو ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دفن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل ويلبسه مما يلبس ويحتمل ان يريد به من ماله الذى منه يأكل ومنه يلبس وهو يعطى منه عبده كسوته وطعامه بالمعروف من الوجه المعتاد لمثله ويحتمل ان يريد به من جنس ما يلبس فيكون ذلك على النيب فما وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا جاء خادم أحدكم بطعامه فليقدمه معه لئلا كل لأنه لو حره وعلاجه وان لم يقدمه

* وحدثنى مالك عن سمى مولى أبي بكر عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه فاذا قضى أحدكم نهمته من وجهه فليعجل إلى أهله

✽ الأمر بارفوق للملوك ✽
* حدثني مالك انه بلغه ان أباهريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للملوك طعامه وكسوته بالمعروف ولا يكلف من العمل الا ما يطيق * حدثني مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب كان يذهب إلى العوالي كل يوم سبت فاذا وجد عبد في عمل لا يطيقه وضع عنه منه

فليطعمه لمة أولقمةتين وعذايتناوله قوله صلى الله عليه وسلم واطعموهم مما تأكلون لأن من قد تكون للجنس وتكون للتبعض وسئل مالك هل يأكل السيد من طعام لا يأكل كل منه العبد ويلبس ثيابا لا يلبسها العبد قال هو من ذلك في سعة قيل له فحديث أبي ذر قال لم يكن لهم يومئذ هذا القوت

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا يكف من العمل الا ما يطيق يريد والله أعلم ما يشق عليهم فلا يطيقون الدوام عليه ولذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يذهب الى العوالي يريد عوالي المدينة وحيث يعمل ارفيق في الخيل كل سبت ولعله كان يقصد بذلك مراعاة ارفيق أن يأتي قباء يوم السبت فانه روى ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فاذا وجد عبدا في عمل لا يطيقه يريد يشق عليه ويضعف عنه خفف عنه يريد وأبقى عليه منه ما لا يقدح ولا يكون فيه تقصير عن حق سيده قال مالك وكان يزيد في رزق من قل رزقه قال مالك وأكره ما أحدثوا من اجهاد العبيد في عمل الزرايق قال ومن له عبيد يخدمون نهارا لا يستطيعون ليلا وأما العمل الذي لا يتعبه فلا بأس به اذا كان بالنهار في عمل متعب (مسألة) وليس على السيد بيع عبده اذا اشكى العزبة وقال قد وجدت موصعا أرضا قال مالك وليس على السيد بيع عبده الا أن يضربه وان أراد شراء عبد فسأله بالله أن لا يشتريه قال مالك أحب الي أن يتركه وأما أن يحكم عليه فلا (مسألة) ولا بأس أن يقول العبد لسيد ياسيدي قال مالك قال الله تعالى وألفيا سيدا الذي الباب وقال الله عز وجل وسيدا وحصورا وقيل له يقولون السيد هو الله تعالى قال مالك أين هذا في كتاب الله انما في القرآن ربنار بنا ص مالك عن عمة أبي سهيل بن مالك عن أبيه انه سمع عثمان بن عفان وهو يخطب وهو يقول لا تكلفوا الأمة غير ذوات الصنعة الكسب فانكم متى ما كلفتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغير الكسب فانه اذا لم يجدر سرق وعفوا اذا مفكم الله وعليكم من المطاعم بما طاب منها ما جاء في المملوك وعيئته

* حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا نصح لسيدته وأحسن عبادته الله فله أجره مرتين * ش قوله صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا نصح لسيدته وأحسن عبادته الله فله أجره مرتين يريد حفظه وأمناء وامثل أمره في الطاعة والمباح ولم يخف

* حدثني مالك عن عمة أبي سهيل بن مالك عن أبيه انه سمع عثمان بن عفان وهو يخطب ويقول لا تكلفوا الأمة غير ذوات الصنعة الكسب فانكم متى كلفتموها ذلك كسبت بفرجها ولا تكلفوا الصغير الكسب فانه اذا لم يجدر سرق وعفوا اذا مفكم الله وعليكم من المطاعم بما طاب منها ما جاء في المملوك وعيئته

* حدثني مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا نصح لسيدته وأحسن عبادته الله فله أجره مرتين

(فمعل) وعليكم من المطاعم بما طاب منها أي بما حل وسلم من التحريم والكراهية قال الله عز وجل يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا وكان عثمان رضي الله عنه يقول ذلك في خطبته لتم موعظته والله أعلم وأحكم

* ما جاء في المملوك وعيئته *

ص * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العبد اذا نصح لسيدته وأحسن عبادته الله فله أجره مرتين * ش قوله صلى الله عليه وسلم ان العبد اذا نصح لسيدته وأحسن عبادته الله فله أجره مرتين يريد حفظه وأمناء وامثل أمره في الطاعة والمباح ولم يخف

مالك انه بلغه ان أمة كانت لعبد الله بن عمر بن الخطاب (٣٠٧) رآها عمر بن الخطاب وقد نيات بهيئة الحراثر

فدخل على ابنته حفصة
فقال ألم أرجأ به أخيك
تجوس الناس وقد نيات
بهيئة الحراثر وأنكر
ذلك عمر

﴿ ماجاء في البيعة ﴾
• حدثني مالك عن عبد
الله بن دينار أن عبد الله
ابن عمر قال كنا اذا يابينا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم على السمع والطاعة
يقول لنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فيما استطعتم
• وحدثني مالك عن محمد
ابن المنكدر عن أمية

بنت رقية أنها قالت
أئيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم في نسوة بليعن
على الاسلام فقلن
يا رسول الله نبايعك على
أن لا نشرك بالله شياً
ولا نسرق ولا نزنى ولا
نقتل أولادنا ولا نأتي
بهتان نفترينه بين أيدينا
وأرجلنا ولا نصنعك في
معرفة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيما
استطعتم وأطقتن قالت
فقلن الله ورسوله أرحم
بنا من أنفسنا لم نبايعك
يا رسول الله فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أني لأصافح النساء انما
قولي لمائة امرأة كقولي
لامرأة واحدة أو مثل
قولي لامرأة واحدة

وأحسن مع ذلك عبادة به عز وجل له أجره مرتين يريد والله أعلم أنه له أجر عاملين لأنه عامل
بطاعة الله وعامل بطاعة سيده وهو مأثور بذلك وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال والعبد
راع في مال سيده ومسؤول عن رعيته وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ثلاثة لهم أجرهم
مرتين رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه ثم آمن بي والعبد المؤمن نصح لسيده وأدى حق ماله
ورجل له جارية أذهبها فحسن تأديبها وعلمها فأحسن تعليمها ثم أعنتها وزوجها • مالك
انه بلغه ان أمة كانت لعبد الله بن عمر بن الخطاب رآها عمر بن الخطاب وقد نيات بهيئة الحراثر
فدخل على ابنته حفصة فقال ألم أرجأ به أخيك تجوس الناس وقد نيات بهيئة الحراثر وأنكر
ذلك عمر • ش قوله رضى الله عنه تجوس الناس معناه والله أعلم تخطى الناس وتختلف عليهم
مختمرة بشكل الحراثر فكره ذلك عمر بن الخطاب ولم يكره أن ترى وكان عمر يضرب الاماء اذا
رأى عليهن الجلاليب قاله عيسى بن دينار وقيل انه كان يفعل ذلك لانهن ليس فهن خفر الحراثر ولا
سترهن ولا يلازمهن ذلك فاذا لبس ثياب الحراثر اعتقد فهن من لا يعرفن انهن من متبرجات الحراثر
فنع لهذا والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في البيعة ﴾

ص • مالك عن عبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر قال كنا اذا يابينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
على السمع والطاعة يقول لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم • ش قوله رضى الله عنه
كنا اذا يابينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مبايعة تختص بمائة الامام قال الله عز وجل يا أيها
النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شياً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن
الى قوله عز وجل فبايعهن ومبايعة الامام انما هي على السمع والطاعة ومعنى ذلك امتثال الأمر
والنهي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهم فيما استطعتم يريد من السمع والطاعة وذلك والله أعلم
لقول الله سبحانه وتعالى فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وانه قد يقع من المكلف ما لا يقدر
على التحرز منه من الخطأ والنسيان قال الله عز وجل ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا ص
• مالك عن محمد بن المنكدر عن أمية بنت رقية أنها قالت أئيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
في نسوة بليعن على الاسلام فقلن يا رسول الله نبايعك على أن لا نشرك بالله شياً ولا نسرق ولا نزنى ولا
نقتل أولادنا ولا نأتي بهتان نفترينه بين أيدينا وأرجلنا ولا نصنعك في معرفة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم وأطقتن قالت فقلن الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا لم نبايعك
يا رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني لأصافح النساء انما قولي لمائة امرأة كقولي
لامرأة واحدة أو مثل قولي لامرأة واحدة • ش هذه البيعة التي ذكرتها أمية كانت بالمدينة بعد
الحديبية والله أعلم لانها مذكورة في الممتعة وهي مدينة قال الله تبارك وتعالى يا أيها النبي اذا جاءك
المؤمنات يبايعنك على أن لا يشركن بالله شياً ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا يأتين
بهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يصنعنك في معرفة فبايعن الآية وما كان قبل الهجرة
بثقة من مبايعة فلم يكن فيها ذكر شيء من ذلك ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهم فيما استطعتم
وأطقتن وقوله فان الله ورسوله أرحم بنا معناه والله أعلم انه يرفقنا ويرضى منا بما بذلنا من أنفسنا
اكراماً منه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ولا يأتين بهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن قال أبو عبيد
الهروى معناه بولد تنسبه الى الزوج يقال كانت المرأة تلثقط الوليد فتنباه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم انى لأصافح النساء يريدا بأشرا أيديهن يريدى يريدى والله
أعلم الاجتناب وذلك أن من حكم مبايعة الرجل المصاحفة فنع من ذلك في مبايعة النساء لمافي من
مبايعةهن وليس ذلك بشرط في صحة المبايعة لانها عقد فاما ينقض بالقول كسائر العقود ولذلك
صحت مبايعة عبد الله بن عمر لعبد الملك بن مروان بالمكاتب دون المصاحفة وقوله صلى الله عليه وسلم
انما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة يريدى والله أعلم في المعاقدة والزام ذلك والتزامه والله أعلم
وأحكم ص م مالك عن عبد الله بن دينار ان عبد الله بن عمر كتب الى عبد الملك بن مروان يبايعه
فكتب اليه بسم الله الرحمن الرحيم أما بعد لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين سلام عليك فاني أحد
اليك الله الذي لا إله إلا هو وأقرتك بالسمع والطاعة على سنة الله وسنة رسوله فيما استطعت م ش
قوله فكتب اليه بسم الله الرحمن الرحيم دليل على أن العادة جارية في ذلك الزمان على استفتاح
الكتب بالتسمية وقال الله تبارك وتعالى انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم ألا تعولوا على
واثنون مسلمين وكتب النبي صلى الله عليه وسلم الى هرقل بسم الله الرحمن الرحيم السلام على
من اتبع الهدى أما بعد فاسلم تسلم الحديث

(فصل) وقوله أما بعد أيضا كان مما يستفتح به الخطاب وقال بعض المفسرين انها فصل الخطاب
في قوله تعالى وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب وقوله فاني أحد اليك الله الذي لا إله إلا هو على معنى
الاعلام بحاله وانها حال حمد الله عز وجل وشكر نعمه وقوله وأقرتك بالسمع والطاعة يريدى والله
أعلم ألزم السمع والطاعة لك على سنة الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بسرعة على حسب ما كان
النبي صلى الله عليه وسلم أخذ عليهم من قوله صلى الله عليه وسلم فيما استطعتم وانه اذا ألزم ذلك للنبي
صلى الله عليه وسلم بشرط الاستطاعة فبان بشرط ذلك لغيره أولى وأحرى (مسألة) وهذا
لمن يبيع طائعا وأما من يبيع مكرها ففي العتية من رواية ابن القاسم عن مالك ان ذلك لا يلزمه م قال
القاضي أبو الوليد رضى الله عنه وهذا عندى فيما يلزم مبايعته فتلزم المبايع طائعا كان أو مكرها
قال أصبغ سمعت ابن القاسم يقول يبيع على بن أبي طالب أبا بكر رضى الله عنهما وهو كاره ولعله
يريد أنه كره وجه المبايعة ولم يكره المبايعة

﴿ ما يكره من الكلام ﴾

ص م مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال
لأخيه كافر فقد باء بها أحدهما م ش قوله صلى الله عليه وسلم فقد باء بها أحدهما قال عيسى بن دينار
ويحيى بن يحيى في المزنية معناه ان كان المقول له كافرا فهو كمال وان لم يكن المقول له كذلك خيف
على القائل أن يصير كذلك لقوله لأخيه كافر يريد انه يخاف عليه أن يكفره بحق مشروع يكفر
بأحده فيصير بذلك كافرا وهذا معنى ما رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك وقد قيل ان معنى قوله
فقد باء بها أحدهما يريد بوز هذا القول عليه وان لم يكن كافرا فوزر هذا القول على قائله أن
أحدهما يكون كافرا بهذا القول والله أعلم وأحكم ص م مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه
عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعت الرجل يقول هلك الناس فهو

م وحدثنى مالك عن عبد
الله بن دينار أن عبد الله
ابن عمر كتب الى عبد
الملك بن مروان يبايعه
فكتب اليه بسم الله الرحمن
الرحيم أما بعد لعبد الله
عبد الملك أمير المؤمنين
سلام عليك فاني أحد
اليك الله الذي لا إله إلا هو
وأقرتك بالسمع والطاعة
على سنة الله وسنة رسوله
فيما استطعت
﴿ ما يكره من الكلام ﴾
م وحدثنى مالك عن عبد
الله بن دينار عن عبد الله
ابن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال من
قال لأخيه كافر فقد باء
بها أحدهما م وحدثنى
مالك عن سهيل بن أبي
صالح عن أبيه عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال اذا
سمعت الرجل يقول هلك
الناس فهو

أهلكهم * حدثني مالك

عن أبي الزناد عن الأعرج

عن أبي هريرة أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال

لا يقل أحدكم يا خيبة الدهر

فإن الله هو الدهر * حدثني

مالك عن يحيى بن سعيد

أن عيسى بن مريم لقي

خنزيراً على الطريق فقال

له انفذ بسلام ففعل له

تقول دنا لخنزير فقال

عيسى بن مريم اني أخاف

أن أعود لساني المنطق

بالسوء

* ما يؤمر به من التعطف

في الكلام *

* حدثني مالك عن محمد

ابن عمرو بن علقمة عن

أبيه عن بلال بن أبي

الحارث المزني أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

قال إن الرجل ليتكلم

بالكلمة من رضوان الله

ما كان يظن أن تبلغ

مابلغة يكتب الله لها بها

رضوانه إلى يوم يلقاه وإن

الرجل ليتكلم بالكلمة

من سخط الله ما كان

يظن أن تبلغ ما بلغت

يكتب الله لها بسخطه إلى

يوم يلقاه * حدثني مالك

عن عبد الله بن دينار عن

أبي صالح السمان أنه أخبره

أن

أهلكهم * قال مالك معناه أن يقول ذلك احتقاراً للناس وازدراء عليهم فقد ذلك هو بقوله هذا وإن قاله توجعاً على الناس وعلى من ذلك من أهل الدين والعلم فلا شيء عليه ونحن نرجو أن يؤثر على ذلك ومعنى فهو أهلكهم قال ابن القاسم عن مالك معناه هو أفسدهم وأرذلهم أن يقول ذلك بمعنى هو خير منهم ص * مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقل أحدكم يا خيبة الدهر فإن الله هو الدهر * ش قوله صلى الله عليه وسلم لا يقل أحدكم يا خيبة الدهر يريد والله أعلم خيبتني من حاجتي التي طلبتها فسب الخيبة إلى الدهر ونظم منه فنوا عن ذلك لأن المانع هو الله سبحانه يريد والله أعلم لأن الذي يمنع من ذلك هو الله تعالى فإذا نظمت من المانع فإني تقع نظمتكم من الله عز وجل لأنه هو المانع وذلك أن العرب كانت تضيف إلى الدهر ما يصيبه قال تبارك وتعالى ما هي الأحياء الدنيا موت ونجيا وما يهلكنا إلا الدهر فأكذبهم الله عز وجل بقوله وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون وقدر روى ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يسب ابن آدم الدهر وأنا الدهر بيدي الأهر ألقب الليل والنهار فقوله تعالى وأنا الدهر لم يرد بذلك أنه هو الدهر ولأن الدهر اسم من أسمائه ولكن العرب تستعمل ذلك وكذلك أنها إذا نظمت لا يزيد جاز له مرو أن يقول أنا الذي نظمت منه بمعنى أنه بي يصل إلى ذلك وإن الفعل وقع مني لأن من زيد يصف نفسه زيد على هذا المعنى والله أعلم وأحكم ص * مالك عن يحيى بن سعيد أن عيسى بن مريم لقي خنزيراً على الطريق فقال له انفذ بسلام ففعل له تقول هذا الخنزير فقال عيسى بن مريم اني أخاف أن أعود لساني المنطق بالسوء * ش قول عيسى بن مريم عليه السلام للخنزير انفذ بسلام يحتمل والله أعلم أن يريد به بسلاماً كما قال محمد النبي صلى الله عليه وسلم عني في الحية وقيت شركم كما وقيت شرها ويحتمل أن يريد به بسلام بعتية منا عليك وعلى أنفسنا إذ لم يكن ممن يرد التحية وهذا أشبه بقولهم تقول دنا لخنزير له الجنة في أنفسهم ولتحريمه قال أخاف أن أعود لساني المنطق بالسوء يريد والله أعلم أن اللعوايد تأثر بأوجرت إلى ما جرت عليه من خيراً أو شراً بعمداً وسهواً فإذا أن يطهر لسانه من منطق سوء بما سبق إليه مع السهو والغفلة أو أراد أن يعظ بذلك من حضره والله أعلم وأحكم (مسئلة) وقد استعجب مالك استعمال حسن الألفاظ واجتناب ذكر ما يكره سماعه وأن يكنى عنه بغير ذلك وشغل عن مس الرفع والشرح والعانة في ذلك وضوء فقال ما سمعت فيه بوضوء وأكره أن يمس تفذراً وقد كان بعض الملوكة إذا أصاب الناس طاعون فطعن امرأة من نساءه ففعل طعنت تحت أبطها فدخل عليه عمر بن عبد العزيز فسأله أين طعنت فقال تحت يدها كراهية أن يذ كرابطها قال وقد كانت تجتنب سي الكلام وتتبع أحسنه فكانه رأى التنكيب عن ذكر العانة والشرح من هذه الناحية

* ما يؤمر به من التعطف في الكلام *

ص * مالك عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبيه عن بلال بن الحارث المزني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله له بها رضوانه إلى يوم يلقاه وإن الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله ما كان يظن أن تبلغ ما بلغت يكتب الله لها بسخطه إلى يوم يلقاه * مالك عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح السمان أنه أخبره أن

أبهريرة قال ان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقى لها بالاً يهوى بها في نار جهنم وان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقى لها بالاً يرفعه الله بها في الجنة ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ان الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله يريد والله أعلم بما يرضاه الله عز وجل ما كان يظن ان تبلغ حيث بلغت يريد لا يستطيعها وقوله صلى الله عليه وسلم يكتب الله له بها رضوانه الى يوم يلقاه قال ابن عيينة في تفسير هذا الحديث هي الكلمة عند السلطان الظالم ليرده بها عن ظلمه في اراقه دم أو أخذ مال أو ليصرفه عن معصية الله عز وجل أو يعين ضعيفاً لا يستطيع بلوغ حاجته اليه وروى عبد المتعالى بن صالح قال قيل لمالك يدخل على السلطان وهم يظلمون ويمجرون قال يرحمك الله فأين التكلم بالحق

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وان الرجل ليتكلم بالكلمة من سخط الله تعالى يعني والله أعلم في عونه على الجور والاثم وتزيينه له بما يسخط الله تعالى قال ابن مزين بلغني ان بعض أهل العلم كان يقول في تفسيره هي الكلمة يتكلم بها الرجل عند ذي سلطان يرضيه بها فيسخط الله عز وجل وقال عيسى بن دينار معنى قوله صلى الله عليه وسلم هو فيما يرى الرفث والخنأ وما أشبهه من الكلام ولم يرد به من جحد ولا كفر في دين الله تعالى

(فصل) وقوله ما كان يظن ان تبلغ ما بلغت يريد لا يعأ بها ويستخفها فلا يعأجل الندم عليها والتوبة منها وقدر وى عن ابن مسعود ان المؤمن يرى ذنوبه كأنه تحت جبل يخاف ان يناله عليه وان الفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه قال مالك بن الحارث لقد منعنى هذا الحديث من كلام كثير

﴿ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم أنه قال قدم رجلان من المشرق فخطبافعجب الناس لبيانهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا أو ان بعض البيان لسحر ﴿ ش قوله قد علم رجلان من المشرق هما عمرو بن الأصم والزرقان بن بدر وقوله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا قال بعض العلماء هذا من البيان واستدلوا على ان ذلك مذهب مالك بأخاله هذا الحديث في باب ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى واستدلوا على ذمه بان جعله جزءاً من السحر أو من جنس السحر والسحر مذموم قال عيسى بن دينار ويحيى بن يحيى ان الطلق اللسان لا يزال صاحبه يكلمه حتى يأخذه به وقلبه وبصره كأيأخذ الساحر ألا ترى الى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما أعطى العبد شراً من طلاقة اللسان وقال قوم خرج مخرج المدح للبيان لأن الله عز وجل قد عدد البيان في النعم التي تفضل بها على عباده فقال تعالى خلق الانسان علمه البيان وكان النبي صلى الله عليه وسلم من أبلغ الناس وأفضلهم بياناً وبذلك وصفه الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم فقال لبيان لهم الذي يختلفون فيه والعرب تمدح بذلك ولا تدم به على الذي ذهب اليه مالك رحمه الله له وجه ان كان البيان بمعنى اللباس والتقوية عن حق الي باطل فليس يكون البيان حينئذ في المعاني وانما يكون في الألفاظ والمبالغة في التثوية والتلبيس فيسمى بياناً بمعنى انه آى في ذلك بأبلغ ما يكون من بابه فيكون في مثل هذا قد سحره وقتنه فيكون ذلك ذماً وأما البيان في المعاني واطهار الحقائق فمدوح على كل حال وان وصف بالسحر فأنما يوصف بذلك على معنى تعلقه بالنفس وتلبسه بها وميلها اليه ولا يشك ان ما آى به موسى بن عمران عليه السلام آيين مما جاءت به السحرة وأوضح عن الحقيقة والله أعلم وأحكم

أبهريرة قال ان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقى لها بالاً يهوى بها في جهنم وان الرجل ليتكلم بالكلمة ما يلقى لها بالاً يرفعه الله بها في الجنة ﴿ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله ﴾

* حدثني مالك عن زيد بن أسلم قال قدم رجلان من المشرق فخطبافعجب الناس لبيانهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا أو ان بعض البيان لسحر

* حدثني مالك أنه بلغه أن عيسى بن مريم كان يقول لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقسو قلوبكم فان القلب القاسي بعيد من الله ولكن لا تعلمون ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب وانظروا في ذنوبكم كأنكم عبيد فانما الناس مبتلى وبمعاي فارحوا أهل البلاء واجدوا الله .
على العافية * وحدثني مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت ترسل الى بعض أهلها بعد العفة فتقول ألا تزيجون الكتاب

﴿ ما جاء في الغيبة ﴾
* حدثني مالك عن الوليد بن عبد الله بن صياد أن المطلب بن عبد الله بن حويطب المخزومي أخبره أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الغيبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تذكر من المرء ما يكره أن يسمع قال يا رسول الله وإن كالي حقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قلت باطلا فذلك البهتان فاعلمه النبي صلى الله عليه وسلم أن هذا من الغيبة وإن كان يقول حقا وهذا لمن قاله على وجه الغيبة

(فصل) وقوله ان من البيان لسحرا قال أبو عبيد معناه أن يمدح الانسان فيصدق به حتى يصرف القلوب الى قوله ثم يذمه فيصدق حتى يصرف القلوب الى قوله الآخر فكأنه سحر السامعين وروى ان سبب هذا الحديث انه ورد على النبي صلى الله عليه وسلم وفد فيهم قيس بن الأصم والزرقان ابن بدر وعمرو بن الأهتم ففخر الزرقان فقال يا رسول الله أنا سيد تميم والمطاع فيهم والمجباب فيهم أخذ لهم بحقوقهم وأمنعهم من الظلم وهذا يعلم ذلك يعني عمرو بن الأهتم فقال عمرو انه لشديد العارضة مانع لجانبه مطاع في أدانيه فقال الزرقان والله يا رسول الله لقد كذب وما منعه أن يتكلم الا الحسد فقال عمرو أنا أحسدك فوالله انك للشيخ الخال حديث المال أحق الوالد مبغض في العشرة والله يا رسول الله لقد صدقت أولا وما كذبت أخرا ولكني رجل رضىت فقلت أحسن ما علمت وغضبت فقلت أقبح ما وجدت فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان من البيان لسحرا ص ﴿ مالك أنه بلغه أن عيسى بن مريم كان يقول لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله فتقسو قلوبكم فان القلب القاسي بعيد من الله ولكن لا تعلمون ولا تنظروا في ذنوب الناس كأنكم أرباب وانظروا في ذنوبكم كأنكم عبيد فانما الناس مبتلى وبمعاي فارحوا أهل البلاء واجدوا الله على العافية * مالك أنه بلغه أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت ترسل الى بعض أهلها بعد العفة فتقول ألا تزيجون الكتاب ﴾ ش قول عيسى بن مريم عليه السلام لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله تعالى فتقسو قلوبكم يريد والله أعلم ان كثرة الكلام بغير ذكر الله عز وجل تكون لغوا وإن كان منه المباح فقد يكون منه المحذور فالغالب عليه ما تقسو به القلوب وقوله فان القلب القاسي بعيد من الله يريد من رحمة الله وقوله لا تنظروا في عيوب الناس كأنكم أرباب يريد أن العبد لا ينظر في ذنوب غيره لانه لا يثيب على حسنها ولا يعاقب على سيئها وما يثيب فيأمره ونهاه فيثيبه على حسنها ويعاقبه على سيئها وأما العبد فانه ينظر في عيوب نفسه ليصلح منها ما فسد ويتوب منها عما فرط

(فصل) وقوله فانما الناس مبتلى يريد والله أعلم بالذنوب وقوله وبمعاي يريد من الذنوب وقوله فارحوا أهل البلاء يريد من امنن بالذنوب وقوله واجدوا الله على العافية يريد من الذنوب فانكم بفضل الله عنهم منها ويحتمل أن يريد به غير ذلك من أنواع البلاء من الأمراض والحاجة وغيرها والمعافاة منها بالصحة والغنى عن الناس

﴿ ما جاء في الغيبة ﴾

ص ﴿ مالك عن الوليد بن عبد الله بن صياد أن المطلب بن عبد الله بن حويطب المخزومي أخبره أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما الغيبة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تذكر من المرء ما يكره أن يسمع قال يا رسول الله وإن كان حقا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قلت باطلا فذلك البهتان ﴾ ش سؤال الرجل النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيبة يحتمل والله أعلم أن يكون لما سمع فيها من النهي من قول الله عز وجل ولا يغتب بعضكم بعضا فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الغيبة المنهي عنها ليجتنبها فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الغيبة أن تذكر من المرء ما يكره أن يسمع يعني صلى الله عليه وسلم من أفعال المرء وأقواله وصفاته التي يكره أن يوصف بها ويربما ذمها فأعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا من الغيبة وإن كان يقول حقا وهذا لمن قاله على وجه الغيبة

* حدثني مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن

(٣١٢)

سار أن رسول الله صلى

لا يهذر منها أحدا فأم من قاله في حديث لثلاثين قول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقل وفي شاهد
ليرد بطل شهادة أنه وفي تحصيل ليصرف كيدته وأذاه عن الناس ويحذر منه من يغتر به فليس هذا من
الغيبه بل هو حق أمره الله أن يقوم به وقد ثبت هذا المعنى في كتاب فرق الفقهاء وفي كتاب
التعديل والتجريح وقد قال عيسى بن دينار في العتية لا غيبة في ثلاثة أمم جاث وفاسق معطن بنفسه
وصاحب بدعة

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إذا قلت باطلا فذلك البهتان يريد أنه أشد من الغيبة لما فيه من
الباطل قال أبو عبيد المروري البهتان الباطل الذي يصير من بطلانه يقال بهت فلان إذا كذب
عليه فهبت بهت وبهت بهت

سار أن رسول الله صلى

ص * مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من وقاه الله شر
اثنين ورجل الجنة فقال رجل يا رسول الله ألا تخبرنا فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم عاد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال مثل مقالته الأولى فقال له الرجل ألا تخبرنا يا رسول الله فسكت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك أيضا فقال الرجل ألا تخبرنا يا رسول
الله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ذلك أيضا ثم ذهب الرجل يقول مثل مقالته الأولى
فأسكته رجل إلى جنبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقاه الله شر اثنين ورجل الجنة ما بين لحييه
وما بين رجليه ما بين لحييه وما بين رجليه ما بين رجليه * ش قوله صلى الله عليه وسلم
من وقاه الله شر اثنين ورجل الجنة على معنى التحذير لأنهم من شرهما وما يحتمل والله أعلم أن يريد به
اختبارهما في معرفة ذلك وقول الرجل له ألا تخبرنا يا رسول الله هكذا وأه يحيى بن يحيى وابن القاسم
وروي القعني ألا تخبرنا يا رسول الله على معنى استدعاء خبره قال ابن حبيب معنى رواية يحيى بن
يحيى حتى إذا أخبرهم بذلك أن ينقل عليهم الاحتراس منها ورجا إذا سكت أن يوفقوا للعمل بها قال
القاضي أبو الوليد رضي الله عنه يحتمل عندي أن يريد بذلك أن يمسك عنهم حتى يقولوا ما ينظرون
لهم في ذلك فلهذا أن يوجد عندهم صواب هذا واسكات الرجل له عن إعادة كلامه رجاء أن يخبره
النبي صلى الله عليه وسلم بصواب ذلك وبين لهم وجهه فينتهوا إليه ويأخذوا به وخوف أن يمنع من
ذلك جواب هذا الرجل الذي تكرر رجوابه فسأل أن لا يخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بشئ

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما بين لحييه وما بين رجليه يريد به وفرجه والله أعلم أن أكثر
الذنوب تكون على هذين فيدخل فيما بين لحييه الأكل والشرب والكلام والسكوت وتكرر النبي
صلى الله عليه وسلم لذلك على معنى التعظيم له والتأكيده في التحذير من ذلك والله أعلم وأحكم ص
مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب دخل إلى أبي بكر الصديق وهو يجيد لسانه
فقال له عمر ما غفر الله لك فقال أبو بكر إن هذا أوردني الموارد * ش قوله إن أبي بكر الصديق
رضي الله عنه كان يجيد لسانه خاليا براد والله أعلم بنفسه من جهة العفو الذي كان يحذر مضرته عسى
أن يمنعه ذلك من استدامتها كان عليه وهذا مع فضل أبي بكر الصديق ودينه وورعه ولكن مثل أبي
بكر يتعاهد هذا من نفسه وقد قال عبد الله بن مسعود المؤمن يرى ذنوبه كأنه جالس تحت جبل
يخاف أن يقع عليه والفاجر يرى ذنوبه كأنه كذاب مر على أنفه ولذلك كان المدر الأول إذا وقع الأرض

يسار أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من وقاه
الله شر اثنين ورجل الجنة
فقال رجل يا رسول الله
ألا تخبرنا فسكت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ثم عاد رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال
مثل مقالته الأولى فقال
له الرجل ألا تخبرنا يا رسول
الله فسكت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم مثل ذلك أيضا فقال
الرجل ألا تخبرنا يا رسول
الله ثم قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم مثل ذلك
أيضا ثم ذهب الرجل يقول
مثل مقالته الأولى فأسكته
رجل إلى جنبه فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم من وقاه الله شر
اثنين ورجل الجنة ما بين
لحييه وما بين رجليه ما بين
لحييه وما بين رجليه ما بين
لحييه وما بين رجليه
* وحدثني مالك عن
زيد بن أسلم عن أبيه أن
عمر بن الخطاب دخل
على أبي بكر الصديق وهو
يجيد لسانه فقال له عمر
ما غفر الله لك فقال أبو
بكر إن هذا أوردني
الموارد

﴿ ماجاء في مناجاة ﴾

اثنين دون واحد ﴿

* مالك عن عبد الله

ابن دينار قال كنت أنا

وعبيد الله بن عمر عند دار

خاله بن عقبة التي بالسوق

فجاء رجل يريد أن

يناجيه وليس مع عبد الله

ابن عمر أحد غيري وغير

الرجل الذي يريد أن

يناجيه فدعا عبد الله

ابن عمر رجلا آخر حتى

كنا أربعة فقال لي

والرجل الذي دعا

استأخر شيئاً فأتى سمعت

رسول الله صلى الله عليه

وسلم يقول لا يتناج

اثنان دون واحد

* وحدثني مالك عن نافع

عن عبد الله بن عمر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال إذا كان ثلاثة فلا

يتناجى اثنان دون واحد

﴿ ماجاء في الصدق ﴾

والكذب ﴿

* وحدثني مالك عن

صفوان بن سليم أن رجلاً

قال لرسول الله صلى الله

عليه وسلم كذب امرأ أو

يارسول الله فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم

لا خير في الكذب فقال

الرجل يارسول الله أعدها

وأقول لها فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم لا

جناح عليك

يكرهونه ويخوأنفسهم عليه وأقلعوا عنه بكل ما يمكنهم وروى عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا أصبح العبد أصبح الأعضاء تستعبد من شر اللسان وتقول اتق الله فينا فانك إن استقممت استقمنا وإن اعوججت اعوججنا

﴿ ماجاء في مناجاة اثنين دون واحد ﴾

ص * مالك عن عبد الله بن دينار قال كنت أنا وعبيد الله بن عمر عند دار خاله بن عقبة التي بالسوق فجاء رجل يريد أن يناجيه وليس مع عبد الله بن عمر أحد غيري وغير الرجل الذي يريد أن يناجيه فدعا عبد الله بن عمر رجلاً آخر حتى كنا أربعة فقال لي والرجل الذي دعا استأخر شيئاً فأتى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يتناجى اثنان دون واحد * مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا كان ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون واحد * ثم قوله صلى الله عليه وسلم لا يتناجى اثنان دون واحد قال عيسى بن دينار معناه لا يتساروا ويتكلموا صاحبهما وحده فريال الشيطان يظن به أنه يفتابانه أو يتكلمان عنه بشئ وفعل عبد الله بن عمر رضي الله عنه هذا مع عبد الله بن دينار وهو خادمه وواثق به يحتمل والله أعلم أن يكون ليقندي به وينقل الحديث عنه ويحتمل أيضاً أن يعمل على عمومه وقد روى أن هذا إنما هو في السفر وروى أنه كان في بدء الإسلام فلما فشا الإسلام وأمن الناس زال هذا الحكم زال سببه وحله عبد الله بن عمر على عمومته في الحضر وبعد تقرر الإسلام وكثرة أهله وذلك أنه من حسن الأخلاق والأدب وعليه أكثر الناس وقد روى ابن القاسم عن مالك في المنزلة أنه قال لا يتناجى ثلاثة دون واحد لأنه نهى أن يترك واحد ولا يرى ذلك ولو كانوا عشرة أن يتركوا واحداً إلا المعنى في ترك الجماعة للواحد وفي ترك الاثنين للواحد سواء وهو مما يقع في نفسه من اتفاقهما جميعاً على شيء أفراد به بستره عنه وأخراجهما له منه ورواه أشهب عن مالك في العتية والله أعلم وأحكم

﴿ ماجاء في الصدق والكذب ﴾

ص * مالك عن صفوان بن سليم أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ كذب امرأ أو يارسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب فقال الرجل يارسول الله أعدها وأقول لها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا جناح عليك * ثم قوله الرجل يارسول الله أ كذب امرأ أو يريد والله أعلم أن يخبرها عن أمر بخلاف ما هو عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب يريد والله أعلم في كذب ينافي الشرع وأما ما كان لا صلاح فقد روى فيه حديث ليس اسناده بذلك كل الكذب يكتب على ابن آدم إلا ثلاثاً كذب الرجل لامرأته ليرضيها ورجل كذب ليصلح بين اثنين ورجل كذب في خديعة حرب وهذا الحديث من رواية شهر بن حوشب وقد اختلف الناس في تأويل هذا المعنى فذهب قوم إلى تجويز الكذب على الإطلاق في هذه المواضع الثلاث واحتجوا بقول الله عز وجل عن إبراهيم بل فعله كبيرهم هذا وقوله اتق الله في الصواع في رجل أخيه صلى الله عليه وسلم ثم نادى مناد أينها العبرانكم لسارقون وقال عيسى بن دينار في المنزلة لأبأس أن يكذب الرجل امرأته في كل ما يستعبد به هواها وطواغيتها إذا لم يذهب

بكذبه شيئاً من ما لما مثل أن يزين لها ما يعظمها ونحو هذا وان كذب وقوله ولا خلاف انه من رأى رجلاً مسلماً يقتل ظمناً ويعرف انه ينجيه بالكذب من أن يكون في موضع فيقول ليس هو فيه وغير ذلك انه يجب عليه الكذب فكيف لا يجوز له وقال قوم لا يجوز شيء من ذلك الا على معنى التورية والالغاز لا على معنى تعدد الكذب وقصده وقد تأولوا ما حكى عن ابراهيم عليه السلام من ذلك على وجوه الالغاز وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال في المعارض مندوحة عن الكذب وروى ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أمه أم كلثوم انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لبس الكذاب الذي يمشى يصلح بين الناس فيخفى خيراً أو يقول

(فصل) وقول الرجل أعداءها يا رسول الله وأقول لها فقال لا جناح عليك يحتمل أن يريد به أعداءها وأنا أعتقد الوفاء ففرق بين المستقبل والماضى وقد قال ابن قتيبة الكذب انما هو في الماضى والخلف في المستقبل ويحتمل أن يفرق بينهما بأن الماضى لا يكون الا كذباً فاما المستقبل فقد يمكنه تصديق خبره وينصرف مذهب الى فعل ما أخبر به فيكون بمنزلة من أراد أن يكذب ثم آثر أن يصدق فصدق ص * مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار الا ترى أنه يقال صدق وبر وكذب وفجر * ش قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عليكم بالصدق على معنى الاغراء به والحض عليه وقوله فان الصدق يهدي الى البر يريد والله أعلم الى العمل الخالص من المأثم ويوصل اليه وقوله والبر يهدي الى الجنة معناه يرشد الى سبيلها ويوصل اليها قال واياكم والكذب على معنى التحذير منه وقوله فان الكذب وهو الاخبار بالشئ على ما ليس هو عليه يهدي الى الفجور وأصل الفجور الميل عن القصد قال الله تعالى بل يريد الانسان ليفجر أمامه قال الحسن البصرى معناه أن يذهب في فجوره قدما قدما وما قال غيره يقدم الذنب ويؤخر التوبة وقيل معناه يكذب بما أمامه من القيامة والحساب يقال للكاذب فاجر كذاب والكذب بالحق فاجر وقوله والفجور يهدي الى النار معناه يدعو الى سبيلها ويوصل اليها

(فصل) وقوله رضى الله عنه الا ترى انه يقال صدق وبر يريد والله أعلم أن البر مما يؤكده الصدق ويوصف بهما الفعل الواحد لفاعل واحد وكذلك الكذب والفجور لما كان معناه واحداً يقال فيه كذب وفجر فيوصف فيه الفعل الواحد والله أعلم وأحكم ص * مالك انه بلغه انه قيل للقيمان ما بلغتك ما ترى يريدون الفضل فقال للقيمان صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعنيني * ش قوله صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعنيني يجمع أبواب الخبر قال الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين وقال بشر بن بكر رأيت الاوزاعي مع جماعة من العلماء في الجنة فقلت وأين مالك بن أنس فقيل رفع فقلت بماذا قال لصدقه وقال ابن القاسم كان يقال أد الأمانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانك وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه ص * مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول لا يزال العبد يكذب وتنكت في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين * مالك عن صفوان بن سليم قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ يكون المؤمن جبانا فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن بخيلاً فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن كذاباً فقال لا

* حدثني مالك أنه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول عليكم بالصدق فان الصدق يهدي الى البر والبر يهدي الى الجنة واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار الا ترى انه يقال صدق وبر وكذب وفجر * حدثني مالك انه بلغه انه قيل للقيمان ما بلغ بك ما ترى يريدون الفضل فقال للقيمان صدق الحديث وأداء الأمانة وترك ما لا يعنيني * حدثني مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول لا يزال العبد يكذب وتنكت في قلبه نكتة سوداء حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكاذبين * حدثني مالك عن صفوان بن سليم قال قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أ يكون المؤمن جبانا فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن بخيلاً فقال نعم فقيل له أ يكون المؤمن كذاباً فقال لا

﴿ ما جاء في اضاعه المال
وذى الوجهين ﴾

● حدثني مالك عن سهيل

ابن أبي صالح عن أبيه أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال ان الله تبارك

وَتَعَالَى رِضَى لَكَ ثَلَاثًا

وسقط لک نلاتارضي

لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا

تشرکوا به شأ وأن

تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا

وَأَنْتَ تَنَاصِحُهَا مِنْ وَلَامِ اللَّهِ

أمركم، بسخط لكفيا،

وقال: واضاعة المال وكثرة

السنة الأولى وحديثه بالآل

عن: أ.ب. التادع: الإ.ع. ح

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ أَمْسَكَ زَوْجَهُ فَهُوَ مُسْلِمٌ»

اسی ہی تحریرہ ان رسوں
 اللہ تعالیٰ اللہ عالم و وسیلہ

قال: من الناس من

فما من طير الا كان
في الحوض الذي يربط

دو اوجھیں الٹی پائی

مردم بوجہ و امور بوجہ

﴿ ماجاء في اضاءة المال وذى الوجهين ﴾

ص **عن مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال**
ان الله تبارك وتعالى برضى لكم ثلاثا ويضبط لكم ثلاثا يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا
وان تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا من ولاة الله أمرهم ويضبط لكم قيل وقال وضاعة المال
وكثرة السؤال ش قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يرضى لكم ثلاثا ان تعبدوه ولا تشركوا به
شيئا وان تعتصموا بحبل الله جميعا قال أبو عبيد الحارثي ومعناه بعد الله قال أبو عبيد الا اعتماد بحبل
الله تعالى ترك الفرقة وهو المراد بقول عبد الله بن مسعود عليكم بحبل الله فإنه كتابه قال والحبل
في كلام العرب ينصرف على وجوه منها العهد وهو الأمان قال الشاعر

وإذا تجوزها جبال قبيلة * أخذت من الأخرى اليك جبالها

والجبل في غير هذا الموضع المواصله وقوله صلى الله عليه وسلم ان تناهوا من ولاد الله امركم يريد والله أعلم شأنكم وهم الأئمة فان مناصحتهم مناصحه جميع المسلمين

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ويسخط لكم ثلثا قيل وقال قال مالك هو الاكثر من الكلام والارجاف نحو قول الناس قال فلان وفعل فلان والخوض فيما لا ينبغي وقال أبو عبيد بن ربيعة لا وقاله صلى الله عليه وسلم واضاعة المال يحتمل ان يريد به تضعيعه ترك تغيره وحفظه ويحتمل ان يريد به اتفائه في غير وجهه من السرف والمعاصي وقال مالك اضاعة المال ان يرزقك الله رزقا فتفقده فيما حرم الله عليك وقوله صلى الله عليه وسلم وكثرة السؤال قال مالك رحمه الله لا أدرى أهو ما أنها لكم عنه من كثرة المسائل فقد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها أوهو من مسئلة الناس أمواهم

ص **ع** مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من شرب الناس ذوا الوجهين يأتي هؤلاء بوجه وهؤلاء بوجه **ع** ش قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الناس ذوا الوجهين وصف بذلك والله أعلم لانه يأتي هؤلاء بوجه التودد اليهم والثناء عليهم والرضا عن قولهم وفعلهم فاذا زال عنهم وصار مع مخالفهم لقيمهم بوجه من يكره الأولين ويسى القول فيهم والذم لفعلهم وقولهم

﴿ بعمل الخاصة ﴾

• حدثني مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يارسول الله أنهلك وفينا الصالحون فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم إذا كثرا تخبث • وتعالى لا يعذب العامة بذنب الخاصة ولكن إذا عمل المنكر جهارا استحلوا العقوبة كلهم • ش قول أم سلمة رضي الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنهلك وفينا الصالحون يريد والله أعلم أنها اعتقدت أن بالصالحين يدفع الله عن المسيئين العذاب ولعلها اعتقدت أن قول الله عز وجل وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم فتأولت في كل قوم فيهم صالح وإنما كان ذلك لنبينا صلى الله عليه وسلم خاصا وأما غيره من الأنبياء فقد أهلك قومهم مع كون النبي فيهم وينجي الله رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها ندم فقد يهلك الله الأمة فيهم الصالحون إذا كثرا تخبث ويحتمل أن يكون سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه الأمة خاصة واعتقدت أنها لما لم تعذب مع بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها أنها لا تهلك مادام فيها صالح من أمة النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمها أنه ليس حال الصالح من أمة في ذلك حاله صلى الله عليه وسلم وأنه قد تهلك جماعة من أمة فيها صالح وصالحون قال الله عز وجل واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله صلى الله عليه وسلم إذا كثرا تخبث أراد إذا كان الخبث كثيرا ومن الخبث الفسوق والشر وقيل الخبث أولاد الزنى

﴿ ماجاء في التقي ﴾

• حدثني مالك عن اسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال سمعت عمر بن الخطاب وخرجت معه حتى دخل حائط فسمعته وهو يقول وبينى وبينه جدار وهو في جوف الحائط عمر ابن الخطاب أمير المؤمنين يجج والله يا ابن الخطاب لتتقين الله أوليعذبك • قال مالك وبلغني أن القاسم بن محمد كان يقول أدركت الناس وما يعجبون بالقول • قال مالك يريد بذلك العمل أنما ينظر إلى عمله ولا ينظر إلى قوله

﴿ ماجاء في عذاب العامة بعمل الخاصة ﴾

ص • مالك أنه بلغه أن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يارسول الله أنهلك وفينا الصالحون فقال نعم إذا كثرا تخبث • مالك عن اسماعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول كان يقال إن الله تبارك وتعالى لا يعذب العامة بذنب الخاصة ولكن إذا عمل المنكر جهارا استحلوا العقوبة كلهم • ش قول أم سلمة رضي الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنهلك وفينا الصالحون يريد والله أعلم أنها اعتقدت أن بالصالحين يدفع الله عن المسيئين العذاب ولعلها اعتقدت أن قول الله عز وجل وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم فتأولت في كل قوم فيهم صالح وإنما كان ذلك لنبينا صلى الله عليه وسلم خاصا وأما غيره من الأنبياء فقد أهلك قومهم مع كون النبي فيهم وينجي الله رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لها ندم فقد يهلك الله الأمة فيهم الصالحون إذا كثرا تخبث ويحتمل أن يكون سألت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن هذه الأمة خاصة واعتقدت أنها لما لم تعذب مع بقاء النبي صلى الله عليه وسلم فيها أنها لا تهلك مادام فيها صالح من أمة النبي صلى الله عليه وسلم فأعلمها أنه ليس حال الصالح من أمة في ذلك حاله صلى الله عليه وسلم وأنه قد تهلك جماعة من أمة فيها صالح وصالحون قال الله عز وجل واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة وقوله صلى الله عليه وسلم إذا كثرا تخبث أراد إذا كان الخبث كثيرا ومن الخبث الفسوق والشر وقيل الخبث أولاد الزنى

(فصل) وقول عمر بن عبد العزيز كان يقال إن الله لا يعذب العامة بذنب الخاصة يريد قول الله عز وجل ولا تزر وازرة وزر أخرى وقوله رضي الله عنه ولكن إذا عمل المنكر جهارا يقتضي أن للجاهرة بالمنكر من العقوبة مزية ما ليس للاستتار به وذلك أنهم كلهم عاصون من بين عامل للنكر وتارك للنهي عنه والتغيير على فاعله الآن يكون المنكر له مستغفرا لا يقدر على شيء فينكره بقلبه فإن أصابه ما أصابهم كان له بذلك كفارة وحشر على نيته

﴿ ماجاء في التقي ﴾

ص • مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال سمعت عمر بن الخطاب وخرجت معه حتى دخل حائط فسمعته وهو يقول وبينى وبينه جدار وهو في جوف الحائط عمر ابن الخطاب أمير المؤمنين يجج والله يا ابن الخطاب لتتقين الله أوليعذبك • مالك أنه قال بلغني أن القاسم بن محمد كان يقول أدركت الناس وما يعجبون بالقول • قال مالك يريد بذلك العمل أنما ينظر إلى عمله ولا ينظر إلى قوله • ش قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد خلا بنفسه واعتقد أن أحدا لا يسمعه عمر بن الخطاب أمير المؤمنين يجج على معنى تعظيم هذه الحال واستشناعه لها وأنه قد وصل من الرفعة في الدنيا إلى ما لا مزيد عليه فيعرض ذلك على نفسه معظما لنعمة الله عز وجل وذكرها لها بما يذكر الناس له هذه الحال وأنها حال لم يتق الله سبحانه وتعالى لم ينفعه ولم ينج من عذاب الله عز وجل وأن هذه الحال يغبط بها من لا علم له وهي حال لا تنفعه وإنما ينفعه التقي والعمل الصالح وتوبيخ الإنسان لنفسه ومحاسبتها في الخلاء من فعل مثل عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومما يليق بشطه وعلمه ودينه

﴿ القول اذا سمعت الرعد ﴾

• حدثني مالك عن عامر
ابن عبد الله بن الزبير انه
كان اذا سمع الرعد ترك
الحديث وقال سبحان
الذي يسبح الرعد بحمده
والملائكة من خيفته ثم
يقول ان هذا لوعيد لأهل
الأرض شديد

﴿ ماجاء في تركه النبي
صلى الله عليه وسلم ﴾

• حدثني مالك عن ابن
شهاب عن عروة بن الزبير
عن عائشة أم المؤمنين
ان أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم حين توفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أردن أن يبعثن عثمان بن
عفان الى أبي بكر الصديق
فيسألنه مبرأته من
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقالت لهن عائشة
أليس قد قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا نورث
• حدثني مالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا
يقسم ورثتي دنائير ما تركت
بعد نفقة نسائي ومونة
عالمي فهو صدقة

(فصل) وقول القاسم بن محمد رضي الله عنه أدركت الناس يريد الصلابة رضي الله عنهم
ما يعجبون بالقول قال مالك رحمه الله انما ينظر الي عمله يريد أن القول من لايه لا يعجب به
أهل الفضل وانما يعجبون بعمل العالم قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون
كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون

﴿ القول اذا سمعت الرعد ﴾

ص • مالك عن عامر بن عبد الله بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال سبحان الذي
يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثم يقول ان هذا لوعيد لأهل الأرض شديد • ثم وقوله
ان ابن الزبير يريد عبد الله كان اذا سمع الرعد ترك الحديث يريد والله أعلم ارتياحاً منه واقبالاً على
ذكر الله عز وجل والتسبيح والاخبار بأن الرعد يسبح بحمده عز وجل ويحتمل أن يكون الرعد
ملكاً من جبرائيل على ما قاله

﴿ ماجاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص • مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أن أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم حين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم أردن أن يبعثن عثمان بن عفان الى أبي بكر الصديق
فيسألنه مبرأته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت لهن عائشة أليس قد قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا نورث ما تركناه فهو صدقة • مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال لا يقسم ورثتي ديناراً ما تركت بعد نفقة نسائي ومونة عالمي فهو صدقة • ثم
قوله صلى الله عليه وسلم لا يقسم ورثتي ديناراً نص على الدينار لقلته ونبه صلى الله عليه وسلم بما زاد
على الدينار كقول الله عز وجل ومنهم من أن تأمنه بدينار لا يؤده اليك وقال تبارك وتعالى فمن
يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره على معنى التنبيه والله أعلم وقدرى هذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة منهم أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلى بن
أبي طالب وطاح بن عبيد الله والزبير بن العوام وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم
رضي الله عنهم والذي أجمع عليه أهل السنة ان هذا حكم جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وقال
ابن علية انما ذلك لنبينا صلى الله عليه وسلم خاصة وقالت الامامية ان جميع الأنبياء يورثون وتعلقوا
في ذلك بأنواع من التعليل لا شبهة فيها مع ورود هذا النص عن النبي صلى الله عليه وسلم على وجهه •
قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وقد أخبرني أبو جعفر السمعاني شيخنا رضي الله عنه ان أبا
علي بن شاذان وكان من أهل العلم بهذا الشأن الا انه لم يكن قرأ عريته فنظر يوماً في هذه المسئلة أبا
عبد الله بن المعلم وكان امام الامامية وكان مع ذلك من أهل العلم بالعربية فاستدل أبو علي بن شاذان
على ان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يورثون بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انما معاصر
الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة نصب على الحال فقال له أبو عبد الله بن المعلم ما ذكرت ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال انما معاصر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة انما هو صدقة نصب على الحال فيقتضى
ذلك ان ما تركه النبي صلى الله عليه وسلم على وجه الصدقة لا يورث منه ونحن لا نمنع هذا وانما منع ذلك
فيما تركه على غير هذا الوجه واعتمد على هذه النكتة العربية لما علم ان أبا علي بن شاذان لا يعرف

هذا الشأن ولا يفرق بين الحال وغيره فلما عاد الكلام الى أبي علي بن شاذان قاله وما زعمت من ان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا نورث ما تركنا صدقة انما هو صدقة منصوب على الحال وأنت لا تمنع هذا الحكم فيما تركه الأنبياء صلوات الله عليهم على هذا الوجه فان لا أعلم فرقا بين قوله صلى الله عليه وسلم ما تركنا صدقة بالنصب وبين قوله صلى الله عليه وسلم ما تركنا صدقة بالرفع ولا احتاج في هذه المسئلة الى معرفة ذلك فانه لا شك عندى وعندك ان فاطمة رضى الله عنها وأرضاها من أفصح العرب ومن أعلمهم بالفرق بين قوله صلى الله عليه وسلم ما تركنا صدقة بالنصب وبين قوله ما تركنا صدقة بالرفع وكذلك العباس بن عبد المطلب رضى الله عنه وهو ممن كان يستحق الميراث لو كان موروثا وكان علي بن أبي طالب رضى الله عنه من أفصح قريش وأعلمهم بذلك وقد طلبت فاطمة رضى الله عنها ميراثها من أبيها صلى الله عليه وسلم فجاء بها أبو بكر الصديق بهذا اللفظ على وجه فهمت منه انه لا شيء لها فانصرف عن الطلب وفهم ذلك العباس رضى الله عنه وكذلك علي بن أبي طالب رضى الله عنه وسائر الصحابة رضى الله عنهم ولم يعترض أحد منهم بهذا الاعتراض وكذلك أبو بكر الصديق رضى الله عنه المحتج به والمتعلق به لا خلاف انه من فصحاء العرب العالمين بذلك لم يورد من هذا اللفظ الا بما يقتضي المنع ولو كان اللفظ لا يقتضي المنع لما أوردوه ولا تعلق به فاما أن يكون بالنصب يقتضي ما يقوله فادعائك فيما قلت باطل وأما أن يكون الرفع هو الذى يقتضيه فهو المروى وادعاء النصب فيه باطل والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاىلى فهو صدقة يريد والله أعلم ان نفقة نسائه صلى الله عليه وسلم ثابتة في بيت مال المسلمين امان ذلك حق من حقوقه صلى الله عليه وسلم أولان ذلك حق من حقوق أزواجه رضى الله عنهن لانهن محبوسات عليه عن النكاح قال الله عز وجل وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا ان ذلكم كان عند الله عظيلا لازم لمن على حسب ما يجب لغيرهن من نساء المسلمين أو على وجه التفصيل لمن لعدم إيمانهن وهجرتهن وأما مؤنة عاملة صلى الله عليه وسلم فهو كل عامل يعمل للمسلمين من خليفة أو غيره وانما هو عامل للنبي صلى الله عليه وسلم لانه عامل لامته وقائم بشعره فلا بد أن يكنى مؤنته ولو ضيع ذلك لضاع عياله وقد قال أبو بكر الصديق رضى الله عنه قد علم قومي ان حرفتى لم تكن تعجز عن مؤنتى ومؤنة عيالى فسيأكل أبى بكر من هذا المال ويعمل فيه للمسلمين والله أعلم وأحكم وقد قيل ان المراد به ان أمواله التى خصه الله بها يخرج منها نفقة عياله ومؤنة العامل ثم يكون ما بقى صدقة

﴿ ما جاء في صفة جهنم ﴾

ص ﴿ ما لك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نار بنى آدم التى يوقنون جزء من سبعين جزءا من نار جهنم فقالوا يا رسول الله ان كانت لكافية قال انها فضلت عليها بتسعة وستين جزءا ﴾ ما لك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال أترونها حراء كناركم هذه هى أسود من القار والقار الزفت ﴿ ش قوله صلى الله عليه وسلم ان نار بنى آدم التى يوقنون تخصيص لها بذلك لان نار جهنم لا يوقدها بنو آدم ولا يستطيعون حرارتها فقال صلى الله عليه وسلم انها جزء من سبعين جزءا من نار جهنم يريد والله أعلم حرا جزء من سبعين جزءا من نار جهنم وقول أبي هريرة رضى الله عنه أترونها حراء كناركم هذه يريد والله أعلم كنار بنى آدم ثم

﴿ ما جاء في صفة جهنم ﴾
* حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نار بنى آدم التى يوقنون جزء من سبعين جزءا من نار جهنم فقالوا يا رسول الله ان كانت لكافية قال انها فضلت عليها بتسعة وستين جزءا * حدثني مالك عن عمه أبي سهيل بن مالك عن أبيه عن أبي هريرة أنه قال أترونها حراء كناركم هذه هى أسود من القار والقار الزفت

﴿ الترغيب في الصدقة ﴾ * حدثني مالك عن يحيى بن سعيد (٣١٩) عن أبي الجبابر سعيد بن يسار أن رسول الله

قال له أشد سوادا من القار أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشدة أمرها في الحر وأخبر أبو هريرة عن شدة أمرها في لونها لأن سوادها أشد في العذاب فقال أنها أشد سوادا من القار والقار والقبير الزفت ومثل هذه لا يعلمها أبو هريرة إلا بتوقيف والله أعلم وأحكم

﴿ الترغيب في الصدقة ﴾

ص * مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي الجبابر سعيد بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من تصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا طيبا كان أنما يضعها في كف الرحمن يربها كما يربي أحدكم فلوه أو فضيله حتى تكون مثل الجبل * حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل وكان أحب أمواله إليه يرحاء وكانت مستقبله المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال أنس فلما أنزلت هذه الآية لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وإن أحب أموالى إلى يرحاء وأنا صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئح ذلك مال راجح وقد سمعت ما قلت فيه وإنى أرى أن نجعله في الأقر بين فقال أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه * قوله رضي الله عنه كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل يقتضى أنه يجوز للرجل الصالح الاستكثار من المال الحلال وقوله وكان أحب أمواله إليه يرحاء يقتضى جواز حب الرجل الصالح للمال قال الله تبارك وتعالى وتحبون المال حبا جا وقال عز من قائل زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اللهم أنالنا نستطيع الآن نحب ما زينت لنا فاجعلنا ممن يأخذهم بحقه فينفقه في وجهه وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه لعائشة رضي الله عنها لا أحد أحب إلى غنى منك ولا أعز على فقر منك وقرأنا هذه اللفظة على أبي ذر رضي الله عنه يرحاء بفتح الراء في الرفع والنصب والخفض والجمع واللفظتان اسم للوضع وليست بترمضافة إلى موضع

وانى أرى أن نجعله في الأقر بين فقال أبو طلحة أفعل يا رسول الله فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه

صلى الله عليه وسلم قال من تصدق بصدقة من كسب طيب ولا يقبل الله إلا طيبا كان أنما يضعها في كف الرحمن يربها كما يربي أحدكم فلوه أو فضيله حتى تكون مثل الجبل * حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله ابن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول كان أبو طلحة أكثر أنصاري بالمدينة مالا من نخل وكان أحب أمواله إليه يرحاء وكانت مستقبله المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال أنس فلما أنزلت هذه الآية لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن الله تبارك وتعالى يقول لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وإن أحب أموالى إلى يرحاء وأنا صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث شئت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فبئح ذلك مال راجح وقد سمعت ما قلت فيه

* قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه قال لي أبو عبيد الله الصوري الحافظ انما هي يرحاء بفتح الباء والراء، واتفق هو وأبو ذر وغيرهما من الحفاظ على ان من رفع الراء حال الرفع فقد غلط وعلى ذلك كنانة قرؤه على شيوخ بلدنا وعلى القول الاول أدركت أهل الحفظ والعلم بالمشرق وهذا الموضوع يعرف بقصر بني حرملة وهو موضع بفناء مسجد المدينة على ساكنها السلام

(فصل) وقوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب يريد نديا وهذا يقتضي تبسط الرجل في مال من يعرف رضاه بذلك بالدخول اليه ويتناول ما يخاف منه وان لم يستأمره وقد تقدم ذكر ذلك من قبل قال أنس فله أنزلت هذه الآية لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قام أبو طلحة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله عز وجل يقول لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون وان أحب أموالى إلى يرحاء وانها صدقة لله تعالى وهذا يدل على ان أباطلة تناول هذه الآية على انها تقتضي انه انما ينال البر بصدقة ما يحب الانسان من ماله وان افاق أحب أمواله اليه أقرب في نيل ما يحب وقد فعل ذلك زيد بن حارثة جاء بفروسه وقال هذا أحب أموالى إلى فتصدق به وكان الربيع بن خثيم اذا سمع سائلا يقول اعطوه سكرًا فان الربيع يحب السكر (فصل) وفي هذا ان الصدقة من جملة الانفاق وان المراد بقوله عز وجل لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون هو الأجر والذخر الذي رجاه بما تصدق به من أحب أمواله اليه وقوله أرجو برها يريد والله أعلم ثواب برها أو أراد ان يضعها أيضا في أفضل وجوه الانفاق واستعان على ذلك بارشاد النبي صلى الله عليه وسلم ووضعها حيث يرى فانه لا يرى له ولا يختار الا الأفضل من وجوه البر وقوله هي صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها حيث شئت واقرار النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك يدل على أن الصدقة المطلقة يصح أن تصرف إلى الوجوه التي شاء المتصدق والمستشار في ذلك والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم بج ذلك مال راجع بالياء معجزة هي رواية يحيى بن يحيى وجماعة الرواة وقال عيسى بن دينار ان كل ما انتفع به بعده في الدنيا راجع عليه الأجر في الآخرة * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه ومعنى ذلك عندي انه مال يروح عليه ثوابه ورواه مطرف وابن الماجشون راجع بالياء معجزة واحدة وقال عيسى بن دينار معناه ان صاحبه قد وضعه ووضع الرمح والغنمة لثوابه والادخار لمعاده * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وأرى أن تجعلها في الأقربين يريد والله أعلم أقاربه ورأى النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك أفضل وجه يصرف اليه لما فيه من الصدقة وصلته الرحم وتقوية أهل الفضل والعلم فقصمها أبو طلحة رضي الله عنه بين أبي بن كعب وحسان بن ثابت وكانا من أقاربه وبنى عمه والله أعلم وأحكم ص * مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعطوا السائل وان جاء على فرس * مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن معاذ الأشجلى الأنصاري عن جده انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يانساء المؤمنات لا تحقرن أحدا كن لجارتها ولو كرا عاة محرقة * قوله صلى الله عليه وسلم اعطوا السائل وان جاء على فرس يريد والله أعلم أن يكون على فرس لا غنى به عنه وكذلك قال مالك رحمه الله في صاحب المسكن والخادم لأفضل فيهما وهذا في الزكاة وأما صدقة التطوع فتعطى لكل أحد من غنى وفقير وقد يكون السائل ابن سبيل ويكون على فرس فيلزم عونه على طريقه ويكون غازيا فيلزم أن يعان على غزوه وليس من شرط الصدقة أن تصرف إلى من ليس له شيء جملة بل تعطى من له البلغة ليبقى بها حاله أو ليبلغ بها حال الغنى على حسب ما تصدق أبو طلحة بيير حاء على أبي بن كعب وحسان بن ثابت

* وحدثني مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اعطوا السائل وان جاء على فرس * وحدثني عن مالك عن زيد بن أسلم عن عمرو بن معاذ الأشجلى الأنصاري عن جده انها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يانساء المؤمنات لا تحقرن أحدا كن لجارتها ولو كرا عاة محرقة

* وحدثنى عن مالك أنه بلغه عن عائشة زوج النبي (٣٢١) صلى الله عليه وسلم أن مسكينا سألها وهي صائفة

وليس في بيتها الا رغيف فقالت لمولاهما اعطيه اياه فقالت ليس لك ما تفطرين عليه فقالت اعطيه اياه قالت ففعلت قالت فلما أمسينا اهدى لنا أهل بيتاً وأتانا ما كان يهدى لنا شاة وكفنها فدعنتي عائشة أم المؤمنين فقالت كل من هذا دنا فخير من قرصك * وحدثنى عن مالك قال بلغني أن مسكينا استطعم عائشة أم المؤمنين وبين يديها غيب فقالت لانسان خذ حبة فأعطه اياها فجعل ينظر اليها ويعجب فقالت عائشة أتعجب كم ترى في هبة الحبة من مثقال ذرة * ما جاء في التعفف عن المسئلة * وحدثنى عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى نفد ما عنده ثم قال ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ومن يستغفب يعفبه الله ومن يستغن يغنه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد غطاءً هو خير وأوسع من الصبر

ارادة غناهما وقوتهما والله أعلم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم يا نساء المؤمنات قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه هكذا قرأته على جميع شيوخنا بالمشرق يا نساء المؤمنات بنصب النساء وخفض المؤمنات وأهل بلدنا يقرؤنه يا نساء المؤمنات على انه منادى مفرد مرفوع والمؤمنات نعت لانهم رأوا أن النساء أعم من المؤمنات وقد قال الله عز وجل على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فأضاف البهيمة الى الأنعام والبهيمة أعم من الأنعام (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحقرن أحداً كن جارها ولو كرأع شاة محرقة بمحتمل وجهين أحدهما لا تحقره المهدي فتمنع أن يهدي اليها القليل وهو مما ينتفع به وبمحتمل أن يرد لا تحقره المهدي اليها ولتقبله على قلته فهو أنفع لها على قلته من منعه وأحسن في التعاضل والله أعلم وأحكم ص * مالك أنه بلغه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ان مسكينا سألها وهي صائفة وليس في بيتها الا رغيف فقالت لمولاهما اعطيه اياه فقالت ليس لك ما تفطرين عليه فقالت اعطيه اياه قالت ففعلت قالت فلما أمسينا اهدى لنا أهل بيتاً وأتانا ما كان يهدى لنا شاة وكفنها فدعنتي عائشة فقالت كل من هذا خبز من قرصك * ش قوله ان عائشة رضي الله عنها أمرتها أن تعطى السائل رغبة فليس عندها غيره وهي صائفة على معنى الا يثار على نفسها والتوكل على الله عز وجل ولعله قد كان ذلك في عام الرمادة لما رأت بالسائل من جهد خافت عليه وأحست في نفسها قوة على الصبر والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله لما أمسينا حتى اهدى لنا أهل بيتاً وأتانا ما كان يهدى لنا شاة وكفنها قال عيسى بن دينار يريد انها كانت ملفوفة بالزغف وقوله ما كان يهدى لنا يريد ان عائشة رضي الله عنها لم تعلم بذلك ولم تحتسب به فتشقه به وتقول عليه ولكن الله سبحانه عوضها من حيث لم تحتسب فقالت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم لانها هذا خير من قرصك تريد أن تذكرها بوجه الصواب فيما قدمته من الصدقة بالقرص لانه لم يكن عندها غيره وان الله قد عوضها أفضل من ذلك وفي ذلك شكر لله عز وجل وثناء عليه على حسن بلائه وفضل ما عوض به والله أعلم وأحكم ص * مالك قال بلغني أن مسكينا استطعم عائشة أم المؤمنين وبين يديها غيب فقالت لانسان خذ حبة فأعطه اياها فجعل ينظر اليها ويعجب فقالت عائشة أتعجب كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة * ش أمر عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها لانسان أن يعطى السائل بين يديها حبة على معنى الصدقة باليسير وإثاره على الرد ومن تكررت منه الصدقة تصدق مرة بقليل ومرة بكثير وانما هو بحسب ما يعرفه من نية ويرى من موضع حاجة وقالت عائشة رضي الله عنها للذي تعجب من ذلك كم ترى في هذه الحبة من مثقال ذرة تريد قول الله عز وجل فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره وهذا يقتضي ان الجزء اليسير من الحبة اذا تصدق به لم يعد المتصدق أجره والله أعلم وأحكم

* ما جاء في التعفف عن المسئلة *

ص * عن مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري أن ناساً من الأنصار سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ثم سألوه فأعطاهم حتى نفد ما عنده ثم قال ما يكون عندي من خير فلن أدخره عنكم ومن يستغفب يعفبه الله ومن يستغن يغنه الله ومن يتصبر يصبره الله وما أعطى أحد غطاءً هو خير وأوسع من الصبر * ش قوله صلى الله عليه وسلم ما يكون عندي من

خير فلن أدخره عنكم قال عيسى بن دينار الادخار الاكتناز والرفع في البيوت والذخر الأجر والثواب
فغنى قوله صلى الله عليه وسلم فلن أدخره عنكم فلان أمعنكموه وأدخره لنفسه قال ابن وهب وقوله
صلى الله عليه وسلم ومن يستغفب يعفقه الله من العفاف يريدانه من يسبك عن السؤال والالحاح يعفقه
الله أي يصونه الله عز وجل عن ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم ومن يستغنى يغنيه الله يريد والله أعلم
من يستغنى بما عنده من اليسر عن المسئلة بده الله عز وجل بالغنى من عنده ويحتمل أن يريد يغنى
الله سبحانه نفسه وقوله صلى الله عليه وسلم ومن يتصبر يصبره الله يريد والله أعلم من يتصد للصبر
ويؤثره يعنه الله عليه وبوقفه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وأعطى أحد عطاء هو خير وأوسع من الصبر يريد والله أعلم
أنه أمر يدوم به الغنى بما يعطى وإن كان قليلا ولا ينبغي ور بما لا يفي وامتدادا إلى أكثر منه بمن عدم
الصبر والله أعلم وأحكم ص عن مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال وهو على المنبر وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسئلة اليد العليا خير من اليد السفلى
واليد العليا هي المنفقة والسفلى هي السائلة هي ش قوله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر وهو
يذكر الصدقة والتعفف عن المسئلة يريد والله أعلم أنه كان صلى الله عليه وسلم يذكر فضل الصدقة
ويعيب المسئلة ويحض على التعفف عنها فقال صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى
يريد والله أعلم أنها أكثر ثوبا وتسمى بالمعطى العليا بمعنى أنه أرفع درجة ومحلا في الدنيا والآخرة
وهذا رسم شرعي ومعنى ذلك أنه بالشرع عرف ولما كانت تسمية لا تعرفها العرب فسر رسول الله
صلى الله عليه وسلم بأن اليد العليا هي اليد السفلى وأن اليد السفلى هي اليد السفلى وروى أيوب عن نافع
عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم واليد العليا هي المنفقة والأول هو الصحيح وبدح
اليد المنفقة وذلك بأن ينفق على أهله ويكون بأن ينفق على الأجانب مفضل عن أهله ويكون بأن
ينفق على الأجانب وكل ذلك من النفقة إلا أنه لما يجب أن ينفق على الأجانب مفضل عن أهله فإن
ضاق حاله فليبدأ بأهله وروى هشام بن عروة عن أبيه عن حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال اليد العليا خير من السفلى وأبدأ بمن يقول وخير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ص
عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إلى عمر بن
الخطاب بعطاء فردده عمر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ردده فقال يا رسول الله أليس
أخبرتني أن خير الأعداء أن لا يأخذ من أحد شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما ذلك عن
المسئلة فاما ما كان عن غير مسئلة فاعما هو رزق رزقك الله فقال عمر بن الخطاب أما الذي نفسي
بيده لا أسأل أحدا شيئا ولا يأتيني من غير مسئلة شيء إلا أخذته ش قوله ابن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه رد عطاءه انما ردده لما مع من النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير لا حدكم أن لا يأخذ من أحد
شيئا فتأوله عمر بن الخطاب رضي الله عنه على العموم في الأخذ عن مسئلة وعن غير مسئلة وانما أراد
النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يأخذ أحد عن المسئلة ولعله صلى الله عليه وسلم قد خاطب بذلك سائلا
وقوله لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فاما ما كان من غير مسئلة فاعما هو رزق رزقك الله يريد
والله أعلم ابتداء به من غير مسئلة منك ومعناه فلا تردده فقال عمر بن الخطاب أما الذي نفسي بيده
على معنى الالتزام لما يقوله لا أسأل أحدا شيئا يريد منع المسئلة وقوله ولا يأتيني شيء من غير مسئلة إلا
أخذته على معنى امتثال أمر النبي صلى الله عليه وسلم فيما قاله ونهى عنه وحض عليه وهذا حكم العطاء

* وحدثني عن مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال وهو على المنبر
وهو يذكر الصدقة
والتعفف عن المسئلة
اليد العليا خير من اليد
السفلى واليد العليا هي
المنفقة والسفلى هي
السائلة * وحدثني عن
مالك عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أرسل إلى عمر بن الخطاب
بعطاء فردده عمر فقال له
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم ردده فقال يا رسول
الله أليس أخبرتني أن
خيرا لأعداء أن لا يأخذ
من أحد شيئا فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم إنما
ذلك عن المسئلة فاما
ما كان عن غير مسئلة
فانما هو رزق رزقك الله
فقال عمر أما الذي نفسي
بيده لا أسأل أحدا شيئا ولا
يأتيني من غير مسئلة شيء
إلا أخذته

والهبة من الوجه المباح دون الوجه المحظور والمال الجرام والله أعلم وأحكم * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه وهذا عندى في سؤال الأمراء وغيرهم وقد روى الزهري عن عروة وسعيد بن المسيب أن حكيم بن حزام قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأعطاني ثم سأله فأعطاني ثم قال يا حكيم إن هذا المال خضرة حلوة فمن أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ومن أخذه بإسراف نفس لم يبارك له فيه كالأذى يأكل ولا يشبع واليد العليا خير من اليد السفلى قال حكيم فقلت يا رسول الله والذي بعثك بالحق لأرزا أحد ابعدك أبدا حتى أقارق الدنيا فلم يأخذ عطاء في زمن أبي بكر ولا عمر ولم يرزأ حكيم أحدا من الناس بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى توفي * قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه في العمل بهذا المال أخذه وجه يحب أن يعمل به وهو أن يعطى

منه الحاجة وروى أبو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن هذا المال خضرة حلوة فذم صاحب المال ما أعطى منه المسكين واليتيم وذا الحاجة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم ص **عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب على ظهره خيرا من أن يأتي رجلا أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه** ش قوله صلى الله عليه وسلم لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب على ظهره على معنى التصريح بمباشرة الاحتطاب والأخذ في الأسباب وقوله خيرا من أن يأتي رجلا أعطاه الله من فضله يريد والله أعلم خصه الله عز وجل بالمال ولم يأخذه عن مسئلة فسأله هذا المذكور

من فضل ما أعطاه الله تبارك وتعالى فيحتمل أن يريد به الغنى ويحتمل أن يريد به السلطان ويكون معنى آناه الله من فضله جعل الله إليه النظر فيه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم الاحتطاب أفضل من المسئلة وقوله صلى الله عليه وسلم أعطاه أو منعه يحتمل أن يكون معناه فربما أعطاه إذ سأله وربما منعه فبين بذلك عيب المسئلة لما فيها من المذلة وربما كان معها المنع ويحتمل أن يريد به أن الاحتطاب أفضل من السؤال مع العطية فمع المنع أولى (مسئلة) وهذا في طلب ما ليس له قبله مثل ما إذا سأل الغنى العون ومثل أن يسأل السلطان غنى عما يعطيه من ليس له قبله عطاء مرتب معنى من المعاني أو في وقت ضيق وأما سؤال السلطان مع الحاجة فجائز قال الله عز وجل ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا ألا يجدوا ما ينفقون وأما سؤال من لهم عليه عطاء مرتب أو عدة فانه ليس بسؤال على الحقيقة وإنما هو طالب لحقه عوضا عن عمله وفي العدة استعجاز لما تقدم عطاؤه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لجابر بن عبد الله لو قد جاء مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا وكذا فامأولى أبو بكر الصديق رضي الله عنه قبل أن يأتي مال البحرين ثم جاء فقار أبو بكر من له قبل النبي صلى الله عليه وسلم عدة فلما أتى فأناه جابر فأخبره ثم ذكره بذلك مرتين ثم قال له في ذلك أما أن تعطيني وأما أن تبخل عني وأي داء أدوا من البخل ثم قال لجابر قبض من المال قبضة فقبض فعدّها فوجدها خمسمائة دينار ثم أعطاه ثانية وثالثة استعجازا لو عهد النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم وأحكم (٢) وأما سؤال المحتاج في وقت غنى السائل فانه مأهول ذكر من مال له ولجاعة المسلمين لم يتعرض لواحد منهم فيعرض بنفسه ليكون وقد قال العباس للنبي صلى الله عليه وسلم أعطني فاني فاديت نفسي وفاديت عقيلاني فان العباس لم يضطر إلى السؤال وأما من اضطر إليه وضعف عن التكسب والاحتطاب فجائز له أن يسأل ولا يلحق قال الله عز وجل لا يسألون الناس إلحافا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم من

* وحدثني عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحطب على ظهره خيرا من أن يأتي رجلا أعطاه الله من فضله فيسأله أعطاه أو منعه

يباض بالأصل

(٢) دمه العبارة فلقه لم نقف لها على معنى وهي هكذا بالأصل

بقيع الغرقد فقال لى
أهلى اذهب الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاسأله
لنا شياً نأكله وجعلوا
يذكرون من حاجتهم
فذهبت الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فوجدت
عنده رجلاً يسأله
ورسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لأجد ما
أعطيك فتولى الرجل عنه
وهو مغضب وهو يقول
لعمري انك لتعطى من
شئت فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انه
ليغضب على أن لا أجد ما
أعطيه من سأل منكم وله
أوقية أو عدلها فقد سأل
الحافا قال الأسدي فقلت
للقحة لنا خير من أوقية
قال مالك والواقية أربعون
درهما فرجعت ولم أسأله
فقدم على رسول الله صلى
الله عليه وسلم بعد ذلك
بشعر وزيب فقسم لنا
منه حتى أغنانا الله عز
وجل * وعن مالك عن
العلاء بن عبد الرحمن انه
سمعه يقول ما نقصت
صدقة من مال وما زاد الله
عبداً بغير الا عزا وما
تواضع عبد الا رفعه الله
قال مالك لا ادري أرفع
هذا الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم أم لا

سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الخفافس ﴿ عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن رجل من بني أسد أنه قال نزلت أنا وأهلي ببيع الغرق ف قال لي أهلي اذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله لنأشئ أنا كله وجعلوا يذكرون من حاجتهم فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلا يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأجدما أعطيك فتولى الرجل عنه وهو غضب وهو يقول لعمرى أنك لتعطى من شئت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه ليغضب علي أن لا أجدما أعطيته من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الخفافس قال الأسدى فقلت للفقهاء لخير من أوقية * قال مالك والأوقية أربعون درهما قال فرجعت ولم أسأله فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك بشعير وزيب فقسم لنا منه حتى أغنانا الله عز وجل ﴿ ش قول الأسدى نزلت أنا وأهلي ببيع الغرق وأن أهله أرسلوه يسألهم رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا يكونون ذكروا حاجتهم مع كونه ذامال فذلك يقتضى أن من له من نوع المال ما يحتاج معه بوصف بأنه محتاج مثل صاحب الدابة والدار وأالخادم إذا لم يكن فضل عن حاجته والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت عنده رجلا يسأله ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأجدما أعطيك اظهرا لعذره وهو يقول لعمرى أنك لتعطى من شئت هذا من الأمر المنوع لأن غضبه إذا لم يعطه ظلم وتعد وتسخط للحق وإنما على الإمام أن يعطيه من مال الله عز وجل الذي يبيده فإذا لم يكن بيده شيء لم يكن عليه أن يعطيه شيئا وزاد من التعدي أن قال أنك لتعطى من شئت ولعله كان من المنافقين أو ممن لا يستقر الإيمان في قلبه ولو كان ممن وقر الإيمان في قلبه لم ينهم النبي صلى الله عليه وسلم في قوله وفعله والله أعلم وأحكم (فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم أنه ليغضب علي أن لا أجدما أعطيته انكار منه صلى الله عليه وسلم لفعله ثم ضيق عليه وعلى مثله بعد أن كان وسع عليهم فقال صلى الله عليه وسلم من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل الخافا يريد والله أعلم الخافا في المسئلة أى ألح فيها ويقتضى ذلك أنه ورد على أمر قد تقرر فيه أن الجافى في المسئلة ممنوع فجعل من الخاف المنوع سؤال من له أوقية وهذا إنما يكون في السؤال دون الأخذ قال الشيخ أبو بكر تحمل الصدقة يريد أن كاه من له خمسة أواق وإن كانت واجبة عليه زكانها إذا كان ذا أعيان وقد اختلف العلماء في ذلك على ما بينته في كتاب الزكاة والله أعلم ص ﴿ مالك عن العلاء بن عبد الرحمن أنه سمعه يقول ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبدا بعفو إلا عز وما تواضع عبد لله إلا رفعه الله * قال مالك لا أدري أي رفع هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا ﴿ ش قوله ما نقصت صدقة من مال يريد والله أعلم أن الصدقة لا تنقص المال لأن ما ينفق في الصدقة فالعوض عنه من الآخر وهو مع ذلك سبب لتفجية المال وحفظه وقوله وما زاد الله عبدا بعفو يريد بالتجاوز عنه بمعونة الله عز وجل بماله قصاص وانتصار الأعز يريد رفعة في قلوب الناس وقوة على الاتصاف قال تبارك وتعالى ثم بغي عليه لينصرنه الله وقوله وما تواضع عبد إلا رفعه الله تعالى على حسب (١) في العفو والله أعلم وأحكم (فصل) وقول مالك رحمه الله لا أدري أي رفع هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أم لا شك في رفعه فأوقفه على ما لم يشك فيه وقد أسنده اسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بإساض بالأصل

﴿ ما يكره من الصدقة ﴾

ص ﴿ مالك أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تحمل الصدقة لآل محمد إنما هي أوساخ الناس ﴾ ش قوله صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لآل محمد قال ابن القاسم لا تدرى ذلك إلا في الصدقة المفروضة ولا بأس أن يعطوا من التطوع ومن أعطاهم شيئاً من الصدقة المفروضة لم تجزه وقال يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع ذلك في جميع الصدقات الفرض والتطوع وقال عيسى بن دينار الذي أخذ به وسمعه عن أروى أن ذلك في جميع الصدقات من الأموال الناضئة والغنم والحبوب وتطوع الناس وجه قول ابن القاسم أن لفظ الصدقة مصروف إلى الصدقة المعهودة وهي التي هي أوساخ الناس فأما التطوع فلا فرق بينها وبين الهبة ووجه قول ابن نافع أن لفظ الصدقة عام فيعمل على عمومها ومن جهة المعنى أن حكم الصدقة غير حكم الهبة بدليل أنها تنزيم من غير تعيين ولا قبول والهبة بخلاف ذلك فإما هي عطية ومواصلة فلذلك اختصت بالمعين والله أعلم وأحكم

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لآل محمد يقتضي تحريمها عليهم وقال عيسى بن دينار إن لم يجد غير ما فرض له في الجزية فإن لم يفرض له رجوت أن يصنع من حيث لا يجتنب وهذا يقتضي منعه منها الآن يكون بموضع يستبيح فيه كل الميتة أن كان في موضع

وقوله صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لآل محمد قال ابن القاسم إنما ذلك في بني هاشم بأعيانهم دون موالهم قاله مالك رحمه الله والشافعي وقال عيسى بن دينار صريحهم وموالهم في ذلك سواء وبه قال عبد الملك بن الماجشون ومطرف وبه قال أبو حنيفة والثوري

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم إنما هي أوساخ الناس يريد والله أعلم أنها تظهر أموالهم وتكفر ذنوبهم وإما يسوع أخذ الفقراء لها كما يسوع لم عنداً أكثر من هذه الضرورة المحظورة من الطعام فأراد النبي صلى الله عليه وسلم أن ينزه آل محمد صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا وأن يكون لهم الصبر أفضل مما يغيرهم وأن تكون أمته تدعى له بعده صلى الله عليه وسلم بأن يعطوا من أفضل المطاعم مع أن الصدقة وجه يخرج به المال إلى المعطى لأنه إعطاء لا يقترب به الكرام وأما الهبة فعلى وجه الأكرام تكون الهبة ذلك مقتضاها ولذلك لا تكون للعوض ولا تكون الصدقة

للعوض وإنما هي بمعنى على المتصدق عليه والله أعلم ص ﴿ مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة فلما قدم سأله أبلان من الصدقة فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه وكان مما يعرف به الغضب في وجهه أن تحمر عيناه ثم قال إن الرجل ليسثنى ما لا يصلح لي ولا له فإن منعته كرهت المنع وإن أعطيته أعطيته ما لا يصلح لي ولا له فقال الرجل يا رسول الله لا أسألك منها شيئاً أبداً ﴾ ش قوله إن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعمل رجلاً من بني عبد الأشهل على الصدقة

يحتمل أنه استعمله عليها لأن الصدقة تحمل له وهل يستعمل عليها أحد من آل النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) وقوله فلما قدم سأله أبلان من الصدقة يحتمل والله أعلم أنه سأله في أجرة عمله أكثر مما يستحقه ويحتمل أنه سأله زيادة على أجرته بما غيره أحق به منه وبما ليس هو بأهل له فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى عرف الغضب في وجهه معناه والله أعلم أنه بلغ من الغضب إلى أن أبداه وظهر عليه

﴿ ما يكره من الصدقة ﴾

﴿ وحدثنى عن مالك أنه

بلغه أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال لا تحمل

الصدقة لآل محمد إنما هي

أوساخ الناس ﴾ وحدثنى

عن مالك عن عبد الله بن

أبي بكر عن أبيه أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم

استعمل رجلاً من بني

عبد الأشهل على الصدقة

فلما قدم سأله أبلان من

الصدقة فغضب رسول الله

صلى الله عليه وسلم حتى

عرف الغضب في وجهه

وكان مما يعرف به الغضب

في وجهه أن تحمر عيناه

ثم قال إن الرجل ليسثنى

مالاً يصلح لي ولا له فإن

منعته كرهت المنع وإن

أعطيته أعطيته ما لا يصلح

لي ولا له فقال الرجل

يا رسول الله لا أسألك منها

شيئاً أبداً

يباض بالأصل

وأُتكر على الرجل سؤاله بأن قال له ان الرجل ليسثنى ما لا يصلح لي ولا له يريد صلى الله عليه وسلم مالا يصلح لي أن أعطيه اياه ولا يصلح له أن يأخذه

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم فان منعه كرهت المنع يقتضى انه كان يكره أن يمنع ما يسأله وان كان مما لا يصلح أن يمنعه لانه يكره المنع جملة لكنه سئل ما لا يصلح منعه لحق الله عز وجل مع كراهيته للمنع فقال الرجل ويقال انه أبي بن كعب لا أسألك منها شيأ أبدا قاله على وجه الافلاح والتوبة والانتفاء عما نهى عنه والله أعلم وأحكم ص م مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه انه قال قال عبد الله بن الأرقم أدلنى على بعير من المطايا أستعمل عليه أمير المؤمنين فقلت نعم جل من الصدقة فقال عبد الله بن الأرقم أتعب أن رجلا بادنا في يوم حار غسل لك ماتحت ازاره ورفع فيه ثم أعطاكه فشربته قال فغضبت وقلت يغفر الله لك أن تقول لي مثل هذا فقال عبد الله بن الأرقم انما الصدقة أوساخ الناس يغسلونها عنهم م ش قول أسلم لعبد الله بن الأرقم أدلنى على بعير من المطايا أى ظهر من المطايا يريد ما يمتطي ويركب لقوته وحسن مشيته وقوله أستعمل أمير المؤمنين دليل على استجازة أن يسأل الامام شيأ من المال كأن يعمل به لله عز وجل ان صاحب بيت المال ولانه احتاج اليه لركوبه فيما يخصه ودية لك رقبته ولذلك امتنع بنو اسرائيل من الصدقة فلما قال له أسلم نعم جل من الصدقة يريد الذي يصلح له ويوافق مراده جل من الصدقة

(فصل) وقوله أتعب لو أن رجلا بادنا في يوم حار غسل لك ماتحت ازاره ورفع فيه فشربته فصدالى البادن لانه يكون أكثر عرقا ووضرا من النخيف وذ كر اليوم الحار لان العرق ووضرا للبدن يكون فيه أكثر وذ كر ماتحت الازار وازرقه لانه أكثر موضع في الجسد لانه أكثر عرقا ووضرا مع الغسل والانتقاء فكيف مع العرق في اليوم الحار لعلمه أن مال الصدقة أقيح الأموال وأقذرها ومما يجب أن يستعفف عنه المسلم الغنى عنها ولذلك قال انما الصدقة أوساخ الناس يريد أوساخ أموالهم ومما يتطهر بها وان الآخذ لمال الصدقة يحمل وسخها عن أرباب الاموال المخرجين لها والمطهرين أموالهم بها فمن كان فقيرا أبيض له لضرورته ومن كان غنيا فقد عدم الضرورة المبهتلة والله أعلم وأحكم

﴿ ما جاء في طلب العلم ﴾

ص م مالك انه بلغه أن لقمان الحكيم أوصى ابنه فقال يا بني جالس العلماء وزاحمهم بركتيك فان الله يحيي القلوب بنور الحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل السماء م ش قول لقمان لابنه جالس العلماء وزاحمهم بركتيك يريد القرب منهم بمجالستهم حتى يأخذوا بأيديهم ويتعلم من حكمهم ولا يفوتهم من قولهم ما ينوت من بعد عنهم وان كان مجالسهم وقال في المستخرجة باثر قوله وزاحمهم بركتيك فلعل الرحمة تنزل عليهم فتصيبك معهم ولا مجالس الفجار لثلاينزل عليهم سخطه فيصيبك معهم (مسئلة) والمجالسة للعلماء اذا كانت قربة فاعتكفوا على وجهين أحدهما لمن ليس في قدرته تعلم العلم فانه يجالسهم تبركا بمجالستهم وانحيازاً اليهم ومحبة فيهم ورب ما جرى من أقوالهم ما يحتاج اليه فتمله حاجته اليه على أن يعيه ويحفظه أو يستتبت فيه حتى يفهمه ورب ما سألهم عن مسئلة مما لا يسعه جهله فيأخذها عنهم وأمان كان في قوته تعلم العلم ورزق عوناً عليه ورغبة في تعلمه فيجالسهم ليأخذ عنهم ويتعلم من علمهم

(فصل) وقوله وان الله عز وجل يحيي القلوب بنور الحكمة يريد والله أعلم احياءها بالابان

* وحدثنى عن مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه انه قال قال عبد الله بن الأرقم أدلنى على بعير من المطايا أستعمل عليه أمير المؤمنين فقلت نعم جل من الصدقة فقال عبد الله بن الأرقم أتعب أن رجلا بادنا في يوم حار غسل لك ماتحت ازاره ورفع فيه ثم أعطاكه فشربته قال فغضبت وقلت يغفر الله لك أن تقول لي مثل هذا فقال عبد الله بن الأرقم انما الصدقة أوساخ الناس يغسلونها عنهم

﴿ ما جاء في طلب العلم ﴾ * وحدثنى عن مالك انه بلغه أن لقمان الحكيم أوصى ابنه فقال يا بني جالس العلماء وزاحمهم بركتيك فان الله يحيي القلوب بنور الحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل السماء

﴿ مايتقى من دعوة

المظلوم ﴾

* وحدثنى عن مالك عن

زيد بن أسلم عن أبيه أن

عمر بن الخطاب استعمل

مولى له يدعى هنبأ على

الحى فقال يا هنبأ اضم

جناحك عن الناس واتق

دعوة المظلوم فان دعوة

المظلوم مجابة وأدخل رب

الصرىمة والغنمة وإياى

وعم ابن عفان وابن عوف

فانهما ان تهلك ماشيتهما

يرجعان الى المدينة الى

زرع ونخل وان رب

الصرىمة والغنمة ان تهلك

ماشيته يأتينى بينيه فيقول

يا أمير المؤمنين يا أمير

المؤمنين أفتاركهم أنا

لا أبالك فإلما والكلأ

أيسر على من الذهب

والورق وأيم الله انهم

لبرون أن قد ظلمتهم انها

لبلادهم ومياهم قاتلوا

عليها فى الجاهلية وأسعدوا

عليها فى الاسلام والذى

نفسى بيده لولا المال الذى

أحل عليه فى سبيل الله

ما حيت عليهم من بلادهم

شبرا

(١) بياض بالاصل

والخشوع والطاعة لله عز وجل ويرى بها الكفر والفسوق وانتهاك محارم الله تعالى وقوله كما يحى الارض الميتة بوابل السماء يريد والله أعلم ان نور الحكمة تنفّر القلوب حياة بالطاعة بعد أن كانت ميتة بالعصية كما أن وابل السماء وهو غزير قطر حايحى الارض بالنبات والمياه والخصب بعد موتها وكذلك ما يحدث اليه فى القلوب من حياتها بنور الحكمة هو من فضل الله عز وجل

﴿ مايتقى من دعوة المظلوم ﴾

ص ﴿ مالك عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب استعمل مولى له يدعى هنبأ على الحى فقال يا هنبأ اضم جناحك عن الناس واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وأدخل رب الصرىمة والغنمة وإياك ونعم ابن عفان وابن عوف فانهما ان تهلك ماشيتهما يرجعان الى المدينة الى زرع ونخل وان رب الصرىمة والغنمة ان تهلك ماشيته يأتينى بينيه فيقول يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا لا أبالك فإلما والكلأ أيسر على من الذهب والورق وأيم الله انهم لبرون أن قد ظلمتهم انها لبلادهم ومياهم قاتلوا عليها فى الجاهلية وأسعدوا عليها فى الاسلام والذى نفسى بيده لولا المال الذى أحل عليه فى سبيل الله ما حيت عليهم من بلادهم شبرا ﴾ ش فوله ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمل مولى له يدعى هنبأ على الحى يعنى انه استعمله على حايته لابل الصدقة وهذا الحى قيل هو النقيع بالنون وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم حى النقيع لخليله لما فى ذلك من المنفعة للمسلمين فوصى عمر بن الخطاب هنبأ فاستعمله فيه فقال يا هنبأ اضم جناحك عن الناس يريد والله أعلم كف عنهم

(١)

(فصل) وقوله رضى الله عنه واتق دعوة المظلوم فان دعوة المظلوم مجابة وقد روى أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم دعوة المظلوم مستجابة وقوله وأدخل رب الصرىمة والغنمة يريد والله أعلم فقرا المسلمين والصرىمة والغنمة قال عيسى بن دينار هى الاربعون شاة وقال غيره قوله الصرىمة من الغنم خطأ وانما الصرىمة من الابل العشرون الى الأربعين وإياك ونعم ابن عفان وابن عوف لسكونهما من الاغنياء فلا يخاف عليهما الضياع ولا الحاجة بذهاب ماشيتهما لان مالهما من غير الماشية كثير والفقر تلحقه الحاجة بذهاب ماشيته لانها جميع ماله فيأتيه بينيه فيكره مسئلة له يا أمير المؤمنين يا أمير المؤمنين ولا يمكن عمر بن الخطاب رضى الله عنه تركهم عوتون جوعا لما قلته الله من أمرهم

(فصل) وقوله فإلما والكلأ أيسر على من الذهب والورق يريد والله أعلم انه لا بد أن يقوم بهم ان احتاجوا اليه فادامت ماشيتهم باقية يستغنون عنه بالماء والكلأ لان برعى الكلأ وشرب الماء تبقى ماشيتهم فان ذهبت وأتوه لم يعنهم الا بالذهب والورق والماء والكلأ أيسر عليه وأخف مؤنة

(فصل) وقوله وأيم الله انهم لبرون يريد ليلظنون أنى قد ظلمتهم فى منعى لهم رعبا وحايته الماشية الصدقة انها لبلادهم ومياهم يريد ان تلك الارض التى نحبها لجماعة المسلمين قاتلوا عليها فى الجاهلية أكثر من غيرهم وأسعدوا عليها فى الاسلام فهى باقية لهم من جملة حقوقهم فليس لاحد أن يستبد بها دونهم الا لملأ ما فعله عمر بن الخطاب رضى الله عنه من المنفعة التى تعمهم وتعلمهم لان ابل الصدقة تصرف الى فقراهم ويحمل عليها مسافرهم ويستغنى بها عن سؤالهم وأموالهم ومع ذلك فاقى أسمع

بها في بعض الوقت لفقرائهم لئلا يعود عليهم كلهم ان ذهب ما شئتهم وانما قال ذلك عمر بمعنى أنها بلاد
جميع المسلمين وأنها مخصوصة لمنفعة أخرى وأعم نقعا وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا حي الا لله ورسوله يريد انه ليس لاحد أن ينفر عن المسلمين بمنفعة تخصه وانما يصحى لحق الله
ورسوله صلى الله عليه وسلم أو من يقوم مقامه من خليفته وذلك انما هو فيمن كان في سبيل الله عز
وجل أو ولد بن نبيه صلى الله عليه وسلم

﴿ أسماء النبي صلى الله عليه وسلم ﴾

ص ﴿ مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لي خمسة أسماء
أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي الذي يمحو الله به الكفر وأنا الخاشع الذي يحشر الناس على قدمي
وأنا العاقب صلى الله عليه وسلم ﴾ ث قوله صلى الله عليه وسلم لي خمسة أسماء أنا محمد لقول الله عز
وجل محمد رسول الله وقوله وأنا أحمد لقول الله تبارك وتعالى ومبشر برسول يأتي من بعدي اسمه
أحمد وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا الماحي وفسر ذلك هو صلى الله عليه وسلم بأنه الذي يمحو الله به
الكفر لما وعده الله من أن يظهره على الدين كله فيكون ما آتاه منه هو الظهور على الدين كله بمعنى
الغلبة عليه لغلبة من جاوره منه وظهوره عليه ويحتمل أن يريد به محوه من مكة وظهوره على من كان
فيها من الكفر وظهور دينه فيها

(فصل) وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا الخاشع وفسر ذلك بأنه الذي يحشر الناس على قدمه وقد قال
الخطابي معنى القدم ههنا الدين يقال كان هذا على قدم فلان أي على دينه فيكون الحديث على
هذا ان زمن دينه آخر الأزمنة وانه عليها تقوم الساعة ويكون الحشر لا تنسخ شريعته ناسخة
ولا يستأصل ملته كفر والله أعلم ويحتمل أن يريد بذلك ان الناس يحشرون على قدمه
بمعنى مشاهدته قائما لله تعالى وشاهدا على أمته والأمر قال الله تبارك وتعالى يوم
يقوم الناس لرب العالمين وقال عز من قائل وكذلك جعلناكم أمّة
وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا
وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا العاقب قال أبو عبيد قال

سفيان العاقب آخر الانبياء وفي العتبية عن

مالك لا بأس أن يكنى الصبي فقيلا

أكنيت ابنك أبا القاسم قال أما

أنا لما فعلته ولكن أهل

البيت يكونونه فا

أرى بذلك

بأسا

﴿ أسماء النبي صلى الله

عليه وسلم ﴾

• مالك عن ابن شهاب

عن محمد بن جبير بن مطعم

أن النبي صلى الله عليه

وسلم قال لي خمسة أسماء

أنا محمد وأنا أحمد وأنا الماحي

الذي يمحو الله به الكفر

وأنا الخاشع الذي يحشر

الناس على قدمي وأنا

العاقب

﴿ يقول مصححه الراجى عفوره الكريم ابن الشيخ حسن الفيومى ابراهيم ﴾

الحمد لله الذى انتقى من خاصه عبادك أئمة هداة للدين * فهديتهم الصراط المستقيم وورثتهم
كتابك المستبين * ونعلى ونسلم على صاحب الشرع السميع الخفيف * سيدنا محمد وآله وصحبه
ذوى القدر العالى والشرف المنيف * وبعد فان من ربنا جلت قدرته أكثر من أن تحصى * ونعمه
سبحانه وتعالى أكبر من أن تستقصى * من ذلك ان انتقى الأفضل المنتقى * سلطان العلماء كتاب
المنتقى * منتقى القاضى أبى الوليد سلطان بن خلف الباجى الأندلسى رحمه الله آمين * على موطن
الامام مالك بن أنس حجة الله فى أرضه على العالمين رضى الله عنه وأرضاه آمين * وأنفق فى نشره
من أوقاته وماله الثمين * فظهر للعيان بعد أن كان فى زوايا الاهمال لا يكاد يبين * وانتقى لطبعه حفظه
الله المطبعة التى هى كاسمها (مطبعة السعادة) ذات الاتقان والاجادة والافادة * وماهى بأول
بركتكم يا آل محمد كيف لا وهو حفظه الله سلطان المحققين * وشيخ المؤلفين * وسيد من شاد
الدين * وأحياسن جده سيد المرسلين * صلى الله وسلم عليه السلطان الأسبق *
والمولى الأبرار الفرق * مولانا (عبد الحفيظ) لازالت تحقيقاته راقية أوج
الكمال * وشمس كلاله طالعة فى أفق الجلال * وبملاحظة الحاج
عبد السلام بن الحاج محمد بن العباس بن شقرون * جاءت
أسفاره تشرح الصدور وتقر بها العيون * وقد بدأ بدر
تمامه * وفاح مسك ختامه * وأواخر رجب الفرد
الحرام عام ١٣٣٢ من هجرة سيد الأنعام *
صلى الله وسلم عليه * وآله وصحبه
وكل متم اليه * ماجات
اللبالى تعقبها الأيام
آمين

﴿ فهرست الجزء السابع من كتاب المتق للامام البا جى على موطأ الامام مالك ﴾

صفحة	
٢	كتاب المكاتب * القضاء فى المكاتب
١٣	الحالة فى الكتابة
١٦	القطاعة فى الكتابة
٢٠	جراح المكاتب
٢٢	بيع المكاتب
٢٦	سعى المكاتب
٢٨	عتق المكاتب اذا أدى ما عليه قبل محله
٣٠	ميراث المكاتب، اذا عتق
٣١	الشرط فى المكاتب
٣٢	ولاء المكاتب اذا عتق
٣٤	مالا يجوز من عتق المكاتب
٣٥	جامع ما جاء فى عتق المكاتب وأم ولده
٣٦	الوصية فى المكاتب
٣٩	كتاب المدبر * القضاء فى المدبر
٤٠	جامع ما جاء فى التدبير
٤١	الوصية فى التدبير
٤٤	مس الرجل وليدته اذا دبرها
٤٥	بيع المدبر
٤٨	جراح المدبر
٥٠	ما جاء فى جراح أم الولد
٥١	كتاب القسامة * تبدئة أهل الدم فى القسامة
٦٢	ما جاء فى من تجوز قسامته فى العمد من ولادة الدم
٦٣	القسامة فى قتل الخطأ
٦٤	الميراث فى القسامة
٦٥	القسامة فى العبيد
٦٦	كتاب العقول
٦٨	العمل فى الدية
٧٠	ما جاء فى دية العمد اذا قبلت وجناية المجنون
٧٣	ما جاء فى دية الخطأ فى القتل
٧٥	ما جاء فى عقل الجراح فى الخطأ

صفحة	
٧٧	ما جاء في عقل المرأة
٧٩	عقل الجنين
٨٣	ما فيه الدية كاملة
٨٦	ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها
٨٧	ما جاء في عقل الشجاع
٩١	ما جاء في عقل الاصابع
٩٣	جامع عقل الاسنان
٩٤	العمل في عقل الاسنان
٩٤	ما جاء في دية جراح العبد
٩٧	ما جاء في دية أهل لذة
٩٨	ما يوجب العقل على الرجل في خاصته وفيه أبواب
٩٨	الباب الاول في معرفة لعاقلة وصفة تحملها للدية
١٠٠	الباب الثاني في صفة العمد وتمييزه من الخطأ
١٠٠	ومن قتل رجلا عمدا
١٠٢	في معرفة ما تحمله العاقلة من الجنابة
١٠٤	ما جاء في ميراث العقل والتعليق فيه
١٠٨	جامع العقل
١١٥	ما جاء في الغيلة والسعروفه بيان
١١٦	الباب الاول في قتل الجماعة بالواحد
١١٦	الباب الثاني في قتل الغيلة
١١٨	ما يجب في العمد
١٢٠	القصاص في القتل
١٢٣	العفو في قتل العمد
١٢٨	القصاص في الجراح
١٣١	ما جاء في دية السائب وجناته
١٣٢	كتاب الحدود * ما جاء في الرجم
١٤٢	ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا
١٤٤	جامع ما جاء في حد الزنا
١٤٦	ما جاء في المفتصة
١٤٦	ما جاء في القذف والنفي والتعريض
١٥٢	ما لاحد فيه
١٥٦	ما يجب فيه القطع
١٦٢	ما جاء في قطع الأبق والسارق

صحيحة	
١٦٢	ترك الشفاعة للسارق اذا بلغ السلطان
١٦٥	جامع القطع
١٧٥	ما جاء في الذي يسرق أمتعة الناس
١٨٢	مالا قطع فيه
١٨٧	كتاب الجامع
١٨٧	الدعاء للمدينة وأهلها
١٨٨	ما جاء في سكن المدينة والخروج منها
١٩٢	ما جاء في تحريم المدينة
١٩٣	ما جاء في وباء المدينة
١٩٥	ما جاء في اجلاء اليهود من المدينة
١٩٦	جامع ما جاء في أمر المدينة
١٩٧	ما جاء في الطاعون
٢٠١	النهي عن القول بالقدر
٢٠٧	جامع ما جاء في اهل القدر
٢٠٨	ما جاء في حسن الخلق
٢١٣	ما جاء في الحياء
٢١٤	ما جاء في الغضب
٢١٥	ما جاء في المهاجرة
٢١٨	ما جاء في لبس الثياب للجمال بها
٢٢٠	ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب
٢٢١	ما جاء في لبس الخنز
٢٢٣	ما يكره للنساء لبسه من الثياب
٢٢٥	ما جاء في اسبال الرجل ثوبه
٢٢٦	ما جاء في اسبال المرأة ثوبها
٢٢٧	ما جاء في الانتعال
٢٢٨	ما جاء في لبس الثياب
٢٣٠	ما جاء في صفة النبي صلى الله عليه وسلم
٢٣١	ما جاء في صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال
٢٣١	ما جاء في السنة في الفطرة
٢٣٣	النهي عن الأكل بالشمال
٢٣٣	ما جاء في المساكين
٢٣٤	ما جاء في معي الكافر
٢٣٥	النهي عن الشرب في آنية النفضة والنفض في الشراب

صحيفة

- ٢٣٧ ماجاء في شرب الرجل وهو قائم
 ٢٣٧ السنة في الشرب ومناولته عن اليمين
 ٢٣٨ جامع ماجاء في الطعام والشراب
 ٢٥٣ ماجاء في أكل اللحم
 ٢٥٤ ماجاء في لبس الخاتم
 ٢٥٤ ماجاء في نزع المعاليق والجرس من العين
 ٢٥٦ الوضوء من العين
 ٢٥٧ الرقية من العين
 ٢٥٨ ماجاء في أجر المريض
 ٢٥٩ التعوذ والرقية من المرض
 ٢٦١ علاج المريض
 ٢٦٢ الفصل بالماء من الحمى
 ٢٦٣ عيادة المريض والطيرة
 ٢٦٦ السنة في الشعر
 ٢٦٨ اصلاح الشعر
 ٢٦٩ ماجاء في صبغ الشعر
 ٢٧٠ مايؤمر به من التعوذ
 ٢٧٢ ماجاء في المتعابين في الله تعالى
 ٢٧٦ ماجاء في الرؤيا
 ٢٧٨ ماجاء في النرد
 ٢٧٩ العمل في السلام
 ٢٨٠ ماجاء في السلام على اليهودي والنصراني
 ٢٨١ جامع السلام
 ٢٨٣ باب الاستئذان
 ٢٨٥ التشميت في العطاس
 ١٨٦ ماجاء في الصور والتماثيل
 ٢٨٧ ماجاء في أكل الضب
 ٢٨٩ جاء في أمر الكلاب
 ٢٨٩ ماجاء في أمر النعم
 ٢٩١ ماجاء في الفأرة تنقع في الدمن والبدن بالاكل قبل الصلاة
 ١٩٣ مايقتى من الشؤم
 ٢٩٥ مايكره من الاسماء
 ٢٩٧ ماجاء في الحجامة واجارة الحجام

صحيفة

- ٢٩٩ ماجاء في المشرق
٣٠٠ ماجاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك
٣٠٢ ما يؤمر به من الكلام في السفر
٣٠٣ ماجاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء
٣٠٤ ما يؤمر به من العمل في السفر
٣٠٥ الأمر بالرفق بالملوك
٣٠٦ ماجاء في الملوك وهبته
٣٠٧ ماجاء في البيعة
٣٠٨ ما يكره من الكلام
٣٠٩ ما يؤمر به من التعفف في الكلام
٣١٠ ما يكره من الكلام بغير ذكر الله تعالى
٤١١ ماجاء في الغيبة
٣١٢ ماجاء فيما يخاف من اللسان
٣١٣ ماجاء في مناجات اثنين دون واحد
٣١٣ ماجاء في الصدق والكذب
٣١٥ ماجاء في اضاءة المال وذى الوجهين
٣١٦ ماجاء في عذاب العامة بعمل الخاصة
٣١٦ ماجاء في التقى
٦١٧ القول اذا شئت الرعد
٣١٧ ماجاء في تركه النبي صلى الله عليه وسلم
٣١٨ ماجاء في صفة جهنم
٣١٩ الترغيب في الصدقة
٣٢١ ماجاء في التعفف عن المسئلة
٣٢٥ ما يكره من الصدقة
٣٢٦ ماجاء في طلب العلم
٣٢٧ ما يتقى من دعوة المظلوم
٣٢٨ أسماء النبي صلى الله عليه وسلم

